

رواق MAYSALON

اواقف ميسالون

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

الثورة السورية؛ هُزمت أم ما زالت مستمرة؟



في هذا العدد

■ شخصية العدد؛

إلياس مرقص

■ راتب شعبو؛

النجاح والإخفاق في الثورة

■ محمد عمر كرداس؛

الثورة السورية: قراءة في أسباب
الهزيمة وما بعدها

■ حوار العدد؛

- بينت شيلر

- سميح شقير

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتماماً رئيساً بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات، وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية، العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفاً رئيساً ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالمياً، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها أعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

اللوحات في هذا العدد للفنان التشكيلي

السوري سامر إسماعيل

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:

rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 7 66 60 08 90
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

التحرير

Editor in Chief	رئيس التحرير
Hazem Nahar	حازم نهار
Editorial Manager	مدير التحرير
Nour Hariri	نور حريري
Editorial Secretary	سكرتير التحرير
Wasim Hassan	وسيم حسان
Cultural Editor	المحرر الثقافي
Rateb Shabo	راتب شعبو
Editorial Board	هيئة التحرير
Jawa Alamiri	جَوّ العاصري
Kholoud El-Zughayyar	خلود الزّعير
Rimon Almalolay	ريمون المملولي
Ghassan Mortada	غسان مرتضى

الهيئة الاستشارية

Ayoub Abudeah Jordan	أيوب أبو دية (الأردن)
Gadalkareem Aljebaei Syria	جاد الكريم الجباعي (سورية)
Hasan Nafaa Egypt	حسن نافعة (مصر)
Khaled Eldakhil Saudi Arabia	خالد الدخيل (السعودية)
Khatar Abu Diab Syria	خطار أبو دياب (لبنان)
Dalal Al Bizri Lebanon	دلّال البزري (لبنان)
Saeed Nashed Morocco	سعيد ناشيد (المغرب)
Samir Altaki Syria	سمير التقي (سورية)
Aref Dalila Syria	عارف دليلة (سورية)
Abd Alhusain Shaban Iraq	عبد الحسين شعبان (العراق)
Abd Alwahab Badrkhan Lebanon	عبد الوهاب بدرخان (لبنان)
Carsten Wieland German	كارستين فيلاند (ألمانيا)
Kamal Abdelateef Morocco	كمال عبد اللطيف (المغرب)

Proofreading	التدقيق اللغوي
Shery Ayham	شيربي أيهم
Design and Layout	التصميم والإخراج
Sherein Fawzy	شيرين فوزي
Technical Supervisor	المشرف التقني
Tarek Ayoubi	طارق أيوبي

اواقف ميسالون ROWAQ MAYSALON

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر

المحتويات

كلمة التحرير

9 العدد التاسع من (رواق ميسلون): هيئة التحرير

الافتتاحية

15 الهزيمة السوريّة، وما بعدها؛ حازم نهار

ملف العدد:

أولاً: دراسات محكمة

33 النجاح والإخفاق في الثورة: راتب شعبو

45 اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها؛ ريمون المعلولي

76 الثورة السورية بين الامتداد الواسع والهزيمة و"الباراداييم" الصوفي؛ جمال الشوفي

96 الثورة العسيرة: تحولات الثورة السورية في ضوء ممارسة المعارضات المنقسمة، والاستراتيجيات الدولية المتصادمة؛ رياض زهر الدين

111 انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي؛ مهران الشامي

ثانياً: مقالات رأي حول ملف العدد

133 الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها؛ محمد عمر كرداس

138 ثورات الشعوب السورية: خرافات سياسية و«سلفيات» رومانسية راسخة؛ عبد الله أمين الحلاق

144 مهمتان مستحيلتان، ولكن! شوكت غرز الدين

ثالثاً: ملف خاص؛ رؤى وتجارب نسوية

153 السوريات والثورة: تفرعات ثورية نسوية؛ سلوى زكرك

156 هنا دُفنت طفلة تلبس كُنزة خضراء مجهولة الهوية؛ أمل فارس

161 الثورة السورية.. الهزيمة العربية؛ هدى سليم المحيّاوي

حوار العدد

167 حوار مع بينت شيلر؛ أجرى الحوار: رواق ميسلون

176 حوار مع سميح شقير؛ أجرى الحوار: رواق ميسلون

شخصية العدد

إلياس مرقص

185 الاشتراكية ضرورة يجب أن توعى، الاشتراكية ليست حتمية؛ إلياس مرقص

196 إلياس مرقص؛ التأسيس يبدأ بالمفاهيم والوعي الكوني؛ الزهراء سهيل الطشم

215 مفهوم العصر؛ تفسلف على عتبة إلياس مرقص؛ مضر رياض الدبس

دراسات ثقافية

235 المثقف العربي وسياقات الثورة ومساراتها: الثورة السورية أنموذجًا؛ سعيد بوعيطة

صفقات بطريركيتين: دراسة حالة عن "القبسيات" وفاعلية الجماعات النسائية الدينية في سوريا؛

256 نور الهدى مراد

268 العنف السياسي في تاريخ المغرب الراهن؛ من وطأة الذاكرة إلى قلق البحث؛ عبد الرحيم الحسناوي

إبداعات ونقد أدبي

283 موسم النمل، باء (شعر)؛ شيرين عبد العزيز

288 ابنة السطح (قصة قصيرة)؛ أمل حويجة

292 عين الحقيقة (قصة قصيرة)؛ عمّار الأمير

297 خيط البندول؛ بين الميتافيزيقيا والواقع (نقد أدبي)؛ جبر الشوفي

ترجمات

311 تفكيك الثورة السورية - مايكل بروفينس؛ ترجمة ورد العيسى

مراجعات وعروض كتب

325 من كسر جرّة الثورة السوريّة؟ عن آصف بيّات وكتابه: ثورة بلا ثوار؛ قراءة: عبد الرزاق دحنون

وثائق وتقاير

335 التمثيل السياسي في الثورة السورية؛ استعراض وتقويم؛ سائد شاهين

350 دستور المملكة السورية العربية (13 تموز سنة 1920)

العدد التاسع (رواق ميسلون)



كلمة التحرير

اواقف ميسالون ROWAQ MAYSALON

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

كلمة التحرير

العدد التاسع من (رواق ميسلون)

الثورة السوريّة؛ هُزمت أم ما زالت مستمّرة؟

يتناول العدد التاسع من مجلة (رواق ميسلون) موضوع الثورة السوريّة، والربيع العربي عمومًا، من جانب قراءة المآلات والحصائل في الواقع، ويبحث المشاركون فيه في وضعيتها الراهنة ومساراتها المستقبلية، بعد أن طرحت عليهم هيئة التحرير سؤالًا مباشرًا ومثيرًا؛ هل هُزمت الثورة أم ما زالت مستمّرة؟، ونتوقّع أن تثير بحوثه ومقالاته كثيرًا من الجدل، والفائدة أيضًا، مع إدراكنا عمومًا صعوبة التعاطي مع هذا السؤال من نواح عدة، لأنّ النقاش حوله، في اللحظة الحالية، ما زال محفوفًا بالمخاطر، سواءً من جهة تقديم آراء متسرّعة حول مسار حدثٍ مركزيٍّ ومآلاته، خصوصًا أنه ما يزال حارًّا وحاضرًا، أو من جهة أنّ النقاش حوله ما زالت تحكمه، وتتحكّم فيه، في كثير من الأحيان، داخل الأوساط السوريّة المعارضة، مواقف ومسلمات انفعاليّة وتصوّرات متخمة بالتخبّط والضّياغ.

كتب افتتاحية العدد رئيس التحرير، حازم نهار، وكانت بعنوان «الهزيمة السوريّة، وما بعدها»، تناول فيها مجموعة من الأفكار الأساسية المتعلقة بهزيمة النظام والثورة معًا، وإنكار الهزيمة من الجانبين، وتفسيرها وتبريرها، فقد كان واضحًا طوال السنوات الماضية، كما يقول، أنّ «معايير الهزيمة والانتصار بالنسبة إلى النظام والمعارضة السائدة هي واحدة لأنّ هناك ثقافة سياسيّة واحدة تجمعهما في الحصيلة». وأشار أخيرًا إلى عددٍ من الأفكار الخاصة بمرحلة ما بعد الهزيمة، ورأى أنّ «كلّ هزيمة تتعرّض لها جماعة بشريّة تعني أنّ ثمة تفكيرًا زائفًا وغير عقلائيّ يقبع خلفها، وأنّ تخطيها مشروط بنقد هذا التفكير وإنتاج رؤى ومقارباتٍ بديلةٍ».

وتضمّن ملف العدد خمس دراسات محكمة. كتب الأولي الباحث راتب شعبو، وهي بعنوان «النجاح والإخفاق في الثورة»، رأى فيها أنّ هناك إخفاقين متلازمين في التجربة السوريّة: «ساهم النظام في تغذية النزوع الإسلامي في الثورة وصولًا إلى سيطرة أكثر التنظيمات الإسلامية رفضًا للديمقراطية، والسيطرة الإسلامية ساهمت بدورها في تعزيز بقاء النظام»، لكنّه يشير في الخاتمة إلى أنّ «التجربة المريعة التي عاشها المجتمع السوري خلال العقد المنصرم، سوف تؤلّف قاعدة ومنبعًا للمزيد من التبصر والتفكير في طرائق التحرر الممكنة. أي أنّ ما يبدو فشلًا اليوم، ينطوي على قدر من مقدمات النجاح غدًا».

وكتب الأستاذ ريمون المعلولي دراسة بعنوان «اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها»، وقد ركزت الدراسة على رصد التغيرات والتحويلات التي طرأت على أمزجة السوريين وميولهم في هذه المرحلة الحساسة من عمر قضيتهم. وتنبع أهمية من جانب أن «ما كان يقيناً في وجدان البعض حيال موضوعات متعلقة بالأزمة: عواملها وخلفياتها، والبدائل الممكنة، والاستقطابات التي فرقت السوريين ومزقت نسيجهم الاجتماعي ودمرت توازنهم النفسي، لم يعد كما كان، فالخبرات المؤلمة التي عاشها أغلبهم، ومآلات الصراع وحيثاته، على المستويات الفردية والعامة، قد حفرت عميقاً في وجدانهم وعقولهم، ما أدى إلى ضمور اتجاهات وأمزجة وعواطف كانت قوية، في مقابل نمو قناعات وعواطف وآراء لم يكن لها نصيب في السنوات السابقة.»

وكتب جمال الشوفي دراسة بعنوان «الثورة السورية بين الامتداد الواسع والهزيمة و«الباراداييم» الصوفي»، حاول فيها «مقاربة معايير تقدّم الثورة بدايةً، ثم انكسارها وهزيمتها، وفق مقارنات متعددة مع نماذج وقراءات سابقة، ومقارنة نقدية لواقع الحالة السورية ومستويات عطالتها الذاتية، وطرح الأطر الممكنة لتجاوزها.»، ورأى أنّ «القوى والفعاليات السورية تباينت محدّداتها بين أيديولوجية ونظرية وبنوعية وتابعة للأجندات الدولية. ولم تدخل -حتى الآن- في مقاربة مفهومية وواقعية لإنتاج مقومات التحول من الثورة والفضوى والهزيمة، للتعاقد العام في مثلث المصلحة المادية العامة والفكر التنويري والقيم الحضارية المنتجة للاستقرار، وشروط التعاقد الوطني واستحقاق الدولة.»

وكتب الدراسة الرابعة الباحث رياض زهر الدين بعنوان «الثورة العسيرة: تحولات الثورة السورية في ضوء ممارسة المعارضات المنقسمة، والاستراتيجيات الدولية المتصادمة»، وتدرس هذه الورقة البحثية الثورة السورية في ثلاث مراحل «خلال كل مرحلة من هذه المراحل، تغيرت طبيعة الصراع، إذ تحولت من ثورة شعب مكبل بالاستبداد متعطش للحرية إلى حرب أهلية وإقليمية بالوكالة، وبعدها إلى أزمة دولية مزمنة، تكبد الشعب السوري نتيجتها خسائر فادحة، وأصبحت هذه الحرب، الأوسع في فظائعها من أي حرب عرفتها البشرية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.»

أما الدراسة الخامسة، فكانت بعنوان «انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي»، كتبها الباحث مهران الشامي، وتناولت الدراسة بالتحليل هذه القضية و«وضع كل نصاب من المسؤولية؛ الموضوعية والذاتية، في مكانه وحجمه، مع ميلها للاعتقاد أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الأحوال الموضوعية؛ العامة والخاصة، التي ولدت هذه الثورات في ظلها وأحاطت بها كالسوار في المعصم؟ ولكن من المؤكّد أيضاً أنّ ثمة مسؤوليات تقع على عاتق الذات، أفراداً وقوى سياسية وجماعات وحركات؛ مدنية أو مسلحة، تنطّحوا

لاحتلال المواقع الأولى في قيادة الانتفاضات هنا أو هناك.»

وفي باب مقالات الرأي كتب السياسي والكاتب محمد عمر كرداس مقالة بعنوان «الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها»، رأى فيها «أنَّ الثورة ستستمر، وأن الثورات لم تكن في يوم من الأيام سريعة الإنجاز؛ ستتحول وتتحول وتمر بمرحلة هبوط وصعود، ومع أن شعبنا أصابه الإنهاك من نظامه ومعارضته، ومن المجتمع الدولي الذي أدار ظهره لهذا الشعب المقهور والمظلوم، والذي يستحق حياة حرة كريمة، لا بد أن تتوج نضالات شعبنا بالنصر ولو طال الزمن، فنحن الآن نعيش في القاع ولا بد من الخروج، ولكن لا بد من شروط، وبزيادة الوعي، ووعي أولاً أنه لن تنجح مقارعة هذا النظام بالسلاح بل بالوعي وبالفكر الواضح والعمل الدؤوب.»

وكتب الباحث عبد الله أمين الحلاق مقالة بعنوان «ثورات الشعوب السورية: خرافات سياسية و(سلفيات) رومانسية راسخة»، قدّم في بدايتها ملاحظتين تحمّلان دلالة وظيفية، وربما تصلحان لأن تكونا مدخلاً لمساهمته في هذا الملف، بحسب ما رأى، «تتعلق الملاحظة الأولى باستحالة الإحاطة بكافة الأسباب والعوامل التي قادت إلى هذه الهزيمة، وإلى هذه النتيجة المأسوية لثورة عام 2011 وما تلاها... فإن الكاتب يركز في هذه المقالة على الأسباب التي يرى أنها ساهمت بقوة في تعييد الطريق نحو الهزيمة، وكان التطرق إليها وتناولها قليلاً جداً في الكتابات السورية... الملاحظة الثانية تتناول سؤال ال (ما بعد) و(إلى أين يجب علينا أن نتوجه) و(الاستراتيجيات الجديدة)، وهي أسئلة من المبكر تناولها والحديث عنها، أقله إلى أن يكون هناك اعتراف من جهة معظم «النخب» السياسية والثقافية والفكرية بالهزيمة.»

وكتب شوكت غرز الدين مقالةً بعنوان «مهمتان مستحيلتان، ولكن!»، أكدَّ فيها «أن الاعتراف بالهزيمة لا يبرّر قبولها، بل يعدّ خطوة في فهمها، من أجل تغييرها. ولهذا يحتاج تحويل الهزيمة إلى نصر، إلى تحسين أنظمة معالجة البيانات على المستوى الوطني. فمع تغير أوضاع وطرائق معالجة البيانات قد تصبح المهمتان غير مستحيلتين.»

وفي الملف الخاص؛ تجارب نسوية، كتبت سلوي زكرك مقالة بعنوان «السوريات والثورة؛ تفرعات ثورية نسوية»، رأت فيها أن ثمة علاقة فريدة نمت بين السوريات والثورة «علاقة مصلحية ومتنافرة في الوقت نفسه، كُنّ للمرة الأولى على موعد مع وجود علني وإعلان مباشر لثورتهن، ما الفرق بين حضورهن صامتات أو صارخات؟ إنه فرق كبير، كمن يعاني الخرس، وجاء الوقت ليدرّب صوته على الصراخ! على الرغم من أن الخرس لم يُعق صاحبه عن التعبير يوماً، حتى لو لم تجني سوى العبث.»

وكتبت أمل فارس مقالة بعنوان «هنا دُفنت طفلة تلبس كنزة خضراء مجهولة الهوية» ركزت فيها على أن «ثورة بدأت باللغة لا بد أن تُحيا باللغة أو، أضعف الإيمان، ألا تضيع من قاموس ثورات العالم وتحوّل إلى مجرد حرب أهلية كما أرادوا تسميتها زورًا. ثورة بدأتها براءة الأطفال وشجاعتهم كيف لها أن تُهزم؟ قد أقبل بمصطلح الخسارة، لكن لا أقبل بمصطلح الهزيمة، الهزيمة تساوي الموت ونحن بعد على قيد الحياة.»

وكتبت هدى سليم المحيثاوي مقالة بعنوان «الثورة السورية.. الهزيمة العربية»، رأت فيها أن الذكرى السنوية للثورة السورية هذا العام «تتواكب مع إعادة بعض الدول العربية علاقاتها مع النظام الحاكم في سوريا، لتتكاثف نتائج الثورة السورية، كهزيمة عربية جديدة، تُذكرنا بهزيمة الخامس من حزيران من العام 1967، التي لم يعد الشرق الأوسط بعدها كما كان قبلها، ولتكون الثورة السورية بنتائجها، عنوان الهزيمة الجديدة في المرحلة العربية المقبلة، ليس من زاوية إعادة العلاقات فحسب، بل ومن زاوية وأد فكرة التغيير في الواقع العربي، بصيغة الثورات.»

وفي باب الحوارات، أجرت مجلة (رواق ميسلون) حوارين مهمين مهمة، الأول مع بينت شيلر، وهي باحثة ألمانية، ومديرة مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هاينريش بول في بيروت عام 2012، وتحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسيّة ومتخصّصة بالسياسة الخارجيّة والأمن، وعملت خلال الفترة من 2002 إلى 2004 في السفارة الألمانية بدمشق-سورية. وكان الحوار الثاني مع الفنان والشاعر السوري المعروف سميح شقير، تناول انطباعاته عن الأيام الأولى للثورة السوريّة، ومشاريعه الفنية الحالية والمستقبلية.

واختارت هيئة التحرير المفكر السوري إلياس مرقص ليكون شخصية هذا العدد، فنشرت له مخطوطة لم تُنشر سابقًا بعنوان «الاشتراكية ضرورة يجب أن توعى، الاشتراكية ليست حتمية»، وكتبت الزهراء سهيل الطشم دراسة بعنوان «إلياس مرقص؛ التأسيس يبدأ بالمفاهيم والوعي الكوني»، بينما كتب مضر رياض الدبس دراسة بعنوان «مفهوم العصر؛ تفلسف على عتبة إلياس مرقص».

وفي باب دراسات ثقافية نُشر في هذا العدد ثلاث دراسات. كتب الأولى سعيد بو عيطة بعنوان «المثقف العربي وسياقات الثورة ومساراتها: الثورة السورية أنموذجًا»، رأى فيها أن «تأمل التجارب الثورية، في سورية ومصر واليمن وليبيا وتونس على وجه الخصوص، يقود حتمًا إلى أسئلة مقلقة عن حجم التباين في أدوار المثقفين، وارتباطاتها بالعلاقة الملتبسة بين الثقافي والسياسي، وإلى زحزحة كثير من التصورات التقليدية والنمطية عنها.» وكتبت الباحثة والإعلامية نور الهدى مراد الدراسة الثانية بعنوان «صفقات بطير كيتين: دراسة حالة عن

«القبسيات» وفاعلية الجماعات النسائية الدينية في سوريا»، وذكرت فيها أن هدفها «دراسة فاعلية الجماعة الدينية النسائية السورية المسماة القبسيات، إلى جانب مساوماتها مع النظام وعلماء السنّة كي يتاح لها التبشير والتعلم والتعليم والعمل». وأنّ نتيجة هذه المساومات كانت «إضفاء الشرعية على السلطة الذكورية للنظام الاستبدادي الحاكم». وكتب عبد الرحيم الحساوي الدراسة الثالثة «العنف السياسي في تاريخ المغرب الراهن؛ من وطأة الذاكرة إلى قلق البحث» سلّط فيها الضوء على الحالة المغربية، واضعاً العنف السياسي في سياق مراحل التحولات التي عرفتها الدولة في المجتمع منذ بداية الاستقلال.

وفي باب إبداعات ونقد أدبي اخترنا نشر قصيدتين للشاعرة شيرين عبد العزيز، الأولى بعنوان «موسم النمل»، والثانية بعنوان «باء»، وكتبت أمل حويجة قصة قصيرة بعنوان «ابنة السطح»، وكتب عمّار الأمير قصة قصيرة عنوانها «عين الحقيقة»، وكتب أيضاً جبر الشوفي مقالة نقدية عنوانها «خيط البندول؛ بين الميتافيزيقيا والواقع».

وفي باب ترجمات، ترجم ورد العيسى دراسة بعنوان «تفكيك الثورة السورية» لـ مايكل بروفينس، وهو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو. وفي باب مراجعات وعروض كتب، قدّم عبد الرزاق دحنون قراءة في كتاب (ثورة بلا ثوار؛ كيف نفهم الربيع العربي) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان/ أبريل 2022، وهو من تأليف آصف بيات، أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط في «جامعة إلينوي- إربانا شامبين» في شيكاغو في الولايات المتحدة، وترجمة فيكتور سحاب.

وأخيراً في باب وثائق وتقارير، نشرنا تقريراً كتبه سائد شاهين بعنوان «التمثيل السياسي في الثورة السورية؛ استعراض وتقويم»، ركّز فيه على استعراض التشكيلات السياسية بعد آذار/ مارس 2011، وأشار إلى طبيعة علاقات القوى السياسية ببعضها بعضاً. إضافة إلى وثيقة بعنوان «دستور المملكة السورية العربية (13 تموز سنة 1920)»، وهو الدستور السوري الأول الذي لم يُعمل به إلا مدة قصيرة جداً، إذ سرعان ما احتلّ الفرنسيون سورية، وأنهوا المملكة السورية بعد معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920.

هيئة التحرير

الافتتاحية



الهزيمة السوريّة، وما بعدها

حازم نهار



الهزيمة السوريّة، وما بعدها

حازم نهار

كاتب وباحث سوري في الشؤون السياسية والثقافية، له إسهامات عديدة في الصحف والمجلات ومراكز الدراسات العربية، باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر عددًا من الكتب السياسية والثقافية، منها «مسارات السلطة والمعارضة في سورية» الذي صدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، و«سعد الله ونوس في المسرح العربي»، وله عدة ترجمات، منها: سورية: الاقتراع أم الرصاص لكاريستين ويلاند، سورية: ثورة من فوق لرايموند هينبوش، بناء سنغافورة لمايكل دي بار وإزلاتكو إسكربس، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث لرايموند هينبوش، سورية الأخرى: صناعة الفن المعارض لميريام كوك، لعبة الانتظار لبينت شيلر، أسس وأدوار مؤسسات بحثية وثقافية ومدنية عديدة.



حازم نهار

انطلقت الثورة السوريّة بصورة عفويّة، في آذار/ مارس 2011، لكن بالتجاوب مع سياق عربيّ دافع باتجاه التحركات الشعبيّة، فلولا ما حدث في تونس ومصر ما كان، على الأرجح، يُتوقّع أن تكون هناك تظاهرات على الساحة السوريّة، على الرغم من أن كل الأسباب الموضوعيّة للثورة كانت ناضجة منذ زمنٍ.

كانت الثورة السوريّة في وجه النظام السوريّ الدكتاتوريّ عملاً أسطوريّاً مدهشاً ومفاجئاً، للسوريين أنفسهم بالدرجة الأولى قبل أيّ أحدٍ آخر، فما كان متوقّعا لدى أكثرهم تفاؤلاً أنّهم قادرون على تحديّه، ومن ثمّ زلزلة كيانه. أحدثت الثورة تغييراتٍ جسيمة في الواقع والعقل، ولن تظهر آثارها كلّها إلا بعد زمن لا نستطيع تقديره الآن، فقد كانت، في الحدّ الأدنى، أداةً لكنس كثيرٍ من الشعارات والأوهام والقوى والشخصيات والأيدولوجيات التي أكلت رؤوس أهل المنطقة. مع ذلك، كان مسار الثورة طوال ما يزيد على اثني عشر عاماً خلت مساراً انحداريّاً وصولاً إلى اللحظة الراهنة بما يعتمل فيها من إحباطٍ وتخبّطٍ، إلى جانب كونه مساراً قاسياً ومؤلماً ومكلفاً بطريقة قل نظيرها عبر التاريخ.

إن النقاش حول سؤال ما إذا كانت الثورة السوريّة قد هُزمت أم لا، تحكمه داخل الأوساط السوريّة المعارضة، في أغلب الأحيان، أنماط تفكير غير عقلانيّة ورؤى انفعاليّة متناقضة وتصورات متخمة بالتخبّط والضياع، وهذه كلها من أعراض الهزائم الشديدة، فضلاً عن أنّها كانت أصلاً من أسبابها على المستوى الذاتي.

الهزيمة في الوعي الاستبداديّ والوعي الديمقراطيّ

هناك فروقٌ كبيرةٌ وعديدةٌ، وفي مستوياتٍ مختلفةٍ، بين الاستبداد والديمقراطيّة، وفي هذا الشأن كُتبت دراساتٌ ومؤلفاتٌ عديدةٌ تناولت هذه الفروق من زوايا متعدّدة. لكن، أعتقد أنّ هناك فرقاً حيوياً وذا دلالة خاصة، من المفيد تسليط بعض الضوء عليه، يتمثل بأنّ الديمقراطية تسمح بنموّ مناخ يتقبّل الاعتراف بالهزيمة أكانت على مستوى السلطة أو الدولة أو المجتمع أو الفرد، وهذه فضيلةٌ كبرى، فيما الاستبداد لا يفعل ذلك، فهذا الأخير لا مكان فيه إلا للانتصارات المطلقة.

ليس ثمة هزيمة في معاجم الأنظمة المستبدّة التي اعتادت على تقديم كلّ هزيمةٍ تتعرّض لها، داخلياً أو خارجياً، على أنّها انتصارٌ استثنائيٌّ أو إلهيٌّ، والأمثلة أكثر من أن تُحصى في هذا السياق؛ يكفي أن نتذكّر على سبيل المائل انتصارات نظام صدام حسين في «أمّ المعمارك»، وانتصارات الأنظمة العربيّة في حزيران/ يونيو 1967، وانتصارات نظام الأسد ضد «المؤامرة الكونية» و«الإرهاب»، ولا يهّم إن كان كل من العراق وسورية قد تحوّل إلى حطام وأطلال في هذه الانتصارات. فمع الخراب السوريّ الشامل الذي تشهده سورية اليوم ما يزال النظام السوريّ رافعاً لواء «الانتصارات».

نحن أمام طرفٍ، النظام السوريّ، لا يمكن أن يقرّ بالهزيمة أو يعود خطوةً إلى الوراء أمام أيّ حراكٍ شعبيّ، فهو يولي اهتماماً كبيراً بـ «هيئته» التي يرى أنّها تتأتى من صلابته التي لا تتجاوب مطلقاً مع أيّ ضغطٍ داخليّ، وهذه «الهيبة»، بالنسبة إليه، أهمُّ وأعلى رتبةً من أيّ مصلحةٍ وطنيّةٍ أو عامّةٍ. ولذلك، هناك خطر حقيقيّ

في الدخول في معركةٍ مع طرفٍ لا تكون الهزيمة لديه احتمالاً ممكناً، لأنّه سيكون مستعداً، في حال حُشر في الزاوية، لحرق الأخضر واليابس، خصوصاً عندما تكون

هناك خطر حقيقيّ في الدخول في معركةٍ مع طرفٍ لا تكون الهزيمة لديه احتمالاً ممكناً، لأنّه سيكون مستعداً، في حال حُشر في الزاوية، لحرق الأخضر واليابس

السلطة، كلُّ السلطة، مرَكزةً
بين يديه.

تنتقل عدوى إنكار
الهزيمة في الأنظمة
السلطوية الشمولية إلى
معارضها بالضرورة، وإلى

”
أصبحت الثورة أقدومًا مقدسًا مثل
النظام السوري، لا تنحلُّ ولا تُهزم ولا
تتغيَّر، حالة فوق الواقع وخارج التاريخ

البشر العاديين أيضًا؛ فحتى البشر العاديون في النظام الشمولي لا يقبلون
الاعتراف بالهزيمة، لا أحد يتراجع خطوة إلى الوراء، ربما لأن هذه الأنظمة
لا تسمح، على ما يبدو، بنموِّ كائنات إنسانية طبيعية، كائنات مجبولة من قوة
وضعف، من انتصار وهزيمة، عنفوان وهشاشة، في آن معًا. إنها لا تسمح،
غالبًا، إلا بنموِّ كائنات مشوهة على المستوى الإنساني، والسياسي أيضًا.

في سورية، «المعارضة» أو «المعارضات» الغارقة حتى أذنيها في الهزيمة
لم تُهزم، وما زالت مستمرة، وجماعة «الثورة مستمرة» ما زالت مستمرة
أيضًا لكن من دون الثورة؛ الثورة وُضعت على الرَّفِّ أو صارت وراءنا. كل
هذا التمزق في جسد الثورة والمعارضة، وفي بنيان الدولة ونسيج المجتمع،
لكنَّ الثورة مستمرة! أصبحت الثورة أقدومًا مقدسًا مثل النظام السوري، لا
تنحل ولا تُهزم ولا تتغيَّر، حالة فوق الواقع وخارج التاريخ. يكتسب الكلام
والمفردات في الظواهر الاستبدادية، السلطوية والمعارضة، أهمية أكبر وأهمَّ
من الواقع. يكفي أن نكرِّر أن الثورة مستمرة لنظنَّ أو نقنع أنَّها مستمرة فعلاً،
أما الأسئلة الجوهرية: أين هي مستمرة؟ وكيف وبمن وإلى أين؟ فهي
مكروهة أو مؤجلة أو لا قيمة لها.

في الاستبداد يحكمنا، نظامًا ومعارضة/ات، قانون الكُلِّ أو لا شيء.
لنا الصدر دون العالمين أو القبر، الموقع الأول أو الأخير، مع أن الدرجات
بينهما لانهائية. في الديمقراطية نتعلم التسويات والحلول الوسط والتدرج
اللانهاية والألوان المتعددة. المعنى العميق للسياسة هو الديمقراطية، لكن
السياسة ممنوعة في سورية، كلاهما النظام والمعارضة لا يمارسان السياسة؛
عندما يرتكز خطاب كل منهما على سحق الآخر، وعندما يكون لديهما
معنى الانتصار نفسه، وعندما تكون فكرة الهزيمة أو الاستسلام أو التراجع
غير واردة أبدًا في معاجم أيٍّ منهما، فهذا يعني حكمًا أن السياسة لا وجود
لها. في السياسة يقولون إن من لا يتقن فنَّ التراجع لا يتقن فنَّ التقدُّم إلى
الأمام. ولذلك، يأخذ الصراع بين السلطة والمعارضة طابع معركة كسر عظم
مدمِّرة لا يقتصر تأثيرها على السلطة والمعارضة وحسب، بل تطال الدولة
والمجتمع أيضًا. نحن هنا لا نساوي بين النظام والمعارضة/ات على مستوى
الجرائم المرتكبة خلال السنوات الماضية، فهذه لا أحد يستطيع أن ينافس

النظام فيها أبداً، إن من ناحية الكمّ أو من ناحية النوع، لكننا نقارب بينهما من حيث منطق التفكير؛ فالديمقراطية بوصفها نمط حياة وثقافة، وليست صندوق اقتراع فحسب، غائبة عند الطرفين.

ليس نادراً في الحياة الديمقراطية أن تتراجع حكومة ما عن قرار قبيل باعتراضات مواطنيها، فيما لا تقبل أيّ سلطة في الأنظمة الألوهية التراجع عن أيّ قرار اتخذته أو سلوك اتبعته. أكثر مسألة تُفرح نظام الاستبداد، ومواليه، أنّه لم يتنازل عن شيءٍ أو يتراجع خطوةً. هذا سلوك عنفيّ عدوانيّ. يؤمن بوتين مثلاً بأهمية وجود طاولة بعشرة أمتار تفصله عن المسؤولين الروس وغيرهم، لخلق الهيئة والزعامة. ويراهن مثلاً على احتجاجات وتظاهرات الشعوب الأوروبية ضدّ حكوماتها، لكنّه لا يتوقع أن تحدث احتجاجات وتظاهرات مماثلة في روسيا، فهو يعترف ضمناً أنّ هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى نتيجة ما في الدول الأوروبية، مثل إجبار الحكومات على تغيير قراراتها أو تغيير الحكومات ذاتها.

معيّار النصر والهزيمة

في سياق تقويم نتائج الصراعات الحاسمة، غالباً ما تأخذ مسألة النصر والهزيمة موقعاً مركزياً في نقاش البشر، وهم يختلفون حولها، ويقاربنها بطرائق متنوعة؛ فهناك من يعتمد على إحصاء خسائر الخصم أو العدو جاعلاً منها دليلاً حاسماً على انتصاره، وهناك من يعتمد على النتائج السياسية التي حصل عليها معياراً للدلالة على نصره أو هزيمته بصرف النظر عن خسائره البشرية والمادية، وهناك من يعتمد على المقارنة بين إمكاناته الضعيفة وإمكانات الخصم أو العدو الكبيرة قبل بدء الصراع للتأكيد على أنّ الهزيمة كانت من نصيبه سلفاً أو لتضخيم النصر الذي أحرزه ضدّ طرفٍ قويٍّ وقادرٍ، وهكذا... إلخ. أما بالنسبة إلى حالة الصراع السوريّ، فإنّ معادلات النصر والهزيمة، وحسابات الربح والخسارة، كانت، وستكون، أعقد من هذه المقاربات المعروفة.

في الحالة السوريّة، إذا أردنا أن نضع جملةً من المعايير التي تحدّد معنى الهزيمة والانتصار، فإنّنا نعتقد أنّ وجود الدولة، ووحدة الشعب، والآمال أو الآفاق المفتوحة، هي العناصر الرئيسة التي يمكن الركون إليها في الحدّ الأدنى. ويظهر من دون شك أنّنا أخفقنا، نظاماً ومعارضةً وثورةً وشعباً، في هذا

إذا أردنا أن نضع جملةً من المعايير التي تحدّد معنى الهزيمة والانتصار، فإنّنا نعتقد أنّ وجود الدولة، ووحدة الشعب، والآمال أو الآفاق المفتوحة، هي العناصر الرئيسة التي يمكن الركون إليها في الحدّ الأدنى

”
إذا نظرنا إلى الوقائع فعلاً سنرى
أنَّ أهداف كلِّ من النظام والثورة
لم تتحقَّق قطُّ، ومن ثمَّ فإنَّ سائر
الادِّعاءات بكسب المعركة لا قيمة
لها

السياق، حيث تلاشى ما تبقى من الدولة، الدولة التي كانت أصلاً ضامرةً خلال حكم النظام 1970-2011، فيما الشعب تمزَّق وتشطَّى، بعد أن كان الاستبداد هو العنصر الوحيد الموحد له، والآفاق تكاد تبدو مسدودةً على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية.

استطاع النظام السوريّ منع الثورة من تحقيق أهدافها الأولى المعلنة، واستطاعت الثورة منع النظام من إعادة الأمور في سورية إلى ما قبل 2011، لكن الحصييلة كانت تدميرية بالمعنى الوطني العام. وبالطبع، يتحمّل النظام السوريّ القدر الأكبر من المسؤولية عن الأوضاع التي آلت إليها أحوال الدولة والشعب من جهة، وعن صوغه لمعادلة النصر والهزيمة العدمية التي سيطرت على الوعي العام من جهة ثانية.

رفض النظام السوريّ انتصار السوريين عليه بالطبع، وواجههم بطريقة لا تترك لهم مخرجاً سوى الاستمرار في المواجهة، لم يترك أمامهم فرصة لـ «استسلام» من نوع ما، وكأنه كان يرفض استسلامهم أيضاً. كان يريد أن يرى الذين انتفضوا ضده قتلَى أو لاجئين خارج البلد أو معتقلين فحسب، يريد أن يحاسبهم على جرأتهم، وأن يدفن أيّ تفكيرٍ مستقبليّ بالتمرد عليه. لم يُرد النظام هزيمة الثورة وحسب، بل أراد دعسها وسحقها كلياً أيضاً.

جرّ النظام السوريّ الثائرين إلى صراعٍ عدميٍّ خالٍ من التفكير في التكاليف، وفي انعكاساته على الدولة والمجتمع والمستقبل. فقد اقتنعوا، وهم مرغمون، بأنه لا بدّ من إزالة النظام كلياً وإلاّ فإنه سيسحقهم سحقاً تاماً، ومن ثمّ سيمرُّ زمنٌ طويلٌ إلى أن يتمكّنوا من الثورة ضده مرةً أخرى. هذا النوع من الصراع لا علاقة له بالصراع السياسي العاديّ المعروف في أعتى الأنظمة الاستبدادية، إنّه يتوافق مع نوع خاصّ من الصراع؛ «الصراع على الوجود» أو «الصراع من أجل البقاء» الذي تصبح فيه كل الأدوات والآليات والسلوكات مباحةً، من دون أيّ حدودٍ ولا أيّ اكتراثٍ بالجوانب الإنسانية. وهذا الصراع سيغيّر بالضرورة من دوافع الثورة وأهدافها وأدواتها ونهجها، وسيأتي ببشرٍ من نوع خاصّ إلى الواجهة، لهم علاقة بالقتال والأيدولوجيات المقاتلة على حساب السياسة وأدواتها.

إذا نظرنا إلى الوقائع فعلاً سنرى أنَّ أهداف كلِّ من النظام والثورة لم تتحقَّق قطُّ، ومن ثمَّ فإنَّ سائر الادِّعاءات بكسب المعركة لا قيمة لها. في الصراعات

والمعارك، عادةً ما يعترف المهزومون بهزيمتهم، ويُعلن المنتصرون حصائل انتصارهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. في سورية لا الطرف المهزوم اعترف بهزيمته ولا المنتصر استطاع استثمار نصره سياسياً واقتصادياً. لم يحقق النظام السوري في حربه انتصاراً كاسحاً على السوريين كما كان يأمل ويتوقع، لكن هذا لا يعني بالطبع أن الثورة انتصرت.

”
الهزيمة اليوم سورية المولد والمنشأ والامتداد والتأثير والشمول، وهذه واحدة من النقاط الرئيسة التي يؤدّي استبطانها على مستوى الوعي السوري العام إلى توليد رؤية وطنية خارج دائرة الاستقطابات السائدة كلها، الواقعية والوهمية على حدٍ سواء.“

نعم، هُزمت الثورة ولم ينتصر النظام، وفي الحصيلة كنا أمام هزيمة سورية كلية على جميع المستويات. نعم، الهزيمة اليوم سورية المولد والمنشأ والامتداد والتأثير والشمول، وهذه واحدة من النقاط الرئيسة التي يؤدّي استبطانها على مستوى الوعي السوري العام إلى توليد رؤية وطنية خارج دائرة الاستقطابات السائدة كلها، الواقعية والوهمية على حدٍ سواء. سورية اليوم أقرب إلى أن تكون جثةً تنتظر الدفن، بلد مهشمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وجغرافياً وديموغرافياً، والنظام الذي يحتفي بالنصر بين الأنقاض مستمرٌ فحسب لأنه الجهة المنظمة والمتماسكة والمعتزف بها الوحيدة في سورية، لكنه منكسرٌ هو الآخر، ولم يبقَ منه سوى ذراعه الأمنية وعلاقاته بروسيا وإيران. لكن الأشد قساوة على السوريين اليوم هو ضمور الأمل في المستقبل والآفاق شبه المغلقة، فما عاد ممكناً الإلمام بالوضع السوري اليوم، ولا التنبؤ بمساراته وتطوراته، وكل المقاربات والتحليلات ناقصة أو عاجزة، وهذا من دلائل الهزيمة السورية الشاملة.

لماذا هُزمت الثورة؟

يمكننا أن نضع أسباباً عديدة كانت وراء إخفاق الثورة؛ أهمها أن النظام قد تخلص، عبر القتل أو الاعتقال أو الدفع إلى الهروب خارج البلاد، من القيادات الشبابية، واستخدم كل أنواع الأسلحة الفتاكة ضد المتظاهرين من دون أي رادع، وفتح أبواب سجنونه ليطلق آلاف الجهاديين، إضافة إلى أن انتصار ثورة وطنية ديمقراطية في سورية كان سيتك أثاره في النظام الإقليمي كله، ما أثار مخاوف دول عدة، وأن العالم لم يكن جاداً في إزالة النظام لعدم تبلور البديل الملائم الذي لا يترك سورية للمجهول. مع ذلك، فإن هذه الأسباب مجتمعة، وغيرها، لا تنفي أيضاً أن الثورة السورية قد سُحقت من داخلها بالدرجة الأولى، وهذا

نحن أمام معارضةٍ/اتٍ لديها حالة
لاعقلانية مزمنة في التفكير والأداء
السياسيين، ولذلك لا يُتوقَّع منها أن
تنتج إلا الأخطاء، تنهض من حفرةٍ
وتقع في أخرى تليها

هو أهمُّ ما ينبغي لنا إخضاعه
للمناقش والحوار، كونه المفيد
بالنسبة إلى السوريين في
سياق المراجعة وإعادة البناء.

لا تكمن المشكلة في
بنية التشكيلات المعارضة،
المجلس الوطني، الائتلاف
الوطني، الهيئة العليا

للمفاوضات، اللجنة الدستورية... إلخ، وطرائق توليدها وطبيعتها وأنماط أدائها
فحسب، بل أيضًا في الوعي السوري العام، ومن ضمنه وعي النخب السوريّة،
الثقافية والسياسية، الذي لا يخرج عمومًا عمّا هو سائد في هذه التشكيلات.
وليس صحيحًا أن يُختزل إخفاق هذه التشكيلات، كما هو سائد، في «فسادٍ»
هنا أو هناك، فالمشكلة أكبر وأعمق، وتكمن في عقلها السياسي ووعيتها ورؤيتها
وتحليلها وخطابها وأدائها، ولذلك لا تُحل المشكلة باستبدال شخصيات تلك
التشكيلات بشخصياتٍ أخرى «غير فاسدة».

كان البديل المعارض المحتمل بديلًا مشوّهاً عن النظام؛ معارضة أو معارضات
تعاملت مع الثورة بوصفها أداةً للانتقام، لا بوصفها أداة تغيير وبناءٍ وارتقاء،
وقدّمت في مناطق نفوذها نماذج استبداديةٍ وتابعة، وساهمت في نموّ الصراع
المسلّح، وتبنّت انحرافاته المتطرّفة، واختزلت الثورة إلى بعد عسكريٍّ وحيد،
وأبعدت النضال السياسي والمدني. كانت الكيانات المحسوبة على الثورة
والمعارضة: المجلس الوطني، الائتلاف الوطني، هيئة التفاوض، الحكومة
المؤقتة، الفصائل المسلحة، الجيش الوطني، المجالس المحليّة... إلخ، مرتهلة
ولا تملك مشروعًا وطنيًا حقيقيًا تدافع عنه، حيث كل كيانٍ أو فصيلةٍ أو تنظيمٍ
يدافع عن مصالح مموليه، أو خلافته أو دولته، ويسابق بعضها بعضًا على خدمة
رؤى الدول الإقليمية ومصالحها.

كرّر الإسلاميون السوريون أداءهم نفسه وممارساتهم ذاتها التي اعتمدها في
أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وكأنهم يتبعون «كتالوجًا» واحدًا لا يعرفون
غيره، ومثلهم فعل النظام السوري، وكذلك تيارات وشخصياتٍ سياسيةٍ سورية،
يسارية وليبرالية، التحقت بالإخوان بطريقةٍ أو أخرى. لو كانت جماعة الإخوان
المسلمين تفكّر فعلاً في نجاح الثورة السوريّة لأخذت الصف العاشر بدلًا من
أن تتصدّر المشهد السياسي. ما زالت الجماعة تتقل من هزيمةٍ إلى أخرى،
وهي مستمرّة في ترديد الكلام نفسه والحجج ذاتها، وتنتظر نصرها الحتمي
المقبل.

لا يمكن النظر إلى الأخطاء السياسية التي وقعت فيها المعارضة أو
المعارضات بوصفها أخطاءً عابرةً أو بسيطةً تمكن معالجتها وتصحيحها، فنحن

”
افتقدت الثورة إلى مركز ناظم ومحركٍ وموجِّهٍ ومعتَمِدٍ
وموثوقٍ، داخلياً وخارجياً، فقد غابت القيادة السياسيَّة والرؤية
السياسيَّة، وغاب البرنامج السياسيُّ والخطاب السياسيُّ والخطة
السياسيَّة والأداء السياسيُّ والتنظيم السياسيُّ. وهذا الغياب
سببٌ رئيسٌ من أسباب الهزيمة على المستوى الذاتي

”
أمام معارضةٍ/ اتٍ لديها حالة لاعقلانيَّة مزمنة في التفكير والأداء السياسيَّين،
ولذلك لا يُتوقَّع منها أن تنتج إلا الأخطاء، تنهض من حفرةٍ وتقع في أخرى
تليها. على مستوى التحليل السياسيِّ، كان الخطأ في قراءة طبيعة النظام السوريِّ
وقدراته وشبكة علاقاته وتوازناته وتحالفاته، من أكبر الأخطاء، ما جعل
المعارضات تتوقَّع سقوطه بسهولة، وفي زمن قصير. ومنها أيضاً الخطأ في
النظر إلى الثورة بوصفها جاءت لتُصَفِّ فصيلاً معيَّناً أو لتُظهِر صحَّة رؤيته، مع
أنَّ الثورة كانت وليدة حاجاتٍ سياسيَّة واقتصاديَّة لا علاقة لها بالماضي وقواه
وآثاره وأيديولوجيَّاته.

افتقدت الثورة إلى مركز ناظم ومحركٍ وموجِّهٍ ومعتَمِدٍ وموثوقٍ، داخلياً
وخارجياً، فقد غابت القيادة السياسيَّة والرؤية السياسيَّة، وغاب البرنامج السياسيُّ
والخطاب السياسيُّ والخطة السياسيَّة والأداء السياسيُّ والتنظيم السياسيُّ. وهذا
الغياب سببٌ رئيسٌ من أسباب الهزيمة على المستوى الذاتي. بُنيت تشكُّلات
المعارضة في معظمها بطريقةٍ اعتباطيَّة، فكانت أقرب إلى «اللَّمة» أو «الشَّلَّة» لا
التنظيمات السياسيَّة، وكانت الفوضى سيدة الموقف؛ فوضى الإعلام والمواقف
السياسيَّة والعلاقات الدوليَّة، وكان عملها أقرب إلى العفوية و«الفرعة» من دون
بذل جهدٍ مركِّزٍ ومنظَّم وتراكميِّ. ومن ثمَّ ظلَّ النظام السوريُّ العنوان الوحيد
للشعب السوريِّ والدولة السوريَّة، وباءت جميع المحاولات من أجل صناعة
عنوانٍ آخر بالإخفاق.

وُضعت الثورة، منذ البدايات، في مواجهة السياسة وفق فهمٍ سطحيٍّ وشعبيٍّ
لِلثورة والسياسة في آنٍ معاً؛ شارك مثقفون وسياسيُّون في تصدير هذا الفهم، وكان
الثورات لا تحتاج إلى السياسة والتفكير السياسيِّ والعمل السياسيِّ، أو كأنَّ الهدف
الرئيس للثورات ليس إعادة بناء الحقل السياسيِّ والنظام السياسيِّ، وليس لهذا
من دلالة سوى أن النخب الثقافيَّة السياسيَّة لا يزيد وعيها على الوعي العامِّ أو
أنَّها خانت عقلها وسارت في الطرق الانتهازيَّة والشعبيَّة، فمارست السياسة
بطريقة السحرة والمشعوذين، واستبطنت الوهم، واقتنعت به، ودارت فيه وأنتجته،
وصدَّرتَه.

ساد أيضًا نمطٌ من التفكير «الثوري» المؤمن بحتمية انتصار الثورة، استنادًا إلى كونها ثورة مُحققة، ولم يكن هناك أيُّ شكٍّ لدى القطاع الأوسع من السياسيين في انتصار الثورة؛ لو كانت «الأحقّيات» هي التي تحكم الواقع والتاريخ أو تتحكّم فيهما لكننا بألف خير، فهذا النمط من الحتمية، في ميدان حركة التاريخ والبشر، لا يجد سنده أو رصيده إلا في الوعي الخرافيّ والحكايات الشعبية. لم يُوضع إخفاق الثورة احتمالًا واردًا، ومن لا يخطر هذا الاحتمال في ذهنه ليس له أن يعدّ نفسه مثقفًا أو سياسيًا أو صاحب تفكير إستراتيجيٍّ، فوضع هذا الاحتمال في الذهن كان سيكون مفيدًا من حيث التفكير في مصائر سورية والشعب السوري في حال حدوث الإخفاق، وفي اختيار أنماط عمل لديها القابلية للاستمرار في مناخ الإخفاق كي لا تكون الهزيمة شاملةً وساحقةً. كان هناك، للأسف، شكل من أشكال الترهيب الفكريّ ضدّ كل من يفكّر خارج المعادلة القتالية العدمية السائدة.

الهزيمة؛ من الإنكار إلى التفسير، ومن ثمّ التبشير

اتّهم النظام السوريّ الثورة السوريّة في أسبوعها الأول بثلاثة اتّهامات: الأول أنّها ذات توجهات إسلاموية طائفية، والثاني أنّها عنيفة ومسلّحة، والثالث أنّها مرتبطة بالخارج. في الحقيقة نفذ القسم الأكبر من المعارضة/ات هذه الاتهامات أو شارك في تحويلها إلى واقع على الرغم من أنّ الثورة في أشهرها الأولى كانت بعيدةً كليًا عن هذه الاتهامات. لا يوجد إخفاقٌ أكبر من تنفيذ ما يريد خصمك أن تنفذه. هؤلاء هم أكثر من ينكرون هزيمتنا اليوم.

يمكننا أن نقول ببساطة إنّ النظام السوريّ هو الذي دفع الثورة والمعارضة دفعًا إلى السير في الخيارات الثلاثة السابقة، وهذا صحيح بالطبع بدرجة ما كما أسلفنا، لكنّ الاكتفاء بهذا التفسير معيبٌ من جانب اعترافنا بصورة غير مباشرة بأنّ النظام قد جرّنا إلى حيث يريد، وأنّنا كنّا منفعلين بما يحدث، تاركين عقولنا وراءنا.

ساد أيضًا نمطٌ من التفكير "الثوري" المؤمن بحتمية انتصار الثورة، استنادًا إلى كونها ثورة مُحققة، ولم يكن هناك أيُّ شكٍّ لدى القطاع الأوسع من السياسيين في انتصار الثورة؛ لو كانت "الأحقّيات" هي التي تحكم الواقع والتاريخ أو تتحكّم فيهما لكننا بألف خير

ما زال قسمٌ من المعارضين والثوريين يُنكر الهزيمة، رافعاً لواء استمرارية الثورة. كان صعباً على هؤلاء قبول حقيقة أنّ التاريخ قد غير مجراه، فبدلاً من الإقرار بالهزيمة وخفض سقف التوقعات والتركيز على الإنجاز في المعارك الصغيرة تحضيراً للمستقبل آخر بالاستفادة ممّا يسمونه أحياناً «الأخطاء السابقة»، استمروا في إطلاق الأمنيات التي تفتقد إلى أيّ رصيدٍ واقعيّ.

بالطبع، ليست الهزيمة أمراً سهلاً، ولا الإقرار بها أيضاً. نعم، الخسارة مؤلمة وصعبة الاحتمال، لكنّ أسوأ ما يميّز هزيمتنا اليوم ليس إنكارها، بل تكرار المهزومين لهذيان الأنظمة نفسه عندما كانت تبرّر هزائمها أمام الأعداء الخارجيين، الهذيان الذي كنّا، وما زلنا، نسخر منه؛ المؤامرات التي لا تنتهي، خيانة الدول الصديقة للثورة، بيع القضية السورية أو مقايضتها في السوق السياسيّة... إلخ.

في سياق تبرير الهزيمة يكثر أيضاً الحديث عن وجود «ثورة مضادة» أنهكت الثورة الحقيقيّة، ونمت على حسابها، أو الحديث عن اختطاف الثورة أو السطو عليها من تياراتٍ معيّنة، والغريب أنّ مثل هذه التعابير تُستخدم من الجميع ضدّ الجميع في سياقٍ تبريريّ دفاعيٍّ لا تحليليٍّ، لتؤدّي دوراً في موازنة أنفسنا أو التخفيف من إحساسنا بالهزيمة أو لتكون بمنزلة إعلان براءة من واقع الثورة اليوم. في مصر مثلاً، استخدمت التيارات والقوى العلمانيّة هذا التعبير في وجه جماعة الإخوان المسلمين التي استلمت الحكم بعد ثورة 25 يناير، لتعود الجماعة وتستخدم التعبير ذاته ضدّ نظام السيسي. وفي سورية ظهر تعبير «الثورة المضادة» بعد اتّضح هزيمتها أو على الأقل بعد عجز الثورة عن إسقاط النظام، واستُخدم في وجه الجماعات الإسلاميّة والفصائل المسلّحة مع أنّ الكتلة الأوسع من الثورة كانت قد أيّدت «المجلس الوطنيّ السوريّ» وفصائله المسلّحة أو التحقت بهما في وقتٍ لاحقٍ، ما يعني في الحقيقة أنّ «الثورة المضادة» كانت قابضةً أصلاً في رحم الثورة أو على الأقل ينبغي لنا الاعتراف بأنّ «الثورة المضادة» قد انبثقت انبثاقاً عضويّاً من الثورة الأصل، ولم تكن غريبةً عنها كليّاً. جذر المشكلة هنا هو تأخر ثقافة المعارضة/ات والنخب السياسيّة الثقافيّة والمجتمع.

يرى بعضهم أنّ الثورة لم تُهزم، وأنّ الذي هُزم هو المعارضة/ات والجماعات والفصائل الملحقّة بها. إذا كان الحديث يدور عن الثورة بتطلعاتها وأهدافها خلال أشهرها الأولى، فهذه لم يبقَ منها إلا بعض الجزر المحدودة داخل البلد وخارجه، وهي ما زالت مشتتةً بطريقة لا تسمح بإيجاد ناظمٍ أو مركزٍ لها، ومن ثمّ ليست لها فاعليّة حقيقية في مسار الواقع الراهن، على الرغم من كونها إحدى النقاط المضيئة في ظلّ هذه الظلمة الحالكة. لكنّها تلفت انتباهنا إلى مسألة مهمّة؛ ما دامت الثورات لا تموت بالسكّنة القليليّة، خصوصاً إذا كانت

عميقة ومؤثرة وقويّة بمعطياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإنّ الأنظمة الحاكمة هي أيضًا كذلك. هذا يعني أنّ الرؤى الراديكالية التي بالغت في موقفها تجاه النظام السوريّ، فطالبت بإسقاط كيانه وأركانها ورموزه وكل ما يمت إليه بصلة، هي رؤى خرافيّة تخدم في «المزاودة» لا في السياسة. ووعي هذه النقطة كان يمكن أن يكون مفيداً في إنتاج خطابٍ سياسيٍّ عاقلٍ، وفي بناء تصوّرٍ يُعتدُّ به لأيّ مرحلة انتقاليّةٍ مقبلةٍ.

أما إذا كان الحديث مرّكزاً على «الثورة» التي أصبحت طرفاً في صراعٍ عسكريٍّ، محليٍّ وإقليميٍّ ودوليٍّ، رغماً عن أنف أهلها وبدفع من بعض أطرافها في آنٍ معاً، فهذه لا يمكن فصلها عن «المعارضة/ات» السائدة، لا على مستوى الوعي، ولا على مستوى التنظيم والتمثيل والأداء، ومن ثمّ فإنّ التمييز بين هذه «الثورة» و«المعارضة/ات» السائدة ليس أكثر من محاولةٍ رغويّةٍ لا قيمة لها لتبرئة مصطلح «الثورة» ذاته من الدنس والإخفاق.

يدخل أيضًا في سياق الخطاب التبريريّ الدفاعيّ غير المفيد القول «إن سورية قد تغيّرت، ولن يستطيع النظام إعادة سورية إلى ما قبل 2011» أو «إن الثورة السورية كسرت حاجز الخوف». وهذا صحيح أيضًا، لكنه لا يعطي كل الحقيقة، فالواقع مفتوحٌ على احتمالاتٍ متعدّدة؛ سورية حتى الآن أسوأ ممّا كانت عليه قبل 2011، وقد تصبح أكثر سوءاً في المستقبل القريب أو أفضل في المستقبل البعيد. أما الخوف الذي تكسّر فقد ظهرت بدلاً منه أنماطٌ جديدةٌ من الخوف: خوف من حكومات الدول الأخرى، خوف من الجماعات الإسلامية المتطرّفة، خوف من الفصائل المسلّحة، فضلاً عن اشتداد مخاوف قديمة وجدت تربتها الملائمة؛ الخوف ممن ينصّبون أنفسهم أو صيياء على الدين، الخوف من تطييف المجتمع السوريّ، المخاوف المتبادلة بين الجماعات القومية المتعددة في سورية... إلخ.

أما تعبير «الدروس المستفادة من تجربة الثورة»، فعلى الرغم من صحّته وأهميته، فإنّه يظل مرهوناً بطبيعة العقل الذي يعيد قراءة التجربة بقصد الاستفادة منها والمشاركة في إنتاج مستقبلٍ آخر، فلا أمل في عقل لم يُراجع أولياته ومسلماته مراجعةً نقديّةً أو لم يتحرّر من سطوة الأيديولوجيا أو الانتماء الطائفيّ أو القوميّ الضيق أو من القابلية للاستزلام أو التبعية. هناك «أخطاء» أيضًا كانت واضحةً منذ البدايات، وقد غابت عن أصحابها إما بسبب عدم الخبرة أو اللاعقلانيّة السياسيّة أو ربّما بسبب الانتهازية السياسيّة أو الخفة السياسيّة والحسابات قصيرة النفس، ما يتطلّب الاعتذار وإخلاء الساحة في الحدّ الأدنى، فهؤلاء مؤهلون لإعادة إنتاج الهزيمة لا تجاوزها.

ما بعد الهزيمة

يتفاعل البشر مع هزائمهم بصور وطرائق متنوعة، تبعاً لمستوى وعيهم وانتماءاتهم ومواقفهم وخساراتهم. يصل بعض أصحاب التجارب أو الثورات المهزومة إلى التبرؤ منها أو إنكارها أو السخرية من شعاراتها وأهدافها، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية... إلخ، أو إلى شقّ طريقٍ أخرى تُعلي من شأن الاهتمام بالمصلحة الشخصية وحسب والتنكّر لجماعية الحياة، فيما يبقى بعضهم الآخر مستغرقاً في الماضي يتغنى باللحظات الأولى البريئة للثورة، ويستذكرها بشيءٍ من الفخر أو الحنين أو الألم، أما غيرهم فينكرون الهزيمة ذاتها أصلاً، ويستمرّون في رسم صورةٍ مغايرةٍ لواقع الثورة، تتوافق مع انتماءاتهم أو أمنيّاتهم أو مصالحهم، محاولين بطرائق عديدة إقناع المتقاعسين أو المتردّدين بالاستمرار في نضالاتهم وأعمالهم استناداً إلى الأهداف ذاتها وباستخدام الآليات نفسها ومن خلال طرق الأبواب عينها.

لا شكّ في أنّ الإحساس الكبير والعميق بالظلم قد يمنع أيّ مقارنة عقلانيّة وهادئة للواقع والثورة، خاصةً مع الأوصاف التي رسخت في الوعي العامّ للثورة السوريّة؛ ثورة يتيمة، ثورة مغدورة، الثورة التي تأمر عليها الجميع، الثورة ذات التكاليف الهائلة بشرياً ومادياً... إلخ. إنّ الثورة المهزومة، فضلاً عن هزيمتها، ستعرض إلى ظلم كبير يتمثل إما بتنكّر بعض أهلها لها وإعلان براءتهم منها أو بلعنها من الأغلبية وإلحاق كوارث الواقع كلّها بها. هذا أمرٌ طبيعيٌّ، وحدث كثيراً عبر التاريخ، ولن تحصل الثورة المهزومة على الإنصاف إلا عندما تتحقق أهدافها أو تنجح في ما سعت له، ولو بعد زمنٍ طويلٍ.

هناك قياداتٌ كثيرةٌ، في ثوراتٍ عديدةٍ عبر التاريخ، لم يُحتفَ بها إلا بعد أن أُعيدت كتابة التاريخ في ظلّ واقعٍ آخر، وبعضها أتهم بالجنون في أثناء حياته إن لم يُقتل أو يُعتقل أو يُنفى، وهناك هزائم قد تتحوّل لاحقاً إلى انتصاراتٍ فيما لو أحسن الاستفادة منها. فعلى الرغم من أنّ معركة ميسلون لم تنجح في منع الفرنسيين من احتلال سورية فإنّه لا يمكن إنكار دورها في تأسيس الوطنيّة السوريّة بعد انهيار الدولة العثمانيّة. وهذا يجعلنا نؤكّد على أنّ كلّ هزيمة هي هزيمة مؤقتة إذا عرف أهلها كيف يتجاوزونها ويستفيدون منها في بناء المستقبل.

على الرغم من غرقنا في الهزيمة، ينبغي علينا ألاّ نتنكّر لأحلامنا، وألاّ نخجل من الاستمرار في العمل من أجل الأهداف الكبرى، لكن في المقابل، ينبغي لذكرياتنا عن الثورة السوريّة ألاّ تمنعنا من رؤية الواقع أو الراهن كي لا نصبح خارجه أو علي هوامشه، ولنكون فاعلين ومؤثرين في مساراته. هذا يعني أنّ التجاوز مختلفٌ عن النسيان؛ لا ينبغي لنا أن ننسى أو نناسي الأمانى والتطلعات والألام بل أن نستمرّ في العمل من أجلها، مع إدراكنا عيوب التجربة السابقة وعثراتها وأوامها وسذاجتها وتناقضاتها ورعونتها.

”
ينبغي لنا الاعتراف بأنّ "الثورة
المضادة" قد انبثقت انبثاقاً عضوياً
من الثورة الأصل، ولم تكن غريبةً
عنها كلياً

نحتاج حقاً إلى ثورة في
الثورة؛ بلورة ثورة ديمقراطية
من أحشاء التجربة السابقة.
إنّ أيّ عملية بناء سورية
مستقبلية لن تبدأ من الصفر،
فالخبرات الكثيرة المتراكمة
لدى قطاعاتٍ شعبيةٍ وسياسيةٍ
عديدة خلال المرحلة الماضية

يمكن أن يكون لها دورها المهم في إبداع مسارات جديدة. قد يكون فهم
الماضي مدخلاً لفهم الحاضر، وبالتالي خطوة من أجل النظر إلى المستقبل،
لكنّ طبيعة الوعي الذي يحمله المرء تبقى هي التي تحدّد ما إذا كان سيستفيد
من التجربة أم لا، فهناك من يكرّرون الأخطاء إلى ما لا نهاية.

تحتاج المواجهة الفاعلة للهزيمة، أيّ هزيمة، أولاً وقبل أيّ شيء، إلى الإقرار
بها. الاعتراف بالهزيمة هو أوّل خطوة باتجاه تخطّيها، وهذا لا يعني النطق باعترافنا
وحسب كما يتصوّر بعضهم، بل يعني رمي أنماط تفكيرنا وأدائنا وطرائق عملنا
التي أوصلتنا إلى الهزيمة ورائنا. يسألونك ما الحلّ؟ الحلّ يبدأ بالتفكير بطريقة
أخرى. تخيّل أنك رميت من ذهنك أنماط التفكير والخطاب واللغة والمفردات
والآليات والممارسات التي سادت طوال ما يزيد على اثني عشر عاماً، ثم ابدأ
التفكير انطلاقاً من صفحة بيضاء؛ فكل هزيمة تتعرّض لها جماعة بشرية تعني
أنّ ثمة تفكيراً زائفاً وغير عقلانيّ يقبع خلفها، وأنّ تخطّيها مشروطٌ بنقد هذا
التفكير وإنتاج رؤى ومقارباتٍ بديلة. كان واضحاً طوال السنوات الماضية مثلاً أنّ
معايير الهزيمة والانتصار بالنسبة إلى النظام والمعارضة السائدة هي واحدة لأنّ
هناك ثقافة سياسية واحدة تجمعهما في الحصيولة.

لا بدّ من مرحلة صمتٍ أو تأمّلٍ بعد الهزيمة، مرحلة مراجعة الذات، لأنّ
الإمعان في الصراخ يزيد الهزيمة تكريساً والمسار انحداًراً. كثرة الصراخ في
مناخ الهزيمة تشبه ذلك الخائف الذي يسير ليلاً ويسلّي نفسه بصوته. نحتاج،
بعد ذلك، إلى اختيار التكتيكات الملائمة وساحات العمل المنتجة حتى لو
كانت صغيرة أو محدودة، ليس بقصد التخلّي عن الثورة الأصل وأهدافها، إنّما
بهدف الاستعداد لمرحلة كفاحية جديدة، بطيئة وصبورة. في مراحل الركود
والترجع علينا أن نقن العمل بهدوءٍ وانتظامٍ وثباتٍ، وأنّ نتقدّم على أرضٍ صلبة،
خطوة بعد خطوة.

صحيحٌ، كما أسلفنا، أنّ هناك أسباباً عديدة لإخفاقنا، وبعضها أكبر من طاقة
السوريين أو فوق قدرتهم على التحكّم فيها، لكنّ دائماً وأبداً كانت، وستكون،
هناك أسباب تتحمّل مسؤوليتها الذات، والحديث عن إخفاق الذات وكيفية

كلُّ هزيمة تتعرّض لها جماعة
بشرية تعني أنّ ثمة تفكيرًا زائفًا
وغير عقلانيّ يقبع خلفها، وأنّ
تخطّيها مشروطٌ بنقد هذا التفكير
وإنتاج رؤىٍّ ومقارباتٍ بديلةٍ

تجاوز مشكلاتها هو الحديث
الوحيد المفيد في الحالة
السورية الراهنة. الطبيب الجيد
هو الذي يضع مسؤولية أيّ
إخفاقٍ على نفسه، على عقله
وأدائه أولاً، لا على المريض أو
المرض. من حيث المبدأ كلُّ
المرضى قابلون للشفاء، وكلُّ
الأمراض قابلة للمعالجة، وأيّ

إخفاقٍ هو مسؤولية الطبيب. هذه الرؤية تدفع الطبيب ليبحث ويتعلّم ويحاول
ويغيّر من مقارباته وأساليبه لعلّه ينجح مستقبلاً في ما أخفق فيه، وأيّ رؤية
غيرها لن تكون سوى محاولة رديئة للتنبّص من المسؤولية. ما يصلح في
الطب يصلح في الحياة، وفي السياسة أيضًا.

دراسات محكمة



■ النجاح والإخفاق في الثورة

راتب شعبو

■ اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها

ريمون المعلولي

■ الثورة السورية بين الامتداد الواسع والهزيمة و«الباراداييم»

الصوفي

جمال الشوفي

■ الثورة العسيرة: تحولات الثورة السورية في ضوء ممارسة

المعارضات المنقسمة، والاستراتيجيات الدولية المتصادمة

رياض زهر الدين

■ انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي

مهران الشامي



(حيرة) 2017

لوحة للفنان سامر إسماعيل

النجاح والإخفاق في الثورة

راتب شعبو



راتب شعبو

كاتب سوري يعيش في فرنسا منذ صيف 2014، أمضى في سجون النظام السوري 16 سنة (1983-1999)، خرج منها مجرداً من حقوقه المدنية، تابع دراسته بعد السجن وحصل على شهادة الماجستير في الطب، صدر له سيرة ذاتية عن مدة السجن بعنوان (ماذا وراء هذه الجدران)، وكتاب يتناول الجانب السياسي من الدعوة المحمدية (دنيا الدين الإسلامي الأول)، وكتاب (قصة حزب العمل الشيوعي في سورية)، له ترجمات عن الإنكليزية، ويكتب في الصحف العربية.

هل تفشل الثورة؟

في المجتمعات، كما في المادة، لا شيء يفنى. لا يبقى المجتمع، بعد أي حركة احتجاج اجتماعية، كما كان قبلها، سواء أنجحت الحركة في بلوغ ما خرجت إليه أم لا. في كل حال تودع الثورة في المجتمع حمولة مفيدة للمستقبل.

الكلام عن فشل أو نجاح الثورة فيه قدر من التعسف، فقد تكمن في النجاح بذور فشل تتكشف خلال وقت قصير، وتحيل النصر المفترض إلى هزيمة في عيون من خالوا أنفسهم منتصرين. وفي المقابل، قد ينطوي التعثر والفشل على بذور نجاح تهيئ، إذا حُسن استغلالها، إلى نصر لاحق منفتح الأفاق.

على هذا، يبقى الكلام عن فشل ثورة كلاماً جزئياً، أو لنقل إنه لا يمكن أن يعكس الحقيقة إلا جزئياً، لأنه يغفل ما فعله «فشل» الثورة في المجتمع، وما أودعت الثورة «الفاشلة» في تضاعيف المجتمع من تغيرات سوف تتكشف وتظهر طبيعتها في المستقبل. شيء يشبه القول الشهير لـ نيلسون مانديلا: «أنا لا أخسر أبداً، أنا أربح أو أتعلم».

بناء على ما سبق، ليس من الخطأ، ولا من باب تعليل آمال المغلوبين، أن نقول هذا القول الواسع في عموميته: إن الثورة لا تفشل في شحن طاقة التغيير في المجتمع. على أن الثورات غالباً ما تكون مكلفة وباهظة الخسائر. ربما لو كان التاريخ يخضع لإرادة واعية من البشر لاختار هؤلاء أن يكون التقدم أكثر سلمية وأقل تكلفة بشرية.

لكن كل حركة اجتماعية تضيف إلى وعي الناس وتكشف لهم ما لا تكشفه الحياة المستقرة. كل حركة احتجاج أو تمرد اجتماعي هو تعبير عن خلل تنام عليه الحياة المستقرة وتخفيه. لا يكشف الاحتجاج فقط الخلل الذي تستره الحياة المستقرة حين توحى بأن كل شيء على ما يرام، بل يكشف، إلى ذلك، مدى ملاءمة أو نجاعة سبل مواجهة وتصحيح الخلل المقصود. هكذا تكون حركة الاحتجاج قد أحدثت أثرًا مزدوجًا في المجتمع، الأول، هو إبراز زيف «الاستقرار». حتى لو عادت الأمور إلى سابق عهدها، فإن الاستقرار اللاحق لن يكون «بريئًا» كما كان من قبل، بل سيكون، في وعي جزء أوسع من الناس، استقرارًا على الخلل الذي أظهره الاحتجاج. والثاني، هو درس الاحتجاج نفسه، أي شكل الاحتجاج ووسائله وطريقته في معالجة الخلل. في حالة النجاح كما في حالة الفشل سيشكل الاحتجاج تجربة محددة وعيانية ومصدرًا للتعلم، لا يغني عنه أي مصدر تعلم آخر. فالمرء يتعلم من كيسه، كما يقال، لأنه لا يمكن لأي تجربة خارجية، مهما دُرست أن تغني عن التجربة المباشرة والمحسوسة للمجتمع المحدد. فوق ذلك يمكن القول إن النجاح، أو ما يعد نجاحًا، لا يشكل، بحد ذاته، درسًا مفيدًا لأصحابه، وربما أخفى الكثير من العيوب التي قد يُنظر إليها لاحقًا على أنها مزايا، لأنها كانت جزءًا من تجربة ناجحة. الفشل، والحال هذه، أكثر قدرة على التعليم وإعطاء الدروس.

هل ينجح الاحتجاج على يد أعدائه؟

المطالب التي يخرج الناس من أجلها في احتجاجات أو ثورات، تتحول في الواقع، حين «تفشل» الاحتجاجات، إلى ما يشبه المهمات المطروحة على المجتمع وينبغي له إيجاد حل لها، أو على الأقل معالجتها بشكل يخفف الوطأة على المحكومين. بكلام آخر، الاحتجاجات، حتى حين تتعرض للقمع وتعجز عن بلوغ مطالبها، تفرض على السلطات القائمة أن تعالج ما خرج الناس من أجله، لكي تحافظ هذه السلطات على سيطرتها، فالاحتجاج مؤشر على خلل وصل إلى حد غير محتمل، ومن مصلحة السلطات أن تعالجه. صحيح أن معالجة السلطات القائمة ستكون أقل عمقًا وجذرية مما يريد أهل الاحتجاج، ولكن تبقى الاستجابة المفروضة على السلطات، وما ستقدم عليه من «إصلاح»، إحدى ثمار الاحتجاج وإن جاء على يد السلطات التي يحتج الناس ضدها، أي هو نجاح نسبي للاحتجاج ولكن على يد أعدائه. في هذا ما يدعم الرأي الذي يقول إن الثورة لا تفشل بصورة تامة.

يلفت فوكوياما النظر إلى هذه الحقيقة في كلامه عن ثورات 1848 في أوروبا، حين يقول: «أثبتت العقود التي تلت عودة النظام المحافظ، مباشرة بعد 1848، أنها العقود الأكثر تحوّلًا اقتصاديًا واجتماعيًا في التاريخ الأوروبي [...] فاندلاع الثورة، والخوف من احتمال تكرارها، بقيا في أذهان جميع القادة الاستبداديين في القرن التاسع عشر، ووضعاً أجندة التغييرات السياسية التي تكشف لاحقًا في الجيلين التاليين»⁽¹⁾.

(1) فرنسيس فوكوياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، ط1، (الدوحة: طباعة منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص 535، 536.
يشبه فوكوياما ثورات الربيع العربي بالثورات الأوروبية 1848، وهو ما سنأتي عليه لاحقًا.

حتى حين تكون المطالب عالية ولا يمكن «للأعداء» تطبيقها، كما هي حال الثورات العربية التي طالبت بإسقاط النظام، فإن «النظام»، إلى جانب الارتداد العنيف ضد المحتجين، سوف يسعى أيضًا لنزع ما يستطيع من أسباب الاحتجاج عن طريق تقديم «إصلاحات» تعالج العيوب التي دفعت إلى الخروج ضده. وحين نقول «ما يستطيع» نقصد أن الموضوع يتوقف على قدرة النظام على الاستجابة من دون أن ينهار، أكثر مما يتوقف على الرغبة أو الإرادة. لكلّ نظام حدود بنوية لا يستطيع التجاوب خارجها، على أن تكرر التجاوب تحت ضغط الحاجة والاحتجاجات من شأنه أن يدفع إلى تعديلات عميقة تطال البنية الأساسية للنظام.

حتى البلدان العربية التي لم تشهد احتجاجات شعبية مهمة، تأثرت بالحركة الشعبية الواسعة التي شهدتها البلدان الأخرى، وقد حاولت السلطات في معظم البلدان العربية استباق بروز احتجاجات ممكنة، برفع بعض المظالم وتحسين حال الناس، ولا سيما من خلال رفع الرواتب والأجور، الأمر الذي شهدناه في المرحلة الأولى من احتجاجات الربيع العربي.

محدودية استجابة النظام السوري

كانت قدرة النظام السياسي في سورية على الاستجابة للشارع محدودة بطبيعة الحال، بسبب محدودية قاعدته السياسية، ذلك لأنه لا يمتلك مشروعية سياسية، فهو نظام أمر واقع (نظام انقلابي أسس لنفسه بالقوة، واستمر يؤسس لأبديته القائمة على قهر إرادة الناس، بدلًا من تأسيس آلية لإنتاج شرعية سياسية مستمدة من إرادة الشعب الحرة التي لا تتوافق مع أبدية أي نظام). كما أن النظام الأسدي لا يمتلك مشروعية تنموية لأنه نظام يستهلك طاقته في الانشغال الأمني لحماية الذات، ويقوم لذلك على النهب والفساد كوسيلة للحفاظ على تلاحم وتجديد دائرته الضيقة (النومنكلاتورا)⁽²⁾، ما يجعل النظام السياسي عبئًا على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى ضعف اقتصادي مستمر وزيادة في اللامساواة. إلى جانب الضعف الاقتصادي الذي ينعكس سلبًا على حياة السوريين، فإن الفساد الذي يغرق فيه أهل النظام ولا سيما الدائرة العائلية القريبة من رأس النظام والمحسوبين عليها، إضافة إلى ظاهرة التشييع (اغتصاب حقوق الناس على يد زعران تابعين لأذرع رسمية أو غير رسمية للنظام، وبحماية ودعم من أجهزة الدولة) وهو أحد مظاهر «خصخصة الدولة»، نقول إن ذلك أفقد نظام الأسد أي سند أخلاقي يمكن أن تجده تجاه أنظمة مستبدة أخرى، لا يقوم استبدالها على النهب بل يقوم على تصورات سياسية عامة حول تطوير المجتمع، من دون أن تحتوي على ظاهرة إثراء ومحاباة عائلية ومحسوبيات.

هكذا فإن محدودية القاعدة السياسية للنظام السوري تجعل من تحرير المستوى السياسي، وهو المطلب أو المحرك الأول للاحتجاجات، نهاية محتومة له. لا يجد النظام والحالة هذه أمامه سوى مواجهة الاحتجاجات بالعنف. وبما أن أي ممارسة عنيفة تحتاج إلى تغطية أيديولوجية سياسية، فقد اعتمد النظام في ذلك على خطاب معلن يقول إن هناك مؤامرة على الدولة السورية، محاولاً

(2) تعبير روسي مأخوذ من الأصل اللاتيني nomenclatura ويعني نظام التسمية، ويشير إلى فئة من الناس امتلكت مختلف المواقع الإدارية الرئيسة في الاتحاد السوفياتي، وأدارت مجالات النشاط كلها فيه؛ وتنشأ بين أفراد هذه الفئة روابط ومصالح مشتركة تجعلها أقرب ما تكون إلى طبقة جديدة.

الاستثمار في ما للفكرة الوطنية من رصيد لدى السوريين. واعتمد خطاباً مستوراً موجّهاً إلى الداخل، يقوم على إثارة الانقسامات الهويةية بين أبناء المذاهب والأديان والقوميات وتغذيتها والاستثمار من التفكك الذي تنتجه، وخطاباً آخر موجّهاً إلى الخارج، يقوم على إبراز الجوانب الإسلامية في الاحتجاجات، للاستثمار في حساسية الغرب من الإسلام وما ارتبط به، ولا سيما منذ بداية القرن الحالي، من أعمال إرهابية ضد الغرب.

ولكن، إلى جوار العنف، وضمن هذه القدرة المحدودة، استجاب النظام، مع ذلك، بإجراءات مثل زيادة الرواتب وتجنيس مئات آلاف الكرد الذين كانوا حتى ذلك الوقت محرومين من الجنسية السورية، وتعديل الدستور السوري وإلغاء المادة الثامنة الخاصة بعدّ حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، وإلغاء قانون الطوارئ وحل محكمة أمن الدولة العليا... إلخ؛ هذه الخطوات كانت مسعى النظام لامتنعاص ضغط الحراك الشعبي، وهو ما يمكن عدّه «نجاحات» للحراك ولكن على يد أعدائه، أي على يد النظام الذي خرج المحتجون لإسقاطه. ومن المفهوم أن تكون هذه «المكاسب» خاضعة دائماً لقوتين: قوة الميل الاستبدادي الذي تفرضه بنية النظام في دفاعها الذاتي ضد التغيير، وقوة التحرر التي تستمد نسغها من سعي الناس للخلاص من التبعات السياسية والاقتصادية لبنية الاستبداد المكرّسة. على هذا، رأينا أن ما «قدمه» النظام للمحتجين، في مسعى لامتنعاص طاقة الاحتجاج، تبخر مع تعثر الثورة، وازداد حال السوريين سوءاً.

التفسيرات المتداولة لتعثر الثورة السورية

كُتب الكثير في تفسير المصير الذي انتهت إليه الثورة السورية، وكانت المسارات العامة للتفسير تتراوح بين تيارين عامين، الأول هو التأثير الخارجي ودوره في «فشل» الثورة، سواء من جهة دور الدعم في تخريب الثورة، أو من جهة موقف الخارج من تغيير النظام. والثاني هو تأثير الداخل السوري، سواء لما يحوي من تنوع وقابلية للانقسام على أساس هوياتي يفوق ويعرقل انقسامه على أساس سياسي، أو لتأثير طبيعة المعارضة السورية من حيث تشبثها وتنافر عناصرها أو من حيث خياراتها السياسية.

أولاً: العلاقة مع الخارج والتأثير الخارجي

يقول التفسير إن المشكلة تكمن في الدعم الخارجي، لأنه ربط الثورة بشروط «خارجية» قيدتها، ورهنت تطورها بحلقة صراع مصالح إقليمي ودولي، وجعلت من الممثلين السياسيين للثورة، ولا سيما «المجلس الوطني» ثم «الائتلاف الوطني»، أدوات في يد الخارج «الداعم» وليس في يد الثورة. وهكذا فإن التشكيل الذي يفترض أنه يمثل الثورة، لم يكن «صوته من رأسه»، ولذلك فشل في القيادة وفي حيازة قيمة اعتبارية ثورية كما في الداخل كذلك في الخارج. انتهى الأمر عندئذ إلى الإضرار بصورة الثورة وذهاب ريحها.

يطرح على هذا التفسير أسئلة مهمة: لماذا لم يتطور تمثيل الهيئات التمثيلية التي بقيت في الداخل؟ وإذا كانت هذه الهيئات الداخلية غير جديرة بالثقة، لماذا لم تنشأ تمثيلات داخلية أخرى تملأ فراغ التمثيل الذي نجم عن انفكاك العلاقة بين الثورة وتمثيلها «الخارجي»؟ في الواقع امتلأ هذا الفراغ في الداخل ولكن ليس ببروز تمثيل ديمقراطي من طينة الثورة، إنما ببروز تمثيلات إسلامية بالتوازي

مع التحول العسكري واللاديمقراطي للثورة. أي إن ملء هذا الفراغ سار مع انزياح قيم الثورة إلى الهامش أكثر فأكثر، وعزز انفكك التمثيل الخارجي عن جسد الثورة؛ سنعود لاحقاً إلى هذه الفكرة.

يتوسع هذا التفسير إلى قول إن سخاء الدعم الخارجي أدى في تضاعيفه، ليس إلى دعم الثورة بل بالأحرى إلى فساد الهيئات التي جرى الاعتراف الدولي بها بوصفها ممثلة للثورة، فأصبحت هذه الهيئات مبكراً، وقد جرى المال السهل بين أيديها، بمرض السلطات المفروضة على الشعب والبعيدة عن الرقابة وعن المحاسبة (الفساد)، وهذا ما زاد، في الواقع، من انفصالها عن القضية التي يفترض أنها تتولى تمثيلها. يبقى السؤال مع ذلك، كيف يمكن لهيئة تمثل ثورة، أي تمثل أقصى حالات الحضور الشعبي المباشر في المجال السياسي، أن تكون فاسدة؟ كيف نفسر فشل الثورة في أن تسقط العناصر الفاسدة من الهيئة السياسية التي يفترض أنها تمثلها؟

كما قد يقال إن مشكلة الدعم الخارجي هي أنه كان شحيحاً بالسلاح، وأن التردد الخارجي في موضوع السلاح النوعي (مضادات الدروع ومضادات الطيران)، إضافة إلى امتناعه عن فرض مناطق حظر جوي، هو ما أفشل الثورة وحرّمها من إمكان إسقاط النظام الذي بقي متفوقاً في الميدان العسكري، ولا سيما في سلاح الجو. ويذهب قول آخر إلى أنه على الرغم من ذلك، أي على الرغم من الشح بالسلاح، كان يمكن إسقاط النظام بالسلاح المتوافر، لولا الخطوط الحمر التي وُضعت، من الخارج، في وجه قوى الثورة، فقد كانت هناك قرارات خارجية منعتها من التقدم في مناطق معينة في لحظات معينة. تبقى هذه الأقوال في إطار التحليلات والافتراضات لأنه لا يوجد ما يوثق هذا التحليل.

هنا أيضاً، في ما يتعلق بالتحول العسكري نفسه، وعدّه أيضاً قراراً خارجياً، مثله في ذلك مثل سيطرة اللون الإسلامي الذي ازداد كثافة مع ازدياد كثافة السلاح، يمكن ملاحظة مفارقة بين التحذير العام، في بداية الثورة، من التحول العسكري بوصفه مصيدة ومقتل للثورة، وبين تحميل مسؤولية فشل الخيار العسكري، الذي كان يعدّ خياراً فاشلاً بذاته، إلى تقصير الخارج في تقديم السلاح. هذه المفارقة تضيء على تحول جرى في وعي أهل الثورة، من تصور يقول بانتصار الثورة التي تطالب بإسقاط النظام باسم الحريات والعدالة، إلى القول بإسقاط النظام بأي شكل. صحيح أن هذا التحول جاء تحت ضغط العنف الوحشي للنظام، ويمكن القول إنه كان استجابة «عفوية» لقمع لم يترك للمحتجين سبيلاً آخر سوى الاستسلام، ولكنه يبقى تحولاً مهماً ينبغي لنا ملاحظته والتوقف عنده. وبعد أن تکرّس هذا التحول، الذي نكتفي هنا برصده من دون مناقشته، بات يجري الدفاع عنه بالقول: ليس المهم كيف، المهم أن يسقط النظام، ثم لكل حادث حديث.

ثانياً: دور موقف الخارج من تغيير النظام

هناك تفسير آخر يربط تعثر الثورة بعدم رغبة الخارج بتغيير نظام الأسد، وربط هذا الموقف الخارجي أساساً بإرادة إسرائيل، لعل هذا من التفاسير الأكثر شيوعاً. من المريح للمرء أن يستند إلى تفاسير بهذه السهولة. يرتاح المرء بذلك من التحليل والتدقيق في مجال صراع شديد التعقيد، وينسب النتيجة إلى إرادة «عليا» وكأنها لا تُرد. يكثر سماع عبارات نهائية مثل «لو أرادت أميركا أن تسقط النظام لسقط»، أو عبارة مثل «إسرائيل لا تريد أن يسقط النظام، نقطة على السطر».

يفشل هذا الرأي في رؤية الخارج بوصفه قوة نسبية، أي أن مواقفها ليست مستقلة تمامًا عن احتمالات تطور الصراع الداخلي وعن توازنات القوى فيه. صحيح أن للقوى الخارجية فاعلية أكيدة ووزنًا في التأثير على الحدث، لكن هذا لا يعدو كونه عنصرًا مهمًا من عناصر أخرى لها دورها في تقرير مصير الحدث، ولها تأثيرها أيضًا في موقف الخارج نفسه.

تعظيم دور الخارج في وعي المعارضة قاد إلى خلل «نفسى» لدى قادة المعارضة، تجلى في انشغالهم باقتسام جلد الدب قبل صيده، على اعتبار أن الخارج هو من سوف يسطاد الدب. فأصبحنا أمام مشهد صراعات داخل المعارضة على تقاسم السلطة قبل استلام السلطة. أساس هذا الخلل هو شيوع أو هام التداخل الخارجي لدى قادة المعارضة. يلاحظ هذا الجانب أحد المشاركين المهمين في الدوائر الرسمية للمعارضة السورية: «إذا كان هناك تدخل خارجي سيتكفل بإسقاط الأسد، كما اعتقد معظم قادة المعارضة، فما الذي يسوغ تضييع وقتهم على ما سينجزه الآخرون خيرًا منهم، وفي وقت أقصر بكثير من الوقت الذي سيحتاجون إليه لإسقاطه؟ أليس من الأجدى القفز عن مرحلة ليس لهم فيها دور حاسم، إلى المرحلة التالية لها: مرحلة ما بعد الأسدية، وتركيز جهودهم على الفوز بأكبر قدر من السلطة لأحزابهم وأشخاصهم»⁽³⁾.

ثالثًا: دور الطبيعة الانقسامية للداخل السوري

يذهب كثيرون إلى أن خطوط الانقسام الهوياتية الكامنة في المجتمع السوري هي السبب في المصير الذي انتهت إليه الثورة السورية. ذلك أنه في كل حراك سياسي، فإن هذه الانقسامات سرعان ما تشوش وتتغلب على الانقسامات السياسية التي تفرز الناس وفق نظرتهم ومصالحهم الحياتية، وتحدد من ثم مواقفهم في الشأن العام. ويكون ذلك بارزًا أكثر كلما كان الحراك أكثر قوة وأكثر تهديدًا للنظام. الانقسام الأساس الذي فجر ربيع 2011 في سورية، كان انقسامًا سياسيًا بين طغمة حاكمة تلتف حول نواة عائلية صلبة، وبين المحكومين الذين يعيشون في حال سيئة منذ عقود، وخرجوا، مع موجة الاحتجاجات التي شملت العديد من البلدان العربية، في احتجاجات متصاعدة ضد حكم طغمة الأسد. ولكن سرعان ما أحيى الانقسام السياسي إلى الهامش، لصالح انقسامات هوياتية ذات طابع طائفي أو قومي، الأمر الذي ساهم في تشتت قوة الثورة، وفي تحول الصراع الداخلي في سورية إلى تابع هزيل لصراعات إقليمية ودولية بات السوريون وقودًا لها.

يتصل بهذا الرأي رأي آخر يقول إن من أهم أسباب فشل الثورة هو سيطرة الإسلام السياسي فيها، وما يجره ذلك من تفتيت للمجتمع، ومن نفور قسم مهم من المجتمع السوري، فضلًا عن نفور المجتمع الدولي، ولا سيما مع بروز الجانب الجهادي المسلح.

يبقى السؤال عن سبب فشل الرابطة المدنية في التغلب على الرابطة الأهلية في بلد مثل سورية، هل يتعلق الأمر ببنية المجتمع نفسه أم بثقافته⁽⁴⁾ أم يتوقف الأمر على الإرادة، وكيف يمكن أن يتحقق

(3) ميشيل كيلو، الثورة السورية وبيئتها الدولية، ط 1 (د. م: مؤسسة دار الجديد، 2023)، ص 21.

(4) هناك تيار فكري يجعل السياسة محكومة للثقافة، وعليه يرى أن الثقافة الإسلامية عقبة في وجه الديمقراطية. يبدو لنا أن السياسة تتفوق على الثقافة وتفرض عليها التكيف. يعرض علينا التاريخ تحول مجتمعات ذات ثقافة تمجد العنف مثل اليابان، والدول الإسكندنافية (الفايكنغ) إلى ثقافة للسلام. في هذا المجال يمكن مراجعة كتاب «الإسلام والحداثة والربيع العربي» من منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2015، حوار مع

ذلك، أي كيف يمكن تغليب الرابطة المدنية على الرابطة الأهلية في الشأن العام؟

رابعاً: دور الطبيعة الخاصة للمعارضة والمثقفين في سورية

هناك حضور لرأي آخر يرد الفشل إلى «عطب الذات»، أي إلى خلل في البنية السياسية والنفسية والشخصية للمعارضة والمعارضين السوريين، الأمر الذي أفضى إلى غياب القيادة في الثورة، أي غياب «نخبة سياسية متفاهمة ومتكاملة ومتعاونة لتحقيق أهداف الشعب أولاً وتوحيد صفوف المعارضة وصفوفه معاً»⁽⁵⁾. يذهب في هذا الاتجاه الكاتب السوري الكردي عبد الباقي صالح اليوسف الذي يرى أن الانتفاضة السورية لم تتحول إلى ثورة لافتقادها القيادة المشتركة، مستشهداً برأي مشابه لـ جورج طرابيشي في أحد حواراته⁽⁶⁾. المشكلة إذًا، بحسب هذا الرأي، ليست في المجتمع بل في النخبة التي نذبت نفسها إلى العمل في معارضة النظام.

بحسب برهان غليون، الرئيس الأول للمجلس الوطني السوري، وأحد أبرز من كتب وانتقد قيادة المعارضة في فترة الثورة، أن الثورة «أثارت معركة داخل المعارضة السورية الضعيفة والمتهافنة لحسم الصراع المزمع بين شخصياتها القيادية، وتكتلاتها الرئيسية»، ما أدى إلى «بث الفوضى الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل صفوفها وتفجير التناقضات والنزاعات الكثيرة الكامنة فيها، العقائدية والتنظيمية والمذهبية والمناطقية»⁽⁷⁾.

بحسب الرأي السابق، ليست المشكلة في المعارضة إنما أيضًا في المثقفين السوريين الذين لم يلتفتوا فرصة قيام المجلس الوطني بعد أشهر من التعثر، ويدعموه، بل تحولوا، بدلاً من ذلك، إلى قوة هدم رئيسة له. منهم من تجاهل المجلس الوطني على أنه لا يشكل بديلاً مختلفاً عن النظام، ومنهم من انتقد برنامج المجلس القائم على طلب التدخل الخارجي وراحوا يسمونه «مجلس اسطنبول»، مجارة لتسمية أطلقها نظام الأسد، و«القسم الثالث، الأشرس بين الجميع، فقد نظر إلى المجلس بذاته على أنه انتزاع «اللقمة» من فمه بعد أن أفنى أشهراً يركض وراءها عبر مؤتمرات ومداخلات إعلامية ومناورات سياسية لم تتوقف. وهو الذي جعل من تهشيم سمعة المجلس وتعقب أخطائه وزلاته والتهجم على قيادته [...] واجباً ثورياً ووطنياً»⁽⁸⁾.

خامساً: دور خطأ الخيارات السياسية

يوجد أيضًا من يعيد تعثر الثورة السورية إلى الخيارات السياسية التي سارت بها المعارضة

فرنسيس فوكوياما، حاوره رضوان زيادة، حازم نهار (مترجم).

(5) برهان غليون، عطب الذات، وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011-2012، ط 1 (د. م: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ص 488. في الاتجاه نفسه تكتب سميرة المسالمة: «خلال فترة ولايتي كنانة رئيس في الائتلاف، لم أشهد أننا كنا نشتغل كفريق، وفي الحقيقة كنا أقرب إلى موظفين يفتقدون الروح المؤسسية»، في كتابها «الأنهار السوري، الصراع على السلطة والدولة والهوية»، ط 1 (الجزائر: منشورات الضفاف، منشورات الاختلاف، 2022)، ص 15.

(6) عبد الباقي صالح اليوسف، الانفجار السوري: الهوية، الانتماء، الكرد، الدولة الوطنية، والتسوية التاريخية، ط 1 (د. م: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص 263 - 264.

(7) المرجع نفسه، ص 489.

(8) المرجع نفسه، ص 135.

السورية. لا يصمد هذا التفسير للنقد في حقيقة الأمر، ذلك أنه كان لكل أطراف المواقف الممكنة حضور في المعارضة السورية التي لم تكن موحدة في أي وقت. كان هناك من مال إلى الحوار مع النظام، وانتقد التصعيد والقطعية والاعتماد على الخارج، وكان هناك العكس. هناك من رفض التسليح ومن سار مع التسليح. وهناك من ابتعد عما عدّه لغة طائفية، وهناك من استخدم ما عدّه لغة واقعية تسمي الأشياء بأسمائها... إلخ. وكان لجميع هذه الآراء حضور تنظيمي ومنابر. لم يؤد الزمن إلى تبلور التيار «الملائم» وتحوله إلى اتجاه عام، كما يفترض أن يحدث. ما جرى، مع الزمن، هو تراجع المعارضة ذات السقف الأعلى عن سقفها العالي، ولكن التراجع لم يأت في سياق «تفاوضي»، بل جاء نتيجة تراجع وزن المعارضة السياسية وضعفها المتزايد، لذلك لم يكن لهذا التراجع أثر وازن في إيجاد مخرج، بل ساهم في زيادة تصلب موقف النظام الذي لم يغير من موقفه من الثورة ومطالبها الأساسية، حتى في أشد لحظاته ضعفاً.

يمكن القول إن تشتت المعارضة كان أكثر خطراً على مصالح السوريين المتفضيين من الخيارات السياسية التي مشت بها. الانقسام بين ما سمي معارضة خارج (بسقف عال) ومعارضة داخل (بسقف أخفض) سمح بفتح ثغرة في جبهة المعارضة كان من شأنها أن تفرغ طاقتها، وتشوش على طروحاتها. لكن مع ذلك، لم يكن لعدم وحدة المعارضة أن يكون مؤثراً، لو امتلك أي قطب معارض ما يكفي من القوة لكي يفرض نفسه على العالم. وقوة أي تمثيل للثورة يأتي من صلته بالثورة ومن قدرته على استجراار الطاقة والوزن السياسي منها، وهذا ما لم يتحقق في مسار الثورة السورية، كما سنعرض لاحقاً.

سادساً: دور بطش النظام

قد يكون من بين أكثر الآراء شيوعاً، الرأي الذي يذهب إلى أن القوة المفرطة والإجرامية التي واجه بها النظام، بأجهزته الرسمية وغير الرسمية كلها، هي المسؤولة الأولى عما آلت إليه الحال في سورية. فهي المسؤولة عن التحول العسكري في الثورة وما استجره ذلك من تبعات. في حين كان معظم مناصري الثورة يحذرون من التحول إلى السلاح، صار معظمهم يساندونه بعد أن صار واقعاً، وبعد أن تبين أن الخيار المطروح على الحراك هو بين الاختناق تحت ثقل الآلة العسكرية والأمنية للنظام، وبين الاستمرار المسلح. ثم استجر هذا التحول دخول عنصرين متلازمين: الأول هو تغلغل الإسلام الجهادي في جسد الثورة، والثاني هو تغلغل الدول الداعمة، نظراً إلى حاجة المواجهة المسلحة مع النظام إلى دعم مالي وعسكري لا يمكن الاستغناء عنه. ويكمن في أصل هذه التحولات كلها، كما قلنا، السياسة الأمنية للنظام، والهادفة إلى إخماد الحركة بالنار.

تفكك أو ضعف العلاقة بين مكونات الثورة

التفسير الأقرب إلى عقلنا في فهم تعثر الثورة السورية يقول إن العلة الأساسية التي أنهكت الثورة، هي تفكك أو ضعف العلاقة، أو قل عدم نشوء علاقة وثيقة بين مكونات الثورة التي بقيت عملياً من دون تمثيل. وقد تجلّى ذلك في النقاط التالية:

1. تعدد التشكيلات السياسية التي تريد أو تزعم تمثيل الثورة، من دون أن يجمعها إطار تنسيقي

واحد، ما برز على شكل تباينات في المواقف والتوجهات، ثم على شكل صراعات بين هذه التشكيلات⁽⁹⁾، الأمر الذي شتت الطاقة السياسية للاحتجاجات وحرّم الثورة من القدرة على حصاد ثمار سياسية من قوتها في الشارع. كما فتح المجال أمام نظام الأسد للمراوغة والكلام عن معارضة سورية وليس معارضة، كما جاء على لسان بشار الجعفري: «لا يستطيع فصيل معارض واحد أن يحتكر الصفة التمثيلية لجميع الفصائل [...] وعندما تصل المعارضة إلى قاسم مشترك، عندها نقول المعارضة تطالب»⁽¹⁰⁾. وفتح ذلك أيضًا المجال للدول المنخرطة في الشأن السوري كي تصنع معارضة ملائمة لها. معلوم أن هناك بعض التشكيلات المعارضة التي تحمل أسماء عواصم هذه الدول.

2. الاعتراف الدولي الواسع بالمجلس الوطني السوري (تشرين الأول/ أكتوبر 2011 - تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) ثم بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية من بعده، أعطى وزنًا مهمًا لتشكيل معارض واحد، أي أنه فرض قدرًا لا بأس به من الوحدة السياسية على المعارضين السوريين وتجاوز إلى حد ما التشتت والتشردم في التمثيل السياسي للثورة. غير أن هذا لم يعالج مشكلة ضعف العلاقة بين الثورة السلمية وتمثيلها السياسي المعترف به دوليًا، فقد ظل هذا التمثيل مقطوعًا عن الحركة في الداخل من حيث إنه لا يملك فاعلية قيادية فيها، واقتصر فعله على الظهور بدور ممثل الثورة أمام الخارج، مع افتقاده إلى حد كبير إمكانات التأثير في الحراك أو قيادته. بمعنى آخر، كان التمثيل صدى للحراك أكثر من كونه قائمًا له. وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ الحراك مسارًا «عفويًا» من دون قيادة، فكان بدوره صدى للسياسة الأمنية الوحشية للنظام، الأمر الذي جعل الحراك لقمة سائغة لأصحاب النفوذ الفكري (صنوف الإسلاميين) والمادي (دول الخليج).

حرم هذا الواقع الثورة من أن تكون لها قيادة، وأورث التشكيل السياسي المعترف به دوليًا (المجلس، الائتلاف) شعورًا صائبًا بالخواء السياسي. لم يكن لدى من يفترض أنهم ممثلو الثورة، قوة من يقودون حقًا، لأنهم بالفعل لم يكونوا في قيادة ثورة، إنما كانوا في أحسن الأحوال سعاة لدعم حراك لا يمتنون عليه، ولذلك كانوا ضعفاء أمام الدول التي يطلبون عونها، وكانت هذه الدول تعاملهم على أنهم ضعفاء، لأنها تعلم حقيقة ضعف علاقتهم بالثورة، أي ضعف وزنهم وتأثيرهم⁽¹¹⁾.

(9) من بين شهادات كثيرة، نورد شهادة لبرهان غليون من كتابه «عطب الذات» سابق الذكر، من فقرة بعنوان «الوحدة المستحيلة» (يقصد وحدة التمثيل السياسي للثورة)، فبعد مشاركته بعدة محاولات للوحدة ينتهي إلى القول: «بعد فشل هذه المحاولة التي أظهرت للمرة الألف انعدام ثقة المعارضة بنفسها وبعضها وخوفها من التعاون، أو سعي كل منها للانفراد بقيادة العمل كما كان يأمل، زادت قناعتني بأن النزاعات القديمة قد شلت المعارضة الحزبية، وأنه لا أمل في المراهنة على تعاونها لتشكيل إطار سياسي يقود الثورة ويحمي شبابها»، ص 79. لكن هذا لا يعدو كونه أحد مظاهر أزمة التحرر من الاستبداد في بلداننا.

(10) من مقابلة لبشار الجعفري مع يورونيوز، في 18 آذار/ مارس 2016.

(11) يمكن تلمس شعور هؤلاء بالضعف أمام الدول الأخرى من أحاديثهم وتعظيمهم لمسؤولي الدول التي تستقبلهم. ومن استخفاف هذه الدول بهم. في اسطنبول في صيف 2016، عبّر الراحل ميشيل كيلو في أثناء حديث جمعنا - وكان عضوًا في الائتلاف حينها - عن تحكّم الدولة التركية بهم، بقول إن الأتراك يحددون لنا ماذا نفطر وماذا نتعشى.

3. ضعف العلاقة بين التمثيل السياسي والمكونات العسكرية. نشأ الجيش الحر قبل نشوء المجلس الوطني السوري، وبطريقة مستقلة عن التشكيلات السياسية كلها. ولم يكن للمجلس الوطني سيطرة على قادة الكتائب الذين ارتبطوا بممولين لا تأثير للمجلس عليهم أو حتى لا يعرفهم. وكان أبرز قادة الجيش الحر، العقيد رياض الأسعد، ينظر إلى نفسه على أنه قائد سياسي، وينظر إلى المجلس على أنه منافس. هذا قبل أن تُكوّن الكتائب الإسلامية التي تعادي المجلس صراحةً. إذا علمنا أن الثقل العسكري الذي واجه النظام وأجبره على الانسحاب من مناطق واسعة من سورية، كان ثقلاً إسلامياً مستقلاً عن «الممثل السياسي للثورة»، ومعادياً لفكرة الديمقراطية، نلمس إلى حدٍ ما ثمة تفكك في العلاقة بين عناصر القوة الدافعة باتجاه تغيير نظام الأسد. والحق أن الأمر تعدى التفكك إلى التعادي والصراع والتكسير المتبادل.
4. المكونات العسكرية التي نشأت عقب الثورة كانت عديدة، وذات مرجعيات تمويلية وتبعيات سياسية متعددة، وهذا قاد إلى صراعات بينية كان من نتيجتها، كما هي الحال غالباً في مثل هذه الصراعات، تلاشي التشكيلات الأكثر اعتدالاً، وبروز التشكيلات الأكثر تشدداً. على كل مستوى من الفاعلية داخل إطار مواجهة نظام الأسد، تضع يدك على تفكك في العلاقة، تسربت من خلاله الطاقة التغييرية، وانعكس خراباً على أهداف السوريين وأرواحهم.
- التفكك المذكور، تضافر مع الأسباب الأخرى في علاقة تأثير متبادل انتهت إلى شلل عملية التغيير، وتحولها إلى صراع عسكري تابع لصراعات بين دول وأحلاف، كان من نتيجته الانقسام والتقسيم الواقعي الذي تعيشه سورية اليوم.

ما وراء أسباب التعثر

لا يخلو أي سبب مما سبق من فاعلية ووجاهة، ولكننا نعتقد أنه يجب البحث في ما يجعل هذه الأسباب فاعلة، أو في ما يسهّل تضافر العوامل السلبية ويعيق مسار تقدم الاحتجاجات نحو أهدافها الأولى، وما يجعل عناصر النجاح، غير القليلة في الثورة، متعثرة. إن ملاحظة النهايات المتشابهة لثورات الربيع العربي، على الرغم من اختلاف شروط وتفصيل كل منها، توجب البحث في أسباب أكثر عمقاً، تشمل في الواقع مختلف هذه التجارب.

من الصعب أن ينكر أحد أنه توافر للثورة السورية الكثير من أسباب النجاح، انتشار شعبي واسع، وجمهور كبير ثابت الإرادة والإيمان بمطالبه، وشديد الحماسة والاستعداد للتضحية، كما توافرت لها قيادات محلية (تنسيقيات) ثم مجالس محلية، وعقول مدبرة، وأفكار مبتكرة على صعيد الحركة والفعل والتنظيم، وتوافر لها دعم إعلامي ومالي وسياسي لم نكن لتوقعه حتى في زهوة التفاؤل. هذا فضلاً عن الأهمية الأخلاقية والسياسية التي تمتعت بها الثورة، ولا سيما في مراحلها الأولى، قياساً على النظام السياسي الذي انطلقت لمواجهته. وقد تبين أن كل هذا لا يكفي لنجاح الثورة، ما يحرض على التفكير في الأسباب التي يمكن أن تجعل احتمال تفكك مجتمع ما وانهيار إطاره السياسي، قابلاً للتحقق أكثر من احتمال خروجه من «أزمة الحكم» ونجاحه في الخلاص من قيوده.

من رأي فرنسيس فوكوياما أن ثورات الربيع العربي أقرب إلى الثورات الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر، ما يسمى «ربيع الشعوب»، منها إلى الموجة الثالثة من الديمقراطية التي شملت

بعض دول أميركا اللاتينية بدءاً من سبعينيات القرن الماضي، وشملت بلدان ما كان يعرف بالمنظومة الاشتراكية منذ أواخر العقد التاسع منه. يشير فوكوياما إلى أن بلدان الموجة الثالثة كانت لها بعض الخبرة الديمقراطية في تجربتها الوطنية السابقة، قطعها استيلاء الجيش على السلطة في أميركا اللاتينية، والاحتلال الأجنبي في أوروبا الشرقية، الشيء الذي لا تعرفه بلدان الربيع العربي، وهو ما يجعلها من هذه الناحية أقرب إلى أوروبا القرن التاسع عشر.

هناك فروق يذكرها فوكوياما منها الثقافة الإسلامية، «هناك عامل ثقافي واضح عقّد بشدة، وما يزال يعقد، إمكان قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط، هو الإسلام»⁽¹²⁾، من دون أن يعدّه عقبة ثابتة في وجه الديمقراطية، لأن النظم الثقافية الكبرى تقبل تأويلات متعددة، أي أنها مرنة وتستجيب للقوى المؤثرة في الواقع: «مع مرور الزمن، كل النظم الثقافية الكبرى والمعقدة يمكن، وقد جرى بالفعل، تأويلها بطرائق شتى»⁽¹³⁾. يدعم كلامه بقول: «على امتداد جيل ما بعد الاستقلال والتحرر من الاستعمار، كانت الوطنية العلمانية مصدر الهوية الأساس في الشرق الأوسط؛ لكنها فقدت مصداقيتها بحلول السبعينيات لفشلها في إنتاج نمو اقتصادي مشترك مستدام، ولفشلها السياسي في التعامل مع قضايا مثل الصراع العربي الإسرائيلي»⁽¹⁴⁾.

غير أن الفارق المهم عن أوروبا هو أن القوى التي تدفع باتجاه الديمقراطية في بلداننا، على خلاف الحال في أوروبا في القرن التاسع عشر، هي قوى غير أساسية في عملية الإنتاج. من يطالبون بالديمقراطية هم غالباً جمهور يجري طرده من عملية الإنتاج بالأحرى، ويجري تهميشه وإفقاره. الطبيعة الاستبدادية للأنظمة القائمة في الوطن العربي، ارتبطت في وعي هذا الجمهور بالإفقار والتهميش، وباتت المطالبة بالديمقراطية التي تتضمن إسقاط هذه الأنظمة، مرتبطة لديهم بالعدالة الاجتماعية. الحراك الشعبي هو ضغط على البنية السياسية للنظام من خارج عملية الإنتاج إلى حد كبير. والأسوأ من ذلك أن تجدد العمليات الاقتصادية في هذه البلدان لا يدفع باتجاه توسيع الحريات والقاعدة السياسية للنظام، ما يجعل إنجاز المهمة الديمقراطية أكثر صعوبة، إذ على العمل السياسي والمدني الإرادي المنظم أن يقوم وحده بالمهمة. هذا الواقع يعطي للعناصر السياسية، حتى الطارئ منها، مفعولاً زائداً في تقرير مصير حركة احتجاج تطالب بالديمقراطية.

خاتمة

بعض التفسيرات المتداولة عن التعثر والتبدل في الثورة السورية اهتمت بمستوى يتعلق بالثورة نفسها، المستوى الإرادي أو الذاتي، وبعضها الآخر اهتم بمستوى يتعلق بالمجتمع والمحيط العالمي الأوسع، المستوى الموضوعي. من جهتنا ركزنا على التفكك في مكونات الثورة على نحو أهدر طاقتها، وحرمها من تحويل هذه الطاقة إلى نتائج سياسية. وأشرنا إلى صعوبة المهمة الديمقراطية في مجتمعاتنا نظراً للهامشية الاقتصادية للمطالبين بها.

(12) فوكوياما، ص 557. الحقيقة أن فوكوياما ليس ممن يقولون «بالحتمية الثقافية»، أي أن ثقافة مجتمع ما تفرض عليه طابعاً سياسياً معيناً، كأن تكون المجتمعات المسلمة لا تتقبل الديمقراطية بسبب ثقافتها الإسلامية. في الهامش 4 ما يفيد هذه النقطة.

(13) المرجع نفسه، ص 558.

(14) المرجع نفسه، ص 559.

وجدنا من المفيد أيضًا تحديد المعنى المقصود عند الكلام عن فشل أو تعثر الثورة، هل نقصد الفشل في إسقاط النظام، الفشل الذي يتجلى في بقاء نظام الأسد إلى اليوم؟ أم نقصد الفشل في الحفاظ على الروح الديمقراطية التي انطلقت بها الثورة، الفشل الذي تجلى في سيطرة تنظيمات إسلامية ليست الديمقراطية ضمن المفردات الأساسية لبعضها، في حين أن بعضها الآخر يناصب هذا المفهوم العداء وبعده كفرًا، بكل بساطة؟

مهما كان المعنى المقصود، سنجد أنه، في المدى الزمني المباشر، ينطبق على ما انتهت إليه الحال في سورية. هذان فشلان متلازمان في التجربة السورية. ساهم النظام في تغذية النزوع الإسلامي في الثورة وصولاً إلى سيطرة أكثر التنظيمات الإسلامية رفضاً للديمقراطية، والسيطرة الإسلامية ساهمت بدورها في تعزيز بقاء النظام، بحسب الآلية التي سبق ذكرها. مع ذلك فإن التجربة المريرة التي عاشها المجتمع السوري خلال العقد المنصرم، سوف تؤلف قاعدة ومنبعًا للمزيد من التبصر والتفكير في طرائق التحرر الممكنة. أي أن ما يبدو فشلاً اليوم، ينطوي على قدر من مقدمات النجاح غدًا.

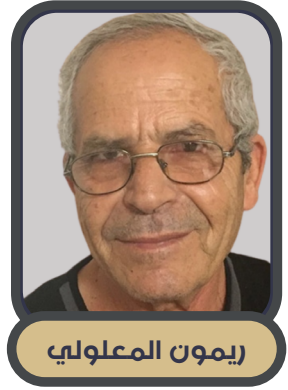
المراجع:

1. فوكوياما، فرنسيس. الإسلام والحدائثة والربيع العربي، رضوان زيادة (محاور)، حازم نهار (مترجم)، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015).
2. غليون، برهان. عطب الذات، وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011-2012، ط 1 (د. م: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019).
3. فوكوياما، فرنسيس. النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، ط 1، (الدوحة: طباعة منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).
4. كيلو، ميشيل. الثورة السورية وبيئتها الدولية، ط 1 (د. م: مؤسسة دار الجديد، 2023).
5. المسالمة، سميرة. الانهيار السوري: الصراع على السلطة والدولة والهوية، ط 1 (الجزائر: منشورات الضفاف، منشورات الاختلاف، 2022).
6. اليوسف، عبد الباقي صالح. الانفجار السوري: الهوية، الانتماء، الكرد، الدولة الوطنية، والتسوية التاريخية، ط 1 (د. م: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).

اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها

دراسة ميدانية

ريمون المعلولي



ريمون المعلولي

أستاذ دكتور في أصول التربية، عضو هيئة تدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق حتى 15 شباط/ فبراير 2016، أستاذ الثقافة العربية في مركز تعليم اللغات بجامعة كونكورديا، ميسوتا، الولايات المتحدة منذ عام 2018. من الأعمال العلمية: إشراف على رسائل علمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في التربية، مشارك في وضع أدلة لمنظمة اليونيسيف حول الطفولة والمراهقة - 2004، مؤلف لعدد من الكتب الجامعية وغير الجامعية، منها: بنية الأسرة الريفية وعلاقتها بالأوضاع التعليمية لأبنائها - وزارة الثقافة 1996. التربية البيئية والسكانية، كلية التربية جامعة دمشق 2009. التربية وتنمية الشخصية الاجتماعية، دار الإعمار العلمي، عمان-الأردن، 2015. كفاية التربية، دار الإعمار العلمي، عمان-الأردن 2015، ومشارك في تأليف العديد من الكتب الأخرى. أنجز عشرات البحوث العلمية المحكمة والمنشورة في مجلات سورية وعربية. مشارك في أوراق عمل علمية في مؤتمرات عربية وعالمية.

مقدمة

شهدت سورية حوادث عاصفة خلال العقد الثاني المنصرم، أدت إلى زعزعة استقرارها على الصّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية... إلخ. ما عرّض المجتمع وتكويناته المختلفة للأذى الشديد، حيث نمت عوامل الفرقة والتعصب والعداوة بين مختلف أبنائه، وبات عدد من القيم والاتجاهات المتصلة بالتنوع والتعايش وقبول الآخر، والهوية، والسلم الأهلي، والوحدة الوطنية مهدداً في العمق.

واليوم يجد السوريون أنفسهم -بعد سنوات الحرب- عالقين في مكانٍ لم يتمكنوا من مغادرته، وهم في حالة من الاستنزاف المركّب لقدراتهم البشرية ومقدرات بلدهم المادية، في وقتٍ يوجب فيه المتصارعون على سورية العواطف التي تغذي نزعة الحرب والعداوة بين السوريين الخاسرين الوحيدين تقريباً في هذه المقتلة العبيثة.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذلته النخب السياسية والفكرية السورية، فإنها لم تتمكن -إلى اليوم- من صوغ مشروع وطني مؤسّس على معرفة حقيقية بالواقع يجمعها، فما زال الكثيرون يمارسون من غير وعي منهم الأخطاء نفسها عند محاولاتهم البحث عن مخارج لأزمته. وفي ظني أن من بين العوامل التي تعيق نجاحهم في نضالاتهم الدؤوبة -إضافة إلى جملة الأحوال الموضوعية الضاغطة، وأقصد تلك التي ترتبط بعوامل وأحوال خارجة عن إرادة الأفراد والجماعات- مجموعة العوامل الذاتية التي تتصل بخصائص الأفراد والجماعات

والأوضاع الراهنة المحيطة بنشاطهم وحياتهم، والتي ينجم عنها أنماط من التفكير تعيق وضوح الرؤية، ومن بينها: المبالغة في التعميم، وإطلاق الأحكام القطعية التقييمية على الأشخاص والحوادث الجارية من دون مراجعة أو إعادة تقييم، فضلاً عن الميل إلى التطرف في التفكير، فلا نرى الأمور إلا بوصفها ثنائية بقطبين لا تدرج بينهما. كذلك الميل إلى المبالغة في رؤية السواد أو البياض، وفق آلية التصفية، فضلاً عن سرعة الففز إلى الاستنتاجات من دون توافر المقدمات أو البيانات الضرورية.

يحتاج السوريون إلى تعرّف قيمهم واستكشاف اتجاهاتهم، وما طرأ عليها من تغيرات، ومن منطلق مختلف، وإلى أعمال التفكير الموضوعي النقدي، من خلال استخدام الأساليب والخطوات والأدوات التي تُمكنهم من الوقوف على الحقيقة، والتعامل معها على ما هي عليه، بعيداً عن الذاتية والمؤثرات الخارجية وفحص البدائل المعروضة وتقويمها، من أجل إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات حول الظاهرات (موضوع البحث) بعيداً عن أيّ تصنيف سياسي أو إثني أو مذهبي.

من المهم رصد التغيرات والتحويلات التي طرأت على أمزجتهم وميولهم في هذه المرحلة الحساسة من عمر قضيتهم. فما كان يقيناً في وجدان البعض حيال موضوعات متعلقة بالأزمة: عواملها وخلفياتها، والبدائل الممكنة، والاستقطابات التي فرقت السوريين ومزقت نسيجهم الاجتماعي ودمرت توازنهم النفسي، لم يعد كما كان، فالخبرات المؤلمة التي عاشها أغلبهم، ومآلات الصراع وحيثياته، على المستويات الفردية والعامّة، قد حفرت عميقاً في وجدانهم وعقولهم، ما أدى إلى ضمور اتجاهات وأمزجة وعواطف كانت قوية، في مقابل نمو فئات وعواطف وآراء لم يكن لها نصيب في السنوات السابقة.

وعليه يأتي هدف تعرّف اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة في سياق السعي لتلمس الواقع وديناميات تغيره. استناداً إلى نهج جدلي يتناول الظاهرة المبحوثة، من خلال تعرّف تفاعلاتها الداخلية والخارجية مع منظومات أخرى مجاورة ومتداخلة معها. ما ييسر القدرة على رؤية الواقع بتجلياته المختلفة، وتقدير درجات الأذى الذي أصابه، ما يوفر إمكانات صوغ رؤية مستقبلية تجيب عن سؤال «ما العمل»؟

أولاً: سؤال الدراسة الرئيس

- ما اتجاهات السوريين نحو واقع الأزمة ومآلاتها؟
تُشتق منه أسئلة تفصيلية أكثر تحديداً:
- ما اتجاهاتهم نحو مسألة أمن الدولة والمجتمع؟
- ما اتجاهاتهم نحو ثنائيات: الداخل - الخارج؛ الموالي - المعارض؟
- ما اتجاهاتهم نحو عدد من الأفكار المرتبطة مع المخارج والمحتملة؟
- ما تأثير بعض المتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، مكان الإقامة الحالي في اتجاهاتهم نحو المجالات المذكورة؟ وفي أي اتجاه حصل التأثير؟

- ما الملامح العامة لاتجاهات السوريين المتعلقة بالقضية السورية؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

1. أهمية عملية: توفر البيانات التي يوفرها مسح الاتجاهات وتحليلها إحصائيًا إجابات عن بعض الأسئلة التي يمكن أن يطرحها السوريون على أنفسهم عند محاولة الفهم الموضوعي - قدر المستطاع - للواقع المأزوم، ما يُمكنهم من بلورة مبادرات للحوار وإطلاق دعوات لعقد لقاءات قوى وطنية سورية فاعلة، وتعزيز عوامل الثقة المتبادلة التي نصّتتها قرارات الشرعية الدولية - فوق التفاوضية - والانتقال بالبلاد إلى مرحلة الحل السياسي المأمول.

2. أهمية نظرية: تكمن في الاستنتاجات التي وفرتها نتائج الدراسة التي قامت على مجموعة (عينة) بشرية تعيش الأزمة.

أ. إن الأزمات التي عاشها السوريون: الحرب والاعتقال وفقد الأعداء والممتلكات، والنزوح أو اللجوء، وأزمات نمو الأطفال المصاحبين لذويهم، فضلًا عن الأزمات الآنية حيثما كانوا، قد أثرت في اتجاهاتهم وقيمهم، فتفكك بعضها واندرثر، وحلت مكانها اتجاهات وقيم مختلفة قد تكون مناقضة لقيمهم الأصلية.

ب. من جهة أخرى، يمكن ملاحظة إمكان تعرض منظومة الاتجاه بذاته لاضطراب. فمن المعروف أن الاتجاه يتكون من ثلاثة مكونات تعمل بانسجام في ما بينها، وهي المكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية، عندئذٍ قد يغلب أحد المكونات على المكونات الأخرى في الأزمات الشديدة، فلو غلب المكون العاطفي على الجانب العقلي يمكن أن نرى سلوكًا تكون العاطفة محرّكه، ومن ثم يُتوقع أن يكون سلوكًا غير متوازن أو على الأقل سلوكًا غير مألوف، في ما يمكن أن يكون سلوكًا متسمًا بالحذر والتهمل أو التردد عند غلبة المكون العقلي. عندئذٍ يمكن التعبير عن الاتجاه بالكفّ عن إبداء الرأي، وهذا ما لوحظ بوضوح عند تحليل النتائج.

الفكرة الجديدة في هذا البحث أنه لدى التعامل مع مجموعات سكانية على صعيد القيم والاتجاهات لا يجوز إغفال حال استقرار - عدم استقرار تلك المجموعات (عينات الدراسة)، فقياس اتجاهات الجماعات المأزومة إلى درجة كبيرة، له دلالات مختلفة إلى حد ما عن اتجاهات الجماعات المستقرة. ويمكن رد جوهر الاختلاف إلى مدى تماسك الاتجاه كمفهوم مركب.

ثالثًا: منهج الدراسة وأداتها

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي - المسحي. فمعرفة الواقع: هنا والآن يمكن تحقيقه من خلال جمع آراء عينة من السوريين نحو بنود الاستبانة «وفق مقياس ليكرت Likert الخماسي للاتجاهات» ومن ثم تحليل استجاباتهم إحصائيًا على مستوى النسب المئوية ومتوسطاتها، ثم تصنيف الاستجابات ارتباطًا بعدد من المتغيرات الشخصية للمستطلعين بحسب العمر، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة الحالي (انظر خصائص العينة).

وهنا لا بد من التنويه إلى نسبية دقة البيانات التي توفرها أداة قياس الاتجاهات، بسبب طبيعة الاتجاه النفسي، إذ يتمتع بثبات نسبي، ما يعني تعرضه للتغيير أو التعديل تبعاً لعوامل عديدة. ومن جهة أخرى بسبب أسلوب جمع بيانات العينة باستخدام وسائل التواصل الرقمي التي لا توفر للباحث فرصة الاتصال المباشر مع جمهور العينة، الأمر الذي يحول دون إمكان توضيح مقاصد البنود بشكل كاف، على الرغم من إخضاع الأداة لإجراءات التحكيم والتجريب على عينة استطلاعية قبل اعتمادها في جمع البيانات النهائية. فما هي الاتجاهات؟

رابعاً: الإطار النظري

تنتمي دراسة الاتجاهات إلى ميدان علم النفس الاجتماعي، وهي موضوع مهم لفهم الاستعدادات النفسية للأفراد والجماعات والسلوكيات التي يمكن توقعها منهم. وقد عرّف ألبورت **Allport** الاتجاه على أنه «حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي في استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة»⁽¹⁾.

وفق تعريف ألبورت فالإتجاه يضم ثلاثة مكونات: «المعرفي، الوجداني، السلوكي» تشكل منظومة متكاملة وظيفياً. المكون الوجداني هو ما يفكر فيه معظم الناس عندما يسمعون كلمة «إتجاه»، إنه ردة فعلنا الإيجابية أو السلبية لشيء ما، والشعور هو جزء من الإتجاه الذي يؤدي بنا إلى تقويم الشيء المتضمن في السؤال على أنه حسن أو سيء، سار أو غير سار. ومن ثمّ هو مقبول أو مرفوض.

بينما يشير المكون المعرفي إلى ما نعرفه عن موضوع الـ «إتجاه» بصرف النظر عن ردة فعلنا تجاه هذا الموضوع. أما المكون السلوكي فيشير إلى السلوكيات التي نقوم بها وتعلق بموضوع الـ «إتجاه».

يُفترض عادة أن هذه الاتجاهات تُعلّم من خلال المزج بين عمليات ثلاث: هي الإشراف الكلاسيكي **Classical Conditioning**، والإشراف الوصيلي أو الإجرائي **Instrumental**، والتعلّم الاجتماعي⁽²⁾.

ومن المهم أن نفهم هذه الاتجاهات ونعنيها، لأنها تملّي -غالباً- على الأفراد والجماعات الطريقة التي يتعاملون بها مع العالم بشقيه: البشري والطبيعي.

ترتبط الاتجاهات مباشرة بالتحيز بوجهيه: الإيجابي والسلبي. وتتفاوت من حيث الشدة، فهي تقع بين قطبين متعارضين، يشير أحدهما إلى التأييد المطلق لموضوع الإتجاه، بينما يشير الثاني إلى الرفض المطلق، وتشير المسافة الفاصلة بينهما إلى عدد من الدرجات التي تعبر عن شدة الإتجاه أو قوته. ومن أشهر مقاييس الإتجاه مقياس إلبورت الخماسي الذي اعتمد عند تصميم أداة البحث الحالي.

وجدير بالذكر أن الاتجاهات بوصفها مكتسبة، يمكن تعديلها بل وتغييرها من خلال أساليب متعددة، منها: تغيير الجماعة المرجعية للفرد. وتغيير أحواله البيئية والاقتصادية والثقافية. فضلاً عن

(1) G. W. Allport, The Nature of Prejudice (Cam Bridge: Addison, Wesley, 1954).

(2) ت. فرانسيس، وأندرو ماك، علم النفس البيئي، عبد اللطيف خليفة وجمعة سيد يوسف (مترجمان)، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 2002).

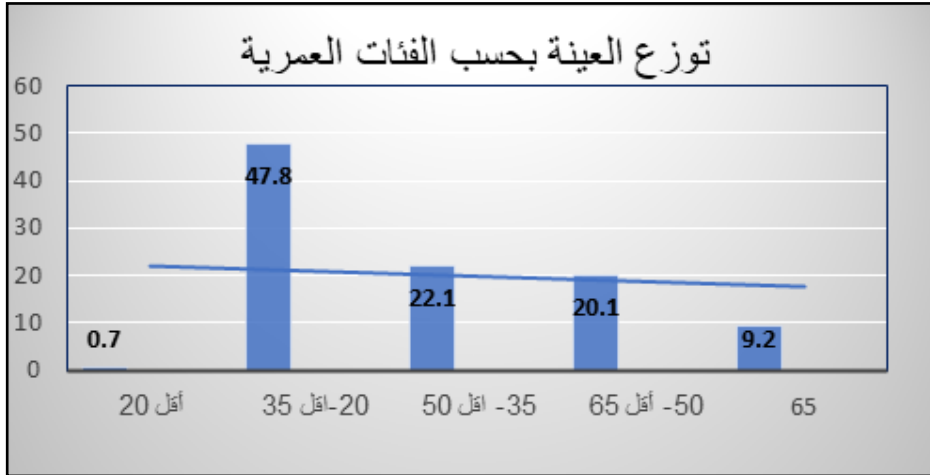
أهمية الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه في تغييره، ولا شك في أن الحوادث مهمة في تغيير الإطار المرجعي، ما يؤثر في تغير الاتجاهات.⁽³⁾

خامساً: المجتمع والعينة

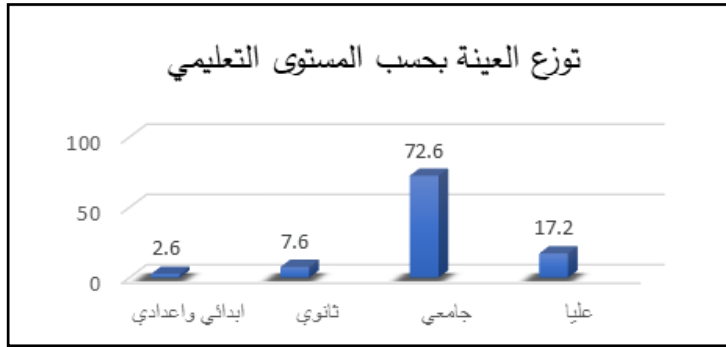
مُثّل السوريون من أعمار مختلفة بدءاً من بدايات عمر الشباب عينة المسح، وكذلك مختلف المستويات التعليمية وأماكن الإقامة. وكانت العينة من النوع العرّضي وقد بلغ عدد الاستبانة المستلمة والكاملة (303) استبانة.

سادساً: خصائص العينة

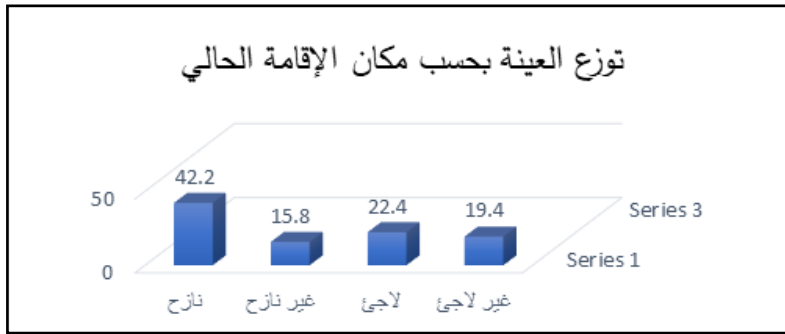
1. الخصائص العمرية: مثّل أفراد الفئة العمرية ($20 > 35$ سنة)، أكبر فئة في العينة (47.8 في المئة) من مجموع أفرادها، بينما انخفض تواجد الفئة (> 20 سنة) إلى 0.7 في المئة، وجاءت نسب الفئات الأخرى متدرجة بين النسبتين المذكورتين، فقد احتلت الفئة الثالثة (من $35 > 50$ سنة) 22 في المئة، والفئة الرابعة ($50 > 65$ سنة) تمثلت بـ (20.1 في المئة) والفئة الأخيرة ($65 +$ سنة) 9.2 في المئة من حجم العينة.



2. الوضع التعليمي: مثّل أفراد المستوى التعليمي (معهد وجامعة) أعلى نسبة (72.6 في المئة)، بينما كان ممثلو الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) (17.2 في المئة)، ما يعني أن نحو 90 في المئة من حجم العينة هم من مستوى تعليمي عال، في حين مُثّل مستوى «الشهادة الثانوية» (7.6 في المئة) ومستوى (الابتدائية والإعدادية) بـ (2.6 في المئة).



3. مكان الإقامة الحالية: وُزعت أماكن الإقامة إلى أربع فئات: مقيمون في داخل سورية وُزِعوا بين: نازحين ومثلوا (42.2 في المئة) وهي النسبة الأعلى في العينة. وغير نازحين (15.8 في المئة). إذاً نحو 58 في المئة من أفراد العينة موجودون داخل سورية. بينما بلغت نسبة من هم في خارجها (42 في المئة) موزعين بين لاجئين (22.4 في المئة) وغير لاجئين (19.4 في المئة) من إجمالي العينة. انظر الشكل التالي.



سابعاً: نتائج الدراسة

ملاحظة: يرجى مراجعة جداول الملاحق للاطلاع على النتائج التفصيلية.

1. الاتجاهات نحو أمن الدولة والمجتمع السوري

متى تكون الدولة والمجتمع بأمان؟ عندما تكون الدولة كياناً مستقلاً ومتحرراً عسكرياً وأمنياً. والصراع الداخلي في المجتمع غير مهديدٍ لسلمه الأهلي لامتلاكه آليات تمكنه من تخميد حدة الصراعات والحيلولة دون انفجارها بطريقة تؤدي إلى تخريبه وحوادث الأذى في بنيته ومكوناته، دولة لا تتعدى أجهزتها القمعية/ الجيش وقوى الأمن/ الوظيفة التي يحددها الدستور أو القوانين المنظمة لعملها والقائمة على صيانة الأمن الداخلي ومن ثمّ حماية المواطن من أي أخطار تتهدده، وتأمين الدولة من التعدي الخارجي... إلخ.

يواجه المجتمع السوري وكذلك الدولة منذ عقد ونيف تحديات أمنية على صعد متعددة، وقد عبرت الأفكار التي وردت في الاستبيان عن بعض هذه التحديات. فكيف يرى السوريون/ العينة المسألة الأمنية على المستوى المجتمعي وعلى مستوى أمن بلادهم بشكل عام؟ (انظر الجدول 1).

* أرفض استمرار بقاء أي قوات أجنبية على أراضي سورية: على الرغم من انقسام مواقف السوريين نحو وجود القوى العسكرية الأجنبية، فإن أغلبية أفراد العينة ينظرون لها بوصفها قوى احتلال، وأن استمرار بقائها يشكل تهديداً لأمن البلاد. وقد بلغت نسبة هؤلاء على المستوى الإجمالي للعينة (86 في المئة) بينما يرى (11 في المئة) أنها قوى صديقة، واستمرار وجودها ضروري لحفظ الأمن.

وعلى المستوى التفصيلي: ارتفعت نسبة رافضي استمرار بقاء القوات الأجنبية إلى (95 في المئة) بين أفراد العينة العمرية (50 << 65 سنة) وبلغت (100 في المئة) بين أفراد الفئة التعليمية (الابتدائية والإعدادية). وعبرت كل من عيني النازحين، وغير اللاجئين (الخارج) عن أعلى نسب الرفض لبقاء تلك القوات (91 في المئة) لكل منهما (انظر الجداول التفصيلية في ملحق الدراسة).

* استمرار وجود القوات الروسية في سورية ضروري لحمايتها من الفوضى: على المستوى الإجمالي أعلن (53.5 في المئة) عن تأييدهم لوجود القوات الروسية وضرورتها لحماية البلد من الوقوع في الفوضى. وهي نسبة مهمة، تصل إلى (70 في المئة) لدى أفراد الفئة العمرية (35 << 50 سنة)، في حين انخفضت نسبة المؤيدين لتواجدها بين صفوف النازحين وغير النازحين (الداخل) إلى (24 في المئة) و(19 في المئة) على التوالي. الملحق

* يشكل وجود القوات التركية على الأراضي السورية خطراً على وحدتها مستقبلاً: ينظر بعض السوريين إلى تركية على أنها دولة محتلة ولها غايات مهددة لوحدة أراضي الدولة السورية، بينما يراها آخرون دولة صديقة.

على المستوى الإجمالي: بلغت نسبة الفريق الأول (31 في المئة) مقابل (50.5 في المئة) للفريق المؤيد لوجود القوات التركية على الأرض السورية، وارتفعت نسبة المؤيدين لوجودها إلى (71 في المئة) لدى عينة (65+ سنة) وانخفضت إلى (26 في المئة) لدى عينة حملة الثانوية وإلى (40 في المئة) لدى النازحين.

* تواجد القوات الإيرانية في سورية ضماناً لأمن السوريين من اعتداءات إسرائيل: حصل استقطاب سلبي مرتفع في اتجاهات العينة، لصالح رفض الفكرة، فلم يتفق مع الفكرة سوى (11.5 في المئة) على مستوى العينة الكلية، وانخفضت النسبة إلى (6 في المئة) لدى الفئة العمرية (50 > 65) سنة بينما ارتفعت نسبياً إلى (25.0 في المئة) لدى عينة (التعليم العالي)، انعدمت لدى حملة الشهادات الأدنى (الابتدائية والإعدادية والثانوية). بينما رفض تأييد فكرة الدور الإيجابي للقوات الإيرانية (85.5 في المئة) من إجمالي العينة، مع ارتفاعها إلى (95 في المئة) بين غير اللاجئين.

* يزعمني تسلط جميع التشكيلات الطائفية المسلحة على الأراضي السورية: على المستوى الإجمالي يتفق (86.5 في المئة) من أفراد العينة على وجود خطر من تواجد التشكيلات العسكرية ذات الطابع الطائفي كتهديد لأمن المجتمع والأفراد، مقابل (9 في المئة) من العينة الكلية لا يزعمهم وجود تلك التشكيلات.

ومقابل (26 في المئة) من عينة الفئة (20 > 35 سنة) و(22 في المئة) من عينة النازحين و(25 في المئة) من عينة اللاجئين.

* أخاف من تفشي أعمال الشار بين السوريين في المستقبل: لدى (77 في المئة) من أفراد العينة خوف من احتمال تفشي الشار في المجتمع السوري، وأقل الفئات العمرية خوفاً كانت بين عيني (35 > 50 سنة) و(50 > 65 سنة) (65 في المئة) لكل منها، بينما ارتفعت النسب إلى (86 في المئة) لدى عينة (المقيمين في الداخل)، و(91 في المئة) من عينة (حملة الشهادة الثانوية).

* يقلقني انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف: حدثت وقائع خطف عديدة في سورية ويزداد وقوعها مع مرور الوقت. أفاد المسح بأن (87.5 في المئة) من المستطلعين لديهم قلق من أعمال الخطف، بينما لم يثر قلقهم خطر حوادث الخطف نحو (9 في المئة). هذا على المستوى الإجمالي.

وكان الشبان (20 > 35 سنة) أكثر الفئات العمرية قلقاً، فقد أعلن (91 في المئة) منهم عن معاناته من قلق انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف في المجتمع. وبالنسبة المذكورة نفسها عبّر حملة الشهادة الثانوية عن قلقهم من أعمال الخطف، وارتفعت إلى (96 في المئة) لدى المقيمين في الداخل - غير النازحين.

* من الصعب ضبط الأمن في سورية من دون التوصل إلى حل سياسي يرضي أغلبية السوريين: وافق (61 في المئة) من أفراد العينة الإجمالية على الفرضية التي تربط بين بلوغ الأمن في المجتمع والحل السياسي المتوافق عليه. في حين رفضها نحو (29 في المئة)، وامتنع حوالي (11 في المئة) عن إعلان آرائهم.

وعلى المستوى التفصيلي، ارتفعت نسبة الموافقين إلى (82 في المئة) و(85 في المئة) لدى الفئتين العمريتين << 50 >> (65 << 65 سنة) و(65 + سنة) وكذلك عيني الفئتين (الابتدائية والإعدادية) و(الشهادة الثانوية) (75 في المئة) و(78 في المئة) للفئتين على التوالي. وحظيت الفكرة بموافقة عالية من المقيمين خارج سورية سواء أكانوا لاجئين أم غير لاجئين إلى (86 في المئة - 78 في المئة) لكل منها على التوالي.

* من الضروري منح أجهزة الأمن الحالية صلاحيات أوسع لضبط الأمن في سورية: يعتقد بعض السوريين ويمثلون (11 في المئة) من العينة أن ضعف الأمن الحالي وهشاشته يعود إلى محدودية الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الأمن. وأنه لا بد من منحهم المزيد منها، بخلاف (82 في المئة) من إجمالي العينة، فهم يرفضون الفكرة.

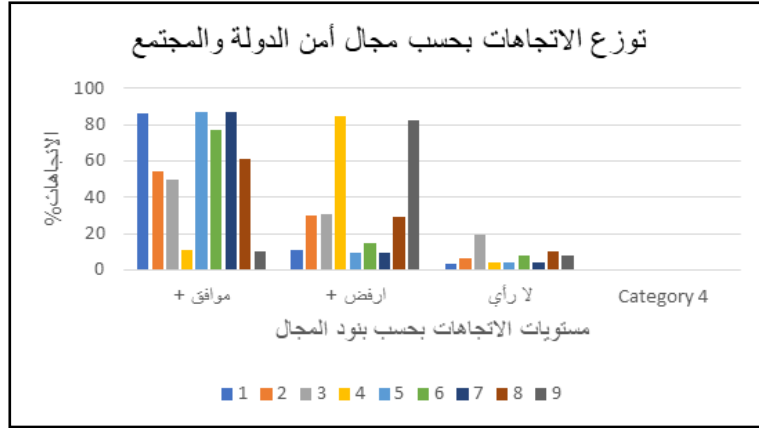
وبالتفصيل، لاقت فكرة منح أجهزة الأمن الحالية، صلاحيات أوسع لضبط الأمن اعتراضاً واسعاً من جميع الفئات العمرية، وأكثر الفئات اعتراضاً فئة (35 << 50 سنة) (85 في المئة) فهؤلاء كانوا أكثر تحفظاً تجاه فكرة منح المزيد من الصلاحيات للأجهزة الأمنية الحالية. (انظر الجدول التفصيلي).

لم تحظ الفكرة بأي موافقة عند أفراد عيني (الابتدائية والإعدادية والثانوية).

وكذلك تقلص التأييد لإعطاء أجهزة الأمن مزيداً من الصلاحية لدى عينة المقيمين خارج سورية من غير اللاجئين إلى (5 في المئة).

الجدول (1) توزيع الاتجاهات نحو أمن الدولة والمجتمع

رقم البنود	إجمالي الموافقات	مستويات الاتجاه					أمن الدولة والمجتمع
		أرفض بشدة	أرفض	لا رأي	موافق	موافق بشدة	
1	86.5	6.93	3.96	2.64	27.06	59.41	أرفض استمرار بقاء أي قوات أجنبية على أراضي سورية
2	53.7	14.52	14.85	16.83	26.07	27.72	استمرار وجود القوات الروسية في سورية ضروري لحمايتها من الفوضى
3	50.5	19.14	11.88	18.48	20.13	30.36	يعد وجود القوات التركية على الأراضي السورية خطراً على وحدتها مستقبلاً
4	11.5	77.89	7.59	2.97	2.64	8.91	تواجد القوات الإيرانية في سورية ضماناً لأمن السوريين من اعتداءات إسرائيل
5	86.5	2.31	6.93	4.29	26.73	59.74	يزعجني تسلط جميع التشكيلات الطائفية المسلحة على الأراضي السورية
6	76.5	8.25	6.27	8.91	33.66	42.90	أخاف من تفشي أعمال الشغب بين السوريين في المستقبل
7	87.0	6.93	2.31	3.30	26.0	61.0	يقلقني انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف
8	61.0	17.6	11.55	10.56	12.86	47.85	من الصعب ضبط الأمن في سورية من دون التوصل لحل سياسي يرضي أغلبية السوريين
9	10.3	67.66	14.85	6.27	3.63	7.59	من الضروري منح أجهزة الأمن الحالية، صلاحيات أوسع لضبط الأمن في سورية
	100	24.5	9.0	8.5	19.8	38.4	إجمالي
	100	33.5		8.5	58.0		



2. الاتجاهات نحو ثنائيات (المعارضة- الموالية) (الداخل- الخارج)

لا نمتلك بيانات سابقة عن اتجاهات السوريين تجاه بعضهم وقت اندلاع الثورة وما تلاها من أعمال عنف وسقوط ضحايا، لكننا نعلم من الخبرة المعاشة، وكذلك من خلال ما كان يُنشر ويُعلن من كلا طرفي الصراع، ما سمح لنا بتقدير عمق الفجوة النفسية-العواطف والاتجاهات- التي ظهرت بين فريقين من السوريين عقب بدء الحراك الشعبي، وردّات الفعل العنيفة لقوى النظام، لذا يمكن قول إن أفكاراً نمطية قد نمت طغى عليها طابع الثنائيات، منها مثلاً أن المواليين للنظام هم العلويون والمسيحيون وباقي الأقليات السورية، في حين عُدد النازحون واللاجئون معارضين، وأغلبيتهم من العرب السُّنة. وأن من بقوا في داخل سورية هم المواليون، في مقابل ذلك وُصف من خرجوا على أنهم معارضون للنظام، والتحمت ثنائية الداخل-الخارج بثنائية الموالاة-المعارضة: «معارضة الداخل ومعارضة الخارج».

إنه تصنيف تعميمي وجائر إلى حد ما، مارسه الطرفان بحق بعضيهما، فقد كان بعض ممن بقوا في الداخل معارضين للنظام بحق، وتمكّنوا من حماية أنفسهم من بطش قوى الأمن بطرائق مختلفة، وأعلنوا موقفهم المعارض للنظام من خلال إدانتهم للحرب والقتل والاعتقال، وهم بدورهم وجهوا اتهامات شديدة للمعارضين الآخرين، واتهموهم بالسعي لاستعداد القوى الخارجية، وطلب تدخلها عسكرياً... إلخ. وفي المقابل وصفهم المعارضون الخارجيون بأنهم معارضة ضعيفة، وغير جدية، ومُصطنعة.

لكن وبعد عشر سنوات تعب الجميع، وأخذت حرب الاتهامات تخف حدتها تدريجياً. لكن إلى أي درجة؟

في الجدول (2) عدد من العبارات التي كانت متضمنة في استبيان قياس الاتجاهات ترتبط بالثنائيات، وقد أفادت استجابات العينة في كشف اتجاهاتهم الراهنة نحوها.

* لا أستطيع تبرير خروج بعض السوريين من سورية خلال أزمتهما: لم يتمكن نحو (15 في المئة) من العينة الكلية من تبرير خروج بعض السوريين من بلدهم، وارتفعت نسبة المترددين غير المعلنين عن آرائهم إلى أكثر من ربع العينة (27 في المئة). ولكن (60 في المئة) لم يتفقوا معهم، وهذا يعني أن هؤلاء يتفهمون خروج السوريين. ترتفع نسبتهم إلى (89 في

المئة) لدى عينة (65+ سنة). وإلى (69 في المئة) لدى عينة الشهادة الثانوية و(81 في المئة) بين اللاجئين.

* يوجد وطنيون حقيقيون في داخل سورية وخارجها: وافق على الفكرة (78.5 في المئة) من إجمالي العينة، فصفة «الوطنية» بحسب هؤلاء لا يحتكرها من بقوا في سورية ولا من خرجوا منها، مقابل ذلك رفضها (11 في المئة) فهؤلاء ما زالوا يعتمدون نظرة (الداخل - الخارج).

تفصيلياً، أبرز ما يلفت الانتباه أن الفكرة حازت على تأييد (92 في المئة) و(90 في المئة) من أفراد الفئتين (50 > 65 سنة) و(35 > 50 سنة) على التوالي. وأيدها جميع أفراد عينة الشهادة الثانوية (100 في المئة)، وسجل اللاجئون أعلى موافقة (92 في المئة) يليهم غير اللاجئين (88 في المئة).

* لا يوجد معارضون حقيقيون للنظام داخل سورية: هي عبارة تُذكرنا بثنائية (معارضة داخل - معارضة خارج) فهل المعارضة الحقيقية هي المتواجدة في الخارج؟ أم تلك التي بقيت في سورية؟ على مستوى العينة الكلي يعتقد خمس العينة (21 في المئة) أن لا معارضين للنظام داخل سورية، ترتفع نسبة أصحاب هذا الاتجاه إلى (32 في المئة)، و(29 في المئة) لدى الفئتين العمريتين (65+ سنة) وفئة (50 > 65 سنة) على التوالي وإلى (63 في المئة) لدى أفراد المستوى التعليمي (الابتدائية والإعدادية) ونحو (42 في المئة) لدى المقيمين في الداخل - غير النازحين.

بينما رفض هذا الرأي (44 في المئة) من العينة الكلية، وهي نسبة مهمة تدحض الزعم الذي رُوِّج له العديد من المعارضين الذين خرجوا من سورية في بداية الثورة. مع ملاحظة ارتفاع نسبة من لا رأي لهم (27 في المئة) من العينة الكلية، وهي تفوق نسبة المؤيدين للفكرة.

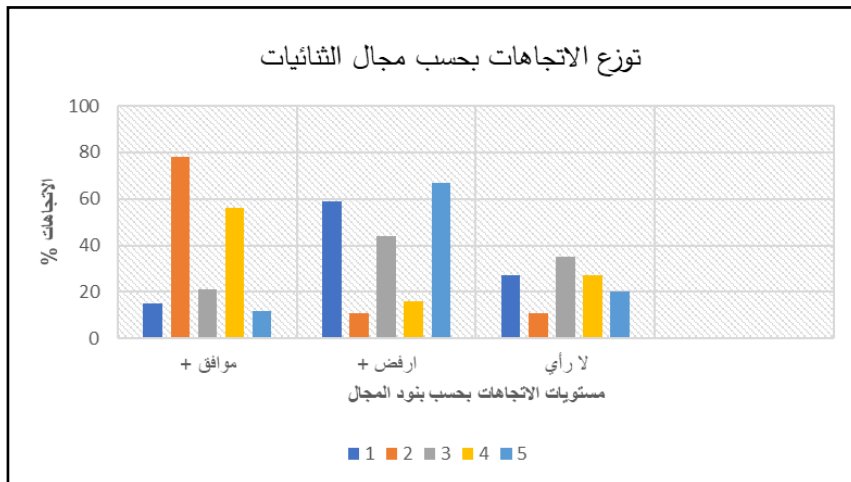
* على المحايد من السوريين إطلاق مبادرات للخروج من الأزمة: هل يوجد أمل في أن يؤدي المحايدون (لا مواليين ولا معارضين) أي دور إيجابي على صعيد حل الاشتباك بين طرفي الصراع؟

لقد أيد وجود هذا الدور (57 في المئة) من إجمالي العينة. وارتفعت نسبتهم إلى (75 في المئة) بين أفراد الفئة العمرية (65+) وأيدها جميع أفراد عينة (الابتدائي - الإعدادي) و(79 في المئة) من المقيمين في الداخل - غير النازحين - و(55 في المئة) من النازحين. في حين رفض (16 في المئة) من إجمالي العينة الموافقة على منح المحايدين دوراً إيجابياً لهم، هذا وقد امتنع (19 في المئة) من كامل العينة عن إعلان اتجاهاتهم.

* جميع من بقوا في الداخل السوري هم من المواليين للنظام: وهي فكرة تحمل شحنة استقطابية - تعميمية تتهم جميع من بقوا داخل سورية بموالاته النظام؛ أيد هذا الحكم (12 في المئة) فقط من إجمالي العينة، ارتفعت قليلاً إلى (15 في المئة) بين أفراد الفئة (35 > 50). بينما رفض التعميم المذكور (68 في المئة) من إجمالي العينة. وقد سجل الجامعيون أعلى نسب الرفض / عدم القبول للفكرة المذكورة (77 في المئة) منهم، وكذلك رفضها غير اللاجئين (88 في المئة) منهم، ثم اللاجئين (82.5 في المئة). (انظر الجدول 2).

جدول (2) توزيع الاتجاهات نحو ثنائية (الداخل- الخارج)

رقم العبارة	إجمالي الموافق	مستويات الاتجاه					الثنائيات العبارات
		رفض بشدة	أرفض	لا رأي	موافق	موافق بشدة	
1	14.6	37.85	20.91	27.0	5.8	8.8	لا أستطيع تبرير خروج بعض السوريين من سورية خلال أزماتها
2	78.0	5.45	5.15	10.7	25.15	53.33	يوجد وطنيون حقيقيون في داخل سورية وخارجها
3	21.0	22.42	21.52	34.87	7.88	13.03	لا يوجد معارضون حقيقيون للنظام داخل سورية
4	56.5	9.09	6.67	27.38	27.58	29.09	على المحايدين من السوريين إطلاق مبادرات للخروج من الأزمة.
5	12.0	50.30	17.27	20.12	3.94	8.18	جميع من بقوا في الداخل السوري هم من الموالين للنظام
100.0	36.5	24.97	14.30	24.0	14.06	22.48	متوسط الاتجاهات
	100	39.5		24.0	36.5		إجمالي



3. الاتجاهات نحو الممكنات/ مستقبل سورية

كيف يتصور السوريون (العينة) مستقبل بلدهم؟

* سيكون تقسيم سورية إلى دويلات أمراً لا مفر منه: لم يوافق على هذا الاحتمال سوى (22 في المئة) من أفراد العينة الكلية، ارتفعت النسبة إلى (38 في المئة) بين فئة الشبان ($20 < 35$) سنة، وكذلك بين فئتي حملة الثانوية (35 في المئة) وشهادات الدراسات العليا (33 في المئة) وإلى (35 في المئة) من أفراد عينة النازحين. مقابل ذلك رفض فكرة حتمية التقسيم (58 في المئة) من إجمالي العينة. و(86 في المئة) و(91 في المئة) من عينتي (+65 سنة) و(-50 > 65 سنة) على التوالي. مع امتناع خمس (20 في المئة) حجم تلك العينة الكلية عن الإفصاح عن اتجاهاتهم.

* الحسم العسكري بقيادة الجيش العربي السوري هو السبيل لإنهاء الأزمة: أن يحسم الجيش السوري الصراع في سورية يعني وقوع المزيد من القتل والتدمير، لذلك جاءت إجابات العينة تعبيراً عن كره هذا الخيار، فلم يوافق عليه سوى (10 في المئة) انحدرت إلى (6 في المئة) بين عينة النازحين وإلى (6 في المئة)، ثم (11 في المئة)، ثم (7 في المئة) لدى عينات الفئات العمرية من (35 سنة وما فوق) فالعلاقة عكسية بين متغير العمر ونسب الموافقة على خيار الحسم العسكري.

وانخفض تأييد الحسم إلى (6 في المئة) لدى عينة النازحين، وإلى (4 في المئة) لدى عينة حملة الشهادة الثانوية.

في مقابل ذلك رُفضت فكرة الحسم العسكري للأزمة السورية من (74 في المئة) من إجمالي العينة. ارتفعت بمقدار ملفت بين الفئة التعليمية (الثانوية) إلى (91 في المئة).

* وفي مقابل الخيار المتفائل «سيتمكن السوريون من المحافظة على وحدة بلدهم» أفاد المسح أن حوالي (63 في المئة) من العينة الكلية وافقوا على الفكرة المطروحة، بينما رفضه (19 في المئة) من أفراد العينة وتحفظ نحو (18 في المئة) عن إعلان اتجاهاتهم.

وقد تميزت الفئة العمرية ($50 < 65$ سنة) بتأييد مرتفع للخيار المطروح إلى (83 في المئة)؛ وأكثر المؤيدين للفكرة من حملة الشهادة الثانوية (100 في المئة). وأكثر الفئات ثقة وتأييداً هم المقيمون داخل سورية (غير النازحين) مقارنةً بباقي فئات الإقامة، فقد صوّت لصالح خيار الوحدة (81 في المئة) مقابل رفضه من (6 في المئة).

وحول «ضرورة اتفاق السوريين حول تغيير سياسي حقيقي ينهي الصراع بينهم» وافق أكثر من (80 في المئة) من إجمالي العينة على ذلك، في مقابل رفض (7 في المئة) وهي نسبة غير مفهومة، قد تعبر عن عدم فهم دلالة الفكرة وامتناع (12 في المئة) عن إعلان مواقفهم.

وكانت أكثر الفئات العمرية تأييداً لضرورة اتفاق السوريين على حل سياسي ($50 < 65$) بنسبة (95 في المئة)، وحظي بتأييد كامل عينتي الابتدائية والثانوية (100 في المئة) ولا فروق جوهرية في نسب تأييد الفكرة لدى فئات الإقامة المختلفة.

وعن ضرورة تقديم أطراف الصراع تنازلات متبادلة لبلوغ تفاهم حول الحل: وافق (55.5 في المئة) من العينة الإجمالية على مبدأ التنازلات المتبادلة، وهذه نسبة مرتفعة وسط ما كان سائداً في أوساط السوريين من إطلاق اتهامات بحق المحايدون. ورفضه (19 في المئة). مع ارتفاع نسبة المتحفظين/ غير المصرحين إلى (25 في المئة).

ترتفع نسب الموافقة على فكرة التنازلات لدى الفئات العمرية الثلاث بدءاً من الفئة (-35 أقل من 50 سنة) (72 في المئة، 80 في المئة، 75 في المئة) على التوالي، ولدى عينة حملة الثانوية (95 في المئة) من إجمالي عددهم، في حين سجلت عينة النازحين أخفض نسب الموافقة (48 في المئة) مقابل رفض (22 في المئة)، وامتناع (30 في المئة) عن إعلان آرائهم.

* أصبح السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم على حل سياسي يخرجهم من أزمتهم: رفض ذلك (34.8 في المئة)، وامتنع عن الإعلان (27 في المئة). بينما وافق (37.5 في المئة)، وجاءت نسب الموافقة لدى الفئتين العمريتين (20 > 35) و(35 > 50) أعلى قليلاً (42 في المئة) و(45 في المئة) على التوالي، مقابل انخفاضها لدى الفئة الأكبر (65+) إلى (25 في المئة) فقط. بينما ارتفعت النسبة بصورة لافتة إلى (75 في المئة) من أصحاب الشهادات (الابتدائية والإعدادية) على خلاف باقي العينات التعليمية الذين كانوا أكثر تفاعلاً باقتراب الحل.

وكان المقيمون في الداخل -غير النازحين- أكثر تشاؤماً بشأن اقتراب الحل للأزمة، فأكثر من نصف عددهم (56 في المئة) عبروا عن موافقتهم على أن السوريين يعيدون عن الحل بتفاهمهم.

* وحاز بديل «وجود مجلس عسكري توافقي يمكن أن يضبط الوضع الأمني في المرحلة الانتقالية» على تأييد أكثر من نصف العينة الكلية (54 في المئة)، في مقابل ذلك رفضه (29 في المئة) وامتنع (17 في المئة) عن التصويت.

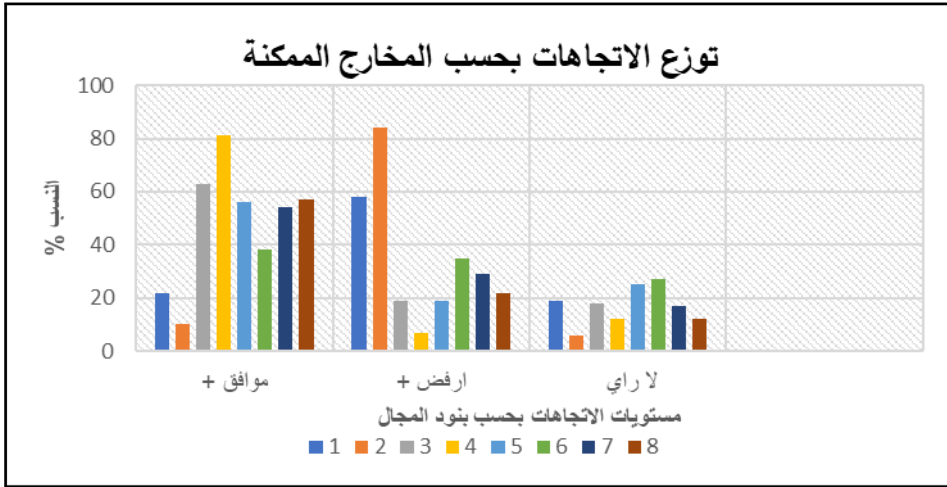
وكانت أكثر الفئات الفرعية حماسةً لفكرة المجلس العسكري هي الفئة العمرية (35 > 50 سنة) بتأييد (70 في المئة) منهم للفكرة، تليها عينة حملة الشهادات العليا بنسبة (61 في المئة) من عددها و(60 في المئة) من عينة اللاجئين.

* وإذا لم يتمكن السوريون من حل مشكلاتهم بأنفسهم فهناك من يرى أن الحل لن يكون إلا بتدخل القوى الأجنبية عند توافقها: أيد هذا السيناريو (57 في المئة) مقابل رفضه من (22 في المئة)، وامتنع (20 في المئة) من العينة الكلية عن إعلان رأيه. من هي العينات التي ترى أن الحل سيكون على يد القوى الأجنبية؟

يرى ذلك (71 في المئة) من العينة العمرية (-35 > 50 سنة) وكذلك (70 في المئة) من اللاجئين، بينما سجل غير اللاجئين (المقيمين في الخارج) أخفض نسب الموافقة (52 في المئة) على الفكرة. (انظر الجدول 3).

جدول (3) توزع الاتجاهات نحو الحلول المحتملة

رقم العبارة	متوسط الموافق وبشدة	مستويات الاتجاه					عبارات الحلول المحتملة
		أرفض بشدة	أرفض	لا رأي	موافق	موافق بشدة	
1	22.0	41.82	16.67	19.5	7.58	14.24	سيكون تقسيم سورية إلى دويلات أمراً لا مفر منه
2	10.0	63.94	10.30	15.5	2.73	7.27	الحسم العسكري بقيادة الجيش العربي السوري هو السبيل لإنهاء الأزمة
3	63.0	10.61	8.79	17.7	31.21	31.52	سيتمكن السوريون من المحافظة على وحدة بلدهم
4	81.0	5.76	1.21	12.3	32.42	48.18	من الضروري اتفاق السوريين على تغيير سياسي حقيقي ينهي الصراع بينهم
5	55.5	6.67	12.73	24.9	25.76	29.70	على طرفي الصراع تقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى تفاهم يخرجهم من المشكلة
6	37.6	10.91	23.94	27.1	19.70	17.88	أصبح السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم على حل سياسي يخرجهم من أزمته
7	53.7	14.52	14.85	16.83	26.07	27.72	تأليف مجلس عسكري بتوافق أطراف الصراع ضماناً لعبور المرحلة الانتقالية
8	57.0	11.52	10.91	12.42	27.88	29.09	المخرج الممكن من الأزمة السورية سوف يكون عبر توافق القوى الأجنبية المتصارعة.
100.0		20.7	14.0	18.0	21.5	25.7	متوسط الاتجاهات
		34.7		18.0	47.2		إجمالي



خلاصة واستنتاجات

محور أمن الدولة والمجتمع

تناول محور أمن الدولة والمجتمع تلك الأخطار الناجمة عن وضع القوى الأجنبية الموجودة على أراضي سورية والمليشيات المسلحة الطائفية، إضافة إلى الأخطار الناجمة عن وجود قوى داخلية يمكن أن ترتكب أعمال الشار وجرائم الخطف. وجميعها تكون قوى مهددة لأمن الدولة واستقرار المجتمع.

حاز عدد من بنود هذا المجال على درجات مرتفعة لاتجاهات العينة، عبرت عن اتفاق مهم بين أفرادها بصرف النظر عن طبيعة الاتجاه (إيجابي أو سلبي).

من هذه البنود: رفض شديد لوجود القوات الأجنبية عموماً، علماً أن الاتجاهات لم تكن موحدة حيال القوى المختلفة، وكذلك حيال العوامل المهددة لأمن الدولة والمجتمع.

فقد رُفض وبشدة وجود القوات الإيرانية، وادعاؤها حماية سورية، وكذلك رُفض بوضوح وجود جميع الفصائل المسلحة/ المليشيات على الأرض السورية.

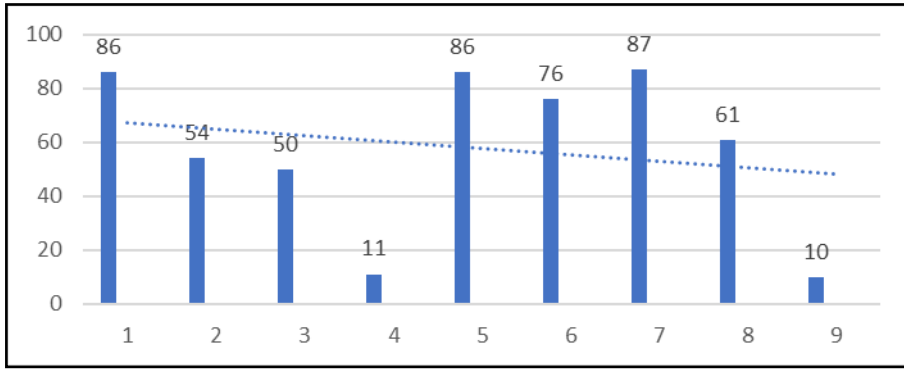
وقد عبر أفراد العينة عن خوف كبير من احتمالات وقوع حوادث الشار في المجتمع السوري، فلو حصل، سيكون ذلك بمنزلة ارتداد عن القيم المدنية ودور المؤسسات القضائية في المحاسبة ورد المظالم. وكذلك ارتفع منسوب الخوف من أعمال الخطف، وهي عمليات/ جرائم موجودة في الوقت الراهن في العديد من المناطق من سورية، مع بروز اتجاه قوي يرفض فكرة منح أجهزة أمن النظام أي صلاحيات لحفظ الأمن الداخلي.

وجاءت مواقف/ اتجاهات العينة نحو وجود القوات الروسية، وكذلك نحو القوات التركية على الأرض السورية متأرجحة/ مقلقلة، فجاء رفض وجودها ودورها الأمني أو قبوله غير حاسم، وقد

يُفسر ذلك بتأثر المواقف من هاتين القوتين بعوامل من طبيعة أيديولوجية مثلاً: روسيا هي في نظر العديد من السوريين صديقة تقليدية لسورية منذ زمن الاتحاد السوفياتي، والعلاقة مع روسيا اليوم هي امتداد لتلك العلاقة، وخصوصاً في ما يتعلق بمعاداتها للبلدان الغربية/ الإمبريالية، وبمواقفها الإيجابية من قضايا الشعوب!

وقد يعود الموقف غير الحاسم من الوجود التركي لاعتبارات يتصل بعضها بالرابطة الدينية المشتركة، فضلاً عن اعتراف السوريين بقيمة استضافة ملايين السوريين على أراضيها.

ويبقى الموقف من فكرة «قدرة الحل السياسي على ضمان الأمن في البلاد» غير متماسك، فقد حظي بموافقة بدرجة متوسطة؛ ربما يكون موقف جزء من العينة المتشكك في إمكان إنجاز حل عادل وفق القرارات الأممية، أو/ والتشكيك بإمكان تطبيق «العدالة الانتقالية» وإحلال السلم الأهلي سبباً وراء الموقف الواسطي المشار إليه. (انظر الشكل التالي).



معدلات (موافق جداً + موافق) وفق عبارات أمن الدولة والمجتمع

وقد رصد محاور الثنائيات اتجاهات المشاركين في الدراسة نحو العلاقة بين السوريين، وتوزعوا على طرفين يصل الاتجاه بالاتجاهين -يميناً ويساراً- سواء من بقوا داخل سورية أو من خرجوا منها، أو بين «معارضى الداخل ومعارضى الخارج».

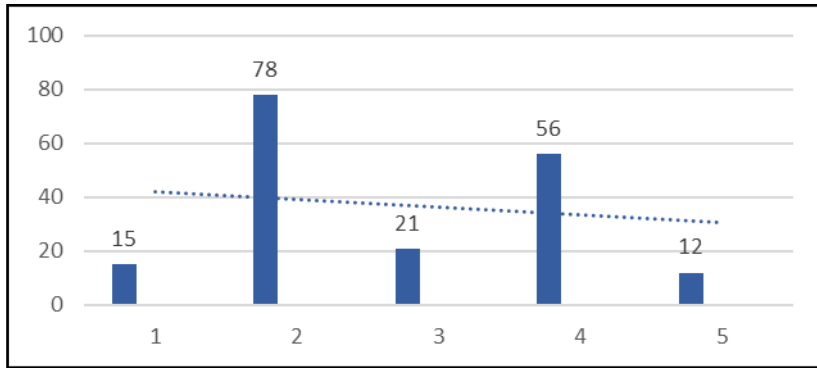
سمح التبصر في اتجاهات العينة إزاء أطراف الثنائيات باستخلاص جملة من الاستنتاجات من أهمها: أن تطورات إيجابية مسّت اتجاهاتهم فوسمتها بموضوعية أعلى، وتفهم أوضح تجاه ما حدث ما ترك أثره في تقييم بعضهم لبعض، وعلى تحسين قدراتهم على تقديم المبررات والأعذار المتبادلة.

فلم يعد من بقوا في الداخل على سبيل المثال مستمرين في لوم -بل وتخوين- من خرجوا من سورية، وكذلك تقلصت حدة ثنائية الداخل الموالي والخارج الثوري؛ فالوطنيون موجودون في داخل البلد وفي خارجها. وكذلك خفت حدة الاسقطاب التي ولّدها ثنائية: معارض خارجي - معارض داخلي، ولم يعد من بقوا تحت سلطة النظام هم الموالون حصراً، فقد أكدت التطورات

اللاحقة أن من كان مواليًا لم يبق كذلك - إلا من كانوا وما زالوا يمثلون النواة الصلبة للنظام - أو خَفَّت ولاؤُه، وكذلك خَفَّت حدة انفعالات المعارض وتشنجه إزاء الآخرين، وبأن المعارضين للنظام موجودون هنا وهناك.

في حين لم تكن الاتجاهات محسومة إزاء بعض القضايا مثل: الثقة بفئة المحايدين لناحية قدرتهم على أداء دور إيجابي في ردم الهوة بين طرفي الصراع. فهي لم تنل تأييدًا مرتفعًا، ويمكن ردُّ انخفاض الثقة بهؤلاء لعوامل تتصل بضباية موافقهم سواء أكانوا «مع» أو «ضد»، وعليه فقد نالوا لومًا شديدًا من الطرفين. وقد يكمن السبب في ضعف ثقة السوريين بقدراتهم الذاتية على حل المشكلة.

أعتقد أن تدهور الأحوال المعيشة لمن بقوا داخل البلاد، والمبادرات المالية لدعمهم من جانب المقيمين في الخارج، ومن ثم عودة التواصل والتعاطف الإنساني بينهم قد ساهم في كسر - أو تخفيف - تماسك الأفكار النمطية وصلابتها لدى الناس تجاه بعضهم، ما أثر في تعديل - أو تغيير - اتجاهاتهم نحو بعضهم البعض. (انظر الشكل البياني التالي).



معدلات (موافق جدًا + موافق) لاتجاهات العينة الكلية بحسب الثنائيات

حول الحلول المحتملة: عُرضت عدة سيناريوهات - حلول - محتملة بخصوص الأزمة السورية، واتجاهات السوريين نحوها.

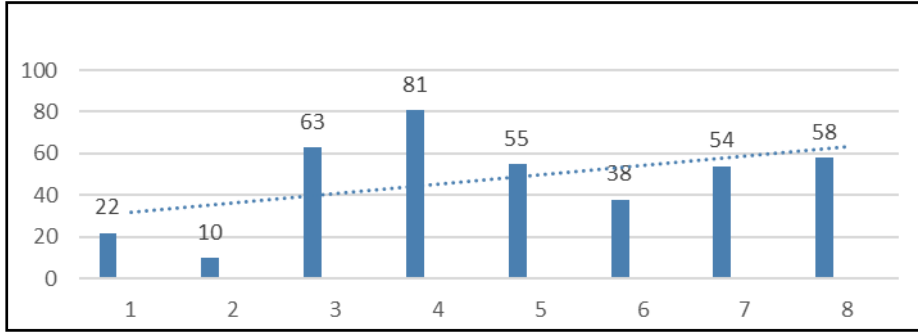
عبر أفراد العينة عن رفض لعدد من الحلول المحتملة بقوة، منها:

احتمال استمرار سورية مقسمة، وكذلك إمكان الحسم العسكري على يد جيش النظام.

في حين اتسمت اتجاهاتهم نحو عدد من السيناريوهات المطروحة بعدم تطرفها (إيجابيًا أو سلبيًا) ويمكن فهم ذلك في إطار وقوعهم في حالة من التردد، حيال بعض الأفكار نظرًا لحدتها وضعف وضوحها، فقد حظيت فكرة المجلس العسكري بتأييد متوسط مثلاً، وكذلك نالت أفكار: استمرار سورية موحدة! وقدرة السوريين على تقديم التنازلات متبادلة بموافقة معتدلة، إنها موضوعات لا تزال تثير النقاش والخلاف بين المكونات، وكذلك كانت فكرة عدم وضوح آفاق الحل، وبأن الحل سوف يتحقق على يد القوى الخارجية.

وقد برز شيء من التناقض في اتجاهات المستطلعين نحو بعض البنود، على سبيل المثال: نالت فكرة «ضرورة اتفاق السوريين على تغيير سياسي حقيقي» نسبة موافقة عالية (80 في المئة)، في الوقت ذاته نالت فكرة «أصبح السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم» موافقة بنسبة (38 في المئة).

قد يكون التفسير المقبول لذلك التناقض -الظاهري- من خلال النظر إلى بعض الأفكار/ البنود من بعض أفراد العينة على أنها أمنيات تحركها العاطفة بدرجة كبيرة، بينما يُنظر إلى أفكار أخرى على أنها اتجاهات يغلب عليها البعد العقلي، وهذا مفهوم في حالة السوريين وهم يعيشون حالات نفسية - عصيبة محكومة بضغوط شديدة، وبقدر كبير من عدم الاستقرار على صعد الحياة المختلفة (انظر الشكل البياني التالي).



معدلات (موافق جدًا + موافق) اتجاهات العينة نحو محور الحلول

التوصيات

دعوة القوى والشخصيات السورية الفاعلة إلى مزيد من الاهتمام بالتغييرات الجارية في اتجاهات السوريين وأمزجتهم ومواقفهم تجاه أزمته، وتقديرها.

التأكيد على أهمية البحث العلمي والتربوي -الثقافي في تنمية التفكير الموضوعي لدى قراء الواقع السوري بمختلف جوانبه، والترويج لممارسة التفكير النقدي.

متابعة العمل على قياس اتجاهات عينات مختلفة من السوريين وآرائهم، تجاه القضايا الملحة.

والتأكيد على استمرار فحص التغييرات التي تمس قيمهم واتجاهاتهم في سياق شروط معقدة جدًا.

الملاحق

جدول (1/1) توزيع الاتجاهات نحو الامن المجتمعي وفئات العمر

متوسط موافق وش	فئات العمر								الأمن
	65+		50- أقل 65		35- أقل 50		20 أقل من 35		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
86.5	14.3	82.1	5.0	95.0	11.9	82.0	11.0	86.8	أرفض استمرار بقاء أية قوات أجنبية على أراضي سوريا.
69.3	5.7	85.3	6.5	82.4	31.3	61.8	36.3	47.9	من الصعب ضبط الأمن في سورية من دون التوصل لحل سياسي يرضي غالبية السوريين
11.0	82.1	7.1	87.0	9.8	85.0	12.0	79.3	12.4	من الضروري منح أجهزة الأمن الحالية، صلاحيات أوسع لضبط الامن في سوريا
53.3	25.0	39.3	34.4	54.0	22.3	70.2	30.3	49.7	استمرار وجود القوات الروسية في سوريا ضروري لحمايتها من الفوضى
33.2	25.5	71.6	73.2	18.4	66.5	28.6	79.3	14.5	يشكل وجود القوات التركية على الأراضي السورية خطراً على وحدتها مستقبلاً.
11.0	85.7	14.2	93.5	6.5	91.0	9.0	79.2	14.5	تواجد القوات الإيرانية في سوريا ضماناً لأمن السوريين من اعتداءات إسرائيل.

75.5	7.0	82.0	1.6	83.6	18.0	74.6	26.2	61.4	يزعجنني تسلط جميع التشكيلات الطائفية المسلحة على الأراضي السورية
72.0	7.1	75.0	17.7	65.7	22.4	65.7	11.0	81.38	أخاف من تفشي أعمال التآر بين السوريين في المستقبل
85.5	10.7	82.1	11.5	85.3	12.0	83.6	6.9	91.0	يقلقني انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف.

جدول (2/1) توزيع الاتجاهات نحو الأمن المجتمعي والتعليم

الأمن	ابتدائية واعدادية		ثانوية		جامعية		عليا		متوسط موافق وبشدة
	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	
أرفض استمرار بقاء أية قوات أجنبية على أراضي سوريا.	100.0	0.0	85.6	4.4	87.3	9.5	76.8	21.1	87.5
من الصعب ضبط الأمن في سورية من دون التوصل لحل سياسي يرضي غالبية السوريين	75.0	12.5	78.3	8.2	62.5	23.6	56.9	32.0	68.2
من الضروري منح أجهزة الأمن الحالية، صلاحيات أوسع لضبط الامن في سوريا	0.0	100.0	0.0	100.0	8.0	85.5	30.8	59.6	9.5
استمرار وجود القوات الروسية في سوريا ضروري لحمايتها من الفوضى	100.0	0.0	78.2	17.4	51.4	30.4	46.1	34.6	69.0

46.8	23.0	61.5	30.4	50.5	56.5	26.0	25.0	50.0	يشكل وجود القوات التركية على الأراضي السورية خطراً على وحدتها مستقبلاً.
8.8	71.0	25.0	86.8	10.0	100.0	0.0	100.0	0.0	تواجد القوات الايرانية في سوريا ضماناً لأمن السوريين من اعتداءات إسرائيل.
82.2	27.0	67.4	16.8	77.7	17.4	83.6	0.0	100.0	يزعجني تسلط جميع التشكيلات الطائفية المسلحة على الأراضي السورية
79.6	28.8	61.4	13.2	78.2	0.0	91.3	0.0	87.5	أخاف من تفشي أعمال التآرب بين السوريين في المستقبل
87.5	23.1	67.3	6.3	91.3	8.7	91.3	0.0	100.	يقلقني انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف.

جدول (3/1) توزيع الاتجاهات نحو الامن المجتمعي ومكان الإقامة الحالي

متوسط موافق وبشدة	مكان الإقامة الحالي								بنود اتجاهات الأمن
	خارج غير لاجئ		خارج لاجئ		داخل/ غير نازح		داخل/ نازح		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
86.7	8.5	91.5	14.7	82.4	6.2	81.4	11.7	91.5	أرفض استمرار بقاء أية قوات أجنبية على أراضي سوريا.

63.3	12.5	78.0	10.2	86.6	40.7	43.3	43.3	45.5	من الصعب ضبط الأمن في سورية من دون التوصل لحل سياسي يرضي غالبية السوريين
11.0	89.8	5.0	79.4	17.6	77.0	10.4	82.8	11.0	من الضروري منح أجهزة الأمن الحالية، صلاحيات أوسع لضبط الامن في سوريا
37.0	30.5	59.3	38.2	45.2	64.6	18.7	60.5	24.4	استمرار وجود القوات الروسية في سوريا ضروري لحمايتها من الفوضى
53.0	23.7	59.3	25.0	60.3	33.3	52.0	36.7	40.6	يشكل وجود القوات التركية على الأراضي السورية خطراً على وحدتها مستقبلاً.
11.7	96.5	3.4	86.6	13.0	77.0	18.9	82.8	11.7	تواجد القوات الإيرانية في سوريا ضماناً لأمن السوريين من اعتداءات إسرائيل.
78.3	10.0	89.8	25.0	73.5	8.3	77.0	21.8	72.7	يزعجني تسلط جميع التشكيلات الطائفية المسلحة على الأراضي السورية
78.0	5.5	81.3	19.0	72.0	10.5	85.5	16.4	73.4	أخاف من تفشي أعمال التآر بين السوريين في المستقبل
87.8	8.4	84.7	16.2	82.4	2.0	95.8	8.6	88.3	يفلقني انعدام الأمن وانتشار أعمال الخطف

جدول (1/2) توزيع الاتجاهات نحو ثنائية الداخل والخارج والعمر

	فئات العمر								البنود
	65+		50- أقل 65		35- أقل 50		20 أقل من 35		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
13.15	89.3	7.1	72.2	9.8	74.6	15.0	52.4	20.6	لا يستطيع تبرير خروج بعض السوريين منها خلال أزمته
87.3	14.3	85.7	4.8	91.8	11.4	89.6	13.0	82.0	يوجد وطنيون حقيقيون في داخل سوريا وخارجها
24.3	57.3	32.2	50.8	27.8	59.7	16.5	40.0	20.7	لا يوجد معارضين حقيقيين للنظام داخل سوريا
63.5	7.10	75.0	11.4	57.4	19.4	58.2	19.3	63.5	علم المحايدين من السوريين إطلاق مبادرات ايجابية للخروج من الازمة .
12.7	85.6	10.7	86.9	11.5	73.5	15.0	65.5	13.8	جميع من بقوا في الداخل السوري هم من الموالين للنظام
		42.1		39.7		38.8		40.1	

جدول (2/2) توزع الاتجاهات نحو ثنائية الداخل والخارج والتعليم

متوسط الموافق	عليا		جامعية		ثانوية		ابتدائية واعدادية		بنود الثنائيات
	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	ارفض بشدة	موافق بشدة	
18	61.5	34.5	64.5	12.7	69.5	0.0	37.5	25.0	لا استطيع تبرير خروج بعض السوريين منها خلال أزمتها
84.5	25.0	75.0	10.0	86.7	0.0	100.0	0.0	75.0	يوجد وطنيون حقيقيون في داخل سوريا وخارجها
35.5	40.4	36.4	50.5	17.7	56.5	26.0	0.0	62.5	لا يوجد معارضين حقيقيين للنظام داخل سوريا
70.0	27.0	63.5	14.0	60.4	30.4	56.4	0.0	100.0	على المحايدین من السوريين إطلاق مبادرات إيجابية للخروج من الأزمة .
12.5	57.7	32.7	77.0	9.5	72.5	8.7	62.5	0.0	جميع من بقوا في الداخل السوري هم من الموالين للنظام

جدول (3/2) توزع الاتجاهات نحو ثنائية الداخل والخارج ومكان الإقامة

متوسط الموافقات	مكان الإقامة الحالي								الثنائيات
	خارج غير لاجئ		خارج لاجئ		داخل/ غير نازح		داخل/ نازح		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
13.0	71.2	8.5	80.9	7.4	58.3	22.8	53.1	12.8	لا استطيع تبرير خروج بعض السوريين منها خلال أزمته
86.0	11.8	88.1	10.2	91.7	6.3	81.3	14.0	83.6	يوجد وطنيون حقيقيون في داخل سوريا وخارجها
26.0	59.3	27.0	55.9	20.6	27.0	41.7	46.0	14.8	لايوجد معارضون حقيقيون للنظام داخل سوريا
64.0	18.6	59.3	16.2	63.2	12.5	79.2	18.8	55.5	على المحايدین من السوريين إطلاق مبادرات إيجابية للخروج من الأزمة .
12.5	88.1	8.5	82.4	10.2	68.7	16.7	64.0	15.6	جميع من بقوا في الداخل السوري هم من الموالين للنظام.

(جدول 1/3) توزع الاتجاهات نحو الحلول الممكنة تبعاً للعمر

متوسط موافقة وبشدة	فئات العمر								الحلول
	65+		50- أقل 65		35- أقل 50		20+ أقل من 35		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
17.0	85.7	7.1	91.7	5.0	71.8	18.0	43.4	37.9	سيكون تقسيم سوريا إلى دويلات أمراً لا مفر منه
9.6	92.9	7.1	86.8	11.5	88.0	6.0	72.3	13.8	الحسم العسكري بقيادة الجيش العربي السوري هو السبيل لإنهاء الأزمة.
69.4	32.1	64.3	13.0	83.6	24.0	64.2	20.0	65.5	سوف يتمكن السوريون من المحافظة على وحدة بلدهم
88.0	7.0	82.0	5.0	95.0	7.5	88.0	7.5	87.0	من الضروري اتفاق السوريين على تغيير سياسي حقيقي ينهي الصراع فيما بينهم.
68.0	17.9	75.0	9.8	80.3	11.8	71.6	29.6	44.8	على طرفي الصراع تقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى تفاهم لحل الأزمة

38.3	57.0	25.0	33.8	39.5	35.8	46.2	36.5	42.7	السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم على حل سياسي
63.3	21.5	64.3	26.2	57.4	19.3	71.6	25.5	60.0	توافق القوى الأجنبية المتصارعة هو المخرج من الازمة
53.2	25.0	39.3	34.4	54.0	22.4	70.1	30.3	49.66	مجلس عسكري بتوافق أطراف الصراع ضمانة لعبور المرحلة الانتقالية

(جدول 2/3) توزع الاتجاهات نحو الحلول الممكنة تبعًا للمستويات التعليمية

	عليا		جامعية		ثانوية		ابتدائية واعدادية		الحلول والتعليم	
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة		
متوسط موافق وبشدة	28.0	59.6	32.7	64.5	20.4	56.2	34.8	62.5	25.0	سيكون تقسيم سوريا إلى دويلات أمرًا لا مفر منه بعد كل الذي جرى فيها
	15.8	61.5	26.8	84.5	7.3	91.3	4.3	75.0	25.0	الحسم العسكري بقيادة الجيش العربي السوري هو السبيل لإنهاء الازمة.

72.3	34.5	59.5	21.0	67.3	0.0	100.0	0.0	62.5	سوف يتمكن السوريون من المحافظة على وحدة بلدهم
91.4	21.0	77.2	5.5	88.5	0.0	100.0	0.0	100.0	من الضروري اتفاق السوريين على تغيير سياسي حقيقي ينهي الصراع فيما بينهم.
61.0	23.0	51.9	21.5	59.5	4.3	95.5	50.0	37.5	على طرفي الصراع تقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى تفاهم يخرجهم من المشكلة.
51.0	46.1	44.2	37.8	38.0	26.0	47.8	25.0	75.0	أصبح السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم على حل سياسي يخرجهم من أزمتهم
62.8	21.2	67.2	23.1	61.0	39.2	60.8	37.5	62.5	المخرج الممكن من الأزمة السورية سوف يكون عبر توافق القوى الأجنبية المتصارعة.
46.8	23.0	61.5	30.4	50.5	56.5	26.0	25.0	50.0	تشكيل مجلس عسكري بتوافق أطراف الصراع ضماناً لعبور المرحلة الانتقالية

(جدول 3/3) توزيع الاتجاهات نحو الحلول الممكنة تبعاً لمكان الإقامة الحالي

متوسط الموافق وبشدة	مكان الإقامة الحالي								بنود الحلول
	خارج غير لاجئ		خارج لاجئ		داخل/ غير نازح		داخل/ نازح		
	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	ارفض وبشدة	موافق وبشدة	
21.2	89.8	8.5	75.0	11.8	66.7	29.2	44.5	35.2	سيكون تقسيم سوريا إلى دويلات أمراً لا مفر منه بعد كل الذي جرى فيها
12.5	93.2	6.7	78.0	16.2	75.0	20.8	79.0	6.3	الحسم العسكري بقيادة الجيش العربي السوري هو السبيل لإنهاء الأزمة.
70.8	23.7	71.2	26.5	70.6	6.2	81.2	22.6	61.0	سوف يتمكن السوريون من المحافظة على وحدة بلدهم
87.2	27.0	88.0	10.3	89.7	10.3	83.3	4.7	88.3	من الضروري اتفاف السوريين على تغيير سياسي حقيقي ينهي الصراع فيما بينهم.
63.0	27.2	69.5	11.8	75.0	25.0	60.5	21.9	48.5	على طرفي الصراع تقديم تنازلات متبادلة للوصول إلى تفاهم يخرجهم من المشكلة.

41.7	42.3	39.0	51.4	30.9	18.8	56.2	35.9	41.4	أصبح السوريون أبعد من أي وقت مضى عن التفاهم على حل سياسي يخرجهم من أزمتهم
62.3	34.0	52.5	16.2	70.6	22.9	66.6	25.0	60.2	المخرج الممكن من الأزمة السورية سوف يكون عبر توافق القوى الأجنبية المتصارعة.
53	23.7	59.3	25.0	60.3	33.3	52.0	36.8	40.6	تشكيل مجلس عسكري بتوافق أطراف الصراع ضماناً لعبور المرحلة الانتقالية
	35.3	46.7	38.5	52.1	32.1	56.8	27.0	47.7	متوسط

المراجع

1. حامد، زهران. علم نفس نمو الطفولة والمراهقة، (القاهرة: عالم الكتب، 1977).
2. فرانسيس، ت. وماك، أندرو. علم النفس البيئي، عبد اللطيف خليفة وجمعة سيد يوسف (مترجمان)، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 2002).
3. الكندري، أحمد مبارك. علم النفس الاجتماعي والحياة المعاصرة، ط1 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1992).
4. مرعي، توفيق. وبلقيس، أحمد. الميسر في علم النفس الاجتماعي، ط2، (عمان: مطابع الجمعية العلمية الملكية، 1984).
5. منصور، طلعت وآخرون. أسس علم النفس الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة المصرية، 1984).
6. Allport. G. W. The Nature of Prejudice, (Cam Bridge: Addison, Wesley, 1954).

الثورة السورية بين الامتداد الواسع والهزيمة و«الباراداييم» الصوفي

جمال الشوفي

كاتب وباحث سوري، دكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة القاهرة 2008، له العديد من الأبحاث العلمية حول الوفاية الإشعاعية والطب النووي نشرت في مجلات متخصصة، مدرس محاضر في جامعة الاتحاد الخاصة، كلية الهندسة المعلوماتية من 2012 حتى الآن، مدرس محاضر في جامعة دمشق-كلية الهندسة الميكانيكية والهندسية من 2012 إلى 2015. وله نشاطه أيضًا في الحقل الفكري السياسي، ومن كتبه المنشورة: المسألة السورية ومرايا الجيوبوليتيك الدولي، دفاعًا عن الحرية والوطن المهذور، الجدل التواصلي (سؤال العقل والتقنية)، ونشر عددًا من الدراسات مثل «المعارضة السورية بين بذور الحرية وطعوم الاستبداد- دراسة نقدية بنوية» المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016؛ و«المجتمع المدني السوري بين الرؤية والواقع/ مخاض تجربة وهوية تتشكل» في العدد الأول من مجلة (قلمون) للدراسات والأبحاث - أيار 2017، وله العديد من المقالات المنشورة في صحف ومواقع عديدة، نال الدرجة الثالثة في مسابقة جائزة ياسين الحافظ في الفكر السياسي للعام 2017.



جمال الشوفي

ملخص

تكاد التحولات التي عاشتها الثورة السورية بأرقامها ومعطياتها أن تتجاوز معايير بحثية عدة تحدد نجاح أو فشل الثورات. يمكن في المعايير العامة تقصي مجريات الواقع السوري بمتغيراته المتعددة من حيث الامتداد السلمي الواسع، والتحول إلى حالة عنفية متداخلة مع السلمية، والوصول إلى مرحلة من الصراع العسكري العنيف ذي محاور محلية وإقليمية تتخارج مع الثورة وأحلام وأهداف السوريين، لتنتقل بعدها إلى عقدة دولية جيوبوليتيكية تشارك فيها أطراف دولية متعددة تتقدمها روسيا.

تعدّ الدراسة الحالية محاولة لمقاربة معايير تقدم الثورة بدايةً، ثم انكسارها وهزيمتها، وفق مقارنات متعددة مع نماذج وقراءات سابقة؛ ومقارنة نقدية لواقع الحالة السورية ومستويات عطالتها الذاتية، وطرح الأطر الممكنة لتجاوزها. فالقوى والفعاليات السورية تباينت محدداًتها بين أيديولوجية ونظرية ونفعية وتابعة للأجندات الدولية. ولم تدخل -حتى الآن- في مقارنة مفهومية وواقعية لإنتاج مقومات التحول من الثورة والفوضى والهزيمة، للتعاقد العام في مثلث المصلحة المادية العامة والفكر التنويري والقيم الحضارية المنتجة للاستقرار، وشروط التعاقد الوطني واستحقاق الدولة.

في خلاصة أولى، تبدو «صوفية» الروح السورية، التي تعاند وقائع الهدر المادي في الحقوق والبنى السورية العامة، أنها تشكل أنموذجاً (باراداييم) يختلف معيارياً عن القراءات النظرية السابقة لوقائع الثورات. ويبدو أن نموذجهما الصوفي سيبقى قائماً ما لم تتجاوز معيقاتنا الذاتية بالافتتاح والإنتاج وملازمة حقائق الكارثة السورية، وإلا فسنكرر «صوفية» الروح مقابل هدر مقوماتنا المدنية والوطنية.

أولاً: مدخل وتوطئة

يقترن تحليل مسارات الثورات بمتحولات عدة قابلة للقياس، منها ما يعدّ رافعة تغيير وتحول في تحقيق أهدافها، مقابل معايير التعثر والركود والانكسار؛ وفي كلتا الحالتين لا تعدّ معايير نهائية وجازمة. هذا وتبدو الدراسات المقارنة أكثر وضوحاً في معاييرها بعد استقرار الواقع العام لما بعد مرحلة الثورة، أكثر منها في خضم معتركها العام من فوضى وعدم استقرار وكثرة المتغيرات والمتحولات.

بعد اثني عشر عاماً من انطلاقة الثورة السورية وتبدل مساراتها المتلاحق، وفي سياق مراجعة نقدية تحاول تلمس معايير التقدم من جهة، والتراجع من جهة أخرى؛ من الممكن إجراء دراسات مقارنة متعددة المستويات يمكنها الدلالة على تلك المعايير. تتجلى هذه المعايير عموماً بامتداد الثورة الشعبي والواسع، انكسارها وهزيمتها، وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها في التغيير العام من سلطة الاستبداد والقمع الجائر إلى دولة الحقوق والحريات، ودور نخبتها السياسية والمعارضة في الحالتين، إضافة إلى تحول سورية إلى جملة من المشاريع الخارجية السياسية والعسكرية المتناقضة في ما بينها، والمتناقضة جذرياً مع تطلعات الشعب السوري وثورته، واستحقاق استقراره في دولة.

وإذ تشير دلالات النموذج السوري إلى أنه وعلى الرغم من طول زمن مسارات الهدم والموت والتهجير الجماعي، وتغيّر مكونات سورية وشعبها مادياً ومعنوياً تغييراً ندر تكراره في التاريخ السابق والمقروء، لم تنزل الحالة السورية محط تشابك دولي متداخل ومعقد لم تحسم نتيجته نهائياً؛ ولم تنزل الروح والهوية السورية تعاند هدمها ووأدها العام؛ وما فتئت تقارير الأمم توثق أن عشرات آلاف الأطفال السوريين قضوا بين معتقل وقبيل،⁽¹⁾ وتؤكد الأرقام أن مليون طفل سوري يتيم، ومثلهم معاق، ومليونين وربع مليون بلا تعليم.

حقيقة الواقع السوري اليوم لم تعد تكفيها اللغة وصفًا، ولا الأرقام عدًا. فأحلام السوريين كانت ولم تنزل تحاول السيل نهرًا من السلام والاستقرار والازدهار. كانوا أطفالاً وشبابًا وجيلًا بأكمله، لكنه اختفى وتشرد وبات مهجرًا في بقاع الأرض كلها. بينما سيل الفرضيات النظرية وأدليجها (أدليج جمع أدلوجة على وزن أفعولة كما الأنشطة للواقع والفكر) تعالج الثورة من رؤاها الذاتية، من دون الوقوف على حال الواقع ومعطياته! وآلة السحق البشري لم تتوقف عن جرافية الموت الجماعي والتهجير القسري باصًا يتلوه باص! وزلزال العنف يهدم أحلام الشبان وتوقهم الحق إلى الحرية والكرامة وتحقيق

(1) الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2022. <https://snhr.org/arabic/2020/11/20/12845/>

العدالة وسيادة القانون. وحتى يومنا هذا تستمر تقارير الموت تسجّل وقائع حال السوريين في المعتقلات والمختفين قسرًا⁽²⁾، وأعداد المهجرين التي تزيد عن ثلاثة عشر مليونًا، وأخبار حفرة حيّ التضامن وشاهد كوبلنز⁽³⁾! وتفيد المنظمات الأممية أن جميعها موثقة إلى حين التوصل إلى حل سياسي مفترض! ويردد الطفل في صدورنا: إلى حين التوصل إلى صفقة سياسية وتفاصيل الكعكة السورية إذا!

الثورة السورية، ومنها تبدت المسألة السورية عقدة دولية متشابكة كثيرة المتغيرات، باتت لا تكفيها نظرية بعينها أو أبحاث ودراسات لواقع مختلف حتى تفي بمعاييرها البحثية، سواء بامتدادها الأفقي السلمي الواسع، والتوسع التدريجي لدوائر العنف التي أحاطتها ونتاجت عنها. ومن ثم تحولها إلى ساحة حرب متعددة الجبهات والمحاور، أو بانحسارها وانكسارها العامودي وتمحورها حول منصات سياسية وعسكرية نفعية، محلية ودولية، متباينة الأغراض. ونتيجتها الراهنة هدر الحقوق المادية وتهشيم البنى المجتمعية، حتى استحال الروح السورية إلى نموذج صوفي⁽⁴⁾ يعاند قدرة سكونا الدهري، سباتنا التاريخي، وسياسات النفي والنهي والأمر، الهرم الأيديولوجي، عسف العنف؛ وويلات الجيوبوليتيك الروسي والإيراني ولعبة العولمة الأميركية والتركية والأوروبية تطحن مصالحها كالملاح على ظهورنا. بينما لم يزل بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص بسورية، يقدم مطالعته لمجلس الأمن للعام السابع، ويتحدث عن الانقسام وغياب الثقة كحائل أمام حل الصراع السوري⁽⁵⁾. عُقدت لهذا الشأن عشرات الجنيفات والأستانات، ونُظمت عشرات المنصات السياسية ومئات المنظمات والأحزاب، ومثلها ويزيد، من قرارات مجلس الأمن⁽⁶⁾، ولا حل يجد سبيله إلى التحقق! فهل كنا نحلم؟ وهل توهمنا أننا سنحقق دولتنا العصرية علمًا وقانونًا، دولة سياجها الدستور وأرضها حرية الفكر والقول والإيمان، وأبنائها يحكمون بالعقل والحكمة والعدل قبل السطوة والملك؟

الثورة التي تشدّد تحقق الدولة العصرية، دولة الحق والقانون، دولة الحريات الفكرية والسياسية

(2) HRW، 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2022. <https://2u.pw/DHqRRR>

(3) المرجع نفسه، 6 كانون الأول / ديسمبر 2022. <https://www.hrw.org/ar/news/2022/01/06/380903>

(4) الصوفية، وأصل الكلمة يوناني مشتق من «سوفيا» وتعني الحكمة بحسب البيروني. وعلى الرغم من أن إحالتها الأولى إلى طريقة إسلامية دعت إلى الإيمان الروحي كمرحلة عليا من مراحل الإيمان، نمت وتعددت طرائقها بدءًا من القرن الثالث الهجري مع اشتداد الصراع على السلطة والخلافة في وقتها. من الجدير ذكره أن الصوفية قدمت للفكر والثقافة العربية والإسلامية فتوحات لغوية وأدبية وفلسفية متقدمة عن عصرها، ونقطة الوضوح فيها القدرة على الإنارة العقلية والروحية مقابل اشتداد ظلمة الواقع المادي.

نقصد بالصوفية في الحالة السورية بمعناها العام: تجليات الروح المتسامية فوق المظالم وأحكام القوانين والمصالح المادية المطبقة على حياة الإنسان ومصيره المهدور، والتي لا تزال تبحث عن تجسدها في الواقع المادي حقوقيًا وحريات.

(5) Un.News، 29 آب / أغسطس 2022. <https://news.un.org/ar/story/2022/08/1110002>

(6) سجّل تاريخ المسألة السورية خلال 12 عام: 19 فيتو روسي، عشرات القرارات في مجلس الأمن (للاتصال الساسي، للإرهاب، لوقف الأعمال القتالية، لإدخال المساعدات... إلخ) ولم يكن أي منها ملزمًا بالتنفيذ، 19 لقاء أستاني ثلاثي النفوذ، 12 لقاءً أمميًا جنيفيًا، 9 لقاءات تفاوضية في ليجتها الدستورية، مجلس وطني وهيئة تنسيق، ائتلاف وهيئة عليا للتفاوض، كتل ديمقراطية ومثلها يسارية وقومية بالعشرات، وإسلام سياسي معتدل ومتطرف، أحزاب تشكلت ومحاور تعقد لقاءاتها، وما يزيد على ألفي منظمة مدنية، ومئات الفصائل العسكرية من شتى الأجناس!

والمدينة والإيمانية والحقوق المدنية والمادية المتساوية، لم تنزل راهن الروح السورية على الرغم من هزيمتنا المعلنة. من هنا يمكن أن يبدأ سؤال آخر ومقارنات ومقاربات معيارية أخرى تحاول الدراسة حوارها نقدياً.

هدف الدراسة ومنهجيتها

تحاول الدراسة الحالية إجراء مقارنة لمتغيرات الثورة السورية من حيث: الامتداد الشعبي السلمي الواسع، سمات الأيديولوجيا السياسية والنفعية الهادمة في بنى الثورة، اتساع دوائر العنف والهزيمة العامة، وتحول سورية إلى عقدة صراع دولي سياسي جيوبوليتيكي قد تقود لمقدمات حرب عالمية. ومن ثم مقارنة هذه المتغيرات مع ما قدمته معايير الدراسات السابقة في تحليل الثورات وتوصيف مآلاتها.

يتجلى غرض الدراسة الرئيس في وضع Paradigm (أنموذج) لمجريات الحدث السوري كحالة خاصة، وربما مفصلية في الشأن السوري وتداعياته الدولية. وفرضية السؤال تكمن في أن نجاح الثورات، وعلى الرغم من اختلافاتها البنيوية، ومن ثم تكمن في تحقق اقتران متغيرات ثلاث: الحقوق المادية على مستوى المصلحة العمومية فوق مصالح الذوات والأنوات الفردية والحزبية السياسية والدينية، النماذج الفكرية التنويرية التي تقود إلى التحرر والانعقاد المجتمعي الفكري، والقيم الأخلاقية المولدة للاستقرار والسيادة والعدل، وأن أي خلل في إحداها سيؤدي إلى تعثر الثورة وفشلها. فإلى أي مدى اقترننا من هذا الاقتران الثلاثي؟ وهل نكتفي بوصف أنموذج (باراديم) صوفي استثنائي يغالب الواقع وحسب، ما لم نساهم في تحقيق هذا الاقتران؟

ثانياً: الفرضيات غير المكتملة: معايير التقدم والإخفاق

في محطات الثورة السورية ومسارها الشاق وتحولاتها المتعاقبة، ثمة التباس يكتنف تداخلاتها ومحاورها ومعطياتها. فحدة التعارض بين السلطة القائمة ورفضها المتمتعت الاستجابة لأي مطلب شعبي وممارستها العنف المطلق، وبين قوى الشعب السوري بعمومه وردة فعله تجاهها، فتحت فجوة واسعة من انعدام الثقة في إمكان القوى الشعبية والثورية والسياسية التوصل مع سلطة النظام إلى أي توافق على أي حل بحده الأدنى بلا الضغط الدولي الملزم، غير المتحقق حتى اليوم.

ثمة عوامل عدة ذات أثر بالغ في مجريات الحدث السوري، أبرزها: التدخل الروسي الفج كقوة دولية كبرى، وتخلي المنظومة العالمية عن استحقاقات الشعب السوري في التغيير الممكن، وتبني سلطة النظام فرضية الحرب على الإرهاب القاتلة لجميع السوريين. لكن في الجهة المقابلة برزت في جسم الثورة عوامل هدم مضافة تمثلت في تعدد فرضيات الثورة وقواها وطرائق حلها ومقوماتها، بتعدد الأيديولوجيات والأحلام والأمانى وتداخلها مع المصالح الدولية. اجتماع هذه العوامل حوّل الثورة إلى محطات عسيرة ومنعطفات عنيفة، وساحة حرب باتت تشي بمقدمة حرب عالمية أخرى.

في متن هذا الفصل سنتناول متغيرات وعوامل الفشل الرئيسة التي انتابت الثورة، خاصة ما يمكن وضعه عوامل ذات دلالة مهمة، هذا مع الإدراك العميق لكونها لا تستنفذ غيرها من عوامل، خاصة أجنحة سلطة النظام وحلفائه الدوليين، أصحاب الأثر والمسؤولية الأولى في حال سورية اليوم، وهو

موضوع دراسات سياسية أخرى لا تتسع لها الدراسة الحالية.

متغيرات و متحولات الثورة السورية

يجتاح الفكر السياسي وأدليجه السائدة جملاً متعارضة من المصطلحات والمشاريع تحاول تقنين الفعل الثوري فيه لمعادلة بمجهول وحل وحيد، كما تفعل عمليات الحساب المباشر. وكل أدلوجة تضع مجهول معادلتها وفق منظومتها وعقائدها وحسب. ونادراً ما تجد تلك الرؤى أن الواقع متعدد المجاهيل لا تلائمه أدلوجة بعينها. ففي سياق المسألة السورية وثورتها الكليمة حتى اليوم، تمددت الحركة الشعبية الداخلية واتسعت رقعتها عبر تظاهرات واسعة وحاشدة سلمية، استمرت أسبوعياً لزم من طويل بدءاً من آذار/ مارس 2011، وبعضها مستمر حتى اليوم على الرغم من تقطعها. لتتحول بالتدريج نحو العسكرية والعنف المضاد لعنف السلطة وأجهزتها القمعية، ولتنتقل بعدها إلى صراع وحرب عنيفة تتمحور محلياً وإقليمياً بين مشاريع وغايات سياسية عدة، لتصل إلى عقدة دولية تقود دفتها العسكرية روسيا في حلم عودتها الجيوبوليتيكية إلى قطب عالمي منفرد. هذه المفصلات ومرآتها الزمنية الموثقة يمكن تتبعها مرحلياً في الهامش أدناه⁽⁷⁾.

(7) مسارات المسألة السورية من الثورة إلى الحرب، من التظاهرات السلمية التي اجتاحت المدن السورية، إلى التدخلات الإقليمية والدولية العسكرية والسياسية. يمكن تحديد مفاصلها إجرائياً وفق المراحل التالية:

أولاً: التظاهر السلمي والممتد أقيماً وشعاره العام «الشعب السوري الواحد»، بعد اعتصامَي الحميدية في 15 آذار/ مارس 2011 ويواكير ضحايا السوريين في 18 آذار/ مارس 2011 في درعا. ظهرت في هذه المرحلة بواكير العمل المدني السوري من لجان التنسيق المحلية، وهيئة توثيق الانتهاكات، أسسها الشبان والناشطون في مجال حقوق الإنسان والعمل المدني والسياسي (وثائق مركز كارنيغي للشرق الأوسط: <https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50432>).

يختلف حول طول مدة هذه المرحلة وقصرها، بين ستة أشهر إلى سنة ونصف السنة، تلك التي وثقتها أسماء وتظاهرات الجمع السورية. بدءاً من جمعة «الكرامة» في 25 آذار/ مارس 2011، وصولاً إلى جمعة «رغيف الدم» أواخر 2012، وبشكل متتال أسبوعياً، وصلت إلى اليومية في بعض المناطق كأحياء حمص قبل الحصار والتهجير (وثائق العربية. نت: السوريون بدؤوا بجمعة «الكرامة» وختموا بـ «رغيف الدم»، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2012. <https://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world>).

ثانياً: التحول التدريجي للعمل العسكري وامتدت من أواخر 2011 مع تدخل مع السلمية، وتتضح من منتصف 2012 ويمتد إلى منتصف 2013 تقريباً، وتشكيل فصائل الجيش الحر من العسكريين والضباط المنشقين عن الجيش (وثائق زمان الوصل: <https://www.zamanawsl.net/news/article/19899>) الذي استُخدم في قمع المتظاهرين واعتقالهم المترافق مع استمرار التظاهرات السلمية، وعمل سياسي كثيف في أروقة المعارضة السورية تجلى بتشكيل صيغة المجلس الوطني والتي تطورت إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة وهيئة التنسيق الوطنية.

ثالثاً: التدخلات الإقليمية وتنامي التطرف والإرهاب، من منتصف 2013 حتى التدخل العسكري الروسي أيلول 2015، حيث ترافقت تدخلات حزب الله الطائفية والميليشيات الإيرانية (مع العدالة، الميليشيات الطائفية: مفرخة إيران في سورية، 10 آذار/ مارس 2019)، مع تنامي الفصائل العسكرية ذات الصبغة الإسلامية واضمحلال وتآكل فصائل الجيش الحر واغتيالات قادتها الأوائل (العربي الجديد، داعش بمدسة المشاة: الذاكرة تستدعي أبو فرات وحجي مارع، 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2015)، المرحلة التي تفاقمت فيها نزعة الكراهية والعنف وتآجيج الصراع الطائفي والمذهبي وتعدد الجبهات والمتحاربين (وثائق يورونيوز: مَنْ يقاتل مَنْ في سورية؟ أبرز وأكبر الفصائل المسلحة حالياً، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019). وتراجع شبه كلي في التظاهرات السلمية، المترافق مع ظهور الفصائل الإرهابية المتطرفة دينياً ممثلة بداعش والنصرة (مركز الجزيرة للدراسات: تنظيم الدولة الإسلامية، النشأة، التأثير، المستقبل، 19 نيسان/ أبريل 2015).

معياريًا، يمكن تتبع المتغيرات العامة في المشهد السوري ومقارنتها بنتائج الواقع الحالي وخصائصها العامة في نقاط محددة أهمها:

1. الامتداد الواسع للتظاهرات الشعبية السلمية التي اجتاحت معظم المناطق والمحافظات السورية الموثقة بالهامش أدناه. على الرغم من نسب المشاركة الشعبية الواسعة والتي تجاوزت النسب العالمية الكفيلة بالتغيير السلمي (حسبما سندقق لاحقًا) وامتدادها الأفقي في معظم الجغرافية السورية ولزمن طويل، لكنها لم تستطع حسم التغيير السياسي في سورية، كما حدث سريعًا في مصر وتونس قبلها.

2. البنى السياسية المعارضة بين هرم الأيديولوجيا والنفعية: وتباينها بين صنوف متعددة الفرضيات:

- وهم الشرعية الثورية والحسم السياسي السريع وتلك مثلتها صيغة المجلس الوطني السوري، والتي اتخذت من وهم الشرعية الثورية والحشود الشعبية مرجعية تستند إليها في استعجال أو انتظار حوادث سقوط النظام والوصول إلى السلطة بدل سلطته القائمة. ذات الصيغة انضوت في فرضية الحسم العسكري بصرف النظر عن مشاريع الرابات العسكرية المتشكلة، سواء أكانت تعبر عن أهداف الثورة أو تتخارج معها، تبعًا لمقولة ماوتسي تونغ «تتبع السلطة من فوهة بندقية». ويتردد السؤال: كيف لهذه القيادات السياسية والعسكرية تبرير مسؤوليتها عن تنامي التطرف الديني وإمكان فصله عن قوى الثورة المدنية والسلمية أو العسكرية من أبناء الشعب المنشقة عن جيشه؟ وهل تمكنت من قيادة مرحلة انتقالية مفترضة؟ وهل حققت أدلوجتها في نزعة الوصول إلى السلطة بشرعية ثورية موهومة؟ وهل ينتج حكم القوة سلطة وحكمًا سياسيًا؟

- التغيير السلمي السياسي بالاستجابة: تلك التي مثلتها الأحزاب القومية واليسارية التقليدية والتي مثلت نفسها بهيئة التنسيق الوطنية. وحديثًا تطورت إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية

رابعًا: المحاور الدولية الجيوبوليتيكية، والتي دشنتها روسيا في أيلول/ سبتمبر 2015، بإعلانها التدخل العسكري الجوي بداية في سورية ولمدة أربعة أشهر بحسب تصريحات رئيسها فلاديمير بوتين، والمستمرة حتى اليوم، والتي أتت على تهجير الداخلي السوري والسيطرة عليه عسكريًا، فحسب تقارير وزارة الدفاع الروسية «أن أكثر من 63 ألفًا من العسكريين الروس، بينهم 26 ألف ضابط و434 جنرالًا، نالوا خبرات قتالية عملية في سورية، فضلًا عن الخبرات التي اكتسبتها 91 في المئة من طواقم الطيران الحربي و60 في المئة من طواقم الطيران الاستراتيجي الروسي»، بالتزامن مع التدخل الأميركي ومن خلفه التحالف الدولي في الحرب على داعش شرق الفرات.

المحاور الجيوبوليتيكية التي أسست على أرضية هذه التدخلات ونظرياتها السياسية ومحاورها العسكرية تمايزت بين أسنانة جيوعسكريًا وجنيف دوليًا درست تفصيلًا في بحث سابق (جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة، سورية في عالم متغول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4/ 2018).

خامسًا: المساومات السياسية الدولية، منذ العام 2018 حتى اليوم، بعد إحكام روسيا وسلطة النظام سيطرتها على الداخل السوري، وبقاء إدلب وريف حلب الشمالي تحت سيطرة فصائل المعارضة وتحت الوصاية التركية وشرق الفرات تحت سيطرة قسد والحماية الأميركية، وفتح ملفات اللجنة الدستورية عام 2019 وحتى اليوم بلا نتائج تذكر.

هذه المراحل مشبعة بالكثير من التفاصيل والوثائق المتعلقة بحوادثها الكبرى والصغرى، منوهاً الى الكثير من الدراسات والوثائق التي يمكن الرجوع إليها تفصيلًا في هذا الشأن، لا يتسع مجالها هنا.

(جود). ويؤخذ على هذه الصيغة بحثها الدائم عن تمثيل نفسها في موقع متقدم من الحركة السياسية السورية خاصة في مرحلتها الانتقالية المفترضة. تلك التي دعت منسقتها العام لرفض تمثيل الائتلاف الوطني السوري في الجامعة العربية في اجتماع قطر بدايات 2013، بدعوى أنه لا يمثل السوريين كلهم. ما حذا بالجامعة حجب مقعد سورية عن المعارضة السورية، بعد حجبه عن سلطة النظام، لعدم توافقه معارضتها! وحتى اليوم يتكرر السؤال: ماذا كسبت هيئة التنسيق من هذا الموقف؟ فما زال النظام شرعياً ويحاول العودة للملئ مقعد الجامعة الشاغر، ويمتلك شرعيته الدولية في الوقت ذاته! هل كان كسب موقع الجامعة العربية لمصلحة الائتلاف سيؤدي بالضرورة إلى فقدان شرعية النظام موقعه العالمي الشرعي في الأمم المتحدة؟ وهل كانت هيئة التنسيق ستصبح خارج العمل السياسي السوري في ظل مرحلة انتقالية مفترضة؟ وهل حققت أدلوجتها الديمقراطية؟

- الصيغ البراغماتية: تلك الصيغ التي تطورت من المجلس الوطني للتوسع مع ضم الفصائل العسكرية والمجالس المحلية لصيغة الائتلاف الوطني السوري. وعلى الرغم من نيته شرعية الأغلبية الدولية لمدة زمنية طويلة لكنه بدأ بفقدانها التدريجي مع خسارات فصائل المعارضة العسكرية معارك المدن وتهجير سكانها حتى عام 2018. لتتحول بعده لصيغة محدودة في مناطق شمال حلب وإدلب، تتبع للسياسة التركية المواربة بين روسيا وأميركا ومن خلفها المجتمع الدولي، من دون أن تحسم خياراتها سوى بالمصالح الجزئية النفعية المحددة والمرحلية، وهي حال الائتلاف اليوم. فهل يمكن لقيادتها ومؤسساتها أن تجيب عن مصالح السوريين، أقله، من تفترض أنها تمثلهم من قوى الثورة والمعارضة؟ وهل يمكنها ترسيم المسارات السياسية وفصلها عن الهزائم العسكرية بحكم التدخل الروسي؟ كما ويمكن تصنيف قوات سورية الديمقراطية (قسد) الكردية وتوسعها السياسي بوصفها (مسد) في مناطق شرق الفرات للصيغة البراغماتية ذاتها، في شبهة حكم ذاتي مستفيدة من الحماية الأميركية وقوات التحالف الدولي. ولم يجد حتى اليوم صيغتنا الائتلاف وقسد أولى نقاط التفاهم والمصلحة المشتركة بينهما وتقاطع مصالح السوريين في المنطقتين. والسؤال المطروح: هل يمكن أن يتألفا إذا تألفت أميركا وتركيا كلية ضد روسيا؟ وهل هذا ممكن في المعادلة العالمية؟ وميزان القوى العالمي ومسار الحدث السوري اليوم يشير إلى أنه لن تتورط أي من روسيا أو تركيا أو أميركا في فتح مواجهة مباشرة بين أي طرفين منهم بسبب السوريين. بينما البحث عن التوافقات البينية ذات الحلول الجزئية، ونتيجتها المزيد من تفكيك الهوية السورية هي راهن كليهما، الائتلاف وقسد. وهما حتى اليوم لا يمثلان سوى صيغ النفعية السياسية القابلة للتغيير وفق المعادلات الدولية المتحركة، وموقع كليهما من تغير السياسة التركية أو الأميركية.

- بين هذه وتلك، وجدت عشرات الصيغ والمشاريع السياسية السورية ديمقراطية ويسارية وتجمعات مدنية وليبرالية، تكاد لا تجد خلافاً بين أوراقها السياسية سوى بشخص قيادتها. والمأخذ الأساس على هذه الصيغ أنها لا تمتلك حوامل أو روافع مجتمعية سورية لأوراقها السياسية النظرية، سوى بضع مجموعات ومشاريع عمل على عدد أفراد لا يتجاوز العشرات منهم. كما أنها لم تستطع أن تشكل بديلاً عن الائتلاف له مرجعية دولية واضحة المعالم.

على الرغم من تدويل المسألة السورية مبكراً عبر جنيف 1، لم يتم تفعيل أي قرار دولي ملزم للحل، حتى وفق القرار 2254 / 2015 لمجلس الأمن. بينما تمكنت روسيا من فرض معادلتها العسكرية في الواقع السوري منذ العام 2015 لليوم، وهزيمة الثورة العسكرية. واللافت للانتباه هنا أن صيغة القرار 2254 / 2015، أتت بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، وبعد تمدد الميليشيات الطائفية المدعومة إيرانياً في مقابل الإسلامية المدعومة خليجياً. والمهم فيه ورود الفقرات المتعلقة بالانتقال السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية غير طائفية تجمع المعارضة والسلطة وتفصيلات المرحلة الانتقالية والدستورية. إلا أن ذات القرار تضمن في فقرته الثامنة محاربة الإرهاب المتمثل في الدولة الإسلامية في العراق والشام و(داعش) وجبهة النصرة وبقية الجماعات المتطرفة من دون تحديدها. الموقف الذي استفادت منه روسيا، وحذاها لعدم ممانعته بالفيتو، لكونه يحقق لها حجة الحرب على جميع السوريين: ثوريين وسلميين ومدنيين وعسكريين ومساواتهم بالإرهابيين! وذلك بمستند من مجلس الأمن لأول مرة في تاريخ حروبها الدولية.⁽⁸⁾ في موازاة هذا اختار السوريون هيئة عليا للمفاوضات تضم مقاعد ومنصات المعارضة السورية، سعت بخلاصتها خلف صيغة اللجنة الدستورية، من دون التحقق السياسي لشرط بدء المرحلة الانتقالية أولاً، وفصل محاربة الإرهاب عن القرار 2254 وبقائه للانتقال السياسي فقط ثانياً. وكان الاستعجال في الجني البراغماتي أغفل التدقيق في تفاصيله وقبوله أو رفضه. ومع هذا لم يزل هو الصيغة الوحيدة للتغيير السياسي المتفق عليه دولياً، والمعترف بالمعارضة السورية والتغيير السياسي بحده الأدنى على الرغم من عيوبه، ومحاولات روسيا تدويل أستانة ومن خلفها سوتشي بديلاً عنه.

في خلاصة وصفية لموقف قوى الثورة والمعارضات السورية نجد:

أ. تباين المعارضات السورية بين الأيديولوجيا الهرمة والنفعية المحضة.

ب. اختلاط العمل السياسي بالعمل العسكري، وعدم فصله المنهجي عن قوى التطرف والإرهاب.

ج. قراءة الوثائق الدولية برغبة نفعية من دون تدقيق، وعدم اتخاذ موقف سياسي واضح منها.

د. تغليب النزعة الشعورية والشرعية الثورية والتنافس السياسي الحاد على مواقع السلطة والقرار والقيادة الهادمة لصيغ التوافق الوطنية بحدودها الدنيا، وتغييب متعمد للخبرات السورية البحثية والوطنية.

هـ. ارتباط المعارضات السورية، كما سلطة النظام، بمصالح الدول وتبعيتها لصراعتها البيني، وعدم قدرتها على الاستقلالية بالقرار الذاتي الوطني.

و. ارتباط العمل المدني السوري، على تنوعه، بالتمويلات الدولية، بينما غيبت التمويلات السورية الذاتية عنها. ما جعلها أسيرة الأطر المفترضة دولياً من دون تدقيق معطيات الواقع السوري ومعاييره الخاصة. وهذه تحتاج لدراسات مدققة كمية ونوعية محددة.

(8) روسيا و2254، Syria.Tv، 27 كانون الأول / ديسمبر 2022، <https://2u.pw/eYqmEd>

لم تتمكن قوى الثورة والمعارضات السورية وحواملها المدنية والشعبية من إيجاد التكامل الفعال بين المصلحة العمومية والفكر التغييري التنويري والقيم الأخلاقية الحضارية، وبالضرورة اختزال مفهوم العمل السياسي كعمل بالشأن العام إلى عمل في شؤونها الخاصة أيديولوجياً أو نفعياً و/ أو تبعية. ما أدى لعدم القدرة على تمثيل السوريين بمفهومهم الجمعي السوري. هذا مع افتراض عدمي النتيجة، أن كل صيغة عمل أيديولوجية سياسية أو نفعية مرحلية تفترض نفسها وحيدة الحل والبقية يهدمونها، من دون إثارة حوار نقدي بناء بينها.

فعلى الرغم من تعدد وتنوع صفات الثورات البشرية التاريخية، لكنها ذات ملمح عام في تنازع البشرية على سلطات وأنظمة حكم أكثر عدالة، وأكثرها إثماراً هي التي تمس المصلحة العامة بعيداً عن المصالح النفعية لمجموعات أو أحزاب بعينها أو أداليج متقدمة تكتنفها الرومانسية والرغبة، وذلك تبعاً للقاعدة التي أرسى معالمها المعرفية الأولى أرسطو: «إن المصلحة التي هي مفيدة لشخص أو لمجموعة من الناس، هي الحامل الأعلى في الأمور السياسية»، وينبغي أن تكون كذلك.

فمع أن المصلحة ذاتها هي قاعدة التنازع السياسي والأيديولوجي التاريخية، وهي أهم أسباب قيام الثورات، لكن النقطة التي نرقبها بحثياً هي التوافق الشرطي والتلاقي السياسي بين المصلحة العامة والمعرفة الإنسانية فكرياً وقيماً حين تعزف معاً في تناغم عام؛ فالثورة ليست تغييراً في شخص الحكام سلطةً وحسب، ولا التعبير الانفعالي وإثارة الفوضى المشحونة شعورياً وحسب، بحسب ما يُطلق عليه شعبياً بالمواروث العام «ثورة وثائرة»، بل بحسب تعريف بسيط أولي «الإتيان بشيء جديد تفضيه طبيعة الشؤون الإنسانية وتنتج عن تآزم الحياة الاقتصادية في المجتمع»⁽⁹⁾.

المقاربات المنهجية والدراسات التحليلية المقارنة

بين فرضيات السلمية المدنية والسياسية وبالضرورة نبذ العنف والعسكرة، وفرضيات الثورة العسكرية كحل بديل لمواجهة طغيان السلطة ونبذ السلمية والمدنية، وفرضيات التدخل العسكري الخارجي لمصلحة الثورة في مقابل التسوية السياسية في ظل الهزيمة العسكرية التي لحقت بالثورة سلمياً وعسكرياً؛ تتباين فرضيات العمل السياسي المعارض بين الانزياح لهذه وتلك، وممارسة صنوف «التقية» والمواربة وعدم الوضوح، إضافة إلى رفض الحوار النقدي البناء وتجنب خوض غماره العلني. لتتكاثر الفرضيات، ومع تكاثرها تنمو العشوائية والتخبط ويخوض الجميع في تصعيد لغة الخطاب المضاد والعنيف وتبدد معها المصلحة السورية العامة وهدف الثورة ونغرق في التفاصيل. هذا ما يقودنا لتحديد المقاربات المعيارية التالية:

أ. معايير النجاح السلمي للثورات: يذهب دعاة فرضية العمل السلمي والمدني إلى أن الثورة السورية قد أكلتها العسكرة والأسلمة، وهم صادقون وجدانياً على الأغلب، لكن هل هذا كل شيء؟ معظم حملة هذه الفرضية إما قضوا في مراحل الثورة الأولى في المعتقلات، أو باتوا مهجرين خارج سورية وهؤلاء يعيشون الحرية في بلاد المهجر من دون معادلة التغيير السوري، وبعضهم من ممارسي الأيديولوجيات بصنوفها، ومنهم من فرضت عليهم العسكرة! ولكن قلما قاربت هذه الرؤية المقاييس الواقعية المقاربة للمسألة السورية.

(9) زهير الخولدي، الثورة العربية وإرادة الحياة: مقارنة فلسفية، (د.م: مكتبة المنهل الإلكترونية، 2011)، ص 167.

تقول القاعدة الذهبية التي حدّثها باحثون في مجال تحليل الثورات: أنه يكفي أن تشارك ما نسبته 3.5 في المئة من الشعب في التظاهرات السلمية حتى يحدث التغيير. فوفقاً لقواعد التحديث التي أجراها ديفيد روبسون بالاعتماد على نتائج تحليلية سابقة أن «مشاركة 3.5 في المئة من السكان مشاركة فعالة في الاحتجاجات تضمن حصول تغيير سياسي حقيقي»⁽¹⁰⁾، بينما تظهر أرقام وإحصاءات التظاهر السلمي السوري أرقاماً ونسباً مضاعفة وبتواترات زمنية متتالية⁽¹¹⁾، ومع هذا لم تنجح الثورة السلمية!

معايير العسكرة وثوراتها: يذهب أصحاب رؤية العمل العسكري والثورة العسكرية، بأن دعاة السلمية رومانسيون وربما «انتهازيون»! ولا يمكن إسقاط النظام إلا بالعمل العسكري والتدخل الخارجي أيضاً، وهم واقعيون نسبياً مقارنة بمجريات الحدث العام في سورية حتى اليوم. ومع هذا لم يسقط النظام بالعمل العسكري كما السلمي قبله، ولم يحدث التدخل العسكري الخارجي ضد السلطة، بل تدخلت روسيا بعد تدخل الميليشيات الإيرانية مع السلطة، في حين ذهبت قوات التحالف الدولي ضد داعش شرق الفرات وحماية قسد. بينما بقيت تركيا وصية على شمال غرب سورية، تلوح كل يوم بعملية ضد قسد بحسب قدرتها على التفاهم مع أميركا وروسيا. لتتحول سورية إلى مستنقع لشتى صنوف الحرب المعلن منها والباطنة. والمحور الرئيس فيها أن العنف المسلح لم يحسم الحرب لصالح قوى المعارضة العسكرية، على الرغم من المساحات الواسعة التي كانت تسيطر عليها من عموم سورية. ففي تقريرها المسجل في آب/ أغسطس 2018، بعد تفريغ الداخل السوري في آخر جيوبه في درعا الجنوبية، أعلنت وزارة الدفاع الروسية: «أن الجيش السوري استعاد حتى الآن 96.5 في المئة من أراضي بلاده، بعد أن كان يسيطر على 8 في المئة فقط منها عند انطلاق العملية العسكرية الروسية في سورية سنة 2015. وانضمت إلى عملية المصالحة 324 جماعة مسلحة، وأكثر من 2500 مدينة وبلدة وقريّة يبلغ إجمالي سكانها نحو 11.4 مليون نسمة»⁽¹²⁾.

ب. معايير الدراسات الرقمية: في دراسة مقارنة حديثة أعدتها ماريان ج. ستيفان واريكا تشينويث، درستنا من خلالها التمايز والاختلاف بين الثورات السلمية والعنيفة والتي أظهرت نتائجها أن «نشاط المقاومة اللاعنفية الرئيسة قد حققت نجاحاً بنسبة 53 في المئة، مقابل 26 في المئة لفعاليات المقاومة العنيفة»⁽¹³⁾، وترد الباحثان ذلك لسببين:

الأول: أن الثورات السلمية ذات شرعية محلية ودولية وتشجع على مشاركة أوسع نطاقاً شعبياً. وهذا ما وجد في مراحل الثورة السورية الأولى. فقد أثبتت المؤشرات والتقارير الدولية والعربية أحقية الشعب السوري في مطالبه المشروعة في التغيير والثورة؛ وأصدرت أمانة الجامعة العربية مبكراً بيانها الأول في 27 آب/ أغسطس 2011، رقم 148، أكدت فيه: «على

(11) «تواصل التظاهرات السلمية في سورية»، تقرير أخباري مصور، شبكة الجزيرة الإخبارية، 17 أيلول/ سبتمبر 2012.

(12) «الدفاع الروسية تستعرض نتائج العملية العسكرية في سورية»، RT.Arabic، <https://2u.pw/eH1NmK>.

(13) عادل رفيق، لماذا تنجح المقاومة المدنية، (د. م: المعهد المصري للدراسات، 2017).

حق الشعب السوري بحقه بالحياة الكريمة وتطلعاته المشروعة بالإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق تطلعاته بالعزة والكرامة⁽¹⁴⁾. كما أتى بيان جنيف 1 لعام 2012، الصادر عن الأمم المتحدة، بضرورة تحقيق التغيير السياسي السوري، مع سبل من التصريحات الدولية بضرورة التغيير في سورية والتنحي عن منصب الرئاسة لصالح هيئة حكم كاملة الصلاحيات.

لم تثبت هذه الفرضية فاعليتها من حيث السلمية وتحقيق التغيير السياسي المفترض في أعوام الثورة الأولى، ولا في مفاوضات جنيف الأولى في المسألة السورية، والتي قادتها المعارضة السياسية السورية في جولات لم ينتج عنها أي شيء حتى اليوم، وذلك قبل التطور الكبير في حالة العسكرية!

الثاني: عدم تمكن السلطات من تبرير الهجمات العنيفة المضادة ضد السلمية مقارنة بالسلحة، «العنف الذي تمارسه تلك الأنظمة ضد حركات المقاومة السلمية غالباً ما يؤدي إلى نتائج عكسية ضد هذه الحكومات، بينما تنظر الجماهير إلى الجماعات المسلحة العنيفة على أن لها أهدافاً متطرفة تتجاوز إمكان تطبيقها على أرض الواقع»⁽¹⁵⁾، وهذا ما يمكن تلمسه وضوحاً في نماذج سيطرة الفصائل المسلحة الإسلامية من جهة، والمتطرفة من جهة أخرى على مناطق واسعة من سورية، وخروج التظاهرات ضدها من أهالي ذات المنطقة. فحيث ساد لون واحد من السيطرة العسكرية وبصبغة أيديولوجية وحيدة، جعلت السكان قليلة التعاطف معها، سواء في مناطق سيطرتها (كالغوطة وإدلب وغيرها) أو في مماثلتها لسكان المناطق الخاضعة لسيطرة النظام (كالسويداء).

ثمة إحالة مهمة في سياق التباين بين الثورة والنزاع على السلطة، فالعمل العسكري يؤدي إلى تغيرات متعددة في سياقات الثورة وحركة التغيير المنشودة، فإن كان أحدها إخراج شريحة واسعة من الجمهور من معادلة الصراع هذه لأسباب متعددة: الخوف من الحرب، رمادية الرؤية، مناهضة العنف... إلخ، لكن النقطة الأبرز فيها هي فقدان العمل السياسي لفاعليته في مجرى الحوادث وتحوله إلى تابع لنتيجة الحرب، وهو ما دققته حنة آرنست بوضوح: «النظرية الحربية أو النظرية الثورية لا تبحث إلا في تسوية العنف، لأن هذا التسوية يؤلف حدها السياسي، وإذا وصلت، عوضاً عن ذلك، إلى تمجيد العنف أو تسويغته، بوصفه عنفاً، فإنها لا تعود نظرية سياسية، بل نظرية مضادة لما هو سياسي»⁽¹⁶⁾. لتبدو هذه النقطة محطة مهمة في مسار الصراع السوري لم تأخذ حقها في الدراسات والبحث المنهجي بقدر حديّة التأييد أو الرفض المطلقين للسلمية مقابل العسكرية، وعدم إمكان التحكم في المسار العسكري ونتائجه الخطرة، واضطرار الشارع السلمي لحمل السلاح ضد العنف السلطوي.

بحسب تصريحات المسؤولين الروس⁽¹⁷⁾، لقد أنتجت لقاءات الأستانة التي مثلت بالفصائل

(14) أمانة شؤون الجامعة العربية، ملف وثائقي استرشادي حول سورية، 26 أيلول/ سبتمبر 2017، ص 30-36.

(15) رفيق، لماذا تنجح المقاومة المدنية.

(16) حنة آرنست، في الثورة، عطا عبد الوهاب (مترجم)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 24.

(17) «موسكو: المعارضة الموجودة على الأرض ستشارك في اجتماع أستانا»، روسيا اليوم العربية، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016.

العسكرية المتنازعة على الأرض، نقاط تحول في معادلات المراحل السورية. فقد باتت حالة صراع عسكري حربي جيوسياسي في تقاسم مواقع النفوذ والسيطرة، وإن كانت آنية لم تنته شروطها بعد، في محاور إدلب وشمال غرب وشرق سورية. وهذا يبتعد عن مفهومي الثورة وفرضية نجاح النزاع السلمي عن العنفي بنسب إحصائية، بل تظهر المسألة السورية حجم الاختلاط بين الثورة، سلمية أو حتى عنفية، وبين الصراع العسكري بين محاور ودول باتت متخارجة مع أهداف التغيير السياسي والثورة بالأساس.

ج. دور السلطة والمؤسسة العسكرية: من المهم التوقف عند دور المؤسسة العسكرية من الثورة السلمية أو العنفية. تلك التي تناولتها دراسة أخرى مقارنة في الثورة المصرية الحديثة، صدرت عن مركز دراسات الجزيرة في دور المؤسسة العسكرية في الثورات ف«موقف المؤسسة العسكرية من النظام مؤيدة، محايدة، معارضة»، بوصفها تشكل حجر الزاوية في نجاح أو فشل أي ثورة، فكما أنه تشكل حجر الزاوية في الانقراض على الديمقراطية من خلال الانقلابات العسكرية، نجدها أداة مهمة في الثورة لإطاحة النظم المستبدة»⁽¹⁸⁾ وهو ما أكده وائل غنيم، أي أهمية المؤسسة العسكرية المصرية في إنجاز ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011: «وجدت القناة الأولى الرسمية تؤكد أن الجيش المصري موافق على مطالب الشبان»⁽¹⁹⁾، لكن كان للمؤسسة ذاتها شأن مهم بوصفها المنقّص على السلطة في مصر بعد انتفاضة 30 حزيران/يونيو 2013. هذا في حين تحولت سورية إلى ساحة حرب مفتوحة على الدمار من جوانبه كلها، حين جُبرت المؤسسة العسكرية لمصلحة السلطة الحاكمة، واتخاذها موقفاً عدائياً عنيفاً ضد أي حراك سوري معارض، أدت إلى انشقاقات متتالية فيها واسعة فردية. واستدعت تدخلات عسكرية خارجية متعددة، تحولت معها سورية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي متعدد الأهداف والأغراض، وهذا خارج عن الثورة سواء بصيغتها السلمية أو العنفية المفترضة، أو بوصفها مسألة تختص بالشأن المحلي السوري، لتصبح حالة حرب معلنة. فهل تنتهي المسألة والفرضية هنا؟

ثالثاً: التجارب العالمية والنموذج السوري

حمل التاريخ، خاصة الحديث منه، نماذج ثورية متعددة لأنماط العمل الثوري أدت إلى استقرار أوروبا وترسيخ الدولة الحديثة بجميع أسسها القانونية والتعاقدية، أهمها: الثورة الإنكليزية والأميركية، الثورة الفرنسية، الثورة السوفياتية، مشكلة نماذج عالمية مفصلة في التاريخ الحديث، وقبله للحركات الثورية في مختلف أرجاء العالم.

تحدد الدراسات التي تؤرخ وتدرس ثورات الشعوب المعاصرة معايير محددة لطرائق نجاحها ونتائجها اللاحقة، وأثرها في مستقبل شعوبها والعالم أيضاً. فبتبعاً للفوارق الزمنية والمكانية المنهجية بحثياً لا يمكن إيجاد أنموذج وحيد لنجاح ثورة، بقدر دراسة عوامل نجاحها والاستفادة من تجاربها

(18) بدر حسن شافعي، محددات نجاح الثورات، (مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص 3.

(19) وائل غنيم، الثورة 2.0، (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 435.

كمقومات يبنى عليها، من حيث نموذج الحكم السائد وقدرته على إنتاج أفكار وأدوات عمل أكثر إنسانية وعدالة. وسنكتفي بالإشارة إلى ملامح مميزة في بعضها أدناه.

مقاربات ثلاث:

في مقارنة أولى: تُظهر المقارنة بين التجربتين الفرنسية والإنكليزية بوضوح أهمية العقد الاجتماعي الرضائي بعد الثورة، والعمل على سواد الاستقرار والأمان وتحييد نزعة التفرد بالسلطة والشرعية الثورية، فحسب هوبز «الناس كلما أدركوا، عن وعي، النتائج السيئة المترتبة على حالة الفوضى والاضطراب، تمسكوا بالقانون، وتمسكوا بالنظام.»⁽²⁰⁾ تمثل الاختلاف بين الثورتين بوضوح في قبول الشعب الإنكليزي الملكية مقابل الإصلاحات الدستورية والحقوقية والقانونية، مع تخلي الملك عن سلطاته المطلقة لصالح الشعب، فالملك يملك ولا يحكم، بينما بقيت الثورة الفرنسية عقوداً حتى وصلت إلى عقدها الاجتماعي وقد أضافت الحرية ونظام الحكم الجمهوري في قوانينها خلافاً للإنكليزية. لتتفق الثورتان في نقطتين واضحتين:

ليس الفكر والوعي أساس الثورة، فالفرض الجدلي القائل إن المعرفة تصنع بمفردها الثورة، تنقضه ثورة الشعب الفرنسي الذي يفترض أنه أنتج عقده الاجتماعي في دولة الحريات العصرية، منذ أفكار روسو قبل 40 عام من الثورة، من دون الحاجة إلى ثورة المستضعفين والمظلومين والمسحوقين فـ «روبيسير لم يكن ينام وتحت مخدته العقد الاجتماعي، ولا لويس الرابع عشر وتحت وسادته الليفياتون.»⁽²¹⁾ وهذا ليس موقفاً ضد المعرفة، بل إعطاءها حيزها الفعلي في إعادة صوغ المجرى والمحتوى العام بكلية تناقضاته، والمساهمة في بناء مؤسسات المجتمع القانونية والقضائية والدستورية، وتحقق قران المعرفة والفكر التنويري مع المصلحة العامة من دون المفاضلة بينهما. بينما سيؤدي انفكاكهما إلى صراع على المصالح أو الأفكار كحق سلطوي وقيادي من نوع مختلف، فـ «المفكر ذاته هو في الوقت نفسه موضوع السلطة وأداتها، والفكرة التي يحملها المفكرون الشموليون على أنهم موجهو الضمائر ومنتجو خطاب الحقيقة وعازفو نشيد الخلود تنتمي هي ذاتها إلى نظام السلطة.»⁽²²⁾

المعرفة والفكر النظري يمكنه أن يؤدي دوره التنويري في الاستقرار والتعاقد العام. فأفكار فولتير وديدرو وجان جاك روسو قد سبقت قيام الثورة الفرنسية بعقود، حيث أن مفاهيم الحرية والإخاء والمساواة التي دشنت بها استقرار فرنسا في جمهوريتها الثالثة هي ذاتها كلمات ومفاهيم جان جاك روسو، والتي لم يكن يعلم وقتها أنها ستكون خلاصة الثورة بعد استنزافها لعقود ستة تقريباً، «فهو، أي روسو، لم يكن يدري أنه يدعو إلى ثورة، فلان نجد في مؤلفاته أي كلمة صريحة عن ذلك، ولكن ثورة حياته ومؤلفاته كانت تُناقض النظام السابق للثورة في المجتمع والدولة، بحيث أصبحت هذه الحياة وهذه المؤلفات مبادئ عامة للحياة الجديدة.»⁽²³⁾

(20) عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 329.

(21) عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994)، ص 24.

(22) بير بورديو، الرمز والسلطة، عبد السلام بنعبد العالي (مترجم)، (الرباط: توقيال للنشر، 1986)، ص 45 - 46.

(23) سلامة موسى، كتاب الثورات، (القاهرة: هنداوي، 2014)، ص 57.

في حين تبرز النقطة الثانية بوضوح أكثر، أن سواد العدالة وحكم القانون وتغليب الحريات والاستقرار لم يتحقق إلا عندما التقت أفكار التنوير هذه مع مصلحة الشعب عامة، وحاملها الأبرز هم رجال الأمة القادرين على تغليب المصلحة العامة على مصالحهم السلطوية السياسية. فكان الانفتاح الاقتصادي وحرية والعدالة وحقوق العمال، الشريحة الأوسع مجتمعياً وأداة الإنتاج، أساس بناء الدولة الحديثة، وشريك تحقّق الحريات الفكرية والإيمانية والسياسية. وهذا ما يعدّ أساساً متكاملًا بين المصلحة المادية والأفكار التنويرية والقيم الحضارية. حيث تعدّ الثورة الصناعية الإنكليزية وحواملها البرجوازية مادياً وفكرياً في عصرها من أهم الثورات في التاريخ، لانعكاس نتائجها على البشرية كلها لا على شعب واحد فقط.⁽²⁴⁾

في مقارنة ثانية: تضيء التجربة الأميركية تبعاً لأفكار جون لوك المدنية وإضافة إلى صوغ دستور يعتمد الحريات الفردية وحق الدفاع عنها، على ما يعرف بدور رجال الدولة وأبائهم المؤسسين، وضرورة ربط الحرية بمفهوم الاقتصاد المنفتح على العالم. وتلك كانت مسؤولية تاريخية في إعادة ترميم ما هدمته الحرب الأهلية الأميركية مشكلة الأنموذج الفكري البناء لرجل الدولة، رجل بلا هوس الاستحواذ على السلطة وحسب، تلك التي أجازها أبراهام لينكولن «بفضل نبذ الحقد تجاه أي أحد، وبالإحسان للمجتمع، وبالحزم في الحق، كما أرانا الله، هلموا جميعاً ننجز العمل الذي نقوم به لتضميد جراح الأمة، والعناية بمن تحمّل عبء الحرب، وأرملته وابنه اليتيم، لنعمل كل ما يحقق السلام العادل والدائم، ورعايته بيننا وبين الأمم قاطبة.»⁽²⁵⁾ فكانت دستوراً وعقدًا جماعياً لدولة باتت كبرى اليوم.

بينما تبرز المقارنة الثالثة: دور القيادة المركزية في الهدم السليبي لبناء الدولة واستقرارها في التجربة السوفياتية. فعلى الرغم من نجاح ثورتها بداية، و طرحها العدالة الاجتماعية كنقطة منيرة في حاضر الشعوب، وقعت أسيرة تغليب قوة السلطة على قوة الدولة المرعية من تعاقد الشعب على المصلحة العامة. وهذا ما نجده سائداً حتى اليوم في فكر الشرق العربي الأكثر تأثراً بفكرة القيادة والصراع على السلطة وحسب. ما يهددها بالفشل المتتالي كما حدث مع الثورة السوفياتية. وحسب عزمي بشار «الثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة»⁽²⁶⁾ إذا لا يزال مفهوم الثورة مثيراً للمشاعر السلبية منها والإيجابية، ومحفزاً للصور الغضب والهيجان الشعوري، كما صور العنف والعمل المسلح الدموي، وما بينهما من تواترات وانقطاعات. وهذا ما يمثل أساساً وهم الشرعية الثورية الشعورية متمثلة في «الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي، وأسلوب تحريك التدايعات المعقدة لمصطلحي الثورة والثوري للمجموعات المختلفة في أزمنة وأمكنة مختلفة»⁽²⁷⁾ ما يجعل موضوع الثورة ليست وصفة جاهزة التقديم، بقدر ما هي موضوعات تحليل ونقد مستمرين.

أيًا يكن، وسواء أنجحت الثورات وأتت بأنظمة حكم جديدة أو أحدثت تغييرات كبرى في التاريخ،

(24) صلاح الإمام، أشهر الثورات في التاريخ، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، ص 14.

(25) الحسيني الحسيني معدي، موسوعة أشهر الثوار في العالم، (القاهرة: دار النهار، 2012)، ص 7.

(26) عزمي بشار، في الثورة والقابلية الثورية، (بيروت: المركز العربي للدراسات، 2012)، ص 29.

(27) غرين بريتن، تشریح الثورة، سمير الحلبي (مترجم)، (دبي: كلمة للنشر، 2009)، ص 24.

إلا أن من المهم الإقرار بشروط ومحددات بحثية عامة، أهمها:

- دراسة الأسباب والنتائج موضوعيًا، وأثر الثورة في التغيرات المحلية على مستوى شعب بذاته، كما وتجلياتها المستقبلية على المستوى المحلي والتاريخ البشري.
- طرائق وأدوات العمل الثوري التي تأتي بالنتيجة بأقل التكاليف المادية والبشرية الممكنة، ليرز سؤال السلطة ونظام الحكم كسؤال جوهري ومفصلي تاريخي.
- التأسيس الفعلي على تكامل المصالح المادية والحقوق المدنية والحريات الفردية والقيم الحضارية الناتجة، كعمل شاق ومحوري له الأهمية القصوى لما بعد الثورات.
- التحول في الفعل الثوري، من سؤال السلطة لسؤال الدولة هو الخطوة الأولى في نجاح الثورات وتحقيق غايتها، لتبقى معه سؤال الثورة السورية، في هذا الجزء محط محاولة نظرية علّها تأتي بنتائج مختلفة عما نعيشه لليوم!
- من المهم جدًا التحديد أنه وقبل القرن العشرين، قلّمَا وجدت التدخلات العالمية المادية في شؤون ثورة بعينها. بينما يشهد العصر الحالي اتساع التدخلات المادية الضخمة ومحاوير الهيمنة الدولية ومصالحها المادية وأثرها المباشر في تغيير أدوات الثورات، على الرغم من وجود الأفكار التحررية النظرية. ما يحيل لمحددات جديدة في سياق تحليل الثورة السورية خاصة، والثورات العربية عامة.

الثورة السورية معيارياً:

بحسب هيغل «الثورة لا تسقط العالم القديم كلية»، هي عملية دفن له بيسر أو بعنف، ولكنها تنشئ حالة من اللا دولة والفضى العامة، بحيث يمكن لأي فرد أو جماعة أن يقول «أنا الدولة، والدولة أنا»، كما قالها الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، وهذه هي حالنا اليوم. فغياب الدولة الوطنية وهيمنة السلطة المتغولة على مفاصلها عامة، أو عدم تحقق مشروع الدولة الوطنية بفعل الثورة يعني: غياب القانون والرداع الأخلاقي والحريات العامة السياسية والمدنية، وسواد العسف والظلم والمزيد من تغول سلطات الأمر الواقع، وانفلات الغرائز الطبيعية من عقالها، بحيث تغدو وكأنها شبهة حرية «مطلقة» معادلة للقهر والاستبداد المطلق. ويصبح الموت قتلاً أو في معتقل أو كمدًا وفقعًا سيد الموقف، والدمار حالة عمومية تسود البلاد مادياً وقيماً. ويا لشدة أهوال ما يعيشه بقية السوريين في الداخل بعد انكسار الثورة وهزيمتها عسكرياً!

ربما تأخر فكرنا السياسي من مقارنة أسباب الهزيمة التي تعيشها الثورة ونتائجها. والنتائج تكمن في الأسباب التي ولّدتها السطوة العسكرية والسياسية المنفردة التي أنتجت هذه الكارثة. إن وحدانية العمل السياسي والعسكري وفروض شرعيته هي أصل الكارثة، سواء أكانت بعثية سلطوية الطابع، أو مقابلها من أديج إسلاموية أو علمانوية أو شيوعية أو قومية أو مدنية، لم ترتق مستوى الكلية الوطنية، بقدر العمل على مقتضى برامجها الذاتية. فجميعها لا تقبل بعضها البعض، بل تخوض كل جهة معترك فرض إرادتها على البقية بالقوة، ولا تقبل الاتفاق والتوافق، وتستمر بالخلط بين السلطة والدولة. وها هي النتيجة لا تخطئها عين أو قلب أم تنتظر أولادها المعتقلين، أو أنامل طفل ترتجف من البرد في مخيمات اللجوء، أو قرينه الذي يستعطف المارة على قارعة شوارع دمشق العريقة!

ولك أن تعد ولا تنتهي من حجم كوارثنا!

في حاضرنا السياسي والفكري بعد مضيّ اثني عشر عامًا، يمكن تحديد المعايير التالية للأتموج السوري:

نجحت الثورة سلمياً ولكنها لم تُحدث التغيير السياسي، وأسباب هنا يتجلى أهمها لا كلها، في عسكرة الدولة التي تقوم عليها سلطة النظام، وتدويل القضية السورية ووهم التدخل العسكري الخارجي الذي افترضته بعض رموز المعارضة، هذا مع عدم حسم المجتمع الدولي موقفه من حق الشعب السوري في بناء دولته العصرية.

هُزمت الثورة عسكرياً بعد امتدادها الواسع في معظم المناطق السورية، ومن ثم تحولت إلى حرب مفتوحة بفعل التدخل الميليشاوي الطائفي أولاً، والروسي الجيوبوليتيكي ثانياً، وتحول الثورة العسكرية إلى احتراب عام، مضمونه دون وطني ذو صبغة طائفية محلية، ومن ثمة إلى عقدة دولية متعددة الأغراض والأهداف.

فرض الشرعيات الثورية السياسية والمدنية والعسكرية واحتدام صراع افتراض أحقية كل منها منفردة، هو العامل الحاسم لتشظي حقوق السوريين وتبدل معالم ثورتهم إلى صراع عسكري سياسي متعدد المناحي. ارتهنت كل جهة فيه لمصلحة داعمها الإقليميين أو الدوليين، وباتت أسيرة مصالحها كما سلطة النظام تماماً. فبات السوريون يتنازعون ويتصارعون ضد بعضهم، ما أفرز تنامي الهويات دون الوطنية، وسعيها كل منها لأن تصبح دولة بحد ذاتها كما قسد شرق الفرات، والجهة الإسلامية شمال غرب سورية، في مقابل هيمنة السلطة على مفاصل الداخل السوري وتغولها فيه. وربما نشهد قيام دولة درزية أو جنوبية أو ساحلية قريباً!

النفعية والبراغماتية ونزاعها الحاد مع الأيدولوجيات. فقد غرقت الأيدولوجيات في هرمها السياسي من دون التعاطي مع معطيات الواقع المتغير، وذهبت الحركات السياسية البراغماتية والمجموعات المدنية للإقرار في الواقع الراهن وممارسة أدوارها المحدودة فيه.

بين الأيدولوجيا الهرمة والرومانسية السياسية مقابل الواقعية المفرطة الالتصاق بالواقع تبددت العقلانية السياسية الجامعة بين المصلحة والفكر النظري، وأغفل معها أغلب مقومات الفكر السياسي للوضع السوري بمعاملاته الذاتية والمحلية والدولية حتى اليوم. وسؤال التغيير السياسي والفكري والقيمي وربطه بالحرية والمصلحة العامة المادية هو الغائب الفعلي عن آليات التحقق والإمكان والوجوب.

محددات التجاوز وتغيير مسار الهزيمة

يبدأ الفعل السياسي الموصوف بالعقلانية بإحداث الفرق في المجتمع، حين يبدأ معه العمل في الصالح أو الشأن العام. هو ليس فعلاً أخلاقياً أو هبة وصدقة تُقدم وحسب، بل الحد الأدنى للقيم التي ترتقي درجة عليا مع المسؤولية. وهو ليس عملاً للمصلحة الشخصية أو الحزب وأيدولوجيته وتحقيقتها وكفى، بل هو ممارسة العمل السياسي مع الأحزاب والهيئات الأخرى وفق التنافس الحر الذي يستهدف الصالح العام المجتمعي. والمجتمع، يختار من يمثله فعلاً منها ولزمن محدود تداولي. السياسة كفعل في الشأن العام هي الغائبة حتى اليوم، وإلا لانتجت أحد النماذج القائمة السلطوية أو المعارضة فعلاً مختلفاً في حياة السوريين.

الشأن العام والمشتقة من الكلمة اليونانية «*Res- publica*»، أي الجمهورية.⁽²⁸⁾ هي مفهوم في ثلاثة أركان: الحقوق المادية كمصلحة عامة، والحقوق المدنية، والأخلاق والقيم في آن. الشأن العام عمل يتعلق بالجميع، وتنعكس صورته بشكل جلي أمام الكل المجتمعي. هو الفعل السياسي القادر على تجاوز عقدي الأيديولوجيا المعتقدة في ذاتها أنها الأصلح، والنفعية التي تقف على الضد المباشر من الأيديولوجيا، وتعدّ ذاتها صاحبة الواقعية والبراغماتية في الإنتاج. الشأن العام عمل في الفكر والأخلاق والقيم والمصالح في آن معاً. وأي انفكاك بين أطرافها الثلاثة، هو عمل في الشأن الخاص سواء أكان حزبياً أو أيديولوجياً أو نفعياً حتى وإن حقق مصلحة فريقه، إلا أنه لم يقم وزناً للكل المجتمعي والمصلحة المجتمعية الكلية، ومنها احترام الاختلاف والتنوع المجتمعي سياسياً وفكرياً وثقافياً واقتصادياً. تلك التي تشكل جميعها أرضية العقد الاجتماعي لبناء الدولة. وهذا مختلف عن فرض شروط وبرامج حزب ما أو قوة عسكرية ما، أيديولوجيا معينة، أو هيئة سياسية طريقتها على المجتمع. الأولى عمل في السياسة بوصفها شأن عام وحرفة بحسب ماكس فيبر لم تتقنه المعارضة ولا السلطة حتى اليوم. والثانية عمل في السياسة بوصفها احتراب وقوة تمارسه أغلبية سلطات الأمر الواقع سياسياً وعسكرياً. الأولى قادرة على البناء والديمومة والاستمرار وتحقيق الاستقرار والأمان، وتلك معايير المجتمع المدني التي يعمل فيها فرقاء العمل المدني من دون تعميمها، بل حصرها في أطرهم الضيقة. بينما الثانية، حتى وإن استمرت لزمن، ستعمل على هدم المجتمع والدولة، وسورية سياسة وسلطات الأمر في واقعها وحاضرها اليوم، مثال لا تخطئه عين!

يمكن للشورة أن تعسر، أن تنكسر وتنهزم، ويمكن للمجتمع أن يعود إلى حكم العسكر بشكل أشد، كما حدث في الثورة الفرنسية، ويمكن أن ينقلب على نتائجها حكم العسكر بثورة مضادة كما حدث في فرنسا سابقاً ومصر حالياً، أو أن تسقط تحت حكم السلطة المركزية مطلقة الصلاحيات كما في روسيا... إلخ، ولكن هذه دورة زمن لم تستمر تاريخياً. وطولها الزمني يتعلق بجملة من المعايير المرجحة لكفة الاستقرار واستعادة أرضية بناء الدولة. ما يقود إلى جملة من المحددات المهمة في تجاوز معيقات حالنا السوري يمكن فردها في خلاصة مقارنة للمقاربات البحثية أعلاه: تتحقق الدولة عندما يساهم مجموعها العام توافقياً في إنتاج قوانينها ونظام حكمها وتشريعاتها التي تضمن الهوية الوطنية المجردة Naked Nationality من أي شبهة سلطوية أو نزعة استحواذية للاستفراد فيها، سلطوية قائمة أو معارضة بديلة.

القناعة بلا جدوى الحلول المستفردة بالسلطة وبالضرورة الانتقال من الترتيب الهرمي الذي تحكمه سلطة ما، من أعلى قمته بنظام مركزي تسلطي أسماه خلدون حسن النقيب بالدولة التسلطية، إلى مجتمع الحقوق الأفقية المتساوية Horizontal Rights، والذي يختلف اختلافاً جذرياً عن الهيمنة والسلطوية. وهذه بحسب تعريف تشارلز تاييلور بأنها الانتقال من عالم عمودي العلاقات إلى مجتمعات الحقوق المتساوية، وهي «مثال أعلى للمسؤولية الذاتية مع تعريف جديد للحرية والعقل والشعور المترابط بالكرامة.»⁽²⁹⁾

(28) «السياسة والشأن العام حفر الأيديولوجيا وهضبات البراغماتية»، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، <https://2u.pw/kqxqao>

(29) تشارلز تاييلور، منابع الذات: تكون الهوية الحديثة، حيدر حاج إسماعيل (ترجمة)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2014)، ص 275.

العمل بالطرائق المتوازية Parallel Methods والمتكاملة فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا ومدنيًا، من دون خوض غمار صراع فرضياتها واستحقاق إحداها المفرد، مع ضرورات توضيح وتفنييد الكوارث التي أنتجتها السياسة العسكرية الانحيازية لجهة السطوة وحسب سلطوية أو معارضة، بكل كوارثها المعلنة داخليًا ومحليًا ودوليًا.

الاعتدال السياسي وحق الكل السوري، والكل السوري بلا تصنيف ثوري أو سلطوي، ولنقل الوطنية السورية كهوية وطنية مجردة Naked Nationality، يقوم بها رجال دولة State Men من جميع الشرائح السورية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والمدنية. وإعادة إحياء الوجدان السوري في الداخل السوري المسحوق سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، المتضمن نزعه إلى الحرية والكرامة الشخصية والانفتاح العالمي والتعايش السلمي مع المحيط والجيران. والبحث في آليات توطين الحقوق المتساوية الأفقية لجميع السوريين من دون نزعات الفوقية أو الدونية السياسية والحزبية والأيديولوجية والدينية الإيمانية والفكرية والشخصية.

العمل على سيادة دولة القانون وكف يد الأجهزة الأمنية عنها، وتحقيق بواعث العدالة والحقوق والإنصاف لكل مكونات الشعب السوري، والذي بات كل مكون منه يحمل مظلوميته الخاصة من دون الشعور بالمظلومية العامة السورية وهويتها الوطنية.

وبالضرورة، يمكن للثورة أن تخطو مرة أخرى بالاتجاه الصحيح معيارياً لإنتاج الدولة وإنهاء مرحلة الفوضى الحالية، إذا ما تشكلت تلك الفعاليات السورية الوطنية، وتعاقدت على تحقيق مثلث المصلحة الوطنية العامة والفكر التحرري العصري والقيمة الحضارية لسورية، وهذه بعيدة عن صيغتي السلطة والمعارضة السياسية، وقد تشاركاً في هذه المعادلة إذما امتلکا إرادة التغيير هذه. واكتمال القناعة الحسية بالملازمة الواقعية لا النظرية وحسب، بمسؤولية سلطة النظام السوري عن الانهيار السوري العام مادياً واقتصادياً، في موازاة مسؤولية المعارضة السورية على عدم قدرتها على إنتاج أرضية هذه الحقوق وأدوات تفعيلها الممكنة.

الوطنية السورية اليوم أمام مسؤوليتها المباشرة والتاريخية، وأي خطوة سياسية لا ترتقي المعايير البحثية التي تقلص من الفوضى ومرحلة اللا دولة قد تذهب بما تبقى من الثورة وسورية. فالعمل على أسس مقومات الدولة ومحددات صناعة حدثها العام، واحتواء تناقضاته، وقراءة مشهدها العام وعقدها الدولية وكوارثها المحلية هو عمل على:

- امتلاك القدرة الذاتية على صناعة القرار الوطني.
- الإقرار بالحقوق المدنية والسياسية والإيمانية المتساوية لجميع السوريين.
- التجرد عن كسب معركة السلطة والحكم وفقاً للوطنية السورية المجردة.
- ملء الفراغ السياسي المُستقطب بين حدي السلطة والمعارضة.
- شق المسار المولد لمفهوم الكل السوري، وحقه العام في الحرية والعيش الكريم والتوافق على آلية حكمه، فحسب لوك «ولِد الإنسان وله الحق في الحرية الكاملة ولكل فرد الحق

في الحرية لشخصه؛ ليس لأحد أي سلطة على هذا.⁽³⁰⁾ كما أجازها الصحابي الفاروق عمر بن الخطاب قبله «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

رابعًا وختامًا: الباراداييم الصوفي، ماذا بعد؟

ليست مصادفة أبدًا، أنه على الرغم من موتنا العلني وهدر حقوقنا المادية والحياتية، أن يتمرد الطفل فينا على قوانين وشرائع العالم المادية ومصالح الأمم الرقمية، ويعلن أن الضحك والمرح لازمة حياة. ففي سورية بلغ الألم حد العجز، وبلغ الموت حدًا يفوق الفجيرة. وما زالت الأمهات ترتقب صوت فرح ينبئها عن وليدها المعتقل، والطفولة تحلم باللوح والسبورة، واللعب بأمان.

المقارنات والمعايير المشتقة أعلاه هي محاولة في وصف بضع المشهد ووجه من أوجه الحقيقة. هي محاولة لا تدعي اكتمالها في تحديد معايير وأرقام ذات دلالة على المشهد السوري الكارثي اليوم بتجلياته السياسية والثقافية والمادية والإنسانية. وقد تكون غير ملمّة بوصف المشهد السوري بتمامه، بقدر محاولة فتح البوابة أمام دراسات كمية ونوعية واسعة، يمكنها تبييد الطريق أمام رؤى ومناهج بحثية تفيد في تخفيف آلام الحمل وعسر الولادة ومشقاتها بحسب تعبير ماركس.

لقد نجحت الثورة سلميًا ولكنها هُزمت سياسيًا بمعارضتها. ونجحت عسكريًا ولكنها هُزمت جيوبوليتيكيًا، وتنتقل كرة الجيوبوليتيك الروسي إلى قلب أوروبا والنظام العالمي منذرة بشر حرب عالمية ثالثة. فهل ستمثل الثورة السورية في باراداييم صوفي استثنائي في سياق التحولات التي تشهدها المنطقة العربية برمتها وتداعيات الحالة الدولية عامة؟

تقف التحولات الدولية من عصر العولمة إلى الجيوبوليتيك العولمي في مقابل الجيوبوليتيك الروسي الصاعد مباشرة وبوضوح في وجه تحقق الدولة السورية الحديثة. فالأولى، وفي مقدمتها أميركا، لو أرادت لحسمت قضية الشعب السوري منذ مسألة الكيماوي عام 2013، قبل نمو التطرف والإرهاب واحتدام مشاريع الحرب الخارجة عن الثورة ومبتغاها. والثانية الروسية، ها هي تنتقل اليوم إلى قلب أوروبا تهدد السلم العالمي برتمه. وقضية الشعب السوري هي الضحية بين الطرفين ونقطة التحول العالمي هذا. بينما تجيز لنا المؤشرات الدولية اليوم القول إن حل المسألة السورية قد يكون من أهم خطوات تجنب العالم أن يقع فريسة حرب عالمية ثالثة، دُق جرسها في سورية وجاوبتها أوكرانيا في قلب أوروبا.

الاستثناء السوري وأنموذجه الصوفي هو باراداييم التجلي فوق المادة والعسف السلطوي وزلات الواقع المميت، هو تلك الروح التي ترفض الموت على الرغم من كوارثها المادية. هو روح الشعب، يقينية الحقوق، ثورة الروح الخلاقة تنشد مع الحلاج: عَجِبْتُ لِكَلِي كَيْفَ يَحْمِلُهُ بَعْضِي وَمِنْ ثِقَلِ بَعْضِي لَيْسَ تَحْمِلُنِي أَرْضِي. فلا دول العالم تستوعب كوارثنا، وليست بوارد حل مشكلاتنا إلا وفق مصالحها، ونحن السوريون لم ندرك جيدًا حتى اليوم مقدار أهمية وأثر المسألة السورية في متغيرات المشهد الدولي. كما ولم نساهم بعد في امتلاك القدرة على تمييز هويتنا الوطنية المجردة وحقوقنا المتساوية، وطرائق العمل الفكرية والسياسية والاجتماعية المتوازية، بقدر تمييز هوياتنا دون الوطنية ومشاريعنا السياسية الأيديولوجية والعسكرية والنفعية.

(30) جون لوك، رسالتان في الحكم، (د. م. د. ن، 1689)، ص 190.

وعلى الرغم من هذا، لسان حال السوري يردد على الرغم من موتنا العلني: أنه من قرر أن يهدم أصنامها السياسية والفكرية عن سبق إصرارٍ وعمدٍ، وصناعة المعنى الوجودي والإنساني والتحرري، والبحث عن معالم وجودنا وحضورنا الزمني والعصري لا عن معجزات سياسية وسحرية. ولم يزل بالإمكان أن تتواضع الأنوات السورية أفراداً وأحزاباً وانتماءات أمام الهوية العمومية مادياً وحقوقياً وفكرياً، والتي هي نتاج الحداثة والتنوير والعصر الحديث باعثة على الاستقرار في دولة حقوق وحرّيات! هي محاولة وجود، لا تياس ولا تهرم أناملها عن الفعل والحثّ في زوايا السياسة الدولية المعتمدة وبقايا عفن وهرم سياساتنا الأيديولوجية والنفعية وتأخرنا التاريخي، ومحاولة متكررة لتحقيق ما لم تستطع الثورة تحقيقه بتداعياتها الأولى. وهذه منوطة بجيل من الشباب السوري ونخبه الفكرية والثقافية والاقتصادية على إيجاد الصلة الوثيقة بين الحقوق المادية العامة للكلية السورية، وأفكار التحرر والحداثة والقيمة الإنسانية. ويبدو حتى وقتنا هذا، أنها مهمة شاقة لكنها ممكنة إذا ما قاربنا المسألة السورية من بوابة الاستثناء لا التعميم، وأن حلها بشكل عادل قد يكون مقدمة للسلام العالمي وتحقق الاستقرار وحقوق الإنسان. فهل هذا ممكن وقريب؟

المراجع

1. آرنست، حنة. في الثورة، عطا عبد الوهاب (مترجم)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 8002).
2. الإمام، صلاح. أشهر الثورات في التاريخ، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).
3. إمام، عبد الفتاح. توماس هوبز فيلسوف العقلانية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985).
4. برنتن، غرين. تشريح الثورة، سمير الحلبي (مترجم)، (دبي: كلمة للنشر، 2009).
5. بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية الثورية، (بيروت: المركز العربي للدراسات، 2012).
6. بورديو، بير. الرمز والسلطة، عبد السلام بنعبد العالي (مترجم)، (الرباط: توكبال للنشر، 1986).
7. تايلور، تشارلز. منابع الذات: تكون الهوية الحديثة، حيدر حاج إسماعيل (ترجمة)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2014).
8. الحسيني معدى، الحسيني. موسوعة أشهر الثوار في العالم، (القاهرة: دار النهار، 2012).
9. الخويلدي، زهير. الثورة العربية وإرادة الحياة: مقاربة فلسفية، (د. م: مكتبة المنهل الإلكترونية، 2011).
10. شافعي، بدر حسن. محددات نجاح الثورات، (مركز الجزيرة للدراسات، 2015).
11. العيادي، عبد العزيز. ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994).
12. غنيم، وائل. الثورة 2.0، (القاهرة: دار الشروق، 2012).
13. لوك، جون. رسالتان في الحكم، (د. م: د. ن، 1689).
14. موسى، سلامة. كتاب الثورات، (القاهرة: هنداوي، 2014).

الثورة العسيرة: تحولات الثورة السورية في ضوء ممارسة المعارضات المنقسمة، والاستراتيجيات الدولية المتصادمة

رياض زهر الدين



رياض زهر الدين

كاتب سوري، يحمل إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، صدر له كتاب بعنوان (نقد الفكر السياسي) عن دار الينابيع بدمشق 2002، وشارك في كتاب بعنوان (عبد العزيز الخير) من إصدارات ميسلون للثقافة والترجمة والنشر. كتب عشرات الدراسات في الدوريات العربية.

مقدمة

بدأت الثورة السورية عام 2011 وتمثلت بسلسلة من التظاهرات السياسية، شارك فيها السوريون من جميع الطوائف والقوميات، ومن ضمنهم العلويون والدروز والأكراد وغيرهم من أبناء الأقليات، بنسب مشاركة متفاوتة، ضد نظام عائلة الأسد، ولكن سرعان ما تحولت إلى نزاع طائفي، عندما أطلق نظام بشار الأسد النار على المتظاهرين بشكل جماعي، وأفرج عن السجناء الإسلاميين، ما عجل نشوب الحرب السورية التي نشهدها اليوم، إضافة إلى أن الجهات الفاعلة الطائفية الإقليمية والجماعات المتطرفة متعددة الجنسيات هي من أججت الانقسامات الطائفية الموجودة سابقاً، وتسببت في تفاقم الصراع، وإن كانت تلك الجهات والجماعات ليست السبب في الطائفية. سيبدو الأمر سطحيًا لو أشرنا إلى الطائفية بوصفها المصدر الرئيس للانقسام ضد بشار الأسد أو الدافع الوحيد لاستمرار العنف.

مرت الثورة السورية في ثلاث مراحل، خلال كل مرحلة من هذه المراحل، تغيرت طبيعة الصراع وفاعليه، إذ تحولت من ثورة شعب مكبل بالاستبداد متعطش للحرية إلى حرب أهلية وإقليمية بالوكالة، وبعدها إلى أزمة دولية مزمنة، تكبد الشعب السوري نتيجتها خسائر فادحة، وأصبحت هذه الحرب، الأوسع في فظائرها من أي حرب عرفتها البشرية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الأولى: مرحلة التظاهر السلمي

بدأت الانتفاضة المناهضة للأسد، على شكل تمرد متعدد الطوائف، وخلال الأشهر التسعة الأولى من الثورة، شملت التظاهرات السلمية، معظم المدن والبلدات السورية، وشاركت فيها فئات واسعة من المجتمع بشكل طوعي وعفوي وواسع النطاق، بعيداً عن الشعارات الطائفية والتحريض الخارجي، وحتى بعيداً عن مختلف الأجناس الحزبية، وساهم في هذه القطيعة موقف المعارضة السورية المتردد بإعلان تأييده الواضح والصريح لثورة الشعب ضد النظام، قبل التأكد من إمكان استمرار صمودها في وجه القمع. وكان تحديد يوم الجمعة لخروج المتظاهرين من المساجد، يوفر فرصة للنظام لإضفاء طابع طائفي على الحراك الشعبي. وقد مكّنه ذلك الأمر من إقناع الأغلبية العلوية بربط مصيرهم به، إلا أن هناك مجموعات من العلويين أعربت عن معارضتها للنظام، لانتهاجه الحل الأمني لمواجهة المتظاهرين السلميين. كما شارك قسم كبير من الأثرياء وأبناء الطبقة الوسطى السنية في دمشق وحلب في تمويل شبحة الأسد لقمع المتظاهرين، إضافة إلى تلقيه دعم أهم الشخصيات والجماعات الدينية في البلاد. كما سمح النظام للعديد من الصناعيين ورجال الأعمال السنة من الفئات الموالية له، بنقل معاملهم ورؤوس أموالهم إلى مصر ولبنان، مع انتشار التخريب العقابي من العمال المشاركين في التظاهر، ومن لم يغادر منهم، قامت الميليشيات المسلحة الجهادية بتفكيك مصنعه وبيعه في تركيا، إضافة إلى ذلك، عندما اندلعت الثورة، اتخذت دول الخليج العربي وتركيا زمام المبادرة في نصح الأسد بعدم الإفراط باستخدام العنف ضد المتظاهرين، وتقديمه إصلاحات سياسية مع وعد بإرسال الأموال والمساعدات اللازمة للإصلاح. كما سعت الجامعة العربية لحل الأزمة السورية، وسلّم مجلس التعاون الخليجي الإشراف على الملف السوري، إلى رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم، بينما رفضت أطراف المعارضة الخارجية الحوار مع النظام. واكتفت بمطالبة الجامعة العربية بنقل القضية السورية إلى مجلس الأمن الدولي، وتدويل الصراع الداخلي⁽¹⁾، من دون إدراك عواقب ذلك الموقف الساذج في المراهنة على التدخل العسكري الخارجي، بدلا من الرهان على قوة الشعب في مواجهة النظام، ذلك الخطأ الذي سوف يُخرج القضية السورية بكاملها من يد جميع السوريين، ويترك مصير الثورة والشعب والدولة في يد القوى الدولية وتجازباتها.

وبحسب شهادة برهان غليون: (الحكومات العربية والأجنبية لم تكن مهتمة بنجاح الثورة ذاتها بمقدار ما كانت تسعى إلى الضغط على النظام من أجل دفعه إلى انتهاج سياسية واقعية تجنبه التورط في حرب داخلية، تهدد مصالحها).⁽²⁾ وأكثر الدول التي وقفت إلى جانب النظام في تلك الفترة، هي قطر وتركيا والسعودية.

ولكن مواقف هذه الدول الداعمة للنظام، ستتغير في ما بعد بسبب تجاهله نصائحها وخذاعه لها، لذلك سيحاولون الضغط عليه عن طريق إمداد معارضييه بالمال والسلاح، في وقت هم يخشون فيه دعم ثورة شعب، لا يعرفون سلفاً مآلاتها النهائية.

جميع السيناريوهات التي تخيلتها أجهزة مخابرات الأسد التي تتابع بشكل روتيني وعن كثب

(1) برهان غليون، عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل، ط 2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020)، ص 92.

(2) المرجع نفسه، ص 84.

ثورات شعوب المنطقة، وترسل الضباط لتطوير سيناريو مضاد، جعلت من الثورة السورية ثورة تكلف الكثير. ولهذا تحدث الرئيس السوري بشار الأسد بكل ثقة، حيث بدأ هدير الثورة يقترب من حدود المنطقة، بأن سورية ليست تونس أو مصر أو ليبيا. لكن فشل النظام في بناء تحالفات اجتماعية واسعة، وداعمة للتغيرات الاقتصادية الجديدة، جراء تحرير سوقه المحلية من الحماية خلال عامي 2006 و2007، جعل الثورة السورية ممكنة إلى حد ما. وقد اتضح لاحقاً أن النظام السوري لا يعتمد على تحالفات الداخل في حماية نفسه من ثورة الفقيرين، أو على الشراكة مع السوق الأوروبية والمتوسطة، لتخفيف أعباء تحرير السوق المحلية، بل على التعاون الأمني والاقتصادي مع محور إقليمي يشمل دول (إيران والعراق ولبنان وسورية)، لمواجهة مشروع إصلاح الأنظمة العربية الذي تضمنه المشروع الأميركي لإصلاح الشرق الأوسط⁽³⁾. ورداً على ذلك الاحتمال، حسم نظام الأسد خياراته بخوض حرب أهلية بارتدادات طائفية إقليمية، من شأنها تقويض مصالح الجميع في المنطقة. حيث وضع شعبه وخصومه أمام خيارين قاسيين: إما أن يقبلوا بقاء النظام على استبداده، بأحكامه العرفية وتسلط أجهزته الأمنية، أو يتفكك المجتمع عمودياً وفق أسس دينية وطائفية وعرقية وقبلية؛ كان المطلوب منه أميركياً قبل الثورة إعادة تأهيل نظامه بإصلاحات سياسية من شأنها أن تمنحه المرونة الكافية لامتنعاص غضب الجوع، وتمكينه من إدارة أزمة السوق السوري المضطرب. لكنه لم يفعل حينها، نظراً إلى استعصاء النظام على الإصلاح، فهو يدرك أن فتحه المجال السياسي أمام المجتمع، سيقوده إلى إلغاء احتكاره السلطة وتفكيك الدكتاتورية، وهو الذي أمضى عقوداً في إطلاق يد الأجهزة الأمنية لإغلاقه، ولكن لَمَّا وجد الأميركيون في الشهرين الأولين من اندلاع تظاهرات مدن حمص وحماة ودير الزور، حجم الثقل الشعبي الديمقراطي الكاسح للثورة السورية أدركوا خطرهما في بلد مفتاحي مثل سورية، سوف تقوم الثورة فيه بتجذير سائر ثورات الربيع العربي، لذلك لم يكفوا عن المراهنة قبل الثورة وبعدها، على تسوية لإصلاح النظام وعرقلة مسار الانتقال السياسي فيه، بالطلب من حلفائهم في المنطقة إقناع الأسد خلال الستة أشهر الأولى من الثورة، بتقديم إصلاحات من أجل احتوائها، وسوف يتسبب ذلك الإصرار الأميركي على إصلاح النظام، في احتجاج الثورة الديمقراطية السورية، وفي نهاية المطاف سيؤدي إلى جانب عوامل أخرى لإفشالها، في حين سوف يصم هو أذنيه عن سماع نداء الإصلاح، ويرد بسيناريو مضاد للثورة، يتم بموجبه استدعاء ثورتين ضدها، الأولى من داخلها ترفع شعاراتها نفسها، لكنها ملوثة بالطائفية، فيسهل عليه شقها عمودياً، والثانية بمجموعة تدخلات من خارجها، عبر اعتماده الحلول الأمنية في وجه المتظاهرين السلميين، وتحويل ثورتها المدنية الديمقراطية إلى حرب مسلحة، هو قادر على هزيمتها طال الزمن أم قصر.

من أبرز الدروس المستفادة من هذه المرحلة، والتي كان لها شأن مهم في صمود النظام ومنع سقوطه، هو موقف الجيش الداعم له، بعكس ما حدث في تجربة الثورتين المصرية والتونسية، حيث وقف الجيش المصري على الحياد زمن مبارك وانحاز لجانب الشعب في تونس. والعامل الثاني الذي أضعف استثمار التظاهرات في زيادة الضغوط على النظام وشكل ثغرة في جسدها هو غياب قيادة للحراك الشعبي، إذ كان يمكن لتنسيقيات الثورة السورية الديمقراطية أن تفرز قيادة سياسية وطنية للثورة من داخلها، عوضاً عن الارتقاء في أحضان المعارضة المرتهنة لإرادة الدول،

(3) مشروع الشرق الأوسط الكبير لعام 2004.

لاستقدام الحماية الدولية. الأمر الذي يعيدنا إلى الوراء لإعادة التفكير في مخاطر العفوية في العمل السياسي؟ ولأهمية دور الثقيف الذاتي عوضاً عن الحزب، والممارسة السياسية كمهنة احترافية، حيث تقوم الأحزاب عادةً في البلدان الديمقراطية بالدمج بين العلم الذي هو معرفة وبين السياسة، فيصبح هناك سياسيين يقومون بدور حامل الرسالة والداعية بشكل تطوعي ودون تلقي أجر، وبذلك يتميز هؤلاء عن البيروقراطية التي تقوم بالدور نفسه، ولكن مقابل أجر بحسب مفهوم ماكس فيبر⁽⁴⁾، وفي ظل الدكتاتورية حيث يكون المجال السياسي مغلقاً، ودور الأحزاب معطلاً أو يكون طابع هذه الأحزاب نخبياً ضيقاً، عقائدياً أو ليبرالياً، تصبح هناك حاجة لمن يلعب دور الحزب من المثقفين بالدمج بين العلم والسياسة، فيؤدي هؤلاء دور الداعية، ولكن من دون أن يتقاضوا مقابل ذلك أجراً، ويأخذ عملهم صفة الاحترافية بحيث لا يكون طارئاً، بل له صفة الاستمرارية، والاحتكاك الواسع مع جمهور المواطنين.

وأخيراً علينا ألا ننسى ونحن نتحدث عن معوقات ساهمت في تعثر الثورة الديمقراطية، الدور الذي لعبه تمنع مدينتي حلب ودمشق عن الانخراط في تظاهرات المدن المتوسطة على نطاق واسع، وتسبب تمنعهما في شطر الموقف السني إلى شطرين، فأضعف حجم الضغط الجماهيري على مفاصل الدكتاتورية، وترك النظام في دائرة الأمان.

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب المسلحة

أدى إعلان العقيد رياض الأسعد عن تشكيل الجيش السوري الحر في أواخر تموز/ يوليو 2011 إلى نقل الثورة إلى مرحلة الحرب المسلحة التي اتخذت طابعاً طائفيّاً، على الرغم من إصرار أغلبية المعارضة، على وصفها بطور (الثورة المسلحة)، الأمر الذي سوف يفتح الباب لظهور الجماعات الجهادية والسلفية، العدو اللدود للثورة المدنية الديمقراطية؛⁽⁵⁾ لتكون الخطوة الأولى نحو هزيمتها، بعد أن منع استخدام السلاح المتظاهرين من النزول إلى الشارع، وقضى على ناشطي الحراك السلمي المتورطين في حمل السلاح، ومنح النظام فرصة لتدمير المدن التي خرجت للتظاهر فوق رأس ساكنيها، ما فجر الخلافات في صفوف المعارضات السورية بين (السلميين والتسليحيين، والعلمانيين والإسلاميين، والقوميين والديمقراطيين، والنخب الريفية والمدنية).⁽⁶⁾

وكان للاستراتيجية التي اتبعتها الجيش السوري الحر القائمة على حرب المدن تحت ذريعة حماية السكان، أن حوّلت هؤلاء إلى دروع بشرية، مكنت النظام من محاصرة هذه المدن وقصفها، وفرض عليهم خيار الخروج القسري منها (التهجير)، وربما التغيير الديموغرافي في ما بعد. هذا في وقت كان متاح له - نظراً لعدم التكافؤ القوي - خوض حرب عصابات على طرق إمداد قواته من خارجها وبتكلفة مادية وبشرية أقل، كما فعلت المقاومة العراقية إبان الاحتلال الأميركي للعراق.

ساهم ظهور تنظيمي داعش وجبهة النصرة (تنظيم القاعدة) في هذه المرحلة، في خلق الذرائع اللازمة لاحتلال سورية من طرف عدة دول وفي مقدمتها أميركا وروسيا، ولاستئثار التسوية في

(4) ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 21.

(5) غليون، ص 95.

(6) المرجع نفسه، ص 96.

سورية من جهة أميركا، تحت ذريعة أولوية محاربة الإرهاب، وذلك كله في سبيل تبديد مخزونها الديمقراطية بالحرب التدميرية العبيثة، وخلق فزاعة في وجه السوريين، وبشكل خاص أبناء الأقليات، تمنعهم من المضي قدماً في مسار تغيير النظام السوري، واستبداله بإعادة تأهيله من جديد، والقبول بتسوية كانت تُطبخ في الأروقة الدبلوماسية ستظهر معالمها في مباحثات مؤتمري فيينا أواخر عام 2015، الأمر الذي بات مطلوباً أميركياً أكثر من أي وقت مضى، لقطع الطريق على انتصار الثورة الديمقراطية في عموم المنطقة، فالظهور والاختفاء المفاجئ لداعش يؤكد لنا السياق الاستخباري الأميركي والدولي لذلك، إضافة إلى قيام تنظيم داعش بملء الفراغات التي انسحبت منها قوات النظام، في حين انصبت حربه على فصائل الجيش الحر التي كانت تحارب النظام، وعندما قام بفرض دولته الإسلامية، عمد إلى معاينة الحواضن الشعبية الديمقراطية التي انتفضت على النظام قبل أن يسحب الأخير قواته منها.

لقد أصبح معيار الثورية في هذه المرحلة رفض مبادرات الحل السياسي من جهة معارضة المجلس الوطني، حيث رفضت المشاركة في مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2، وكذلك رُفضت بعثة المراقبين العرب، لأنها لم تتضمن مبادراتها إسقاط بشار الأسد بالقوة، ولم تدعم الحل العسكري لإنهاء النزاع الدائر، وبذلك «وضعت السياسة في تناقض مع الثورة»⁽⁷⁾، على حد تعبير برهان غليون.

المرحلة الثالثة: مرحلة تدويل الصراع وتحوله إلى أزمة دولية

ربما تكون إحدى المفارقات الكبرى في هذه المرحلة، أنه كلما اقتربت المعارضة المسلحة من تحقيق هدفها المتمثل في إسقاط النظام، كان الموقف الدولي ينفك عن دعمها كبديل محتمل عن نظام الأسد. وقد وجد ذلك الموقف الملتبس من التحول الديمقراطي المطلوب إنجازاه في سورية، ترجمة عملية له في القرارات الدولية ذات الصلة ومنذ وقت مبكر منذ بدء الصراع، حيث كشفت خارطة الطريق لبيان جنيف 1 وفي ما بعد البيان الأممي الصادر عن مجلس الأمن الدولي 2254، وجود إصرار دولي على مشاركة النظام في أي بديل قادم للحكم، ما يدل على وجود تواطؤ دولي تقوده أميركا بالتفاهم مع الروس على احتجاز الثورة الديمقراطية السورية، والاكتفاء بإصلاح النظام، حده الأقصى استبدال رأس النظام بشار الأسد، والأدنى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، يمثلهما مسارا الأستانا وسوتشي القائمين على فكفكة الميليشيات الطائفية والتكفيرية بوساطة المصالحات، وكتابة دستور جديد للبلاد وحكومة مشتركة بين الموالاتة والمعارضة، وقد توضح ذلك الموقف الذي يقوم على ترويض مطالب الشعب بالديمقراطية في محطات متعددة، أولها حين صدور بيان جنيف 1، فقد وجدنا ذلك يحدث في غياب المعارضة للنظام، ما يؤكد على تفارق تام في الموقف من التسوية، ثم تبع ذلك الإصرار الإقليمي والدولي على ربط التمويل والتسليح للجيش الحر بالأسلمة والتطيف، ما أحدث انعطافاً في مسار الثورة، وقد تعمق لاحقاً بفتح أبواب سورية لنفايات العالم كلها من الجهاديين التكفيريين القادمين من الشيشان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى، وتحويل سورية إلى ساحة معركة عالمية على الإرهاب لتبديد كامل مخزون الثورة الديمقراطي، ما برر ادعاءات النظام كلها، وإعادة تعويمه كنظام ممانع

(7) المرجع نفسه، ص 156.

للإرهاب، والانتقال في ما بعد إلى احتلال سورية، والدفع بالروس لغزوها عند محاصرة دمشق في ربيع عام 2015 وتهديد النظام بالسقوط، وأيضًا عند حدوث اتفاق (كيري- لافروف) على أبواب معركة حلب. وتكريس ذلك الموقف بالسماح للنظام تعطيل مسار جنيف التفاوضي دون المبادرة إلى إقرار آلية ملزمة للقرار 2254. وعند إغراق هيئة التفاوض بقوى الثورة المضادة لتفاوض على الانتقال السياسي الديمقراطي من جهة الفصائل العسكرية الإسلامية ذات الأجنداث الطائفية المولدة للانقسام الطائفي، والمانعة لتشكيل هوية جامعة لوحد البلاد.

أيضًا وجدنا ذلك في التناقض الكبير بين مواقف وزير الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون ومساعدتها السفير روبرت فورد الداعمة للمعارضة من جهة، ورفض البيت الأبيض رفع الحظر عن تزويدها بالسلاح من جهة أخرى، فصب ذلك في مصلحة النظام. لقد حاولت أميركا اختراق المعارضة السورية، بوضع شروط سياسية عليها من دون أن تقدم لها أي شيء فعلي في المقابل، ما أظهر رغبتها في التعامل معها كمعارضة مرتنة، وليست حليفة لها. ذلك كله يوكد أن البديل المراد تعويمه أميركيًا ودوليًا للنظام في سورية، هو نظام ديمقراطي من حيث الشكل (لدولة رخوة) غير قادرة على ربط الديمقراطية بالتنمية، أي دولة غير قادرة على توحيد السوق الداخلية أو التدخل فيها وعاجزة عن حمايتها من المنافسة أو الإفلاس أو تقديم رعاية اجتماعية لمواطنيها، ومن ثم غير قادرة على تشكيل هوية جامعة للسوريين، الأمر الذي يستلزم تحويلها إلى دولة أساسها القانون، فتحمي حقوق الأفراد بمختلف انتماءاتهم الجزئية المتعددة.

هل هُزمت الثورة؟

لا تزال معظم نخب المعارضة السورية ترفض الاعتراف بواقع هزيمة الثورة السورية، وتخون من يقوم بطرحه، تحت ذرائع شتى منها: إن المعركة لم تُحسم بعد، والصراع ما زال مستمرًا وبأشكال عدة، والقول بهزيمة الثورة، سوف يضعف معنويات أولئك الذين ما زالوا يقاومون؛ أيعقل بعد كل هذه التضحيات الجسيمة في الصراع الأهلي الدامي، قبول بقاء النظام؟ كما أن المفاوضات مع النظام الدكتاتوري - وإن تعثرت - لم تبدأ بعد، خاصة وأن هناك بيانات دولية وقرارات أممية، تنص على حق الشعب السوري بالانتقال السياسي إلى نظام جديد، فلماذا يجب إلغاء هذه الاعتبارات كلها، والهرولة باتجاه مقولة الهزيمة وتحمل عبء خزيها، أما يكفي ما ذفناه من مرارتها في حزيران/ يونيو 1967، حتى نعود إلى تذوق طعمها من جديد؟ هذه عينة من الردود والتساؤلات والهواجس، التي يواجهها بها المعترضون على مقولة: «هزيمة الثورة السورية»، فتجعل المرء يتردد ولا يتسرع في إطلاق الأحكام على قضية شعب ما زال يطرق باب الحرية بقبضات مضرجة بدماء الشهداء. ولكن منطقيًا لا بد من الاعتراف أن الثورة فشلت في إسقاط النظام، والثورات تُقاس بنتائجها، صحيح أن الدولة تحولت إلى دولة فاشلة، وانحسرت سلطتها عن العديد من المناطق التي تحوي مصادر الريع والبنية الاقتصادية التحتية، وخسر النظام معظم أفراد جيشه، وابتعدت عنه حاضته الاجتماعية، وبدأ حلفاؤه الإقليميون في التخلي عن دعمه، بعد أن استنزفت الحرب معظم قدراتهم، ولكن على الرغم من ذلك ما زال النظام قائمًا ولم ينهَر من الناحية العسكرية أو لم يُهزَم بشكل نهائي بعد؛ ولكن مجرد إلقاء نظرة فاحصة على الوضع مجددًا، تكشف لنا أنه بدأ بالانهيار اقتصاديًا في المناطق الواقعة تحت سيطرته، ومن ثم فإن واقعه أقرب إلى الهزيمة منه إلى النصر، ربما تكون حاله أفضل

من حال خصومه في المعارضة المسلحة الذين قبلوا إجراء المصالحات، وسلموا المناطق التي انتزعوها منه بالقوة في مناطق خفض التصعيد، أو الذين هُجروا إلى إدلب، ووضعوا كامل مصيرهم في يد تركيا التي بدأت تسحب دعمها لمواصلة الصراع على السلطة مع الأسد. أما أهل سورية فإن أحوالهم ليست أفضل من وضع النظام والمعارضة، فبعد ما لحق بمدنهم من دمار وحصار، وقتل وتهجير، وتغير ديمغرافي طائفي على يد قوات الأسد، انتزعت قضيتهم من أيديهم، وباتت في أيادي الدول التي احتلت أرضهم وقسمتها إلى عدة مناطق نفوذ، فأصبح واقعهم لا يحتمل أبداً إطلاق صفة الانتصار عليه، ويبدو أن المفاوضات ستعكس في النهاية ميزان القوى العسكرية على الأرض، وأن تميل كفته اليوم إلى جانب النظام بشكل كامل، فلماذا بعد ذلك كله لا توصف تلك الأوضاع المأسوية للشعب السوري بالهزيمة؟

يردّ البعض معترضاً: لن يكون ميزان القوى داخل سورية، وحده من يقرر نتيجة المعركة، إذ لدى النظام شركاء في المعركة، وسيؤثر موقفهم في تحديد مستقبله، إذا ما تغيرت أوضاعهم وكفوا عن دعمه، فإن أوضاع المتحاربين سوف تتغير، وينقلب المنتصر إلى مهزوم، والمهزوم إلى منتصر، وقد ينقلب الموقف كله ضده، وينهار فجأة. صحيح أن النظام ما زال صامداً حتى الآن، لكنه لم ينتصر على الثورة السورية الديمقراطية بعد، وكم من نصر عسكري انقلب إلى هزيمة في دهاليز السياسة، وكم من هزيمة عسكرية انقلبت إلى نصر مؤزر في المفاوضات؛ إذاً لا توجد إجابات قاطعة رداً على سؤال هزيمة الثورة؟

حيث الصراع ما يزال مفتوحاً على عدة احتمالات، ولم تُسدل الستارة على مشهده الأخير بعد، ويحيلنا هذا المصير الغامض للثورة إلى سؤال آخر عن العوامل التي أدت إلى صمود النظام هذا الوقت كله؟ وإذا ما كانت الثورة مستحيلة ولم تنضج أحوالها الموضوعية بعد، أو مجرد أزمة عولمة استوردت إلى داخل المنطقة؟ مما لا شك فيه هناك عوامل داخلية ساهمت في هزيمة الثورة أو في تأجيل انتصارها، بعضها يتعلق بالنظام، والبعض الآخر بممارسة المعارضة، كما أن هناك عوامل خارجية أعاقت انتصارها.

دور العوامل الداخلية المتعلقة بالثورة

العامل الأول: فشلت المعارضة السورية في تقديم نفسها أمام السوريين، بصورة البديل الديمقراطي المعتدل لنظام الأسد، بسبب تلوث مواقفها بالطائفية والخشية من الشعب حين جعلت فصائلها العسكرية المتأسلمة والملوثة أيديها بالدم السوري، تفاوض عن الثورة باسم السوريين جميعاً، في جنيف، وأستانا، وسوتشي، وباللستورية ومؤتمري الرياض 1 والرياض 2 وفي تشكيل هيئة التفاوض. وإدارة صراعاتها البيئية، بعقلية التآمر والتخوين. وربما كان هذا السبب الرئيس وراء إدارة أجيال الشباب ظهورهم للأجندات الحزبية في بداية الثورة، لكنهم وقعوا في الخطأ لما عادوا وسلموا أوراق الثورة للنخب السياسية المعارضة في الخارج، وقالوا: «المجلس الوطني يمثلني»، ليتأجرها وتخضع لحسابات العقل الانتهازي، عوضاً من العمل على إنتاج قيادة مدنية من داخل الحراك الشعبي السلمي نفسه، فكانت الخطوة الأولى على طريق هزيمة الثورة. تجلّت قوة الثورة والتي جعلت الثورة الديمقراطية ممكنة، في عفويتها وبعدها عن الانتهازية وانقسام النخب السياسية⁽⁸⁾، حيث كان لوسائل الاتصال الاجتماعي

(8) حول الثورة والمعارضة وإفلاس النخب السياسية راجع: غليون، ص 95.

دور الحزب السياسي الحديث، المنظم للحراك المدني الديمقراطي. والدليل الذي نستشهد به على صحة هذا الرأي المخالف لما هو سائد من هجاء لعفوية الجماهير⁽⁹⁾، هو المقارنة بين مسار الثورة في زمن العفوية وتنظيم التسيقيات للتظاهرات السلمية، ومسارها بعد إنشاء المجلس الوطني المعارض، ناطقاً باسمها وممثلاً عنها، وفي أعقاب الإعلان عن قيام الجيش السوري الحر، حين أصبحت هناك قيادة سياسية وعسكرية للثورة، وسوف نلاحظ عندها الفرق بين المرحلتين، ففي حين حافظت في مرحلة العفوية على سلميتها، وتوسعت المشاركة فيها لتشمل جميع المكونات الاجتماعية في المدن والبلدات السورية، وجدناها قد تقلصت شعبيتها، وفقدت سلميتها وتأسلم خطاها، بعد توافر قيادة سياسية وعسكرية لها تنطق باسمها، وتنظم عملها في الداخل والخارج.

العامل الثاني: تماثل استراتيجية المجلس الوطني المعارض مع استراتيجية النظام، حين رأى بالنظام فقداناً الشرعية لأنه نظام علوي، في حين رأى النظام في الثورة مؤامرة سنوية على نظامه الوطني، فرفضت التسوية من كليهما، ما جعل إسقاطه بالقوة بالنسبة إلى المجلس المدخل الوحيد للانتقال السياسي، مستنداً في ذلك إلى دعم المجتمع الدولي الراض بالرفض فكرة الإسقاط بالسلاح والتغيير الجذري للنظام، وقد ترجمت تلك الاستراتيجية المتناقضة والمتبسة نفسها، في الحط من قيمة التفاوض السياسي، فكانت المعارضة ترفض التفاوض وهي منتصرة وتقبل التفاوض وهي مهزومة، إذ تعمدت رفض مبادرة الجامعة العربية بنقاطها الست، وطالبت حين عرضت عليها، دفع الملف إلى المجتمع الدولي. ثم عاودت الرفض وتضييع الفرص مجدداً، عند دعوتها لحضور مؤتمر جنيف 1 في 29 حزيران/ يونيو 2012 على الرغم من إقراره توازنات القوى على الأرض السورية، لمصلحة الثورة وليس لمصلحة النظام، على خلفية مراهنتها على موقف أخلاقي دولي منحاز إلى حق الشعوب وخيارها الديمقراطي، ثم عادت وقبلت به لما اكتشفت سذاجة موقفها السابق. ثم تكرر الموقف ذاته عندما دُعيت إلى حضور مؤتمر جنيف 2 من طرف الأخضر الإبراهيمي، فرفضت الحضور من جديد مشاركة الرفض مع النظام، في المراهنة على التفسير الأميركي لبيان جنيف 1 وثباته، بمواجهة إصرار الموقف الروسي على (مرحلة انتقالية مع الأسد)، في وقت كان الميزان العسكري على الأرض حينها، يميل في مصلحة الفصائل وليس النظام، وإمكان استثمار ذلك في المفاوضات! الأمر الذي دفع بالأخضر الإبراهيمي للاستقالة، وجعل تطبيق البيان متعذراً. كما علّق وفد هيئة التفاوض برئاسة محمد صبرا مشاركته في إحدى جولات جنيف، بوضع رحيل الأسد شرطاً مسبقاً للتفاوض، قبل حسم المعركة في حلب، ومعركة دمشق الكبرى أواسط عام 2015 لمصلحة النظام، مع علمها أن القرار الأممي 2254 قد جرى التفاهم فيه على بقاء الأسد خلال المرحلة الانتقالية!

ثم عادت وقبلت التفاوض معه بعد خسارة معركة حلب أواخر عام 2016 فباتت شروط التفاوض عليها أصعب، حيث اقترح المبعوث الخاص دي مستورا، وضع آلية لتطبيق الانتقال السياسي، تقوم على تقسيم التفاوض على خارطة التسوية إلى سلال أربع واستبدال حكومة وحدة وطنية، بهيئة الحكم الانتقالي بما يخالف ما تضمنه بيان جنيف 1. رفضتها هيئة التفاوض، ثم عادت وقبلت بخطة السلال الأربع، وتعدد المسارات لدي مستورا، والتي أفرغت القرار 2254 من مضمونه.

العامل الثالث: واجه النظام الثورة بثورتين مضادتين في وقت واحد. واحدة من خارجها، بواسطة

الحل الأمني العسكري الذي انتهجه النظام لوقف التظاهرات، والذي دعمه فريق داخل السلطة، وعارضه فريق آخر، ممثلاً بفريق خلية الأزمة، وتمت تصفيته في تفجير مبنى الأمن القومي. والثانية ومن داخلها، باستيراد خصم طائفي حمل السلاح، وتصارع معه على السلطة، هو ضده ظاهرياً، ويأثله في عدائه للثورة الديمقراطية من حيث المضمون؛ والاختلاط بين الردة السلطوية ضد الثورة والردة الجهادية، اضطرت الثورة إلى أن تقاوم على جبهتين، ومن نتائج ذلك إضعافها عمومًا وإضعاف وجهها المدني والديمقراطي.

العامل الرابع: أدى الصندوق الأسود للنظام (أجهزته الأمنية) دورًا أساسيًا في صموده ومنع سقوطه حين قام بالمشاركة في معاركه كلها على الأرض، وفي ملاحقة ناشطي الحراك المدني واغتيالهم واختراق شبكة تنسيقهم، هذا على الرغم من تسببها في اندلاع انتفاضة درعا بتاريخ 18 آذار/ مارس 2011 وتوريث النظام في حرب المدن، وتحمل مسؤولية تعرض قدراته العسكرية لخسائر بشرية ضخمة، وتراجع عدد أفراد جيشه من 350 ألف جندي إلى 150 ألف خلال سنوات الحرب الأهلية، إلا أنه على الرغم من ذلك ساهمت في المحافظة على تماسكه وفي إنجاح استراتيجية المضادة للثورة، ولم تتراجع قوتها في الحرب، بل طورت قدراتها في إدارة أزمة مديدة ومتعددة الأطراف، حيث كان لها شأن مهم ومحوري في القمع ومأسسة الفساد في الداخل زمن السلم، وامتلكت القدرة على متابعة واختراق الأهداف المعادية للنظام في الخارج، فكانت العقل المدبر الذي يضع له الخطط، ويربط المعلومات داخل وخارج سورية، ويشارك في إدارة المعارك كلها على الأرض، زمن الحرب. إلا أنه هناك تغير طرأ على بنيتها بشكل جوهري خلال سنوات الحرب الأهلية، بوساطة روسيا وبالتنافس مع إيران، حيث تمكنت من إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، كما طلب القرار 2254، بصمت وبعيدًا عن عيون المراقبين، بدافع الإمساك بقرار الأسد، فأنشأت روسيا هيئة أركان موازية لهيئة الأركان السورية في بداية تدخلها، كاملة الصلاحيات، قبل أن تحل محلها في ما بعد، حيث بقي منصب رئاسة الأركان فارغًا في أعقاب اغتيال آصف شوكت، من دون أن يؤثر ذلك في سير المعارك العسكرية على الأرض. بل هي أنشأت مكاتب لها داخل مباني ومجمعات أجهزة المخابرات السورية في العاصمة دمشق، متصلة لوجستيًا عبر شبكة فضائية، في غرفة العمليات الموجودة في موسكو، ومفصولة بشكل كامل، عن بنك معلومات المخابرات السورية.⁽¹⁰⁾ وذلك ضمن خطة روسية، لإحكام سيطرتها على الجيش السوري الممسك الحقيقي بالسلطة في سورية، من أجل السيطرة على قرار الأسد.

العامل الخامس: ساهم الانحدار السريع نحو الطائفية في مرحلة التظاهر السلمي بهزيمة الثورة السورية، عندما منعت الأقليات من الالتحاق بالثورة، فشقت بذلك المجتمع السوري بشكل عمودي إلى نصفين، وبشكل خاص بعد ظهور هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على أطر المعارضة، وتولي الشيخ عدنان العرعور مهمة تمويل وإعطاء فصائل الجيش السوري الحر التوجيهات والتعليمات عبر قنواتي الصفاء والوصال، والتسميات الدينية لجمع التظاهرات، وكان لها جميعًا الدور الأساس في تعثر مسار الثورة. كما يتحمل النظام بدوره مسؤولية تطييف الصراع، بانتهاجه الحل الأمني العسكري في مواجهة المتظاهرين السلميين، إلى جانب خطابه الذي اتهم فيه الحراك الشعبي ضده

(10) معلومات من شاهد أغفل ذكر اسمه.

بالإرهاب والطائفية والمؤامرة الخارجية، ويقف على رأسها الإخوان المسلمون، ذلك كله من أجل تبرير استخدامه السلاح في قمع الحراك، واتخاذهِ وسيلةً لشق معسكر الثورة، لتصبح سمة النظام أنه علوي، والحراك أنه سني. ولكن هل النظام طائفي، ويُسَخَّرُ الطائفية في خدمة الطائفة العلوية أم يستخدم الطائفية في خدمة السلطة الأُسدية؟ انقسمت إجابات النخب السورية عن ذلك السؤال بين من يقول: «بالعلوية السياسية» مثل صادق جلال العظم، والذي تكمن خطورة فكرته: في المطابقة التي يجريها بين الطائفة والنظام، فيصبح التغيير الديمقراطي عندها ممتنعاً من دون هزيمة الطائفة، والتأسيس لمظلومية علوية مستجدة. وتنكر معظم النخب العلمانية الطابع الطائفي للنظام ويصفونه أنه علماني، أمثال د. طيب تيزيني الذي يصفه بالنظام الأمني، وسلامة كيلة الذي يركز على مقاربة طبقية لفهم بنية النظام.⁽¹¹⁾

وعلى صعيد الخطاب المعارض، فقد تحدث عن رحيل نظام الأسد وإسقاط رموزه ومرتكزاته. أما من حيث الواقع، النظام السوري في بنية تحالفاته ذو صبغة علمانية، استخدم الطائفية في عملية التحشيد والتعبئة لخدمة مصالحه واستمراره في الحكم، وقاعدة تحالفاته تضم جميع الطوائف التي تستفيد من بقاءه. لقد استخدم النظام المشاعر الطائفية للدفاع عن سلطته وليس عن الطائفة. أما النظام الطائفي فمن شأنه وضع المصالح الطائفية قبل مصالح النظام والدولة ككل، في حين هو فعل العكس تماماً، فقادها إلى مذبحه، بجعلها أداة لتعزيز مكتسبات أسرة الأسد؛ وشعار (الأسد أو نحرق البلد)، يعبر عن تلك الحقيقة، حيث قضى النظام على جميع مراكز القوى والرموز داخل الطائفة والعائلة منعا لتعددية الولاء داخلها، والنظام متمحور حول السلطة لا حول مشاعر التضامن الطائفي وإن تداخل في بعض الأحيان، لذلك دخل في شراكة مع برجوازيات المدن السنية، وهذه الحقيقة اعترف بها صادق جلال العظم⁽¹²⁾، فالنظام يدافع عن مصالح البرجوازية والأثرياء بمن فيهم السنة، وتقوم سلطته على تحالفات وتوازنات واسعة، تشمل المجتمع السوري برمته،⁽¹³⁾ ومع ذلك فإن الخطاب السياسي للنظام الأُسدي لم يصل بعد إلى مرحلة الدفاع عن علوية سياسية، أو النظام العلوي، وظل بشار الأسد محط تركيز رئيس كأيقونة شخصية لسورية كلها؛ فتوريث السلطة أضعف مرتكزات الطائفية داخل السلطة، ورسخ مرتكزات العائلة داخلها، كما زاد من استثمار النظام في الطائفة، لمصلحة زيادة نفوذ العائلة في السلطة والثروة، وعلى الرغم من ذلك تسبب خطابه الطائفي، في عدم التحاق أغلبية العلويين بالحراك الشعبي.

دور العوامل الخارجية في إجهاد الثورة السورية

منذ لحظة انطلاق الثورة، كان هناك مسار تفاعلي دولي معها سواء أكان عن طريق النصح والإرشاد الذي قُدِّم للنظام السوري من طرف الأنظمة الصديقة له، أو للناشطين من طرف سفراء الدول في الداخل، إلى جانب المبادرات الرسمية المقدّمة من الدول العربية الخليجية، ومن جامعة الدول العربية، ومبادرات المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، والبيانات الصادرة من

(11) مروان عبد الرزاق، «هل النظام السوري طائفي؟»، الحوار المتمدن، 2019.

(12) محاضرة في برلين، «العلمانية والمسألة الدينية»، موقع القنطرة، 2013.

(13) نضال أبو عيشة، الطائفية السياسية ودورها في إجهاد الربيع العربي، سورية أنموذجاً؛ رسالة ماجستير، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2018)، ص-107 108.

فريق العمل الدولي من أجل سورية، إلى القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية، إلى التدخل العسكري والإعلامي والإغاثي والمالي المباشر في تطورات الحوادث الجارية على الأرض.

العامل الأول: غياب الرعاية الدولية الفاعلة لمسار التفاوض؛ يعدّ بيان جنيف 1 الصادر من فريق العمل الدولي من أجل سورية في 30 حزيران/ يونيو 2012 أهم وثيقة دولية تتوخى تسوية سياسة في سورية على شكل (لا غالب ولا مغلوب)، تُبَتّ مضمونه في القرار الأممي 2254 (2015)، وكُلّف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، برعاية التفاوض على آلية التنفيذ من طرف السوريين أنفسهم. وخلال ثماني جولات من المفاوضات في جنيف، كانت المفاوضات بين الجانبين شبه مستحيلة، وكان من المتصور أن يُعدّل قرار الأمم المتحدة على يد مجلس الأمن الدولي، لتجنب عرقلة القرار من الأطراف المتعددة، لكن لم يحدث ذلك ردًا على عرقلة النظام للمفاوضات، والذي كان يكسب الوقت وقواته تنخرط في مناطق سيطرة المعارضة، وتغير الميزان العسكري على الأرض لصالحه، الأمر الذي أفشل تمامًا مسار جنيف. بل جرى انتهاك قرار مجلس الأمن الدولي، وإعادة تفسيره بتواطؤ كل من الراعي الروسي، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دي مستورا، من خلال خطة لفصل مسارات التفاوض وتوزيعها على أربع سالل، استبعد منها التفاوض على هيئة الحكم الانتقالي، وأعطى الأولوية للسلة الأمنية في أستانا، والتفاوض على دستور البلاد برعاية روسيا وإيران وتركيا في سوتشي، وهذه في الأساس، مهمة هيئة تأسيسية وطنية، تمثل كامل الطيف الوطني، وتجري تحت إشراف هيئة الحكم الانتقالي وفقًا لخارطة طريق جنيف 1، ساعد في ذلك الانزياح عن مضمون بيان جنيف 1 والقرار 2254، قبول هيئة التفاوض بعد أن رفضت ذلك سابقًا، إلى جانب صمت الراعي الأميركي، تم تلزيم التفاوض على السلة الأمنية لمسار أستانا في نهاية معركة حلب في نهاية عام 2016، حيث تسبب فتح المسار الجديد، في إغلاق مسار التفاوض في جنيف، وأنهى جميع إنجازات فصائل المعارضة العسكرية على الأرض، بموجب اتفاقية (خفض التصعيد)، وبذلك أغلق ملف الصراع العسكري، بعودة تلك المناطق إلى سيطرة النظام من جديد.

العامل الثاني: هو الاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية في عهدي الرئيس أوباما، والتي هي استمرار لما قبلها، والقائمة على احتواء ثورات الشعوب العربية الديمقراطية لا على دعمها والإصرار على اعتماد خيار إصلاح الأنظمة لا على تغييرها، على الرغم من معرفتها تعذر إصلاحها وعدم قبولها بمبدأ تداول السلطة سلميًا، بسبب فسادها واستبدادها، وحتى عندما نجحت في ذلك في بلدين عربيين هما: العراق ومصر، وجدناها تلجأ إلى اعتماد معايير ديمقراطية شكلية مَفوّتة تاريخيًا، بتشكيل نظام يقوم على المحاصصة الطائفية السياسية في العراق، وهو نموذج مأزوم وقلق، ويؤسس لحرب الهويات الجزئية الدائمة، وكذلك الأمر في مصر حين نزع الغطاء عن مبارك، ومنعت الجيش المصري من اعتراض طريق صعود الإخوان المسلمين لحكم مصر، ولما تكشف لها عمق الرفض الشعبي لهم، سرّعت بانقلاب الجيش عليهم وبمجيء نظام عسكري قريب من دوائرها الأمنية. ولم تختلف الحال كثيرًا بالنسبة إلى الثورة السورية، لما وجدتها ثورة ديمقراطية حقيقية، راوغتها وقامت باستتخار التسوية فيها، بقصد إضعافها وتبديد مخزونها الديمقراطي وإضعاف النظام في وقت واحد توطئة لإنتاج نظام هجين وفق معايير الديمقراطية الشكلية.

العامل الثالث: دور التدخل الروسي في الأزمة؛ غير الاحتلال العسكري الروسي ميزان القوى في داخل سورية لصالح النظام، كما أحدث تغييرات في المواقف الدولية، وساهم في تقارب وجهات النظر بين روسيا والولايات المتحدة، بضرورة بقاء نظام الأسد والمحافظة على الدولة السورية من الانهيار، وإعطاء الأولوية للحرب على الإرهاب الإسلامي، ما قلل من فرص الضغط على النظام من أجل إبرام تسوية سياسية معه. تمثلت دوافع التدخل العسكري الروسي، بالرغبة في دعم النظام السوري عسكرياً بما يعيد له القدرة على المبادرة، وتمكينه من إحكام سيطرته على ما تبقى له من الأرض، ويضمن بقاء الدولة في سورية، وتأكيد دور روسيا كقوة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط. بينما تمثلت مكاسب النظام السوري من التدخل الروسي، بتحسين وضع قواته على جميع الجبهات، على حساب المعارضة، فأصبح النظام في وضع المبادر بالهجوم بعد أن ظل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 في وضعية الدفاع.

نظرة إلى واقع المعارضات السورية والتلوث الطائفي

منذ اندلاع تظاهرات الشعب السوري وتأسيس التنظيمات المعارضة الرئيسة كان هناك انقسام بينها حول من سيمثل الشعب السوري، والمفاضلة بينها تكون وفق معيار درجة معارضة المكون لنظام الأسد؟ هل هو مع إطاخته بالقوة أو عن طريق التفاوض والضغط الدبلوماسي الدولي؟ وإليه استند تبادل الاتهامات بالخيانة بين مختلف أطراف المعارضات السورية⁽¹⁴⁾ مع تجاهل القضية الأساسية في الثورة السورية، والمتمثلة في المسألة الديمقراطية؟ لقد تخلت المعارضة السورية عن اعتماد ذلك المعيار الموضوعي لإجراء عملية الفرز بينها، وتحديد الأجدد في تولي السلطة وإجراء التحول الديمقراطي. والأدهى من ذلك كله أن معظمها، قد تطيّف موقفه، وبات من الصعب توافر بديل ديمقراطي عن النظام، فيحقق معادلة (لا غالب ولا مغلوب). وحول هذه النقطة دار الجدل بين المفكر صادق جلال العظم والشاعر أدونيس، وما أسفر عنه من هجاء متبادل للعلوية السياسية والربيع العربي، ومن ما عدّه البعض تغزل من جانب العظم بالسنية السياسية، وانحياز طائفي مضاد لموقف أدونيس، وقد بلور الدكتور صادق تصوره، لطبيعة البديل الذي سوف يحكم سورية في محاضرة له في برلين عام 2013 بعنوان (العلمانية والمسألة الدينية) بقول: «إن رأس المال السوري والبرجوازية السورية عموماً، سيتقدمان بقوة لقيادة مسيرة الإعمار والاستثمار فيها، ما يعني أن الإسلام الذي سيطفو على السطح سيكون الإسلام البيزنسي، إسلام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع والشرائح التجارية والصناعية، وهو غير الإسلام السياسي الذي يتخوف الجميع منه».⁽¹⁵⁾ وطبعاً لا يخفي العظم موافقته على ذلك البديل المحتمل، كونه الأفضل في قبوله الطوائف الأخرى، ويجمع ما بين سلطة (المال، والدين، والاعتدال)، خصوصاً عندما يحصر البدائل المحتملة للنظام، بإسلام التكفيرين، وإسلام الإخوان المسلمين، وإسلام الطبقة الوسطى البيزنسي، ويستبعد بالمطلق أي بديل ديمقراطي علماني محتمل للنظام السوري؟ ولتعميق هذه الفكرة أكثر، نتوقف عند ما كتبه

(14) أهم الفقرات التي تضمنها برنامج الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية هي: البرنامج السياسي؛ وتشمل أهداف الائتلاف الوطني المُعلن ما يلي: - إسقاط نظام بشار الأسد ورموزه ودعاماته. - تفكيك الأجهزة الأمنية السورية. - توحيد الجيش السوري الحر ودعمه. - رفض الحوار والتفاوض مع حكومة الأسد، ومساءلة المسؤولين عن قتل السوريين ونزوحهم وتدمير سورية.

(15) صادق جلال العظم، «العلمانية والمسألة الدينية»، موقع جدلية، 2013.

برهان غليون في مذكراته عن الحقائق والانطباعات من داخل بنية التحالف الذي نال اعتراف 137 دولة، في تمثيله ثورة الشعب السوري، في وصفه لطبيعة الانقسام، ودوافع الصراع داخل المجلس الوطني بين النخب المعارضة، بقوله: «للم تلبث تناقضات المجلس الداخلية أن تفجرت، ولم يعد من الممكن التغطية عليها أو حصرها وتقليصها. وربما أدى النجاح المبدئي للمجلس دوراً في هذا التفجير بما أعطاه من انطباع بأن الهدف أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق، وأن الوقت قد حان لتقاسم المغانم. لم تكن هذه الصراعات شخصية فحسب، لكنها كانت تخفي صراعات أعمق بين أجنادات متعددة، سياسية وأيديولوجية، إسلامية وعلمانية، قومية ومناطقية، مذهبية ودينية. وفي ما بعد سوف تتقاطع هذه الأجنادات المتصارعة مع أجنادات إقليمية ودولية متباينة أيضاً لينهار الأساس الذي يقوم عليه المجلس الوطني، مشروعاً وطنياً مستقلاً موحداً للقوى الشعبية المتفتضة».⁽¹⁶⁾

أسقطت تجربة المجلس الوطني القناع عن الوجه الانتهازي لمعارضة الخارج؛ وسوف تسقط القناع عن الوجه الانتهازي الطائفي لمعارضة الداخل في ضوء تجربة هيئة التنسيق الوطنية مع الدكتور عبد العزيز الخيّر الذي لعب دوراً رئيساً في تأسيسها، وكتب أوراقها السياسية التأسيسية، وكان محرّك المعارضة الوطنية الديمقراطية داخل سورية، ولكن سرعان ما تم التآمر ضده داخل الهيئة، ذلك لأن معارضة الهيئة، لا تتحمل أن يتقدم صفوفها مناضل بصفات عبدالعزيز الخير، العابر للطوائف والأجنادات الحزبية، وقد بات الحديث داخل كواليس الهيئة يدور عن الطابع السني للثورة وأحقية تمثيلها من السنة، وبات في مقدمة مطالب فروع حزب الاتحاد الاشتراكي في المنطقة الجنوبية، والتي انزاحت باتجاه التسلح والعسكرة والمطالبة بتهميش دور الخيّر الذي كان لوقفه الأثر الكبير في تثبيت شعارات الهيئة، ضد (العنف، والطائفية، والتدخل العسكري الخارجي).

وتشاركت الهيئة خوفها من تعاظم مكانة الخيّر مع النظام الذي كان يخشى من قيادته للمعارضة السلمية في الداخل، ومن زيادة رصيده السياسي والشعبي بين صفوف شبّان الحراك الثوري وداخل حاضنته الاجتماعية وهو ابن الأسرة العلوية المرموقة والعنيدة في معارضتها للنظام، والرجل المؤثر في حراكه الدبلوماسي العربي والدولي. وقبل أيام قليلة من اعتقاله، كان الخيّر يفكر بمغادرة هيئة التنسيق وتكليف رفيق آخر مكانه، والتي باتت شغلها الشاغل حياكة المؤامرات ضده. ومع مرور الوقت، تحولت هيئة التنسيق إلى بيئة طاردة لشبّان الحراك، فخرج منها بشكل تدريجي جميع تشكيلات شبّان الأحزاب من أبناء الأقليات، بسبب التضييق عليهم سياسياً وطائفيًا، وتزايد حدة العداء لهم، مع انزياحات الفكر الناصري داخل الهيئة، باتجاه المطابقة بين العروبة والإسلام. حدث الانزلاق السياسي داخل هيئة التنسيق، لتبرير الانضمام إلى محور إقليمي، يدافع عن السنة في سورية، بمواجهة محور إقليمي آخر يدافع عن النظام والأقليات، ودارت بداخلها، أحاديث الإطراء عن رجب طيب أردوغان، ليصبح شبيه جمال عبد الناصر. ولكن هل هذا يعني أن الطائفية وكرهية الآخر، باتت قدرًا محتمًا على السوريين ولا فكاك لهم منه؟

حراك السويداء؛ الشعب السوري ما زال حيًا

تغيرت اليوم حالة الحياد التي مرت بها السويداء خلال الحرب السورية، على الرغم من ضبابية

المستقبل وتزايد درجة المخاطر على وحدة الكيان السوري، ولكن بعد الانتفاضة الشعبية في 26 تموز/ يوليو 2022 التي فككت عصابة راجي فالحوط المدعوم أمنياً وإيرانياً، استقرت الأوضاع الأمنية وانحسر الانقسام الداخلي، وبات من الصعب على النظام استعادة السيطرة الأمنية على السويداء، لأنه بات عاجزاً عن تأمين حلول اقتصادية، لمنطقة مرّت الحرب بجوارها فأرهقتها وأفقرتها، وهجرت معظم شبانها. مع انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 انقسم الدروز إلى ثلاث كتل رئيسية: موالاة، ومعارضة، وحياديون شكلوا الأغلبية الساحقة منهم. ساهم حياد الدروز في امتناع الشبان عن الالتحاق بالخدمة الإجبارية والاحتياطية، وفي هجرة معظم هؤلاء إلى الخارج. وإذا كان التجنيد الإجباري قد عاد مؤخرًا مع التسويات الأخيرة وتوقف الحرب، فإن عودة الحراك الشعبي السلمي إلى محافظة السويداء، الذي بدأ متقطعاً منذ عام 2020 واستمر حتى الآن، وتجاوبت معه اليوم (درعا وعفرين وإدلب)، تحت عناوين وشعارات مختلفة، ضد الحكومة الموقّعة والاتلاف السوري المعارض، ما أعاد الأمل من جديد، بتبلور خط ديمقراطي شعبي سلمي يوحد إرادة السوريين ويوحد كلمتهم، بدلاً من خط النخبة المراهنة على الحل السياسي الدولي. يأتي هذا الحراك على وقع انهيار اقتصادي مديد في مناطق سيطرة النظام، وتراجع دور الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وهذا يضغط على الفئات الشعبية الفقيرة، ويؤسس لبيئة تمرد شعبي جديد ضده. إن تشكيل بؤر الحراك الشعبي الديمقراطي في المحافظات التي يقطنها المهمشون، ستضعف مفاعيل الطائفية، وتعيد تشكيل وعي ديمقراطي يجمع السوريين من جديد، بعيداً عن استثمار النخب السياسية المعارضة في ذلك الحراك. لا يبدو أن أفكار الإدارة الذاتية أو الاستقلال أو حتى اللامركزية السياسية مطروحة في السويداء على نطاق واسع. كما لم تسع قوى الأمر الواقع لدى الدروز لتأسيس مؤسسات بديلة عن مؤسسات الدولة السورية، على الرغم من تعثر أدائها وانقطاع خدماتها المتكرر، ولكن باتت هناك قناعة متزايدة بأن تجربة السلطة المركزية، قد باءت بالفشل ومن الصعب تكرارها مجدداً، فالاندماج الوطني بين المناطق التي قسمتها قوى الأمر الواقع إلى مناطق نفوذ للدول المحتلة لسورية، يحتاج إلى مبادرات شعبية ضرورية وحوارات ببنية معمقة بين قوى الحراك الثوري، لتوافق على قواعد أكثر عدالة وديمقراطية للاندماج الوطني، ومؤخراً باتت هناك تقارير إعلامية تتحدث عن نيات دولية لإجراء حل جزئي للأزمة السورية على أساس لامركزية واسعة للأقاليم التي همّشها النظام، أو همّشت في عهود سابقة،⁽¹⁷⁾ باتجاه ملء فراغ السلطة في الأقاليم، والاعتماد على الذات في تنشيط الاقتصاد المحلي، لمواجهة حالة الحصار والفقر المفروضة على المحافظات على يد حواجز الإتاوات التي زرعتها جيش النظام، لفصل بعضها عن بعض، منعاً لتبلور حالة نهوض شعبي جديد ضده؛ الحراك الشعبي داخل مدينة السويداء، انتظم إلى حد كبير، واستطاع أن يدمج في شعاراته بين المطلبي والسياسي الوطني، ولكن ما زالت تشوبه بعض الثغرات التي قد تقضي عليه، إذا لم يتفلسف من انقسام النخب السياسية، ويتسع ويمتد خارج حدود المحافظة متخطياً عقبة الخوف من القمع الأمني.

بات من شبه المؤكد أن بناء خط الحراك الشعبي الجماهيري، هو من سيبعد شبح التقسيم عن سورية، ويعيد ربط مناطقها، بعضها مع بعض، وأن الحل الفيدرالي الاتحادي، يبقى حلاً مطروحاً

(17) الأطرش، «نحو مشروع الحكم اللامركزي: جنوبي سورية بدعم النظام السوري»، العربي الجديد، 27 كانون الثاني/ يناير 2023.

دوليًا،⁽¹⁸⁾ في حال فشل الحراك، وتركت سورية مقسمة إلى مناطق نفوذ لدول وقوى الأمر الواقع، وبمعرفة النظام ومباركته.⁽¹⁹⁾

خلاصة

مما لا شك فيه أن انتصار الثورة الديمقراطية في بلد مفتاحي مثل سورية بكل ما تمثله من طابع جماهيري كاسح، ومطالب ديمقراطية جذرية، كان سيحذر مسار سائر ثورات الربيع، لأنها ستكون أول ثورة ديمقراطية تأتي لتؤسس شرعية لنفسها من الشعب (كثورة من الأسفل)، بخلاف جميع الثورات العربية الديمقراطية الزائفة ذات الطابع النخبوي، والتي كانت تؤسس شرعيتها على القوة وتأتي إلى السلطة على ظهور الدبابات (بثورة من فوق) فتمارس دكتاتوريتها على المجتمع بشعارات شعبية كاذبة، وكانت تبرر ذلك بعدم نضوج الشارع للديمقراطية. في حين تأتي الثورة السورية الديمقراطية اليوم بمبادرة عفوية من الشارع الناضج ديمقراطيًا وحضريًا، ما يجعلها شبيهة بنموذج الثورة الفرنسية عام 1789 التي غيرت وجه أوروبا، وهذا ما كانت تخشاه وتقرأه أميركا وتستأخره بتسوية تعيد تأهيل النظام، بما يعيد إنتاج نظام سياسي معطوب سياسيًا (لدولة سورية رخوة) عاجزة عن ربط الديمقراطية بالتنمية أو إنتاج نظام يحكمه القانون الذي يحمي الأفراد بدون تمييز، فتبقى الدولة بذلك ضعيفة هي أقرب للفشل، والبلاد لا يحكمها مسار تطور واحد، بل عدة مسارات متضاربة ومتناقضة، والمجتمع ساحة لصراع الهويات الجزئية، وداخل في أزمة دائمة تهدده دائمًا وحدة الكيان وعند أول منعطف بالتقسيم.

المراجع

1. أبو عيشة، نضال. الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي، سورية أنموذجًا؛ رسالة ماجستير، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2018).
2. السيد أحمد، عزت. الثورة السورية وأزمة القيادة، (عمان: دار العالم العربي، 2015).
3. _____، العدوان الأميركي على سورية: الموقف الأميركي من الثورة السورية، (عمان: دار النهار، 2016).
4. غليون، برهان. عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020).
5. فيبر، ماكس. العلم والسياسة بوصفهما حرفة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

(18) محمد أمين، «معارض سوري: هذه أبرز بنود مشروع الدستور الروسي لسورية، العربي الجديد، 27 كانون الثاني/ يناير 2017.

(19) عقيل حسين، «الحل السوري يبدأ من الجنوب: منطقة آمنة أم إقليم إداري؟»، المدن، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022.

انتفاضات الربيع العربي بين العطب الموضوعي والذاتي

مهران الشامى

كاتب وباحث سوري

مهران الشامى

أولاً: مدخل البحث

هل هُزمت ثورات «الربيع العربي»؟ وإذا لم تُهزم، لماذا فشلت في الوصول إلى مبتغاهما؟ أين نحن الآن من شعارات «شغل، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية» التي رفعها المحتجون في بداية الانتفاضات وهزّوا بها أركان أنظمة الاستبداد العربية؟ أفترض أنّ أيّ عاقل ما عاد يماري في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، وسيبادر إلى القول، مهما كان آسفًا: «أجل لقد هُزمت، وشبعت هزيمة». وقد يضيف: إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا سنسمي هذا الدرك من البؤس والانحطاط الذي وصلنا إليه في أغلب بلدان الربيع العربي؟ ما خلا تونس، فإنّ ما جرى في بقية البلدان كان صادمًا إلى حدّ بعيد؛ بالنظر في ما شهدناه من مآلات كارثية، كانت أشبه بفتح أبواب الجحيم، تمامًا كما توعدّ البعض في حينه!

الحديث عن الإخفاق والهزيمة لا يغير من حقيقة أن الانتفاضات العربية كانت في الواقع نوعًا من ردّة الفعل الطبيعية على مكابرة الأنظمة العربية وإصرارها على إنكار جوهر الأزمة ورفض القيام بالإصلاحات السياسية المطلوبة، في وقت تسارعت فيه وتيرة التحولات الداخلية العميقة التي أصابت البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي، وتسارعت كذلك وتيرة الحصول على المعلومات في ظل ثورة الاتصالات والتطورات التقنية العالية التي شهدتها العالم، وأثرت على نحو خاص في الأجيال الشابة التي باتت تمثل نسبة كبيرة من المجتمعات العربية تتراوح بين 40 و60 في المئة منها، في الوقت الذي تقف فيه هذه الأجيال عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة الحرة الكريمة، في ظل البطالة المتفشية وقلّة فرص العمل والحرمان والإفقار والتهميش.

وقبل الربيع العربي بسنوات، كانت تقارير التنمية البشرية الأممية والعربية قد حصّت على إجراء إصلاحات سياسية ضرورية وملحّة، إلا أنّ الأنظمة العربية تجاهلت النصائح المقدّمة لها، وأصرّت على المكابرة وركوب الرأس. وقد حاول بعضها الالتفاف على ذلك من خلال الترويج لإصلاحات اقتصادية وإدارية سيقوم بها، غير أنّ مثل هذه الإصلاحات لا تُغني ولا تسمن من جوع، كما يقال، لأن جوهر الإصلاح ومحركه الأساس في الأغلب هو الإصلاح السياسي.

وما أن اندلعت الهبّات الشعبية هنا وهناك، حتى سارعت الأنظمة المعنية إلى شيطنتها وتنسيبها إلى تدخلات ومؤامرات خارجية (كونية)، على نحو أوحى وكأن هذه الأنظمة كانت في أحسن حال، وشعوبها كانت تنعم بالرفاهية والديمقراطية؛ وتُصان فيها الحريات وتُحترم حقوق الإنسان!، في الوقت الذي راقبنا جميعاً وتابِعنا كيف عملت تلك الأنظمة بكلّ طاقتها لقلب الربيع العربي إلى خريف عاصف، وتحويل عدد من البلدان (ليبيا، اليمن، سورية)، إلى «فزاعات» رابعة منصوبة في وجه كل من يفكر في الاحتجاج ويتطلع إلى التغيير، بعد أن أطلقت شتّى تفاعلات العنف والحروب والتفكك السياسي والمجتمعي، وحوّلت البلاد إلى ساحات وملاعب يجول ويصوّل بها الآخرون، من دون أدنى اكتراث لسيادتها ووحدتها الترابية والوطنية.

وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكد تمضي سنوات قليلة حتى تجددت الحركات في غير بلد عربي، (السودان، الجزائر، العراق ولبنان)، لتعيد الاعتبار إلى انتفاضات الربيع العربي (2011)، والأسباب الجوهرية التي أدت إلى اندلاعها، في دلالة واضحة إلى الحاجة الماسّة للتغيير، وانتهاء صلاحية هذه الأنظمة المهترئة والمتفّنة، ولتبيّن كذلك أن عامل الخوف من التدايعات لن يحول دون مبادرة الناس إلى الاحتجاج، والسعي من أجل بناء دولة عصرية تحترم مواطنيها ولا تستخف بعقولهم، ولا تدع أيّ طغمة تحتكر صنع القرار، وتترك أغلبية الشعب نهباً للحرمان والتهميش.

وكان من اللافت أن تكون الجزائر إحدى تلك الدول التي تجددت فيها الاحتجاجات، على الرغم من «الفزاعات» العربية المنصوبة، وعلى الرغم من كلّ ما قيل كذلك عن «عشريتها السوداء» في التسعينيات، وما جرى خلالها من انتهاكات وأعمال مروّعة. أيّ أن الرهان على الخوف من تكرار ذلك ثبت خطؤه، ولم يحل دون انضمام الجزائريين إلى الاحتجاجات من جديد.

وقد شاع التفاؤل في أعقاب الموجة الجديدة التي انطلقت في الشهر الأخير من عام 2018، وتمكنت خلال أشهر قليلة، (نيسان/ أبريل 2019)، من إزاحة الرئيسين؛ الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والسوداني عمر حسن البشير. وكان مبعث التفاؤل هو المؤشرات التي دلّت على أن الحركات الجديدة قد استخلصت الدروس المستفادة من الموجة الأولى، وخصوصاً لجهة التأكيد على سلميتها وابتعادها عن العنف، والتعاطي بصيغ أكثر واقعية مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة، إضافة إلى عدم الرهان على الخارج، حيث رفض المحتجون الجزائريون والسودانيون أي علاقة مع الخارج يمكن أن تقلل من أهمية حراكهم وأسبابه الداخلية المحضة، بينما لم تكف السلطات الرسمية عن فعل ذلك بهدف الالتفاف على مطالب الحراك والعمل على إجهاضه.

لكن، ومع حفظ الفارق بين الحركات الشعبية والشبابية العربية الأخيرة وسابقتها، إلا أنها تعثرت هي الأخرى في الوصول إلى غاياتها وأهدافها المرجوة. وعليه، فإن السؤال الرئيس المطروح يبقى؛ لماذا حصل ويحصل ذلك؟ كيف وصلنا إلى هذه النتيجة؟ من المسؤول؟ أين تكمن المشكلة والمسؤولية، أو أين يكمن العطب؟ هل هو عطب موضوعي، أم «عطب الذات»، كما عنون برهان غليون كتابه؟

كلها أسئلة مثارة ومطروحة بقوة، وحرّي بنا جميعاً أن نحاول الإجابة عنها دون لفّ أو دوران، فثمة أهمية قصوى لإجراء مراجعة و«جردة حساب» نقدية صارمة لما حدث ويحدث. هذا فضلاً عن

أنّ أي دعوة للاضطلاع بمهمات التغيير مستقبلاً، يُفترض بها المرور عبر هذه المحطات المفصلية، والوقوف عندها ملياً لاستخلاص الدروس والعبر. وهذا أمرٌ مهمٌ للجميع، عدا عن كونه ضرورة تاريخية ينبغي لنا القيام بها عاجلاً أم آجلاً.

ستحاول السطور التالية مقارنة هذه القضية ووضع كل نصاب من المسؤولية؛ الموضوعية والذاتية، في مكانه وحجمه، مع ميلها للاعتقاد أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الأحوال الموضوعية؛ العامة والخاصة، التي ولدت هذه الثورات في ظلها وأحاطت بها كالسوار في المعصم؟ ولكن من المؤكّد أيضاً أنّ ثمة مسؤوليات تقع على عاتق الذات، أفراداً وقوى سياسية وجماعات وحركات؛ مدنية أو مسلحة، تنطّحو لاحتلال المواقع الأولى في قيادة الانتفاضات هنا أو هناك.

ثانياً: الديمقراطية مهمة ملحة

ولكن قبل المضي في ذلك، دعونا نتفق أولاً على أن الاحتجاجات التي حصلت تندرج في حدّها الأقصى، تحت خانة ثورة سياسية ديمقراطية ترمي إلى إسقاط الحكم التسلطي والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، يأخذ بمبدأ التداول على السلطة، ويُفسح المجال أمام المجتمع المدني وتعبيراته السياسية والنقابية للمشاركة في إدارة الشأن العام وفق الأدوات والآليات الديمقراطية المتبعة.

وفي الواقع، وعلى الرغم من مطالبة المتظاهرين في كثير من ميادين الاحتجاج بتحسين أوضاعهم المعيشة (فرص عمل، عدالة اجتماعية... إلخ)، فإنّ جل ما كانت تطمح إليه احتجاجاتهم، في جانبها السياسي، هو تغيير علاقات السلطة والقوة داخل المنظومة الاجتماعية-الاقتصادية ذاتها، ولم تتطلع قط إلى تحقيق ثورة اجتماعية شاملة تُغيّر مجرى التاريخ وتُحدث قطيعة تامة مع الماضي، وذلك عبر الإطاحة بالبنى الاجتماعية-الاقتصادية ونظام العلاقات الإنتاجية القائمة لصالح بنى وعلاقات إنتاج وسيطرة طبقية جديدة. على غرار ما حصل، مثلاً، في الثورة البورجوازية الفرنسية 1789، أو ثورة البلاشفة 1917.

والثورة الاجتماعية المشار إليها آنفاً لها شروطها وأدواتها وبرنامجهما وحاملها الاجتماعي، (من قبيل التنظيم (أو التحالف) الثوري، برنامج ورؤية واضحة للتغيير، وتوفير قيادة موحدة يمكن أن تمثل «عقل الثورة»، أو «مثقفها الجماعي»)، وهي تتقاطع في ذلك مع الثورة الديمقراطية، (التي هي ثورة بورجوازية في جوهرها)، ولكن يبدو أنه علينا هنا أن نكون أقل صرامة في توافر هذه الشروط، وذلك بالنظر إلى ضعف البورجوازية المنتجة (الوطنية) في عالمنا العربي، وعدم ميل معظم الشرائح البورجوازية إلى الكفاح من أجل فرض ثورتها وسيطرتها السياسية وهيمنتها الثقافية، بل واستعدادها للتعايش مع الأوضاع القائمة والتكيف معها، والتقاعد عن دفع ضريبة المشاركة في الثورة، فضلاً عن قيادتها، (كما حصل في سورية)، مفضّلة الانتظار لجني ثمارها (عالبارد المستريح)، كما يقول الشوام، هذا إذا قيّض لها الانتصار.

وفي حال انتصارها، تمرّ هذه الثورة عادة بمرحلة أولى يطلق عليها «الانتقال الديمقراطي»، يجري خلالها إعادة توزيع السلطة والقوة بين مؤسسات الدولة وأجهزتها الرسمية من جهة، وبين مؤسسات وهيئات المجتمع المدني (التي كانت معارضة) من جهة ثانية، لتحقيق نوع من التوازن بينها. وقد تؤدي هذه المرحلة إلى تحلل النظام السلطوي وترسيخ النظام الديمقراطي في شكل ثابت ومستقر،

كما قد يتم النكوص عنها والعودة إلى شكل من أشكال الحكم الدكتاتوري أو العسكري.

وقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين نجاح عشرات تجارب الانتقال الديمقراطي، التي تحققت بطرائق وأساليب مختلفة (أغلبها بعيد عن العنف)، وذلك عبر خطوات تدرجية، حتى لوجاء ذلك نتيجة صراعات طويلة الأمد مع الأنظمة الاستبدادية الحاكمة. ولنا أن نستنتج من التنوع الكبير في حالات الانتقال إلى الديمقراطية، أنه ليس هناك نموذج واحد أو طريقة واحدة لعملية الانتقال هذه.

وفي كتابه «الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين»، يتحدث صموئيل هانتنغتون عن ثلاث موجات ديمقراطية شهدها العالم منذ العام 1828، وعن موجتين مضادتين أعقبتا كلاً من الموجة الأولى والثانية. والموجة الثالثة منها بدأت في العام 1974 بـ«ثورة القرنفل» في البرتغال، (وكان العسكر هم الذين قادوها، وأفضت إلى إقامة الديمقراطية خلافاً لما يحدث عادة في الانقلابات). ثم امتدت إلى كل من اليونان وإسبانيا، وقد لحقت بها في أواخر السبعينيات والثمانينيات العديد من دول أميركا اللاتينية، مثل الإكوادور، البيرو، بوليفيا، ثم الأرجنتين والبرازيل، (وهذه الدول كانت تتناوب على مدى عقود ما بين الأنظمة الديمقراطية والدكتاتورية)، وصولاً إلى دول أوروبا الشرقية عقب تحطيم جدار برلين (1989) وانهيار المعسكر الاشتراكي، إضافة إلى المزيد من دول أميركا الوسطى والجنوبية.⁽¹⁾

وخلال هذه الموجة قامت بعض الأنظمة العربية (الجزائر، الأردن، المغرب)، بعدد من الإصلاحات السياسية، يمكن أن تدرج، بحسب تصنيف هانتنغتون، ضمن إطار «التحول الليبرالي»، من دون أن ترتقي إلى مستوى التحول الديمقراطي، (جرى النكوص عنها سريعاً في الجزائر). وكان يؤمل لانتفاضات الربيع العربي أن تشكل موجة ديمقراطية جديدة في العالم قبل تعثرها وسقوطها في أحوال ومستتبعات أنظمة الاستبداد العربية والحركات الإسلامية المتشددة.

نظرياً يمكن القول مع هانتنغتون إن مفتاح التحول الديمقراطي الناجح هو إجماع نخب سياسية؛ في السلطة والمعارضة، على ضرورة التوجه نحو نظام ديمقراطي، والتفاوض بينها من أجل الاتفاق على أسس وقواعد النظام البديل. ولكن ماذا لو كان النظام الدكتاتوري من النوع العنيف الذي لا يُقدّم أي تنازلات، ولا يقبل البتة بحلول تفاوضية بينه وبين خصومه السياسيين في الداخل؟ لا ريب أنه في مثل هذه الحال، فإن التغيير لا يحصل إلا بطرائق عنيفة غالباً، كالانقلابات والثورات والعصيان المسلح، وحتى التدخل الخارجي، على الرغم من أن اتباع هذه الطرائق يخلق صعوبات جمّة في وجه عملية البناء الديمقراطي ذاتها، لأنها تفضي غالباً إلى مواجهات دموية واجتثاث الأحزاب الحاكمة سابقاً، وهذا الأمر هو ممارسة معادية للديمقراطية ولثقافتها، إذ لا يمكننا أن نبداً حكماً ديمقراطياً بعملية «تصفية جماعية» لخصومنا السياسيين، وهو ما وقع فعلاً في غير بلد عربي (العراق مثلاً).

وقد كشفت تجارب الاحتجاج والسعي نحو التغيير في العالم العربي عن حقيقة أنّ معظم أنظمتهم

(1) صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، عبد الوهاب علوب (مترجم)، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

غير قابلة للإصلاح من الداخل، (ولذلك اندلعت الثورات فيها وأخذت طابعاً انفجارياً). ولكن هذه التجارب كشفت كذلك عن عجز الحركات الاحتجاجية في تحويل المطالب والشعارات التي رُفعت في بداياتها إلى مشاريع وطنية وبرامج سياسية. كما فشلت القوى المشاركة فيها في إدارة اختلافاتها، بل ولم تتفق حتى على الديمقراطية كهدف مشترك ومصالحة عامة للجميع. وهو ما حصل بالنسبة إلى النخب السياسية التي ثبّت كذلك أن حجم الخلافات والعداء المتبادل بينها أقوى بكثير من إمكان اتفاقها على الديمقراطية كمصلحة مشتركة لها جميعاً.⁽²⁾

ثالثاً: صعوبة التغيير في عالمنا العربي

تُرى، ما الأسباب والعوامل التي تجعل التغيير في منتهى العسر والصعوبة في عالمنا العربي؟ ما الأسباب والعوامل التي تعمل على توفير فرص الهزيمة للحركات الشعبية أكثر بما لا يقاس من فرص الانتصار؟ وهذا السؤال يشمل مختلف الاحتجاجات التي حصلت في العالم العربي منذ العام 2011 وحتى الآن. كما يشمل أيضاً البلدان التي استطاع فيها الحراك إسقاط النظام الحاكم، (وغالباً رأسه فقط)، أو التي اصطدم فيها بحائط مسدود وتمكّن النظام بوسائل شتى، من احتوائه ولجمه عند حدود جعلته عاجزاً عن الفعل والتأثير (العراق، لبنان). هل يمكننا أن نتحدث هنا عن حالة أشبه بـ«القابلية للهزيمة»، على غرار مقولة مالك بن نبي عن «القابلية للاستعمار»؟

إن التغيير يصبح صعباً وعسيراً في أنماط الحكم التسلطية القائمة على إخضاع السكان، والتعامل مع مؤسسات الدولة ومواردها على أنها «غنيمة»، واستغلالها كمصادر للنهب ومراكمة الثروة والجاه، وكأدوات في لعبة تحقيق الغلبة والسيطرة التي تصبّ لصالح «عصبيات» أو فئات ذات صبغة قبلية أو عشائرية أو طائفية أو مذهبية... إلخ. ويزيد الطين بلّة، حين يكون القوام الرئيس للمؤسستين العسكرية والأمنية من أحد المُكوّنات السابقة، أو حين يكون ممسكاً بمفاصل تلك المؤسستين الرئيسة.

وقد تراكب هذه الحالة مع هيئات وجماعات ميليشاوية ذات طابع عسكري وأمني، كما هي حال «الحشد الشعبي» في العراق، و«حزب الله» في لبنان، و«الحوثيين» في اليمن، وكما كانت الحال في سورية خلال الشطر الأكبر من سنوات الحرب، وما انفك الأمر كذلك في عدد من المناطق السورية. وعلى ذلك، فقد اختلط الدور القمعي الوحشي الذي مثّله الأجهزة الأمنية والعسكرية في إفشال الانتفاضة السوريّة، مثلاً، مع الدور الذي مثّله تلك الميليشيات، (لجان الدفاع الوطني وغيرها)، إضافة إلى الميليشيات الآتية من الخارج، (حزب الله وجماعات الحرس الثوري الإيراني بمسماياتها وجنسياتها المختلفة).

في مثل هذه الحال، يُمكننا أن نُطلق على القاعدة الاجتماعية للسلطة «مجتمع الطغمة الحاكمة»، الذي تحكمه وتجمعه مصالح وامتيازات وتطلعات مشتركة، لا تقتصر على ما يجري على سطح الحوادث، (وفي اللحظة الراهنة فحسب)، بل تطال ترسّبات تاريخية وثقافية مرتبطة بمظالم اجتماعية قديمة أو جديدة، تُفضي في حصيلتها إلى رفض الإصلاح والتغيير، واصطفافه خلف

(2) عبدالفتاح ماضي، «ملاحظات حول مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية»، المسار الإلكتروني، 29 حزيران/ يونيو 2020.

السلطة، بل وتصميمه على الدفاع عنها وعن استمرارها في الحكم، مهما كلف ذلك!

«مجتمع الطغمة» هذا يمكنه أن يزعم أنه هو «المجتمع»، وإن الآخرين (المحتجين مهما كانت نسبتهم عالية) هم عملاء وخونة ومأجورون أو إرهابيون... إلخ. والأهم من ذلك، هو أن يصبح هذا «المجتمع» حاضنة لكثيرين يُدون استعدادًا للقتال وممارسة مختلف أعمال الترويع والانتهاكات بهدف بقاء الطغمة في الحكم. وهكذا، فعندما يكون المجتمع منقسمًا على نفسه، ويجري «الاستثمار» في هذا الانقسام وتوظيفه بهدف الحفاظ على استمرار النظام القائم وديمومته، فإن الوضع يصبح مهيبًا لنشوب أشنع أنواع الصراعات الاجتماعية وأقذرها، وذلك من خلال تحوّل المواجهة مع السلطة إلى صدام واحتراب مع «العصبة» الاجتماعية التي تستند إليها هذه السلطة.

فقيادات هذه العصبة وأصحاب المصالح والامتيازات الرئيسة فيها، يشعرون بأنهم مهدّدون ليس بخسارة مواقعهم ومكاسبهم فحسب، بل حياتهم ووجودهم ككل، فيسارعون إلى تعميم «هلعهم» هذا ليشمل معظم المتتمين إلى هذه العصبة، كيما يهبّوا للدفاع عنها بوصفه دفاعًا عن كياناتهم ووجودهم. وغالبًا ما ينجحون بتمرير لعبتهم الشريرة هذه! ليستنفروا، في المقابل، طائفة أو قبيلة موازية، (وخصوصًا الفئات المهمّشة والمظلومة منها، التي تستند إليها عادة التمثيلات السياسية المعارضة)، فيصبح الطريق ممهدًا لاحتراب دموي مدمّر، بأبعادٍ عقديّة واجتماعية وثأرية، متراكبة مع تدخلات إقليمية ودولية متباينة المرامي والأهداف، كما جرى في سورية وفي غير بلد عربي.⁽³⁾

وما إن انزلت الانتفاضات إلى تلك الصراعات المذهبية والإثنية المدمّرة حتى فتحت الباب على مصراعيه أمام تدخلات إقليمية ودولية تحوّل فيها الفاعلون السياسيون، سواءً لدى السلطات أو المعارضات، إلى أدوات طيّعة بيد القوى المتدخلّة وأجنداتها الخاصة؟ في وقت أصبحت فيه بعض العواصم الإقليمية والدولية قادرة على مدّ القوى المحلية - في السلطة وخارجها - بأسباب البقاء والاستمرار مهما كانت هذه القوى كريهة ومنبوذة!

لا ريب أن ثمة خصوصية أكيدة لكل بلد من بلدان الربيع العربي، ولكن هناك عددٌ من المشتركات بينها أيضًا، يأتي في مقدّمها:

1. الإخفاق في بناء الدولة الوطنية الحديثة، وما خلفه ذلك من هشاشة في النسيج المجتمعي والوطني.
2. الدور الذي تضطلع به المؤسسات العسكرية والأمنية وتباينه بين دولة وأخرى.
3. بنية وطبيعة النظام ومستوى لجوئه إلى العنف في حل النزاعات السياسية والأهلية، والتفاوت في ذلك بين نظام عربي وآخر.

رابعًا: الدولة الوطنية وتجليات الفشل في بنائها

الأبرز بين تلك المشتركات التي تشكل عائقًا موضوعيًا (بنويًا) أمام إمكانات التغيير ونجاح الثورات في العالم العربي هو غياب الدولة الوطنية الحديثة، وابتلاعها من طرف سلطات غاشمة

(3) مهيران الشامي، «بين طموحات الرئيس الشعبي وفساد «النخبة» السياسية: هل تنتهي تجربة «الانتقال الديمقراطي» في تونس؟»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 29 آب/ أغسطس 2021.

باتت أشبه بطغم مافيوية، فاسدة ومُفسّدة، ليس لديها أي إنجازات تذكر على أيّ صعيد تنموي أو نهضوي، ولا يشغلها سوى البقاء في سدة الحكم، وهي على استعداد لفعل أي شيء في سبيل ذلك. وقد كشفت عن ذلك بجلاء الطريقة الوحشية التي تعاملت بها هذه السلطات مع انتفاضات الربيع العربي، وما ترتّب عليها من ويلات ودمار وخراب وإزهاق أرواح مئات الآلاف من البشر، ما جعل العالم العربي يبدو استثناءً في ذلك على مستوى العالم ككل!

يقف وراء إخفاق العرب في بناء دولهم الوطنية الحديثة العديد من الأسباب، أهمها دور القوى الاستعمارية في نشوء وتكوّن كياناتهم السياسية، (وخصوصاً في مشرقنا العربي)، لكن ربما الأهم من ذلك، أنّ هذه الكيانات لم تتشكل كحصيولة لصراعات داخلية عنيفة نجم عنها في نهاية المطاف التوافق على صوغ عقد اجتماعي، يضمن الالتزام بمبادئ وقوانين السلم الأهلي والعيش المشترك بين أبنائها ومكوناتها كافة، بالاستناد إلى مفهوم المجتمع المدني (الأمة)، وليس بالاعتماد على البنى والعلاقات ما قبل الوطنية، كما حصل في المجتمعات الغربية بعد حرب الثلاثين عاماً التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن السابع عشر، من 1618 إلى 1648. هذه الحرب التي اعتقدنا أننا سننجو منها، وستتعلم من دروس التاريخ وكوارثه، بيد أنّ ما نشهده اليوم من اقتتال وحروب في بلادنا العربية على خلفية مذهبية وإثنية، يبدو وكأنه (معادل تاريخي) لتلك الحرب الدموية، بتأخر زمني (وحضاري) يقارب نحو أربعمئة عام!

وإذا كانت بريطانيا وفرنسا ساهمتا في القضاء على السلطنة العثمانية، ورسمتا حدوداً وأوجدتا بلداناً وعينتنا حكاماً، وحاولتا أن تبنّيا أنظمة على غرار أنظمتها السياسية الغربية، إلا أنّ كثيراً من القوى المحلية وقفت ضد ذلك وعدّته غير شرعي، هذا فضلاً عن المشكلات التي خلفتها هذه الترتيبات، وما زالت معلقة حتى الآن؛ مثل المصير السياسي للفلسطينيين والكرد وعدد من الإثنيات الأخرى.⁽⁴⁾

يضاف إلى ذلك، ما خلفه هذا الفشل من انعكاسات وتداعيات، فبدلاً من السلم الأهلي والهوية الوطنية الجامعة شاهدنا انفجار الهويات الدينية والطائفية والعرقية والقبلية والمناطقية... إلخ. وعوضاً عن إقامة دولة الحق وسيادة القانون التي تحترم المؤسسات والتعددية والمعايير الحديثة كالحرية والديمقراطية وتداول السلطة والمساواة ومبدأ المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص، ابتلي العالم العربي بسلطات كرّست نفسها كأنظمة شمولية استبدادية؛ أعطت لنفسها الحق بتعطيل الدستور ووقف العمل حتى بالقوانين التي أقرتها بنفسها، وذلك عبر فرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، ما مكّنها من إحكام قبضتها على الفضاء العام والمجتمع والسيطرة على جميع تمثيلاته وتنظيماته من أحزاب، نقابات، منظمات مجتمع مدني، صحف ووسائل إعلام... إلخ.

خامساً: تمايز التجربة التونسية

يمكن للمراقب أن يلاحظ أنّ تعامل الأنظمة العربية مع احتجاجات الربيع العربي كان يتناسب طردياً مع مدى اقترابها أو ابتعادها من الأخذ بمعايير الدولة الحديثة، وانعكاس ذلك على بنية الدولة

(4) مهران الشامي، «معضلة بناء الدولة الوطنية الحديثة في سورية والمشرق العربي»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 6 حزيران/ يونيو 2021.

وطبيعة نظامها السياسي ومستوى لجوئها إلى العنف في حل النزاعات السياسية والأهلية القائمة أو التي تشب بين أونة وأخرى. ففي دولة مثل تونس كان بطل استقلالها ورئيسها الحبيب بورقيبة قد أرسى بعض دعائم ومرتكزات الدولة الحديثة، من قبيل التأكيد على علمانية الدولة ومدنيتها، وعدم الإطباق التام على الفضاء العام والحياة السياسية، إضافة إلى موقفه من المرأة، «مدونة (قانون) الأحوال الشخصية»، التي ساهمت بقوانينها العصرية في منح المرأة التونسية حقوقاً متقدمة، مقارنة مع سواها من النساء العربيات.

كما يُسجل للنظام التونسي السابق بنسخته؛ البورقيبية والبنعلية، مساهمته في وصول المجتمع إلى مستوى تعليمي وثقافي متقدم. إذ أن الدولة التونسية وضعت منذ الاستقلال ثلث موانئها للاستثمار في التعليم، بهدف صناعة رأسمال بشري قادر على إدارة عجلة الاقتصاد وبناء مؤسسات كفؤة، وسط شح الموارد الأخرى. كما عملت على توفير الشروط الملائمة لتشكيل طبقة وسطى واسعة.

يضاف إلى ذلك؛ حياد المؤسسة العسكرية التي لم يعرف عنها أي تدخل في الشؤون السياسية، وتماسك النسيج المجتمعي لتونس وابتعاده عن الانقسامات كما في بلدان أخرى، ووجود مجتمع مدني قوي وتمثيلات حزبية ونخب سياسية ديمقراطية، وحرية عمالية ونقابية مستقلة نسبياً عن السلطة السياسية. أي أن نظام الحكم البائد لم يكن شمولياً واستبدادياً بالمطلق، (توتاليتارياً)، مثل غيره من الأنظمة التسلطية الشمولية التي عرفها العالم العربي. وكان هذا أحد أهم الأسباب التي ساعدت في نجاح الثورة سريعاً وفي سلميتها من جهة، واستمرارها وديمومتها طوال السنوات السابقة، من جهة ثانية.⁽⁵⁾

وقد بقيت التجربة التونسية، (إلى ما قبل انقلاب الرئيس الشعبي قيس سعيد)، نافذة الأمل الوحيدة التي عوّل عليها أغلب المحللين والمهتمين، بأن تكون أنموذجاً يحتذى للانتقال الديمقراطي في العالم العربي. لكنها غدت برمتها الآن على كف عفريت، وسيكون مصيرها رهناً بموازين القوى التي ستستقر عليها البلاد، وقدرة الرئيس سعيد على حسم «المكاسرة» الراهنة لصالحه، وبسط سيطرته الكاملة على المشهد السياسي التونسي.

وفي الواقع، فإن انقلاب الرئيس على النظام البرلماني الرئاسي المختلط، وتعديل الدستور بما يضمن إقامة نظام رئاسي تكون اليد العليا فيه للرئيس وليس للبرلمان، وقبل ذلك، نجاحه في انتخابات الرئاسة لم يأت من فراغ، فقد توافرت الكثير من العوامل والأسباب التي مهّدت الطريق أمامه. فبعد الخطوات الأولى للانتقال الديمقراطي، مثل: انتخاب جمعية تأسيسية، وضع دستور جديد، تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية وفق قانون انتخابي جديد، وتشكيل حكومة جديدة؛ سرعان ما انشغلت المنظومة السياسية الجديدة؛ في الحكم والمعارضة، بمماحكاتهما السياسية وانقساماتها الأيديولوجية والسياسية (علماني/ إسلامي، ليبرالي/ يساري... إلخ)، فضلاً عن انغماسها في الصراع على الحكم ومغانمه، في وقت كانت فيه المصاعب والتحديات التي تواجهها التجربة الجديدة كثيرة وجلية.

وقد ساهمت المنظمات المدنية والنقابات التونسية، مستندةً إلى رصيدها التاريخي وثقلها

(5) الشامي، «بين طموحات الرئيس الشعبي وفساد «النخبة» السياسية».

الاجتماعي، في ضبط توازنات المشهد السياسي والتخفيف من وطأة الأزمات المتلاحقة التي شهدتها البلاد في السنوات الأولى للثورة، على غرار الدور الوفاقي المميز الذي قامت به «اللجنة الرباعية للحوار الوطني» بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل (المنظمة النقابية الأكبر)، حين قادت حوارًا ناجحًا (2013) بين أحزاب «الترويكا» الحاكمة آنذاك بزعامة حركة النهضة (الإسلامية)، وأحزاب المعارضة، وتمكنت عبره من احتواء الاستقطاب الحاد الذي حصل بعد حادثتي اغتيال القياديين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، ووُجّهت الاتهامات فيهما إلى مجموعات تدعمها حركة النهضة، أو تتواطأ معها وتصرف النظر عن نشاطها؛ علمًا أن حوادث الاغتيال السياسي نادرة ومستتكرة في تاريخ تونس.

وسجّل البعض وقتها للحركة الإسلامية التونسية تميّز أدائها السياسي وتمتعها بمرونة وبراغماتية عالية. بيد أن شهوتها للسلطة وامتيازاتها دفعتها للاتلاف والتساكن مع قسم محدّث من النظام القديم: حزب «نداء تونس» الذي حاز على المركز الأول في انتخابات عام 2014، وذلك بعد ما يُعرف بـ«اتفاق الشيخين»، السبسي والغنوشي، الذي أتمّ في باريس.

ولم يُفض هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار والنهوض المرجّين، وخاصة في ظلّ الانقسامات والانشقاقات المتلاحقة التي عانى منها «النداء». ووصل الأمر في لحظة ما إلى مستوى القطيعة والصراع العلني بين رئيس الجمهورية (الباجي قائد السبسي) من جهة، والحكومة والبرلمان من جهة أخرى، في وقت تفاقمت فيه مشكلات الفقر والبطالة بين الشبان والخريجين الجامعيين، في ظلّ سياسات هذا الائتلاف الاقتصادية وإهماله المطالب الاجتماعية والمعيشية للتونسيين.

وعلى ذلك، ما لبثت أن تجددت الاحتجاجات في منطقة القصرين وسواها من المناطق والضواحي المهمّشة، رافعة ذات الشعارات المتصلة بتأمين الشغل والتنمية التي رُفعت في بداية الثورة. بل وفي تكرار لتجربة البوعزيزي، فقد أحرق عبدالرزاق الزرقي (مصور تلفزيوني) جسده (2018) في محافظة القصرين.

وعدّ المحتجون التونسيون أنّ منظومة الحكم والحكومات المتعاقبة منذ ثورة 2011، هي المسؤولة عن الإخفاق في إنجاز الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما مهّد الطريق، تاليًا، أمام الرئيس الشعبي للنجاح في الانتخابات الرئاسية تحت يافطة إيجاد مخرج من الانسداد السياسي والمأزق الاقتصادي اللذين أرهما الشعب، والتخلص من المنظومة الحاكمة والفاستدين وحل البرلمان، حتى لو كان ذلك مقدّمة للعودة مرة أخرى نحو الاستبداد والدكتاتورية!

سادسًا: دور المؤسستين العسكرية والأمنية (الجزائر والسودان نموذجًا)

وكان من أهم المعوقات الموضوعية أمام فرص التغيير والثورة في العالم العربي، اعتماد الأنظمة الحاكمة بشكل رئيس على المؤسستين العسكرية والأمنية، وخاصة أجهزة المخابرات التي تمّ زيادة عددها وعديد أفرادها على نحو سرطاني، فضلًا عن توسيع صلاحياتها بشكل مفرط. فبوساطة هذه الأجهزة، سيطرت السلطات العربية على مرافق الدولة وابتلعت مؤسساتها وأركانها، وسخرتها لخدمة نظامها السياسي بشكل خاص. وبهدف تحقيق ذلك، لم توفر شيئًا أو عملاً؛ بدءًا من منع النشاط السياسي، أو تقييده كحد أدنى، إلى شيوع ظاهرة الاختفاء القسري والتوقيف التعسفي للمعارضين،

والاحتمالات الكبيرة لموتهم أو التخلص منهم (قتلهم) تحت التعذيب، وأقله الحكم عليهم بأحكام جائرة عبر إحالتهم إلى محاكم عسكرية واستثنائية، هذا فضلاً عن تفتيش المنازل والتنصت على الاتصالات، ومصادرة الأملاك والعقارات والشركات والتدخل في أنواع النشاط الاقتصادي والمالي... إلخ.

وقد وصل النظام الأسدي، في عهدَي الأب والابن، إلى مستوى النموذج الذي يُدرّس على هذا الصعيد، بعد أن قوّلت وطوّع الجيش، على مدى عقود، ومهره بطابعه وصبغته الطائفية، وحوله إلى أداة طيعة ومطواعة في يده تقوم فقط بحماية نظامه والدفاع عنه، جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية التي باتت هي المتحكمة في كل شيء، بما في ذلك الجيش وفرقه المعروفة، ما خلا بعض الوحدات الخاصة (مثل سرايا الدفاع سابقاً، والفرقة الرابعة والحرس الجمهوري حالياً).

في كتابه «فلاحو سورية»، وعلى الرغم من تحفظه وحذره الشديدين من إطلاق الأحكام، يكشف المؤرخ حنا بطاطو بالأسماء والأرقام وأدق التفاصيل أنه «لا جدال في أن قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة». ويوضح أن من «بين 31 ضابطاً اختارهم حافظ الأسد بين عامي 1970 و1997، لشغل مراكز حساسة في القوات المسلحة وقوات النخبة العسكرية وشبكة أجهزة الأمن والاستخبارات، كان ما لا يقل عن 19 منهم من الطائفة العلوية، بمن فيهم 8 من عشيرته، و4 من عشيرة زوجته، ومن بين هؤلاء هناك 7 تربطه بهم صلات قربي».

ويضيف في مكان آخر أن «أيّاً من الضباط السنة لم يكن يملك في أي لحظة سلطة اتخاذ قرارات حاسمة، أو القيام بمبادرات مستقلة». ويقول: «كان المعاونون الموثقون من أقرباء الأسد، أو أبناء طائفته، يراقبون عن كثب السنة في المناصب العسكرية والأمنية العليا». وينقل بطاطو ما كتبه أحد أصدقاء رفعت الأسد، (صالح عزيمة)، عن مصطفى طلاس: «هو لا يحل ولا يربط، وليس له من دور في الجيش إلا دور الذيل من الدابة»⁽⁶⁾.

وفي المقابل، لم يُعرف عن الجيش التونسي أيّ تدخل في ميدان السياسة، وهو أقرب إلى مفهوم الجيش المهني، وبقي خارج «لعبة» الانقلابات العسكرية التي عرفتتها كثير من البلدان العربية (مصر، سورية، العراق، السودان... إلخ)، ولذلك يحظى بتقدير وثقة أغلبية التونسيين. صحيح أنه يمنح الرئيس سعيداً حالياً تأييده، ويعمل الأخير على استمالاته إلى صفّه عبر تعيين عدد من ضباطه في مناصب ومواقع مدنية، إلا أنه من المبكر جداً الحديث عن طموحه لشغل دور سياسي مستقبلي.

وبالمقارنة بين تونس ومصر، مثلاً، نجد أن المؤسسة العسكرية المصرية كان لها حضورٌ وتأثير طاغيان في الحوادث والتطورات التي شهدتها مصر منذ الإطاحة بالملكية قبل سبعة عقود، وصولاً إلى دورها في نجاح «ثورة 25 كانون الثاني/ يناير» في البداية، ومن ثم في الانقلاب الذي أطاح بحكم الرئيس (الإسلامي المنتخب ديمقراطياً) محمد مرسي، وأوصل عبد الفتاح السيسي إلى سدة الرئاسة.

وعلى غرار الجيش المصري، كان للجيشين الجزائري والسوداني دور مركزي في إطاحة الرئيسين بوتفليقة والبشير. ومن المعروف أن المؤسسة العسكرية في الجزائر تعدّ «صانعة الرؤساء»، وتري

(6) حنا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (مترجمان)، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 422، 598.

نفسها ضامنًا أساسيًا لاستمرار وحماية الدولة المدنية. فهي انقلبت على مسار الانتخابات التي حقق فيها الإسلاميون «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» فوزًا ساحقًا عام 1991، ما أدخل الجزائر في ما يعرف بـ«العشرية السوداء». وهي التي أبعثت بوتفليقة عن الرئاسة عام 1979، قبل أن تستقدمه في العام 1999، ليكون مرشحها في انتخابات الرئاسة حينها، بوصفه من رفاق بومدين في «مجموعة وجدة»⁽⁷⁾، وهي التي بادرت كذلك، بقيادة رئيس الأركان أحمد قايد صالح، إلى الضغط عليه وإجباره على الاستقالة وسحب ترشّحه لولاية خامسة. وقدّمت عملها هذا بوصفه تماهيًا مع مطالب المحتجين الذين أعلنوا وقوفهم ضد الفساد المستشري، ووصفوا التمديد لحكم بوتفليقة في ظل حالته المرضية المزمنة، أشبه بمهزلة سوريلية فظيعة!

وكانت المجموعة المحيطة بوتفليقة، بزعامة شقيقه سعيد، استغلت وضعه الصحي للسطو على صلاحياته كرئيس للجمهورية. ومن الواضح أن هذه «العصابة»، كما وصفت، كان لديها قدرٌ كبيرٌ من المصالح المتشعبة حملتها على الاستمرار في لعبتها البائسة والسعي لتجديد لبوتفليقة بهدف حماية نفسها ومصالحها، مُستخفّةً بالشعب الجزائري، وبالمؤسسة العسكرية كذلك. وفي الواقع كان للحراك الشعبي دور رئيس في وضع حدٍّ لهذه «المهزلة» ودفع المؤسسة العسكرية إلى أخذ المبادرة وإنهائها.⁽⁸⁾

وقد انحاز قائد الجيش الجزائري في البداية لصالح المحتجين ومطالبهم، وتعهّد بـ«تسليم السلطة للشعب»، (على الرغم من أنه كان أحد المقربين الأوفياء للرئيس بوتفليقة، ومن أهم الذين وفروا الحماية لنظامه منذ العام 2004)، لكنه ما لبث أن قلب ظهر المجن للمحتجين وطعن بهم وبحراكمهم ووصفهم بـ«الشرذمة والخونة والعملاء»! وأصبح بعد إزاحة بوتفليقة الحاكم الفعلي للبلاد إلى غاية تنظيم انتخابات الرئاسة، التي دافع عنها بقوة بذريعة الحفاظ على «الشرعية الدستورية»، بينما كان في الواقع يسعى لتفادي المرور بمرحلة انتقالية تشرف عليها شخصيات مدنية مستقلة، كما طالب الحراك الشعبي. وقد جلبت الانتخابات رئيسًا (عبد المجيد تبون) من قلب الطبقة السياسية المرفوضة من المحتجين.

وفي السودان، ظل الجيش هو القوة المهيمنة على الحكم بشكل شبه متواصل تقريبًا منذ الاستقلال 1956. وفي ضوء ذلك، لم يكن مفاجئًا أن يبادر جنرالات البشير إلى الانقلاب عليه بعد أن أيقنوا أنه لم يعد ممكنًا التمسك به والدفاع عنه أمام الاحتجاجات النوعية في الشارع، بل عدّوا أن إطاحته تحقيقٌ لطموح المحتجين أيضًا!

غير أنه لم يطل الوقت ليتبيّن أن القادة العسكريين يريدون التخلص من رأس السلطة، (أو التضحية به)، كتمهيد لإعادة إنتاج النظام القديم بحلّة جديدة. وهكذا يتشابه السيناريو هان الجزائري والسوداني مع شقيقهما المصري، لجهة الدور «الإنقاذي» الذي مثله الجيش في التخلص من رأس النظام، ولكن بهدف حماية النظام ذاته وإعادة إنتاجه من جديد. وخصوصًا أن للجيشين الجزائري والسوداني دورًا مشابهًا لنظيرهما المصري في «صناعة الرؤساء».

(7) وجدة: المدينة المغربية التي لجأ إليها عدد من قادة الثورة الجزائرية إبان حرب الاستقلال.

(8) خير الله خير الله، «حاجة الجزائر إلى الجمهورية الثانية»، صحيفة العرب، 22 نيسان/ أبريل 2019.

وتنقسم المؤسسة العسكرية في السودان حاليًا إلى قسمين: وزارة الدفاع التي يقودها رئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان. وقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو الملقب بـ «حمديتي». وهذه القوات هي نفسها ميليشيا «الجنجويد» سابقًا، المشهورة بمجازرها وفظائعها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في إقليم دارفور. ويتلقى القسمان دعمًا من بعض الدول العربية الفاعلة مثل مصر والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويُحكما قبضتهما على جزء مهم من النشاط الاقتصادي السوداني، مثل النفط ومناجم الذهب وتجارته، فضلًا عن شركات واستثمارات في الإنشاءات والمواشي والأدوية والاستيراد والتصدير.⁽⁹⁾

ويبدو أن الجيش السوداني يستنسخ تجربة نظيره المصري في الاستحواذ على بعض القطاعات الاقتصادية والاستثمارات المهمة لزيادة وتعميق نفوذه في الدولة والمجتمع أكثر فأكثر. وكانت مجلة «إيكونوميست» قد خصصت إحدى افتتاحيتها لموضوع «الإمبراطورية الاقتصادية» التي يملكها الجيش المصري وتأثيرها في الاقتصاد المصري. وطبعًا لا يمكن لأي استثمارات خاصة أن تتنافس مع «هيئات عسكرية لا تدفع ضرائب أو رسومًا جمركية، ويمكن أن تلقي بمنافسيها في السجن»!⁽¹⁰⁾

وربما كان البرهان وحمديتي يطمحان كذلك إلى استنساخ «السيناريو المصري» في السودان، فقد بادرا إلى الانقلاب -في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021- على اتفاقهما مع ائتلاف «قوى الحرية والتغيير» بشأن المجلس السيادي حين اقترب موعد تسليم رئاسة المجلس للمكون المدني. ولكن إذا كان الانقلاب المصري موجّهًا بشكل رئيس ضد الرئيس مرسي وجماعة «الإخوان المسلمين»، وتواطأت معه كثير من القوى السياسية والنخب المدنية والأهلية المصرية، فإن الانقلاب السوداني كان مختلفًا تمامًا عن ذلك. إذ كانت الاحتجاجات في السودان -والتي شهدت مشاركة كثيفة للمرأة فيها- موجّهة في الأصل ضد نظام بصبغة إسلامية، وتسعى لتقديم بديل آخر للشعوب العربية خارج ثنائية الاستبداد السياسي أو الديني. وقد أعرب محللون عن خشيتهم من أن يصبّ موقف عسكر السودان (الانقلابي) في صالح الحركة الإسلامية وفلول نظام البشير، ويمنحهما فرصة كبيرة للعودة إلى الحياة السياسية، مشدّدين على عمق الخلاف بين الحالتين السودانية والمصرية.⁽¹¹⁾

وفي الحصيلة، من الواضح أن السودان تنتظره الكثير من الصعاب والتحديات، وسيعتمد مستقبل التحول الديمقراطي فيه على تضافر عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وسيزيد من تلك الصعاب والتحديات تفاقم الصراع بين البرهان ونائبه حمديتي حول صلاحيات ونفوذ كل منهما. ويبدو أن البرهان يطمح لانفراده بقيادة الجيش، بعد أن يدمج «قوات الدعم السريع» فيه، تمهيدًا لانفراده بقيادة السودان، إذا أراد إعادة سيرة النميري والبشير في الحكم وتمكن من تحقيق ذلك!

(9) أريج الحاج، «التغلب على التاريخ: تحول السودان غير المؤكّد إلى الديمقراطية في مواجهة الضغط العسكري»، معهد واشنطن، 29 تموز/ يوليو 2020.

(10) إبراهيم درويش، «إيكونوميست: على مصر إخراج الجيش من الاقتصاد أو توقع مساعدات أقل»، القدس العربي، 27 كانون الثاني/ يناير 2023.

(11) محمد أبو الفضل، «السودان ومصر: تشابه في المقدمات وتباين في الآليات والمآلات»، صحيفة العرب، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

سابعًا: دور القوى الخارجية

طبعًا ليس جديدًا في التاريخ أن تكون للخارج أدوار رئيسة فاعلة هنا أو هناك؛ ومن ضمن ذلك لجم إمكانات التغيير ومنعها في هذا البلد أو ذاك، بصرف النظر عن حجم ومستوى التطلعات الشعبية. وقد كان من الواضح والجليّ دور القوى الخارجية الحاسم في إجهاض الانتفاضة الشعبية السورية، وبقاء واستمرار نظام الأسد، من حزب الله وصولًا إلى روسيا بوتين، ومرورًا بإيران وحرصها الثوري.

وقد حصل ذلك في وقت لم تعد فيه منطقة الشرق الأوسط ضمن الأولويات الاستراتيجية لإدارة الرئيس الأسبق (الديمقراطي) باراك أوباما. وبحسب رؤية الأخير،⁽¹²⁾ فإن الشرق الأوسط لم يعد مهمًا للمصالح الأميركية، وينبغي عدم إدراجه ضمن أولوياتها. ورأى في المقابل، أن مركز الاهتمام الأميركي ينبغي أن ينتقل إلى آسيا والشرق الأقصى، لمواجهة النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي المتنامي للصين، بوصفها التحديّ الأبرز للمصالح الأميركية، وبأنّ على واشنطن أن تعمل على كبح جماحها والحدّ من سعيها المتزايد للسيطرة.

وزاد على ذلك، بأنّ دولًا أوروبية وخليجية حليفة لأميركا سعت إلى «جرّ الولايات المتحدة إلى التدخل واستخدام قوتها العسكرية لتسوية حسابات وصراعات (في منطقتنا) ذات طابع طائفي، لا تخدم المصالح الأميركية». وقد شكل هذا الفهم خلفية موقف أوباما (المتردد والمتارجح) في الشأن السوري، وخصوصًا إثر توعده بـ«الخط الأحمر» في حال استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية، ومن ثمّ تراجعها، وإعلانه الصريح أنّه «غير نادم على هذا التراجع»!

وبحسب جيفري غولدرغ، فقد بدا واضحًا أنّ إدارة أوباما لن تورط نفسها في أيّ تدخل عسكري جديد في المنطقة، في وقت تسعى فيه لإنهاء حربين في العراق وأفغانستان والانسحاب منها، هذا فضلًا عن رهانها الكبير على إيران وعقد الاتفاق النووي معها!

وعلى العموم، فقد أظهرت التجارب المعيشة مدى أهمية الجوار الإقليمي والوضع الدولي؛ إما في إنجاح الثورة، أو في إجهاضها. وكذا الأمر بالنسبة إلى مسار الانتقال إلى الديمقراطية، حيث للتدخلات الإقليمية والدولية دور رئيس؛ إما في إنجاحه أو في عرقلة. ففي أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، مثلاً، كان من مصلحة الجوار الإقليمي دعم عمليات التحول إلى الديمقراطية التي حصلت في تلك البلدان، في حين وجدنا أن البيئة الإقليمية العربية لم تكن مساعدة أبدًا على نجاح تلك المسارات. بل على العكس، فإنّ قوى الثورة المضادة داخل دول الربيع العربي وفي جوارها الإقليمي، أدّت دورًا بارزًا ومُخزياً في الوصول إلى النتائج الكارثية التي وصلنا إليها، مستغلة عمق الانقسام السياسي والثقافي في المجتمعات المعنية، وهشاشة المجتمع المدني، وضعف القوى السياسية الديمقراطية، وغياب ثقافة الديمقراطية عمومًا، إن لم نقل طغيان ثقافة الإقصاء والإبادة السياسية والثقافية!⁽¹³⁾

(12) كما عرضها جيفري غولدرغ في مقالته المطوّلة في ذي أتلاتيك (10 آذار/ مارس 2016)، بعنوان «عقيدة أوباما»، وقد ترجمتها ونقلتها أنثدّ صحف ومواقع عربية عدة.

(13) محمد شومان، «لماذا تعثرت ثورات الربيع العربي؟»، الحياة، 17 حزيران/ يونيو 2015.

وكمثال على ذلك، فقد حام ظلّ دول (مثل الإمارات، السعودية ومصر)، حول انقلاب البرهان وحميدتي -في تشرين الأول/ أكتوبر- 2021 في السودان، مثلما حام ظلها من قبل حول انقلاب تونس. ومن المعروف أن بعض دول الخليج دعمت سابقاً انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر. وفي سبيل التناغم مع سياسات هذه الدول، ومع الخطط والمشاريع الأميركية-الإسرائيلية التي كانت مطروحة، قفز البرهان إلى مركب الدول العربية المُطبّعة مع إسرائيل، بدعوى التسريع في رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، والمساعدة في تجاوز مصاعبه الاقتصادية، بينما كان في الواقع يطمح في أن تزيد هذه الخطوة من حظوة عسكر السودان لدى الأطراف المعنية، لعلها تضرب صفحاً عن خطاياهم وارتكابات «جنجويدهم».

ولفت انتباه المراقبين، في هذا الصدد، أنه لو كانت واشنطن والعواصم الغربية حريصة فعلاً على إنجاح الانتقال السياسي وتمكين الديمقراطية الناشئة في السودان، لبادرت فوراً إلى تقديم مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والسياسي للسلطات الجديدة، وخصوصاً الشق المدني منها، من دون رهن ذلك بأي شروط سياسية وصلت حدّ الابتزاز والإذلال، كما حصل في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه قضية التطبيع! كما لفت انتباههم أيضاً أن إسرائيل (الديمقراطية) لم تجد هي الأخرى أيّ حرج في التعامل مع انقلاب 2021 وعسكر السودان، وذلك حرصاً منها فقط على التطبيع الرسمي مع مزيد من الدول العربية.

بيد أنه، وعلى الرغم من دعم تلك الدول لانقلابي السودان، فإن الأخيرين قد أخطأوا حساباتهم هذه المرة. فلا الشعب السوداني يبدو في وارد التخلي عن ثورته وتطلعاته للتغيير، (حيث واجه العسكر شارعاً غاضباً ومُصمّماً على استعادة الحكم المدني)، ولا المجتمع الدولي يبدو في وارد التسامح معهم كذلك، إضافة إلى موقف الاتحاد الأفريقي الراض أصلاً للانقلابات في القارة الأفريقية.

صحيح أن الموقف الدولي لم يرقّ إلى تسمية الانقلاب باسمه الصريح، لكن نبرته بدت أعلى من تلك التي سُمعت إزاء الإجراءات التي أقدم عليها قيس سعيد في تونس، أو انقلاب السيسي في مصر 2013. وقامت إدارة بايدن بتعليق مساعدات أميركية للسودان، وكذلك فعل الاتحاد الأوروبي، في وقت تبدو فيه العواصم الغربية وكأنها باتت تخشى أن تخسر نفوذها في بعض الساحات لصالح الصين وروسيا، في حال اتخذت مواقف أكثر صراحة وجذرية من انقلاب ما، أو انتخابات مزيفة هنا أو هناك. كما أشارت صحيفة «واشنطن بوست» في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.⁽¹⁴⁾

ثامناً: سيطرة الإسلام السياسي

ومن الأسباب التي تعيق تحقيق التغيير الديمقراطي في عالمنا العربي، هو الغلبة الراهنة لقوى الإسلام السياسي بمختلف تلاميذها وأطيافها وبشقيها السني والشيعي. ومن المفترض أن يندرج هذا الأمر ضمن العوامل الذاتية المعيقة للديمقراطية في البلدان العربية، إلا أن ديمومته على مدى أجيال وعقود طويلة أضحت ترتقي به إلى مستوى العامل الموضوعي وليس الذاتي فقط. فبعد نحو قرن من نشوء الكيانات العربية، ما زال ثمة خلافات عميقة مستعرة داخلها تطال هويتها وهوية مجتمعاتها

(14) إبراهيم درويش، «انقلاب السودان مقامرة أعادت المواجهة مرة أخرى بين الجيش والشارع»، القدس العربي، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

السياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك شرعية هذه الكيانات ذاتها، (من قبيل الحنين إلى نظام الخلافة الإسلامية مثلاً)، وكذلك شرعية الأنظمة القائمة عليها التي تنظر إليها كثير من القوى والحركات الإسلامية، وقبلها القومية، بوصفها تعبيراً عن عقيدة غربية (غزواً ثقافياً غربياً)، وترى أن تطبيق الشريعة في مختلف جوانب الحياة (ومنها الحوكمة والسياسة) أمراً مفروغاً منه.

ويلاحظ ديفيد فرومكين في كتابه «سلام ما بعده سلام» أنّ المسؤولين الغربيين الذين شاركوا في اقتسام المنطقة، «ظنوا أن المعارضة الإسلامية للعصرنة كانت في طريقها إلى التلاشي، ولم يروا أهمية المذهب الوهابي في السعودية، ودور الدين في أفغانستان، واستمرار حيوية الإخوان المسلمين في مصر وسورية، والثورة الخمينية في إيران... إلخ».⁽¹⁵⁾

وفي ظلّ واقع الاستبداد والنهج التمييزي المُخرّب الذي تتبعه معظم الأنظمة العربية، وتحكّم البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية المتخلفة، من جرّاء إخفاق مشروع النهضة والحداثة الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، وتراجع الحركة التنويرية والعقلانية التي رافقته، وما أفضى إليه ذلك من تراجع وقصور في الوعي المدني والمؤسّساتي، وغلبة الانتماءات والعصبيات ما دون الوطنية، فإنّ البيئة العربية العامة كانت وما برحت مهياً لانتشار القوى والجماعات الإسلامية الأصولية بأطيافها وتلاوينها شتى.

وخلافاً لما كانت عليه الحال في العهود الاستعمارية، حيث كان للدين دور إدماجي موحد للقوى التي ناضلت ضد الاستعمار، فقد تحول الدين حالياً إلى عامل رئيس من عوامل الفرقة وتفتت النسيج المجتمعي، وخصوصاً في نسخته السياسية الأكثر تطرفاً، والمتمثلة في الحركات «الجهادية»، ذات التوجه الطائفي المعلن، والتي ساهمت في تحويل صراع الشعوب مع أنظمتها من محاربة الاستبداد إلى محاربة التطرف، أقله في نظر معظم العواصم الغربية الفاعلة. يضاف إليها كثيرٌ من المشايخ الدعاة الذين تُسخر لهم المنابر الدينية والقنوات الفضائية، (الشيخ العرعور مثلاً). ما يعني العجز عن تجاوز «فقه الجماعة أو الملة»، (وفي أحسن الأحوال فقه الأمة الإسلامية)، إلى «فقه الدولة الوطنية» بأبعاده الدستورية والقانونية المتفق عليها، وتحول الدين (أي الإسلام السياسي) إلى عائق كبير في وجه بناء الدولة العصرية الحديثة، على نحو شبيه بما جرى في زمن النهضة، حين وقفت القوى التقليدية والأصولية ضد دعوات النهضويين العرب وطموحاتهم.

وعلى سبيل المثال، يورد برهان غليون في كتابه «عطب الذات» كيف جاء رياض الشقفة، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، يسأله إن كان بالإمكان حضور ممثل عن وزارة الخارجية التركية اجتماع الأمانة العامة للمجلس الوطني؟ ويعدّ غليون أن ممثل الإخوان «لا يرى في هذا الحضور مساساً بالطابع السيادي لاجتماع السوريين». ويعزو ذلك إلى «ضعف روح السيادة الوطنية عند النخب السورية، وضعف تمسكها باستقلال قرارها». ثم يضيف قوله إن «الانزلاق نحو التبعية لا ينجم دائماً عن إرادة الهيمنة الخارجية، إنما عن القابلية للتبعية وغياب روح السيادة والاستقلال».⁽¹⁶⁾

(15) دافيد فرومكين، سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1922، أسعد كامل الياس (مترجم)، (د.م): رياض الرئيس للكتب والنشر، د.ت)، ص 633.

(16) برهان غليون، عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل؛ سورية 2011 - 2012، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020)، ص 108، 109.

وفي الواقع فإن الإخوان لا يرون في حضور ممثل الخارجية التركية اجتماع المعارضة السورية أمراً نافراً أو نشازاً، ليس للأسباب التي ذكرها غليون فحسب، بل لأنهم يعدّون أنّ المرجعية الدينية العابرة للحدود، هي واحدة بينهم وبين الأتراك في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية» ذي الخلفية الإسلامية، وتتقدّم على مرجعيتهم الوطنية. تماماً مثلما كانت الحال بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الأحزاب الشيوعية التي كانت تعدّ أنّ الأولوية لمرجعيتها الأممية وليس الوطنية. ومثلما هي الحال بالنسبة إلى حزب الله في لبنان الذي يفاخر قادته بأنّ مرجعيتهم ليست في بيروت، إنّما «ولاية الفقيه» في طهران.

إلى ذلك، وعلى خلفية رفضهم للمبادئ المتصلة بجوهر الديمقراطية و ضمانات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، فإن تعامل أحزاب وجماعات الإسلام السياسي مع الديمقراطية، شأبه، وما زالت تشوبه، الكثير من المآخذ والظنون. فهم يبدون ميلاً واستعداداً دائماً لإعادة إنتاج الاستبداد بحلل وصيغ جديدة، سواءً من خلال ممارستهم الحزبية الداخلية القائمة على مبدأ «السمع والطاعة»، أم على مستوى قبولهم بالمشاركة في الانتخابات و«اللعبة الديمقراطية»، على أنّ تكون كـ«السلم» الذي يوصلهم إلى الحكم، ليتفرغوا بعدها لأسلمة الدولة والمجتمع، في حين أنّ نشوء وتكوّن الدولة الحديثة ترافق مع انفصال ما هو سياسي عمّا هو ديني، وتحقيق نوع من الاستقلال النسبي للسلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية عن الدين، وعن بعضها البعض في الوقت عينه.

وفي الغرب، ترافق ذلك مع تجريد الكنيسة من مصادر قوتها وهيمتها الاقتصادية والاجتماعية، والحد من نفوذها السياسي ونفوذ طبقة الكهنوت الديني، ومن ثم البدء في الفصل التدريجي بين الكنيسة والسياسة، وشيوع التنظيم المدني العلماني للدولة والأنظمة السياسية المعمول بها، إضافة إلى تطور نظم التعليم وانتشار الجامعات الحديثة، بعيداً عن القيود الدينية والسلطوية التي كانت مفروضة على حرية التفكير والإبداع والبحث العلمي.

وفي المقابل، وعلى الرغم من الجهد الذي بذله التنويريون العرب منذ عصر النهضة وحتى الآن، في سبيل تعزيز أسس الفلسفة السياسية العقلانية الحديثة، فلسفة حقوق الإنسان ومبدأ المواطنة المتساوية، إلا أنّ الغلبة ما زالت للفكر اللاهوتي التكفيرى الظلامي، وما زالت أفكار وفتاوى رموز هذا التيار؛ من ابن تيمية إلى حسن البنا، أقوى بما لا يقاس مما طرحه النهضويون والعقلانيون العرب وغير العرب.

وفي هذا الصدد، يجدر الانتباه إلى أنّ أحد الأسباب المهمة التي سهّلت الانتقال إلى الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية هو ثقافتها السياسية المتقاربة مع نظيرتها في غرب أوروبا، لجهة مرورها بالإصلاح الديني وعصر النهضة والتنوير، بينما الأمر ليس كذلك في العالم العربي، فالميل العام لدى جميع تيارات الإسلام السياسي، بجناحيها السنّي والشيوعي، يميل لصالح إقامة دولة دينية تعدّ الشرع دستوراً لها، من منطلق أنّ «الإسلام هو الحل»، وهو دين ودينا في الوقت عينه.

وعلى ذلك، من الخطأ الفادح الركون لحديث البعض عن أنّ الثورة السورية وغيرها من ثورات الربيع العربي قد انتصرت ولم تُهزم قط، وبأن ما تمر به الآن من نكوص وتعرجات شبيه بما جرى للثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر، والتي لم يستقم لها الأمر إلا بعد 80 عاماً من قيامها. ومكمن الخطأ هنا أنّ الثورة الفرنسية كانت قد أحدثت القطيعة مع النظام الإقطاعي السابق المتحالف مع

الكهنوت الكنسي، وذلك بفضل نجاح فلاسفة التنوير قبلها في تفكيك اللاهوت المسيحي التكفيرى وتمهيد الطريق لها، وهذا ما لم يحصل عندنا بعدُ للأسف الشديد.

وفي هذا الصدد، يشير هاشم صالح إلى أن «التنوير هو الذي فكك مشروعية الكنيسة الكاثوليكية وكل الأفكار الطائفية المتعصّبة التي كانت تبثها في المجتمع، وبأنه لولا هذا التفكيك لما استطاعت الثورة الفرنسية أن تطيح النظام الملكي الاستبدادي المطلق الذي كان يستمد مشروعيته من هذه الكنيسة بالذات، فهي التي كانت تخلع عليه المشروع الإلهية، وتُقنع جماهير الفرنسيين بتقديم الطاعة له والخضوع لمشيئته على الرغم من كل تعسّفه واستبداده».⁽¹⁷⁾

وهذا كله لا يعني الموافقة، في أي حال، على اللجوء إلى قمع تيارات الإسلام السياسي غير المسلحة، وملاحقتها أمنياً. بل قد يكون من مصلحة العرب والمسلمين أن تظهر قوى الإسلام السياسي على السطح، وأن تحكّم أيضاً، لأنّ الفشل سيكون على الأرجح من نصيبها، كما كان من نصيب غيرها. وتجارب الحركات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم تشي جميعها بأرجحية هذا الاحتمال؛ (من إيران إلى السودان إلى العراق إلى غزة ومصر وليبيا... إلخ). وعندما يحصل ذلك ستتمكن الشعوب العربية من قطع خطوات كبيرة في مسارها التاريخي المعاصر، وذلك عبر التخلص من كل ما يعيق مُضيّها على درب التطور والنهضة، والاتفاق على البديل الديمقراطي لأنظمتها من دون أيّ لبس أو زوغان.

تاسعاً: سورية (الوجه الطائفي والتوريت)

يتفق الجميع على أن الحراك الشعبي الذي حصل في سورية، بدأ مثل غيره من حركات الربيع العربي كاحتجاجات تنشد الحرية والكرامة ووضع حد لنظام الاستبداد والاستعباد الذي استمرّ أكثر من نصف قرن. وقد شارك فيه عدد كبير من الشبان الطامحين إلى التغيير الديمقراطي السلمي، قبل أن يلج مسارات العنف ويصير فيه السلاح وحامله هما سيد الموقف، ولتحوّل من ثمّ إلى حرب مُدمّرة وُصفت كأكبر كارثة إنسانية عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. حربٌ تنازعتها عصبيّات اثنية ومذهبية عابرة للحدود، وفاقمتها تدخلات خارجية جعلت من سورية ساحة لصراعات محلية وإقليمية ودولية متداخلة ومتشابكة على نحو لا فكاك منه.

بالطبع، كانت صورة الهزيمة أوضح وأوجع ما تكون في سورية؛ سواء بسبب عدم تمكّن المنتفضين من إطاحة رأس النظام وطغمته الحاكمة، واجتماع الشروط والأحوال الموضوعية والذاتية كلها، ومساهمتها جميعاً في إجهاض الثورة. أم بسبب مئات الألوف من الضحايا الذين قضوا، والدمار والخراب الذي لحق بعمران البلاد والعباد. أم بسبب انسداد الآفاق التي يمكن أن تتيح حتى إمكان الوصول إلى حل سياسي مقبول من الجميع. هذا فضلاً عن الصعوبة الكبيرة التي تحيط بإمكان معالجة وترميم ما خلفته الحرب من ويلات وتشظّ مجتمعي ووطني مستقبلاً.

موكّداً أنه ما كان للحراك الشعبي أن يؤوّل إلى هذا المصير لولا طبيعة السلطة الحاكمة أولاً، والتي اختارت الحلّ الأمني ولجأت إلى وسائل القمع والقتل التي تعرفها وتتقنها جيداً، والتي

(17) هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (د. م: دار الساقى، 2013)، ص 185 - 186.

كانت تتصاعد عنفًا ودموية مع تزايد الاحتجاجات واتساعها، إلى جانب النفخ في إوار التخويف الطائفي. ولكن هل يكفي هذا لتقديم جواب شافٍ بشأن عجز الخطاب الجمعي الموحد الذي رفعه المحتجون في بداية حراكهم، «الشعب السوري واحد»، عن الصمود أمام تطورات الواقع، إذ سرعان ما أخلى مكانه لتصدعات وصراعات ذات طابع طائفي وإثني؟ تعرّض فيها النسيج المجتمعي السوري إلى شتى التشققات والتمزقات. تُرى لماذا استسلم كثير من السوريين إلى عملية تأجيج المخاوف هذه؟

ثمّ ألم يكن للوجه الطائفي للسلطة وعملية توريث الحكم، (وهي الوحيدة التي نجحت في الأنظمة «الجمهورية» العربية)، دورهما الأکید في زيادة حدة الصراع ودمويته على نحو فاق أي دولة أخرى؟

الحقيقة السابقة تدركها وتعرفها الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، ومع ذلك، فهناك من ينفي وجود قاعدة استناد طائفية للسلطة السورية، ويعدّ أن الصراع في سورية ظل طوال السنوات السابقة في إطاره السياسي فقط، وبعيدًا عن أي شبهة طائفية أو إثنية. ويُحاجج هؤلاء بأن «القاعدة الاجتماعية للنظام تبدو عابرة للطوائف، وتستند إلى مبدأ الولاء للسلطة السياسية قبل أي اعتبار أو انتماء آخر». وبأن «أغلب التجار والصناعيين (السنة) شكلوا قاعدة صلبة للسلطة؛ إضافة إلى مؤسسة الإسلام الرسمي وفروعها المتعددة». وثمة من يرى أن النظام يستند في حكمه إلى جانب المؤسستين الأمنية والعسكرية، على «الشراكة القائمة بين الشريعة البيروقراطية الحاكمة (بفرعها العسكري والمدني) وبين وجهاء المجتمع ورجالات الدين والمال والأعمال، وخصوصًا في مدينتي دمشق وحلب». وفي المقابل، ثمة من يردّ بأن «المحسوبية الطائفية» كانت على الدوام من «المصادر الرئيسة للاستياء لدى الأغلب»، ولكن لم يكن أحد يجرؤ على الشكوى العلنية منها.⁽¹⁸⁾

ذكرتُ قبل قليل ما قاله بطاطو بشأن أنه «لا جدال في أن قاعدة سلطة الأسد هي في جوهرها علوية بقوة»، ومع ذلك فهو يخلص إلى أنه: «من الشطط القول إن الأسد طائفي أو عشائري من حيث أفعه أو نهجه»، وبأنه «لا توجد أدلة كافية على أن الأسد في سياساته الاقتصادية أعطى تفضيلًا ملحوظًا للطائفة العلوية، أو أن أغلبية العلويين تتمتع بأسباب الراحة في الحياة أكثر من أغلبية الشعب السوري.»⁽¹⁹⁾

نعم في الجانب الاقتصادي، كان الأسد الأب يمنح فرصًا وتسهيلات للتجار والصناعيين للعب دور أكبر في اقتصاد البلد، (وهو ما يأتي بطاطو على ذكره أيضًا)، وقد يكون أغلبية العلويين لا يتمتعون بأفضلية اقتصادية مقابل سواهم من فئات الشعب السوري، بيد أن هذا الأمر لا علاقة له بالعصب الأساس للسلطة، وبمركز صنع القرار فيها. ثم إنه من المعروف أن كبار الضباط والمسؤولين المقربين من الأسد كانوا بمنزلة «شركاء مخفيين» يقاسمون التجار والصناعيين أرباحهم، ويحصلون على نسبة معلومة منها.

كما ينقل بطاطو عن الأسد قوله في جلسة خاصة أمام مسؤول سوري سابق، إن الناس العاديين هم كائنات اقتصادية أساسًا، ولم يخلقوا للسياسة، أما «من يعملون جديدًا في السياسة، فهؤلاء

(18) فيصل علوش، «بعد سنوات الحرب: ماذا تبقى من النسيج المجتمعي السوري؟»، أسبار، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

(19) بطاطو، ص 420، 421، 422.

سيكونون ضده مهما فعل، وسجن المزة مبني أصلاً من أجلهم».⁽²⁰⁾

عاشراً: مظاهر العطب الذاتي

إزاء هول ما جرى، وتضافر جميع العوامل والتعقيدات الموضوعية والذاتية الخاصة والاستثنائية التي واجهتها ثورة السوريين، وتكالب كثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية ضدها وسعيهم المشين لإجهاضها، قد يميل المرء إلى تردد المثل القائل إنه «لم يكن بالإمكان أبدع مما كان»، وبأنه ما كان بإمكان أيّ قيادات مهما بلغت مثاليتهما وخبرتها وتجربتها أن تجترح المعجزات في مواجهة ذلك.

لكن، وعلى الرغم من ذلك كله، فإنه من المفيد والضروري تسجيل بعض أوجه القصور والعطب الذاتي التي وسمت سلوك الفاعلين السياسيين في سورية، والتي كان من أهمها النزوع نحو «الخفة» التي تقارب حدود الطيش والتهور في ممارساتهم السياسية، وعدم القدرة على أن تكون هذه الممارسات فعلاً ذاتياً مستقلاً، يتعد عن ردّات فعل الآنية على الحوادث المتلاحقة، ويعبر عن سوية ملموسة من الوعي والنضج السياسيين.

وسأكتفي هنا بإيراد بعض الوقائع والأمثلة التي تؤكد للأسف على هذه الحقيقة. وقسم منها يستند إلى ما جاء في كتاب غليون المشار إليه آنفاً، والذي حفل بالكثير منها.

1. عدم قدرة قوى المعارضة على مواكبة الانتفاضة الشبانية، وتأخرها في الاتفاق على تشكيل إطار قيادي جامع لها، ما مكّن بعض الممولين الخليجين؛ الرسميين والأهليين، ومعظمهم من الإسلاميين المتشددين أو المحافظين، من ملء الفراغ والسيطرة على قطاعات كبيرة من القوى الجديدة المنخرطة في العمل المسلح وربطها بها، ومن ثم التحكم في مسار الانتفاضة والتدخل في تحديد غايتها وأهدافها.⁽²¹⁾

2. الذات الفردية السورية المتضخمة التي تحمل جميع عيوبها وعقدها النفسية والشخصية والاجتماعية إلى أي موقع قيادي تشغله، ما ينعكس على مدى ثقتهما بالآخر ونزوعها إلى التشكيك به، وعدم قدرتها، تالياً، على الانخراط الصحيح والسليم في العمل السياسي والوطني كفريق جماعي، حتى يبدو الأمر وكأن هذه المزاي «صفات جينية» يتوارثها السوريون جيلاً بعد جيل، أقله منذ ما نسب للرئيس شكري القوتلي في حديثه مع عبد الناصر حول الشعب السوري الذي «يعتقد جميع من فيه أنه سياسي، ويعتقد 50 في المئة من ناسه أنهم زعماء، و25 في المئة منهم أنهم أنبياء، و10 في المئة على الأقل أنهم آلهة!».

وقد تجلّى ذلك في غير محطة ومكان، مثل: إصرار إحدى القوى الأساسية المشكلة للمجلس الوطني على أن تكون رئاسته تداولية، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس عن شهر واحد فقط. والأنكى من ذلك، ما ذكره ممثل هذه القوة في دفاعه عن رأيه، حيث قال -بحسب ما ينقل غليون-: «إن الثورة يمكن ألا تستمر لأكثر من ستة إلى سبعة أشهر قبل أن تنتصر، وفي هذه الحالة لن يكون من

(20) بطاطو، ص 598.

(21) غليون، ص 71، 227.

الممكن له ولبقية أعضاء المكتب التنفيذي أن يحظوا بدورهم في موقع الرئاسة! وقد تكرر الأمر نفسه تقريباً من طرف بعض المثقفين الذين عدّوا أنهم الأحقّ بالرئاسة، وأن غليون انتزع رئاسة المجلس منهم عن غير وجه حق.⁽²²⁾

إنه واحدٌ من أسطع الأمثلة ليس على الخفة السياسية فقط، وليس على الذات المتضخمة فحسب، بل على أن المنضوين في المجلس لم يأتوا للعمل والنضال من أجل الشعب السوري، «بقدر ما جاؤوا للتنازع المسبق على جلد الدب قبل صيده»، كما يقول غليون مُحقّقاً.

3. الرهان على السلاح وعلى حسم الصراع عسكرياً، في وقت كانت قيادة الجيش الحر تتخبط فيه، وينعدم التفاهم بينها، بل وتنشب حتى الخلافات الشخصية بين بعضهم البعض، وخصوصاً في ظلّ خوف العقيد المنشق رياض الأسعد من مزاحمة الضباط المنشقين الأعلى رتبة منه على قيادة الجيش الحر، ومن ثم قيادة الثورة، لأنهم كانوا في منافسة أيضاً مع «المجلس الوطني» على القيادة السياسية للثورة. ما حرم الفصائل العسكرية المنضوية في الجيش الحر من قيادة عسكرية مركزية منسجمة، ومن مرجعية وطنية واضحة، وتركها فريسة سهلة للقوى السلفية المدعومة من أكثر من قوة إقليمية ودولية، وكرّس في النهاية هيمنة القوى الأجنبية عليها.⁽²³⁾

4. القصور في فهم العمل الجبهوي وضروراته، أو كيفية التعامل مع التحالفات الائتلافية وآلياتها. والعجز، من ثم، عن بناء الحلف الديمقراطي الجامع المؤهل لأن يكون بديلاً عن نظام الاستبداد، والقادر على إقناع الجميع، داخل سورية وخارجها، بذلك.

فالانتقال الديمقراطي الناجح يحتاج أولاً إلى الاتفاق على الهدف الديمقراطي المشترك. كما يحتاج إلى بناء حلف قوي، أو «كتلة ديمقراطية تاريخية»، بحسب تعبير غرامشي. الأمر الذي يستلزم بدوره الارتقاء إلى مستوى وحجم هذه المسؤولية التاريخية، كما يتطلب كثيراً من الرفعة والترفع عن الخلافات والصراعات العدمية، الشخصية والسياسية وغيرها.

5. تبقى مسألة أخيرة تجدر الإشارة إليها، وهي معضلة «غياب البديل». فبقدر ما نحن في حاجة ماسة إلى وجود هذا البديل، فإن عملية الوصول إليه (صناعته) تبدو غير يسيرة وعويصة. فأنظمة الاستبداد والفساد لا تتيح، عادة، أمام مواطنيها فرصة تمثل واستيعاب أحدث ما توصلت إليه النظريات والعلوم الإنسانية، أو ما يطلق عليه «ثقافة العصر»، بما يمهّد الطريق أمام إمكان إنتاج وصناعة الكفاءات والنخب والشخصيات الوطنية المؤهلة، والمهَيَّأة تاليّاً، ليكون لها دور في تشكيل التمثيلات الاجتماعية والسياسية والنقابية التي يمكن أن تساهم، بدورها، في صناعة البديل القادر على رسم البرامج والسياسات في مختلف الحقول والنشاط الإنساني.

الدول الاستبدادية، في أحسن أحوالها، يمكن أن تنجب «الخبير»، وليس المثقف العضوي والسياسي المبدع. وهي تحارب عادة كافة تمثيلات وتنظيمات المجتمع المدني الحرة والمستقلة، وتعمل بكل ما أوتيت من قوة لإلحاقها بالنظام الحاكم ومؤسساته وأجهزته الأمنية، فما يهملها فقط هو العمل من أجل تكريس الاستبداد وحكم و«حكمة» القائد الفرد الخالد والاستثنائي.

(22) غليون، ص 102، 142.

(23) غليون، ص 122، 130، 153.

وللخروج من هذا المأزق، ومحاولة التأثير في المشهد السياسي الراهن وتغييره، ليس أمام السوريين المهتمين سوى أوسع عملية حوار وتفاعل وتبادل ثقافي بين الداخل والخارج. ويقع على عاتق من هم في الخارج العبء الأكبر في هذه العملية، لأنهم متحررون من الكثير من القيود والشروط «اللوجستية» والحياتية الصعبة جداً التي تقيّد وتكبّل من هم في الداخل.

فالناس في الداخل يندر أن يتاح لهم الاهتمام بالقضايا الثقافية والسياسية، وحتى الذهنية عامة، فوقتها من وجع وضميم وقهر، وهي تلهث بحثاً عمّا يقيم أودها ويكفيها ذلّ الطلب والحاجة، وإذا زاد لديها بعض السويغات فتكرّسها غالباً للملمة خرابها الذي ما انفك يتسع ويزداد أكثر فأكثر!

المراجع

1. بطاطو، حنا. فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (مترجمان)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
2. صالح، هاشم. الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (د. م: دار الساقى، 2013).
3. غليون، برهان. عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل؛ سورية 2011 - 2012، ط 2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020).
4. فرومكين، دافيد. سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1922، أسعد كامل الياس (مترجم)، (د. م: رياض الريس للكتب والنشر، د. ت).
5. هانتغتون، صامويل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، عبد الوهاب علوب (مترجم)، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993).

مقالات رأي



■ الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها

محمد عمر كرداس

■ ثورات الشعوب السورية: خرافات سياسية و«سلفيات»

رومانسية راسخة

عبد الله أمين الحلاق

■ مهمتان مستحيلتان، ولكن!

شوكت غرزالدين



الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها

الدور الإقليمي والدولي والمدِّ الإسلامي في المنطقة وتأثيرهما السلبي في مسار الثورة

محمد عمر كرداس



محمد عمر كرداس

كاتب وسياسي سوري، من مواليد مدينة دوما بريف دمشق 1946، تخرّج في جامعة دمشق، كلية الآداب-قسم الجغرافية، عمل في التعليم وفي وزارة الثقافة ومجلة أسامة. كان عضواً في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي ورئيس مكتبه الإعلامي، وعضواً في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وعضواً في هيئة التنسيق في بداياتها، واعتقل مرات عدة. من كتاب صحيفة إشراف التركية المهتمة بالشأن السوري.

منذ خروج الاستعمار الغربي من منطقتنا بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة، تحاول أميركا التي أصبحت زعيمة (العالم الحر) والقطب الأقوى في عالم ثنائي القطبية، العودة إلى المنطقة بشتى الوسائل وبمختلف الحجج، تارة باسم ملء الفراغ، وأخرى بحجج الأحلاف العسكرية والأمنية لحمايتها من التمدد الشيوعي الذي أصبح العدو الرئيس للغرب؛ وبعد نشوء كتلة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز منتصف الخمسينيات لمحاولة الابتعاد عن الاستقطاب بين المعسكرين، والتي ضمت الهند ومصر ويوغسلافيا بشكل رئيس، وأفشلت الأحلاف الغربية في المنطقة، أصبحت المنطقة هدفاً رئيساً لمحطات المخابرات المركزية ومؤامراتها القذرة التي تستهدف الأنظمة التقدمية والوطنية المعارضة للسياسة الأميركية؛ وبعد نجاحها بإسقاط نظام محمد مصدق الوطني في إيران وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى سدة الحكم، عملت على منع وصول حكومات وطنية تقوم بتنمية بلادها واستغلال ثرواتها بأيدي أبنائها واستعادة حقوقها المنهوبة، ومحاصرة من يصل إلى الحكم لإسقاطه أو إضعافه.

نجحت الثورة المصرية التي قامت على حكم أسرة محمد علي في 23 تموز/ يوليو عام 1952 في تحدي الغرب الاستعماري، ورفعت شعارات مناهضة لهذا الاستعمار فكان شعار «ارفع رأسك يا أخي، فقد مضى عهد الاستعمار» و«على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل». وحققت الثورة الكثير من الأهداف التي رفعتها لمصر وللأمة العربية ولأفريقيا ولحركات التحرر، فالكثير من الدول العربية نالت استقلالها بدعم هذه الثورة ومساندتها، وكذلك شعوب أفريقيا المستعمرة. وقد رأى

الغرب الاستعماري في هذا التطور وفي توجه الثورة التحرري خطراً مباشراً على مصالحه وعلى نفوذه، وأيضاً على الأنظمة السائرة بركبه والتي تعدّ ركيزته في المنطقة؛ لذلك أخذ يعمل مع شركائه في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل والسعودية لإجهاض الثورة والتخلص من قائدها الذي استحوطت السيطرة عليه وتدينه بجميع الوسائل، فمن الحلف الإسلامي الذي شكلته السعودية إلى مرتزقة اليمن ضد الجيش المصري والثورة اليمنية، ونجاح هذا الحلف بضرب الوحدة الرائدة بين مصر وسورية إلى حرب حزيران/ يونيو المؤامرة، نجحت تلك القوى في إجهاض الثورة الرائدة، وغاب قائدها ليأتي بعده زمن الردة والنكوص الذي ما زلنا نعيش فيه إلى الآن.

لقد شهدت المنطقة العربية منذ نهايات عام 1970 ارتداداً عن الخط المقاوم الذي جسده النظام المصري والمقاومة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، وبغيب عبد الناصر وإخراج المقاومة الفلسطينية بمذابح أيلول/ سبتمبر الأسود من الأردن، وتولي أنور السادات الحكم في مصر وحافظ الأسد في سورية، بدأ العصر السعودي والإسلام الوهابي المتخلف عن العصر في المنطقة ليدبرها نيابةً عن راسمي السياسات في العالم.

عاشت المنطقة في هذا العصر مراحل طويلة من العنف السلطوي والاستبداد والفساد والتبعية للغرب، فإذا كان السادات قد سلم أوراق حل الأزمات في المنطقة إلى أميركا بنسبة 99 في المئة، ونجم عن ذلك معاهدة كمب دافيد بينه وبين إسرائيل، فقد عمل حافظ الأسد كنظام وظيفي بيد الدول المتنفذة، ليطفئ أزمات المنطقة بحسب ما تريده تلك الدول، فشئت المقاومة الفلسطينية وأضعفها ودخل لبنان بضوء أخضر أميركي/ إسرائيلي لينفذ أشنع المخططات ضد اللبنانيين والفلسطينيين وحلفائهم، وأفسد الحياة ونهب الثروات لصالحه وصالح مؤيديه، ولم تنج سورية من جرائمه، فكانت مجازر حماه في شباط/ فبراير 1982 لتتوج مرحلة العنف المستمر منذ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 أو بالأحرى منذ 18 تموز/ يوليو مع بداية حكم البعث الدموي، حماه التي دُمّرت منها أجزاء كبرى، وقتل الجيش فيها أكثر من 40000 مواطن مدني بحجة تمرد الإخوان المسلمين، وامتد القتل إلى مدن حلب وجسر الشغور وغيرها، ليشمل أيضاً سجن تدمير الرهيب الذي قام الجزار بإرسال الطائرات العمودية المحملة بالجنود لتقتحم المهاجع وتقتل من فيها؛ ليسود سورية ظلام دامس أفرغت فيه الحياة السياسية والنقابية من مضامينها، لتشمل حل النقابات وإلغاء القوانين المنظمة لعملها، واعتقال رموزها مع رموز المعارضة الوطنية السلمية لمدة زادت عن عشر سنوات في أغلب الأحيان.

مع اندلاع شرارة الاحتجاجات في تونس بداية عام 2011 وإقدام بو عزيزي على إحراق نفسه بعد اضطهاده من الشرطة، بدأ تاريخ جديد في المنطقة سمي بـ«الربيع العربي» الذي سرعان ما امتد إلى مصر وليبيا واليمن، وبعض الحركات الأقل شمولاً في البحرين وسلطنة عمان. كانت نتيجة الاحتجاجات في مصر ما سمي بثورة 25 كانون الثاني/ يناير التي أطاحت مبارك وحزبه، ليتسلم الجيش مقاليد فترة انتقالية أسفرت عن انتخابات فاز فيها محمد مرسي مرشح الإخوان برضى أميركي، ليتغولوا بجهل على المراكز الأساسية في الحكم، وليعود الجيش ويتسلم السلطة في كانون ثاني/ يناير 2013 وتصبح الأمور «كأنك يا أبا زيد ما غزيت»؛ لقد سقط رأس النظام وحزبه ولكن الطبقة المتنفذة باقية وتمدد.

أما في ليبيا انقلبت التظاهرات إلى عنف دموي عندما قابلها نظام القذافي بالحديد والنار، ولتطور إلى حرب أهلية تقودها زمر متصارعة على بلد فيه من المصالح والثروات ما يسيل له لعاب الكبار الذين دشنوا هذا الصراع بقتلهم القذافي، وتهيئة المسرح للفوضى التي ما زالت مستمرة إلى الآن، ولا يعلم إلا الله والراسخون في علم الصراعات متى ينتهي، ويعيش شعبنا العربي الشقيق في هذا البلد حياة حرة كريمة يستحقها.

في آذار/ مارس عام 2011 كان شعبنا في سورية قد عاش ما يجري من حوله، فقد احتفل مع التونسيين بثورتهم ومع الليبيين والمصريين، وذهب المتضامنون أفواجا إلى سفارات تلك الدول ليؤيدوا هذه الثورات التي قامت ضد أنظمة التسلط والفساد، وقام باحتجاجات في مركز العاصمة ضد حالة الطوارئ والأحكام العرفية المفروضة منذ 9 آذار/ مارس 1963 من دون انقطاع، وقد منع النظام هذه الوقفات مع أنها كانت سلمية وصامتة.

أنت تظاهرة درعا في 18 آذار/ مارس للرد على اعتقال مجموعة من أطفال المدارس بحجة كتابتهم شعارات ضد السلطة على الجُدُر، لتفجر الغضب الجماهيري، وليتصدى أمن النظام وجيشه لها بالعنف المفرط المشهور به، ليسقط القتلى والجرحى ويؤخذ العديد من الشبان إلى المعتقلات، ولتتمتد التظاهرات تباعاً على كامل الأرض السورية ورفعت شعارات مثل «يا درعا نحن معاك للموت» و«حرية عدالة كرامة»، ولتتطور الشعارات مع اشتداد عنف النظام إلى «الشعب يريد إسقاط النظام»، وغيرها من الأغاني الشعبية التي تغنى بها زجالو التظاهرات والشعراء الشعبيين.

لم يدر من خرجوا ضد النظام أنه ليس نظاماً استبدادياً وحسب، وأنه نظام من نوع خاص يعتمد على حامل طائفي سري ومغلق بشكل كامل على خارجه وما قبل قومي ووطني، ويعمل ضد هذا المجتمع، ويعمل على شردمته وتفكيكه واحتوائه وتغييب جميع مقومات الحياة السياسية والثقافية وقوى المجتمع الفاعلة كلها، وبنى جيشاً سمّاه عقائدياً، ولكنه كان طائفيًا بامتياز، وموجهًا بالأساس ضد الشعب، لذلك لم تدم حروبه ضد العدو إلا أياماً وكانت تنتهي بالهزائم دائماً. لقد أفرغ الدولة من مضامينها وحوّلها إلى سلطة منفصلة عن مصالح الشعب لصالح فئة من المتفعين الموالين، لم يكن هذا النظام نظام طائفة، فالطائفة منه براء، ولكنه كان طائفيًا بامتياز.

مع مجابهة النظام الحراك الشعبي بالسلاح والجيش والقوة المفرطة، ومع بدء الانشقاقات في جيشه الذي تحول إلى مجموعة ميليشيات لجأ إلى أوراقه التي يدّخرها منذ زمن، فأفرج عن معتقلي القاعدة وجماعات الإسلام السياسي والمجموعات المقاتلة من سجونهم، وسهّل لهم سبيل التسلح لينقطع بذلك الحراك السلمي، لتتعاكر الانتفاضة، وتبدأ المواجهة العسكرية بين النظام والجماعات المسلحة الجديدة ولتتوارى شعارات الحرية والكرامة والعدالة وتصبح كفرةً وإلحاداً، ومع الإفراج عن المتشددين امتلأت السجون بناشطي الحراك الشعبي عند النظام وعند جماعات الإسلام السياسي التي قتلت وروّعت الآلاف بمظاهر وحشية لتصل إلى مئات الآلاف، ما زال أكثرهم قابعين في السجون إلى الآن بعد أن قام بتصفية العديد منهم، وما قانون قيصر الذي يعاقب النظام إلا غيظ من فيض ممن قتلهم في سجونهم، وفي الشوارع، وفي أثناء قصفه الهمجي للمدن، وكان تسلح الفصائل وامتداد تمويلها بالمال والسلاح والتقنيات المختلفة إلى خارج الحدود إيذاناً بتشابك مصالح القوى المتدخلة وتناقض مصالحها، الإقليمية منها والدولية، والتي ابتعدت تماماً عن مصالح

وغايات الشعب المنتفض، ومع ضعف النظام وميلشياته وعجزه عن إنهاء التمرد المسلح وما بقي من حراك شعبي، جاء حزب الله اللبناني ليدعم مسيرة النظام الإجرامية، وتبعه بعد ذلك تدخل إيراني وميليشاوي متعدد الجنسيات، ومع ذلك لم يستطع النظام حسم المواجهة وخاصة في حلب والجنوب والغوطة، ليأتي التدخل الروسي الذي بدأ في أيلول/ سبتمبر 2015 بقصفه الهمجي وسياسة الأرض المحروقة التي اتبعها في حربه ضد شعبه في الشيشان، عندما دمر العاصمة غروزني، أتي ليعلن انتصاره وليأتي بسياسة خفض التصعيد وتقسيم سورية إلى أربعة مناطق نجح الروسي بقصفه الهمجي وتلاعبه البعض وإغراء البعض الآخر ليحصر رفض المصالحة في شمال غرب سورية التي استولت عليها بقايا القاعدة، ليزيد عدد سكانها من حوالي مليون إلى أربعة ملايين نسمة، والذين فضل بعضهم القاعدة على مناطق النظام، والبعض كان مجبراً بحكم المصالحات. بذلك استطاعت روسيا من جديد تمكين نظام القتل من الاستمرار في لعبة مزدوجة مع الأميركيين الذين تنازلوا عن خطوطهم الحمراء التي رفعوها ضد النظام، وكان لهم الحظ الأكبر في أغنى ثلاث محافظات سورية بالنفط والغاز والثروة الحيوانية والزراعية ومصادر المياه، تحت مسمى «الإدارة الذاتية» على خطى إدارة كردستان العراق، تحت مسمى محاربة داعش والنصرة، ويقال إن الرئيس الأميركي أوباما تحدث مع القيادة الإيرانية قبل التدخل، ليعلمهم أن التدخل الأميركي لن يكون ضد النظام (بعد أوباما في مذكراته أو مذكرات أحد مستشاريه الفرس أصحاب حضارة، والعرب بدواً وهمجاً)، لقد قامت أميركا بعمل عدواني ضد الشعب السوري عندما نسقت مع الروس، وطمأنت الإيرانيين، وسلّمت مناطق واسعة لعسكر قنديل العراقية، والتي لم يقبل بها حتى الآن لا أكراد سورية متمثلين بالمجلس السياسي الكردي الذي يضم أكثرية أكراد سورية ولا عرب المنطقة أيضاً المغلوبين على أمرهم بسلطة لا تمثلهم، بل هي الوجه الآخر للنظام بلا ديمقراطيتها وفسادها وتسلطها. فهل هي الفوضى الخلاقة التي اعتمدها أميركا طريقاً ل«تحرير الشعوب ودمقرطتها»؟ وهل اعتماد المناطقية والعشائرية ونفوذ العوائل هو طريق الحداثة الأميركية؟ لقد وضح تماماً الأسلوب الأميركي في التعاطي مع الشعوب المقهورة، فهي دائماً مع القوة التي تحقق مصالحها وامتيازاتها، وآخر ما يهمها هو تحرير الشعوب وديمقراطيتها، والأمثلة في العراق وأفغانستان لا تحتاج إلى توضيح.

بعد كل ما جرى ويجري على أيدي نظام الإجرام في دمشق، نظام المخدرات والميليشيات الطائفية، وبعد ما جرى على يد الإسلام السياسي المسلح وغير المسلح، وما فعله في حرف مسار الثورة وأدى إلى خسارتنا لأهم منجزاتنا في الحقبة الأسدية، لا بد من وقفة مع هذا النهج في العمل الذي يسمونه النهج الإسلامي، فما تدخل في انتفاضة أو ثورة إلا وأجهضها وحرّفها عن مسارها من تونس إلى ليبيا إلى اليمن وخاتمة المطاف سورية.

ما جرى كان عبارة عن إرهابات لثورة، ولكن للثورة مقوماتها التي غابت في المشهد العربي، وخاصة السوري، وحتى تتحول أي احتجاجات إلى ثورة يلزمها أولاً القيادة الموحدة، وثانياً البرامج والخطط التي تستجيب لمتطلبات الواقع، وثالثاً وجود الوسائل الموصلة إلى الهدف؛ وبغير ذلك لن تكون هناك ثورة حقيقية وناجحة. لقد أعلن نظام الإجرام انتصاره على ثورة الشعب التي سماها إرهاباً، ولكن أين هذا الانتصار والشعب السوري أكثر من نصفه بين لاجئ ونازح والكل يعاني، ومن تبقى تحت سلطة النظام يعاني جوعاً وخوفاً وحرماناً من جميع مقومات الحياة الأساسية، لقد شاركنا عندما كان ذلك ممكناً، وعملنا في المعارضة التي كانت في الغالب سرية تحت مظلة

التجمع الوطني الديمقراطي لأكثر من ربع قرن، عانينا من الاعتقال والقتل والحرمان من العمل، ولكن البعض تصوّر بعد احتلال العراق أن أميركا آتية لنصرتنا، وسرعان ما أعلنت وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس أنهم لا يريدون تغيير النظام بل تغيير سلوكه، طبعاً سلوكه في ما ينسجم مع مصالحهم وليس مصالحنا، وعندما اعتقلنا في أيار/ مايو عام 2011 سألتُ المحقق لماذا نحن هنا، وكانوا قد اجتاحوا مدينتنا دوماً وقاموا باعتقال أكثر من 880 ناشط في يوم واحد، قيل لنا: أنتم من يحرّض، فقلتُ للمحقق: نحن معارضة منذ عام 1964، فما الذي تغير. بعد الإفراج عني استدعاني رئيس جهاز الأمن السياسي اللواء ديب زيتون وقال لي: ليس لكم إلا الحوار مع النظام، فهذا النظام لن يسقط مهما كانت الأحوال، فقلتُ له: نحن جماعة حوار، ولكن النظام يريد الحوار بشروطه، وشروطه هي أن تخضع له خضوعاً تاماً وتقبل بما يعطيك، وهذا ليس حواراً بل صكّ إذعان. في أحد اجتماعات القيادة المركزية للجهة قال حافظ الأسد للحضور من باب العلم: سنرسل جيشاً إلى «حفر الباطن» للمشاركة في تحرير الكويت، فردّ عليه عبد الغني قنوت أمين عام الاشتراكيين العرب: أعطنا مهلة لنشاور رفاقنا، فقال له حافظ الأسد: أعطيناك سيارة مرسيدس، قم فاجمعهم وأحضرهم إلى هنا وشاورهم، يقصد أن حزبه بعدد أصابع اليد، هكذا يفهم الأسد الحوار والتحالف.

في ختام هذه المقالة عن الثورة ومآلاتها وأحوالها أعتقد أن الثورة ستستمر، ولم تكن الثورات في يوم من الأيام سريعة الإنجاز؛ ستتحوّل وتتحوّل وتمرّ بمراحل هبوط وصعود، ومع أن شعبنا أصابه الإنهاك من نظامه ومعارضته، ومن المجتمع الدولي الذي أدار ظهره لهذا الشعب المقهور والمظلوم، والذي يستحق حياة حرة كريمة، لا بد أن تتوج نضالات شعبنا بالنصر ولو طال الزمن، فنحن الآن نعيش في القاع ولا بد من الخروج، ولكن كما قلنا لا بد من شروط، وبزيادة الوعي، وغي أولاً أنه لن تنجح مقارعة هذا النظام بالسلاح بل بالوعي وبالفكر الواضح والعمل الدؤوب، ولا بد من أن تتوحد كلمة السوريين ويجمعوا على أن الانتصار يبدأ من توحد الكلمة ووضوح الهدف، وألا يكون للإسلام السياسي أي دور في سورية المستقبل، سورية الجديدة التي ستبنى من جديد بسواعد أبنائها الذي أثبت ما حصل في 6 شباط/ فبراير من زلزال مدمر أنه عصي على الهزيمة أمام نظام مجرم وحلفاؤه، وأمام ثورات الطبيعة وكوارثها، فقد غاب عنه الجميع لسته أيام كانت فاصلة وبالرفش والمعول وفي 40 بلدة ومدينة أصابها الزلزال وبلغت خسائره آلاف الأرواح وآلاف الأبنية والبنى التحتية، هذا شعب يستحق الحياة وسينالها بتصميمه وعمله، ولقد أثبت هذا الشعب أنه واحد، وأن سورية وطن لجميع أبنائها بمختلف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم، لا فرق ولا تمييز، وسنكون معاً لبناء سورية الجديدة، سورية الوطن الديمقراطي المدني الحديث الذي يستحق أبنائه حياة حرة كريمة، وإلى ذلك اليوم نتطلع بالعمل والفكر والوعي.

ثورات الشعوب السورية: خرافات سياسية و«سلفيات» رومانسية راسخة

عبد الله أمين الحلاق



عبد الله أمين الحلاق

كاتب وباحث سوري مقيم في إيطاليا، من مواليد 1982. عمل وتعاون مع عدد من الصحف والدوريات اللبنانية والعربية (الحياة- السفير- المستقبل- النهار- مصر العربية)، وفي عدد من مراكز الأبحاث العربية والأوروبية. صدر له كتابان باللغة العربية وكتاب باللغة الإيطالية. يدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بادوفا/إيطاليا.

قبل الدخول في صلب الحديث، ومحاولات الإجابة عن الأسئلة المطروحة في ملف «الثورة السورية: قراءة في أسباب الهزيمة وما بعدها»، سيقدّم كاتب هذه المقالة ملاحظتين تحمّلان دلالة وظيفية، وربما تصلحان لأن تكونا مدخلاً لمساهمته في هذا الملف.

تتعلق الملاحظة الأولى باستحالة الإحاطة بكافة الأسباب والعوامل التي قادت إلى هذه الهزيمة، وإلى هذه النتيجة المأسوية لثورة عام 2011 وما تلاها؛ وعليه، ونظرًا لما كُتب سابقًا حول هذا الموضوع في عدة منابر، سواء أكانت كتابات جادة أو كتابات من قبيل «رفع العتب»، واستعراض ما بات يُعرف اليوم بـ«المراجعة»، فإن الكاتب يركز في هذه المقالة على الأسباب التي يرى أنها ساهمت بقوة في تعييد الطريق نحو الهزيمة، وكان التطرق إليها وتناولها قليلًا جدًا في الكتابات السورية، من دون أن يدّعي الأسبقية في كل من التطرق والتناول.

الملاحظة الثانية تتناول سؤال الـ«ما بعد» و«إلى أين يجب علينا أن نتوجه» و«الاستراتيجيات الجديدة»، وهي أسئلة من المبكر تناولها والحديث عنها، أقله إلى أن يكون هناك اعتراف من جهة معظم «النخب» السياسية والثقافية والفكرية بالهزيمة. أضف أن وضع «وصفات» و«روشيتات» تحمل أفكارًا محددة أو توصيات، يبدو عملاً يؤمن بالطوبى أكثر من إيمانه بتحليل وفهم الواقع العياني بالغ التعقيد والتركيب اليوم، والذي يتطلب تعقيده واهتراؤه، كما القاع الذي وصلت إليه البلاد، التقاط الأنفاس والتفكير الهادئ والمطوّل بما جرى ويجري، قبل الدعوة إلى حلول وخطط، وقبل إعادة إطلاق عجلة العمل الفكري والثقافي (والسياسي) من أجل الـ«ما بعد»، حتى لا يكون هذا العمل ميكانيكيًا أو آليًا مكرّرًا، لا أكثر ولا أقل، وأرجو أن يتسع صدر الأصدقاء في «رواق ميسلون» لهذا التناول النقدي لسؤالهم الأخير في الورقة المرجعية المتصلة بالملف.

خصوصية سورية ومشرقية

كانت الثورة في سورية اختباراً حقيقياً للشكل الذي قام عليه الكيان السوري نفسه منذ تأسيسه، مروراً باستقلاله ووصولاً إلى عام 2011، وقد ساءت إمكان استمرار سورية نفسها على الشكل ذاته. يفترض الكاتب أن بعض عوامل وأسباب هزيمة الثورة كان موجوداً في رحمها هي ذاتها، ومنذ البداية، وفي صلب حاملها الاجتماعي، من دون أن ينال هذا من مشروعيتها ولا من ضرورة قيامها وتأييدها ودعمها، وربما لو تأخر انفجارها إلى زمن لاحق، لكانت الضريبة أكبر بكثير من الضريبة الباهظة التي دُفعت فيها. هذه العوامل والأسباب يمكن تلخيصها بقول إن الثورة قامت في بلد لم يتكوّن فيه الشعب كوحدة سياسية، ولم تُكوّن فيه هوية وطنية، ومنذ ما قبل وصول النظام الحالي إلى السلطة.

هذا الكلام ليس لقول إن السوريين (والعراقيين واللبنانيين) مجبولون على البقاء الأبدي كحالات ما قبل وطنية وضمن تشكيلات ما دون الشعب، من حيث غلبة الأهلي والديني على الوطني والسياسي، أو من حيث غلبة «نظام القرابة» بالمعنى الذي صاغه الراحل ياسين الحافظ في كتابه «الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة»، وتحدث فيه عن «الفئات التاريخية لشعوب ومجتمعات حملت معها الهزيمة إلى المعركة، ولم تأتها الهزيمة من مؤامرات خارجية». بل هو كلام يقع في عمق السياسة وتحولات البلد وما لحق به. فالخمسنيات التي كانت وما تزال مدعاة احتفاء وتذكر ونوستالجيا من طرف كثيرين، بوصفها خمسينيات الديمقراطية والبرلمان والصحافة والنقابات، كانت فترة قصيرة جداً ولم تكن كافية لتبلور ولا حتى لتشكّل ما يمكن تسميته بـ«الشعب السوري»، بل حيزاً زمانياً لـ«مشروع شعب»، وهو المشروع الذي لم يكتمل.

كانت «الجماعة» البشرية التي وجدت في ما صار يسمى «سورية»، إحدى الجماعات في منطقة خرجت من سلطة الامبراطورية العثمانية إلى سلطات الانتداب التي شكّلت الدول، وحملت تلك الجماعة معها الإرث العثماني على الصعيد الثقافي والاجتماعي (والسياسي، كما تبدى لاحقاً). بمعنى آخر، كان مشرق ما بعد العثمانية مشرقاً مرتبكاً وقلِقاً، دخل للمرة الأولى عصر الدولة والحدود السياسية، وكانت سورية، المستقلة حديثاً، بلداً لم يحسّم هويته وبقي مشدوداً، بشكل كبير، في فترة الديمقراطية البرلمانية القصيرة وفي فترات الانقلابات العسكرية، إلى هوية عابرة لحدوده الهشة أساساً وحديثة التكوّن.

كان للانقلابات العسكرية، ومنذ انقلاب حسني الزعيم (1949)، الشأن الأبرز في قطع السيرورة وقتل احتمالات تشكّل «وطنية سورية» تستند إلى وجود «شعب سوري» بالمعنى الحديث لكلمة شعب. ولا يمكن إلا لعقل طفلي التفكير أو مراهق سياسياً، أن يصدّق وأن يسوّق بالقول إن سنوات قليلة من الصحافة والبرلمان والأحزاب، كانت كافية لإنجاز تلك المهمة التاريخية وضبط الحالة الهوياتية والعصبيات وتغوّل «نظام القرابة» وغيرها من تركّات السلطنة العثمانية.

الأسدية و«الجديد» الذي حملته

من حيث المبدأ، لم يكن انقلاب عام 1963 الذي نفذه حزب البعث، ولا انقلاب عام 1970 الذي نفذه حافظ الأسد ودشن به مرحلة تستمر حتى اليوم، بالأمر الجديد والطارئ في مسيرة

بلد عرف الانقلابات وحُكم العسكر قبل ذلك. لكنه كان «تتويجًا» لمسار الانقلابات السابقة بقدر ما كان إعلانًا للطلاق النهائي مع تجربة «الدولة الوطنية» التي ولدت بعد الاستقلال، وللقطيعة مع احتمالات تطور سورية إلى وطن، والجماعات الموجودة فيها إلى شعب. وكان مختلفًا أيضًا عن أقرانه السابقين من العسكر من ناحية آلية اشتغاله وتطويره القوى الحية داخل المجتمع السوري (وليس الشعب السوري)، ومن حيث سماته، وهي سمات تضمنت، من بين ما تضمنته، السمة الطائفية، في بلد تبجّل شرائح منه العصابات العائلية والطائفية والدينية، كما تضمنت، أيضًا، الشمولية والقبضة الفولاذية الآتية والمستوردة من مجتمعات غير سورية وغير عربية.

يبدو نظام القراية هنا عاملاً أساسياً لفهم طبيعة النظام السوري بعد 1970 وصولاً إلى اليوم، بالتزامن مع تناول أدواته وآليات سيطرته وتدميره الفعاليات والقوى السياسية الضعيفة والمكشوفة الظهر. ففي مقارنة ممتازة له، يدعو الكاتب اللبناني حازم صاغية إلى ضرورة التنبيه للفوارق بين الأنظمة العائلية في المنطقة وبين التوتاليتاريات التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي، وخصوصاً النازية والفاشية والشيوعية، من دون إغفال اشتراك التوتاليتاريات هناك والأنظمة القراية هنا بلامح وآليات متشابهة في السيطرة.

فبمجرد الحديث عن صدام حسين وسلطته في العراق، «تندفق تلقائياً أسماء الأبناء والإخوة وأبناء العم، لدرجة أن الموديل البعثي يبقى، من دون هذه الأسماء، أشبه بلغز يستعصي على الحل. لكن هل هناك، مثلاً، في المقابل، من يعرف ما إذا كان لدى هتلر أخ؟ وما إذا كان لدى ستالين ابن عم، وفي هذه الحال ما اسمه؟ بالطبع يستدعي الجواب عن هذه الأسئلة درجة من الجهد والمتابعة لا يحتاج إليهما دارس السياسة العراقية. وإذا ما استطاع من يدرس النازية، بعد مشقة، العثور على أسماء أقارب هتلر، فإن معرفته هذه لن تُوسّع فهمه النظام النازي قيد أنملة. ولأن مسألة كهذه لم تكن أساسية في ألمانيا، ولا في روسيا، لم ينتبه كثيرون ممن تأثروا بدراسة التوتاليتاريات الأوروبية قبل أن يتعاطوا مع التركيبة العراقية إلى موقع النظام القراي والدور السياسي الموكل إلى الدم بوصفه أبرز ما يفرق التوتاليتاريات غير الأوروبية عن تلك الأوروبية»⁽¹⁾.

ينطبق الأمر عينه، على ما هو واضح، على النظام في سورية لناحية التشابهات بينه وبين شقيقه التوأم في العراق، ولناحية اختلافاته، هو الآخر، عن توتاليتاريات أوروبا، حيث معرفة دارسي التوتاليتاريات في العالم بأسماء العائلات النافذة والحاكمة في سورية، كالأسد ومخلف والأخرس وشاليش، أكبر بكثير من معرفتهم باسم والد هتلر وأشقائه موسوليني وعمّات وخالات ليونيد بريجينيف.

بهذا المعنى، كانت «سياسة» حافظ الأسد، وفي السبعينيات والثمانينيات خصوصاً، خير معبر عن هذه الثنائية. فقد «اجترح»، بالتدريج وليس دفعة واحدة، آليات جديدة للسيطرة في سورية، مستوحاة من أنظمة شمولية عديدة عرفها العالم، من خلال منظمات الطلائع والشبيبة والجمعيات والاتحادات التي صارت تنطق كلها باسم الحزب وقائده، بعد أن دمّر هذا الأخير النقابات وأنهى كل احتمال لتحديها له. كان نظام الأسد بوجهه هذا، نظاماً شمولياً، من دون أن تكون الشمولية سمة وحيدة من سماته، في الوقت الذي لم يكفّ أيضاً عن استدعاء الورقتين الطائفية والدينية، من

(1) حازم صاغية، قضايا قاتلة، (بيروت: دار الجديد، 2012)، ص 7.

خلال استقطابه لشرائح ليست قليلة من العلويين، وتقديم امتيازات مادية ومعنوية لهم في الوظائف في المدن، وفي الجيش والمخابرات، وهي ورقة من بين أوراق كثيرة لعب عليها لتثبيت حكمه، وتقع على الضد تمامًا من شعاراته القومية والعروبية العابرة لحدود سورية عمومًا، ولمكوناتها الأهلية خصوصًا. كذلك هي الحال في صدامه مع الإسلاميين في حماه عام 1982، وهو صدام لم ينطلق من «علمانيته» المفترضة بقدر ما كان «حربيًا» على جماعة تحدت سلطته وأقلقتها وهزت، مؤقتًا، ما كان يعمل عليه من «استقرار».

نظام القرابة المكبوت

وسط تلك الأجواء كلها والتي سبق ذكرها، وغيرها أيضًا، كانت السلطة هي المتحكمة بالجماعات السورية، أو بتعبير أدق: بالشعوب السورية، من خلال صهرها تلك الشعوب في قدر واحد، ثم تبريد المنتج المنصهر ذاك ووضعه في قالب بلا معنى وبلا أي مدلول سياسي هو «الاستقرار»، أو جَبَلِه في تمثال مشوه الملامح تحت مسمى «الشعب السوري»، تبعًا لتوظيف السلطة لمسمى «الشعب»، داخليًا وخارجيًا.

كَبَتِ التناقضات الموجودة بين الجماعات كلها، وداخل الجماعة الأهلية الواحدة، ومُنَعَت من التعبير عن نفسها. لا بل وقام النظام بتغذية تلك التناقضات واللعب عليها في أحايين كثيرة، بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن خلال الكبت والقفر عن الواقع وتغييبه، التقى النظام مع كثير من «القوى» السياسية المعارضة له، والتي حملت بدورها شعارات عابرة لحدود سورية مثل «القومية العربية» و«الوحدة» و«الإسلام» و«الاشتراكية العالمية»، من دون أن يكون الداخل السوري حاضرًا في خطاب تلك المعارضات إلا على سبيل التعبئة وانتظار «التغيير» و«إسقاط النظام» والعزف على وتر «الشعب» و«الجماهير»، في ليٍّ منها لعنق الواقع واستمرار الإغلاق عليه داخل القمقم.

لكن النظام التقى أيضًا مع المجتمع نفسه، أو مع «نظام القرابة الأولي» المنتشر والنافذ عميقًا ضمن شرائح واسعة من ذلك المجتمع، وهو نظام قرابي رث وقروسطوي، تتمكن منه «مفاهيم» ومصطلحات الشرف والرجولة وغسل العار والصمود والمواجهة، كما تمجيد الأب والعائلة والطائفة والدين وكل السلطات البطيركية والذكورية التي يمكن أن توجد في مجتمع من المجتمعات القديمة. ننحاز هنا إلى مقارنة غير سياسوية، تعي دور النظام في عهد الأسدين وإغلاقه البلد على احتمالات التطور البطيء وعلى إمكانات التعبير عما هو إيجابي وسليبي في المجتمع، من دون أن تمجد «الشعب العظيم» و«الوطن الرائع» و«فسيفسائه» وغير ذلك من كلام وزَجَلِ درجت عليه جلّ المعارضات منذ 2011 وحتى اليوم، وبما يليق بأغاني الرحابنة أكثر منه بفهم هادئ ودقيق للسياسة والمجتمع. كما ننحاز إلى مقارنة غير ثقافية لا تعفي الثقافة القديمة الراسخة، دينًا وطوائف وإثنيات وعشائر وعائلات وأنظمة بطيركية، من دورها في رُفد نظام القرابة الذي عززه النظام سلطويًا، والالتقاء والتشابه معه في مفاصل كثيرة، وهو ما تبدى واضحًا بعد ثورة عام 2011.

ثورات الشعوب السورية

بعد عقود من ممارسات سلطة راكمت جميع أسباب الانفجار والانتفاضة ضدها، وضمن أجواء ثورات وانتفاضات عربية نجحت في إسقاط أنظمة دكتاتورية في المنطقة، انفجر «المارد» المكبوت

لعقود وخرج من القمقم، وصارت مسألة إعادته إليه، مجددًا، ضربًا من ضروب المستحيل. حملت المرحلة السلمية للثورة، والتي لم تستمر سوى شهور قليلة، أحلامًا كبيرة وشعارات وآمالًا بمستقبل أفضل، كما حملت أوهاماً ليست بالقليلة، وربما كان في رأس تلك الأوهام أن «الشعب السوري واحد»، وأنه «يريد إسقاط النظام»، أضف إليها مقولة «لا سنية ولا علوية.. سورية وحدة وطنية».

لم يكن شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» شعارًا صحيحًا سياسيًا، طالما أن كتلاً بشرية ضخمة لم تدخل في الثورة وفضلت البقاء في صف النظام، إلا إذا كان المتظاهرون فقط هم الشعب. أما على صعيد «الشعب الواحد» و«لا سنية ولا علوية»، فالواقع أنها كانت تحمل من المخاوف ومحاولات إقناع الذات بالنقيض لما هو كامن، أكثر من كونها هتافات وشعارات حقيقية تعبر عن واقع الحال في سورية، على الرغم من أن أي طامح إلى مستقبل أفضل للبلد لا يمكنه إلا أن يتمنى تلك الشعارات ويتبناها، أخلاقياً على الأقل.

كانت الأشهر القليلة التي شهدت تظاهرات سلمية في نقاط ومناطق كثيرة في البلاد، وقبل الانتقال إلى الطور المسلح⁽²⁾ ودخول دول الإقليم والمد الديني المنظم والممول على خط الصراع، بضعة أشهر أقرب إلى الخمسينيات السورية الشهيرة والذائعة الصيت، والتي ورد ذكرها آنفاً في هذه المقالة. بمعنى أنها حملت، أو أعادت إحياء احتمالات خلق الشعب بالمعنى السياسي المتعارف عليه، على عكس المقولات التي تجزم بشعب ناجز عام 2011، «عارف طريقه» و«لا يأتيه الباطل». انتهت تلك الاحتمالات مجددًا، وفي زمن مختلف وبأدوات مختلفة.

يصعب القبول بوجود توافق أسطوري في صفوف الفئات والشرائح الثائرة أو المتفضة، أو المعارضة على النظام، من حيث الدوافع للثورة وفعل الاحتجاج، ومن حيث الهدف المنشود من وراء هذا الأخير. كانت الثورة ثورات، بقدر ما كان «الشعب» المتخيّل جماعات، وهي جماعات قضى حكم العسكر، بعد الاستقلال، على صيرورتها وكسّر أرجلها التي كانت تسير بتناقل على طريق التحول الطويل إلى «شعب»، كما قضت عوامل كثيرة عام 2011 على هذه الاحتمالية، وهي عوامل يتصدرها تعامل النظام مع الثورة وعدم قبوله بأي تنازل تبعاً لبنيته وتركيبته أساساً⁽³⁾، ولا تنتهي بتفاهة وانحطاط المؤسسات الرسمية للمعارضة التي تصدرت العمل «السياسي» في الداخل والخارج وفي العلاقة مع المجتمع الدولي، وبين هذين تقع عوامل كثيرة أخرى يضيق المجال بتناولها.

على سبيل الخاتمة

كانت ثورة/ ثورات عام 2011 في سورية كاشفة لأكثر من زيف، وللكتير من الخرافات المقيمة في عمق الثقافة السياسية السورية، ومن بينها مسائل «الشعب» و«الوحدة» مما اهتمت هذه المقالة به بشكل رئيس. وقد أعادت، وإن بخجل ورغماً عنها، طرح قضايا الدين والأكثرية والأقليات

(2) في ما يتعلق بهذا الموضوع، تمكن مراجعة المقالة المهمة لياسين الحاج صالح بعنوان «الثورة السورية وخطر الوضع الطبيعي». وهي مُضمّنة في كتابه «الثورة المستحيلة: الثورة، الحرب الأهلية، الحرب العامة في سورية»، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017)، ص 53-61.

(3) جورج طرايشي، سورية: النظام من الإصلاح إلى الإلغاء، على الرابط: <https://2u.pw/tJunnV/>

مما تترفع النخب السياسية والثقافية عن تناوله، وتهرب منه نحو «الوطنية» و«الديمقراطية» كنتيجة ميكانيكية للتغيير المنشود. أعادت تلك الثورات، أيضاً، طرح العلاقة العضوية بين الإسلام وأسباب قابليته/ عدم قابليته للتحويل إلى دين عنفي، «وليس المقصود هنا نقد تنظيمات وفصائل الإسلام السياسي، ففي هذا سأل حبرٌ كثير، بل المقصود هو أن الإسلام ذاته لم يواجه برفض جذري للبوسه لباس أيديولوجيا سياسية تملك الحقيقة المطلقة والنهائية، وتقدم نفسها على أنها الحل لجميع المشكلات»⁽⁴⁾، وغير ذلك مما قذفته تلك الثورات في وجه السوريين وتركهم يتخبطون باحثين عن هوية، كما هي حال كيانهم الذي ولد قبل قرن من الزمن.

هل هي دعوة لليأس؟ قطعاً لا. هي ورقة تحاول السجال مع تيار ثقافي وسياسي سوري مكتفٍ بذاته، كسول فكرياً وبائس معرفياً، يقيم في اليقين والإجابات الجاهزة والخرافات التي قد يتداعى عالمه القديم إن هو اكتشف زيفها، أو قدم تنازلاً عنها. عالم الوطنيات الناجزة والأوطان النهائية والشعوب العظيمة هو عالم القرون الوسطى والسلطات البطيركية بامتياز. مع ذلك، ثمة تيار ثقافي سوري يولد اليوم بصعوبة ويشق طريقه إلى الحياة ببطء وحذر، وهو لن يكف عن إقلاق راحة اليقنيين وخرافاتهم، ولا عن مواجهة العالم السوري القروسطي الكنسي والقول: «لكنها تدور».

المراجع:

1. الحاج صالح، ياسين. الثورة المستحيلة: الثورة، الحرب الأهلية، الحرب العامة في سورية، (د.م: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017).
2. صاغية، حازم. قضايا قاتلة، (بيروت: دار الجديد، 2012).

(4) حسام عيتاني. «كيف فاتتنا الأسئلة الكبرى. موقع «درج»». <https://daraj.media/2415/>

مهمتان مستحيلتان، ولكن!

شوكت غرز الدين



شوكت غرز الدين

كاتب وباحث سوري، يحمل إجازة من كلية الآداب قسم الفلسفة بجامعة دمشق عام 2002، شهادة دبلوم فلسفة من جامعة دمشق عام 3002، ماجستير في الفلسفة اختصاص إبستمولوجيا عن أطروحة «الفرضية في الفيزياء الكمومية» عام 2102 جامعة دمشق.

أنتج الواقع مهمتين مستحيلتين أمام قوى «ثورة الحرية والكرامة» السورية:

الأولى هي مهمة إسقاط نظام الاستبداد؛ أمّا الثانية فهي تجاوز عقليته وأيديولوجيته وممارساته في أثناء وبعد سقوطه. وبهاتين النقطتين تتعيّن هزيمة قوى الثورة.

في الحقيقة، إن المهمتين متداخلتان، وما سرّ التداخل بينهما سوى ممارسة الديمقراطية؛ إذ أن إسقاط النظام يجب أن يكون بالممارسة الديمقراطية، كما أن تجاوزه لا يكون إلا بالممارسة الديمقراطية أيضًا. وهذا يحتاج إلى دمج قيمتي الحرية والكرامة مع الهوية الوطنية الديمقراطية. فعادة ما تعمل الديمقراطية داخل القوى التي لديها بعض الروابط المشتركة القبليّة، مثل المعتقدات المشتركة والرؤية الوطنية المتقاربة. عندئذ ستكون الديمقراطية طريقة لتسوية الخلافات بين القوى التي تتفق بالفعل على الأساسيات. غير أنه مع فهم الديمقراطية والحرية والكرامة فهمًا يشابه فهم النظام السوري، فمن أين سيأتى إسقاطه؟

في هذه المقالة سوف أنظر إلى استحالة كلتا المهمتين من منظور النزعة البياناتية⁽¹⁾ Dataism، خصوصًا أننا تموضع في سياق ثورة الإنترنت، والذكاء الصناعي، ومواقع التواصل الاجتماعي، ونغرق في خضم الكم الهائل من البيانات والمعلومات التي قد تحتاج إلى سنوات لمعالجتها وتحليلها⁽²⁾، إضافة إلى السرعة الضوئية في تداولها.

وربما نرى محقين، أن الثورة تتكون من الثوار الذين يمارسون ثورتهم في العسكرية والسياسة، وأنها تتألف من نظام للحكم والعلاقات الدولية، إضافة إلى الشعب المحكوم من هؤلاء جميعاً، والذي يحتضن الثورة ويمارسها؛ ولكن مع هذا كله، نرى اليوم أن الثورة ما هي سوى آلية لجمع البيانات حول خوارزميات سلوك البشر و رغباتهم وقدراتهم، ومن ثم تحويل هذه البيانات إلى قرارات عن طريق معالجتها على يد النُخب أو عن طريق الذكاء الصناعي أو الاثنين معاً. ومن هنا نجد أن النظام جمع أكبر قدر من البيانات عن الشعب وحوّلها إلى قرارات، تساعده في ذلك آليات معالجة البيانات والنخب، ومن ثم نقصد تطبيق السياسات الحربية والأمنية والتقنية ليتحكم في رغبات الشعب السوري ومقدراته وسلوكه معاً.

أولاً: عوامل الاستحالة

1. موازين القوى: بات إسقاط النظام مستحيلاً؛ لأنه ارتبط أشد الارتباط بموازين القوى. وبما أن موازين القوى مختلة لصالح النظام منذ بدء الثورة حتى الآن، ولا مجال لتعديلها في المدى القريب والمتوسط، فإن إسقاطه يبدو مستحيلاً. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن موازين القوى، سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، لا تقتصر على السلاح ونوعيته فحسب، بل تتعدى إلى المعرفة من جهة؛ فـ «المعرفة سلطة» أو قوة بحسب فوكو، وإلى معالجة البيانات من جهة أخرى، فالبيانات سلطة أيضاً. ولذلك تكتسب عمليات مراكمة البيانات الموثوقة، ومعالجتها معالجة فعالة لاستخلاص نمط إرشادي منها، أو ممكن قابل للتحقق، أهمية متزايدة اليوم. ومن الجدير بالذكر أن سلطة البيانات تختلف عن سلطة المعرفة وعن السلطة السياسية. فمع أن البيانات جزء من المعرفة، إلا أنها تفصيلية أكثر، ومعينة بخوارزميات دقيقة، وكبيرة جداً Big Data، وسريعة التداول على الإنترنت. وفي حال عولجت بكفاءة فإنها تنتج معرفة جديدة قد تقوض المعرفة السابقة. كما أن السلطة السياسية تنتج البيانات وتقوم عليها وتستفيد منها، غير أن البيانات أيضاً تنتج هذه السلطة السياسية وتمنحها المزيد من القوة والتحكم. ومع أن معالجة البيانات بالعادة كانت من اختصاص النُخب، غير أنها مؤخراً باتت من اختصاص الذكاء الصناعي، ولهذا يجب إقامة تعاون بين النخب والذكاء الصناعي لمعالجة البيانات وإدارتها.

2. مفاعيل الزمن: ساعدت مفاعيل الزمن في جعل مهمة إسقاط النظام مستحيلة؛ لمالها من دور في تبيان قوى الثورة كوجه آخر لعملة النظام، وفي قلب حقوق الشعب السوري إلى باطل، وبما احتوته من استراتيجيات قضم الوقت التي مارسها النظام وحلفاؤه، وتضمنت الكثير من الإلهاء في عدة محاولات كصحارى وسمير أميس وسوتشي وأستانة وحتى جنيف. ولكن من دون قاعدة بيانات تربط بين الحدث والزمن، ثم تعالجه لإنتاج نمط، كيف سيتسنى لنا معرفة دور الزمن؟! الحقيقة لم تتسن لنا المعرفة، وبقينا في حالة شعورية تخبرنا أن الزمن لصالحنا وعلينا انتظار التدخل الدولي الذي لم يأت.

3. المصلحة: توجه المصلحة بالأساس جميع الأعمال المعقولة، ويجب تحويلها إلى خوارزمية. غير أن انتكاس المصلحة الوطنية العامة للشعب السوري إلى مصلحة لبعض مكوناته الطائفية، أدى إلى تحول المصلحة إلى منفعة طائفية وشخصية. وعلى الرغم من حضور المصلحة

العامّة للشعب السوري في التغيير الديمقراطي في بدايات الثورة، إلاّ أنها لم تتحول إلى مجموعة إجراءات وخطوات، وما لبثت أن أصبحت مصالح طائفية وغير وطنية. ومع هذا ما زلنا نضع المشكلة في المجتمع الدولي من دون أن نستعلم عن الطائفية لأننا أنكرناها في البداية. ومن اعترف بها ظنّ أن الثورة ستجيب ما قبلها.

ثانياً: أوجه الاستحالة

أوجه الاستحالة كثيرة، سأذكر منها ما يتعلق بالبياناتية:

1. الحجم الضخم للبيانات، وعدم معرفة المهم منها من غير المهم، والسرعة الهائلة في تداولها وزوالها، وصعوبة تدقيقها لتصبح موثوقة، واستحالة معالجتها من دون ذكاء صناعي، هذا كله جعل من إسقاط النظام مهمة مستحيلة.

2. فهمنا لقيمتي الحرية والكرامة كان مساعداً في استحالة تحقيقهما. فأغلب أطروحات المعارضة السورية تستند إلى منظور ديني، على مبدأ «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، أو تقوم على مبدأ «الحق الطبيعي» المستند إلى الطبيعة البشرية والإرادة الحرة، وما ينجم عنها من عقد اجتماعي واتفاق بين الأفراد والسلطة. ولكن المصدر الحديث للسلطة والقيمة والمعنى يكمن في البياناتية، وهو عبارة عن خوارزميات يعالجها الذكاء الصناعي. فلا الله ولا الإرادة الحرة أيضاً، يمكنهما مراكمة المعلومات ومعالجتها وتداولها مثلما تفعل البياناتية، أو يمنحناك القوة والقيمة والمعنى كما تفعل البياناتية.

وعلى الرغم من أن الشعب السوري عمل بكامل استطاعته، وبكافة الأشكال الممكنة، إلاّ أن قوى الثورة عجزت في النهاية عن إسقاط النظام لأسباب كثيرة. كما أنها عجزت حتى الآن عن تطوير قواعد بيانات سورية قادرة على رصد وتصنيف وفرز وتوجيه الكفاءات والاستراتيجيات في مختلف المجالات، والاستفادة منها في الثورة وإدارة المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، أو في الحوكمة وإدارة الأزمات والكوارث، وخير دليل على هذا الكلام الضياع الذي حصل عقب زلزال 6 شباط/ فبراير 2023.

بهذا المعنى، تكون إدارة البيانات هي مفتاح الممكن في هاتين الاستحالتين، ومن دون معالجة البيانات سنبقى غارقين في الفوضى والضياع، غير مدركين أن هناك سيلاً من المعلومات والأخبار المضلّة، والصور الزائفة، تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعقب هذه الأكاذيب كلها توقعات «خيلية» من قوى الثورة تضلل العمل والجهد وتبدد الجدوى.

ثالثاً: استحالة تجاوز عقلية النظام

أمّا بالنسبة إلى استحالة المهمة الثانية؛ أي تجاوز عقلية النظام في أثناء وبعد إسقاطه، فتأتي من عقلية السوريين وممارساتهم الموروثة من النظام والمقلّدة له (عقلية التسلط والفساد والاحتكار والعجرفة والاتجار بالبشر والكوارث التي تلم بهم) ولا سيّما أنهم تربوا في كنف النظام لأكثر من نصف قرن بقليل. تشرّبوا فيه التأطير الأيديولوجي المكثّف في جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية، ما جعل من تغيير هذه العقلية وتلك الممارسة مهمة أشدّ صعوبة من التحول الديمقراطي

نفسه.

كانت العقلية تعتقد أن مصدر كل من السلطة والقيمة والمعنى، يتأرجح بين الله والإرادة الإنسانية. وقد تنافست على الشعب السوري نزعتان عتيقتان: نزعة إنسانية، ونزعة إسلامية. ولكن الشعب السوري يحتاج أكثر ما يحتاج إلى النزعة البياناتية. بينما المصدر الآن يكمن في معالجة البيانات وإدارتها وهذا ما يجعل السباق حامي الوطيس، فمن سيسبق إلى تبني الطريقة الجديدة ويسخرها لصالح إما الاستبداد أو الديمقراطية، ستزداد فرص نجاحه. فالبشر في نظر المسلمين مخلوقات الله التي تمتلك الإرادة الحرة، وهم في نظر الإنسانويين كائنات تقرر مصيرها؛ وهم في كلتا الحالتين مختلفون تمامًا عن غيرهم، وعلى النقيض من هذا، فإننا متحدون مع البشر الآخرين في جوهرنا الأعمق، أما اعتقادنا بأننا مفصولون عن البشر، فيرجع إلى ظننا بأننا أفراد متميزون، لكن هذه الفردية ليست في حقيقتها سوى وهم. فنحن كغيرنا من البشر تجسيد لخوارزميات.

ولتبيان استمرار العقلية نفسها، لننظر إلى التنافس بين الديمقراطية والاستبداد من زاوية معالجة البيانات:

كان من المفترض أن تستخدم قوى الثورة المعالجة الموزعة للبيانات، في حين كان النظام يعتمد على المعالجة المركزية. وبهذا كانت ستعالج البيانات عن طريق الربط بينها من جهة، ومن جهة أخرى ربط جميع الفاعلين والناشطين والكوادر وعموم الثوار ببعضهم بعضًا مباشرة، ثم السماح لهم بتبادل المعلومات بحرية واتخاذ القرارات بشكل مستقل. هذا إضافة إلى توزيع عمل تحليل البيانات واتخاذ القرارات بين العديد من المعالجات المستقلة والمتراصة داخليًا.

ولكن غالبًا ما ابتلينا بنقص المعلومات ونقص المعالجة ونقص التداول. ومع أن البياناتية تنحو نحو تآكل سيادة الدولة بوساطة العالم الافتراضي وعالم الإنترنت، وتجاهل الحدود السياسية وإلغاء الخصوصية - أي كل ما يتغنى به النظام - إلا أن قوى الثورة لم تتخذ منها وسيلة لتقويض أسس النظام.

قد يقول قائل: إن البياناتية مجرد أداة تحت تصرف إرادتنا الحرة، ولكنه ينسى أن إرادتنا الحرة في الأساس هي خوارزميات، وما وصفها سوى أداة فحسب، لإقياس على ما سبق من أدوات نحاسية وحجرية وحديدية، وبالعكس هنا، فالأداة فاعلة أي ليست جامدة، لذا فإنها تنتج تغذية خلفية راجعة تُجبرنا على التعلم والتكيف من جديد. وعلينا فهم البياناتية لأن هذه القوة أقوى بما لا يقاس غيرها من قوى الثورة الزراعية أو الثورة الصناعية.

رابعًا: البياناتية

لقد اتصفت البيانات في دزينة الأعوام الماضية بعدة صفات:

كانت البيانات من جهة الكمية كبيرة جدًا، إذ تحتاج معالجتها إلى نخب متفرغة أو ذكاء صناعي. ومن جهة النوعية كانت متضاربة؛ فأحيانًا تكون نوعيتها جيدة، وأخرى تكون سيئة أو حتى رديئة، وتارة تكون مهمة وأخرى غير مهمة، وبالمجمل من دون تدقيق على طريقة الويكبيديا، التي غالبًا لا يعتد بها. وبتنا لا نعرف حقيقة بما نهتم وما نترك. ومع أن البيانات كانت من جهة سرعة التداول

سريعة جدًا، بفضل الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنها من دون أثر عمومًا، لعدم معالجتها وسرعة زوالها لأنها من دون معنى بين أيدينا. إذ تُداول لساعات أو لأيام ومن ثم تختفي. ويحتاج المرء/ المرأة إلى البحث عنها في غوغل أو يوتيوب إذا ما أراد استعادتها لسبب ما. أما بالنسبة إلى معالجتها فكانت النخب تعالجها من رؤيتها المسبقة فتقصرها أو تطوّلها وفق رؤيتها القسرية. فمقابل ندرة البيانات التي كانت سائدة قبل ثورة الإنترنت؛ لصعوبة الحصول عليها واحتكار السلطات لها، بات لدينا وفرة فيها. وكانت النخب تقدم رؤية شمولية تنظم هذه البيانات النادرة. أما الآن وعلى الرغم من وفرتها لا نستطيع تقديم رؤية منها. فلا ندرة في البيانات بل وفرة، ولكن مشكلة تدقيقها لتصبح موثوقة، مع مشكلة معالجتها لاستخراج نمط عملي من طرف النخب، وذلك بسبب كثرة البيانات وسرعتها، وقلة وقت النخب وقلة الكوادر، هو ما يجعلها من دون قيمة.

خامسًا: فتح باب الممكن، واستراتيجية جديدة

وهكذا، لم تكن المهمتان مستحيلتين بالأصل، لو أن استجابتنا كانت مختلفة. فطريقتنا وأسلوبنا وأفعالنا ووعينا ساهموا في هذه الاستحالة بشكل أو بآخر. ومع أن مثل هذه الاستحالة ستحرمنا -نحن السوريين- من بلد يجمعنا ويحتضن أطفالنا، ولن يجد أطفالنا ما يعوضهم عن وطنهم الذي تحوّل إلى خراب لا يصلح للسكن، إلا أنه ثمة فرصة لجعلهما غير مستحيلتين.

إن العلاقة بين النظام والثورة ليست مجرد صراع على تعديل موازين القوى أو سباق مع الزمن أو تعيين المصلحة، وليست مجرد تنافس أيديولوجي أو عقائدي أو أخلاقي أو مؤسسي فحسب، بل هي تنافس بين أنظمة معالجة البيانات.

لنفرض جدلاً أن النظام في طريقه إلى السقوط، ما أن تتغير السياسة الدولية وتُهزَم روسيا في أوكرانيا. أو على العكس أن النظام في طريقه إلى إعادة الإنتاج والتعويم. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا سنفعل -نحن السوريين- حتى تأتي هذه اللحظة أو تلك؟ إن الإجابات عن هذا السؤال تتمحور حول أننا سننتظر. لهذا سأقترح هنا استراتيجية لممارسة الديمقراطية تفصيليًا لا عمومياً كما اعتدنا في السنوات السابقة.

استراتيجية تبدأ بتأليف تنسيقيات لفضح التفاصيل والتشهير بها في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية. ومن ثم الاهتمام بالوثائق المكتوبة والممارسات الواقعة والتفاصيل الموثقة بدقة، لا لمجرد تفسيرها وتأويلها، وإنما لفضح ما سكتت عنه وأخفتها، وتبيان الممكن الذي تتضمنه من أجل العمل عليه. هنا كل فرد يمكنه القيام بنصيبه من فضح التفاصيل والتشهير بها ومشاركتها مع آخرين وتداولها علنًا، حتى نلّم جميعًا بواقعا تفصيليًا، علنا نستطيع توليد نمط جديد من تراكم التفاصيل وتكديسها ليلائم بناء دولة معاصرة تحترم حقوق الإنسان، وتدار بنظام ديمقراطي عبر تداول السلطة بالاقتراع والانتخاب.

لا شك أن قوى الثورة مهزومة، ولكن النظام مهزوم أيضًا. الاثنان مهزومان، ولن تهزم قوى الثورة النظام لأنها أكثر أخلاقية منه، ولا لأن الحرية مقدسة أو لأن الكرامة أعلى القيم، بل لأنها تجمع قواعد البيانات وتسعى لمعالجتها وتحويلها إلى تكتيكات واستراتيجيات وقرارات.

ففي حين أننا لا نستطيع تغيير الخلل في موازين القوى لصالحنا، ولا نستطيع تغيير التحالفات والمعادلات الدولية، ولا نستطيع المحافظة على حقوقنا مع مرور الوقت، ولا نستطيع إيقاف السرطان الطائفي، فإن ما نستطيع فعله بدلاً من الانتظار هو مراكمة البيانات الموثقة، ثم تداولها سريعاً على الإنترنت، والسعي لمعالجتها معالجة موزعة أو غير مركزية، بالتعاون ما بين النخب والذكاء الصناعي، وفي المآل الأخير الاسترشاد بالنمط الناتج عنها في العمل، أو السعي لتحقيق الممكن الذي تحدده. وهذا كله في سياق التأكيد على أن الاعتراف بالهزيمة لا يبرر قبولها، بل يعدّ خطوة في فهمها، من أجل تغييرها. ولهذا يحتاج تحويل الهزيمة إلى نصر، إلى تحسين أنظمة معالجة البيانات على المستوى الوطني. فمع تغير أوضاع وطرائق معالجة البيانات قد تصبح المهمتان غير مستحيلتين.

ملف خاص

رؤى وتجارب نسوية



■ السوريات والثورة؛ تفرعات ثورية نسوية

سلوى زكزك

■ «هنا دُفنتُ طفلة تلبس كنزة خضراء مجهولة الهوية»

أمل فارس

■ الثورة السورية.. الهزيمة العربية

هدى سليم المحيثاوي



لوحه للفنان سامر إسماعيل

(حوار) 2018

السوريات والثورة؛ تفرعات ثورية نسوية

سلوى زكك



سلوى زكك

كاتبة وقاصة سورية. تكتب في مواضيع النسوية والجنس وتهتم بقضايا العنف الاجتماعي. صدرت لها ثلاث مجموعات قصصية.

تمارس النساء الثورة كفعل يومي، يتمردن على حبة شباب بزغت على الجبين أو الخد، يعيرن ألوان شعرهن معاندات للزمن، يحتلن على قرارات المنع من الخروج بمكالمات طويلة على الهواتف الجواله، يتظاهرن في الساحات، يرتبن مواعيد للحب، يطالبن بالطلاق، يتزوجن أحبتهن رغمًا عن الأهل والتقاليد، يسخرن من رجال الدين ومن رجال السياسة ومعلمات المدرسة ومديري العمل، يتأففن من المتحرّشين، ويسخرن من رجال لطالما اعتقدوا أن النساء متقبّلات ومنتظرات للتحرش والتناول بكل سعادة لكن دونما إفصاح.

نمت علاقة فريدة ما بين السوريات والثورة، علاقة مصلحة ومتنافرة في الوقت نفسه، كُنّ للمرة الأولى على موعد مع وجود علني وإعلان مباشر لثورتهن، ما الفرق بين حضورهن صامتات أو صارخات؟ إنه فرق كبير، كمن يعاني الخرس، وجاء الوقت ليدرّب صوته على الصراخ! على الرغم من أن الخرس لم يُعق صاحبه عن التعبير يومًا، حتى لو لم تجني سوى العبث.

يبدو أنه ثمة ضرورة لتدوين حضور السوريات في يوميات ثورتهن، لا استعراض الأسماء يكفي ولا ذكر الوقائع يكفي، ثمة ثورات صغيرة نبتت في البيوت وعلى الأجساد وفي الحناجر والأفلام.

وسؤال الانتصار من عدمه متروك للأبحاث والدراسات، لجداول الإحصاءات ولأرقام متناقضة جمعتها مراكز حقوقية أو قانونية، متروك لتعريف الثورة بحدّ ذاتها، وكأنّها فعل حدث فجأة وتوقف دونما سبب يذكر، ما بين النصر أو القتل في المهمد حكايات لنساء تحوّلن إلى أرقام، راويات تلون قصصهن تلبية لتحقيق النجاح لبرامج تلفزيونية أو إعلانية، ما روته النساء فيها كان في أغلبيته مجدولاً سلفاً، مرتباً بعناية ومقسّمًا إلى أفكار تخدم هدف البرامج أو أغراض الإعلانات وبيازارات السياسة والاستقطاب وغرف المفاوضات الرسمية، لكن الحكاية غرقت أكثر في الصمت، هربت

الوقائع بإرادة مُعدّ الحلقة أو مخرج البرنامج أو صاحب مشروع عرض النساء لشهادتهن. تسلّخت الحكاية بفعل الإصرار على رواية جانب واحد منها، ما تبقى، وما قُدّم من الحكايات كان في أغلبه يشبه قشرة مرمية لجسد تمُدّد فضايق جلده عليه، وبقيت الروح غارقة في غياهب الإهمال، متروكة لفوضى المشاعر وفوضى الرواة وفوضى المنصتين والمنصتات.

أما هنا، تقول الحكايات: إن كل ما حدث هو خطوة إلى الأمام وكل خطوة نحو الوراء قابلتها خطوات نحو الأمام، إذن هو التحكم في الزمن، ضغطه حتى يصير قوة دافعة، مشجّعة، تقفز إلى الأمام، تختزل الزمن بإنجاز، يتراكم الزمن مثل كبسولات لدواء تجريبي لاستعادة الطاقة أو لتوليدها، المهم أن الاستنهاض حصل، ملوثاً بالدم والرصاص، نعترف بذلك، لكن الثمن مدفوع مسبقاً، وكلّ ما تم تجاوزه هو سداد كمي ونوعي عن السابق واللاحق من الأيام، من الحياة.

تمرّدت السوريات على خزائن مقتنياتهن الأثيرة من أطباق وفناجين ومزهريات وتحف، خسرتها الكثيرات منهن بفعل التعفّيش أو التدمير، لكنهن واجهن فجأة شعوراً غامراً بالفقدان، تهافت الجمال المكتنز وضاع في طرفة عين، وبتن في بيوت غريبة وطائرة يقترضن الملاعق والصحون المعدنية أو البلاستيكية ظناً منهن أنهن لا بدّ عائدات بعد عدة أيام إلى كنوزهن الثمينة.

مع الوقت، أو في زحمة اللهاث طلباً للنجاة، تبدّد الحزن على تلك المقتنيات، ربما بدّدته النساء مرغمات ليتابعن الحياة، تتصف النساء بالقدرة على إعادة البناء، ماهرات في الترميم وفي إحياء ما لم يُدفن، يقلن ساخرات والمرارة تلوك كلماتهن: راحت البيوت، لا أسف على الصحون!

تماهت السوريات في انقلاباتهن الجذرية على ثوابتهن الحياتية، من لم تفقد كنوزها وزّععتها راضية، على العائلات المشرّدة، على البيوت الفارغة من كلّ شيء إلا من الحزن والفقد والعوز. وزّععتها بفرح وتقاسمن مع الممنوحات قصص كل قطعة، تاريخها الزمني، ثمنها، من أهداها لمن!! تقول الأمهات هي كنوزنا المخبأة لأفراح الأبناء والبنات، وكلّهم باتوا ظلّاً للغياب، بمن سنحتفي ولمن سنُبقي تلك الأكوام التي باتت ثقيلة الحضور وموجعة المعنى.

إذن ثمة حضور قوي هنا لا تنصّر المعنى، معنى أن تتسلّل امرأة إلى الشارع وهي بحذاءها البيتي لتتفرّج، هكذا كانت تبرّر لنفسها سرّ اندفاعها الخطر، نزلت لتمتلئ بنبض أخافها في لحظته الأولى، كجسد طفلها الأول يلتحم بجسدها، فتغرق بالأسئلة وبالرغبة وبالخوف، تسير مع السائرين، وإن قبضوا عليها؟ سترتهم خفّها المنزلي وبأنها بلا حقيبة وكل ما بيدها هو مفتاح البيت القريب جداً، ربما استدّ لهم عليه وستّيت لهم بذلك بأنها لم تشارك أبداً في التظاهرة، وإنما كانت ترمي كيس القمامة! إذن في القلب ثورة وللثورة قلب تطرب بعشرته النساء، والخوف ركن أساسي من حياة النساء، لطالما أدمته النساء لغياب الحماية والدعم! تتسلّل الثورة إلى البيوت بقلوب النساء التي تميز الغضب والظلم والقهر وتعبي عمق وفداحة التمييز جيداً ومنذ ولادتها.

من يعيد الأبناء الموتى لأحضان الأمهات؟ وجهًا لوجه تُركت السوريات مع الموت المنفلت، من يحمي الشباب؟ من يسأل عنهم؟ من يسحبهم من قبضة العسس وزوّار الليل وحاملتي العصي الكهربائية والهرارات الحديدية؟

على باب القصر العدلي وَفَقَتْ، بيدها صورة وحيدها! (حدا شاف ها الولد)؟ لم يكن مجرد

سؤال، هو إمعان بأن الأولاد قد غيَّبوا، ونريد معرفة المصير.

تلك الأم لا تعرف دمشق ولا طرقاتها ولا مكان قصر العدل ولا اسم الحافلة التي تقلها من قريتها البعيدة إلى هناك، انتصرت العاطفة في مواجهة الغياب، وجدت نفسها هنا، لم يعد مهمًّا متى تعود وكيف ستعود، المهم أن يرى صورة ابنها كلَّ العابرين والعابرات، قضاة ومحامون ومعقِّبو معاملات ورجال أمن ومدَّعون ومدَّعيات وأصحاب قضايا، مرثون ومتلاعبون بالقانون وأطفال، وأمّهات أخريات، تذكّرن غيَّابهن أيضًا عندما واجهتهم تلك الأم بسؤال الغياب عبر صورة، هو ابنها، وفي الواقع هو مفقود ومغيَّب ومجهول المصير. ترفق بقلوب الأمّهات أيها الغياب، وانطق بمن يعرف مصيره أو مكانه، مَنْ يدلُّ أمه على رائحته، أو مَنْ ينقل له مجرد خبر، اصمد يا فتى فوالدتك تنتظرك! يحضر الانتظار هنا حالة من الصمود أيضًا، حالة من الانتصار لدم الضحية ولمواجهة التغيب، ينهض الانتظار فعلا معاندًا للغياب.

سافرت السوريات نحو العالم الجديد، غيرن أزياءهن بثقة، اتَّهمن بأنهنّ وجدن في الهجرة بآبًا للانحلال، وكأنّ تلك الزيجات الهشة التي تهاوت بقرار حازم من النساء كانت تستحق الإبقاء عليها قيودًا من ظلم وتعسف.

هل جرَّب أحدنا الدخول إلى الصفحات الجماعية للسوريات في البلاد الجديدة؟ تاريخ متكامل وثابت في الحضور هوى فجأة، بقي بعض الحنين وبضع مذاقات على طرف اللسان ستطوبها قريبًا نكهات جديدة يحبها الأبناء والبنات في بلادهم الجديدة، وغياب المذاقات أو هجرانها لا يُعدُّ ثورة، لكنه انحرافٌ حادٌ يكسر نمطية حرفية وخانقة، دقيقة وحاسمة ولا تقبل التغيير أو التجديد أبدًا، نمطية تسخر من باقي النكهات لدرجة أنها قد توازي عنصرية محترفة تصف طعام الغير بصفات مستهجنة وساخرة، هنا اكتشفت صورة الآخر، وربما حضوره غير القابل للتجاهل، وهذا ما افتقدته السوريات عبر تاريخهنّ الطويل، فكلّ آخر هو عدو أو مشروع معتد أو متلاعب بالنساء، وبعقولهنّ الصغيرة كحبات البندق بين أنياب سنجاب بري.

والسوريات الممتدات كبلد يغرفن من القوة الكامنة في دواخلهن ويتظاهرن بالصلابة، لا خيارات أمامهن، القوة ثم القوة، والصبر مائع وبنكهة باهتة، لا يجذب ولا يشجع على التجريب، فمن يقنعهن بأن الصبر مفتاح الفرج بعد كلّ الآلام التي حاصرتهن؟ من يسدّد الضربة القاضية للصبر المستكين لتنهض القوة على شكل تحدٍّ أو تمرد أو غضب؟ في البيوت تخلخلت البنى الهشة، وفي المحاكم تَمَّت المواجهة، تحضّر السوريات أنفسهن بشكل جيد قبل الجلسات، يتبيّن التفاصيل بدقة بالغة وكأنها قضية موت أو حياة، والانتصار هنا ليس حبرًا على ورق ولا مصالحات أو تعهدات، الانتصار هنا بدايات لصعوبات جديدة، تحتدّ وتتبسّط، لكنها مواجهة أيضًا، والسوريات يواجهن بحماوة العاطفة وشراسة الجسد المقيّد وهو مشخن بالجراح.

على المنصّات العامة وعلى طاولة المفاوضات وفي أروقة المجالس الدولية، حضرت النساء السوريات كما لم يحدث من قبل، التقييم هنا لمبدأ الحضور، لقوته، لصلابته، وربما لضعفه وانكساره، لكن الأهم أن المشهد ضمن هذه الأروقة والمحافل بات جزءًا من المشهد العام لحضور السوريات.

هل تنتصر الثورة ببضعة أسماء لنساء متميزات أو شجاعات؟ من المؤكّد لا، لكنّ هذا التمييز وهذا الحضور بات جزءاً من الحضور العام، أنا كامرأة يكفيني القول: اتركوا هذه المقاعد، فهي محجوزة للنساء.

نظرية التراكم في مواجهة نظرية الانتصار، ونظرية الحضور الإجمالي في مواجهة قاعدة أن المقاعد للأجدر، وهل اختبرنا في الأصل الأجدر من الرجال؟ هل تبوّأ الأفضل أمكتهم المستحقّة؟ تبدو الصورة مهتزة قليلاً، من جانب التمثيل أولاً، ومن جانب من يختار من، ومن يمثل من؟ والسؤال هنا مردود إلى مشهد عابث وغير مسؤول وتمييزي، وسؤال العدالة عصي على الطرح، ولا أجوبة، فالمناخ العام هو تواطؤ لتثبيت قدم في حيز لطالما تم التنازع عليه وبحكم القوة الصارمة والطاردة للنساء بات تصميم الموقع على مقاسات أقدام الرجال وحدهم! هي الحقيقة وتبادل الأدوار هنا كما لعبة الكراسي، لا بد من وجود من يخرج في كل دورة للعبة، يتمثل الانزياح هنا بضرورة خروج عدد من الرجال لتثبيت أقدام عدد من النساء.

يبدو هذا الكلام جلفاً وانتقامياً وغير مقبول، لكن اللحاق بالمكان في خضمّ وقت لجوج وضيق يفرض خروجاً صادمًا وغير متوقّع من أجل دخول النساء، والأيدولوجيا هنا مهزومة حكماً، كما الكلام المفقّي والآيات البينات وسلطات رجال الدين وتسلط حراس الشرف الأشراف، لا وقت للتفكير ستتمّي النساء حواسهن بشدّة متناهية، حتى وإن سقطن على أطراف الكراسي المتبقية، لكنهن حزنهن رغباً عن الجميع.

خرجت النساء من أماكن سكنهن الأصلية، من القرى شبه المغلقة على أهلها، من البيوت العائلية التي ترفض انفصال أبنائها عنها بعد الزواج، واتجهن نحو أماكن جديدة، نساء غوطة دمشق سكن في السويداء، واجهن غربة مرعبة في البداية، وكل محاولات الاندماج كانت متعبة وقهرية، لا يمكن نسيان تلك الانتقالات السريعة الكارثية في بداياتها، ولا يمكن وصفها حتى من الناحية العاطفية، ونساء الغوطة ودير الزور في ضواحي دمشق، ولم يعدن، ولن يعدن كما صرّحت الكثيرات منهن! يمكن القول إنهن لم يعدن بقرار حاسم منهن، وإن كانت الواجهة في اتخاذ القرارات حكراً على الرجال، انكسرت الحلقة الواسعة لمفهوم العائلة، لم يكن عدم جاهزية المساكن سبباً حقيقياً، يمكن القول إنه كان ذريعة، مع أن الأغلبية أيقنت أن ما كُسر وتُقض من بنى متداخلة ومتشابكة لن يعود للتشكّل من جديد، هنا يمكن القول وبكل ثقة: إن انهيار الهرمية العائلية الصارمة كان أحد وجوه الانتصار لحيوات النساء والبنات أيضاً، ستبقى النساء في المدينة والضواحي المتعشة من أجل رقابة عائلية أقل، من أجل تعليم البنات، من أجل حرية التنقل وتخفيف الأعباء الواقعة على النساء في العائلات الكبيرة.

لطالما رغبت النساء بتغيير اسم عقد الزواج، ولطالما فاوضت الناشطات النسويات أولي القرار بأن المطلوب هو مجرد تبديل لكلمة واحدة فحسب، تبديل كلمة نكاح بزواج! كم تحتاج تلك الكلمة من وقت لتتغير؟ يبدو الزمن عاجزاً هنا حتى عن السير الوئيد وتغيير الكلمة حرفاً فحرف. حصل التغيير في عام 2019، صار اسمه عقد زواج، والوقت هنا استثنائي في تلبيته للحاجة إلى التغيير التي طالت لعقود دونما أي تجاوب بذريعة عدم نكث ما هو شرعي. بات الركون على عدم التغيير مبدأً ثابتاً بحجة عدم المواجهة مع الشرائع، واختبار الجودة والفائدة المتحصّلة أو المرجوة

هنا متروك للزمن أيضاً. تسعون مادة قانونية تغيّرت في العام ذاته، بعضها لامس جوهر التغيير المطلوب، وبعضها طبع التغيير بشكلائية تحتاج المزيد من التدخل والمزيد من الإصرار على تكرار محاولات التطلّب العنيد.

ثمة حيوية أسست لها النساء على الرغم من القهر، ثمة شكل ذاتي من الإدارة فرضته ظروف كلّ عائلة أو كلّ امرأة، لم يُرصد بصورة منهجية حتى الآن، واللافت أن التغيّرات السريعة تصبح ثوابت وبسرعة قياسية أيضاً، كعمل النساء خارج المنزل، وبأعمال جديدة وغريبة عن الأعمال المسموح بها للنساء أصلاً.

يمكن بكلّ بساطة رصد محلّ لبيع لوازم النجارة في منطقة قريبة من دمشق، تعمل فيه امرأة، تحمل ألواح الخشب، تبيع وتشتري، يمكن رصد شارع تجاري بأكمله غاب عنه الباعة الرجال، واستلمت البيع فيه نساء وعلى ورديتين صباحية ومساءلية، والكثير من الأمثلة.

لا نزيّن الحرب بالورود، فالرصاص مكوّن من البارود، ولا نقول بأن النساء خرجن برغبتهن الكاملة إلى العمل ولنن حقوقهن كاملة عن التعب المديد، لم يكافئهن أحد على الانتظار الطويل، ولا على تكبّد عناء البحث عن الرجال وحماية من تبقى منهم.

هي التغيّرات العاصفة على شكل ثورات أو خضّات كبرى وواسعة، تعصف بالأضعف، ومن يبقى سيبلغ منه التعب أشده، لكنه سيبقى.

ستبقى النساء، ليروين حكاياتهن وحكايات الجميع ربما، كي لا يسرق حكاياتهن الغرباء، كي لا يروي غيرهن ألمهن وتغيّراتهن وتماهيهن مع ثورة يعشنها بالفطرة، ويخضنها بالإرادة، ويحفرنها في ذاكرتهن لينين على ما بُني، ويمضين دوماً نحو الأمام.

«هنا دُفنتُ طفلة تلبس كنزة خضراء مجهولة الهوية»

أمل فارس



أمل فارس

كاتبة ومترجمة سورية مقيمة في نيويورك. تترجم عن اللغة الإسبانية وإليها. عضو في جمعية المترجمين الأمريكية ATA وعضو في رابطة الكتاب السوريين. لها العديد من الكتابات والكتب المترجمة المنشورة.

هذه العبارة التي كُتبت على شاهدة قبر إحدى ضحايا الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا في فبراير الماضي من أفسى العبارات التي يمكن أن تُكتب لتدلّ على رُفات إنسان، إلا أنها قد تكون التوصيف الأكثر مقاربةً للثورة السورية. تأخّرت نجدتها، فسُلبت منها الحياة، لتفقد اسمها في النهاية. ندرك جميعاً أنّ الثورة انتهت من قبل أن تُعلن الهزيمة، انتهت عندما عُرِضت صور ضحايا التعذيب كصورٍ يتصفّحها ذوو الضحايا ربما من دون أن يستطيعوا التعرف على فقيدهم، انتهت عندما وُضع أمر استخدام السلاح الكيماوي من جانب النظام السوري ضد المدنيين موضع تساؤل وتشكيك، انتهت عندما قرأنا شهادات لناجيات في كتاب سمر يزبك وغيره وكأنا نقرأ عن مأس و جرائم حدثت في زمن بعيد جدّاً، لكنها مع الأسف حدثت في زمننا الحاضر، ولم يتمكن أحدٌ من منعها. انتهت عندما اتّفق العالم على رفض تسمية الحراك السوري بالثورة.

يبقى مصطلح الهزيمة بالنسبة لي بعيداً عن توصيف الحالة السورية من حيث إنه قاصرٌ عن استيعاب مدى الخصوصية التي حدّدت سياق الثورة السورية. إذ كيف يُعدّ مهزوماً من لم يُمنح في الأصل شروط المواجهة العادلة؟ الثورة السورية ليست حرباً، ولا نزاعاً مسلحاً ولا هي حربٌ أهلية كما صدرها الإعلام الغربيّ والعالمي، إنها ثورةٌ حقّةٌ لشعبٍ طالب بحقوقٍ مشروعة، ثورةٌ خطّتها لغة الأطفال على الجدران، وواجهت الرصاص بالورود وقاومت شراسة ووحشية النظام بأغاني الساروت وأهازيجه.

لذلك قد يكون السؤال عن الوجهة بعد الهزيمة إشكالياً في حدّ ذاته، وإذا كان لي أن أعنون مرحلة ما بعد الثورة، فلن يكون العنوان «ما بعد الهزيمة»، وإنما «مقاومة موت الثورة» كفكرةٍ أولاً، في الوجدان العام المحلي والعالمي على حدّ سواء، وكغايةٍ وفعل مشروعٍ ثانياً من الواجب دعمه، فالواقع الذي اندلعت من أجله الثورة ما زال قائماً، والانتهاكات من طرف النظام، ومن أطراف إقليمية وأجنبية محتلّة، ما تزال مستمرة لا يُثنىها ولا يُبطلها شيء.

وفقاً لتقرير حديث للشبكة السورية لحقوق الإنسان، اعتُقل تعسفياً في الأيام الماضية سورّيون مدنيون بتهمة تواصلهم مع ذويهم وأقاربهم من المناطق المحرّرة التي تضرّرت إثر الزلزال، ويذكر التقرير أن الاعتقالات «اشترك فيها جميع الأطراف» أي جميع القوى التي تسيطر فعلياً على الأراضي السورية، سواء أكان ذلك من النظام أو من الفصائل المعارضة. كيف لنا إذاً أن نطرح مسألة الانتقال إلى مرحلة ما بعد الثورة وأسبابها ما تزال قائمة، بل وازدادت سوءاً عمّا كانت عليه في 2011، ما الذي سيقدّمه الاعتراف بالهزيمة لأولئك الذين قدّموا للثورة كلّ ما يملكون، وشردوا وفقدوا كلّ شيء، وهل المسؤولية الأخلاقية تجاه الثورة تفرض علينا حقاً مثل هذا الاعتراف؟ نعلم جميعاً أنه لا يوجد تفكير أخلاقي موضوعي بحت، لكن هذا لا يمنعنا من التطلع إلى تخفيف العبء الذاتي لأحكامنا مع مراعاة الالتفات نحو الواقع المرير الذي مازال قائماً أو على الأقل محاولة ذلك خاصة في سياق النقاش العام.

جميعنا على علم بالحالة التي يعيشها أهلنا في الداخل السوريّ من تضيق اقتصاديٍّ ومعيشيٍّ وأمنيٍّ، تراجع للتعليم، انتشار للجريمة، عمالة الأطفال، وزواج القاصرات، والوضع أشدّ سوءاً في المخيمات. وإن كنّا نناقش نظرياً في هذا الملف ما يجب فعله في المرحلة المقبلة _ بغض النظر عن العنوان العريض _ فالواجب والأهمّ هو أن تكون الأولوية لمساعدة أهلنا في المخيمات في إيجاد مسكن يليق بهم، يستعيدون من خلاله ما تبقى لهم من حياة، فلا يكون هناك مَنْ يستغلّهم مادياً أو جنسياً، ونحاسب كل من يتاجر بهم، سواء كان ذلك على الأرض أو على مواقع التواصل الاجتماعيّ، من أمثال المسؤولين عن نشر فيديو الطفلة المعتنّة التي ربما لا تتجاوز الرابعة من العمر، والتي صُوّرت بينما كان الدم يسيل من جبينها كدليل واضح على تعرضها للضرب والتّعنيف المباشر. حتى وإن لم يُصوّر فعل الضرب، فالمشهد يشرح نفسه بطريقة لا تدع مجالاً للشك في حدوث ذلك، لتُردّد الطفلة بلهجة متقطعة ووجه مذعور ما يطلب منها ذلك الوحش الذي يقبع وراء الكاميرا أن تقول.

يستحقّ هذا الشخص وأمثاله، الذين يمارسون هذا الاستغلال الفاضح للأطفال والقصر من أجل استعطاف العالم بحجّة جمع التبرعات، العقوبة والتجريم. والسؤال هنا كيف يمكن أن تمرّ هذه الفيديوهات من دون أن يتحرّك المعنيون بتوثيق الانتهاكات لمنعها ومحاسبة مَنْ يروّجها؟ أليس هذا أجدى أولاً من الحديث عن أيّ شيء آخر؟ فما نفع الكلام عن مرحلة مُقبلّة ونحن نرى الإنسان السوري في وضع غير إنساني وغير قادرٍ على التفكير سوى في تأمين معيشة أسرته أو تدفئة خيمته أو حماية أطفاله؟ ما الذي سنقدّمه له إن تجاهلنا حاله وتبادلنا الآراء السياسية التي لا تعنيه في شيء؟ والأهم من ذلك كله هو إيجاد الجسر الذي يجب علينا بناؤه مع الواقع ومعرفة آليات بنائه لتكون فاعلين في تحسين التراجيديا السورية على الأرض.

وفي هذا السياق أوّد التّويه إلى المسؤولية التي تقع على عاتق المشتغلين في الحقل الثقافي والتي تتطلب منا جهداً وعناية فعلية في اليومي والثقافي والأكاديمي على حد سواء، وعلى الصعيدين الفردي والمؤسّساتي، وأولها وضع أسس لمشروع شامل يحفظ تاريخ الثورة فإن لم نتجح الثورة سياسياً فعلى الأقل أن تنجو من النسيان والتشويه، بتوثيق حيّاتها محلياً ثم عالمياً عبر نقلها إلى الثقافات الأخرى بواسطة الترجمات ليعرف العالم قصة الثورة السورية وحقيقة ما جرى كما نعرف نحن قصص حروبه وثوراته، لنزع الحصرية في سردية الثورة من النظام وحلفائه بعد أن

حُرف مسارها عمداً من جانب القوى الإقليمية والدولية والتجاذبات السياسية من خلال منح النظام السوري الهمجي غطاءً لقتل كل سوريٍّ معترض على سياسته القمعية الهولوكستية، ولخلق شبكة ثقافية قادرة على تبني مثل هذا المشروع ودعمه بشكل جدي باعتباره آلية مقاومة لا تقل أهميتها عن العمل السياسي والخروج بمشروع يرقى إلى مستوى المسؤولية التاريخية والإنسانية تجاه الضحايا والمفقودين والمغييبين قسرياً والمعتقلين. فإذا لم تنجح الثورة في تغيير النظام السياسي فعلى الأقل أن تكون خسارتها دافعاً للمقاومة وليس للانهازم عبر مشروع إنساني يؤرّخها في أذهان الأجيال القادمة ويحميها من النسيان.

ثورة بدأت باللغة لا بدّ أن تُحيا باللغة أو، أضعف الإيمان، ألا تضيع من قاموس ثورات العالم وتحوّل إلى مجرد حرب أهلية كما أرادوا تسميتها زوراً. ثورة بدأتها براءة الأطفال وشجاعتهم كيف لها أن تُهزم؟ قد أقبل بمصطلح الخسارة، لكن لا أقبل بمصطلح الهزيمة، الهزيمة تساوي الموت ونحن بعد على قيد الحياة. قد لا تعلم شعوب العالم عن حمزة ورفاقه، لكننا نعلم، قد لا يعرفون من تكون مي سكاف أو فدوى سليمان أو حسين الهرموش أو سميرة الخليل أو أبو فرات أو غياث مطر، لكننا نعرف، أسماء مثل مشعل تمو والأب باولو وعبد القادر الصالح ورائد الفارس وأسماء أخرى لا يتسع المجال لذكرها تُذكّرنا بأن علينا تقع المسؤولية الأخلاقية برفض الهزيمة ومقاومة النسيان بأي وسيلة متاحة لأنها «سوريا العظيمة وليست سوريا الأسد».

الثورة السورية.. الهزيمة العربية

هدى سليم المحيّاوي



كاتبة من سوريا

هدى سليم المحيّاوي

لكلّ تغييرٍ ثمن، فإما أن تدفع ثمنَ التغيير، أو تدفع ثمنَ عدم التغيير.

تتوكل بداية السنة الثانية عشرة للثورة السورية مع إعادة بعض الدول العربية علاقاتها مع النظام الحاكم في سوريا، لتتكاثف نتائج الثورة السورية، كهزيمة عربية جديدة، تُذكرنا بهزيمة «الخمسة أيام التي غيرت وجه الشرق الأوسط»، دلالةً على هزيمة الخامس من حزيران من العام 1967، التي لم يعد الشرق الأوسط بعدها كما كان قبلها، ولتكون الثورة السورية بنتائجها، عنوان الهزيمة الجديدة في المرحلة العربية المُقبلية، ليس من زاوية إعادة العلاقات فحسب، بل ومن زاوية وأد فكرة التغيير في الواقع العربي، بصيغة «الثورات»، إن كان سياسياً أو فكرياً أيضاً، بعد أن تم تأويلها باتهاماتٍ مُعلبةٍ وجاهزةٍ للإطلاق.

منذ مطلع السبعينيات وعنوان المرحلة العربية يمكن اختصاره بـ «ثبات الهزيمة»، عنوانٌ يسوده الاستسلامُ والتماهي مع الوضع المُفقّر والمُتصحّر سياسياً، وانعكاسه على الوضع الثقافي والاجتماعي، حتى أصبح هو الوضع الطبيعي، ولتظهر أي صحوةٍ وكأنها حالةٌ غريبةٌ ودخيلةٌ، وصلت حدّ أن تُوسم بالمؤامرة!

فليسار العربي في موقفه من ثورات الربيع العربي وعلى رأسها الثورة السورية، كان أكثرَ تطرفاً من اليمين نفسه، وعاد وانكفأ على فكرة المقاومة، التي لم تكن تشوبها شائبةٌ لدينا جميعاً، بحملها رداء القداسة، الذي نزعت إياه الثورة السورية، بعد أن تناقض موقفها من المحتلّ الإسرائيلي مع موقفها من الإجمام المُشابه بحق الشعب السوري، من جانب النظام الحاكم.

الثورة السورية، في انفجارها وملاححها، أتت خارجةً عن الإطار العربي المهزوم، لكن متوافقة معه في النتائج، التي احتاجت إلى أكثر من إرادة السوريين لتحقيقها.

فالدّم السوري الذي انسكب، سُكب عادةً في مواجهة قوى الاستعمار، وليس في مواجهة نظام حاكم بهدف التغيير، وهي مواجهةٌ فريدةٌ ومقدّامةٌ، وخارجةٌ عن إطار الشخصية العربية المهزومة، وبعضٌ مظاهر هذه المواجهة، مازالت حاضرةً، وإن على نطاقٍ مُتفرّقٍ وضيقٍ، على الرغم من المصير القاسي الذي واجهه السوريون خلال الاثني عشر عامًا.

محاولات الشباب السوري لم تكن كافيةً، لأن تحقيق التغيير يحتاج إلى أن يكون شاملاً ومُتحملاً لمسؤولية هذا التغيير من كافة الشرائح، وهو ما عجزت عنه الطبقة السياسية في سوريا، لتظهر الثورة السورية كامرأةٍ جميلةٍ بروح الشباب المقدام، لكنها عرجاءٌ بفكر سياسيها الممثلين لها، الذين مسّتهم روح البعث ونفحاته، وانعكست على كامل سلوكهم خلال تمثيلهم للثورة، فخسروا تأييد الشارع وإيمانه بهم.

فشلت المعارضة السورية في مساعدة الشعب السوري أولاً، وداعمي الثورة، الذين تساقطوا دولةً تلو الأخرى، على تحقيق الانتقال الديمقراطي، حتى وإن كان جزئياً، إذ هو عمليةٌ معقدة، تمرّ عبر عملياتٍ ومراحلٍ كثيرة، ربما تُفضي إلى جزءٍ من أساس الانتقال الديمقراطي، تُستكمل بعدها بعملياتٍ ومراحلٍ أخرى.

هذا الفشل، يعني فشل الانتقال الديمقراطي من الأسفل إلى الأعلى، من خلال قوى المعارضة المدعومة شعبياً، أو التفاوض بينها وبين النخبة الحاكمة، أو حتى نتيجة تدخل عسكري خارجي، وجميع هذه الوسائل انتهى التفكير فيها وتوقعها، حتى ولو تم إجراء تعديل دستوري، أو تضمين بعض شخصيات المعارضة في حكومةٍ مُقبلّة، فهو إجراءٌ شكليٌ لن يُغيّر واقع الحال، في التأسيس لمظاهرٍ حكمٍ ديمقراطية.

في خطوتها، قد تحاول الدول العربية إجراء بعض التغيير الديمقراطي، على النظام الحاكم في سوريا، بحيث يبدأ من الأعلى، أي من خلال النخبة الحاكمة، لكن المعضلة في سوريا هي أن الإصلاح الديمقراطي الذي كان المطلب الرئيسي في بدايات الثورة، لم يعد هو المشكلة، بل أصبحت المشكلة هي مشكلة دم وحق، لا يقل عن «حق العودة» للشعب الفلسطيني في نظر السوريين، وفي الوقت نفسه فإن النظام لم يُخفِ الرغبة التدميرية نفسها تجاه هذه الدول نفسها، من أجل بقائه حياً.

إن مظاهر التغيير التي طرأت على المجتمع السوري، في الاتجاهين السلبي والإيجابي، هي مظاهرٌ جذرية طالت البنية والفكر والسلوك.

فعلى صعيد المرأة مثلاً، رأينا السيدات يخرجن إلى المظاهرات حتى وإن عارضن مواقف أزواجهن، وخضن العمل السياسي والمدني والإسعافي حتى في أصعب المناطق وأكثرها خطورة، أو اتخذت حياة بعض من اعتقلن منحىً آخر، بعيداً عن العودة إلى بيت الطاعة، إذا رُفضت من جانب عائلتها بعد الخروج من المعتقل، نظراً لسمعة السجن السورية الموهلة في السوء، بما فيها من جرائم وصلت حدّ اغتصاب الزوجات والأخوات أمام الأزواج والأخوة، والقتل تحت التعذيب. كذلك ظهر أثر التغيير على السيدات في دول اللجوء، عربيات أكنّ أم أوروبيات، لنسمع ونرى قصص نجاح فردية للمرأة، على صعيد الاختصاص، الخارج عن القوالب السابقة للمرأة السورية منذ حكم البعث، أو على الصعيد الاجتماعي واتخاذها لقراراتها بعيداً عن أية وصاية أو أبوية.

هذه المظاهر وغيرها، على الرغم من عدم ملاحظتها في الوقت الراهن، كتأثيراتٍ حفرت في المجتمع السوري، فلن تُعيدَ ما بعدها إلى سابق عهده، بل ستظهر تأويلاته بحسب ظروفٍ أخرى. ولأنَّ أسبابَ هزيمة 67 كانت شخصية وقراراتية أكثر منها لوجستية، فلو تم التعامل معها بطريقة أكثر مسؤولية، كما يؤكد باحثُ التاريخ المصري، خالد فهمي في سلسلة حلقاتٍ على يوتيوب، في محاولةٍ لشرح أسباب هذه الهزيمة وفهمها، ربما لاختلفت نتائجها، لكنها وبتلك النتائج خطت اسمها بـ «الخمسة أيام التي هزّت الشرق الأوسط» وكذلك احتاجت لحرب أكتوبر، علّها تطوي وصمة الهزيمة، التي حتى يومنا هذا، لم تُنزع عنها، لعدم القدرة على تصحيح نتائجها.

هزيمة الثورة السورية، هي هزيمةٌ عربية، لرغبة التغيير العربية، ليس فقط في إطار تغيير سياسةٍ داخليةٍ لنظامٍ مُستبد، بل هي هزيمةٌ في مفهوم التكوين العربي العام، ككيانٍ ضروري في مواجهة تحدياتٍ ومخاطرٍ تُحيقُ به، فسوريا هي قلب المتوسط سياسياً وليس جغرافياً وحسب، وخسارة الثورة السورية هي خسارة هذا القلب العربي، بعد استباحة قراراتها وسيادتها قبل أراضيها، من أكثر من مُحتلٍ، بموافقة النظام الحاكم، وبالتأكيد ستحتاج لخطوةٍ أكيدة في المستقبل لمحو هذه الهزيمة.

حوار العدد



■ حوار مع بينت شيلر

أجرى الحوار: رواق ميسلون

■ حوار مع سميح شقير

أجرى الحوار: رواق ميسلون



حوار مع بينت شيلر

أجرى الحوار: رواق ميسلون

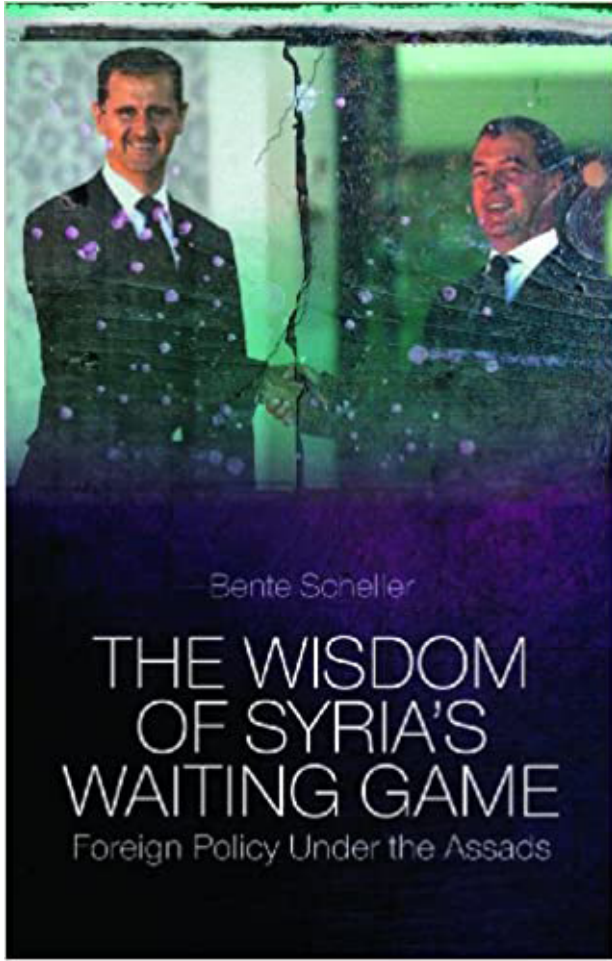


بينت شيلر Bente Scheller

باحثة ألمانية، مديرة مكتب الشرق الأوسط لمؤسسة هاينريش بول في بيروت عام 2012، وهو منصب وصلت إليه بعد أن أدارت مكتب المؤسسة في أفغانستان في كابول بين عامي 2008 و2012. تحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة Freie Universität Berlin ومتخصصة بالسياسة الخارجية والأمن. عملت خلال الفترة من 2002 إلى 2004 في السفارة الألمانية بدمشق-سورية، وتسلمت في وقت لاحق، برنامج معهد أسبن في برلين. تُعَلِّف بصورة متكررة على الشؤون الجارية في المنطقة في الصحف والإذاعات المختلفة، وتدوّن في هاينريش فون أربيان.

لعبة الانتظار

أظهرت في كتابك «لعبة الانتظار» عن السياسة الخارجية السورية كيف أنّ السلطة الحاكمة في سورية قد نجت من تقلبات السياسة الدوليّة على مدى العقدين الماضيين، بالاعتماد على إستراتيجية الجمود بصورة رئيسة. وقد كان التغيّر المنتظم في قيادات تلك الدول التي تشكل ضغطاً متزايداً على سورية، وهي الولايات المتحدة وأوروبا، يعني أنّ حكوماتهم المتعاقبة تحدّد أولويات مختلفة، ما أدى إلى عدم اتساق في السياسة الغربيّة. لقد تعلّم النظام أنّ الفاعلين الآخرين على الساحة الدولية سيغيّرون مواقفهم وسياساتهم تجاهه عاجلاً أم آجلاً، حتّى في غياب أيّ تغيير في موقفه. لقد كانت هذه هي الحال مع العزلة الدوليّة التي انتهت عام 1990، مع حرب الخليج الأولى، وتشتمل الأمثلة الأخرى على العلاقات المتوتّرة خلال حرب العراق 2003، أو العزلة التي شهدتها سورية عام 2005



بشأن لبنان، وفي نهاية المطاف، تغلّبت السلطة السورية على تلك الأزمات كلّها بانتظار الآخرين لتغيير سياساتهم. ماذا عن المرحلة ما بعد عام 2011؟ هل نجحت طريقة السلطة السورية في تجنّب الضغوط والتهديدات؟

شيلر: هناك أشياء كثيرة خاصة بالدكتاتورية السورية: مستوى الوحشية الذي استجابت به للاتفاضة الأهلية مثلاً كان فائقاً. تحدث محققون دوليون عن القتل على «نطاق واسع» في السجون السورية، قائلين إن الكم الهائل من الأدلة الموثقة أكبر مما كان متاحاً لمحاكمات نورمبرغ. على الرغم من أن الدكتاتوريين معروفون بوحشيتهم، إلا أن استخدام النظام السوري البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية ضد السوريين هو أيضاً فريد من نوعه. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر لفتاً للنظر هو كيف نجا النظام بدعم من روسيا وإيران - وهما دولتان ليستا مهتمتين حقاً بسورية، لكنهما تنظران إليها على أنها أداة لتعزيز مصالحهما الخاصة. لم ترغب إيران في خسارة سورية لأنها كانت ستجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحفاظ على نفوذها الإقليمي.

لقد كانت روسيا تدعم سورية فقط عندما تكون سورية تحت ضغط الدول الغربية، ويمكن بالتالي استخدامها كشوكة في خاصرة الولايات المتحدة أو أوروبا.

استخدمت روسيا حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وخففتها أو حرصت على عدم تنفيذها بالكامل حتى لو تمّ تبنيها. لقد ساعدت النظام على بناء واستمرار الوهم بأنه كان يتفاوض على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2254 بينما لم يتحقق أي تقدم حقيقي. لذا كان الضغط على الغرب إحدى الميزات التي رأتها روسيا، حيث اختبرت المدى الذي يمكن أن تذهب إليه دولة ما في انتهاكات المعايير الدولية المهمة مثل استخدام الأسلحة الكيماوية. إضافة إلى تسويق صناعة أسلحتها باستخدام سورية كأرض اختبار. لكل ذلك، كانت سورية مفيدة لروسيا. ومع ذلك، لم تهتم روسيا كثيراً بتوغل الآخرين - أثناء سيطرتها على المجال الجوي لسورية، لم تحاول أبداً إيقاف أي من عمليات القصف الجوي الإسرائيلي التي كانت بالمئات، ولم ترد بقسوة على الغزوات التركية في الشمال. أما إيران فلم ترغب في فقدان نفوذها في بلاد الشام، ولا سيما الوصول إلى وكيلها الأهم، حزب الله.

دكتاتورية من نوعٍ خاصٍ

ذكرت في كتابك أن قوات الأسد، منذ البدايات الأولى للثورة، قد كتبت على الجدر في جميع أنحاء سورية: «الأسد إلى الأبد أو نحرق البلد»، واستشهدت بما كتبه الصحفي كريستوف رويتر Christoph Reuter: «من النادر أن يهدد دكتاتور ما رعاياه بتدمير كامل البلاد، بل إن الدكتاتورين السابقين، العراقي صدام حسين والليبي معمر القذافي، لم يفعلوا ذلك. إن هذا التهديد ليكشف العلاقة الغربية لآل الأسد ببلادهم [...] لقد تعاملوا مع سورية وكأنها غنيمة يتمسكون بها، يدمرونها ولا يتنازلون عنها». هل يشكّل النظام السوري حالة خاصة فعلاً بين الدكتاتوريات على مر التاريخ؟

شيلر: لقد قارن كثيرون الدمار الذي حدث في حمص وشرق حلب أو الغوطة بما حدث في غروزني. تبدو ماريوبول والعديد من المدن الأوكرانية مشابهة للأسف - ومع ذلك، في حالة سورية، لم تكن حكومة أجنبية هي التي دمرت المدن السورية بل الحكومة السورية. كشفت حرب الأسد ضد المواطنين السوريين أن العديد من خطابات النظام ليست أكثر من خرافات. فبينما كان الأسد يفتخر بالتراث الثقافي السوري، ويشيد بسورية بوصفها «مهد الحضارة»، قصف أقدم كنيس يهودي في سورية ومنحوتات الحثيين والتراث الثقافي المعترف به من قبل الأمم المتحدة، ومدينة حلب وحمص القديمة، وأعتقد أننا سنجد العديد من القطع الأثرية في السوق التي نهبها أصدقاؤه. كما كتب أحد الفنانين السوريين على الأنقاض في إدلب: «سورية مهد الحضارات ومقابر الإنسانية».

خطر الإسلامويين

بعد عام 2011، عمل النظام السوري على تحذير العالم، خصوصاً الولايات المتحدة وأوروبا، بشأن احتمال سيطرة الإسلامويين وتنظيم القاعدة على سورية، وقدم نفسه بوصفه متراًساً ضدّ التطرف. ونتيجة لذلك، امتنعت الدول الغربية عن رمي كامل ثقلها لدعم الثورة السورية، حتى قبل مدة طويلة من اللحظة التي أصبح فيها السلفيون جزءاً مهماً من حركة التمرد. ألم يجد الغرب وسائل وآليات فاعلة للتعاطي مع هذه الاستراتيجية المعروفة والمتكررة للنظام السوري؟!

شيلر: أشك في أن القادة الغربيين قد أدركوا مدى استراتيجية النظام السوري في اللعب على مخاوف الغرب من الإسلاموية. إن فكرة أن النظام «علماني»، أو كما تقول: حصن ضد التطرف - تستمر في العودة إلى النقاشات حتى الآن، بغض النظر عن كل الأدلة التي تظهر كيف تلاعب النظام بالجماعات المتطرفة، ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر. لم يكن ما يسمى بتنظيم «الدولة الإسلامية» مفيداً للأسد فحسب، بل كان في الواقع بمنزلة الإله المنقذ، لأنه مقارنة به فحسب كان قادراً على أن يبدو مثل «أهون الشرين».

بدا تنظيم الدولة الإسلامية وكأنه صورة مبتذلة للقوة العدمية والوحشية الصريحة، وبالنسبة للأيزيديين من الواضح أنه كان يمثل تهديداً أكبر كثيراً من النظام؛ الشيء نفسه يمكن أن يُقال بالنسبة إلى العلويين الذين قُتلوا في الصحراء. كان تنظيم الدولة الإسلامية حريصاً على نشر صور احترافية لفظائعه، التقطتها وكالات الأنباء عن طيب خاطر. على الرغم من صعوبة العثور على جريمة وحشية

واحدة ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية ولم يرتكبها النظام، وعلى الرغم من أن النظام فعل ذلك على نطاق أوسع كثيرًا، فإنّ نعمة «أهون الشرين» لم تتغير، ولا حتى ما يسمى بصور قيصر لآلاف السوريين الذين تعرّضوا للتعذيب حتى الموت، التي التقطها مصور عسكري يعمل عند النظام.

يعرف الأسد قيمة الإسلاميين في بقائه كأداة ضد الغرب والمعارضين. لقد لعب هذه الورقة مرارًا وتكرارًا. لقد اختبر ذلك في حرب العراق، عندما سمح نظامه بين عامي 2003 و2006 بعبور الجهاديين إلى العراق، وسهل مرورهم، بل ونظمه. على الرغم من أن تنظيم (داعش) قد قتل العشرات من العلويين، إلا أن النظام لم يقاتل أعضائه بجديّة، فهم ثمينون جدًّا بالنسبة إليه.

في معارك المتمردين العرب في الشمال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، سيستخدم النظام بشكل موثوق قوته الجوية ليس ضد تنظيم الدولة الإسلامية بل ضد المتمردين.

كلما احتاج الأسد إلى تحسين صورته، قام تنظيم الدولة بمهاجمة تدمر - وهذا يتشابه مع قيام طالبان بتفجير تماثيل بوذا في باميان Bamyán. كانت صور التراث الثقافي العالمي الذي يتعرض لهجوم من قبل محاربي الأيقونات الإسلاميين مفيدة لنظام الأسد - تدمر مدينة في الصحراء حيث يمكنك أن ترى الذين يقتربون منها قبل ساعات من وصولهم إليها، إلى جانب أنه توجد في جوارها ثلاث قواعد جوية للنظام على الأقل للدفاع عنها، ومع ذلك استطاع تنظيم الدولة الإسلامية أن يدخلها مرارًا وتكرارًا.

انظر أيضًا، على سبيل المثال، مهمة إنقاذ المئات من الدفاع المدني السوري، ما يسمى بالخوذ البيضاء، في تموز 2018. كان هذا ضروريًا لأن النظام جرّم المساعدات الطبية وعمل المتطوعين في المناطق التي كانت خارجة على سيطرته. عند استعادة النظام لهذه المناطق، طارد المواطنين الصحفيين والمعلمين والأطباء والممرضات وكل من عمل في الإدارة المدنية. عندما أنهى ترامب الدعم الأميركي للمتمردين في جنوب سورية، كان عناصر الخوذ البيضاء في خطر، وقبلت إسرائيل نقلهم. لم يكن النظام هو الذي أوقفهم، فلديه داعش يمكنه أن يقوم بالمهمة.

السويداء، مدينة في جنوب سورية ذات الأغلبية الدرزية والتي أخذت مسافة بعيدًا عن النظام، وحتى الآن ما زلنا نشاهد وجود احتجاجات فيها، عاقبها النظام عندما غرض الطرف تاركًا تنظيم (داعش) يهاجمها في تموز/ يوليو 2018، ما أسفر عن مقتل أكثر من 150 شخصًا.

أبعاد الهجوم الكيماوي

رأى كثيرون عندما حصل الهجوم الكيماوي في 21 آب/ أغسطس 2013 على الغوطة الشرقية أنه علامة على إدراك النظام السوري أن احتمالات بقائه لم تعد جيدة. ما رأيك بالتحليل الذي يقول إن النظام كان واعيًا ومدركًا تمامًا أنه لن تكون هناك ردة فعل دولية، وأنه بعد وقت قصير من الإدانة العالمية للهجوم ستسعى الدول الكبرى لعقد اتفاقات معه بشأن الأسلحة الكيماوية، ومن ثم سيتحول النظام من طرف منبوذ ومعزول إلى طرف مرتبط باتفاقات مع الأمم المتحدة والدول الكبرى، وهذا سيعطيه الوقت اللازم لإعادة ترتيب أوضاعه وقواه؟

شيلر: حسناً، لم تكن هجمات آب/ أغسطس 2013 هي الحالات الأولى من استخدام النظام للأسلحة الكيماوية. عندما حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما في آب/ أغسطس 2012 النظام من استخدام الأسلحة الكيماوية، بدأ الأمر كما لو أنه دفع الأسد إلى اختبار تصميم أوباما. بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2012، كانت هناك حوادث طفيفة تتعلق بالأسلحة الكيماوية، لكنها لم تصل حتى إلى عناوين الأخبار. كان الجميع يتعدون حتى عن أخذ العينات واختبارها، وأعتقد أنه أصبح واضحاً للأسد حينذاك أنه يمكن أن يفلت من العقاب.

عندما شعر أنه على وشك أن يفقد السيطرة وتقدم المتمردون، استخدم الأسلحة الكيماوية. أشك في أنه كان بإمكانه تخيّل الصفقة الرائعة التي كان سيحصل عليها من خلال الاتفاقية الأميركية الروسية. فقد كان خائفاً لبضعة أيام، ومع ذلك، فقد منحت الاتفاقية المزيد من الفرص للاحتفال بانتهاك المعايير الدولية مع الإفلات من العقاب. فازت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بجائزة نوبل لمشاركتها - ومع ذلك لم يلتزم النظام أبداً بالصفقة، ولم يكشف عن ترسانته بالكامل، واستمر في استخدام الأسلحة الكيماوية، ولم يتعاون على الإطلاق في هذا الشأن.

الخطوط الحمراء والإشارات الخطرة

في آب/ أغسطس 2012، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما Barack Obama: إن استخدام الأسلحة الكيماوية أو نقلها يشكل خطراً أحمر، الأمر الذي فسّره النظام السوري بوضوح على أنه تصريح مطلق باستخدام أي سلاح أقل من ذلك، وهذه إشارة خطيرة. لم يتجاوز النظام باستخدامه الأسلحة الكيماوية «الخط الأحمر» الذي وضعت الولايات المتحدة فحسب، بل تجاوز الخط الأحمر الذي وضعه بروتوكول جنيف في العام 1925، والذي يحظر استخدام الغازات السامة أو ما شابهها. إن الإخفاق في معالجة هذه المسألة آنذاك قد أرسل إشارات خطيرة إلى دول أخرى، يفهم منها أنه على الرغم من الحظر المفروض على الأسلحة غير التقليدية، فإنها لن تتحمل مسؤولية جراء استخدامها. بدلاً من فعل شيء ما، اكتفى المجتمع الدولي بمراقبة النظام السوري، وهو يتخطى «خطاً أحمر» تلو الآخر. من المسؤول عن هذه الإشارات الخطرة، وأي عالم يمكن أن نتصوره بسببها؟

شيلر: كان عدم تنفيذ «الخطوط الحمراء» في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل السورية هو نقطة التحول التي عرف النظام من خلالها أنه يستطيع فعل أي شيء من دون عقاب. كأننا تعلمنا الدروس الخاطئة من العراق. الكذبة الأميركية حول الأسلحة الكيماوية في العراق كان يجب أن تعلم أي شخص أخذ بها ألا يقع في فخ المعلومات المضللة والروايات المفبركة - ومع ذلك، مع سورية رأينا العكس يحدث: على الرغم من الأدلة الواضحة على استخدام الأسد لأسلحة الدمار الشامل، فإن العديد منهم الذين انتقدوا الحرب الأميركية في العراق وقعوا الآن في أساطير المؤامرة ونفوا استخدام الأسلحة الكيماوية أو ألقوا باللوم فيها على المتمردين. أصبحت الولايات المتحدة بعد الكارثة في العراق وأفغانستان أكثر قناعة بعدم التورط في حروب بعد الآن، إلى درجة أنها اختارت التقاعس عن العمل، وحذت أوروبا حذوها، ما كان له عواقب مميّنة على مئات الآلاف من السوريين. كان الخط الأحمر الذي قدم الكثير من النفوذ، بعد أيام قليلة من الهجوم بالأسلحة

الكيمائية في دوما، لحظة ذهبية لممارسة الضغط لإعطاء الدبلوماسية فرصة أخيراً. صفقة كيري- لافروف كانت هدية مقابل لا شيء، وأثبتت عزيمة السوريين وشجعت النظام.

التقديرات الخاطئة

كثيراً ما دقّت المعارضة السورية ناقوس نهاية النظام السوري قبل أوانه؛ فعندما توفي حافظ الأسد في حزيران/ يونيو 2000، شكك المحللون في ما إذا كان بمقدور بشار الأسد توطيد قواعد سلطته، وكان سقوط النظام متوقعاً بعد تقرير ديتليف ميليس Detlev Mehlis بشأن اغتيال رفيق الحريري في عام 2005، وما تلاه من انحدار علاقات سورية الدولية إلى أدنى مستوياتها. ومع بداية الثورة السورية في آذار 2011، كانت لدى أغلبية المعارضة السورية آمال كبيرة بالنجاح في إسقاط النظام السوري. هل كانت المعارضة السورية وحدها التي أخطأت في قراءة المشهد السياسي السوري والعلاقات الإقليمية والدولية التي حمت النظام السوري أم أن الحكومات الغربية نفسها، إضافة إلى عدد من حكومات الدول العربية التي دعمت الثورة، تتحمل هي أيضاً مسؤولية أخطاء سوء التقدير؟

شيلز: كانت الثورة السورية مذهلة من نواح كثيرة. مع الأخذ في الحسبان مدى وحشية النظام تحت حكم حافظ الأسد في سحق انتفاضة الإخوان المسلمين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لا بد أن النزول إلى الشوارع قد تطلب شجاعة لا تُصدق. شعرت بالقشعريرة عندما رأيت هذه الاحتجاجات لمئات الآلاف الذين وقفوا ضد مضطهدهم، مخاطرين بحياتهم من أجل مستقبل أفضل. كانوا يعرفون ما الذي كانوا مقدمين عليه - لكنهم كانوا يعرفون أيضاً أن الدكتاتوريات ليست إلى الأبد. إن الوحشية والفساد وعدم القدرة على الإصلاح عاجلاً أم آجلاً تحول الدكتاتوريات إلى قوقعة فارغة ليس لديها ما تقدمه للمواطنين. كان بإمكانهم إبعاد الأسد بسهولة - لولا الدعم القوي من روسيا وإيران. لقد استثمر كلاهما الكثير في إبقاء النظام في السلطة، في حين أن المتعاطفين مع الثورة السورية كانوا مترددين في دعمه بالكامل - ويفعلون ذلك في الوقت الملائم.

لم يكن هناك أي ضمان على الإطلاق بأن الثورة السورية ستؤدي إلى دولة ديمقراطية تعددية - ومع ذلك، كان المواطنون مذهلين في إظهار كيف يمكنهم بالتأكيد إنجاحها. لقد أنشأوا مجالس محلية وتأكّدوا من تحمل جميع المسؤوليات اللازمة لإدارة الدولة. لقد وجدوا في وقت مبكر طرقاً للتحرك لتجنب الوقوع في قبضة النظام، وأنشأوا مدارس تحت الأرض، ورياض أطفال، ومستشفيات تحت الأرض - ودفاعاً مديناً رائعاً. عندما حدث الزلزال المأساوي ورأينا كيف ستحصل مناطق النظام بسرعة على جميع أنواع المساعدات الدولية بينما لم تفعل إدلب، قال أحد الأصدقاء إنه مع ذلك يفضل البقاء تحت الأنقاض في إدلب بدلاً من مناطق النظام - لأن الخوذ البيضاء كانوا أكثر احترافاً وخبرة في مهمات الأمان والإنقاذ. كان بإمكان المتظاهرين أن يفعلوها وينجحوا في مسعاهم - لكنهم لم يعرفوا إلى أي مدى سيكون حلفاء النظام مصمّمين على الحفاظ عليه والاستثمار فيه.

مسؤولية الإخفاق

يرتكز الخطاب السياسي لمعظم القوى والأحزاب والشخصيات المحسوبة على المعارضة اليوم على «الدفاع الذاتي» لا على «النقد الذاتي»، إذ يسعى خطابها لإلقاء المسؤولية عمّا آلت إليه الثورة السورية من هزيمة وإخفاق وإجهاض على الأطراف الأخرى، أي على الأطراف الخارجية. ألا تتحمل هذه القوى المعارضة شيئاً من المسؤولية عن الإخفاق الحاصل؟ من جانب آخر، وبطريقة مناقضة، ترفض هذه القوى المعارضة نفسها الإقرار بهزيمة الثورة، وتكابر في الإصرار على رفع شعار «الثورة باقية ومستمرة»، وترى أن سقوط النظام السوري هو أمر حتمي في نهاية المطاف. كيف يمكن فهم خطاب المكابرة هذا؟ وهل هو مفيد حقاً، كما تدعي هذه القوى، من حيث الإبقاء على جذوة الثورة مشتعلة؟

شيلر: من يقاوم المستبدين له الحق في القيام بذلك، بغض النظر عن الأهداف السياسية التي قد تكون لديهم، وما إذا كان لديهم بديل أم لا. حقوق الإنسان عالمية وتنادي بالكرامة والحرية، وبإلغاء الخوف الذي لا ينبغي لأحد أن يتعرض له، ويحق للجميع أن يطالبوا بذلك. تمنيت ألا يدفع الشعب السوري مثل هذا الثمن الباهظ مقابل مطالبهم المشروعة وأعتقد أنهم على حق - فالأوتوقراطيون يساعدون بعضهم بعضاً، وهذا هو السبب الرئيسي لعدم حصولهم على فرصة الاهتمام بمستقبل سورية.

أعرف الكثير ممن ينتقدون أنفسهم ويحاولون العودة عن أخطائهم، ومراجعة خطواتهم لمعرفة أين كان بإمكانهم فعل شيء مختلف، شيء أفضل. ومع ذلك، أعتقد أنهم جربوا أي شيء إلى حد كبير. لقد رأينا احتجاجات إبداعية في بلدان أخرى، لكنني أقول إن سورية كانت فريدة من نوعها. الدعاية والفنون كانت وسائل لم أر شيئاً مشابهاً لها في الجودة والكم. ولكن أيضاً من الجانب الأكثر براغماتية: يُنظر إلى الثوار عادةً على أنهم يتمتعون بشخصية جذابة وجريئة ولكنهم أقل اهتماماً بالشؤون والإدارة اليومية. في سورية، كانت المناقشات حول «كيف يمكننا العيش معاً»، وكيفية التنظيم، حاضرة قبل الثورة بالفعل، والسرعة التي تم بها تشكيل المجالس المحلية والمجالس الإدارية، كانت رائعة. وفي مواجهة كل مشكلة خلقتها الاستجابة العنيفة ضد الثورة، كانت هناك إجابة فورية؛ عندما بدأ النظام بقصف المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، أنشئت على الفور مستشفيات ومدارس ورياض أطفال تحت الأرض؛ وعندما قطعت الكهرباء اللازمة لضخ المياه، أنشأ الثوار أراجيح seesaw (أرجوحة لها طرفان، مثبتة من المنتصف، ومع تغير الوزن في الطرفين، يرتفع أحدهما وينخفض الآخر) في الملاعب لضخ المياه. كان ذلك شيئاً بارعاً.

أعتقد أنه لو كانت الكيانات السياسية المبكرة قد تمكنت من الإشارة بشكل أوضح إلى ضمانات التعددية والشمول، فربما كان لنضالهم أن يحصل على المزيد من الزخم، وكان بإمكانه إقناع الآخرين بالانضمام. ومع ذلك، هذه ليست النهاية. بغض النظر عن مدى قسوة رد النظام وحلفائه: بعد اثني عشر عاماً، لا يزال السوريون يخرجون إلى الشوارع كلما أمكنهم ذلك. وبينما نشاهد على المستويين الإقليمي والدولي المزيد من الدعوات لطبيخ الصفحة وتطبيع العلاقات، فإننا نرى أن نصف سكان سورية على الأقل يدركون أن هذا لن ينجح. كان النظام يخشى في عام 2011 أن أي إصلاح طفيف

قد يكون نهاية لوجوده؛ بعد أن رأى تصميم السوريين على المقاومة حتى عند استخدام الأسلحة الكيماوية، فإنه سيكافح دائماً من أجل السيطرة وخلق استقرار كافٍ للاستثمارات. وستكون هناك حاجة إلى ذلك إذا أراد الحفاظ على هدوء الموالين له، ولكنهم يتصورون جوعاً الآن - أكثر من 90٪ من سكان سورية يتضورون جوعاً، والفساد هو السبب الرئيس إلى حد كبير.

التضامن بين الحركات الاحتجاجية

في أكتوبر 2022، اندلعت ثورة نسوية في إيران. هل يشكل ذلك أي فرق في ما يتعلق بما يحدث في سورية؟ ما هو حجم التضامن بين الحركة في كل من إيران وسورية؟

شيلر: لقد سمعت تصريحات تضامنية من قبل شخصيات معارضة سورية بارزة، ولكن ليس العكس. وقد فوجئوا بتصريحات بعض الناشطين الإيرانيين أو مؤيديهم، التي تزعم أن الثورة الإيرانية كانت مختلفة عن الثورات العربية بسبب اختلاف مستوى التعليم أو وجود طبقة وسطى. تُظهر هذه التعليقات ضآلة الدور الإيراني في سورية والمنطقة، وتتجاهل الدور المركزي الذي لعبته إيران بشكل خاص في قمع الاحتجاجات في سورية التي كانت، من حيث الأعداد والنسبة المئوية المطلقة للسكان، أكبر كثيراً، على الرغم من أن النظام السوري وحلفاءه كانوا أسرع في التصعيد الوحشي.

الإفلات من العقاب

تعلم السوريون أن معرفة العالم بالأعمال الوحشية المطبقة ضدهم لا تؤدي بالضرورة إلى ردّة فعل دولية متناسبة معها، ولا تكفي لاتخاذ المجتمع الدولي الإجراءات الكفيلة بحمايتهم. فقد كان النظام السوري قادراً، مراراً وتكراراً، على تخطي جميع المحرّمات التي فرضها المجتمع الدولي، وكان واضحاً أنه يشعر بقدرته على تنفيذ أعماله الوحشية من دون عقاب. هل بات النقاش حول الأسباب الإنسانية التي قد تسوّغ التدخل الأممي الإنساني وتستوجب حماية المدنيين من الأعمال الوحشية شيئاً يشبه الحديث عن الأساطير؟

شيلر: لم يكن السوريون محظوظين حقاً. «لن تتكرر مرة أخرى» هو شعار يتكرّر بعد كل مجزرة جماعية أو إبادة جماعية، إلا أنه نادراً ما يتم تنفيذه. في التسعينيات، بدا مفهوم «المسؤولية عن الحماية» بمنزلة بصيص أمل. على أي حال، إن دعم مجلس الأمن لحماية الليبيين قد أعطى روسيا ذريعة لمنع أي محاولة أخرى مماثلة، وبدأ العديد من المراقبين يتوقعون أن ينتهي الأمر بسورية لتصبح مثل ليبيا - وهي إشارة مضللة من عدة نواح. بادئ ذي بدء، لأنه على الرغم من أن الاضطرابات التي مرت بها ليبيا كانت وما زالت مأساوية، لكن على الأقل لم تكن هناك حكومة مركزية تقصف البلاد وتحولها إلى أنقاض، وثانياً: لا يمكننا معرفة ما كان سيفعله القذافي لو بقي في السلطة. قد يكون هذا في الواقع قد انتهى بالعنف على نحو مشابه كما هو الحال في سورية. ومع ذلك، بعد ليبيا، بدأت جملتان تتكرران كتعويذة: «لا يوجد حل عسكري» - التركيز كلياً على الدبلوماسية



مع نظام ميت عازم على تجنب المفاوضات الجادة، وعلى السعي، إلى جانب حلفائه، لحل عسكري بالضبط. والثانية هي «إن التدخلات لا تنجح أبداً». من منظور ألماني على وجه الخصوص، يبدو هذا غريباً، مع العلم جيداً أنه من دون تدخل الحلفاء، لن نكون حيث نحن اليوم.

ولكن اليوم، يبدو الأمر كله متعلقاً بـ «السيادة». لقد استخدم احترام «سيادة» النظام حتى على الأراضي والحدود التي لا يسيطر

عليها لتبرير التفاعس عن العمل عندما يحتاج السوريون إلى الحماية. حتى بعد الزلزال الرهيب الذي وقع في شباط/ فبراير 2023، لم تصل أي مهمات أمن وإنقاذ دولية إلى الفئات الأكثر ضعفاً التي تضررت بشكل خاص في إدلب السورية لأن الأمم المتحدة ومانحيها كانوا ينتظرون الإذن من النظام - الذي جاء، بسخرية، فقط بعد مرور أكثر فترة حرجة كان من الممكن إنقاذ آلاف الأرواح فيها.

حوار مع سميح شقير

أجرى الحوار: رواق ميسلون



سميح شقير

فنان وشاعر سوري، مواليد 1957، كتب الشعر مبكراً ثم نشط كموسيقي، إذ لحن وكتب وغنى كلمات أغانيه شعراً عامياً وفصيلاً، ولحن قصائد لعدد من الشعراء مثل محمود درويش وشوقي بزيع وغسان زقطان وحسان عزت وآخرين، شارك في أمسيات شعرية عديدة في سورية والمغرب والأردن، ونشر قصائد في عدد من الصحف والمواقع الأدبية، أصدر ديوانه الأول «نجمة واحدة» في عام 2006 (دار كنعان)، وديوانه الثاني (ولا يشبه النهر شيئاً سواك) 2017 (مؤسسة ميسلون) وترجمته إلى الفرنسية الشاعرة ربعة الجلطي.

رواق ميسلون: كنتَ من أوائل الفنانين السوريين المشاركين في الثورة ضد السلطة السورية، وكانت أغنيتك «يا حيف» التي أطلقتها في أواخر آذار/ مارس 2011 علامة فارقة في الحراك السوري، لخصتَ فيها أبرز عناصر المفارقة السورية بين نظام ممانع يطلق النيران على شعبه، ويحافظ على سلامة جبهة الجولان لأكثر من أربعين عاماً، فضلاً عن اتهام مواطنيه بتهديد أمن الوطن وخيانة القضية الفلسطينية لأنهم تظاهروا ضده. هل لك أن تعيدنا إلى تلك اللحظة، فتذكر لنا كل ما أحاط بهذه الأغنية؛ كيف بدأتَ بها؟

هل توقعت أن تلاقي هذا الصدى الإيجابي؟ كيف تعاملت السلطة معك بعد إطلاقها؟

سميح شقير: كان الحراك حينها بالتأكيد لحظة فارقة، فبعد انتظار طويل وصل إلى درجة اليأس من إمكان تغيير النظام القمعي الذي تجذّر خلال عشرات السنين في السلطة، والذي سيطر

بأدواته المتنوعة من أمن وحزب قائد ونقابات واتحادات طلبة مدجّنة وغيرها، وبعد الاعتقالات التي كانت تهدد أي معارض للنظام، وبعد حلول الولاء للقائد بديلاً عن الولاء للوطن، وبعد وقت طويل من المتاجرة بالقضية الفلسطينية والممانعة المزعومة، جاء هذا الحراك بخصوصية سورية، كونه اندلع إثر مجزرة بحق المدنيين الراضين لامتهان كرامتهم بعد اعتراضهم على اعتقال أطفالهم الذين كتبوا على جدار مدرستهم عبارات مناوئة للنظام، ولم يبدأ التحرك بعد دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي، إنما نتيجة دماء سفكتها بنادق السلطة بإطلاق الرصاص الحي على صدور المتظاهرين السلميين.

لقد هزّني هذا الحدث بعمق، فسارعت إلى العود لأسكب ألمي بوساطة أغنية استقيتُ مطلعها من كلمة لها

جذرها العميق في التراث الشعبي، والتي تعني الأسف العميق: «يا حيف»، وفي الأغنية تصوير للمشهد كما هو، فقد كنت أتابع الحوادث لحظة بلحظة، فصورتُ فجعة الشبان الثائرين بالرصاص حين أُطلق على صدورهم من بنادق «إخوتهم في الوطن»، واكتشافهم رعب السلطة من كلمة «حرية» حين هتفت بها الجموع، كما تضمنت وعداً بإزالة الطغيان، ليقين لدي بأن المستقبل تصنعه إرادة الشجعان.

وبعد تألّفي الأغنية، قدّرتُ أن في إطلاقها حرقٌ لجميع مراكبي، إن لم تنتصر إرادة الشعب، وبإطلاقها تعريض لأهلي وأقاربي لانتقام النظام؛ وبدأت بالتفكير في تبعات إطلاق الأغنية، لكن وبعد وقت قصير من التفكير قررتُ أن أوقف التفكير في الأمر لأنه سيدفعني إلى الخوف من النتائج، ومن ثمّ لن أطلق الأغنية؛ وفي الحقيقة شعرتُ حينها بأن واجبي في مساندة هذا الحراك يفوق أي اعتبار آخر مهما كانت خطورته.

في اليوم ذاته اتصلتُ بموسيقيين من أصدقائي، واتفقتُ معهم على تسجيل الأغنية، وبما أن أحوالنا المادية لم تكن تسمح لنا بتسجيلها في استوديو، وجدنا البديل بتسجيلها في بيت أحدهم وعلى برنامج موسيقي على الحاسوب، ويمكن وصل المايكروفون به.

في اليوم التالي استغرق تسجيل الأغنية تلك الأمسية، ثمّ بقينا حتى ساعات الصباح الأولى ننتظر إتمام عملية الميكساج التي تولاها أحد العازفين إذ يمتلك دراية جيدة بالتسجيل والميكساج؛ ومع فجر يوم 28 آذار/ مارس 2011 رفعا الأغنية على منصة اليوتيوب، وذهبتُ لأنام ثم لأصحو على أخبار غير متوقعة حول مدى سرعة انتشار الأغنية بين السوريين، وقيل لي إن الأغنية استطاعت أن تكسر الحصار عن درعا، إذ نقلت تفاصيل ما يجري إلى أرجاء سورية كلها، وصدّق السوريون رواية الأغنية فهزمت رواية النظام وكذبه عن تصديه هناك للإرهابيين، وعرفوا أن ثورة سلمية قد انطلقت هناك، فبدأت المؤازرة وتحركت التظاهرات في عموم المحافظات السورية.

وبلغني أن التظاهرات كانت تبدأ بوضع «يا حيف» على مكبرات الصوت، تحملها السيارات وتجول بها الشوارع، فيلتم المتظاهرون ويزيد عددهم.

ومن ناحية أخرى فوجئت الأجهزة الأمنية بالأغنية، ورأت فيها سلاحاً غير تقليدي ويصعب مكافحته، خصوصاً بعد انتشار الأغنية كالنار في الهشيم، فكان ردّهم بتفتيش الموبايلات على الحواجز، واعتقال من كان يحتفظ بالأغنية في جهازه.

من ناحية أخرى، وبعد أيام من إطلاق الأغنية، جرت محاولة من النظام لجعلي أعذر عن إصدار الأغنية، وذلك عبر استضافتي على التلفزيون الرسمي بقاء خاص، بعد أن تواصلت معي مديرة التلفزيون وأنا في فرنسا حيث أقيم، وعاتبني قائلة إنني قد أثقلت عيار كلماتي حين أطلقت ما أسمته «نشيداً للشورة بين قوسين»، وأبلغتني أنها مكلفة بإجراء هذا الاتصال من القصر، ودعتني إلى لقاء تلفزيوني، فأعربت عن استعدادي لإجراء اللقاء، وعندها سألتني: «ولكن ماذا ستقول؟» قلت لها: «سأقول ما قالته الأغنية وأكثر»، فقالت: «ولكن لا بد أنك تعلم أن هناك قوى خارجية معادية ستستفيد من الخطاب الذي أطلقته عبر الأغنية»، فأجبتها بأن لا بأس، وأنه توجد طريقة لتجنب ذلك، فأبدت اهتمامها، وسألت عن تلك الطريقة، حينها قلت لها لا بد من خطوتين للقيام بذلك: اعتقال الرأس الأمني الذي أعطى الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين ومحاسبته علناً، أولاً؛ ثم بث أغنية «يا حيف» في الإذاعة والتلفزيون الرسمي، لتشيروا بذلك إلى انحيازكم لمطالب الناس، فيكون تصرفكم هذا مقدمة لتلبية مطالب إصلاحية لا بد منها، فأجابتنني بأنها ستوصل اقتراحي إلى القيادة، ولم يحدث أي اتصال بعد ذلك حتى يومنا هذا. وبالطبع لم يؤخذ باقتراحي، بل وتأججت ضراوة العنف وقتل المتظاهرين، وحدث ما حدث.

رواق ميسلون: هناك كثيرون يطالبونك اليوم بإبداع أغنية في مستوى أغنية «يا حيف». هل يتوقف إنتاج مثل هذه الأغنية أو في مستواها اليوم على إرادة سميح شقير، أم أن الأمر أبعد كثيراً من ذلك، ويتطلب شروطاً يجب توافرها؟ هل الأغنية في الحصيصة إنتاج فردي أم هي إنتاج موضوعي يجسدها فرد موهوب في لحظة ما؟

سميح شقير: فعلاً؛ يطالبني كثيرون بأغنية في مستوى «يا حيف»، وهذه ثقة أشكرهم عليها، ولكن هذا بالغ الصعوبة بتقديري، لأن الأحوال مختلفة كثيراً عن تلك اللحظة التاريخية لبداية الحراك ومن ثم الثورة، ففي تلك اللحظة كان انحياز الأغلبية الساحقة من السوريين ضد المسار الأمني والعسكري في مواجهة الاحتجاجات والمطالب المحققة للمتظاهرين، وكان الضمير الجمعي مهياً لاحتضان أغنية تعبر عن ذلك الضمير؛ ولكن الوضع تغير بعد أن رأى الناس بأعينهم المجموعات المسلحة التي ترفع رايات دينية، والتي ادعى النظام وجودها منذ البداية، من دون أن يدرك قسم لا يستهان به من الشعب أن تلك المجموعات كانت في الحقيقة صنعة النظام نفسه، وذلك لتبرير سلوكه ومعرسته ضد الشعب، فأطلق مع بداية الثورة سراح من أصبحوا في ما بعد قادة الفصائل المسلحة ذات الأجندة الدينية، كجبهة النصر وجيش الإسلام، وخلافاً أمنية للمشاركة في تكوين منظومة بجنسيات متعددة اسمها «داعش» - من دون أن ننسى المساهمات الإقليمية والدولية في صنعائها - وتكفلت الأجهزة الإعلامية الرسمية برسم صورة للواقع على أن السلطة تواجه الإرهاب، وأصبحت نظرة المخدوعين ببروباغاندا النظام أن كل من يساند الثورة إرهابي.

وكمثال لامسته شخصياً عن كتب - والمواقف المماثلة له لا تعد ولا تحصى - أذكر كيف اعتقل عدد من أصدقائي المقربين في صحنايا قرب دمشق، عقاباً على شهادتهم، إذ إن كل ما فعلوه هو أنهم قاموا بتأمين المأوى والأدوية والأغطية لنساء وأطفال «داريا» الذين هربوا إلى صحنايا بعد تعرض بيوتهم للقصف؛ وبعد اعتقالهم بأيام سُلِّمَت جثة أعز أصدقائي (مروان الحاصباني)، وهي مهشمة

بسبب التعذيب، بينما اختفت أخبار الباقين طوال هذه السنوات، والأرجح أنه جرت تصفيتهم.

ما جرى إذاً انقسام عميق في الشارع السوري، فالمنحازون إلى الثورة في طرف، والخائفون من الفوضى والسلاح المتطرف والمتأثرون بإعلام النظام من جهة أخرى -ولن أسميهم «الموالين»- في طرف آخر، بينما رجال السلطة وأدواتهم والمستفيدون يدافعون عن امتيازاتهم، ويرون في بقاء النظام حماية لهم من المحاسبة على جرائمهم.

والحصيلة هي خيبة الجميع، مع غياب أي انتصار حقيقي لأحد، كما أن المعارضة ومن ادّعوا تمثيل الثورة أخفقوا في تقديم مثال مقبول لإدارة المناطق الخاضعة لسيطرتهم، وتحولوا في أعين الثائرين وغيرهم إلى مجرد أدوات للقوى الدولية والإقليمية، وارتكب مسلحوهم الجرائم واعتقلوا معارضيتهم، وحيّدوا مئات الضباط المنشقين الأحرار والأكفاء، وتسلّم قيادة الفصائل متطرفون وشرعيون بل ولصوص، وبذلك لم يتميزوا عن النظام القمعي.

في حين يتمتع شرق الفرات بإدارة أكثر استقراراً مدعومةً من التحالف الدولي، ويُحسب لهم طبعاً تضحياتهم الجسام في مواجهة تنظيم «داعش» والانتصار عليه، وكانوا دائماً عرضة لتحديات وجودية من النظامين التركي والسوري وحلفائهما، في حين لم تستطع تلك الإدارة حتى الآن تكوين شراكات حقيقية مع القوى الديمقراطية السورية المشتتة، لتستقوي بها، ولتؤكد أن مشروعها ذو طابع وطني ديمقراطي منفتح على جميع أبناء الوطن، على الرغم من إعلانها عن رغبتها في ذلك، ولا سيما بعد وضوح موقفها الرافض للنظام.

كما تحتاج إلى أن تُثبت بالملمس أن سياستها مستقلة عن الامتدادات القومية خارج الحدود إذ يعدّ هذا بمنزلة فجوة وأزمة ثقة، خاصةً بين أبناء البلد من عرب وكرد صنعتها أساساً سلوكيات النظام القهرية والقومية تجاه أهلنا الكرد على مدى عقود، وعززتها ردّات فعل قومية مضادة، وزادت عليها القوى المعارضة المرتهنة للإرادة التركية، بأن شيطنت سلطة الأمر الواقع في شرق الفرات، ودخلت معها في صراع مسلح عثي وبعثي ونعتهم بالانفصاليين، تلك التهمة التي أطلقها النظام أساساً على الأخوة الكرد بغير حق، على الرغم من بيانات القوى السياسية الكردية التي تؤكد دائماً تمسكهم بوحدة سورية، مع ضمان حقوقهم التي كان النظام قد بالغ في التعدي عليها.

لذا يصبح تعميق التشاركية في إدارة شرق الفرات، وتجاوز البُعد الأيديولوجي الذي يشكل عصب السلطة فيها ضرورة أكيدة للمساهمة في ردم الهوة الموجودة، وردّاً على المتشككين، واستجابة للمخاوف المحققة من التفرد بالسلطة بعد تجربة السوريين القاسية والطويلة مع ما يسمى بالحزب القائد.

وأمام هذا المشهد المعقد الذي انتهى بتفكك الدولة وبوجود سلطات أمر واقع متعددة، يصبح من الصعب على أي عمل فني أو أغنية اختزال الواقع أو الظفر باحتضان ضمير جمعي لها، بعد أن انقسم الضمير الجمعي بذاته إلى أجزاء متعارضة.

وقد قدّمتُ خلال هذه السنوات العديد من الأغنيات التي واكبت الحوادث، وكانت في رأيي ذات مستوى فني لا يقل عن «يا حيف»، إلا أنه لم يحظ أي منها بما حظيت به «يا حيف».

ومن هذه الأغنيات: صراخكم، قربنا يا الحرية، يباع العنب، ما يموت الأمل، في حدا، مد إيدك، حلب، قادر يا بحر، اشتقنا للشام، ابن البلد، أيظن، يا ريتني من حجر، فدوى ومي، قامت، ما تلوموا ناسي. وجميعها موجودة في منصة اليوتيوب.

ولكن ظرف الاستماع والتلقي بات مختلفاً تماماً، ربما لأن صوت الرصاص أعلى من صوت الأغاني، أو لأن آلام الناس تجاوزت أي تعبير فني عنها، أو لأن معظم تلك الأغنيات لم تُبث عبر قنوات التلفاز ومحطات الراديو، ربما لأنني صرحتُ مراراً ببؤس ما سُمي بإعلام الثورة، وقصور أدائه فتمت مقاطعة أغنياتي، وربما لهذه الأسباب كلها مجتمعة.

لكنني في النهاية أعتقد أن «يا حيف» هي أكثر من أغنية لأن مضمونها التعبيري، وتوقيت إطلاقها المرافق لبداية الثورة، وتوافقها مع الضمير الجمعي السوري آنذاك الذي أدان عنف السلطة المفرط، أدى إلى احتضانها وجدانياً ولأن يُطلق عليها اسم «البيان الأول للثورة» أو «نشيد الثورة»، لهذا أرى بأن «يا حيف» ستبقى مرتبطة بفرادة ثورة اجتماعية ليس لها سابق في هذه البلاد.

لكنني ما زلت أكتب الأغاني، وقريب من نبض الناس، لذا دعونا نحيل إمكان كتابة «يا حيف» ثانية إلى المستقبل، والتي عليها أن تهجو المعارضة الرسمية وخيبتها، والتطرف وسلوكه، إضافة إلى إجرام النظام وانحطاطه، بانتظار حدوث التغيير العميق الذي نعمل لأجله والذي عند حدوثه سنكتب الكثير من أغاني الفرح وأناشيد الحرية.

رواق ميسلون: يمتلك مشروعك الفني خصوصية استثنائية كونه يرتبط، بصورة وثيقة، بتاريخ سورية الراهن، واجهت فيه قوى الاستبداد وقوى الاحتلال في آن معاً. كتبت وغنيتَ لفلسطين والجولان كثيراً، قبل عام 2011، هل ما زالت قضية الصراع مع إسرائيل تحتل أولوية بالنسبة إليك؟

سميح شقير: بالنسبة إلي تبقى القضية الفلسطينية في دائرة اهتمام متقدمة خاصة مع انسداد آفاق الحلول بوجود طغمة يمينية متطرفة تحكم في إسرائيل، وبوجود الانقسام الفلسطيني بين مشروعين لا يلتقيان، ولكن القضية السورية تأخذ حيزاً أكبر ليس لكوني سورياً فأنا أعد نفسي فلسطينياً أيضاً. ولكن تفجر المسألة السورية ما زال قائماً، ونتائج الصراع في سوريا سيكون لها تأثير في قضايا إقليمية ودولية كثيرة بينها القضية الفلسطينية، إن انكشاف الدور الوظيفي لما يسمى بمحور المقاومة ومتاجرته بالقضية الفلسطينية بينما هو في الحقيقة يجيش الجيوش ليحمي سلطات دكتاتورية، وليوجه فوهات أسلحته تجاه الشعوب المطالبة بالحرية، بينما جبهاته مع الاحتلال تشهد هدوءاً مديداً يترافق مع قصف لغوي وشعارات فضفاضة عن الصمود والتصدي؛ إن هذا الواقع يستلزم إعادة تعريف قوى الصراع لتجريدها من إمكان إيهامنا لعقود أخرى مستقبلية، وتوحيد الجهد من أجل بناء دول تقوم على مبدأ المواطنة والديمقراطية والتنمية والحرية، فالأحرار وحدهم من يمكنهم إنجاز المهمات الوطنية، ومهمات التنمية والارتقاء، وليس من يحيون حياة العبيد في ظلال الأنظمة القمعية.

رواق ميسلون: في أغنيتك «وقوفًا كالأشجار» من كلمات الشاعر الفلسطيني محمود درويش:

«إن عشت فعش حرًا
أو مُت كالأشجار وقوفًا
وقوفًا كالأشجار
وارم حجرًا في الماء الراكد
تندلع الأنهار
اقرع أجراسك في مملكة الصمت
وغن
غن نشيدك
وليتحطم جدار الخوف نُثارًا
كالفخار».

أتنتفع هذه الأغنية لتكون رسالتك إلى السوريين اليوم في زمن الإخفاق والتشطي واليأس، أم أن أرواح السوريين باتت مستعصية على تلقف مثل هذه الكلمات؟

سميح شقير: للعلم هذه الأغنية من كلماتي وليست من كلمات درويش!

أما من حيث أن تكون رسالة للسوريين اليوم، فأنا أرجو ذلك، وقد كتبتها أساسًا لاستنهاض الشعب، ومن أجل أن يقرّر الشعب بنفسه لحظته المقبلة، وما زلت أمل أن تستنهض أغنيات الطامحين لغد أجمل، ولست بغافل عن واقع الحال الذي تدنت فيه طموحات الكثيرين إلى مستوى الحصول على اللقمة ومجرد الاستمرار في الحياة، لكن حركة التاريخ لا تستقر على حال، ولدي أمل لم يحطمه الواقع بعد بأن التحرر من القيود وانتزاع الحريات من مخالب الطغاة الذين يستخدمون العنف والقوة العارية هو ضرورة وجودية علينا تحقيقها بل وتخطيها سريعًا، لنساهم مع باقي الشعوب في مواجهة طغيان أكثر ذكاءً يجد طريقه للتحكم بنا من خلال الاقتصاد والسيطرة التكنولوجية والدعائية، حيث يوجهون سلوكنا ورغباتنا بما يخدم مصالح الشركات التي تسعى لتكون وريثة «الدولة» كسلطة وصاحبة اليد العليا ومتحكمة في عجلة التاريخ.

شخصية العدد إلياس مرقص

■ الاشتراكية ضرورة يجب
أن توعى، الاشتراكية ليست
حتمية؛ إلياس مرقص

■ إلياس مرقص؛ التأسيس
يبدأ بالمفاهيم والوعي
الكوني؛ الزهراء سهيل
الطشم

■ مفهوم العصر؛ تفسلف
على عتبة إلياس مرقص؛
مضر رياض الدبس



بعض مؤلفات الياس مرقص



إلياس مرقص

فكر وفيلسوف سوري، ألف عشرات الكتب، وشارك في تأسيس مجلّة (الواقع)، وهيئة تحرير مجلة (الوحدة)، ونشر مقالاته في مجلة (دراسات عربية)، ومجلة (الفكر العربي)، واشترك مع ياسين الحافظ في تأسيس (دار الحقيقة) في بيروت، وترجم عددًا من الكتب من الفرنسية إلى العربية، مع مقدماتٍ فطوّلتُ منه دائمًا، تساوي في أهميتها الكتاب المترجم نفسه. تُوفي عام 1991، بعد أن ترك مؤلفاتٍ عدة، وترجماتٍ قيّمة، استطاع من خلالها تسليط الضوء على الواقع العربي البائس، ونقدَ الفكر السائد بقسوة، هذا النقد الذي كان يراه الطريق المثلى لبلوغ الكمال.

نذكر من مؤلفات إلياس مرقص العناوين الآتية: (الماركسية السوفياتية والقضايا العربية)، (نقدُ الفكر القوميّ عند ساطع الحصريّ)، (تاريخ الأحزاب الشيوعية)، (الماركسية في عصرنا)، (المذهب الجدلي والمذهب الوضعي)، (نقد العقلانية العربية) ... إلخ. ومن ترجماته: (تحطيم العقل، أربعة أجزاء، تأليف: جورج لوكاش)، (القرى الأولى في بلاد الشام، تأليف: جاك كوفان)، (الدفاتر الفلسفية، تأليف: لينين)، (المؤلفات السياسية الكبرى، تأليف جان جاك شفاليه)، (حول المسألة اليهودية، تأليف باور وماركس)، (فلسفة عصر النهضة، تأليف إنرست بلوخ).

الاشتراكية⁽¹⁾

إلياس مرقص

- 1 -

الاشتراكية ضرورة يجب أن توعي. الاشتراكية ليست حتمية.

لا شيء حتمي، على الإطلاق. أو: وحده محتوم الواقع. وحده حتميّ ما وقع. ما لم يقع فهو غير محتوم.

متى يوجد شيء من الأشياء؟ متى يقع واقع؟

الجواب: حين تكتمل شروط الشيء المعنيّ، حين تكتمل تعيّنات الواقع المعينّ.

ما لم تكتمل فهو ليس.

إذا توفّرت 99٪ من شروطه، فهو عينه ليس بعد.

وهذا الواحد بالمئة المتبقي لكي يوجد الشيء، يمكن أن يكون حاسمًا. بالأصح، في حال توفرت الـ 99٪، فإن الصغير المتبقي هو هو الحاسم. عليه يتوقف وجود أو عدم وجود الشيء المعنيّ.

(1) مخطوطة لإلياس مرقص، كتبها في العام 1987، لم تُنشر سابقًا، تركها عند أحد أعضاء (الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي).

وهذا الواحد بالمئة، ما دمننا نحدد قضية العمل الإنساني، يمكن أن يكون هو الوعي.

وما قصدناه هو الوعي. يمكن أن نصعّر النسبة واحد في المئة أو أن نكبرها: هذا لا شأن له، ليست القضية عددية، بل هي منطقية. ليس من شيء، موجود من دون علة كافية، يقول لايبنتس وهيجل إن محاكمتنا موجهة ضد «الاحتمية» الشهيرة. وهي محاكمة صائبة وبدائية أيضًا.

إذا كان هذا الحجر موجوداً في هذا المكان عند سفح الجبل وهيجل يشدد: إن الصفة «كاذبة» نافلة، زائدة، وهي بالتالي إضعاف. إن علة غير كافية ليست علة.

إن محاكمتنا موجهة ضد «الاحتمية» الشهيرة، وهي محاكمة صائبة وابتدائية أيضًا، أو عنصرية Élémentaire كما يقول الفرنسيون. عنصرها العقل. العلة عقل *raison*. هكذا الفرنسية ولغات غيرها.

هيجل «يستنتج» الوجود، وجود شيء من الأشياء. إن وجود هذا الشيء نتيجة، نتاج، ناتج، مُنتَج. على هذه المفاهيم التي هي بالفرنسية *effet*، *résultat*، *conséquence*، اللغة العربية تحيل على جذر واحد نتج. وهذا جيد شرط أن نعيه وأن نستثمره.

إنه يقيم مبدأ «استقراء الواقع استنتاج الواقع»، مبدأ «عقل الكون كون العقل».

إن استثماره لغويًا عربيًا ليس استحلابه من اللغة العربية. بل الانتقال من المنطلق، إلى الفلسفة، إلى علم الكلام.

هيجل يستنتج الوجود، أي يعلن أنه ليس في المباشر، الفوري، البدهية، ليس في جوهر، أصل، إنه ناتج سيرورات، عمليات، تحولات.

ثمة شكلان للسيرورة الموضوعية: الطبيعة، فاعلية الإنسان الذي اتخذ هدفًا، يقول لينين في خلاصة منطق هيجل: الكون كونان: «الطبيعة» و«العالم».

طبيعة: هذا ليس، ليس بعد، «عالم». إذا كنتم تقولون العالم وتعنون الطبيعة، فهذا تكرار لا فائدة منه، وإن ذهنكم، روحكم، عقلكم يجنح نحو الكوسموس، ويعيدنا إلى ما قبل علم الكلام إلى ما قبل مفهوم الإنسان.

الطبيعة يلزمها بعد كثير من التعيينات لكي تصير عالمًا *Monde*.

الأشياء من حولكم ليست طبيعة، بل هي «في أحسن حال» طبيعة محوّلة. الطاولة والكرسي والجدار والبيت والشوارع والسيارات والمصانع والمدن والحقول والأغنياء والأبقار وجميع الأنواع الأهلية، كل هذه الموضوعات-الأغراض، هي نتاج العمل الإنساني، الصناعة البشرية، الاختراع. حتى «نصل» إلى «الطبيعة» مجردة، علينا أن ننظر إلى السماء والنجوم فوق رؤوسنا، أن «نفكر» في الهواء الذي نتنفسه، في الماء أصل جميع الأشياء بحسب طاليس، في الضوء الذي بفضل نرى الأشياء لكننا لا نراه هو بحسب علم الفيزياء في المدرسة. علينا أن نفكر بالطبيعة المهذّدة اليوم. الطبيعة، للمعرفة، ليست في المباشر. إنها مقولة فلسفية كبيرة، جبارة، متنوّعة العلاقات والاتجاهات والمعارضات، ولا سيما ثنائية العلاقات إزاء العمل وإزاء الروح، مع الرابطة بين الاثنين، العمل والروح.

التاريخ، تاريخ البشر، هو تاريخ إنتاجهم لوجودهم اجتماعياً. وجودهم منتج، ناتج، نتاج. وجودهم أي حياتهم، عيشهم، بقاؤهم، طعامهم... إلخ، وعلاقاتهم كافة، مجتمعهم. البشر ينتجون وجودهم ومجتمعهم، دائماً.

لست موجوداً بالبداهة الأصلية، ولست موجوداً لأن رجلاً وامرأة مارسا فعل الحب. هذا عنصر لا أكثر. أنت موجود لأنك استهلكت كميات من الحليب والخبز واللحم والحبوب والخضار والألبسة والعناية المتنوعة. هذا كله إنتاج دائم واجتماعي.

الماء موجود. الفرات والعاصي والسنن موجود منذ آلاف السنين. مع ذلك على امتداد آلاف السنين ترى عطشى، وليس المهم اليوم أن الماء موجود، ها هو، ترونه أمامكم أو على الخريطة، بل المهم الموجود فيه من عناصر لا تُرى هكذا، المهم مسألة نقاء الماء. مسألة التلوث، ومسألة المستقبل، قضية المجتمع.

إذاً ليس الوجود من جهة والعدم من جهة أخرى، قطبين بعيدين مستقلين ميتين، بل المهم «الوجود والعدم» معاً في عالم التعيين. إذا لم يجاهد البشر ضد العدم فهم ينتكسون ضد العدم. «الله خلق العالم من العدم» أعطيت في الروح والفكر هذا المعنى: العدم مادة العالم. «الوجود مادة وشكل» (أرسطو). هذا يعني المادة وحدها هي عدم وجود.

المنطقة العربية منطقة معينة مناخياً وجغرافياً (منطقة نصف جافة، متوسطة) مصير الأراضي الهامشية أو الحدية في تاريخنا تكشف جدل الوجود والعدم، وحدة الضدين المفهوميين. حين لا يكون هناك نضال «يومي»، اجتماعي، عام، ضد الجفاف، التصحر... إلخ، عندئذ الصحراء تتقدم، الوجود يتقلص.

إذن فكرة «الوجود» العربية السائدة فكرة باطلة، هامة، تنوب عن فكرة الكون Etre، وتلغي الثنائي المفهومي ممكن وواقع، تلغي المفهومية والتاريخية، المنطق والتاريخ.

الاشتراكية ليست «حتمية». الاشتراكية ضرورة يجب أن توعى فعلياً. يمكن الآن أن تتحول البشرية نحو الاشتراكية ويمكن أن تسير نحو الفناء.

إذا لم تسيطر البشرية على النتائج غير المباشرة، على النتائج الاجتماعية والطبيعية، لأفعالها، عندئذٍ فالفناء هو المحتوم. إذا قامت حرب نووية، فالهلاك هو المؤكد، لا الاشتراكية. لقد وصلت البشرية إلى أكبر مفترق في تاريخها. إن نمو الإنتاجية هو، وانكشف الآن أكثر من أي وقت مضى وبشكل مفاجئ على أنه، نمو التدميرية أيضاً، نمو قدرة الإنسان على تدمير ذاته وعالمه. إن النهاية لآتية: فإما أن تكون نهاية تقدم ونظام وحضارة وعالم آخر، نهاية تاريخ من أجل تاريخ آخر، ونهاية «ما قبل تاريخ» من أجل تاريخ أحق، أو أن تكون نهاية الجنس البشري.

إما... أو: هكذا هو الخيار. وهو وحده يتفق مع التصور الجدلي المادياني للواقع والتاريخ، مع عشر أطروحات صحيحة عرّف بها ماركس وإنجلز مشروع «تحويل العالم». هذا المشروع أرهن اليوم مما كان في زمنهما.

- 2 -

الاشتراكية حركة تاريخية فعلية. وهذه الحركة الواقعية تنتمي للعصر الحاضر.

الاشتراكية ليست، لم تعد حلمًا، يوتوبيا، مجرد حلم ومحض يوتوبيا.

الاشتراكية واقع موجود أمامنا، نظام دنيوي تمامًا، نظام قائم في دنيا البشر وتاريخ العالم، له ما له وعليه ما عليه.

الاتحاد السوفياتي ليس فردوسًا. ولا الصين. ولا أي من البلدان الاشتراكية الأكثر أرثوذكسية، إن كان لهذا التعبير معنى.

ولا أكثر انحرافًا عن الأرثوذكسية. لا الاتحاد السوفياتي ولا ألبانيا ولا بولونيا. لا الصين ولا كمبوديا أو فيتنام أو كوبا أو اليمن الجنوبي أو أنغولا، وهكذا دواليك، بدءًا من النموذج الأعلى وصولًا إلى أصغر وأحدث بلد أعلن في إحدى القارات الثلاث اعتناقه الاشتراكية ومعارضته لاقتصاد السوق، أو للملكية الخاصة... إلخ.

في هذا المشروع الأكبر (تحويل العالم) الذي أعلنه ماركس سنة 1845، القضية تبدو في كثير من البلدان تأمين العيش لملايين الأفواه المتزايدة.

الاشتراكية مجتمع «الكفاية والعدل» بحسب صيغة عبد الناصر. مبدئيًا، تقوم على الركيزة الرأسمالية كنفیض لها. واقعيًا وعمليًا، إن الاشتراكية في القرن العشرين قامت بدون الكفاية، من أجل تأمين الكفاية والعدل. جميع الدول الاشتراكية واجهت قضية التنمية كقضية أولية.

هذه المسألة «أضيفت» إليها المسألة الديموغرافية في أواسط القرن العشرين والرابع الثالث من القرن العشرين، ارتفعت وتيرة نمو السكان إلى ما بين 2٪ و4٪ في بلدان العالم الثالث. والصين، بعد شروود طويل، لجأت أخيرًا إلى تدابير جذرية لتخفيض هذه الوتائر: ولد واحد للأسرة الجديدة في المدينة وولدان في الريف، فقط. بعض الأسر تتخلص من الوليد إذا كان بنتًا. بدلًا من أن يكون ميزان الولادات حسب الجنسين هو 51٪ للذكور و49٪ للبنات - وهو الحالة الطبيعية - الميزان هو 53٪ و47٪، وهذا يعني بلا أي جدال ممكن انتكاسًا إلى قتل الأولاد لدى البعض، لنقل 4٪ من الأولاد. وهذا القتل يتم بطريقة من الطرق. ومن يطاله القانون يعاقب بطبيعة الحال، لكن ليس للقانون والدولة والمجتمع قدرة إلغاء هذه الظاهرة. والصين مصرّة على منع انفجار الصين، وعلى تأمين نمو حقيقي للاقتصاد والدخل والحياة لمليار من البشر الآن وصولًا لمليار وربع أو مليار ونصف لا أكثر بعد ربع قرن أو نصف قرن، كسقف أخير. لقد نجحت الصين في سياستها هذه. وإن ظاهرة قتل البنات تحيلنا في القرن العشرين وفي بلد اشتراكي إلى ماضي البشرية. الماضي ليس ماضيًا وحسب. والنهائية تعيد، في جوانب منها، البداية.

لقد بدأت البشرية من قتل البشر وأكل لحومهم، ومن قتل الأولاد. وإن تقدّمها تقدّم على ذلك.

انطلاق التاريخ كان الانتقال من افتراس البشر إلى أسرهم واستعبادهم وتشغيلهم: الإنسان عبد. التاريخ تاريخ العبودية. والعبودية تفوق كبير على ما قبلها.

الاشتراكية حركة راهنة. مئات الملايين من البشر منحازون للاشتراكية، في الشمال والجنوب، في الشرق والغرب.

لا أدري ما إذا كانت فروق الدخل القومي للفرد من الناس تقدّر بـ 1 إلى 50 أم بـ 1 إلى 100 بين بنغلاديش والولايات المتحدة، بين مالي والسويد، ولن أتوقف عند محدودية هذا المفهوم والمصطلح (الدخل القومي للفرد)، ولكن المعنى مُرْعِب على أي حال، وقد نما واستفحل في ربع القرن الأخير، لا العكس.

داخل فرنسا، مثلاً، رغم كل التطور الاجتماعي والديمقراطي (بما فيه التضامن الاجتماعي) في نصف القرن الأخير، ورغم النمو الجبار للإنتاجية في الصناعة والزراعة... إلخ، فإن الفروق الطبقيّة المعاشية ما زالت كبيرة جداً، وهذه الفروق أكبر أيضاً في تسعة أعشار بلدان العالم الثالث، وبكثير.

التضخم النقدي وسيلة إفقار وإغناء جبارة، تفعل فعلها بلا هوادة داخل بلدان بلا ديمقراطية، بلا حريات، بلا صراع طبقي شعبي حرّ وقانوني ضد النهب الداخلي المربوط بألية عالمية.

إن التفاؤل البورجوازي المبتذل الذي بشر بالفراه للجميع، تباعاً، بفضل نمو التقنية والعلوم، قد انكشف وينكشف كباطل كبير. لقد نمت «الإنتاجية» عشرات المرات، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل نصف قرن أو قرن. والفقر قائم في كل مكان.

توجد فعلاً قضية علاقات إنتاج، ملكية، توزيع، أي هذا المستوى الذي ركّزت عليه «الاشتراكية العلمية» نظرها...

في سنة 1917، بدأ مشروع «تحويل العالم». أعلن العمال الروس جمهورية السوفيات الكونية. إن ثلث البشرية يعيش اليوم في ظل النظام الاشتراكي الموجود. خلافات كثيرة، اتجاهات مختلفة إلى هذا الحد أو ذاك، «انحراف» التاريخ عن التوقع (توقع لينين ورفاقه، وتوقع ماركس وإنجلز والبيان الشيوعي وحركة العمال البائدة منذ نيف وقرن)، المدّة أطول، الواقع أكبر... إلخ، ولكن أولاً: هذا العالم الاشتراكي وهذه الحركة في العالم شيء جديد، لم يكن موجوداً في القرن الماضي.

الاشتراكية تنتمي لهذا العصر: هذا معناه النظام الاشتراكي لم يوجد في عصور سابقة. ولا المذهب الاشتراكي وُجد في عصور سابقة للعصر البورجوازي. رغم قدم الفكرة. ثمة فرق بين فكرة اشتراكية ومذهب اشتراكي.

لا مصر القديمة، ولا الصين أو الهند، ولا العرب، ولا سواهم، وُجد في تاريخهم حقبة اشتراكية أو مذهب اشتراكي.

الأديان الكبرى مثلاً، ولا سيما المسيحية أو الإسلام، موقف قبول بالعالم الموجود ودعوة إلى تحسينه. وهذا أسجّله لصالح هذه الأديان. إنه اعتراف بالدينا بحفظ حق التاريخ.

إن إقامة الاشتراكية أو ما شابه شيء محال قبل ألف سنة أو ألفي سنة أو حتى مئة سنة. نحن الآن في سنة 1987، ولا أعتقد أن أحداً في الاتحاد السوفياتي أو الصين يعتقد أنهم بلغوا «المثل الأعلى» مهما خفصنا مدلول هذا المصطلح. إن الذين يعتقدون عندنا أن الاشتراكية أو العدالة والحرية... إلخ

كان يجب أن تتحقق منذ 1400 سنة أو 1200 سنة، يجب أن نقول لهم: ما زال غيرنا بعيداً اليوم عن حلمكم مع افتراضنا صدقه. الاتحاد السوفياتي أسقط منذ عشرات السنين وأنهى الطبقات والإقطاعية والرأسمالية والبورجوازية... إلخ وأقام مجتمعاً يختلف جذرياً عن الغرب الرأسمالي، عدا عن الأنظمة السابقة والمزمنة في العالم، ومع ذلك فالمسائل قائمة الآن، وهي مسائل كبيرة. وإذا ما توصل أحفادنا إلى عالم عدالة اجتماعية «نسيية»، فإن ذلك سيكون نصراً كبيراً لهم ولتاريخ الإنسان.

هذا في عداد بديهيات التصور المادياني للتاريخ. إذا كان لمصطلح «الماديانية» معنى، معنى إيجابي، صحيح، فهو هذا المعنى: الاعتراف بالواقع، هذا الاعتراف الذي هو أصعب من «المعرفة»، لكنه الشرط الأولي لكل معرفة حقّة.

ما نريده شيء وما يحصل شيء آخر. هذا تعليم الماديانية على التاريخ. والاعتقاد بأن هذا ينطبق على الماضي فقط، أو الاعتقاد بأن «الاشتراكية العلمية» تنقلنا بقفزة من اللاوعي إلى الوعي، من عدم التطابق إلى التطابق بين النتائج والأهداف، بين الوقوع والتوقع، بين الموضوعي والذاتي... إلخ، اعتقاد باطل، يحوّل الماركسية إلى سحر، وحركة العمال والشعوب إلى أبطال وملائكة أو إلى ملائكة أبطال. هذا المفهوم الأخير متناقض. فالملائكة ليسوا أبطالاً والأبطال ليسوا ملائكة.

الماركسية تحقق قفزة، لكن ليس من الصفر إلى التمام، من مطلق إلى مطلق. هذان المطلقان عَدَم.

يريد النجار أن يصنع طاولة معينة، يصممها يصنعها فعلاً. النتيجة تتطابق مع الهدف بنسبة 99% أو أكثر. إن تحويل العالم ليس صنع طاولة. إن تحويل العالم هو أولاً تحويل العالم. المتعدّي يرتكز على اللازم. العالم ذات. ليس خشب النجار أو جلد الحذاء أو المادة الصوتية في أذن بيتهوفن. الواقع له منطقتان، منطق، منطق، لا منطق الذات الثورية. الموضوعية هي الاعتراف بأن الموضوع ذات sujet، الذاتية تحط الموضوع إلى مادة.

ثمة فرق بين النتيجة والهدف، بين الموضوعي والذاتي. البشر ينتجون وجودهم، يصنعون تاريخهم، دائماً، لكن ليس كما يريدون.

التصور المادياني للتاريخ هو هذا التأكيد بينوده الثلاثة.

الماركسية الستالينية ألغت إنتاج الأشياء والوجود، أكدت صنع التاريخ، ضخمت الوعي والحزب. ألغت مفاهيم ومسائل التموضع، التوقعن، التخورج، التغرّب. هذا الإلغاء سُمّي المادية التاريخية والمادية الجدلية.

بالحقيقة، إنه مثالية، ذاتوية، إرادوية.

التاريخ جوهرياً، ليس تاريخ الثورات الشعبية. وفي التاريخ، ثمة فرق كبير بين الثورات-الانتفاضات والثورات-التحويلات.

الثورة-التحول غير الثورة-الانتفاضة هي انتفاضة أو ثورة ملايين الناس، الفقراء، الكادحين... إلخ، ضد الظلم والاستغلال، من أجل العدالة، وبدافع واقع لا يطاق أو لم يعد يطاق. الانتفاضات

الشعبية في تاريخ البشر تعدّ بالآلاف بعضها كبير جداً. لعل أول ثورة شعبية هي ثورة فلاحي مصر في عهد المملكة القديمة بعد بناء الأهرامات، أي منذ أربعة آلاف عام. تاريخ الصين مليء بالثورات الفلاحية الشعبية، الكبيرة والصغيرة، المتكررة خلال ثلاثة آلاف سنة، والتي لا مثيل لها من حيث العدد والحجم في تاريخ الشعوب الأخرى. أشهر ثورات العبيد في إمبراطورية روما ثورة أونوس (يونس؟) السوري الصقلي وثورة سبارتاكوس الذائعة الصيت. لنصف ثورة الزنج في العصر العباسي الأوّل وثورة توسان يوفرتور أواخر القرن الثامن عشر في سان دومنغ. وهناك أيضاً عشرات الثورات التي قام بها الفلاحون الأقتان في شتى بلدان أوروبا ولنذكر بشكل خاص حرب الفلاحين الألمان (سنة 1525) وثورة بوغاتشوف في روسيا (القرن الثامن عشر) وهناك الثورات البورجوازية الأربع أو الخمس: الهولندية (1600)، الإنكليزية الأولى والثانية (القرن السابع عشر) الأميركية، الفرنسية (1789)، وثورات القرن التاسع عشر، أميركا الإسبانية، اليونان، الصرب، ثورة 1830 (باريس، بروكسل... إلخ)، ثورات 1848 أو «ربيع الشعوب»، كومونة باريس 1871... إلخ. وأخيراً ثورات القرن العشرين... هذه هي الثورات - الانتفاضات.

الثورة - التحول هي الانتقال من حال إلى حال. حسب الديالكتيك، في أبسط وأشهر أشكاله، التحول = قفزة، تغيّر الكيف، انقطاع في سلسلة التطور.

المثال الأشهر هو تحوّل الماء (أو أي مادة أخرى، مثلاً الحديد) من حالة فيزيائية إلى حالة فيزيائية أخرى. الحالات الفيزيائية ثلاث: صلب وسائل وغازي. الأجسام من حولنا صوالب وسوائل وغازات هذا حالها، حالتها، وضعيتها، شكلها. حين يقول بعضنا سوائل وغازات ويمتنعون عن كلمة «صوالب» ويقولون بدلاً عنها «أجسام صلبة» فهم يقولون دون المفهومية، دون المنطق، يقون مع الصلب، أو يعارضون «الحلّ»، إذن العلم. يقون في مستوى الإدراك: فعلاً، الأجسام من حولي هي جميعاً أجسام صلبة. ولكي أصل إلى سائل يجب أن أذهب إلى المطبخ لأتناول ماء من البراد وإذا أردت الوصول إلى غاز، يجب أن أفكر في الهواء الذي أنفسه حالياً. العلم الفيزيائي يتخطى هذا المستوى، يخرقه، يتكلم عن ذرات، وعن ترتيب وعلاقات... إلخ، والفلسفة المفهومية تذكّرني بأن الماء - السائل وبخار الماء والثلج هم جميعاً ماء، H₂O. وإذا ما قال لي أحد، بالمقابل، هذا هو الجوهري: H₂O، وهو واحد في الحالات الثلاث، يجب أن أردّ عليه فوراً: لا تبالغ، الحالات الثلاث هي أيضاً جوهرية «تماماً» أو لا شيء جوهري: كل الأشياء في النسبية، في التعالق، في التعاقل.

لكن مثال الماء الشهير هو بالضبط الميكانيك، ميكانيك التحول. ميكانيك علم الحركة، منطوق الحركة، ديالكتيك الحركة. والحركة مفهوم بسيط جداً. هنا نحن مع التحول كحركة. ونؤشر على كم وكيف، نفصل القضية إلى كم وكيف، نقيم المجردات المفهومية: الحركة، النقطة، النقطة العقدية، علاقات القياس. تحول الماء الظاهر يقودني إلى المستوى غير الظاهر، إلى الكتيلا والتكاتل كتفسير للحالات.

لا التحول مستنفذ في مجرد الحركة، ولا التاريخ البشري، تاريخ الوجود البشري، مستنفذ في التحول. ولا معنى للتحول بدون فكرة الحال أو الحالة état.

هذه الفكرة الأخيرة تُصمّن فكرة ثبات، استقرار. وهي تعطي لغويّاً عند الأوروبيين فكرة الدولة état. كما تعطي فكرة الستاتستيقا، منطوق الحالة، أو في ترجمتنا العربية المتداولة علم الإحصاء.

هذا العلم، الذي أدعوه منطق الحالة، قائم لا على رفض (؟) المصادفة، بل على إعلان المصادفة، العَرَض، هيمنة العرض، كونية العرض... إلخ، وعلى كشف منطق هذا العَرَض. بتعبير آخر، إنه اعتراف جذري بالعشوائية وقوننة العشوائية. لنقل أيضًا أنه «علم الزهر». كلمة «الزهر» (زهر الطاولة) العربية أعطت le hasard، المقولة الفلسفية العلمية السيّدة: المصادفة. علم الزهر، نظرية الحظوظ، حساب الاحتمالات، علم الستاتستيقا، علم باسكال وهازنبرغ وديموقريط.

وشعار هذا العلم المادياني والميكانيكي الجبار وهو: قانونية الكباثر تركز على عشوائية الصغائر.

أي: إذا كان هذا الجسم أو الكتلة ثابتًا وصامدًا في مكانه، فلأن الجسيمات أو الكتيلات molecules الملايين التي تتألف منها متحركة جدًا ولأن حركتها عشوائية، متضاربة، متحايدة. هي متحركة، هو هامد، ساكن، جامد.

وفكرة القانون فكرة ثبات. هذا واضح عند هيجل ولينين (مملكة القانون الهادئة أو ملكوت القوانين الهادئ). ولذلك فإن الديالكتيك هو أساسًا وبين جملة أمور تجاوز لفكرة القانون، أي معرفة ما القانون والإعلان أن فكرة القانون ناقصة، غير كافية، وأن فوق جميع القوانين قانون (بالمفرد)، لوغوس...

لنقل: لهذا السبب، كرهًا بالثبات، هناك جيل «ماركسي» كبير أدار ظهره لفكرة القانون، رفع لواء الصير ضد الكون، هيراقليط ضد بارمنيد، وكان «القانون» (بالمفرد) ليس بالضبط موقف هيراقليط أولًا. عند هيراقليط، الأسماء قوانين الطبيعة، قوانين العالم... إلخ، والمقام الأعلى عند هيراقليط هو: الله، اللوغوس، الاسم، القانون (بالمفرد).

التراث الماركسي المؤسف (ستالين) أشاع «إلحاد هيراقليط» (؟) نشر بعشرات الملايين من النسخ قوله: العالم لم يخلقه أي إنسان ولا أي إله، ستالين الذي نقل هذا القول من ملخص لينين لكتاب لاسال عن هيراقليط، استغنى عن الشكل الآخر لهذا القول نفسه: العالم لم يخلقه أي من الآلهة. واستغنى بالتمام عن «الله، اللوغوس، الاسم، القانون». إن القارئ إذا تحمّل عناء العودة إلى ملخص لينين، لوجد فيه الله Dieu بحرف أول كبير مقابل وضد أي إله ancun dieu بحرف أول صغير. لنقل: الله الهيراقليطي نافي الآلهة. كذلك هيجل «النكرة المطلقة» ضد فكرات ومخططات بعض علماء الطبيعة بصدد تطور الأنواع، حسب شرع ممتاز لإنجلز في جدل الطبيعة. و«المفهوم» بمعنى هيجل كحاذا للمفاهيم بالمعنى العادي أو الأرسطوطيلي.

مذهب هيجل هو مذهب الإنسان والتاريخ، مذهب الصير - التقدم والارتقاء (بخلاف هيراقليط!). الإنسان غير الطبيعة - الكوسموس. تاريخه خط صاعد.

في كل ديالكتيك، الدائرة سيّدة. الديالكتيك الحديث - هيجل الآتي، عدا عن اليونان، من شيء آخر - يضيف الخطية، التقدم، الصعود، تاريخ الإنسان.

نظرية ستالين المعلنة استوعبت الإنسان في الطبيعة، عمّت التطور التقدمي الصاعد أزيًا على الطبيعة، شملت كل الأمور تحت جبروت كلمة développement الدامجة، واعتبرت الدائرة والدائرية والدوران فيتافيزيائية لا جدلية، صوّرت الأمور وكان هيراقليط ليس دورانيًا بل هو صعودي ارتقائي...

وهذا كله محال. محال من وجهة النظر الماديانية ومن وجهة نظر الديالكتيك. وهو يتعارض مع عشرات الأقوال لإنجلز وماركس ولينين على حدّ سواء.

لكن واقع ستالين الروحي غير نظريته المعلنة. ستالين يدعي استنتاج علم المجتمع والسياسة من الطبيعة. بالحقيقة إنه يفعل العكس. ستالين يبسط الإنسان وتاريخه سياسة وحزب البروليتاريا على الطبيعة وتاريخها. إنه «أوغسطيني طبيعي» وهذا تناقض في المعنى، أو «هيراقليطي - أوغسطيني» (تناقض أيضاً!) يرفع لواء هيراقليط ويجهل أوغسطين.

لكن لنأخذ بمخططه عن تاريخ الإنسان: المشاعية البدائية، مجتمع الرق، المجتمع الإقطاعي، المجتمع البورجوازي الرأسمالي. هذه فعلاً نماذج، أنماط، حالات كبيرة. لتترك جميع «التفاصيل»، ولنسأل التاريخ والثورتين اللتين نحن بصددهما: الثورة - التحوّل والثورة - الانتفاضة. أي لنسلك، بوعي، مسلك التجريد، لنقبض على الخط.

إن الانتقال من المشاعية إلى النظام العبودي هو ثورة - تحوّل. كذلك الانتقال من النظام العبودي إلى النظام الإقطاعي. وهكذا دواليك.

إذا كان لكلمة ثورة أو لكلمة قفزة استحقاق، فهو هذا الاستحقاق، وإذا كان لمثال الماء الذي ركب عليه ستالين فائدة بالنسبة لمعرفة التاريخ (تاريخ البشرية) فهو هذه الفائدة.

الانتقال من المشاعية إلى العبودية، من ما قبل التاريخ إلى التاريخ، من الهمجية والبربرية إلى الحضارة والمدنية، من القنص إلى الإنتاج بحصر المعنى، من الصيد والقطف إلى الزراعة والرعي، من قتل البشر وأكل لحومهم إلى أسرهم واستعبادهم وتشغيلهم.

أخيراً، لا أدري بماذا أنهي هذه الرحلة الطويلة.

لعل أفضل خاتمة من رجل يدرك ويعلن، أنه يتكلم باسمه الشخصي، رغم كثرة شواهد غير الثانوية أو الجانبية من أعلام الماركسية الثلاثة إنما يتكلم دوماً باسمه الشخصي، ويعلن أنه حتى حين يقول إن هذه الطاولة موجودة أو دمشق عاصمة سوريا أو ماركس ألف كتاب رأس المال أو لينين انحاز بعنف لهيجل ضد الماركسية السائدة ولا سيما الماركسية الثورية السائدة، فهو يُفصح عن رأيه الشخصي أولاً وأخيراً، تاركاً للقارئ أن يقوم هو بواجبه الشخصي كقارئ ومفكر وعامل، هي ما يلي:

لا يوجد، بالنسبة للفكر العربي اليوم، وللوعي العربي، ولوعي كل إنسان في بلاد العرب جميعاً بلا استثناء ولا فرق سوى مسألتين عُليّتين: المسألة الماركسية والمسألة الدينية.

هاتان المسألتان عالميتان. المسألة الدينية عند العرب هي أيضاً أو أساساً المسألة الإسلامية.

مسألَتان. هناك عندنا من يحب «القضية» ولا يحب المسألة. بالنسبة لي، لا توجد قضية جديدة إلا وهي أيضًا مسألة ومشكلة ومعضلة، دومًا.

كونهما عالميتين يفرض كونهما عربيّتين. أكاد أقول: لا فرق في ذلك.

إذا سُئِلْتُ ما نقطة الضعف في المجالات العربية الفكرية والثقافية اليوم وإذا فرضت عليّ الإجابة بسطر واحد فأنا أقول: بُعدها عن المسألتين المذكورتين.

فالمسائل المطروحة بديل ثانوي أو مشتق دوني أو شيء تالٍ.

هكذا في حيثية المسألة الأولى المسائل المسماة التقدم، الاشتراكية، الحداثة، العقلانية، العلمية، الليبرالية... إلخ.

هكذا في حيثية المسألة الثانية المسائل المسماة التراث، الثقافة، الحضارة.

والمسألة القومية، في نظري، التي هي فوق كل شيء، مسألة الوحدة العربية، هي، كمسألة وقضية، حاصل المسألتين، بالنسبة للعمل الفكري المسؤول، يريد بعض المفكرين إغراق الدين في الثقافة. هذا باطل كبير. الدين غير الثقافة وغير الحضارة وغير القومية. الدين يدخل في تكوين الطابع الثقافي - القومي. يمكن أن أبين أيضًا أن التصريح يتفق مبدئيًا مع ستالين ذاته الذي اهتم اهتمامًا مشهورًا بالأمة والقومية، ويتفق مع الماركسية وتراثها الجيد مع الفكر الماركسي. إنه نوعًا ما بديهي. وبديهي أيضًا أن الطابع الثقافي القومي يأتي أيضًا بالضبط من الوجود المعين، من الواقع والحياة، من الإنتاج وشروطه الجغرافية - التاريخية. والدين من جهة لا يستنفد بتاتًا في الثقافة والطابع القومي والشخصية القومية والحضارة الدين إيمان وعقيدة. وإذا يغدو من البداية وحكمًا، بحكم الدنيا الزمانية دومًا، إيديولوجية وثقافة، وتشريعًا بشريًا وإيجابيًا فهو «يؤوب» كإيمان وكعقيدة في جملة كبيرة متداخلة تفرض نفسها على الوعي كوحدة لا تنفك. والعنصر الخالد في الاعتراض هو الاعتراض على هذا الإغراق وهذا «التشاكل»، هذا الاعتراض يتخذ في التاريخ ألف شكل، تستحق جميعًا الثمين، أي وعي عنصرها الاعتراض المعني والمحدد تمامًا.

وقد لا يكون بلا فائدة أن أتكلم عن المسيحية والعالم المسيحي وفكرة الكنيسة العُلَيَا. إن المسيحي المؤمن والواعي دينه إنما يؤمن على نحو أو آخر أن المسيحي الحقيقي وكل مسيحي حقيقي، إنما هو أرثوذكسي (العقيدة العليَا، السنّة العليَا والسنّة الأولى أو السلف وكلاهما دومًا موضع خلاف. لكن بالضبط إذن يبقى مسعى الحقيقة والحياة) وكاثوليكي (مُسْكُونِي، عالمي، كوني، الجامعة أو الأمة المسيحية. أمة المسيح، أمة الله) وبروتستانتية (محتج، معترض). والوصف الثاني يتراوح في تاريخ الدنيا، بين أمة البشرية، أمة آدم - المميّز في الخليقة والذي من التراب - فكرة الخلاص الكونية، من جهة وطائفة مسيحية بعينها تعتبر نفسها سفينة نوح المحاصرة بطوفان الوثنيين أو الكفار والأمين (الأمم غير المسيحية، الضالّة، البدائية، التي لم تبلغ الحقيقة، العدوّة، والتي تستحق الشفقة) و«المنشقين» و«الهرطقة» مع مكان ما داخل هذا المجموع لليهود والمسلمين. هكذا عصر توما الأكويني وقشتالة وما قبله وما بعده الذي يمكن أن يستمرّ حتى زمن الـ Syllabus أو «مختصر أغلاط من زمن» (1866) أو حتى 1948 بل وحتى اليوم وغدًا عند البعض أو عند الكثيرين. لكن مما لا شك فيه أن تحوّلًا إيجابيًا متناقضًا بدأ منذ مئة عام، اشتد في القرن العشرين، وتحقق في الثلاثين سنة الأخيرة. اليوم كما

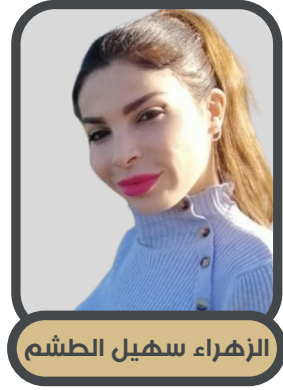
أعتقد، إن المبدأ السائد في الكنيسة الكاثوليكية الرسمية ليس فقط في لاهوت التحرير أو لاهوت التقدم أو لاهوت الثورة هو - بمصطلحات أو مفاهيم المسيحية - أن الخلاص هو لجميع البشر.

قد يعتقد القارئ أن مثل هذه الأمور لا شأن ولا قيمة لها فهي أمور دينية وبعيدة عن العلم أو قد يعتقد أنها مفيدة تكتيكياً... إلخ، أنا أعتقد أنه مخطئ بالتمام. هكذا أمور هامة، وحيوية، راهنة. وهي ذات أهمية حاسمة في مستوى نابض الروح والذهن والفكر والمعرفة، في مستوى الضمير والوعي. والمهم جداً أن يُشار إلى أن الموقف الحالي في الكنيسة - وعند غالبية رجال الدين وغالبية شعب الإيمان، على ما أعتقد - هو عودة إلى موقف الأباء الأوائل والكنيسة الأولى من فوق ركام العصور التي تُقدَّر إيجابياً ونقدياً. وبالمقابل، حتى لاهوت التحرير الثوري الأميركي اللاتيني، إذ يتبنى فكرة الثورة، فهو يعترف بالتقدم، بالعمل التقدمي والبنائي الذي صنعه التاريخ البشري الذي معه وفيه الكنيسة المرئية، المؤسسة الراعية والشعب الرعية.

وبالمقابل، إذا ما قرأنا كتاب الأب كونغار Congar وهو من «الرسميين» أو الوسطيين عن «الكنيسة الكاثوليكية وفرنسا الحديثة» فسندجد فيه سجلاً بأخطاء وجرائم الكنيسة، عبر التاريخ، مع إدانة جليّة «لا ريب فيها» لكن فيها تحذيراً من تبسيطات.

إلياس مرقص؛ التأسيس يبدأ بالمفاهيم والوعي الكوني

الزهراء سهيل الطشم



الزهراء سهيل الطشم

باحثة لبنانية، حائزة على شهادة الدكتوراه في الفلسفة المتخصصة بالفكر الغربي الحديث والمعاصر من المعهد العالي للدكتوراه - الجامعة اللبنانية، دبلوم متخصص بالعلوم الاجتماعية من الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية، حائزة على شهادة تخصص بالتربية من الجامعة اللبنانية - كلية التربية، أستاذة مادة الفلسفة العربية والفلسفة الغربية في التعليم الثانوي الرسمي، نشرت العديد من المقالات والبحوث في دوريات ومجلات ومواقع لبنانية وعربية.

مقدمة

حُبُّ القرن التاسع عشر، الزمن الذي هو بمنزلة مؤشر كثيف الدلالات بالنسبة للعرب وتموضعهم الحضاري المأزوم، بإشكاليات كثيرة ومتفرعة ومتشابكة ومعقدة لَمَّا تزل إرهاباتها مستمرة حتى لحظتنا الراهنة. طبعاً مشاركات الإشكال النظري والإبهام الفكري التي تلفّ معضلة الأزمة الحضارية العربية لا يمكن تبسيطها وتسطيحها أو اختزالها في عنصر دون آخر. فالمعطى الثقافي - الاجتماعي لا يقلُّ تأثيراً عن طغيان السياسي وتدخّلاته، ولكن ما يعيننا هو إسهام المفكرين العرب الذين انهموا بهذه القضية وأشبعوها تنظيراً وتحليلاً، محاولين تشخيص مكامن العجز والتدليل على مسببات الفوات الحضاري، وبالتالي محاولاتهم اجترار حلول واستجلاب أفكار هي بمنزلة مقترحات للخروج من حالة التردّي النيوي الذي يشمل الكل الحضاري العربي بكافة مستوياته. ربّما أسفر هذا الخوض الفكري عن إيغال في تعقيد المشهد، لأنه أنتج مراكمة طبقات من التحليلات التنظيرية التي على أهميتها وثرائها، إلا أنها حادت عن الواقع الذي من المفترض أنها انطلقت منه، فأنحرفت باتجاه استدعاء المخارج من عوالم أخرى بعيدة في الزمان والمكان، ما أفضى إلى وجود نهضويين ومفكرين حدثيين تغريبين من جهة، أو نهضويين تراثيين من ناحية أخرى. وما بين الثنائيات المتجاذبة للفكر العربي المتأرجح بين الأصالة والمعاصرة والتراث والحداثة والشرق والغرب وغيرها من مقابلات تجد من يتبناها ويحاجج بها من قبل المفكرين العرب، لاذ الواقع العربي بمجتمعاته وناسه وإنسانه محجوباً وراء ركم من التيارات الفكرية، فصار بإمكاننا أن نتحدث عن نهضويين عرب وليس عن نهضة عربية حقيقية وجذرية عميقة.

لا يمكن الاكتفاء بأحكام اعتباطية تقويمية سريعة لهذه المرحلة الصاخبة، والتي يفور صخبها جزاء صدمة حضارية كشفت عن نأي وتفاوت شاسعين وعاهما المفكر وعاش قلق التباين المعرفي والعلمي والانتساء الفكري بين عالمه وعالم الآخر. هذا الآخر (الغرب)، ذو الوجوه المتعددة المتسيد بنموذجه الحضاري والذي فرض ربّما بريادته المقتحمة لعوالم الكون الأخرى أشكالاً من ردود الفعل في كيفية قبوله واقتباله. فالتغريبي انقاد إلى النمذجة الحضارية للغالب، والتراثي على تلويناته نفر رافضاً، منفعلاً، متكسباً وناكصاً إلى ماضيه شأن المغلوب المتسنج جزاء هشاشة هويته وخشيته من تضييعها.

استمرّ العرب في التفاعل مع نتاجات الغرب ونشط استيراد التيارات الفكرية والسياسية واستجلاب الأفكار الفلسفية حتى مرحلتنا الراهنة. حضرت القومية والماركسية كمشاريع ورؤى بديلة عتيده، منوط بها التغيير المأمول وتحولت إلى حركات سياسية وأطر حزبية استقطبت بالانتظارات المعلقة عليها، المفكرين ورجال السياسة. اختلطت المفاهيم النظرية بالبراكسيس العملي، وتخلّلت شوائب السياسة وإيحاءاتها محاولات ممارسة النظرية. واصطدم الإسقاط النظري الهابط من عل بحثيات الواقع وخصوصيته، وظهرت إشكاليات التنظير والتأويل والاجتهاد وإعادة التركيب والتشكيل والصياغات والتصوّرات الفكرية ضدّاً لسكونية الفكرة التي تصلبت الأحزاب بمبدأ التمسك بها كنصوص منزلة. واستمرّ المشهد الفكري العربي على حاله منذ القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين؛ استيراد لنظريات وأفكار وتيارات واتجاهات ومذاهب فلسفية وفكرية غريبة والزج بها في واقع ليس لها، دون محاولة تبيئتها في بيئة ومناخ حضاريين بالغى الخصوصية.

وعى المفكرون المنهممون بقضية التغيير أن مقارنة هذه الإشكالية المزمنة تتطلب التجهّز بمعاول فكرية أو ما يسميه إلياس مرقص⁽¹⁾ «المبضع التاريخي السياسي والجدلي». والمبضع هو أداة تبدأ أولاً بالحفر في المفاهيم نفسها، لفحصها والتأكد من تمكّنتنا منها لنصوّب استعمالها في وجهة «التقدّم»، الذي بقي توقفاً عربياً، في حين تخطى الفكر الغربي هذه اللازمة وانهال عليها ناقداً صدقيتها، مشككاً فيها بعد أن تحولت إلى عقيدة وأيديولوجيا فارغة من محتواها.

أولاً: مرقص؛ التأسيس يبدأ بالمفاهيم

إلياس مرقص هو واحد من المفكرين العرب الذي صوّب شغله الفكري نحو العمل الجاد والأصيل بهدف «الانخراط النقدي في مواجهة معضلات الفكر والواقع العربيين». وأصالة اشتغاله تظهر على مستويين متشابكين؛ أولاً تشديده على الانطلاق من «معرفة الواقع» و«الإمساك بمعضلات التاريخ بأدوات الوعي الدقيق»، وثانياً إدراكه أن رؤية الواقع وفهمه وبالتالي تغييره تقتضي «التأصيل النظري» أو «التأسيس النظري» للمفاهيم والأفكار لتخليصها من الشبيّة ولاستعادتها حيويتها وديناميتها وتحريرها من ميتافيزيقا المفاهيم وتعاليمها. فالحدائث يجب استدعاؤها إلى «ساحة الفكر

العربي حيث يجب فتح هذه المعركة وخوضها معركة الفكرة والمفهوم والفكر⁽²⁾. فالتغيير مسار طويل يبدأ بتحديد المفاهيم.

ولكن اختيار مرقص أن يدخل معترك ضبط زحمة المفردات والنظريات، وإلحاحه على امتلاكه جاهزية «نقد الاستعمال العمومي والعشوائي للمفاهيم»⁽³⁾، لا يعني أنه حيد نفسه عن اقتحام جوانب الواقع العربي، ولكنه افترض أن مفاتيح قراءة واقعنا والإحاطة بتعقيداته، لفهمه ومن ثم تغييره ووضعها على درب التقدم، تبدأ من خلال تنقية المناظير التي تقارب حال الشعب العربي. وحتى لو كانت الأدوات النظرية والمفاهيم-المفاتيح التي يستعملها المفكرون العرب، وتلهج بها خطابات المنظرين في الأحزاب التقدمية تغب من القاموس الحدائثي العربي، فإن هذه المفاهيم والنظريات والأفكار تخضع لمحك الواقع الذي وحده يختبر جدواها وقيمتها معناها أو يكشف صميميتها وجمودها وبالتالي فقدانها وظيفتها المرتجاة في تحسين حال المجتمعات العربية. وهذا ما حصل فعلاً «إن الواقع العملي خطأ الفكر النظري في نقاط عديدة، وليست دوماً ثانوية... لا يمكن أن يأتي الواقع العملي مصداقاً لكل ما جاء في الفكر النظري، ولأننا نسينا ذلك فقد زاد التناقض بين الواقع والفكر وحدث تباعد بين العمل والنظر»⁽⁴⁾. إذاً انطلاقاً من التحت (الواقع) والتزاماً بغاية تغييره، انتهج مرقص النقد الذي تحصن به لمقارعة «تصنيف الكلمات» ونقل المفاهيم من «الرمزية والشيفية إلى المفهومية والواقعية»⁽⁵⁾. من هنا، فقد نافح مرقص أكبر المفكرين العرب وحاججهم مباحكاً، لا يمل، يحفر في أصل الكلمة ويغوص في نسب المصطلح، ويتقصى مولده مزيلاً عنه طبقات الاستعمال والتوظيف التي تحرفه عن معناه. فتراه في كتابه «نقد العقلانية العربية»⁽⁶⁾ يناقش مطوّلاً ومفصّلاً ومستطرداً صادق جلال العظم وناجي علوش وبسام طيبي وبرهان غليون وآخرين، محدثاً من سقوط المثقف في فخ توثين الكلمات وتعظيم المصطلحات وتفخيم المفردات. وهو لا يكتفي بالاستطالة الزاخرة بثقافة قارئ متعمق تثري النص المرقصي وترفده بموسوعية صاحبها الذي احتوى عقله على علوم ومعارف وفلسفات انصهرت في بوتقة فكره المجهز بالنقد، فتراه يسند متون نصوصه بتذييل وهوامش تضاهي النص أهمية حجماً ومضموناً.

يبين القاموس المرقصي الزاخر ولع صاحبه بالمصطلح والمفردة والكلمة، فتراه يضبطها، يقوم استعمالها، يفردها علم أنساب خاص بها، يؤصلها، ينحت، يشتق، يجتهد ويجهد في تبيين دقة معناها. وغزيرة هي الكلمات-المفاهيم التي تلفتك وتستوقفك (الغنوزيولوجيا، التمغرب، الأشياءية، العيانية، المكاونة، التكاون، اللوات (جمع لو)، الترخصة بمعنى التأريخ، العلينة (من التعالي) Transcendentalisation، العيانية، الأسطرات، العلاقية، الثوراني، التهراوي من الهوية، الإنخلاع والتمغرب بمعنى الاستلاب Alienation، إنفكار، المفكور أي المفكر فيه، الفكرة، الذهننة، المقولية، الأفرادية أي الفردية، التوجية من التاج والإنتاج، الإيجابية، الدوراتي، الفكرية، النفيية من النفي

(2) الياس مرقص، العقلانية والتقدم، ص 8

(3) المصدر نفسه، ص 16.

(4) الياس مرقص، الماركسية والشرق، ص 10.

(5) الياس مرقص، العقلانية والتقدم، مصدر سابق، ص 21.

(6) المصدر نفسه.

والسلب، Negation) وربّما يذهب ذوو النفس القصير في القراءة إلى أن كثرة هذه المفردات تدخل القارئ في متاهة المصطلحات المستوردة أو المنحوتة بحجة أنها تُنبئ صعوبات تَبْذُرُ الجهد وتصرف الانتباه عن المعنى السياقي العام فتحول دون تحقيق فهم النص المرقصي والإحاطة بمبتغاه. لكن مرقص يتصدّى لهذا الاحتجاج الضئيل الذي لا يصمد أمام صلابة اقتناعه بأن فوضى الرؤى النظرية أو انعدامها ناتجان عن كون واقعنا اللغوي يحتوي على أقانيم لغوية، ويعج بـ «مصطلحات غير مضبوطة، متسيّبة في الاستعمال ومع الاستعمال» وهذا ما يؤدي إلى «تضييع المفهوم» أو لفلفة المفهومية⁽⁷⁾. فبلاؤنا كأحزاب تقدّمية ترفع طروحاتٍ تغييرية ناشئة من أن «لا عمل واع بالمفاهيم، لا فحص لطبيعة المفاهيم، لا جدل لا عقل»⁽⁸⁾. والفكر الواعي أو العارف هو الذي «يعي قبل كل شيء وفوق كل شيء، أنه يستخدم كلمات، وأن يحذر كلماته أو ما يسمّيه فرنسيس بيكون أصنام اللغة، الكلمات ليست أشياء، أصنامًا، آلهة»⁽⁹⁾. ومرقص المتحرّز من جمود المفاهيم يعي أن هكذا مفاهيم مؤقّمة لن تودي إلّا إلى «شيئية المعرفة». وهذا النوع من المعرفة المشيئة أو المتشيئة أو الأشياءية Chosification منغلقة على الواقع في حين أن «المعرفة الحقة في النهاية والغاية هي معرفة الواقع»⁽¹⁰⁾. ولذلك فعلى الوعي العربي أن يساعد الفكر العربي في «الانتقال من الرمزية والشيئية إلى المفهومية والواقعية»⁽¹¹⁾.

ولكن ما هو معيار دينامية المفهوم؟ وكيف تدرج الكلمات في صيرورة التغيير المنقاد حتمياً برأي مرقص نحو حتمية التقدّم؟ كيف نفرض عن المفاهيم غبار الجواهر الصمّاء الساكنة؟ كيف نحرّرها من يباس المهايا المنغلقة، لنطلقها ضاحجة بالحياة، ومسكونة بالواقع، ملتئمة به، ساكنة فيه وليس فوقه؟ وكيف تصير مساهمة وفاعلة في توليد المعرفة العربية المرتجاة لتحقيق الانوجاد العربي الجديد المتأتّي من التكوّن انطلاّقاً مما هو قائم في الراهن والواقع والعيني المباشر، وليس ربطاً بالهدف الأمل إلى ما يجب أن يكون؟

مسألّتان أو كلمتان - مفهومان تعتبران من المركزية المفاهيمية في فكر الياس مرقص، وهما بمنزلة الأس الذي بنى عليه رؤيته التقدّمية (وهو هنا يستخدم كلمة تقدّم Progres وليس تحديثاً Modernisation أو حداثة Modernite، وذلك لأن كلمة تقدّم ماركسية-هيجلية وتتناغم مع المرحلة التاريخية التي انتمى إليها مرقص، كما أنّه وبحسب مساره الرؤيوي الخاص للنهوض الحضاري لا يتوافق مع مفكّري النهضة التغريبيين على سردية الحدّثة التي تبناها، وسنأتي على تفصيل هذه النقطة في سياق هذه الدراسة). هذان المفهومان هما العقلانية والواقع والعقلانية، لا يسبق أحدهما الآخر لأنهما موصولان متفاعلان متواشجان، متصلان متواصلان بعلاقة جدلية لا يجعلها إلا «العقل السليم» الذي امتلك خواص الحركة والتجاوز والنفي والسلب ونفي النفي، والنقاضة وإفساد الراكد من المعارف الجاثمة على ركام الفكر الخابي والمطمئن، العقل الرابض عند فوهة النقد

(7) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 32.

(8) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 349.

(9) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 24.

(10) المصدر نفسه، ص 7.

(11) المصدر نفسه، ص 7.

والمتمرّم بزيوف السكينة الفكرية المخادعة المصادرة للواقع والحابسة له داخل تصوّراتها المدّعاة. ليس الفكر العربي الحديث عقيماً ولا الواقع العربي عصياً أو منسداً على الدخول في طور التطوّر، لكنّه في حاجة إلى إعادة «تأسيس نظري أو تأصيل نظري» يصبّون استخدام العقل العربي لتحريره من صنميات حالت بينه وبين الواقع. والأصفاً التي تأسر الفكر العربي كثيرة، وهي لا تقتصر فحسب على تلك الاتجاهات والتيارات السلفية (بالمعنى العام لمفردة السلف) التي توثق العقل العربي إلى تصوّرات الماضي، بل حتّى متبني الفلسفات والأفكار والمشاريع الحديثة والتقدمية من ماركسيين وعروبيين لم يحترسوا من فخ اللغة الذي يحجز الكلمات في قوالب محنّطة، فيحجّرها، ويعطلّ الروابط والصلات الوثيقة بين الفكر والواقع،⁽¹²⁾ في ذهابنا إلى الواقع من طريق الفكر، علينا أن نحذر من الكلمات التي لدينا، فلنحذر أصنام اللغة⁽¹²⁾. ويلفت مرقص إلى أن كلمة الواقع ليست بدهاة أو مسلمة واضحة ويقينية على الطريقة الديكارتية Claire et Distincte ينطلق منها العقل في بناء مداмик التقدّم التراكمي، بل إنّ هذا الواقع بالذات مفردة غير محدّدة يشوبها الالتباس وتحجّجها اللبوسات التي أتى بها المفكر العربي من كل حذب وصبوب فطفق يسمّيه بمسمّيات شتى (المادة، الطبيعة، الوجود الفيزيقي أو الفيزيائي المادياني، التاريخ...) من هنا كان على مرقص أن يبتكر منهجيته الخاصة في التعامل مع الواقع العربي لتعيينه في الزمان والمكان المعيشين بعيداً عن الإسقاطات النظرية الطالعة من ذهن المفكرين العرب، لذا فإنّ مرقص يشكّك بحاملي فكرة الواقع ويعود إلى فكرة الواقع ذاتها ليعاينها بنظره الناقد اليقظ والمتأهب، وبعد تحديد المفهوم والوقوف عند معناه الحقيقي، نبحت عن المنهج والطريق المستضيئين بوضوح المفهوم وارتكازاً عليه، وهذه هي أصالة التأسيس الفلسفي عند مرقص. من هنا فإنّ مقارباته لقضايا عصره التي انعجن بها، كانهضة والسياسة والعروبة والمجتمع والتربية وانتمائ الماركسي، انبجست من صلة مكينة بالواقع وبالإصرار على محايطه، والاقتناع بضرورة الإنصات إلى مقتضيات المعيش العربي بكل أحداثه وخصوصيته. فالعراك الفكري يبقى طواحين تناطح السراب ما لم يلتحم بالحضور الدوام والمنغرس في تربة الواقع. ولكن قبل أن نتعرّف إلى أسلوب مرقص المتفرد في تحديد مفاهيمه وكلماته ربطاً بالعقل والواقع، سوف نتطرّق إلى مراحل تفتّح وعيه المطهوّ بأناة ذات صبورة متعطّشة للمعرفة، شرّعت أبوابها للتيارات الفلسفية والفكرية الكثيرة، وأقبلت بشراهة على تعدّد الاختصاصات والمعارف والعلوم تعبّ منها، كافة هذه المنابع تمرّ بمصفاة عقل يفحص كل ما يتلقاه بعين النقد، فتحصّنت هذه الذات من التشرنق داخل المدرسة الفلسفية، وتبرّمت من التخندق في تيار فكري، وتنبّهت من الانقياد والتبعية إلى غلبة النماذج المسيطرة والسائدة التي تبتّر الفكر من تربته، منتقية تلاوين تشكّلها من استقلالية فكريّنيّ ويفحص ويتقصى ويشكّك ويسائل ويتمرد، ولكنه يبقى أميناً لصدق حضوره لواقعه وللحظته التاريخية ولإرثه الثقافي العربي الذي انتمى إليه مرقص ولم يتبرأ منه حال العديد من المفكرين النهضويين الذين أخذوا بالحضارة الغربية.

ثانياً: مرقص؛ مشارب تكوّن الفكر

احتكّ مرقص بالعالم الغربي من باب طلب العلم. وعلى الرغم من إعجابه بهذه الحضارة إلّا أنه

(12) المصدر نفسه، ص 17.

لم يغب عنه وهو العربي السوري أن للغرب قناعاً آخر يلبسه خارج تخوم بلاده فيصير مستعمراً جائراً. ولكنَّ حسَّه العروبي الفطري ومعاصرته للاستعمار الفرنسي لم يمنعا الشاب المقبل على الحياة من الإعجاب بالثورة الفرنسية. فليس كل منتج غربي ثمين يدعو للانبهار، وليس كل إفرنجي مرذول، فالثورة الفرنسية محطة تاريخية عالمية وليست محلية تستفيد من ثمارها كل الشعوب المتعطشة لقيم العدالة والحرية. فهو يقول: «كنت متعاطفاً جداً مع الثورة الفرنسية، وكنت أنا وغيري نلتهب حماسة عندما نقرأ جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau في وصف المجتمع الشيوعي البدائي، بأن الثمار للجميع والأرض ليست لأحد... يجب أن أكون جندياً في جيش العدالة ومن أجل السلام والحرية والتسامح والعقل والنقد، وهذه المقولات هي التي جذبتني إلى الماركسية»⁽¹³⁾. هذا التبرع الماركسي من غير طريق التمدرس والتماهي، ممزوجة بثقافة نقدية فرنسية حيّدت الفكر الغض عن التوقع في السكولائية الماركسية التي تصلبت عندها الأحزاب الشيوعية العربية. والتمرس على النقد هو ما حوّل عقل مرقص إلى مروحة نقدية طالت: المنظومة الحزبية، القومية، الثقافة الغربية، الثقافة العربية في صميمها. لا شك أن الماركسية شكّلت المعين الأساس الذي اغترف منه، فقرأ ماركس وفورباخ وأنجلز ولينين وستالين. وتعرّف إلى التفرعات التي دفقت من الماركسية الفلسفة الضخمة والثروة، واطلع عن كثب إلى تقاطعاتها بحكم الأحداث التاريخية مع الحركات الثورية وتمفصلها مع الشيوعية والاشتراكية واليسارية. انتقد حتى نفسه المتضررة مع تطرّفات ستالين: «الستالينية ألحقت بتفكيري ضرراً كبيراً... ومع ذلك أمنت بنظرياته (ستالين) السخيفة والحمقاء»⁽¹⁴⁾. وفي سياق الغريزة النقدية الفطنة نفسها، وفي ماله علاقة بالحدائثة الغربية التي استفاد من علومها ومنجزاتها، إلا أنه لم يتبنّ فكرة اتباع نموذج التحديث «المطلوب ليس التحديث بل التأسيس، النقص ليس نقص الحدائثة، بل نقص الأساس». والتحديث المرتجى من قبل بعض المفكرين هو «لحاق بالعالم المتقدم وبعلمومه المتقدّمة، وبالعقلنة والتنوير»⁽¹⁵⁾. والعودة إلى الأساس لسبر لبناته الأولى، بهدف معاينته من أجل انتقاء الأسس التي تلائمه للبناء عليها في عملية التأسيس هو التزام بالمنهجية الماركسية التي تأبى ماديتها التاريخية التغاضي عن الشرط الواقعي التاريخي وتجاوزه. وهكذا خصّص مرقص لذاته المفكّرة والواعية والفاهمة مزاجها الخاص وفرادتها الناظرة إلى محيطها ومعطياتها، فلا هو ابتهج بالغرب وهلل له، ولا هو أخذ بالتجربة الماركسية المتجسّدة في الحكم الشيوعي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي. ولقد أطلق تصريحاً يبيّن صدق التزامه مع حرية عقله المجبول بالنقد، بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي 1956، وكان حينذاك برفقة صديقه ياسين الحافظ⁽¹⁶⁾، إذ يقول: «الكعبة سقطت» أي موسكو، ويكمل:

(13) طلال نعمة، حوارات غير منشورة، مصدر سابق، ص 34-35.

(14) المصدر نفسه، ص 39.

(15) إلياس مرقص، العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 13.

(16) ياسين الحافظ: مفكّر سوري من مدينة دير الزور. بدأت أولى اهتمامات الحافظ الثقافية والسياسية من خلال مشاركته في التظاهرات والنشاط المدرسي وفي جريدة الحائط المدرسية حين كان طالباً ثانوياً في مدرسة «تجهيز الفرات». التحق بكلية الحقوق في الجامعة بدمشق، وانتسب إلى حزب البعث عام 1949 وانفصل عنه عام 1950. اعتقل بسبب رأيه عام 1966، وبعد إخلاء سبيله انتقل إلى بيروت، فباريس، ثم عاد إلى بيروت بعد نكسة 1967، وعاش فيها حتى وفاته في سنة 1978. تشبّث بالمبادئ والأهداف القومية المتمثلة بالوحدة العربية وتحرير فلسطين والقضاء على الاستعمار والاشتراكية العلمية وبالماركسية اللينينية. عمل على تعريب

«الكعبة الوحيدة هي الضمير... أنا لست تابعاً لأي شيء حتى لسوريا، إنني تابع لمبدأ أعلى، لست تابعاً لعائلتي أو حزبي... المنطلق الضميري هو الذي يجعلني صبوراً، ويقول لي أن مسعانا يجب أن ينصب على التحسن لا على صنع الفردوس على الأرض»⁽¹⁷⁾. ربّما يغمز مرقص هنا من فناة مقولة البروليتاريا الماركسية بخاصة إذا ما عرفنا رأيه غير المستسيغ لوضعية الثورة التي بشر بها ماركس، فهي «تحوّل الأرض إلى سماء والدنيا إلى جنة... الثورة القفزة الشاقولية إلى السماء تحمل معها السقوط حتماً»⁽¹⁸⁾. هذا لا يعني أن مرقص لا يؤمن بحتمية التغيير، وأنه بمعرّكه الفكرية لا يتغيّر التقدّم وتحسّن حال العرب، ولكنه يفرض اصطناع المقولات واستزاعها في غير بيئتها، لأنها ليست سوى مزايدة، «المزاودة جلبت لنا الخراب». يصحّح مرقص النظرة، ويعيد تصويب وجهة انطلاقها، علينا البدء من الواقع العربي، وهذا ما يسمّيه «العيانية» أي المرابطة عند الواقع والبقاء فيه والنظر من خلاله ووفق مقتضياته.

ليس أدلّ على مرابضة مرقص عند تخوم واقعه العربي رفضه للولاءات الحزبية للرفيق الأعلى وتأليه الأخ الأكبر أي الاتحاد السوفياتي. ولكن الحسم في اشتباكه نظرياً وعملياً وفكرياً مع الواقع بان عام 1967 بعد الهزيمة التاريخية المفصلية الكبرى أمام العدو الصهيوني، حيث قرّر تأسيس مجلة الواقع في بيروت عام 1980، ولقد عبّر عن هدف فكرة المجلة قائلاً: «وكنّا نصرّ على البعد العربي وعلى الأساس الفلسفي، وإلا ما يمشي الحال»⁽¹⁹⁾. ومرقص معجب بالمرحلة الناصرية وما نتج عنها من وعي قومي عربي تجلّى في الحركة القومية العربية التحررية. وهو يذهب إلى أن البعد العربي الذي تحتويه هذه الظاهرة هو أكثر أصالة واستجابة لواقع الفرد العربي، وهي نجحت في اجتذابه ودغدغة شعوره القومي أكثر من الأحزاب التقدمية. فهو يقول في هذا السياق: «إنّ أكثرية الشعب مغلقة على حزبنا وعلى الأحزاب التقدمية أو العقائدية عموماً... في تلك الأونة كان جمال عبد الناصر قد بدأ بصفته زعيماً حقيقياً، إذ كان هناك أمر جديد ينبثق هو القومية العربية التحررية، مرحلة عامية وعوامية. وهي مرحلة ديمقراطية بالمعنى اللينيني، فالمجتمع الريفي المهمّش تحرّك وبدأت السياسة تخرج كونها نضالات مجتمع حديث، أي المجتمع القديم في سوريا ولبنان والعراق ومصر دخل لأول مرّة في الحقبة السياسية. هذه الظاهرة لفتتني منذ عام 1956، وكانت إحدى مكونات تفكيري»⁽²⁰⁾.

ولأن فلسطين رائز رئيس للعروبة الحقّة، يفرد مرقص لها كتابه «المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن»⁽²¹⁾. والتزامه بالقضية الفلسطينية مقترن بوعيه العروبي، ويأدراكه العميق أن الاحتلال

الماركسية أي تحقيق اندماجها في حركة الجماهير العربية خلال الممارسة الثورية، طرح باكرام مفهوم العلمانية ووعى ارتباطها بالمجتمع المدني وبالديمقراطية ونادى بالقومية الحديثة أو الوطنية. ظلت كتابات ياسين الحافظ الياس مرقص محظورة في أوساط الشيوعيين، حتّى أعيد لكاتبها الاعتبار بقرار من المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوري الموحد عام 1966. (هذه المعلومات مقتبسة من: جاد الكريم الجباعي، ياسين الحافظ معاصراً: سيرة ذاتية وفكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2014، بتصرّف) 34

(17) طلال نعمة، حوارات غير منشورة، مصدر سابق، ص 96-97.

(18) الياس مرقص، العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 11.

(19) طلال نعمة، حوارات غير منشورة، مصدر سابق.

(20) المصدر نفسه، ص 82.

(21) الياس مرقص، المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، نيسان، 1971.

الإسرائيلي لفلسطين هو امتداد للهيمنة الأميركية واستمرار لمشاريع الاستعمار الغربي لمنطقتنا العربية، «الصهيونية العالمية تكشف أنها أداة فعالة ومتنوعة في مخططات الإمبريالية الأميركية الرامية إلى الهيمنة على العالم»⁽²²⁾. ومثل هذا المشروع العالمي الكولونيالي الهادف إلى تغيير هوية فلسطين وإزالتها لإبدالها بكيان مصطنع، خطير ويستدعي بالمقابل مقاومة شرسة وثابتة تتصدى له، ويقول مرقص في هذا السياق: «إن عمق واتساع وعنق وثبات الكفاح الفلسطيني قد قرّرت طبيعته الغزو الصهيوني الاستيطاني الرامي إلى إزالة الوجود الفلسطيني»⁽²³⁾. والمقاومة الفلسطينية لا تقل أهميةً وشأنًا وقيمةً عن شبيهاها التي تخوضها الأمم الأخرى كتلك المجابهة للفاشيات، أو ملحمة الشعب الفيتنامي، وهي شرعية تمامًا كما نضال الشعب الجزائري وتصدّيه للاستعمار الفرنسي، «إن الكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني العربي، واحد من أهم كفاحات الدفاع الشعبي الوطني والقومي في العالم المعاصر، إلى جانب كفاحات الأمم الأوروبية ضد الغزو النازي والاحتلال الألماني... والكفاح الثوري لشعب الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي»⁽²⁴⁾.

لكن ارتقاء المقاومة الفلسطينية إلى مصاف المقاومات العالمية، وتأمين شروط استمرارها من خلال العمل على تمنيعها، لا يتحقق فقط من كون هذه القضية محقة، أو من التسويات الشرعية المنبثقة من البعد الكولونيالي الاحتلالي التوسعي للعدو الصهيوني فحسب، وإنما يقع على عاتق الثورة الفلسطينية أن ترتب بيتها الداخلي، وأن تتأهب دائماً لمنازلة وازنة، لا يصيبها العرج الذي يمكن أن يجهبها أو يؤخرها أو يثبط عزيمتها. فالمقاومة لا تستقيم بالعمل المسلح وحده، ولا تستوي وتستمر إذا هي غدت الجانب العسكري، وأهملت الوعي بأن احتلال فلسطين ونكبتها هي قضية عربية المنشأ والهوية في الجغرافيا والسياسة والأرض، وبأن الشعب الفلسطيني ذو هوية عربية في ثقافته وانتمائه ولغته وتاريخه. من هنا ولكي تطلع المقاومة الفلسطينية بدورها التحريري والنضالي لا بد أن تخضع أداؤها الذي راكمته للنقد والمراجعة والمساءلة، وإحدى منازل النقد المحببة لدى مرقص هي المصطلحات كما أشرنا. فمصطلح الثورة سيال مفتوح على الواقع، متحرك ومتحول، والأهم أنه لا يمكن الالتفاف عليه وأقنمته من خلال إسقاط مفاهيم عليه لا تندمج مع السياق العربي، ولا تجاري خصوصية فلسطين العربية، فهو يقول: «كلا لا نرفض مصطلح الثورة الفلسطينية. ولكننا لا نؤقنمه، لا نؤلهه، ولا نردده على الطالع والنازل. ونحذر من منهج «يسحب» ثورات أخرى (فيتنام، جزائر...) على «الثورة» الفلسطينية، نحذر من منهج يستنبط، بصورة واعية أو ربع واعية أو غير واعية، طريق الثورة الفلسطينية من مفهوم «الثورة» العام... من جوهر الثورة الأفلاطوني... إن قيمة هذا المصطلح - «الثورة الفلسطينية» - تنحصر في كونه يؤكد كيان فلسطين وشعب فلسطين وحق شعب فلسطين... «إن هؤلاء المجمعين على الثورة الفلسطينية يقولون: «الثورة الفلسطينية»، (مع التشديد على الثورة). نحن نقول: «الثورة الفلسطينية»، (مع تشديد أشد على الفلسطينية)»⁽²⁵⁾. يطلب مرقص إذن إلى حاملي لواء القضية المركزية العربية أن يحملوا سلاحًا ذا حدين؛ من ناحية البندقية، ومن جانب آخر البقاء والمرابطة عند ساحة القتال الأساسية وهي الواقع الفلسطيني بكامل

(22) المصدر نفسه، ص 15.

(23) المصدر نفسه، ص 14.

(24) المصدر نفسه، ص 13.

(25) المصدر نفسه، ص 24-25.

حقيقته ووقائعه ومعطياته. لا يلجّ مرقص على النقد من أجل أن يقوّض أو يهدم أو ينسف، وإنما بهدف الوضوح، لأن الوضوح المفاهيمي يولّد الوضوح الثوري، ولتسقط كل تلك التشدّقات التي تنادي بالتقسيم، وبحل الدولتين، «فلسطين كلّها عربية»⁽²⁶⁾. ويغور مرقص عميقاً في تاريخ العروبة العتيقة المناضلة، فهو «مع كل خط المقاومة الوطنية للغزو، من عبد القادر الجزائري... إلى سلطان باشا الأطرش، والحركة الوطنية الحديثة وأحزابها (وصولاً إلى)... عبد الناصر أيديولوجية ومعرفية، عالمية وسلام، وانفتاح وتحرر»⁽²⁷⁾.

نحن إذا أمام مفكّر حذق، حاد التفكير وجذري القناعات، بمعنى أنّ جذور خياراته الفكرية متينة ماكنة منغرسه في عقل على أهبة النقد دائماً، يطلع، يتعرّف، يقرأ، يعاين، يفحص، وهو غير معني بالوصول والاستكانة والتسليم لقناعات نهائية، ولا يكرّر مصطلحات من طريق الاعتباط والتلقّف، فنصحيح المصطلح يؤدي إلى تحديد المفهوم الذي ينتج عنه وضوح في الفكرة، وسويّة في الرؤية، وحسن بصيرة في مشي درب التغيير، لكن كل هذه المسالك النظرية لا تتظم وتكتمل وتكمل سددها إلا في الإنصات الكامل للواقع.

هذه هي الدعامات الأساسية لفكر إلياس مرقص، وهي التي تلاقت وانجدلت وتشابكت لتشكّل الهمّ الفكري الذي سبكت نصوصه، وشكلت الانهماج العام لاشتغاله النظري، الماركسي المورد، عربي الأفق، إنساني الانفتاح، كوني المعاني. ننتقل الآن لفكّر مع مرقص في مصطلحي العقلانية والواقع.

ثالثاً: العقلانية من الفكر إلى الواقع

عند قراءة نصوص إلياس مرقص يلفتك جلدّه لعشوائية استعمال اللغة والمفردات وصولاً إلى تضيق معاني المفاهيم في متاهات نظرية جوفاء. وتجويف الفكر هو إفراغه من مقدّراته وإمكانياته في التفسير ومن ثمّ التغيير بحسب المقول الماركسي⁽²⁸⁾. وإلحاح مرقص على ملاحقة صوابية المفهوم لتحديده وتنقيته من عيوب الاستخدام الطائش والمتسرّع هو وضع للعيانية الفكرية على أول درب الرصين والصائب لترتكز على مدايمك راسخة وآمنة. فالأنساق الفكرية المحلّقة لا تستهوي الفيلسوف الذي استمدّ من ماركس منهج الجدل الذي هو قوام «العقل السليم».

ومحكّ العقل السليم يتحدّد بمدى توجهه نحو منازل الواقع بتاريخه وشخصه المتعيّنة، ومعايشته الدائمة والمستمرة به، ونفاده إلى «منطق الأشياء» كما هي لا كما نشتهي ونتوق أو نفترض أن تكون. فالكون والوجود والواقع والأشياء القائمة فيه هي المرتكز لتوليد الفكر والمعرفة، من هنا يرفض مرقص إنشاء «الكون الرأسي»، وتشبيده الفكري المنبتر عن الكون الفعلي أو الواقعي، فهو يقول: «ثمة وجود خارج الرأس، ويريدون كون الفكر، وينشئون من أجله كوناً رأسياً»⁽²⁹⁾. و«العقل كلمة يجب أن تحيل مباشرة إلى الواقع والعالم، إلى هذا المجموع الذي هو خارج الرأس، فثمة

(26) المصدر نفسه، ص 17.

(27) إلياس مرقص، في نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 149.

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه، ص 115.

للعالم عقل، معقولة، عقالة، ولذلك فثمة للإنسان عقل⁽³⁰⁾. لذا يلفت مرقص إلى أن التفكير والتفكير والافكار والإفكار والفكر لا بد أن تحضر في الوجود الذي هو أحد تجليات الواقع، تلامسه، تحايثه، تقاربه، تفعل فيه، تفعل به، فالعالم يتطلب فكراً أميناً يعبر عنه و«المفكور» هو الشيء بواقعيته العينية المنغرسه في تربة واقعه، وليس الشيء مفهوماً متصوراً، «اقتراب الفكر إلى الوجود، والفرق بين مفهوم الشيء (شيء ما)، وواقع الشيء... الفكر يستطيع أن ينشئ صورة أمينة عن العالم». وأمانة الفكر هي الواقعية أو صورة الواقع كما هو منقولة إلى العقل لتنتج المعرفة «معرفة الواقع»، والعلم أي «علم الواقع»، والفلسفة أو «التفلسف الواقعي»، «الفكر في المعرفة يأتي إلى الواقع»، و«المعرفة هي إعادة إنتاج الواقع بالفكر»، وعملية الفكر واتجاهه ووجهته وحركته تكون صوب الواقع، و«الواقعية في رأس الإنسان العياني والمفكور، صورة الواقع الأخيرة... هي حاصل بناء فكري، نهاية وغاية عملية صعود الفكر إلى الواقع، الذي هو العالم المادي». ولأن مقدمات بناء الفكر النظري تجد ركائزها ودعائمها في الواقع، لتنشئ مداميكها على أرضه المادية الموجودة وغير المفترضة، البعيدة عما يسميه مرقص «الذاتوية البشرية لفرد أو جماعة» و«الإرادوية» و«هذيان الهدف»، فإن الفكر هو ذو منحى حركي دينامي متحوّل مشروط بتغيرات الواقع وضروراته، «فما دام الرأس يفعل فعلاً نظرياً، فالفكر في المعرفة حركة، حركة الفكر هي انفعال الحركة»⁽³¹⁾. وهذه الأخيرة هي سمة العقل ونتاجاته وقراءاته وتأويلاته للواقع الذي لا يصحّ ابتساره في قوالب جامدة، وتجميده في ماهيات نهائية، وتخثيره في جواهر صامتة واجمة وخامدة، بل لا بد من أن تُلاحظ في الواقع سيرورته وتحوّلاته واختلافاته، «إلا أن الطاغي هو الجوهر والماهية والجامد المادي والجامد الروحي، وليس بتأناً جدل الاختلاف... وفكرة العملية أو السيرورة أو السير البسطي التحوّلي «processus»⁽³²⁾.

والجدل Dialectique هو أداة العقل، وصلة الوصل بين الذهن البشري وعقل العالم، والناظم لحركة الفكر، والموجه لبوصلته نحو الواقعية وأشياؤها ومنطقها، «الجدل قائم على مسلمة أولية؛ للعالم عقل، للواقع منطق، لذلك يوجد تاريخ»⁽³³⁾. واضح استمداد مرقص مقولة الجدل كمنهج وكطريقة العقل لمقاربة الواقع من ماركس، وهو يصرح بأخذه عن الماركسية قائلاً: «التوتر الجدلي بين الواقع والفكر هو نقطة الانطلاق في الماركسية، بل في الديالكتيك»⁽³⁴⁾. ومع توسيط الجدل بين عقل العالم وعقل الإنسان تبلور تجليات الواقع وظهوراته ويصير أكثر تحديداً وتعيّناً، ونصير قادرين على تسميته، التاريخ، المجتمع حيث الوجود الإنساني المندرج في الزمان والمكان، وحيث يمارس الإنسان والبشر نشاطهم فتنضح كينونتهم من خلال تفاعلهم مع بيئتهم وفعلهم فيها أو ما يسميه مرقص «الكينونة الاجتماعية» أو «المجتمع كعمل وتعامل وعلاقة وموصلية مع العالم والإنتاج مع جملة العمل والتعامل، كينونة حرّة وصيرورة»⁽³⁵⁾. إن السيرورة والصيرورة الحاصلتان ضرورة لا بد

(30) المصدر نفسه، ص 39.

(31) المصدر نفسه، ص 121.

(32) في نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 146.

(33) المصدر نفسه، ص 184.

(34) الماركسية والشرق، مصدر سابق، ص 14.

(35) العقلانية والتقدم، مصدر سابق، ص 39.

منها، تجربان معهما حركة الفكر كما حركة العالم والوجود. وهذه الحركة المضادة للثبات لا تتلاءم مع صنية المفاهيم وجوهانيتها بل وتدحضها، «المجتمع مفهوم، هوية وكيونة تاريخية. المجتمع ليس مقولة بديهية، التاريخ أو التقدّم، التقهقر أو الركود، تابع لواقع ومنطق واقع»⁽³⁶⁾. وهنا لا بدّ من التنويه بفرادة مرقص الذي لم يؤخذ منساقاً وراء أنشودة التقدّم التي تغنت بها الحداثة الغربية، وافترضتها قاعدة وقدرًا. فمرقص فيلسوف يتنبّه من الوقوع في التناقض المفاهيمي أو الازدواجية المفاهيمية، لأن مفهوم الحركة الذي يلحظه طبيعة في جريان الوجود الإنساني، ليس بالضرورة أن يسير بخطوات إيجابية نحو الأمام، «فالتقدّم خير مبدئي، وهذا لا يعني أنه إله خير علينا أن نعبده، أن نركن إليه. هناك تقدّم، وهناك تقدّم إلى الهاوية»⁽³⁷⁾. ويسهب مرقص مشككًا في فكرة التقدّمية والسخرية من «المدنية المزعومة» في كتابه «الماركسية والشرق»⁽³⁸⁾. إن ما يلزم الفكر بالحكم على حركة التاريخ والمجتمعات هو واقعها كما هو كائن وليس كما نتمنى أن يكون.

وإن كان مرقص يتمسك بالجدل، فلأنه الطريقة المثلى المنجية للعقل من الانزلاق نحو خمول المفاهيم وتعطيلها كما يفعل «المذهب الجوهري» الذي يذهب «ضد المذهب العقلي». «فكرة الجوهر... تشوّه مبدئيًا ونهائيًا المعرفة، ولا سيّما المعرفة التي تريد إرشاد العمل... مذهب الجوهر يلغي هذه المعرفة»⁽³⁹⁾. فالهدف من انتهاج العقل إذاً لمنهج الجدل هو استقراء معرفة طالعة من الواقع الاجتماعي - التاريخي، ونابته فيه، ليس بهدف تطويقه ضمن فكرة أو مفهوم أو معرفة أو علم أو فلسفة ذات منحى نظري تأويلي وتفسيري فحسب، وإنما منوط بهذه الأشكال الفكرية أن تبتكر أدوات إرشادية للعمل والفعل في الواقع من أجل تغييره. ولكن انتقاء المسلك العقلي الصائب ليس بالأمر السهل، بخاصة عندما تكثر الطرائق الفكرية والنماذج العقلية والصيغ العلمية المتنتحة إلى إبانة حقيقة الواقع وجلاء كيفية تكوّنه، والإنصات إلى وقع الحركة في المجتمع والتاريخ. ولكن ليس كل مذهب فكري يزعم أنه يخاطب الواقع، فإنه يصيب منه الصدق والحقيقة. ويورد مرقص في هذا السياق الوضعوية أو الوضعانية positivisme التي ابتهج بها الفكر الغربي الحداثي، وتوجّها خلاصة المعارف ونصّبها معيارًا فصلاً، ومحكًا قاطعًا لإطلاق الحكم على تنويعات المعارف الكثيرة، حتى الماركسية تشبّهت بها واستعارت منها إهابتها بالمادية كمعطى فاصل و يقيني ودامغ على استقامة المعرفة وصدقها، «المادية هي شرود الماركسية وانحرافها صوب العلموية»⁽⁴⁰⁾. لكن الوضعوية وكافة التيارات المادية والعلمية ومنها الماركسية بارتكازها على المادية أو الماديانية، بدّدت العنصر الأكثر فعالية في الفكر وهو النقد وطاقاته الخلاقة التي تبقى العقل نابضًا حيًا متأهّبًا. وهذه الطاقة هي التناقض والنفي أو النفيية والسلب ونفي النفي، «العقل يتضمّن فكرة النفي السلب، الجدل هو بحكم التعريف جدل النفي أو النفيية، إذا بالتالي وكتناج: بسط، تقدّم، نمو، تحوّل، تعاقب، تجاوز»⁽⁴¹⁾. والفكر عندما يضيّع مقدرته على النفي يؤول إلى أيديولوجيا، لأنه

(36) المصدر نفسه، ص 93.

(37) المصدر نفسه، ص 98.

(38) أنظر الماركسية والشرق، ص 185.

(39) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 52.

(40) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 55.

(41) المصدر نفسه، ص 46.

ينتهي إلى خلاصات بآفة نافذة ومسدودة أو منسدة على النقد ومتعالية عليه. ويستهن مرقص بنكوص الماركسية إلى ما قبل النقد قائلا: «الماركسية... استغنت عن النفي فكرة وكلمة. لم تع وحدة المنطق والجدل... وتحت سلطات المادية... انتكست إلى ما قبل النقد... وتحولت هي بتمامها إلى أيديولوجيا... تحولت إلى وضعوية... وتصورت أن العلمية هي العقلانية المتقدمة وأن الماركسية، بل الأيديولوجيا الماركسية الطبقيّة الثورية هي المعرفة العلمية»⁽⁴²⁾. إذا فإن كل عقل مستغن عن الجدل الذي يؤمن له مقدرة النفي هو عقل منتكس، شبه عقل، ولا بد من تخليص مفردة العقل من عشوائية الاستعمال، ومن كثرة شيوع التفاخر بامتلاكها، والتبجح بالمشي على دربها، فهي تارة الوعي وتارة الروح أو الوجدان، حتى أن البعض خلط بينها وبين الخيال، بينما بالنسبة إلى مرقص، «الجدل بحصر المعنى هو العقل مقيماً الحدّ على العقل السليم، ومتهماً دوغمائية الحس السليم والإدراك الحسي وملحقاته»⁽⁴³⁾. فالجدل يزعزع يقينيات العقل العادي، ويضع العقل السليم على مشرحة النفي الناقض والمتجاوز للأحكام المسبقة، ليولّد عقلاً سليماً جديداً يحمل هو الآخر قابلية الرفع والسلب وهكذا دواليك، «العقل السليم (مجموع الأحكام المسبقة) These، العقل بلا سليم Antithese ينقض ويطوّع ويحوّله إلى عقل سليم جديد Synthese ومتقدّم على العقل السليم السابق... فالجدل هو جهاد المعرفة أو هو المعرفة كجهاد»⁽⁴⁴⁾. وكل الفتوحات المعرفية والعلمية والفلسفية هي «نقض للعقل السليم بالعقل»، ولكل منا عقله المستعدّ للتعثّر والسقوط في عقله السليم المشحون بالباطل الفكري، «الحزب الديني، الحزب الماركسي، الحزب القومي، الحزب الليبرالي... ليس فقط دوغمائية الأشياء هي أسس لهذه القاعدة العامة، بل العلوم نفسها تخلق هي أيضاً عقلها السليم الوثني. لا أحد منا بمعصوم من هذا الضلال...»⁽⁴⁵⁾.

رابعاً: مرقص؛ النفي ضد دوغمائيات المذاهب والأحزاب والأفكار والمفاهيم

بعد أن نفقه طريقة عمل العقل العاصم للفكر من الانحسار والضحالة والانزواء في أشكال صورية ناجزة من المذاهب والنظريات والاتجاهات والمدارس الفكرية، وبعد أن نبقي عقلنا على أهبة النقد القادر على القفز عن المسلمات، والتشكيك بالثوابت أيّاً كان مصدرها، وبعد أن نتجهّز بالعدة العقلية التي لا ترضى الركود والسكون، يصير هذا النهج النشط والمثابر بالنسبة إلى مرقص مشروعاً لتطبيقه على الدوغمائيات، والفلسفات والمشاريع الفكرية كافة التي تجمّدت في أيديولوجيات مكرورة وجوفاء، تفتقر إلى البعد الجدلي الذي يوثق علاقتها بواقعها، ليس لتبرّره أو تسوّغه، أو لتحوّله إلى مادة للخيال المرتجى، بل لتغرس فيه ولتنفذ إلى داخله، تستقرئه كما هو، ولتجتهد بعدها باحثة عن سبل تغييره انطلاقاً من خصوصيته وراهنه. وهكذا يطبّق مرقص هذا المبدأ الراسخ الذي التزم به فكراً وممارسة، على قناعاته وتوجهاته الفكرية الماركسية والحزبية أولاً، فيبدأ بنفسه، ومن ثمّ على العقلانيات الكثيرة التي اطلع عليها، ولا سيّما العقلانية العربية، فينفر من تلك التي تؤول إلى صيورات كاذبة وأهداف خائبة، لأنها قفزت عن الواقع وعميت عن حقائقه بحجة أنها تتغيّج تحقيق

(42) المصدر نفسه، ص 48.

(43) المصدر نفسه، ص 40.

(44) المصدر نفسه، ص 41-42.

(45) المصدر نفسه، ص 42.

الأهداف، فتغلب وهي تمتطي سهوة التسرع وتتعجل الوصول، الهدف على حساب الواقع ومعطياته الموضوعية، «ثمة هوة بين الواقع والهدف... لا بد من دراسة الشروط الموضوعية... متنقلاً من الشروط الموضوعية إلى الجملة الواقعية... المطلوب معرفة الواقع، معرفته كجملة حيّة ككل متناقض»⁽⁴⁶⁾. فقه التناقض ضروري لسبر أغوار الواقع، للابتعاد عن التسطّيح والاختزالية والتجزئية والتبسيطية والذرائعية والتبرير المغرض والمضلل للسلطات بأشكالها كافة حتى العلمية منها.

كيف طبّق مرقص هذا النهج من النقد اليقظ على قناعاته الفكرية؟ وكيف حاكم من خلاله العقلانية العربية؟ وكيف تخلّص عبر حسّه النقدي المتبرّم من الاطمئنان الفكري أو الدهشة الآخذة بلب العقل، من نوازع التبعية والانقياد الفكريين نحو الغرب وحدثه؟

اعتاش الفكر المرقصي على النقد الذي صار عنده بمنزلة مقصلة تترصد كيفية مقارنة القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والقومية بخاصة تلك التي راجت وبرزت في تلك المرحلة، أي الماركسية والقومية. فلقد بدر عن اعتناق مريدي هذه الأفكار، ابتذال في طريقة فهمها وبالتالي في صنوف ممارستها، أودت بها إلى اختزالها في ثنائيات مثوية، «وثنية ومانوية القاموس»⁽⁴⁷⁾، وشوّهتها من خلال جرّها إلى استعمالات شبيّية بعد أن عطّلت حيوية مفاهيمها وأفرغتها من قابليتها للتفاعل مع أشكال الواقع العياني والمشخص. فهو يأخذ مثلاً على الماركسيين تمسّكهم بثنائية (بروليتاري/ برجوازي)، ويرفض مقابلة مفهومي: الثورة والتقدم، وذلك لأن تحويل هذه المفاهيم إلى مقاييس اعتبارية ومعايير ثابتة للتفسير والفعل يفوّت على الفكرة في الذهن الاستفادة من التوتر الجدلي مع الواقع والاعتناء منه، لأن الأساس عند مرقص هو تكوين الفكرة في الذهن، «ففي الدنيا يوجد تكوّن»، أي أن الأفكار والمفاهيم والنظريات ليست خلاصات ناجزة ومقفلة، بل هي مفتوحة على التكوّن من خلال مباحكتها لمنعرجات الواقع في أشكاله التي لا حصر لها. فمدى صوابية الفكرة مرتّنه لصلاتها بالواقع، وهذه العلائقية (واقع/ فكرة) هي المنظار الذي على أساسه «ينبغي إعادة النظر، ومراجعة كل التجربة (الماركسية) منذ ما قبل الثورة، ومنذ ماركس وحركة العمال، كان ينبغي استئناف عملية اكتشاف الواقع»⁽⁴⁸⁾.

وفي كتابه «الماركسية والشرق»، يعرض مرقص لأزمة الماركسية في نسخها العربية، ويصفها بالمدرسية والدعائية والصورية الشكلية، لأنها لم تُعن بردم الهوة بين الواقع والفكر، فهو يقول: «إنّ الواقع العملي خطأ الفكر النظري في نقاط عديدة، وليست دومًا ثانوية. ولا يمكن أن تسير الأمور على نحو آخر. لا يمكن أن يأتي الواقع العملي مصداقًا لكل ما جاء في الفكر النظري. ولأننا نسينا ذلك فقد زاد التناقض بين الواقع والفكر، وحدث تباعد بين العمل والنظر. تحوّلت الماركسية من نظرية الممارسة الإنسانية إلى لاهوت عاجز، تحوّلت من حافز للبحث والعمل إلى عائق... وفي البلاد العربية بلغ الانحلال الذرائعي والمدرسي والدعائي الذي أصاب الماركسية، درجة لم يبلغها في أي مكان آخر من العالم»⁽⁴⁹⁾.

(46) المصدر نفسه، ص 179-180.

(47) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 85.

(48) العقلانية والتقدم، مصدر سابق، ص 154.

(49) الماركسية والشرق، مصدر سابق، ص 10.

لم يفقه الماركسي العربي الماركسية كعدّة نقدية ثورية، ولم يستزد من جهازها المفاهيمي القادر على إمداده برؤى وأدوات نظرية وعملية يتوجه بها إلى واقعه وبيئته الاجتماعية والتاريخية. بل اجتر الماركسي العربي مصطلحات الماركسية ومفرداتها، وردّها كأمثولة مطلوبة منه للحفاظ والاجترار والتكرار، وأحياناً للتبجح اللفظي. هذا الأخذ الأعمى المنقاد بالانتماء العقائدي، والتبعية الأيديولوجية منع الماركسي من إجراء فحص نقدي للماركسية غير المنزهة عن الأخطاء والزلات والتعثرات والشطحات والنواقص، فيصير إذاك ماركس إلهاً، يتمم المؤمن به والمنضوي في دين الماركسية تعاويذها وتائمها، ويلهج لسانه بمفرداتها كأقانيم لا يمكن المسّ بها. ويورد مرقص في هذا السياق: «إن مصيبة الماركسية مع الماركسي الذي قرأ مؤلفات ماركس وأنجلز ولينين ولم يجد خطأ فيها، مصيبة فادحة، وأفدح منها مصيبة الماركسية مع الماركسي الذي يؤمن بصورة قبلية بالأإمكانية للخطأ في مؤلفات ماركس وأنجلز ولينين. يريدون أن يجعلوا من ماركس وأنجلز ولينين آلهة»⁽⁵⁰⁾. إن التلقف الاجتراري لنصوص هؤلاء الفلاسفة، وإعادة صياغتها وتوليدها وتهجينها في كتب تنسخها نسخاً، بحيث لا تبذل الجهود الفكرية التنظيرية لمقاربتها وفقاً للواقع العربي ببعديه التاريخي الاجتماعي، «يجعلنا نشك في أن فوائد هذه الكتب ذات الطابع المدرسي الشعبي، تفوق أضرارها... بينما يقوم فريق من الماركسيين الجدد بنقل أحدث مكتشفات الفكر الماركسي المستقل، وهم وقرآؤهم يجهلون كلاسيكيات الماركسية...»⁽⁵¹⁾. وكما أن مرقص يوجه سهام نقده لمن لا يُبيء الماركسية، ويهيئ لها أرضاً لاحتضانها وتوطينها من خلال الحرائة التنظيرية الجديّة والموضوعية المستندة إلى تربة الواقع، كذلك فهو لا يقبل قول من يورد حججه عن عدم ملاءمة الماركسية لعالم الشرق، كونها «بنت الغرب»، «فالماركسية بنت الغرب، تلك حقيقة بديهية، والماركسية بنت الغرب وصلت إلى الشرق وتفاعلت معه وباتت تحرك الشرق وتحرك العالم أجمع»⁽⁵²⁾. فالماركسية هي حتمًا وحسمًا «نظرية التطور والمتطورة أبدًا» وهي «نظرية الممارسة الإنسانية الثورية»، لذا فهي صالحة لكل زمان ومكان، ولكل شعب ومجتمع، فقط علينا أن نحسن استيرادها وأن نبتكر معها تعاطيًا جديًا مفتوحًا على حسن الاستخدام وصوابية التوظيف من خلال الاعتماد على ما تفرزه الممارسة لأنها بنت الواقع والمحتكّة معه والملتصقة به، «إن الممارسة مصدر النظرية ومادتها، ومحكّها ومعيّارها، وغايتها ومآلها، هي ممارسة الشرق وممارسة العالم أجمع». لذا «علينا أن نسعى إلى عرض الماركسية ككل إلى استيعاب جوهرها ومنهجها وآلية عملها ونظريتها العامة»⁽⁵³⁾. وحده الجدول يمكن أن يكون مرشدًا للعاملين النظري الفكري، والثوري التغيير العملي، لأنه يدلنا على كيفية قراءة الماركسية في ضوء أسئلة الحاضر العربي.

وإذ يعترض مرقص على مثوية المفاهيم الماركسية، فإنّه يدحض كل فكر يحدّ حركته بين الثنائيات ويجعلها عالقة بين تجاذباتها، ويشهر احتجاجه على «مانوية ومثنوية القواميس البشرية، حيث تبقى فكرة العقل مخصية»⁽⁵⁴⁾. وهو ينهمّ بخصاء العقلانية العربية المتأرجحة بين ثنائيات:

(50) المصدر نفسه، ص 13.

(51) العقلانية والتقدم، مصدر سابق، ص 22.

(52) المصدر نفسه، ص 18.

(53) المصدر نفسه، ص 17-19.

(54) المصدر نفسه، ص 55.

غرب/ شرق، أصالة/ معاصرة، ماضي/ حاضر، تحديث، حداثة/ تقليد، انحطاط/ تقدّم، ركود/ نهوض. ويقول مرقص ناقداً تقييد العقل العربي إلى هذه الثنائيات: «قبل مدّة غير طويلة، كنا مع فكرة الركود والنهوض، مع مقولة الانحطاط والتقدّم بحجة أن هذه الثنائيات فيها تبسيط، وهي كذلك قطعاً، لذا انقلب كثيرون عليها. بدلاً من أن يفحصوا الكلمات والواقع... من تبسيط إلى تبسيط، من تسرّع إلى تسرّع، من الفكر الماركسي والقومي إلى الفكر الديني... من ادّعاء إلى ادّعاء. لا فكر، إن عيب الفترة السابقة كان من بين جملة أمور اكتفاءها بمقولات عامّة شبه لفظية...»⁽⁵⁵⁾. فكيف أخضع مرقص العقلانيات العربية المجمّدة منذ عصر النهضة في مثوية التقليد والحداثة، لمطحنه النقديّة التي لا تستكين والتي لا تني تجرّش كل ما تصادفه في طريقها؟

خامساً: العقلانية العربية؛ انفصام بين الفكر والواقع

خير بداية نستهلّ فيها التناول النقدي المرقصي للتفكّر العربي الحديث والمعاصر هو المساءلة الجذرية، «هل الفكر العربي فكر؟». فقبل أن يستنطق الفيلسوف السوري ذو الهويات المتعدّدة واللامتحددة، الواقع العربي المطموس والمُورى تحت ثنائيات الأيديولوجيتين «الماركسية التجريدية الإقليمية، والأيديولوجيا القومية الفارغة والعاجزة عن تحقيق أهدافها»، يجذّر مرقص نقده ليلا مس قاع العقل العربي وليصدّع بنيته المنعطبة المشلولة عن الحركة، والمغلولة إلى منطلق الفقه، «هل الفكر العربي فكر؟ هو فقه؛ فقه قومي فقه ماركسي فقه ثوري... مسيّس دوّمًا... الفقه يتصوّر أنه هو الفكر. الفقه قوامه: مبادئ، تطبيقات، أصول، فروع...»⁽⁵⁶⁾. الفقه لا يتكرّر، لا ينشط، لا ينفي ويتجاوز بل يتججّر، لا يحتاج بل يكفّر، لا يصغي للواقع بل يتعلّق بالصنمية مهما كان شكل تجسّدها وتمظهرها، لا يصعد ويهبط ويتوتر وينفعل، بل يمشي في خط ثابت دوغمائي لا يحدد عنه. ولأنه فكر متصلّب يفتقر إلى الدينامية، فهو لا يسلك مسالك الابتكار التي تعود عليه بفائدة التجديد، وعلى الواقع بجودة القراءة، لاستجلاء صدق مفاهيمه التي من شأنها أن «تعكس الخصائص والملامح العامة للعالم المادي». من هنا أهمية التأسيس وتغليبها على التحديث. الفكر العربي غير مؤسس على أعمدة تغرسه في واقعه، ولا يملك جذوراً تصير نباتات تتغذى من تربة حاضره وراهنه، المجبولة بتاريخ مشبع بخصوصية اللغة والتراث والثقافة والدين والخصائص بعامة. وقبل تهافت المفكرين العرب على هذا أو ذاك من المشارب الفلسفية والمنابع الحضارية، عليهم أن يأسسوا لعقل عربي جدلي، يعمل كمصفاة تنقي وتختار وتصطفي وتقبل وترفض، وتتقن جدلية الانفتاح والانغلاق بحسب ما يتواءم مع نسيج واقعه، وبحسب ما تقوّي علائق صلاتها بمجتمعها وبمشكلاته.

وربما يفاجئنا الموقف النقدي المرقصي من الحداثة الغربية، وهو الذي سافر إلى أوروبا ونهل من علومها، وأجاد لغاتها، وعبّ من ثقافتها، وتخصّص في معارفها، وتبنّى أكبر فلسفاتها وأفكارها. وعلى الرغم من إعجابه بالعلم والفلسفة الغربيين، فهو يصرّح قائلاً: «أنا لست من حزب العلمية، بل من حزب الحقيقة، لست من حزب السوربون والحداثة المعاصرة، بل من حزب الكلاسيك ومن

(55) المصدر نفسه، ص 155.

(56) المصدر نفسه، ص 14.

حزب التأسيس»⁽⁵⁷⁾. وفي الوقت عينه يبدي مرقص إعجابه بذخائر التراث العربي الذي يشتمل على مقومات وعناصر وأصول وبدور يمكن سقايتها لتنمية غرسات القومية العربية، التي علينا أن نجتهد في ابتكار منهج لبورتها وصلبها وإعادة بنائها بهدف تأصيلها، للحفاظ على أصالتها، ولإنقاذها من ثقافة الأصولية الماضوية المتكسبة إلى عهد بائد منافع لمنطق التاريخ وهو يحذر من الأصولية التي تضعنا رهائن الماضي وتطمس الحاضر: «لسوء الحظ في حالتنا الحاضرة، كلمة أصولي هي أيضًا ضيِّعت المعنى! صارت شدًّا ماديًّا نحو ماضي مستحيل»⁽⁵⁸⁾. وردًّا على المنكرين على العرب تراثهم وإرثهم يذكر مرقص: «العرب كان عندهم لغة أدبية قومية، أنشأوا علومها، ربَّما أعظم بناء من نوعه في تاريخ الحضارات الكبرى جميعًا»⁽⁵⁹⁾. وهو إذ يشيد باللغة العربية كحاضنة لإبداعات العرب، وناقلة لموروثهم الحضاري، وحافظة لتأجهم العلمي والمعرفي، ولكنه يحذر من الانجراف صوب تقديسها، لأن التقديس يضيِّق الخناق عليها، يمزجها، «هي قومية؟ هي إسلامية؟ ما مبرراتكم؟ ما براهينكم؟ من دين، من علم من عروبة، من ماذا؟ من جاهلية، من وثنية، من عجز، من تعويض؟»، إضفاء بعد عنصري على اللغة يحد من انفتاحها، يغلق دونها نوافذ الاستزادة والتطور، يلغي عنها صفة الكونية التي تتمتع بها كل لغة، «لغات آدم متساوية في الحق. هذا مستوى أساسي. الأكثر أساسية لغة قوم مع بيئة مناسبة لهذا القوم، والبيئة هي الجغرافيا التاريخية، المجتمع، العيش، وإنتاج العيش»... لذا فإن الفكر العربي عن اللغة يحتاج إلى أمور عديدة: الوعي الفلسفي، الوعي التاريخي، الوعي الألسني»⁽⁶⁰⁾. يولي مرقص الاهتمام للغة أولاً لأن الفكرة بالنسبة إليه تبدأ بالكلمة، والمفهوم يتوضَّح بلغته، فالأجته دائماً يكون من «الكلمات إلى المفاهيم، من اللغة إلى الفكر... اللغة وسيط بين الفكر والواقع». و«الوعي الزائف هو انحطاط اللغة وجمودها»⁽⁶¹⁾. ينفرد مرقص هنا بسعة أفق تفكيره، ورحابة نظره التي من خلالها يقيِّم الثقافات والديانات من ضمن نطاقها الخاص، وبحسب مضامينها وخصائصها، وليس مقارنة بثقافة أو حضارة أخرى كما تفعل الحضارة الغربية التي تصنّف ثقافات الآخرين وتعليها أو تبخسها حقها، تحقِّرها أو ترفعها، تنبذها أو تقربها بحسب نموذجها الخاص الذي تفترضه الأعلى والأكثر تطوراً وتقدمًا، والذي يجب ان تلحق به وتتبعه الشعوب الأخرى.

وفي سياق نقده الحضارة الغربية، ينبّه مرقص إلى أنه يجب أن ننظر إلى الغرب من خلال نظرة شاملة كلية، تلمّ بالجوانب كافة فلا تقتصر نظرنا إليه على جزئية واحدة وهي الحداثة بنتائجها العلمية والفلسفية. ولا يغيب عن ابن سوريا المحتلّة من قبل فرنسا في مرحلة عايشها مرقص، الوجه الاستعماري للغرب الأوروبي. ويلحظ الماركسي العروبي العلاقة الوطيدة بين الوظيفة الاستعمارية التوسّعية للغرب، وتعاضم الرأسمالية، فهو يقول: «الوجه الآخر لفتوحات الغرب الأوروبي، الترابط بين صعود الرأسمالية والتوسع الاستعماري في العالم، الوجه الآخر للحداثة أي الاستعمار والتوسع الرأسمالي». وهو يشير متممًا في طبيعة النظام الرأسمالي المتغول والذي لا يعرف حدودًا، بل

(57) المصدر نفسه، ص 109.

(58) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 87.

(59) المصدر نفسه، ص 27.

(60) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 142-145.

(61) العقلانية والتقدم، مصدر سابق، ص 28.

ينتشر ويتمدد ويستشري «ليس في أوروبا وحدها كنظام أوروبي صرف، بل هي تتولد وتنمو في العالم ومن العالم كنظام عالمي... والوليد الرأسمالي ينمو يومياً من المتروبولات والمستعمرات، إن الرأسمالية الأوروبية هي نظام عالمي»⁽⁶²⁾. من هنا يدعو مرقص المفكرين العرب المأخوذين ببريق الحداثة الغربية، إلى اعتبار الاستعمار والتوسع الإمبرياليين كأحد أهم مسببات التأثيرات السلبية التي يلحقها الغرب بعالمنا العربي. وهو يطعن من باب هذه الانعكاسات المدمرة لحروب الغرب التوسعية ضد عالمنا الشرقي - العربي، بثيمة التقدّم التي يحمل لواءها كعقيدة يتولّى نشرها وفرضها على بقية الأمم الأخرى، ويقيم باسمها حروبه وفتوحاته وتوسّعاته، «القرن العشرون يشهد حربين عالميتين مع جرائم كبيرة وأزمات متنوّعة... التقدّم يوضع في السؤال والطعن. هذا حقّه واستحقاقه... لا يوجد تقدّم، التقدّم أكذوبة أيديولوجية»⁽⁶³⁾.

وإن كانت الولايات التي جرّتها حروب أوروبا الداخلية والخارجية، تضع الحداثة الغربية موضع التشكيك وإعادة المراجعة، فإنه بالنسبة إلى مرقص، حتّى التناج الحداثي الغربي الفلسفي والفكري ليس موضع إعجاب بتاتاً، بقدر ما يخضع لغيره للنقد الهادف إلى التأسيس. وهو يكتب متقدّماً التيار التغريبي الذي لهث للحاق بأوروبا فيقول: «... إذ يتصوّر جميعهم أن مصيبتنا تكمن في أننا لم نلحق بأوروبا. أنا لا أريد أن ألحق بأوروبا، أريد أن أقيم الأساسات وأعمّقها فحسب. أتم تركضون وراء ميشيل فوكو وجاك دريدا، أي أنكم تركضون وراء ورقة غصن الشجرة، أنا أريد الشجرة وأريد الأرض وتهمّني الجذور، وتهمّني الشجرة كلّها وليس أغصانها وحدها»⁽⁶⁴⁾.

لا ينتصر مرقص لأحد من الفريقين الذي يزيد انقسامهما وتموضعهما على طرفي نقيض الهوة المتسعة أو البون الشاسع، المسبّين لشرخ بنوي في العقلانية العربية ككل. هذان الفريقان هما «الإسلاميين الميراثيين وفريق العقلانيين التقدميين، الثوريين، العلمانيين، العلمويين»⁽⁶⁵⁾. فالفريق الأول «لم يصفّ حسابه مع الماضي» و«القاتل الأكبر هو الماضي» و«حيث التحوّل نحو أشباح الماضي هو حكاية قبيحة وقاتلة»⁽⁶⁶⁾. والفريق الثاني يتغنّى بمفردات: الثورة والليبرالية والديمقراطية والتقدّم والعلمانية، دون أن يؤمّن لها أرضية جماهيرية واقعية في مجتمعاتنا، «المثقف العربي... يريد ديمقراطية من دون قاعدة جماهيرية... الليبرالي العربي يمكن أن يتحوّل إلى ما يشبه الفاشيستي على قاعدة النخبوية ذاتها... انشطار الوعي العربي وانشطار المجتمع العربي إلى اثنين؛ تقليد وحديث»⁽⁶⁷⁾.

يدعو مرقص إلى الابتعاد عن منطق التحيز لفكر ما، وإلى عدم التخندق في مذهب فلسفي ما، وإلى التقصّي في كل فكر عن بعده الكوني والإنساني والكوكبي والعالمي. «الفكر عالمي، ينتمي إلى الإنسان ككلي مجرد وكعالم وأمم. الفكر؛ الليبرالي، القومي، الماركسي... الإسلامي في جوهره عربي وغير عربي، ولا يمكن فهمه من دون العالم... الفكر الإسلامي عالمي، وليس حكراً على

(62) الماركسية والشرق، مصدر سابق، ص 184-186.

(63) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 89.

(64) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 45.

(65) نقد العقلانية العربية، مصدر سابق، ص 349.

(66) المصدر نفسه، ص 99.

(67) العقلانية والتقدّم، مصدر سابق، ص 11.

العرب...»⁽⁶⁸⁾.

لا يحرض مرقص المتممين إلى أي من الفريقين على أن يترك قناعاته ويستبدلها، أو أن يغيّر موضعه الفكري والنظري، ولكنه يلفت إلى ضرورة اعتماد مناظير فكرية لحيازة القناعات، مستندة إلى النقد وليس إلى الاعتناق العشوائي والاعتباطي. فلا ضير بأي فكرة نضعها في عالمنا الرأسي، شرط أن نغربلها ونشرّحها ونتممّق فيها قبل إدخالها إلى ذهننا كقناعة ما. والشرط الآخر هو أن نسأل دائماً عن مدى اتصالها بالواقع، وكيف ستساعدنا في فهم راهننا من دون أن نقفز عنه، فننتهي إلى هوامات فكرية ونظرية لا قيمة فعلية لها ولا ترشدنا إلى تحسين مجتمعنا، كما أنه يجب دائماً أن نربط النظرية بالممارسة الثورية الاجتماعية، وألا نبتسر عن سياقنا الثقافي المشدود إلى تاريخ، شئنا أم أبينا ممهور بثقافة وتراث خاصين.

خاتمة

قليلون ربّما من يقدرّون على البقاء في منطقة الخطر في عالم الفكر، والخطر نابع من عدم الركون والنفور من الاطمئنان، والبقاء في وضعية متعبة للرأس ولكنها تؤدي به إلى الطريق المنجية له من صداد الاعتناق العقائدي الدوغمائي، «حيث يفترض الصفر كمنطلق، أي التجرد والأمية الروحية، الصحيفة البيضاء العقلانية، وذلك ضد المباشرة بالقبض على حدّ من الحدود ثم الركوع لهذا الحد الذي يتضخّم ويستطلق أي يصير مطلقاً»⁽⁶⁹⁾. إن المطلقات الفكرية هي القاضية على أيّ عقلانية تختار أن تقعد مدحورة مذمومة بين أسيجة الماضي المشتهى والمنتظر، حيث العودة إليه خلاص، أو أن ترهن نفسها إلى عقلانية غريبة عنها، لا تحصل منها سوى إيقاع لفظي فارغ من مضمونه. بينما العقلانية المرتجاة هي التي تتكاون أي تؤسس نفسها على التكوّن اللحظي المنشد إلى الواقع، والتكوّن هو تشكّل الفكرة وتبرعمها ونموّها وترعرعها في بيئة مناسبة ومؤاتية، فتصير إذّاك ممهّدة للتغيير المنشود. وإحدى لحظات التكوّن وانباء الفكرة وتأسيسها تتركز في حذافة استعمال اللغة وتخيّر الكلمات. لذا لا يني مرقص يحذّر «من تصنيف الكلمات وتأليهها... الحذر من التصنيف... يجب إقامة الحد على الكلمات»⁽⁷⁰⁾.

ممتعة هي مجارة مرقص في سباحته الفكرية العميقة والمتقنة. تتعلّم منه كيف تبقى ذهنك قيد السؤال المفتوح دائماً على الانفجار في وجه الدوغماتيات الفكرية التي يسقط فيها الفكر العلمي كما الديني. لا مشكلة إن لم تقتنع، فمحاولة الوصول حتى وإن طالت أفضل من الوصول حيث استكانة الفكر وتعثره بما وصل إليه، وانتهائه في قوقعة قاتمة ومظلمة. جميل أن تبقى مرتبطاً بخيط الماضي شرط ألا تلفه حول رقبتك فتموت في غابر السلف، بينما مطلوب منك أن تلتقط خيط الماضي لترسّخ قدمك في الحاضر وفي واقِعك وليس في واقع هجين غريب. جميل أن تعشق لغتك، أن تنضح شغفاً بها يجعلك في حالة بحث دائمة عن أصول كلماتها، فتصير مطواعة لديك كمادة قابلة للاشتقاق والنحت والابتكار. حبّ اللغة العربية، ليس من حيث كونها أداة الشعراء

(68) المصدر نفسه، ص 17-18.

(69) المصدر نفسه، ص 180.

(70) المصدر نفسه، ص 17.

فحسب، فهي تستطيع أن تشكل نواة بناء فلسفة عربية يقظة، تربط دائماً ما بين مفرداتها وواقع الإنسان العربي، الذي لا بد أن يجد يوماً ما مفرداته الضالة التي تقوده إلى مفاهيم - مفاتيح يفقه بها واقعه، تمهيداً إلى تغييره نحو الحرية والعدالة.

المراجع: مؤلفات الياس مرقص

- 1- الماركسية والمسألة القومية، دار الطليعة، بيروت، 1970.
- 2- تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، 1964.
- 3- الماركسية في عصرنا، دار الطليعة، بيروت، 1965.
- 4- العقلانية والتقدم، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ط1، 1992.
- 5- الماركسية والشرق، دار الطليعة، بيروت، 1968.
- 6- نقد الفكر القومي عند ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت، 1966.
- 7- نقد العقلانية العربية، دار الحصاد، دمشق، 1997.
- 8- المذهب الجدلي والمذهب الوضعي، نشر بعد وفاته عام 1991، ولم يذكر مكان النشر أو دار النشر.
- 9- المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن، دار الحقيقة، بيروت، 1971.
- 10- في الأمة والمسألة القومية، دار الحقيقة، بيروت، 1971.
- 11- الماركسية السوفياتية والقضايا العربية المعاصرة، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
- 12- الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي، دار الحقيقة، بيروت، 1970.
- 13- نقد الفكر المقاوم؛ عفوية نظرية في العمل الفدائي، دار الحقيقة، بيروت، 1970.
- 14- طلال نعمة، إياس مرقص؛ حوارات غير منشورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- 15- نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن، دار الحقيقة، بيروت، 1970.
- 16- جاد الكريم الجباعي، حوار العمر، أحاديث مع إياس مرقص، دار حوران، دمشق، 1999.
- 17- موضوعات إلى مؤتمر اشتراكي عربي، دار دمشق، دمشق، 1963.
- 18- الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1959.
- 19- صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، مع محمد علي الزرق، دار الدراسات العربية، بيروت، 1960.
- 20- في الفكر السياسي (مع ياسين الحافظ وجمال الأتاسي وعبد الكريم زهور) وهو في جزءين، وله فيه مقالة بعنوان «الستالينية والمسألة القومية، بالإضافة إلى مقالة أخرى معنونة بـ«حول تداعي النظام البرلماني»، دار دمشق، دمشق، 1963.

مفهوم العصر تفلسف على عتبة إلياس مرقص

مضر رياض الدبس



مضر رياض الدبس

كاتب وباحث سوري، من مواليد 1982، يحمل إجازة في الصيدلة، من كتبه: (عقل الجهالة وجهل العقلاء: في المقدس والثقافة وإشكالية العلاقة بينهما - المجتمع الدرزي السوري نموذجًا)، و(مفهوم المواطنة أو صورة السيتزنية في المستقر الإيماني)، و(في ضوء الألم، تفكير في بنى الاجتماع السياسي السوري)، إضافة إلى دراسات وأبحاث عديدة منشورة.

المحتويات

مُلخص

مقدمة واستشكال

الحدث الجلل والـ «نحن» المرقصية

الإنسانية ميتافيزيقا: هذيان أو عصر جديد

الماركسية في عصرنا

المعاصر والواقعي: تفلسف على عتبة مرقص

خاتمة واستنتاج

المراجع

المُعاصر هو الذي يعرف كيف يكتب

بغمس قلمه في غموض الحاضر.

جورج أغامبين

مُلخَص

ظلَّ مفهوم المُعاصرة من المفهومات التي لها قدرة عجيبة على الإفلات من التحديد، ومع أن الكلمة تُستخدم على نطاقٍ واسع، إلا أنها انتمت إلى حزمة المعاني البديهية في أغلب الحالات، وأوَّل فعلٍ تقوم به هذه الدراسة لتسوّغ وجودها هو مساءلة هذه البداهة. وتكاد الأدبيات العربية التي تناولت هذا المفهوم بصورة مباشرة نادرة جداً قياساً بمفهوماتٍ أخرى تنتمي إلى الحقل المعرفي ذاته، وتمنح هذه الندرة في الأدبيات موضوعَ هذه الدراسة أهميةً من نوع عام General، ومن نوع عمومي Public (وهذه أكثر أهمية). ويضفي تناول هذا الموضوع من طريق إلياس مرقص على هذا النوع من التفكير أهميةً خاصة تحيل على استئناف النقاش الكوني حول ذاتنا (حول نحن)، بل إعادة التساؤل عن «من نكون»، إلى المنطقة «الأكثر استفزازاً للتفكير»، الأمر الذي يصب في ابتداع (نحن) أكثر كونية، ومن ثم أكثر معاصرة.

موضوع هذه الدراسة سؤالٌ عام كبير: ما الذي يعنيه العصر؟ بما يتضمن هذا السؤال من تساؤلاتٍ عن ماهية المُعاصرة، ومن ثم عن المُعاصر: من هو؟ وكيف نكون معاصرين؟ ولمقاربة هذا الموضوع نضع المُفكر السوري إلياس مرقص مدخلاً لصوغ سؤالٍ بحثيٍ تؤدي الإجابة عنه إلى فهم موضوع البحث وسؤاله العام، فنسأل من جديد: كيف نفهم العصر باستخدام إلياس مرقص أنموذجاً؟ والأمر الذي يسوّغ اختيار مرقص لهذه المهمة هو أنه كان كوني التفكير والمقاربة (وكان هذا نادراً في حينه)، وفي الوقت نفسه، حافظ على عبء الانتماء (ما قبل الكوني) بإخلاصٍ منقطع النظير.

اتكأ البحث على عديد الأطر النظرية على المستوى الفلسفي، أهمها هايدغر: التفكير، والكينونة (كينونة نحن) بوصفها مرتبطة بالزمان، وصولاً إلى إمكان القول «نحن زماننا». وتضع الدراسة فرضيةً تقول إن العصر عند مرقص هو الزمان والخطاب المرتبطان جدلياً بال «نحن». تثبت هذه الدراسة صحة فرضيتها بالاستناد إلى منهج تحليلي مُركب ينطلق من مدخل تعامل مرقص مع مسألتي الإنسانية Humanism وتحديدًا في نقده التوسير، والماركسية كما يرويها إلياس في كتابه «الماركسية في عصرنا».

وبهذا المعنى، ظل هايدغر في هذه الدراسة مؤشراً منهجياً بما يثيره من تساؤلاتٍ عن نوعية العلاقة التي من الممكن أن تكون بين مخرجات مرقص وفكر هايدغر، وعن تفادي مرقص الخوض في هذا الفكر، والاكتفاء بالتحويم حوله. التحويم الذي بدا لنا واعياً بأسبابه ومساراته طوال مدة تعقبه في كتابات مرقص.

مقدمة واستشكال

البحث عن طريقةٍ ما، عن مدخلٍ ملائم، أو إطارٍ نظريٍ ربما، من النوع الذي يتعاضم معه إمكانُ عودة النقاش الكوني حول أنفسنا، هو ما نعنيه بفعل التفلسف على العتبة؛ فالعتبة التي نعني هي

عتبة الكوني بوصفه مشروعاً إنسانياً، وقد نقول مبدئياً إن هذه هي عتبة المعاصرة نفسها. تفصل العتبات بين داخل وخارج، أو بين جوانبي وبراني، والعتبة بالمعنى الذي نريد طريقاً للدخول إلى العصر، وطريقاً للخروج منه أيضاً (بإرادة أو من دون إرادة، وبوعي بهذا الدخول والخروج أو من دون وعي). ومن غير الممكن القبض على معنى عبارة «إمكان النقاش الكوني حول أنفسنا» (استثناؤه أو افتتاحه) من دون حيدٍ أدنى من الاتفاق أو الحوار حول دلالة الضمير «نا» في كلمة أنفسنا: أي معنى الـ «نحن» الخاصة بفردي أو جماعة معينة تفكر على هذه العتبة. وربما تكون الـ «نحن» منظوراً إليها من بوابة الاختلاف، هي موضوع هذا التفلسف هنا في العمق؛ فالاختلاف هو الذي يجعل المعاصرة ممكنة، وهذا أيضاً قول مبدئي.

عتبة إلياس مرقص هي تلك العتبة المعنوية التي تصوّرها إلياس ليدخل إلى العصر الكوني، أو الأصح التي نبنيها نحن، والآن، استناداً إلى قراءة جديدة لـ مرقص، وإلى فهمنا له (وربما تأويلنا)؛ فإلياس لم يكتب عن مفهوم العصر بصورة مباشرة وواضحة، ولذلك ينبغي للباحث عن مفهوم للعصر عند إلياس أن يجد هذه العتبة ويقف عليها تمهيداً لإمكان إقامة مقاربة اسمها «مفهوم العصر عند إلياس مرقص». والبحث في مفهوم العصر، على عتبة إلياس، محاولةٌ إنصافٍ لذواتنا من مدخل إنصافٍ إلياس مرقص: يعني أننا ننطلق من أن البحث في مفهوم العصر عند إلياس، يساهم في إنصافه لأنه يردّه إلى عالميته بوصفه فيلسوفاً ومفكراً وكاتباً، والأكثر أهميةً بوصفه فرداً (أنا تفكر)، وينصفنا بأن يعيد إلينا بعض إمكانات استئناف التفكير بأنفسنا في الزمان، وربما هذا شكلٌ من أشكال الكينونة. والحديث عن الإنصاف في حضرة إلياس، حديثٌ يستمد مشروعيته من الفجوة بين جهده وتناجه الوفير من جهة، وقلة قارئيه قياساً لأهمية طروحاته، وقلة فهميه من بين قارئيه، من جهةٍ أخرى. في أي حال، هذا بتقديرنا موضوعٌ يصلح موضوعاً تفكيرٍ مستقل.

لسببٍ نجهله، ظل مفهوم العصر، قادراً على الإفلات من البحث، بل ظل ينتمي إلى غير المفكر فيه بعدد، وكأن مشكلة تحول بيننا وبينه، ربما تكون مشكلة من جنس مشكلاتنا مع تاريخنا، يعني بوجهٍ أعمق: هي مشكلة من جنس مشكلاتنا مع ذواتنا الفردية والجماعية، أو مع كينونتنا بوصفنا جماعةً في الزمان (في حين يكون هذا التعبير ممكناً). الـ «نا» في هذا السياق مدخل مهم لمقاربة مفهوم العصر أيضاً (أي عصر)؛ فلا يفهم أحدنا شيئاً عن معنى العصر، إلا إذا فهم أكثر ما يمكنه أن يفهم عن معنى ذاته، ليس على مستوى ماهية الذات (ما هي ذاتي؟)، بل على مستوى الـ «من»: (من أكون أنا الآن، ومن نحن الآن). فالماهية ثابتة ولا يغيرها الزمان إلا حين يجعل منها غيرها، وأما الـ «من-هية» (من سؤال الـ من) تتغير مع الزمان، وتُغيّره، ومن ثم يكون تتابع العصور ليس إلا تغيّراً في الإجابة عن سؤال «من نكون نحن»، «ومن أكون أنا»، بتغير الزمان. ولهذا السبب بالتحديد لا يبدو لنا مفهوم العصر مطلقاً، بل نسبياً يتغير بتغير السائل عنه والمجيب. وليس العصر واحداً في زمن واحد، ولذلك أيضاً يصير القول إن المُزامنة⁽¹⁾ لا تكفي للمعاصرة قولاً ممكناً، ويصير القول إن مُفكراً قد توفي منذ قرنٍ من الزمن مثلاً، لا يزال أكثر معاصرة من مفكرٍ راهن، قولاً ممكناً أحياناً.

(1) تفيّد الألف المشاركة، ونميز المزامنة -بمعنى مشاركة زمانٍ ما- من التزامن -بمعنى وقوع أفعالٍ في الزمن (الوقت) ذاته- قد يشاركونا زماننا من لم تتزامن واقعة وجوده مع واقعة وجودنا، وقد تتزامن واقعة وجودنا مع وجود آخر ولا يتمكن من أن يكون مزامناً لنا، (أو لا تتمكن من أن تكون مزامنين له) وأيضاً، المزامنة لا تعني المعاصرة بالضرورة.

غالبًا، يبدأ السؤال الأولي في التفكير في معنى العصر من صوغ سؤالٍ مبدئي: متى ينتهي عصرٌ ويبدأ آخر؟ أي متى تبدأ المعاصرة؟ ويبدو أن الإجابة عن هذا السؤال لا تكون في التاريخ، بقدر ما تكون في الذوات السائلة نفسها، والذين يجيبون عن هذا السؤال يخبروننا عن ذواتهم أكثر مما يخبروننا عن التاريخ. يمكن أن نقول إن السؤال عن مفهوم العصر، يتمي إلى ما لم نتعلم التفكير فيه بعد، ومن أهم ما لم نتعلم التفكير فيه هو ذواتنا: بصورة رئيسة مفهوم الفرد، ومفهوم الوطن، ومفهوم الإنسان، بوصفها آفاقًا تمنح ذواتنا أهم مصادرها المعاصرة. بهذا المعنى، ينبغي أن يكون سؤال العصر في منطقتي يسميها هايدغر الـ «أكثر استفزازًا للتفكير Most thought-provoking» وذلك لأن الأكثر استفزازًا للتفكير هو أننا لا نفكر بعد:

(2) «Das Bedenklichste in unserer bedenklichen Zeit ist, dass wir noch nicht denken»

التفكير بهذا المعنى هو عناية (die Sorge = care): هو أن تعيننا ذواتنا. وكلمة «التعلم» في عبارة «ما لم نتعلم التفكير فيه بعد» تعني أن نوجه اهتمامنا إلى ما هو كائن من أجل العناية به⁽³⁾. وهكذا لا تكون الموضوعات إلا بحضور ذواتٍ تُعنى بها؛ فالعناية التي تقدمها الذات لموضوع هي التي تجعل من هذا الموضوع يتحرك إلى منطقة الـ «أكثر استفزازًا للتفكير»، وما أن يتمي إلى هذه المنطقة بفضل عناية هذه الذات، حتى يعود ليمنح الذات قدرةً على تفكيرٍ من نوعٍ ما.

قد بدا لنا أن مجمل الإنتاج الواسع الذي قام به مرقص يتمي إلى هذا النوع من العمل: دعوة ما لم نفكر به بعد إلى منطقة الـ «أكثر استفزازًا للتفكير» من طريق العناية التي تجعل منه موضوع تفكير، ويجعلها ذاتًا تُفكر: أي ذاتًا قابلة لأن تكون معاصرة. وربما لهذا السبب لا يبدو مرقص مُغريبًا لمن يبحث عن كتابةٍ من النوع الأكاديمي الجامعي العلمي المحض؛ فمرقص بهذا المعنى هايدغري من زاوية تبنيه للفكرة الهايدغرية بأن العلم لا يفكر (قولاً وفعلاً)⁽⁴⁾، لأن مسار العلم ووسائله لا تسمح له بذلك، وهذا ليس نقيصة في العلم بذاته، بل ميزة العلم أنه لا يفكر، مع أنه مهمٌ للتفكير. ومع أن هذه الفكرة هايدغرية بالأصل، ومع أن إلياس لم يبد أنه التقى مع كتابات هايدغر، بل ظل ينقد بقوة من تأثر به في تلك الفترة مثل ألتوسير وليفني شتراوس، إلا أن هذه الفكرة كانت دائمًا فكرةً محوريةً عنده: مثلًا نقد ستالين بالاستناد إلى هذه الفكرة، وقال إنه «أعلى من شأن المعرفة وحط من شأن الفكر»، وكانت هذه الفكرة من مجمل الاتهامات التي وجهها إلى ألتوسير أيضًا، واستخدمها ضد معاصرين له من العرب مثل محمد عابد الجابري، وصادق جلال العظم. يقول عنهم بصورة اتهام: «هم وأمثالهم مغرمون بالمعرفة والعلم والعقل» و«العلم لا يفكر» هو المعنى العميق لمقولة إلياس في هذا السياق: «أنا أريد الفكر»⁽⁵⁾.

لذلك تنظر هذه الدراسة إلى هايدغر بوصفه ضرورة منهجية في هذا البحث؛ فهو بالنسبة إلى ألتوسير في نقده لـ ماركس، وتحديدًا في موضوع الإنسانية، كان حدثًا جليلاً يرقى ليكون بداية عصر فلسفةٍ جديد، مثل ما كان نيتشه بالنسبة إلى هايدغر. ولكن لا يبدو أن مرقص اقتنع بذلك، وفي الحقيقة لا ندري إن كان قد قرأ هايدغر أصلًا، فنحن لم نجد أي إشارة أو اقتباس أو أي ذكر

(5) جاد الكريم جباعي، حوار العمر، أحاديث مع إلياس مرقص، (دمشق: دار حواران للطباعة والنشر، 1999)، ص 31.

لاسّم هايدغر في كتابات مرقص التي استطعنا الاطلاع عليها، ولكننا وجدنا فكر هايدغر حاضرًا في كتابات مرقص، وكثيرًا من مصطلحاته حاضرة بقوة⁽⁶⁾.

الحدث الجلل والـ «نحن» المرقصية

نعيد صوغ الفكرة المحورية في ما سبق من تقديم واستشكال: يحيل مفهوم العصر على التفكير، والفكر، وهذان يسببان نوعًا إيجابيًا من المعاناة (أو تُفترض أنه إيجابي)، ومن هذا النوع الإنساني من المعاناة تنطلق الذوات إلى الكونية؛ فالكونية، في أحد أكثر معانيها أهمية، هي حضورٌ دائم لفكرة الإنسانية. ثم يدعو هذا الانطلاق الكوني الذوات إلى إعادة فهم نفسها، وإعطاء معنى جديد لوجودها. يعني ذلك أيضًا أن الفكر يحيل على الحضور الدائم للإنسانية من طريق المعاصرة، وكأن العصر وسيطٌ بين التفكير والإنسان. وبهذا المعنى تكون المعاصرة مُعرّضةً للذاتية دائمًا، ومن ثم يصير الحديث عن مفهوم العصر عند إلياس مرقص حديثًا موضوعيًا عن ذات إلياس مرقص التي عبر عنها موضوعيًا من خلال مجمل أعماله، وهذا التداخل بين الذات والموضوع له أهمية كبيرة، وهذا الذي يجعل سؤال هذه الدراسة مُمكنًا: ما هو مفهوم العصر؟ وما هو مفهوم العصر عند إلياس مرقص؟ يجعل إلياس هذه المهمة أسهل؛ لأنه ممن يعتقدون بالوحدة الجدلية بين الذات والموضوع، وأيضًا يمكن أن نقول إن قابلية المعاصرة للذاتية، تعني أيضًا في وجه من وجوهها قابليتها للتداوت Intersubjectivity: وهو في حالتنا سيكون ذلك التداوت المتأخر بين المُفكّر والمُفكّر فيه.

بطبيعة الحال، وضعية المعاصرة في مهب الذاتية ليست مسألة جديدة، منذ كانط في أقل التقديرات، والذي رأى أن الإنسان لا يصير كونيًا إلا إذا أصبح ذاتًا محضة، وكثيرون عبّروا عن أنهم أكثر معاصرةً من «معاصريهم»، مثل بودلير Charles Baudelaire: «المعاصر هو المعاصر لي»، وكثير من الإشارات عند رولان بارت Roland Barthes مثلًا، وحتى قبلهما عند نيتشه Friedrich Nietzsche في مفهومه عن غير الواقعي؛ ولكن، ما الذي يجعل العصر نسبيًا يتغير بتغير الذات التي تسأل عنه؟ نجيب عن هذا السؤال بوساطة مفهوم نسميه «الحدث الجلل» الذي يصير حدًا بين عصرين متتابعين، وهذا الحدث هو الذي يفصل بين عصرين بالنسبة إلى من يراه جلالًا، وهذا هو الحسّاس للذاتية وللنسبية بقدر حساسيته للأيدولوجيا أيضًا؛ فما هو جلل نسبي وذاتي وعرضة للأدلجة. بهذا المعنى، يمكن أن نفهم موقف ألتوسير من الإنسانية بأنه معاصرة بالنسبة إليه، لأنه ممن ينتمون إلى «حدث جلل» صنعه هايدغر في تاريخ الفلسفة اسمه «الإنسانية ليست إلا ميتافيزيقا»؛ بينما لم ير إلياس مرقص هذا الحدث كله، وظل يدافع عن الإنسانية بوصفها لغة العصر.

يمكن رؤية الموضوع من زاوية عبء الانتماء العربي الذي اعتنى به مرقص، وحافظ عليه في مقاربتة لذاته، ومن ثم للـ «نحن»، التي تختلف بطبيعة الحال عن «نحن ألتوسير». وعلى ذلك يمكن أن نفهم صراعه مع ألتوسير (في هذه الجزئية) اختلافًا في فهم العصر، وختلافًا في الغاية من

(6) سنفرد مساحة أوسع لبعض هذه الأفكار في سياق هذه الدراسة، وقد تكون موضوعات مستقلة للدراسة في المستقبل.

التفكير، فحسب: ربما يمكن أن نطرح أن شعور إلياس بأهمية الإنسانية انطلاقاً من مقارنة نحن التي ينتمي إليها، منعت من الاعتراف بإنسانية هايدغر الميتافيزيقية إلا بوصفها «تخريفاً»⁽⁷⁾. هل يعني ذلك أن إلياس اتخذ موقفاً أيديولوجياً؟ قد يحتاج هذا إلى تفكير، ولكن القول الذي يبدو ممكناً عند هذا الحد هو أن إلياس اتخذ وضعياً مغايرة من أجل المعاصرة، مثلما اتخذ ألتوسير وضعياً مغايرة «من أجل ماركس For Marx»⁽⁸⁾.

ظلّ ماركس بالنسبة إلى مرقص هو الحدث الجلل، وهذا النفس حاضرٌ في قوله: «أنا ماركسي أرثودوكسي، أعارض وأحارب كل ما أعدّه انحرافاً عن الماركسية»⁽⁹⁾. صحيح أنه لا يصح أن نتوقف كثيراً عند كلمة «أرثودوكسي» ونحملها أكثر مما تحمل بالنظر إلى أن مرقص قد عبّر عن ضدها مثل قوله في حوار العمر مثلاً: «ماركس عزيزٌ علي، لكن الحقيقة أعز»⁽¹⁰⁾. إضافةً إلى أن الأرثودوكسية غير معنية بالعصر (بالمعنى الهايدغري للعناية) بينما كتب مرقص «الماركسية في عصرنا»، وهذا يدل أيضاً على عنايته بعصره، وبالنظرية من بوابة المعاصرة. وعلى أي حال، هذا كله لا يزيل التناقض عند مرقص بين الأرثودوكسية من جهة، والمعاصرة والحقيقة من جهة أخرى، فالتناقض واضح، ولكن ينبغي لنا الانتباه إلى ضرورة الفهم الكلي لمرقص⁽¹¹⁾. إنما المهم في سياقنا هذا هو أن هذه «الأرثودوكسية» قد تبدو مهمة جداً في تحديد «الحدث الجلل» الذي يشير إلى بداية هذا العصر الكوني عند مرقص، وهذا الحدث بطبيعة الحال هو ماركس. ولكن إذا اتفقنا، كما أسلفنا، بأن تحديد معنى المعاصرة يتألف من قسمين: تحديد الزمان، وتحديد نحن؛ فإن ماركس بوصفه حدثاً جلاً بالنسبة إلى مرقص لا يكفي لتحديد العصر بالنسبة إلى الأخير، لكن ينبغي لنا أن نلقي نظرة على مفهوم نحن عنده ليكتمل هذا التحديد.

وضع مرقص لكتابه «الممارسة ونظرية المعرفة» (وهو الكتاب الذي نقد فيه عملية ألتوسير ضد ماركس بصورةٍ لاذعة) مقدمةً طويلة، ومن هذه المقدمة عنوان لافت: «مفهوم الممارسة والمجادلة الراهنة مع اليسار الكاريكاتوري الفلسطيني والعربي»، تحدث مرقص تحته عن اليسار العربي والمقاومة في دلالةٍ على ما يشغله حقيقةً في نقده لـ ألتوسير (دوافعه الحقيقية خلف هذا النقد ربما)، بدأ بالتساؤل الآتي:

«هل من داعٍ لأقول إن ممارسة شعبنا لازمتني وأنا أكتب هذه الدراسة؟ وإنني كنتُ أفكر بمصر وبالسودان... إلخ، أفكر بريجي دوبري، بزيارة نيكسون للصين، بسياسة الاتحاد السوفياتي، بحوادث واحتمالات العالم؟»

قد نفهم من هذه العبارة، وخصوصاً أنها تحت عنوانٍ الزمن فيه محدّدٌ بـ «الراهن» (الممارسة والمجادلة الراهنة)، أن مرقص يقارب نحن على مستويين متداخلين: العربي، والكوني («شعبنا») و«احتمالات العالم»، ولكن يمكن ملاحظة فكرة نحن عند مرقص أنها تساوي فكرة العرب في مجمل كتاباته، و«نحن العرب» عنده تطفئ على «نحن اليسار» و«نحن العالم».

(9) الاقتباس من روفة لإلياس بعنوان: مقدمات في نقد الفكر القومي السائد.

(10) جباعي، ص 17.

(11) على الرغم من صعوبة هذه المهمة بنظر الكثيرين من قراء مرقص (وخصوصاً الشبان منهم).

وأيضاً، اقتبس مرقص تعريف ماركس وفراكلين: «الإنسان حيوان صانع أدوات» ليستخدمه حجةً ضد ألتوسير وليدحض قوله إن مفهوم الإنسان قد غاب عند ماركس⁽¹²⁾. ولكن ألتوسير الذي صار ينتمي إلى ما بعد هايدغر، أي إلى مقاربة النزعة الإنسانية بوصفها ميتافيزيقا، لا يسأل ما هو الإنسان، ولا تهمة الإجابة أن الإنسان حيوان صانع أدوات، ولا يرضيه هذا السؤال، ولا هذه الإجابة، بل يسأل من يكون الإنسان؟ وهذا هو الفرق بين ما قبل هايدغر وما بعده. وبهذا المعنى مثلاً يقول ألتوسير في «من أجل ماركس» أن «الإنسانية الثورية الماركسية لا يمكن إلا أن تكون إنسانية طبقية» وأن نهاية استغلال الإنسان تعني عند ماركس نهاية استغلال الطبقة end of class exploitation. وإذا أردنا أن نكون كانطيين هنا، وقلنا إن الحكم على صحة الكونية أو أصالتها يكون في قياس أصالة اشتقاقها من ذاتية ما، فإن لم تشتق من ذاتية ما، كانت ادعاءً من أجل السياسة ليس أكثر؛ فإننا سنقول إن فكرة الإنسان العربي في أفق القومية (من دون دولة) هي فكرة تشبه فكرة الإنسان المخلوق (بالمعنى الديني) في أفق الأمة (من دون دولة وفي ضوء الملة مثلاً)، وأن كلتا الفكرتين مضادتان للكونية. ويبدو أن مرقص أدرك ذلك، ولكنه لجأ إلى الماركسية ليقولها شيئاً ما في عصر (نا): أراد منها أن تكون عتبة دخول هذه الـ «نحن» إلى «المعاصرة الثانية» التي تملئها عليه الـ «نحن» الثانية (العالمية والاحتمالات).

في الحقيقة، يبدو لنا أن مرقص سأل «ما العربي»، ولو أنه سأل «من يكون العربي» لأصبح أكثر معاصرة. الماهية تعطي، أو هي التي تمنح حقيقتها، بتعبيرات هايدغر: هي ما يقال عنها (es gibt) أي ثمة ماهية والـ «ثمة» تعطي (it gives)⁽¹³⁾. ولكن الـ «من هي» تأخذ أيضاً، وفي الوقت نفسه تصنع الماهية، وهذه المعادلة مدهشة؛ وتكمن المعاصرة في فهمها، وإعادة تأويلها باستمرار.

ثمة بيت شعري للمعري مغرٍ دخوله إلى هذا الحقل من التفكير، يقول فيه:

إذا اشتاقت الخيل المناهل أعرضت عن الماء فاشتاقت إليها المناهل

نقدم لهذا البيت فهماً كالآتي:

المنهل هنا ماهية: ثمة منهل يعطي، ولكن المنهل لا يكون منهلاً من دون الخيل، فإذا أعرضت الخيل عن المناهل اشتاقت إليها شوقهاً إلى كينونتها، ولذلك إذا اشتاقت إليها تعرض عنها: يعني إذا تصورنا الوطن (عندما يكون)، فإنه بالضرورة يعطي لأنه يكون (يصير منهلاً)، ويشتاقي إليه المواطنون (الخيل) عندما يُقصر في العطاء؛ فيصرون وكأنهم مغربون عنه مع أنهم يعيشون فيه، وعندها (عندما يشتاقون إليه) يغادرونه من أجل حياة أفضل (يُعرضون)، وبهذه المغادرة يشتاقي إليهم الوطن شوقاً إلى ذاته، لأنه لا يصير وطناً (منهلاً) إلا عندما ينهلون منه (يوطنون فيه ومن ثم يتوطنون). هذه فلسفة رائعة يمكن فهمها من بيت المعري، ثم يمكن أن نقول بموجبها إن فكرة الشعب في تساؤل مرقص السابق عندما قال: «هل من داع لأقول إن ممارسة شعبنا لازمتني وأنا أكتب هذه الدراسة؟» بما تحيل على «الشعب العربي»، هي ماهية خيالية، يعني الوطن العربي فيها منهل من دون خيل⁽¹⁴⁾، أي الشعب فيها من دون كينونة؛ فالوطن من دون مواطن لا كينونة له ولا

(14) خيلٌ من فرط اشتياقها لم تعرض فحسب، بل خاب أملها، ونقلت فكرة «الوطن العربي» من الظموح إلى النوستالوجيا، لنلاحظ أن الهجرة من «الوطن» سعياً لحياة أفضل هي نتيجة الشعور بغياب

معنى والعكس. وقد يطرح المرء استناداً إلى ذلك أن اختلاف مرقص مع التوسير هو في العمق اختلاف في إجابة السؤال: كيف نعاصر؟ أو أين نعاصر؟ أو كيف نفهم العصر؟ إحدى أهم معاني هذا الكلام أن المزامنة، أو تشارك الزمن نفسه، (مثل المزامنة بين التوسير ومرقص) لا تعني المعاصرة، بل في المزامنة أكثر من طريقة للمعاصرة: في مثالنا يمكن، في إحدى صور توصيفات المعاصرة عند مرقص والتوسير، أن نقول إنها تنبع من الهم (من محط العناية الذي يفرضه انتماء معين): فما يهم مرقص تحرري، يحيل على ما قبل سؤال الـ «كينونة»، ويسأل «ما»؛ بينما ما يهم التوسير هايدغري، يحيل على الكينونة، ويسأل «من».

على أي حال، سنحاول التفصيل في مسألة هذه الدراسة أكثر فنتناول المسائل واحدةً تلو الأخرى.

الإنسانية ميتافيزيقا: هذيان أو عصر جديد

قد يلاحظ المرء أن هايدغر صاحب طرح «الإنسانية ميتافيزيقا» لم يكن حدثاً جليلاً بالنسبة إلى البعض فحسب⁽¹⁵⁾، بل كان للبعض الآخر شيئاً يشبه الجرح النرجسي عند برنار لاهير **Bernard Lahire**، يعني تم التعامل معه مثل جرح كوبرنيكوس مثلاً (نحن لسنا المركز)، أو داروين (نحن قردة)، أو فرويد (نحن لا نمتلك ذواتنا). وقد نلاحظ سمة مشتركة بين عدد مِمَّن «أولنا» رؤيتهم إلى هايدغر بأنها جرحٌ نرجسي (في حدود اطلاعنا)⁽¹⁶⁾: السمة المشتركة هي أنهم «ماركسيون جداً»، ومنهم مرقص⁽¹⁷⁾. هربرت ماركيزا **Herbert Marcuse** مثلاً الماركسي جداً، وتلميذ هايدغر⁽¹⁸⁾، رأى استحالة المصالحة بين ماركس وهايدغر، بل إن فكرة الإنسان العيني (المهمة بالنسبة إلى مرقص أيضاً) هي بالنسبة إلى ماركيزا بعيدة عن هايدغر. بل رأى في موضع آخر أن مصطلحات هايدغر، مثل الدايزين (Dasein) والكينونية (Sein)، ليست إلا «تجريدات ركيكة Bad abstracts»، وظل يعتقد أن هايدغر لم يقرأ ماركس⁽¹⁹⁾. مثل هذا النقد الجذري نجده أيضاً عند جورجيو لوكاتش

مفهومه: يعني الشوق إليه بوصفه منهلاً وهذه فلسفة عميقة لفكرة الغربية. وتبدو صورة المعري في هذا البيت متقدمة فلسفياً (بل ومعاصرة)؛ فغياب أو قصور فعل الوطن/ المنهل العياني في الفرد على مستوى مصالحة ورفاهيته واستقراره النفسي وما إلى ذلك، بفقد الفرد الشعور بوجود الوطن مع أنهم يعيشون فيه: أي يشتاقون إليه. الشوق بهذا المعنى هو نفسه يجعلهم يغادرونه إلى أمكنة يكونون فيها أكثر إنسانية (وهذا هو الإعراض عن الماء: إذا اشتاقت الخيل المناهل أعرضت عن الماء)، المغادرة هنا ليست بالضرورة مغادرة المكان، بل مغادرة من العبد إلى الفرد وما أن ينجزوا هذه المغادرة، ويصيروا أفراداً حتى يصيروا مشروع مواطنين، فيشتاق إليهم الوطن لأنه بهذا الشوق يشتاق إلى ذاته: فالمنهل لا يكون منهلاً إلا إذا نُهل منه.

(15) مثل حنا أرندت Hannah Arendt وجورج أغامبن Giogio Agamben، والتوسير وشتراوس وفوكو وسارتر... إلخ.

(16) قد يبدو توصيف «جرح نرجسي» في هذا السياق مبالغاً فيه، إلا أننا نراه ملائماً إذا نظرنا إليه بصورة نسبية طيلة هذه الدراسة. أي إنه شيء من الاستعارة للفكرة من دون استعارة الحقيقة ذاتها. لنقل إنه توصيف على مستوى التأويل (إن صح هذا التعبير).

(17) نقول «ماركسيون جداً» لتجنب استخدام «ماركسيون أرثودوكسيون».

(18) أشرف هايدغر على أطروحة في الدكتوراه، وقد عملاً معاً في هامبرغ.

(19) فريدريك أولفسن، السياسية عند هايدغر: حوار مع هربرت ماركيزا، جميلة حنفي (مترجمة)، (د. م:

Georgy Lukacs الماركسي جدًا أيضًا، الذي رأى هايدغر «ممهّدًا للفاشية pre-fascist»⁽²⁰⁾. وانتقد موقفه من الإنسانية واصفًا إياه بالسطحي، وبطبيعة الحال عارض تفضيل هايدغر لـ هولديرلين Friedrich Holderlin على غوته Johann Goethe؛ التفضيل الذي أقامه هايدغر استنادًا إلى قناعته بأن هولديرلين قد أفلت من الإنسانية. وأيضًا نجد مثل هذا النفس عند روجيه غارودي Roger Garaudy عندما كان ماركسيًا جدًا⁽²¹⁾، وكان ناطقًا رسميًا للحزب الشيوعي الفرنسي، عندما وصف هايدغر بأنه يمثل ارتباك العالم في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية. وبطبيعة الحال قد تكون هذه المواقف الجذرية لا تحيل على أكثر من صراع ميول سياسية باسم الفلسفة: «ميول إلى النازية»⁽²²⁾، وميول مناهضيه الاشتراكية، إضافة إلى الكلام عن وجود حملات ممنهجة ضد هايدغر⁽²³⁾. ومع إمكان أن تكون الأمور على هذا النحو، إلا إن هايدغر ظل حدثًا كبيرًا لهؤلاء.

ونتساءل: لماذا تجاهل مرقص هايدغر، على الرغم من نقد فكرة «الإنسانية ميتافيزيقيا»، ومواجهة التوسير، من دون حتى التعرّيج ولو مرة واحدة على النص الأم لهذا النمط في التفكير وهو نص هايدغر رسالة في النزعة الإنسانية أو في الإنسانية⁽²⁴⁾ Über den Humanismus. من يقرأ مرقص ويقرأ هايدغر يمكن أن يفترض بسهولة أن مرقص قرأ هايدغر جيدًا، فأثاره حاضرة في كتابات مرقص في أكثر من موقع⁽²⁵⁾، مع أنه في مواضع أخرى يشعر المرء أنه يستخدم هايدغر من دون أن يقرأه (مثل غياب استخدام كلمة دازين وحضور «الموجود هناك» وكأنها بديل أو ترجمة، وبصورة غير عميقة).

نشير في الآتي إلى بعض هذه المواضيع التي كان فيها مرقص هايدغريًا، باختصار شديد، على أن نحاول العمل على هذا العنوان مستقبلاً:

أولاً: يقول مثلاً في المذهب الجدلي والمذهب الوضعي إن خلاصة ما استنتجه بصورة نهائية بعد 1965 هو أن «الكعبة هي الوجدان_الوعي»⁽²⁶⁾. وهذه جملة عميقة يقولها بعد أن يستخدم توصيف «عدم الاهتمام» ليصف به الماركسيين والتقدميين والثوريين العرب. وكان «عدم اهتمام» مرقص ليس إلا غياب العناية عند هايدغر. وأما الحديث عن الكعبة؛ فقد أتى في سياق الدعوة إلى تحويلها من موسكو، لكن ليس إلى القاهرة أو دمشق فلا شيء هناك ولا تفكير هناك (بالمعنى الهايدغري للتفكير)، إنما تحويلها إلى الوجدان، إلى الوعي، وهذه فكرة هايدغرية بامتياز، طوّرتها حنا أرندت أيضًا واستخدمتها في كتابها إرخمان في القدس⁽²⁷⁾، وصولاً إلى أن «الشر لا يفكر»⁽²⁸⁾. ثم بعد

مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 7 شباط/ فبراير 2018).

(27) راجع:

Hannah Arendt, Eichmann in Jerusalem: A report on the banality of evil, (New York: Viking Press, 1963).

وأيضًا المرجع السابق ذكره: 1954 Heidegger, what is called thinking.

(28) ربما يكون إلياس قد تأثر أيضًا، أو توصل، إلى فكرة شبيهة لذلك في ما أعطاه جاد الكريم الجباعي، مُحَرَّر «حوار العمر»، عنوانًا لافتًا وهو «الدفاع عن الشر» ويتكلم مرقص تحت هذا العنوان في أفكار أعمق من فكرة تفاهة الشر وينظر في مسألة غياب إمكان استئصال كامل للشر، ولكن يعرج أيضًا على فكرة الوعي، ويفرق بين الوعي والعقل بطريقة (هايدغر/ أرندت) يقول: «نقول العقل ولا نقول الوعي والروح ولا نقول الذكاء والذهن والفهم ولا نقول الفكر هذه مصيبة».

ذلك يتكلم إلياس في الكتاب نفسه عن الرعب بالطريقة نفسها التي يتكلم فيها هايدغر عن مفهوم الخطر .

ثانياً: في المذهب الجدلي والمذهب الوضعي يتكلم عن هايدغر بوضوح من دون أن يذكره⁽²⁹⁾، وكأن إلياس صار لوكاتش هنا، (مع فرق أن لوكاتش كان يخاطب هايدغر بوضوح) يقول: ثنائية (موجود، غير موجود) هي أول وأهم ثنائيات الأيديولوجيا (ينفي عن هذا التفكير فلسفيته) ثم يتابع: هذه الثنائية، ويطرحها إلى العربية (موجود، هناك، ثمة)، تستطيع أن تثبت الأشياء وتدحض العفاريات (في سخرية منها) ويقصد الصيغة الهايدغرية (es gibt, Da sein)⁽³⁰⁾. ويتابع في القول «إنها (أي الثنائية) لا تستطيع، بقوة عظمتها وسحرها، أن تقيم رياضيات وفيزياء وكيمياء، وعلم اقتصاد سياسي وعلم تاريخ أو علم نفس⁽³¹⁾.. تبدو بالفعل هذه الكلمة الأخيرة ليست إلا شرحاً لكلمة لوكاتش في نقد هايدغر: concrete (أي العياني عكس المجرد). بل إن لوكاتش يقول ذلك بتبسيط واختصار تهكمي يفهمه بطريقته:

«The thinking of being has, as Heidegger expressly emphasizes, nothing to do with science»

يعني: «التفكير في الـكينونة، كما يشدد هايدغر بوضوح، ليس له أي علاقة بالعلم⁽³²⁾»

ويبدو أن مرقص قد فكك كلمة العلم، ووضع مكانها الرياضيات والفيزياء والاقتصاد السياسي والتاريخ وإلى ما هنالك، ولكن إلى أي درجة نسي مرقص، هنا، أنه يؤمن بأن العلم لا يفكر أيضاً وبأنه قال ذلك وشدد عليه صراحةً أيضاً، بل واستخدمه سلاحاً ضد العظم والجبري وغيرهم. قد⁽³³⁾ يكون هذا دليلاً على أيديولوجيا مرقص في هذه المقاربة وافتقاده لمنهج أو لإطار نظري يخصه بالفعل. أو إذا أردنا أن نتقّم لألتوسير بطريقة إلياس نفسه يمكن أن نقول إن هذا قد يبدو «هذيان» وهي الكلمة التي وصف بها مقاربة من مقاربات ألتوسير في إحدى المرات، (ولكن لا ينبغي قول ذلك).

مع أن مرقص يدرك أن فكرة ألتوسير هي العكس، فكرته هي: تُخضع الأيديولوجيا الذات، وتوصفها، بقولها لهم، ونسبهم إلى، وجعلهم يميزون: ما هو موجود بنتيجة ذلك وما هو غير موجود أيضاً (هكذا نفهم ذاتنا العالم والآخر، وهكذا نكتسب هوية)⁽³⁴⁾.

(29) مع أن إلياس يستنكر من يلمح إليه من دون أن يذكره.

(30) يدل غياب استخدامه لكلمة دازين كما هي، على غرار ما فعلت ترجمات اللغات الأخرى، أنه ربما بالفعل حكم على هايدغر من خلال فلاسفة ماركسيين مناهضين له، وربما من لوكاتش الذي شاركه السخرية من الكينونة الهايدغرية.

(31) مرقص، المذهب الجدلي والمذهب الوضعي.

(32) لوكاتش.

(33) نقول «قد» لأننا لا نزال نفكر على مستوى صوغ الأطاريح، مقدمات التفكير (على العتبة).

(34) Therborn Goran, The ideology of power and the power of ideology, (London: V illiers Publications, 1980).

لم يفعل مرقص إلا أنه عكس النده *interpellation* الأيديولوجي عند أتوسير، وربما يكون سبب هذا العكس أن أتوسير ينطلق من الأفراد (عصر ه) / الحداثة) ومرقص ينطلق من الرعايا (عصر ه) / امتداد الدولة السلطانية⁽³⁵⁾.

ثالثًا: كان مرقص هايدغرًا في منهج العودة إلى الأصل اليوناني اللغوي لمفومات كثيرة منها مثلًا مفهوم الشكل والروح وإلى ما هنالك. لتتوقف عند هذا الحد عن علاقة إلياس بهيدغر وأصدقاء هايدغر في زمنه، على أن نعود إلى ذلك لاحقًا، في دراسة منفصلة.

لكن، ما دخل هذا كله بالعصر؟

في الحقيقة، لا نقول هذا كله لثبث شيئًا، ولا لنطلق أي حكم أو استنتاج، ولكن هذا كله لنضع أطروحة، أو لنبني الخلفية الذهنية لصوغ الأطروحة الآتية: عصر مرقص (الكوني) الذي لا يمتلكه بوصفه عربيًا، كان قد تجاوز الإنسانية، ويبدو أن مرقص يميل إلى ذلك من ميوله إلى بعض منطق هايدغر، وميزة هايدغر أنه نظرية في الفلسفة كلية ومتناسقة، من الصعوبة أن تأخذ منها جزءًا وتترك الآخر، (وهي غير هايدغر في السياسة بطبيعة الحال)؛ وعصر مرقص الذي يمتلكه (ال «عصرنا» الذي من أجله كتب الماركسية في عصرنا) وينتمي إليه بنبل العربي الحقيقي⁽³⁶⁾، عصر لا يزال في حاجة إلى الإنسانية، وبنقد مرقص لتجاوز الإنسانية مصلحة شخصية في صورة مُعاصرة تهم ذاته «المحل - كونية Glolocalized»⁽³⁷⁾.

وقد نقل إلياس هذا الكتاب إلى العربية وصدر بعنوان: أيديولوجيا السلطة وسلطة الأيديولوجيا.

(35) الأيديولوجيا بحسب أتوسير تنده الأفراد ليصيروا رعايا، ويسمي هذه العملية بـ«الندة *interpellation*»، ولكن مرقص يترجمها بـ«الخطاب»؛ فيقول إن الأيديولوجيا تخاطب الأفراد ليصيروا رعايا. ولا نميل إلى هذه الترجمة بسبب تداخلها مع معانٍ كثيرة، لثلاث تفهم بصورة غير صحيحة. إضافة إلى أن الخطاب *discourse* مفهوم آخر يأتي في سياقٍ مختلف، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تصير هذه الترجمة مضللة أيضًا. ولسنا ممن يعتقدون أن مرقص لا يدرك ذلك، ولكن يبدو أن لديه موقفًا دفاعيًا عن الأيديولوجيا، وآخر توفيقًا بين فكرة الأيديولوجيا وفكرة الفرد المواطن *citizen*. ويبقى هذا المدخل مفتوحًا للدراسة والبحث.

(36) ربما يمكن القول إنه نبل الصعلوك (بالمعنى الإيجابي للكلمة التي تحيل على الفردانية في بيئة القبيلة والحمية).

(37) من مصطلح (*Glolocalization*) الذي نحتة السوسيولوجي البريطاني رونالد روبرتسون - Ronald Robert son، وتعبر عن التصالح أو التكامل بين المحلي والكوني. قد تكون هذه المقاربة مفيدة في تأسيس فكرة الحداثات المتعددة *multiple modernities* على غرار صماويل أينشتات - Shmuel Eisenstadte والذي لم يم يكن إسرائيليًا تصورنا لما توجه إلى نحت مثل هكذا مصطلح. فلم تكن رغبته بحداثات متعددة إلا تعبيرًا عن الناف في عصره، والتي توجهه نحو إثبات إسرائيل بوصفها نموذجًا حديثًا جديدًا في العالم، وإن كانت خارج منظومة الحداثة الغربية، وهو في ذلك يشبه مرقص العربي (التشبيه هنا غير سياسي وغير أيديولوجي إنما منهجي فحسب) (وهذه أيضًا أطروحة يدفعا إليها سلوك أينشتات وعضويته في ما يعرف بجمعية البروفسورات مثلًا التي عملت على وضع خطة لترحيل الفلسطينيين)، المهم هنا هو التشابه الذي بين أيدينا في دوافع الاستنتاج العلمي لخدمة جزء النحن في مفهوم المعاصرة (إن صح التعبير بهذه الطريقة) والتشابه بين مرقص وأينشتات هنا غير

هذه أطروحة تفتح بابًا للبحث: لإثباتها أو نفيها، ولكننا ندعي أننا أثبتنا أن لها ما يكفي من المسوغات المنطقية لتسويغ وجودها بين موضوعات البحث بوصفها أطروحةً متماسكة. بل من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك؛ فنقول الآتي:

لو أن مرقص لم يتمسك بعبء الانتماء العربي، أو لم يتمسك بإنسان عياني عربي (يعني لو لم يكن لوكاتشيًا في هذا الموضع)، ربما انتمى إلى ألتوسير وفوكو وشتراوس مقابل غارودي ولوسيان سيف وغيرهم. وبتحفظ: ربما قرأ هايدغر بصورة أكثر عمقًا، أو ربما التفت إليه.

الماركسية في عصرنا

افترضنا سابقًا أن مرقص يعيش في عصرين، له بموجبه مسارين لك «نحن»: كونية ينتمي إليها ولا يمتلكها، وعربية يُصرُّ على الانتماء إليها لأنه يمتلكها. فما نحن التي يعينها مثلًا في عنوان كتابه: «الماركسية في عصرنا»؟⁽³⁸⁾

في غلاف كتاب «الماركسية في عصرنا» كتبت دار النشر الجملة الآتية:

«إنه حلقة من سلسلة كتب 'السياسة والمجتمع' التي تقدمها دار الطليعة للإنسان العربي. اقرأه! فواجبك كعربي أن تلم بما فيه».

وقد تساعد هذه الجملة في تكوين انطباع عن طبيعة وسمات الجو الفكري الذي يكتب مرقص فيه/ إليه. في هذه الجملة معنى مضمّر يفيد أن كاتب الجملة، عربي أكثر من غيره، وصولاً إلى درجة العروبة التي يعدُّ نفسه عندها مؤهلاً لتحديد واجب للعربي؛ فواجب العربي (أي عربي) أن يقرأ هذه السلسلة بالتحديد! يمكن، بأسلوب إلياس مرقص، أن أشدد على الكلمات التي وردت في هذه الجملة كلها تقريبًا: «الإنسان»، و«العربي»، و«واجبك» و«أن تلم». هذا منطوق غريب لمفهوم الإنسان، ومفهوم العربي، ومفهوم الواجب، ومفهوم الإلزام. إضافةً إلى أن هذا التحديد للواجب بصيغة الأمر الإلهية الاستعلائية (اقرأ)، تجعل المرء يميل إلى قول إن إشارة التعجب التي وُضعت بعد فعل الأمر «اقرأ» هي الأكثر منطقية في هذه الجملة (إن لم تكن الوحيدة). قد تكون هذه الجملة عينة من طريقة تفكير الـ «نحن المُرْقِصية» التي يعود عليها الضمير «نا» في كلمة «عصرنا»، وهذا افتراض لا ينفيه سياق الكتاب وأفكاره.

في آخر مقدمة هذا الكتاب نفسه، كتب مرقص جملة كثيفة في معانيها ودلالاتها، وكأنه يضع دوافعه لهذه الدراسة كلها، كتب الآتي:

«ليس المطلوب اليوم تبني الماركسية قولاً وصرائحاً، بل فهمها وتمثلها، تمثل جوهرها الحي، المتحرر من القيود والقشور».

إن هذه الدراسة محاولة إسهام في تحقيق هذه المهمة، أما نقد «الفكر القومي» فسوف يكون

سياسي وغير أيديولوجي لكن منهجي فحسب؛ (ونشدد على ذلك).

(38) إلياس مرقص، الماركسية في عصرنا، (بيروت: دار الطليعة، 1965).

موضوع دراسةٍ أخرى.

تفيد كلمة «اليوم» في بداية الجملة راهنيةً التوصيف في حينه، وكانت هذه الجملة، في ذلك الراهن، جملةً صحيحةً في نظر كاتبها: أي وكأنها تدلنا، في يومنا، على طبيعة راهنه (راهن مرقص): وكأنه يقول إن الماركسية، في يومه ذلك، قولٌ وصراخ، في ما كان ينبغي لنا فهمها وتمثل جوهرها الحي، وإن هذا الجوهر متحرر من القيود والقشور التي يفرضها القول والصراخ. يعني أن مرقص يأتي بمسألتين مهمتين هنا: المسألة الأولى أنه يحاول أن يبني ماركسية معاصرة، من ثم يكون هو نفسه معاصرًا، من خلال نقد الراهن، وهذه فكرة لا يمكن للمرء أمامها إلا أن يقول إنها فكرةٌ خلاقَةٌ. والمسألة الثانية هي أنه استخدم الـ«نا» استخدامًا كونيًا، عندما قال: الماركسية في عصرنا، وهذه في العمق فكرة رائعة أيضًا، لأنه بهذه المحاولة كأنه يقول لنا إنه يريد ماركسية تصنع له الـ«نا»: بكلمة أخرى مكثفة ولكن بسيطة: الماركسية في العصر الذي نمتلكه نحن (أي أن نكون ماركسيين معاصرين)، تعني جوهرًا حيًا متحررًا. أي إن ما يفعله مرقص هنا في العمق هو دعوة إلى إنتاج الـ«نحن» بموجب العصر، وليس العكس. ولأن الـ«نا» عند مرقص كانت كونية؛ يمكن قول إنه كان يدعو الـ«نحن» إلى أن تكون على صورة فردانيته (الماركسية جزء من فرديته). وربما يكون هذا واحدًا من أسباب قلّة عدد قرائه: فالتفرد تهمة تستوجب «الاستعاذة بالله» في هذه الثقافة: ثقافة «واجبك كعربي أن تقرأه».

صار ممكنًا القول إن محاولة مرقص القول إن عصرًا راهنًا ملكٌ لجماعةٍ يُمكنها من إضافة الضمير (نا) إليه (عصرنا)، محاولة تعني إعادة إنتاج هذه الـ«نا» لتصير معاصرة بمعنى أن تنتمي إلى الإنسانية كلها، وتعني أيضًا صعوبة المعاصرة من دون استجابة الـ«نا» لهذه الدعوة. الدعوة إلى العصر بوصفها دعوة إلى الكونية، هي أيضًا دعوة إلى الـ«نحن» لتقوم على الاختلاف. ومرةً أخرى لا يستطيع المرء مقاومة هايدغرية هذه الفكرة، يقول هايدغر: إن إفراغ الكلام من ثرائه، ينجم منه مخاطرة بكيوننة الإنسان. بلغة مرقص القول والصراخ (= إفراغ الكلام من محتواه) يعيق الـ«نحن» بوصفها معاصرة: أي يعيق تكونها في الزمان: أي مخاطرة بكيوننة الإنسان.

المعاصر والواقعي: تفلسف على عتبة مرقص

قد يكون كتاب مرقص «المذهب الجدلي والمذهب الوضعي» الذي نشر بعد وفاته (في عام 1991) مصدرًا مهمًا لفهم فكرة العصر بصورة جديدة تعكس نمطًا أوضح في مقارنته لهذا المفهوم. ليس لأنه يولي أهمية للزمان في هذا الكتاب فحسب، لكن أيضًا لأن منهجه يحيل على طريقة التفكير في الحقيقة، ومن ثم في الـ«نا»، والـ«نحن»، في الزمان، ومن منظور تغير الفكر وحركية مركزية الأفكار بتغير الزمان. لم تتمكن من معرفة متى كتب مرقص هذا الكتاب على وجه التحديد، وخصوصًا أنه كان يكتب أكثر مما ينشر، ولكن يبدو أنه في حينها صار أكثر درايةً بالفلسفة الألمانية مقارنة بما كان عندما كتب «عملية التوسير ضد ماركس» و«الماركسية في عصرنا»، وبدأ ينجز تعددية أكثر في مصادر فلسفته التي كان يطغى عليها الطابع الفرنسي أكثر. بل يمكن المجازفة بالقول إنه في هذا الكتاب صار هايدغرًا أكثر على مستوى التفكير وبناء الأسئلة، وصار ألمانيًا أكثر على

مستوى الطريقة.

في هذا الكتاب، يبدو «الراهن» في نظر مرقص نوعاً من التغيير المنهجي من الوضعي إلى الجدلي، ويقدم حدود هذا التغيير بوصفها طريقة التفكير التي يجب عليها أن تحوّل «السائد» إلى «معاصر». الراهن عنده هو الجدل لا الوضعية، من ثم الديمقراطية لا الليبرالية، يقول:

«من أجل هذه القضية⁽³⁹⁾ التي هي تاريخنا الأخير والراهن، على المفكر أن ينتقل بوعي من 'عنصر' وضعانيته الفلسفية إلى عنصر الجدل⁽⁴⁰⁾»

الراهن بهذا المعنى صار مفهوماً لا يرتبط بالزمن فحسب، بل بالجدلية على حساب الوضعية، وعليه، وعند هذا الحد، صار ممكناً التمييز بين السائد والراهن والمعاصر، فمن الممكن تحديد كلمة السائد استناداً إلى كتاب مرقص «نقد الفكر القومي السائد» بوصفها تساوي معنى المزامن، والراهن هو الجدل، أو قل هو المقاربة الجدلية للواقع؛ فما هو المعاصر؟

يرى مرقص أن همّ أوغست كونت، بوصفه مرجع الوضعية الأكثر أهمية، كان «إنهاء العصر الثوري»، (أي عصر الثورة الفرنسية وما تلاها) ولكن لأنه لم يرتق إلى الجدل، بدا وكأنه شكّل من أشكال التبشير الجديد. وكان عنوان كتاب كونت الذي يمكن للمرء التوقف عنده منهجياً (الكاتيشي سم الإيجابي: The Catechism of positive religion)⁽⁴¹⁾ لم يخرج عن فكرة التبشير. ورأى مرقص أن هذا مدخل لمخاطبة الإنسان العادي بلغة يفهمها، الأمر الذي يعني في العمق ما يمكن أن نسميه «تعلم لغة نحن»؛ فالإنسان العادي هو مادة نحن الأولية. وبطبيعة الحال يضع مرقص هنا فكرة العادي مقابل فكرة النخبة، وهذا موضوع قابل للنقد بشدة أيضاً (اليوم)⁽⁴²⁾، ولكن ما يبدو أكثر أهمية في السياق هو أن مقاربة مرقص لما يسميه «عصر كونت» تضمنت إدراكاً بأن العصر هو نحن في الزمان (زماننا). يقول واصفاً عصر كونت وفكرة الكاتيشيسم الإيجابي:

«الزمن كان عصرًا عظيمًا، وجماهيريًا، الفكر يريد مخاطبة جمهور البشر»

هنا فكرة نوعية في مقاربة مرقص للعصر، فالعصر هو الزمان متضمناً الخطاب السائد (أي المزامن). الكلمتان المفتاحيتان هما الزمان والخطاب، ويبدو أن الجدلية التي بينهما هي في العمق المعنى الأكثر دقة لمفهوم العصر. الزمان والخطاب كلاهما يرتبطان بالنحن جدلياً: يكوّنانها وتكونهما.

ترك الزمان والخطاب لبرهة لنختم بهما، ونقف وقفة مهمة عند منزلة مفهوم الواقع بين مفهومات السائد والراهن والمعاصر، وقد يمكن أن نقول إن مرقص يميل بحرفة الفنان إلى بناء الواقع على راهنية من نوع ما، مرتبطة بموضوع محدد بوساطة ذات تحيل على نحن. لبسط أكثر لما يعنيه

(39) يقصد قضية الديمقراطية مفصولة عن قضية الليبرالية.

(40) مرقص، المذهب الجدلي والمذهب الوضعي، ص 28.

(41) الكاتيشيسم تعني تعليم الدين بصورة مبسطة مختصرة ومنهجية.

(42) نعتقد أن مقابل الإنسان العادي اليوم ليس الإنسان النخبوي، لكن ما يمكن أن نسميه الإنسان المقلوب أي (الإنسان المؤدلج).

ذلك نتأمل في مقاربة مرقص الآتية:

«نحن نبني واقعية الأمة على راهنية قضية الوحدة العربية المرتبطة براهنية التجزؤ العربي»⁽⁴³⁾

ونقرأ هذه المقاربة المدهشة كالاتي: أولاً أن الواقعي يُبنى: لا يُعطى ولا يكون جاهزاً، وثانياً أنه يبنى على راهنية مرتبطة بموضوع الواقع، ولكن من الذي يحدد موضوعات الواقع؟ إنها الذات (النحن) وكلما كانت الذات معاصرة كانت موضوعاتها معاصرة، فيصير ربط الواقع بالراهن هو معاصرة في واحدة من أهم صورها. وعليه يمكن أن نقول إن الواقع هو مجموعة موضوعاته التي تجد لنفسها ارتباطاً راهنياً. وفي هذا السياق تحديداً يمكن أن نفهم مقولة مرقص في حوار العمر: «عندما تصبح الأمة العربية مليوني أنا وأنا أفكر تكون قضية الوحدة العربية قد خطت خطواتها الأولى».

التفكير لا يعني هنا إلباء راهنية تمهد لواقعية الوحدة، وعلى أي حال يمكن للمرء اليوم أن يتفق مع مقاربة إلياس منهجياً، ولكن بالضرورة لن نتفق مع استنتاجه (الآن) فالأنا العربي الذي يفكر ينفي واقعية الوحدة أكثر مما يقترب منها. وفي هذا السياق، وفي كل الأحوال، يظل سؤال هايدغر «ما الذي يسمى تفكيراً» سؤالاً ملحاً ومعاصراً. لا يبدو لنا أن التفكير المعاصر سيوصلنا إلى واقعية الوحدة العربية، لأنه لا يتم بوصفنا عرباً أصلاً، بل بوصفنا «أياً كان»؛ فمن لم يفكر (اليوم) بوصفه أياً كان؛ فلن يفكر أبداً (بتعبيرات جورج أغامبين). مفهوم التفكير ومفهوم المعاصرة متداخلان إلى درجة يصعب تمييز أحدهما عن الآخر، إنهما، كما يقول بودلير: «تقطير الأبدى من العابر To distil the external from the transitory».

خاتمة واستنتاج

الزمان والخطاب المرتبطان جدلياً بـ «النحن»، هما العصر عند مرقص، وهذه قراءة مُعاصرة بموجب معنى المعاصرة التي تتضمنه (أي أننا انطلقنا من هذه المقولة منهجياً لنثبت صحتها معرفياً). هنا بالتحديد متعة البحث في مفهوم المُعاصرة: بأن نتيجة ضبطه ينبغي لها أن تكون مُعاصرةً بموجب ذاتها، هكذا فالزمان والخطاب المرتبطان جدلياً بـ النحن هي مقاربة مُعاصرة للمُعاصرة. وهذا ما نجده في عبارة جورج أغامبين المدهشة: «المُعاصر هو الذي يعرف كيف يرى الغموض (الغامق)، هو القادر على الكتابة بتغميس قلمه في غموض الحاضر»

The contemporary is precisely the person who knows how to see this obscurity, who is able to write by dipping his pen in the obscurity of the present.

لا يعني ذلك أن المُعاصر يحوّل الغامض إلى حاضر، ولا إلى واضح يمكن الإحساس بوضوحه، لكن يُحوّله إلى «كتابة»: إلى كلماتٍ تمتلك معنى أو، ربما، إلى خطابٍ discourse له سلطة التغيير وجعل الحاضر عابراً وانتقالياً باستمرار. يعني أن المعاصر يكتب بالغامض، أو يُنظّم الغامض بقلمه، إنه إعادة تنظيمٍ مستمرٍ بالكلمات للغموض ومن ثم للغامض. وإذا أضفنا طرح أوستين المدهش

(43) مرقص، نقد الفكر القومي السائد، ص 10.

في أن الكلمات قابلةٌ للتحوُّل إلى أفعال⁽⁴⁴⁾، فإن المعاصرة ليست إلا تحويل الغموض إلى أفعال. والحقيقة التي تفيد بوفرة الغامض الدائمة مقابل قلة الأفعال بالنسبة إلى هذه الكثرة، هي، بتقديرنا، ما تجعل المعاصرة دائماً ممكنة، وهي ما تمنح الكلمة معناها الجوهرى.

قد تعمل ثلاثية بودلير التي استخدمها لتوصيف الحداثة مع المعاصرة أيضاً (الانتقالي، العابر، المُحتمل The ephemeral, The fleeting, The contingent). الانتقالي والعابر فكرتان من الزمان، وأما المُحتمل فمن الذات: صارت من الذات بعد عصر الحداثة (ربما بعد كوبرنيكوس والأرض ليست ثابتة، ومن ثم كوبرنيكية ديكارت والكوجيتو). علاقة الذات بالغامض هي فحوى مشروع الحداثة، وقد نقول إنها فحوى الحدث الجلل الذي افتتح به كوبرنيكوس عصراً جديداً بحق يسمى عصر الحداثة؛ فيمكن أن نقرأ في تجربة كوبرنيكوس أنها تجربة العودة إلى الذات في حل الموضوع. لأن ما قام به كوبرنيكوس ليحل مشكلة التقييم، وما كان يعرف بـ «الكواكب المتحيرة Wandering stars»، هو أنه انطلق من الأرض وجعلها في نظريته تدور، مدشناً لمنهج مدهش صار مع ديكارت منهج «الحواس لا تنتج علماً» وصولاً إلى الـ «أنا أشك». بهذا المعنى كان ديكارت صاحب منهج فاتح بحق، وحدثاً جليلاً بنى على حدثٍ جليل سبقه هو كوبرنيكوس. لذلك لا يزال ديكارت مأً، وكوبرنيكوس ما، يعاصراننا إلى اليوم.

اهتدى بعض المفكرين العرب إلى علاقة ونحن بالزمان بالإمكان (بالمُحتمل)، ومن ثم استناداً إلى ذلك حاولوا المعاصرة من طريق الانطلاق من الذات نقداً وتهديباً وابتكاراً، ومنهم إلياس مرقص. لكن لم يكن أيٌّ منهم ديكارتاً له كوبرنيكوسه الخاص. ولم يكن إلياس مرقص استثناءً في ذلك، فهو لم يرق إلى ديكارتٍ عربي لأنه لم يرق إلى حدثٍ جليل يدهش عصرًا، ولأنه لا يمتلك كوبرنيكوساً خاصاً به؛ إلا إنه اهتدى إلى الدور المهم للعلوم مثل الرياضيات والعلوم الأخرى في ابتداء الذات بتعبيرات بودلير (To invent ourselves) (مع الحفاظ على المبدأ الهايدغري «العلم لا يفكر»)، وهذا الابتداء طريق لا بد من المرور منه إلى الحداثة، وهذه واحدة من أكثر المسائل التي تميز إلياس بحق.

ظل أن نقول إن هذا التمييز لا يتجاهل تناقضه مع الطريقة التي كان فيها إلياس ماركسياً جداً، نقول «جداً» كي لا نقول «أرثوذكسياً» فنظلمه (مثل ما ظلم نفسه بهذا التوصيف).

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أولفسن، فريدريك. السياسية عند هايدغر: حوار مع هربرت ماركيز، جميلة حنفي (مترجمة)، (د. م: مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 7 شباط/ فبراير 2018).
2. جباعي، جاد الكريم، حوار العمر، أحاديث مع إلياس مرقص، (دمشق: دار حواران للطباعة

(44) انظر:

J.L.Austin, How to do things with words, Edited by: J.O. Urmson & Marina Sbisa, 2nd edition (Massachusetts: Harvard university press, 1975).

- والنشر، (1999).
3. مرقص، إلياس. الماركسية في عصرنا، (بيروت: دار الطليعة، 1965).
4. _____ المذهب الجدلي والمذهب الوضعي، (د. م: د. د، 1991).
5. _____ الممارسة ونظرية المعرفة، أو عملية التوسير ضد الماركسية، (دمشق: دار الحصاد، 2021).

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Althusser, Louis. For Marx, Ben Brewster (tran.), (New York: Verso, 2005).
2. Arendt, Hannah. Eichmann in Jerusalem: A report on the banality of evil, (New York: Viking Press, 1963).
3. Austin, J. L. How to do things with words, J.O. Urmson & Marina Sbisa (Eds.), 2nd edition, (Massachusetts: Harvard university press, 1975).
4. Goran, Therborn. The ideology of power and the power of ideology, (London: V illiers Publications, 1980).
5. Heidegger, Martin. Pathmarks, William McNeill (Ed.), (New York: Cambridge university press, 1998).
6. _____. What is called thinking, Fred D. Wieck & J. Glenn Gray (trans.), (New York & London: Harper & Raw Publishers, 1954).
7. Lukacs, Georg. Heidegger Redivivus 1951, First published: in *Existentialismus oder Marxismus*, Aufbau-Verlag, Berlin (in German), 1951.

دراسات ثقافية



■ **المثقف العربي وسياقات الثورة ومساراتها: الثورة السورية أنموذجًا**
سعيد بوعيطة

■ **صفقات بطيركيتين: دراسة حالة عن «القبسيات» وفاعلية الجماعات النسائية الدينية في سوريا**
نور الهدى مراد

■ **العنف السياسي في تاريخ المغرب الراهن؛ من وطأة الذاكرة إلى قلق البحث**
عبد الرحيم الحسناوي



المثقف العربي وسياقات الثورة ومساراتها؛ الثورة السورية نموذجًا

سعيد بوعيطة

باحث في الحقل اللساني والسيميائي وتحليل الخطاب، تحصّل على دكتوراه، تخصص اللسانيات وتحليل الخطاب، عضو هيئة تحرير مجلة أجراس الثقافية المغربية (سابقًا)، عضو هيئة تحرير مجلة المدونة للدراسات اللغوية والأدبية (الجزائر)، عضو هيئة تحرير مجلة الحكمة للدراسات الأدبية (الجزائر). من مؤلفاته (الكتب): التشكل والمعنى (جماعي، 2013)، أسئلة الرواية المغربية (2012)، ضمير الرواية العربية (جماعي، 2014)، التعليم الأولي بالمغرب (2015)، الخطاب الروائي عند عبد الرحمن منيف (2016)، المنهج في الخطاب النقدي العربي (2017)، تأويل الحكاية (جماعي، 2019)، حفريات الخطاب (جماعي، 2021)، التاريخ والتمثيل السردى العربي (2021). شارك في العديد من اللقاءات الثقافية المحلية والعربية.



سعيد بوعيطة

ملخص

فتحت الثورات والاحتجاجات التي عرفتها أغلب البلدان العربية، نوافذ معرفية جديدة على كل ما يتعلق بسياقات هذه الثورات ومساراتها. خاصة ما يتعلق بأدوار المثقف العربي ووظائفه عامة، مع التطلع نحو تجديد التساؤل والنظر في ماهية الدور المطلوب في المراحل الانتقالية لهذه الثورات، وأسباب تنوعها وتناقضها، وانكساراتها أحيانًا، وهو ما يستدعي الحرص إبستومولوجيًا ومنهجيًا على امتلاك أدوات جديدة قادرة على إحداث اختراق حقيقي في مضممار رصد الواقع المرتبك للنخبة المثقفة، والمآلات المحتملة والممكنة لتلك الأدوار. ولئن كانت الثورات والاحتجاجات التي قادها شبّان متعلمون في عام 2011 في المنطقة العربية؛ آلت بعد مخاض عسير إلى واقع سياسي مؤلم ومركب ومستعص في عدد من البلدان (ليبيا واليمن وسورية ومصر)، فإن هذه النتائج وذاك المخاض هما الكفيل بتقديم المبررات الكافية لتسليط الضوء مجددًا على الأدوار التي يتعين أن يعمل المثقف العربي على تجديدها وتطويرها. لتلاءم ومقتضيات السياق الثوري وإفرازاته الدامية والكارثية، خصوصًا الدور النقدي التاريخي والأخلاقي. لأن المسارات المختلفة التي اتخذتها الثورات العربية، أوجبت تجديد النظر في فهم الوظائف والأدوار التي اضطلع بها المثقف العربي في سياقاتها ومآلاتها المتعددة التي أفرزت اصطفاً جديدًا في المجال العمومي. كما كشفت عن مواقف ومسوغات غريبة وغير متوقعة، في حاجة إلى تقييم ومراجعة. ولا يخفى في هذا السياق أن

تأمل التجارب الثورية، في سورية ومصر واليمن وليبيا وتونس على وجه الخصوص، يقود حتمًا إلى أسئلة مقلقة عن حجم التباين في أدوار المثقفين، وارتباطاتها بالعلاقة الملتبسة بين الثقافي والسياسي، وإلى زحزحة كثير من التصورات التقليدية والنمطية عنها.

مقدمة

عرفت أغلب البلدان العربية أوضاعًا وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة في الشدة والتأثير على مختلف فئات المجتمع، من الطبقة السياسية إلى النخب الأكاديمية والاتحادات إلى باقي فئات المجتمع الأخرى. ومن أبرز هذه القضايا: ظاهرة الطائفية، وأزمة العنف والإرهاب، والحراك الثوري أو ثورات الربيع العربي، وفي مقدمتهم النخب المثقفة التي من المفترض أن تكون الفئة الأكثر تأثيرًا وتأثرًا بما حدث ويحدث من تحولات. حيث فرض عليها هذا الواقع العربي الجديد التحرك من أجل التأثير، بغية المساهمة في توجيه هذه الحوادث في المسار الصحيح الذي يحقق مصالح الأوطان.

شكلت انطلاقة الثورات العربية أو ما اصطلح على تسميتها بـ«ثورات الربيع العربي» نهاية سنة 2010، منعطفًا محوريًا ولحظة تاريخية في حياة الشعوب والدول العربية على السواء. فقد أسست لمرحلة جديدة تختلف عما قبلها، على الرغم من أنها قد أثرت سلبًا وإيجابًا في الصعيدين الداخلي والخارجي للدول العربية بأبعاد مختلفة (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وأمنيًا). لكن على الرغم من تداعيات هذه الحوادث إيجابًا أو سلبًا، فقد بدا الإنسان العربي مسكونًا بالآمه وآماله في الوقت نفسه. ويقف المثقف العربي في المقدمة بمواقفه ومشاركته في هذه الثورات، من حيث التأثير والتأثر. لكن المتأمل في سياقات هذه الثورات العربية، يجد نفسه أمام العديد من الأسئلة الجوهرية المتعلقة بسياقات الثورات العربية ومساراتها. تنبثق هذه الأسئلة عن دور المثقف العربي في عدد من القضايا والأزمات الراهنة. بحيث يختلف هذا الدور من حيث أهميته وشكله وطبيعته، وبحسب بيئة المثقف التي تتباين من دولة عربية إلى أخرى بسبب اختلاف طبيعة السياقات العامة بين الدول العربية. لكن في ظل الحاجة إلى تحديد الدور المطلوب من المثقف في ظل هذه السياقات، يواجه الباحث العديد من الأسئلة، أبرزها: من هو المثقف اليوم؟ وما الدور الذي يقع على عاتقه القيام به في البلدان العربية في مواجهة أصناف الطائفية والعنف والإرهاب والتفاعل مع الثورات العربية؟ ما الأدوار التي اضطلع بها المثقف العربي في السياقات والمسارات المختلفة التي اتخذتها الثورات العربية؟ هل هناك دور نقدي فعال ومنتج للمثقفين العرب عمومًا والسوريين خصوصًا خلال هذه المرحلة المفصلية؟ هل يمكن القول إن المثقف العربي لم يتمكن خلال هذه المرحلة من تجديد النظر في فهم الأدوار التي يجب أن يضطلع بها في سياقاتها ومآلاتها المتعددة التي أفرزت اصطفاً جديدًا في المجال العمومي العربي / الشعبي؟ من خلال هذه الأسئلة المحورية وغيرها، ركزت هذه الدراسة على القضايا التالية: المثقف والثورة، دور المثقف في الثورات العربية، المثقف السوري ومسارات الثورة السورية، الثورة السورية وانتكاسات المثقف، الثورات العربية وخطاب المؤامرة.

أولاً: المثقف والثورة

تميز تأثير المثقفين في الحياة العامة بأهمية كبرى في العصر الحديث، فبدت آراء الفلاسفة والمفكرين في المثقف تنوع أكثر فأكثر. ركز أغلبها على مفهوم المثقف العضوي عند أنطونيو غرامشي، والقضايا والمشكلات المتعلقة بهذا المفهوم. يرى غرامشي في هذا الإطار، أن ما يحكم تعريف المثقف ليس الخصائص الجوهرية لنشاطه الذهني فحسب، بل كذلك الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها المثقف لمجتمعه.⁽¹⁾ ينطلق تحليل غرامشي لمفهوم المثقف من النقد الثوري لكل فارق بين العمل الذهني واليدوي. لهذا، ميّز بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي وبين مثقفي الشمال والجنوب. ما مكن غرامشي من إعادة النظر في مفاهيم تحولت إلى أقانيم مقدسة (مفهوم الحزب ومفهوم الهيمنة السياسية، والدولة، والمجتمع المدني). لهذا، أعاد غرامشي تشكيل خطابه الثقافي بشكل عام، وخطاب المثقف بشكل خاص من خلال الوضع الإستمولوجي الذي أحدثه مع الفكر الميتافيزيقي. ساهمت القطيعة التي أحدثها فكر غرامشي في بروز كتابات عدة عن المثقف ودوره في نهوض المجتمع والأمة، وقيل عنه الكثير. حيث تناولت بعض الدراسات والأبحاث موضوع النخب المثقفة بوصفها محرراً للتاريخ. يرى الأديب الفرنسي جوليان باندا في كتابه الشهير (خيانة المثقفين) أن «المثقفين طبقة صغيرة تتميز بالموهبة الاستثنائية والحس الأخلاقي الفذ، هم من يشكلون ضمير البشرية، وهم بالغو الندرة، نظراً لما ينادون به ويدافعون عنه من قضايا الحق والعدل».⁽²⁾ لذا، عدّهم في مرتبة تفوق مرتبة البشر العاديين. نظراً لدورهم الأساس في فضح وتعرية الفساد ومناصرة الضعفاء. وإذا كان غرامشي قد عرّف المثقف انطلاقاً من أدواره التاريخية ووظيفته المجتمعية، وما يجب أن يكون عليه هذا المجتمع، فإن سارتر يرى أن «المثقف هو صاحب الموقف الملتزم والمنحاز إلى القيم والعدل والحق والنيات الحسنة، قبل أن يكون تقنياً ومتخصصاً في أحد فروع العلم أو فنناً».⁽³⁾ أما علي أو مليل، فيؤكد على أن «المثقف هو صانع الأفكار ومروّجها، ودوره أساس في التأثير باتجاه التغيير نحو ما يراه أفضل».⁽⁴⁾ لهذا، فإن المثقف الحقيقي هو من يمتلك القدرة على اتخاذ مواقف شجاعة استناداً إلى قاعدة معرفية. تمكنه من التوصل إلى أحكام قيمية ومعيارية. وإذا ما ارتبطت الثقافة بالموقف النقدي، فإن قيمتها الحقيقية تكمن في الموقف الثوري الذي يديه المثقف حياله، ومن ثمّ ليس «شرطاً أن يكون المثقف ثورياً يسارياً، وإنما قد يكون يمينياً أو حتى متديناً لكنه يدافع عن القيم السائدة ويوجه نقده إلى الممارسات التي لا يمكن التثبت بها».⁽⁵⁾ وبذلك، فإن المثقف «لا يمثل فقط حركة اجتماعية باطنة أو هائلة فحسب، وإنما

- (1) مجموعة من الباحثين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ط 1 (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991)، ص 112.
- (2) جوليان باندا، خيانة المثقفين، محمد صابر (مترجم) ط 1 (العراق: دار الرافد، 2016)، ص 132.
- (3) جان بول سارتر، دفاع عن المثقفين، جورج طرايشي (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار الآداب، 1973)، ص 58.
- (4) علي أو مليل وآخرون، المثقف العربي: همومه وعطاؤه، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 121.
- (5) علي حرب، أو هام النخبة أو نقد المثقف، ط 2 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 61.

يمثل أيضًا أسلوب حياة خاص، وهو أسلوب مزعج ومنفر في آن، كما يقوم بدور اجتماعي يتفرد فيه صاحبه تمامًا عن سواه⁽⁶⁾. وإذا كانت الثقافة (بحسب التصورات السابقة الذكر) معرفة وقيمة أخلاقية بالدرجة الأولى، فإن القيمة الحقيقية للمثقف تتمثل في الموقف المبدئي والأخلاقي الذي يقفه تجاه مصير أمته والبشرية جمعاء. يقول جان بول سارتر: «إن عالم الذرة في المعمل وهو يجري الاختبارات المعقدة على فصل عناصر الذرة لا يُعد مثقفًا، بل هو مجرد عالم متخصص، إلا أن هذا العالم نفسه عندما يعي الخطورة الكبيرة لاستخدام الذرة في المجال العسكري وتأثير ذلك في حياة الإنسان والأرض، ويقرر التوقيع على عريضة ضد تطوير واستخدام الأسلحة النووية، فإنه وقتها ينتقل من مجرد عالم متخصص إلى مثقف، لأنه في هذه الحالة يخرج من كونه عارفًا إلى كونه مثقفًا. يعبر عن ضمير الناس، بوصفه حاملًا للوعي الاجتماعي، بالتوجيه والنقد وكشف الحقائق، والتعبير الحي عن الالتزام تجاه مجتمعه، وهو لا يستكين للواقع بعيوبه كلها ومفاسده ومغرياته، بل يعمل على فهمه وتحليله وتغييره في الوقت ذاته»⁽⁷⁾.

كما يعد المفكر عبد الله العروي من أبرز الذين كتبوا عن المثقف من خلال تناوله أزمة الضمير التي يعيشها المثقف العربي. يرى العروي أن أزمة المثقف العربي إنما «هي انعكاس لأزمة المجتمع، على الرغم من وجود أزمة ذاتية تهتم المثقف نفسه، والتي يُلهي بها ذهنه وأذهان قارئيه، ومن ثم فإن أبرز سمات المثقف العربي البؤس الذي يقوده إلى اليأس من إصلاح شؤون مجتمعه»⁽⁸⁾. في حين يرى زكي نجيب محمود أن المثقف «يتميز عن عامة الناس بكونه يُدرك الفوارق الدقيقة الكائنة بين ظلال الفكرة الواحدة»⁽⁹⁾.

تكشف هذه التصورات والآراء أن الرسالة الواجب على المثقف تأديتها، هي أن يحمل هموم أمته ومجتمعه وواقعه. ومن ثم، فإن المسؤولية الواقعة على عاتقه كبيرة وخطرة، الهدف منها المساهمة في إصلاح الواقع الذي يعيشه وتغييره ومواجهته. لذلك، يمكن القول إن رسالة المثقف في زمانه هي القيام بالنبوة في مجتمعه ونقل رسالته إلى الجماهير. وهذا ما أكده محمد عابد الجابري حيال طبيعة رسالة المثقف هذه من خلال قوله: «إنهم يقولون ما يعرفون، ليقوموا بالقيادة والتوجيه في عصر صار فيه الحكم فناءً في القول، والمثقف هو الذي يلتصق بهموم وطنه وهموم الطبقات المقهورة والكادحة، إنه المثقف العضوي الذي يضع نفسه في خدمة المجتمع ويواجه تحدياته المختلفة دفاعًا عن الحق والحقيقة، ورفضًا لكل أشكال الظلم والقهر والتسلط في المجتمع»⁽¹⁰⁾. أما إدوارد سعيد فيرى أن «دور المثقف عمومًا جدلي ومتناقض، وهو أن يكشف ويوضح الصراع، وأن يقهر الصمت المفروض

(6) إمانويل كانط، مقالات في التاريخ، فتحي إنقزو (مترجم)، ط 1 (الدوحة: المركز العربي، 2019)، ص 163.

(7) سارتر، ص 112.

(8) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ط 5 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 55.

(9) زكي نجيب محمود، مجتمع جديد أو الكارثة، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 1989)، ص 326.

(10) محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 25.

بالقوة والهدوء المطيع للسلطة الخفية أينما كانت وكلما كان ذلك ممكنًا»⁽¹¹⁾. لهذا، لا يمكن للثقافة أن تساهم في نهوض المجتمع من دون أن يكون المثقف نفسه حرًا، شجاعًا ومستقلًا برأيه، يجاهر بصوته من دون خوف ومهابة، لا يرضخ للإغراءات والإملاءات، وإنما يرفض التدجين وشراء الذمم وفسادها. بناءً على ذلك، ليس كل مثقف مثقفًا، إذ «لا يكفي أن يكون المثقف باحثًا متبحرًا في بعض ميادين العلم والمعرفة، بل لا بد أن يكون مسؤولًا ومنخرطًا في أتون الهموم العامة لمجتمعه، خصوصًا إذا كان هذا المجتمع يعاني مشكلات حارقة، كما هي الحال في مجتمعاتنا العربية والإسلامية؛ وإذا كان للمثقف الغربي المعاصر الحق - كل الحق - في أن ينخرط أو ألا ينخرط في الشأن العام، لأن مجتمعه قد تجاوز مرحلة الانعطافات الحادة والأزمات الكبرى، وأصبح ينتمي إلى مجتمع قوي ومستقر نسبيًا»⁽¹²⁾، فإن المثقف العربي عمومًا مطالب بأن يؤدي دوره بتحرير العقل العربي من «الأغلال والقيود التي تكبله وتنخره من الداخل، بالعمل على تغيير الأطر الفكرية التي يستند إليها»⁽¹³⁾، على حد تعبير محمد أركون، سواء أكانت إسلامية أم شوفينية بعثية مُستعبدة. إذا كان المثقف يسعى للتغيير نحو الأفضل للمجتمع ونقد الأوضاع السلبيه التي فيه كإحدى مهماته، فإن الثورة هي السبيل إلى التغيير السياسي والاقتصادي، والاجتماعي في أحد تجلياتها ومضامينها. لأن المثقف الثوري مسكون برغبة التغيير والرفض لكل أدلجة جاهزة. إذ يحاول تجاوز المعطى الجامد وكشف حدود الالتباس في المفاهيم الصورية المنجزة أو المنتجة من السلطة.⁽¹⁴⁾ لهذا، ينظر المثقف الثوري إلى حالة الثورة، ينضم إليها حيثما وقعت. يركز هذا الفعل على منطلقات ثلاث: الأول تحليلي نظري مبني على استنتاج مفاده أن واقع النظام السياسي القائم لا يسمح بالتغيير التدريجي الإصلاحية من دون ثورة. والثاني، كون الثورة على نظام الاستبداد، عبارة عن فضيلة ضد الظلم. أما الثالث، فيسعى من خلاله لتحقيق القدرة على التأثير في الثورة نفسها عند انخراطه فيها. ما يجعل المثقف الثوري يحافظ على مسافة نقدية سواء تجاه النظام أو تجاه الثورة أيضًا. كما تكون لديه الجرأة على نقد الشعب وليس مواجهة النظام فحسب. على الرغم من أن ممارسة نقد الشعب مهمة صعبة في لحظات الثورة.⁽¹⁵⁾ هكذا، تكون العلاقة وطيدة بين المثقف والثورة، على الرغم من أن دور المثقف قد لا يكون كبيرًا في بداية اندلاع الثورات، بيد أنه يكبر مع الثورة، من حيث كونه الموجّه لها حتى النهاية. لهذا، تصل الحماسة ببعض المثقفين إلى المجاهرة بقول إنه: «من دون مثقف لم تشتعل أي ثورة رئيسة في التاريخ الحديث».⁽¹⁶⁾ وفي المقابل، لم تقم أي حركة مضادة للثورة من دون المثقفين كذلك. لكن على الرغم من تواطؤ عدد من المثقفين مع الأنظمة، إلا أنه من غير الممكن

- (11) إدوارد سعيد، صور المثقف، غسان غصن (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار النهار للنشر، 1996)، ص 37.
- (12) جيرار ليكليرك، سوسيولوجيا المثقفين، جورج كتورة (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2008)، ص 43.
- (13) محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي، هاشم صالح (مترجم)، ط 3 (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص 163.
- (14) محمد طحان، المثقف وديمقراطية العبيد، ط 1 (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2002)، ص 76.
- (15) إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، محمد عناني (مترجم)، ط 1 (القاهرة: رؤيا للنشر والتوزيع، 2006)، ص 94.
- (16) صاحب الربيعي، الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي، ط 1 (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2010)، ص 32.

إهمال ما بذلته النخب عبر عقود من النضال في الفكر والسياسة وما تراكم من ذلك. ما يعني أن النخب والمثقفين هم الذين فعلوا الميادين على الرغم من أن لكل ثورة نخبها. لأن الثورات أكبر من أن تترك السياسيين يتدبرون أمورها.⁽¹⁷⁾

ثانياً: دور المثقف في الثورات العربية

يقول إميل زولا: «إذا سألتني ماذا جئت تفعل في هذا العالم أنا الفنان؟ سأجيبك: أنا هنا لأعيش بصوت عالٍ». ⁽¹⁸⁾ ما يشير إلى أن على المثقف أن يتحلى بالشجاعة. لأن للمثقف واجباً تجاه الكلمة التي هي حقيقته. فالمثقف الساكن الذي لا يهتم بالشأن العام وفق برهان غليون⁽¹⁹⁾ لا يدخل ضمن فئة المثقفين، سواء أكان كبيراً أم صغيراً. ومن ثم لا يصبح كذلك، إلا إذا حقق الشرطين التاليين: القيام بممارسة منتظمة للتفكير في الواقع الاجتماعي والسياسي، والمشاركة الفعالة في تغييره. أما عبد الله العروبي فيرى «أن على المثقف العربي الثوري عندما يضيق نطاق العقل التعميمي في مجتمع ما، وتنقص حظوظ التأثير في الحياة الاجتماعية بالتداخل التلقائي، أن يتدخل لتغيير مجتمعه جذرياً وواقعياً من أجل الخروج من الخيبة». ⁽²⁰⁾

في حين يرى هشام شرابي أن «المثقف هو الشخص الملتزم والواعي اجتماعياً، بحيث يكون في مقدوره رؤية المجتمع والوقوف على مشكلاته وخصائصه وملامحه، وما يتبع ذلك من دور اجتماعي فاعل من المفروض أن يقوم به لتصحيح مسارات مجتمعية خاطئة». ⁽²¹⁾

أدخلت الثورات العربية دور المثقف في سجل حول إن كان للمثقف العربي دور في انطلاقة هذه الثورات أم لا. فتعددت الآراء وكثرت الدراسات في هذا الشأن. لكن على الرغم من هذا التعدد، فقد هيمن اتجاهان متضاربان:

1. الاتجاه الأول: ينفي وجود دور للمثقفين في الثورات العربية. ما جعل هذه الأخيرة تعريّ الواقع العربي المرّ الذي ترزح تحت وطأته الشعوب العربية. كما كشفت العديد من الحقائق التي أخفيت قسراً طوال عقود من الاستبداد، ورفعت الحجاب عن حقيقة النخب المثقفة التي فاجأتها شرارة اشتعال الثورات العربية التي لم تكن لهم مساهمة في صنعها وتوجيهها؛ بقدر ما كشفت الهوية التي تفصل النخب المثقفة عن الشعوب، وغربتها عن المجتمع الذي يفترض أن يكون محل اهتمامها ومجال نشاطها. ⁽²²⁾ لهذا، جاءت هذه الثورات يتيمة بلا مثقفين يسهرون على التخطيط والتأطير لتحقيق التغيير المنشود منها. سواء على صعيد تغيير الأنظمة

(17) المرجع نفسه، ص 49.

(18) المرجع نفسه، ص 94.

(19) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، ط 5 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 164.

(20) عبد الله العروبي، مفهوم الحرية، ط 5 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 123.

(21) هشام شرابي، أزمة المثقفين العرب: نصوص مختارة، ط 1 (بيروت: دار نلسن، 2002)، ص 14.

(22) سليمان الضحيان، «مفهوم الثقافة والمثقفين»، مجلة الفيصل، العدد 143 (تشرين الأول/ نوفمبر، 2018)، ص 59.

الاستبدادية، أم في الجوانب العلمية والأدبية التي تعيش انتكاسة منذ قرون أضحى فيها حاضر الشعوب العربية ومستقبلها بين أيدي غيرها، بعدما نفّض العالم يده من كل ما هو عربي. فقد غاب المثقف العربي بحسب هذا الرأي عن مشهد الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية. لأن أغلب المثقفين العرب نسوا رسالتهم الإنسانية، وربطوا أنفسهم بالأنظمة العربية الدكتاتورية التي رحل بعضها، وسيرحل البعض الآخر، وتترك له تركة ثقيلة ووزر الدماء التي أراقتها تلك الأنظمة في ظل تأييدهم لها طوال سنوات حكمها.⁽²³⁾ كما يُرجع هذا الاتجاه غياب المثقف العربي وتأثيره الفاعل في مشهد الثورات، إلى أن العديد من الدول العربية رمت الثقافة الواعية والمنصفة في مجاهيل وزوايا النسيان، وحاصرت هذه الثقافة وقمعتها واضطهدت المثقفين، وتعاملت مع المثقف بصورة غير منتهجة للثقافة الحقيقية. ما ساهم في صناعة ثقافات معوقة ومشوهة غير قادرة على التغيير الحاسم، ولم تترك هامشًا صغيرًا كما في الدول المتقدمة.⁽²⁴⁾ وبذلك -بحسب هذا الاتجاه- فقد هزم الفعل التاريخي للثورات العربية خطاب المثقفين العرب، من دون أن يكون لخطابهم دور فيها.⁽²⁵⁾

2. الاتجاه الثاني: ذهب هذا الاتجاه إلى الإقرار بوجود دور مؤثر للمثقفين العرب في انطلاق الثورات العربية، وأن المثقفين العرب قدموا الكثير على الرغم من تعثرهم بالصعوبات التي لاقوها. لأن الثقافة العربية كانت ساحة للنضال العربي منذ القدم. وقد علل هذا الاتجاه ذلك بكون العديد من المثقفين قد تنبؤوا بقيام هذه الثورات ومنهم الشعراء والكتاب الذين حذروا من غضب الشعوب، ومهدوا للثورات بكتابتهم ومقالاتهم وقصائدهم وكشفوا النقاب عن جرائم الفساد التي ترتكبها الأنظمة المستبدة. لهذا، شكلت الثقافة قطار التغيير في العالم العربي. كما أن الفعل الثوري الاحتجاجي، قد أطر سياسيًا، وصارت له عناوين وشعارات يطالب بها الشبان المثقفون والواعون الذين تشربوا قيم الحرية والديمقراطية. كما ارتكز على مخزون فكري نقدي كان للمثقفين العرب الفضل في تراكمه عبر سنوات طويلة. حلموا فيها بالإصلاح والتغيير الديمقراطي، وسعوا للحرية لتكون السبيل الملائم للارتقاء بالمجتمعات والشعوب العربية.⁽²⁶⁾

يتضح من خلال هذا السجال وتعدد الآراء، أن الاتجاه الثاني هو الأقرب للصواب حتى لا يغمط حق المثقفين الذين سعوا وعملوا لانطلاق شرارة هذه الثورات العربية. لأن كل قضية أو حدث يمر بيمس حياة المجتمع والأمة، يقتضي الحال فيه أن يتحمل المثقف مسؤوليته إزاءه ويؤدي ما يحتمه عليه واجبه بوصفه مثقفًا، الأمر الذي ينطبق على ما يفترض أن يؤديه المثقف في مرحلة الثورات/ الربيع العربي من أدوار وواجبات. فقد كان المثقف العربي على وعي بمجموعة من القضايا أهمها:

(23) حمدي الحمايدي، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 71.

(24) عماد الدين شاهين وآخرون، الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة، ط1 (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 123.

(25) محمد الشيخ، المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر، ط1 (بيروت: دار الطليعة، 1991)، ص 121.

(26) صالح فخري، الثورات العربية، المثقفون والسلطة والشعوب، ط1 (القاهرة: دار العين، 2013)، ص 86.

1. العمل على الخروج من الواقع الإقصائي وحالة الاستبداد، والبيئة الحاضنة لنمط وحيد للإدارة السياسية، والتحول إلى حالة من الانفتاح وقبول الآخر والاعتراف. وذلك من خلال تعدد الآراء وتباين المواقف وحرية التعبير الفردية والجماعية، والانخراط في استنابات مرجعية سياسية جديدة مبنية على أسس ومبادئ حقوق الإنسان وثقافة التعدد وسيادة القانون والسلم المدني.⁽²⁷⁾
2. الانخراط في حركية المجتمع والالتزام الثقافي والسياسي بالقيم الكبرى التي تكمن وراء إنتاج شروط أحسن للعيش والحياة، والاعتماد على الفكر والسؤال والنقد من خلال مهارات وآليات يستثمرها مثقفون بهدف بناء وعي أفضل بالوجود.⁽²⁸⁾
3. تحمل المسؤولية والانخراط بشكل مباشر في الشأن العام وقضايا الأمة، والعمل على تصويب وتوجيه طاقات الشباب التي ساهمت في تفجير الثورات وتاهت في ما بعدها. وأن تكون مساهمة المثقف باجتراح الحلول الإبداعية التي يمكن البناء عليها، وبناء استقلال فكري متكامل الأبعاد، حتى يكون النتاج الفكري للمثقف معلماً جديداً للثقافة في ماضيها وحاضرها وأحد أركانها الأساسية التي تشيد مستقبلها المتناسق والمسكون بشمولية الحياة وتكامل العناصر.⁽²⁹⁾
4. يعمل المثقف العربي على بلورة الذات من جديد، ويسعى لصوغ مشروعات تمكّن من إعادة النظر والتقييم ثم البناء وفق منطلقات مختلفة. تمكن المجتمعات العربية من التوجه نحو آفاق أبعد من شروط اللحظة التاريخية وشروط الحاضر السياسي المكبلة، وضرورة ممارسة الثقافة بوصفها ضرورة حياتية، وأداء يضمن المساهمة في بناء جمالية تحريرية تفاعلية تليق بمسار يبشر بتحرير الإنسان العربي من الأوهام، وأولها وهم امتلاك الحقيقة.⁽³⁰⁾
5. كل حديث عن ربيع عربي، يرتبط بالحديث عن «ربيع للثقافة العربية»، فمن أجل إنجاح الربيع العربي لا بد من إحداث تغييرات جوهرية في الثقافة العربية التي تغطي عليها الموروثات القديمة، وأفكار ما قبل الحداثة.⁽³¹⁾ وذلك من أجل الارتقاء بالوعي المجتمعي ومواكبة التطورات المختلفة الحاصلة على الساحة العالمية.
6. يقوم المثقف العربي بدوره الريادي في تحريك المجتمع وتوجيهه إلى المسار الصحيح. وتنوير الفكر وبعث نهضة اجتماعية وثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية تبشر

(27) حسين العودات، المثقف العربي والحاكم، ط1 (بيروت: دار الساقي للنشر، 2012)، ص 94.

(28) Jaroslav Krejci, Great revolutions compared: the outline of a theory, 2nd Ed (Harvester wheat sheaf. TJ, press Padstow, 1994), p121.

(29) وردون وود، الثورة الأميركية، نادر سعادة (مترجم)، ط1 (عمان/ الأردن: دار الأهلية للنشر، 2006)، ص 55.

(30) حنة أرندت، في الثورة، عطا عبد الوهاب (مترجم)، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 152.

(31) نجيب الخيزي، «المثقف بين التنميط والتجديد»، الفيصل، (أيلول/ سبتمبر 2019)، ص 73.

بمستقبل عربي مزهر.⁽³²⁾

7. دور المثقف العربي في التأكيد على طرح مشروع مستقبلي للأمة متحرراً من قوالب الماضي وقيود الواقع، من دون التخلي عن قيم الأمة البناءة ومثلها الإنسانية، والتأكيد على الأسس المشتركة للمجتمعات العربية التي من الممكن أن تضمن وجود تكامل عربي شامل.
8. الدور المؤثر للمثقف في بناء ثقافة النهضة لدى المجتمعات العربية التي استطاعت اجتياز مرحلة التخلص من الأنظمة الاستبدادية، حتى تتمكن من إحداث الإصلاحات الثقافية والاجتماعية المطلوبة، والعمل على إحداث نقلة ثقافية تعيد للفرد العربي وعيه ومسؤولياته.⁽³³⁾
9. مساهمة المثقف العربي في حماية الأمن الثقافي للمجتمعات العربية من خلال الحفاظ على القيم والهوية العربية في ظل تنامي تأثير ظاهرة العولمة، وأهمية الاستفادة مما تقدمه من وسائل مادية يمكن الانتفاع بها في تطوير المجتمعات من جهة، وتووير الرأي العام بضرورة عدم الانجراف وراء ما تحمله من قيم وسلوكيات تنافى وقيمتنا العربية الأصيلة من جهة أخرى.

ثالثاً: المثقف السوري ومسارات الثورة السورية

تمتلك سورية خصائص تميزها عن كثير من دول الجوار، وتجعلها مختلفة عن جميع الدول العربية من حيث طبيعة النظام، والخصائص الجيوسياسية، والعلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلفيتها التاريخية. حيث تعد سورية بلداً مقاوماً مناهضاً للسياسات الأميركية الغربية في المنطقة، ما جعل سياستها الخارجية تحظى باحترام وتقدير كبيرين؛ فكثيراً ما وقفت مناصرة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، ومؤيدة لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأميركي. لهذا، استطاع النظام السوري تحصين نفسه خارجياً من خلال شبكة من العلاقات الوثيقة التي تربطه مع قوى مؤثرة جداً مثل روسيا والصين وإيران وحزب الله، وداخلياً من خلال سحق معارضيها، وإفقار البلد سياسياً واقتصادياً. هذه الخصائص كلها جعلت النخب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ستكون بمنأى كبير عن كل ما عرفته الدول العربية الأخرى من ثورات. لكن ما حدث على أرض الواقع، كان مغايراً جداً. فقد شهدت الأرض السورية ثورة شعبية بدأت بتظاهرات انطلقت ضد القمع والفساد وكبت الحريات. حيث قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على وسائل الاتصال الحديثة، وصفحات التواصل الاجتماعي وذلك في تحد غير مسبق لنظام بشار الأسد، متأثرين بموجة الثورات العربية التي اندلعت في بعض بلدان الوطن العربي. إلا أن الجيش السوري واجه الاحتجاجات بعمليات عسكرية واسعة؛ وفي الوقت نفسه، كان للنخبة المثقفة دورها في الثورة السورية، حيث لم يقتصر دور المثقف السوري على السير في ركب الثورة، بل كان له دور بارز فيها، إن لم يكن له الدور الأبرز في التنظيم للثورة، فقد ظهرت قبيل الثورة معالم الصدام العنيف الذي حدث بين المثقفين الثوريين في سورية، والذين وجهوا النقد للنخب السياسية الحاكمة، ونادوا بضرورة إصلاح المنظومة

(32) عزمي بشارة، «عن المثقف والثورة»، مجلة تبين، العدد 4 (آذار/ مارس 2013)، ص 93.

(33) عبد الإله بلقزيز، نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين، ط 1 (بيروت: الشبكة العربية

للأبحاث والنشر، 2010)، ص 157.

السياسية في الدولة. كما طالبوا بالعدالة والكرامة والحرية، وذلك من خلال العديد من الكتابات والمؤلفات والأعمال الأدبية والفنية. لكن كثيراً ما ردد النظام الحاكم في سورية على أعمال المثقفين بالعنف، فحاربهم بطرق شتى. وذلك من خلال النفي والإبعاد والاعتقال والمحاصرة إلى القتل في أحيان كثيرة. لهذا، لم يكتف المثقف السوري بالتنظير لاندلاع ثورة شعبية ضد النظام السياسي فحسب، بل كان له منذ انطلاقتها دور كبير في قيادة التشكيلات المعارضة التي ظهرت على الساحة. حيث أعلنت الكثير من النخب المثقفة انحيازها التام إلى صفوف الحراك الثوري ودعمها لمطالب الثوار المشروعة والمتمثلة في الحرية والكرامة وبناء الدولة الديمقراطية. كما أن رفض القمع وإدانة استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، كان فاتحة لتحرك جزء آخر من المثقفين السوريين. وقد شهدت البدايات الأولى للثورة السورية مع تطور الحوادث، عدداً من اللقاءات والاجتماعات دعا إليها مثقفون سوريون لتغليب لغة العقل والحوار، ونبذ العنف وتعزيز روح التضامن والوحدة الوطنية. تزامنت مع إصدار بعض البيانات والرسائل والعهود الوطنية، حملت أسماء أدباء وشعراء وفنانين من مختلف المدن السورية.⁽³⁴⁾ لكن تكمن أهم أسباب عدم تمكن المثقفين السوريين الإجماع على قيم وطنية مشتركة، تكون بمنزلة خريطة طريق للمرحلة الانتقالية، هي القطيعة الكبيرة التي حدثت بين قطبي الثقافة السورية التي انقسمت إلى اتجاهات عدة حيال الثورة السورية. يمكن تصنيف المثقفين السوريين وعلاقتهم بالثورة إلى خمسة أنماط:

1. مناصرو الثورة: ظهر هذا الصنف من المثقفين الذين أيدوا الثورة منذ بدايتها، وشاركوا فيها بطرائق سلمية مختلفة. رافقوا الثورة من خلال المشاركة في التظاهرات والاعتصامات، ناهيك عن القيام بالتحليل الفكري والسياسي لأهدافها والآفاق المتاحة أمامها، والنقد المستمر لأوضاعها التي أخذت تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. دفعهم إلى ذلك حماسة كبيرة وإيمان مطلق بأهداف الثورة، وقدرتها على إحداث التحولات الكبرى المرجوة. أُلّف هذا الصنف من المثقفين المناصرين للثورة بشكل أساس من جيل مختلف من المثقفين والناشطين الشبان الذين يجمعون بين الجانب الثقافي والجانب السياسي المباشر، وبين الكتابة الفكرية والاشتراك في الحراك الشعبي، مثلما يقومون بنشاط إعلامي وثقافي شعبي بوساطة وسائل التواصل الاجتماعي. ولا سيما بعد أن سمح النظام بدخول الفيسبوك على شبكة الإنترنت السورية بعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة. يقوم هذا الصنف بتكوين فهم عام بالثورة، وكيفية تحقيق أهدافها، والأولويات التي يجب أن يركّز عليها. لهذا، كان هذا الصنف أكثر حماسة للثورة ومشاركةً فيها، تجلّى في عدد كبير من القائمين على «لجان التنسيق المحلية» وكذا جماعة «الأمانة العامة لإعلان دمشق»، وأعضاء «لجان إحياء المجتمع المدني»، و«إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي»، و«الهيئة العامة للثورة السورية»، والقائمين على منتديات ربيع دمشق التي ظهرت بعيد توريث السلطة عام 2000، إضافة إلى عدد كبير من المثقفين والناشطين والمحامين وإعلاميي وسائل التواصل الاجتماعي، وعدد أقل من الفنانين والصحافيين والجامعيين والقضاة.

(34) علي ليلة وآخرون، الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2012)، ص123.

2. الإصلاحيون المؤيدون للثورة: يعود الفرق بين هذا الصنف والصنف السابق إلى أن الثاني مؤيد للثورة ولكن بشروط، خلافًا للفئة السابقة التي لا تضع أي شرط. يقف الإصلاحيون مع الثورة ويدعمونها ويقفون إلى جانبها ويوجهون نقدًا منظمًا للنظام وسياساته، غير أنهم يطلبون أن تسير الثورة في مسار محدد. ولذلك يسحبون تأييدهم من الثورة إذا سارت في طريق غير الذي يريدونه لها، وكأنه يمكن التحكم في الثورات بعد اندلاعها. تحددت المواقف الأساسية لهذا الصنف بالتمسك بالمبدئي والمطلق بسلمية الثورة، والتأكيد على أن النظام هو السبب الرئيس في ظهور الحركات الإسلامية المتشددة، والفكر المتطرف عمومًا. لأن النظام وممارساته، قبل الثورة وبعدها، هو المحرك الفاعل في تأجيج التطرف الذي لم يعرف طريقًا في سورية قبل سبعينيات القرن الماضي بحسب حسين العودات الذي يرى أن «الأنظمة الشمولية والدكتاتورية وأنظمة القمع هي المسبب الحقيقي للإرهاب وتطوره وانتشاره في مختلف البلدان العربية».⁽³⁵⁾ لذلك، فإن المواجهات التي شهدتها السنة الثالثة من الثورة السورية بين الفصائل المسلحة والنظام، هي مواجهة ليس للشعب السوري أي مصلحة فيها، فالأولوية لدى السوريين ليست في الدخول في حرب طاحنة هو غريب عنها، بل في التغيير والعدالة، وتمكنه من بناء دولة المؤسسات؛ فوجد المواطن السوري نفسه غريبًا في هذا الصراع. لهذا، فإن هذه الفئة أقل التصاقًا بالحراك الشعبي من النمط السابق.

3. الإصلاحيون الراضون للثورة فكريًا وثقافيًا: تجلّى ذلك في موقف بعض المثقفين والتيارات السياسية الإصلاحية الذين يتفقون مع أهداف الثورة في الوصول إلى مجتمع الحرية والعدالة والكرامة، كما يؤكدون على أن السلطة وصلت إلى درجة غير مسبوقه من الظلم والفساد، وأنه لا بديل عن التغيير، غير أنهم يعتقدون أن الثورة قد لا تكون هي السبيل الأفضل للتغيير. لذلك لديهم تحفظات كثيرة على أسلوب عمل الثوار وطريقة إدارتهم للثورة. كما يذهبون إلى أن على الثورة اتباع طريقة الإصلاح السلمية واتباع طرائق متدرجة في المعارضة، حتى ولو لم يلق نهج الإصلاح أي استجابة من النظام الحاكم. يتشكل هذا الصنف في أغلبهم من نموذج المثقف التقليدي. ذلك أن أصحاب هذا الموقف، وعلى الرغم من توجيههم النقد للسلطة، وتأكيدهم أنها ألحقت الظلم بالناس، إلا أنه موقف يشكك في الثورة، ويرفضها بطرائق غير مباشرة. ما يجعل من كتابات هذه الفئة (المعارضة للنظام) تستهدف بالنقد الثورة والثوار أكثر بكثير مما تستهدف النظام والسلطة.

4. الحياديون: يتلخص موقف هذا الصنف في عدم اتخاذ موقف واضح من الثورة، واللجوء إلى موقف الـ «لا أدري». وحثتهم في ذلك أنهم بعيدون عن السياسة، أو متفرغون للبحث المعرفي، أو عدم وضوح الرؤية بالنسبة إليهم، أو أن النظام القائم لم يضرهم في شيء بشكل مباشر. يندرج ضمن هذه الفئة ما يسمى بـ «المثقفين الأدبيين»، وهم جيل من المتخصصين الذين تنحصر اهتماماتهم وبحوثهم وفعاليتهم في تخصصهم الدقيق، بعيدًا عن أي انتباه للمجال السياسي والاجتماعي العام للمجتمع. تتكون أغلبية هذه الفئة من الموظفين عند الحكومة، والمغتربين الذين يعيشون خارج سورية، وعدد كبير من الكتاب والشعراء والفنانين.

5. المعارضون: يستند تصور هؤلاء إلى ما صارت إليه أحوال البلاد، وإلى الإرباك والتوترات التي تعاني منها دول الثورات العربية الأخرى، من أجل الطعن بمشروعية الثورة، وبأنها جالبة للاضطرابات والفوضى للبلاد.⁽³⁶⁾

رابعاً: الثورة السورية وانتكاسات المثقف

1. الثورة السورية وصورة المثقف

فندت الصور المتعددة التي اتخذها المثقفون السوريون أمام التحول التاريخي الكبير الذي مثلته ثورة عام 2011، عدم تحمل المثقف السوري مسؤوليته أمام تراجع الوجه المدني والديمقراطي للثورة. فعلى الرغم من أن المثقف السوري لم يقدر الثورة، أو يصنعها، غير أنه صاحبها. وإن انزوى القلة قليلة من المثقفين السوريين في الظل والصمت. في حين فضلت قلة قليلة أخرى الاستمرار في مهنتها التي اعتادت عليها في خدمة السلطات. ومن جهة أخرى، سقط في الميدان كثير من المثقفين، أو اختفوا في ظلمة السجون، أو اضطروا للرحلة التهجير على طريق التغريبة السورية الكبرى. لهذا، شكلت الثورات العربية، اختياراً قاسياً للمثقفين السوريين في إحدى تجلياتها. كما شكلت انكشافاً قيمياً، وأزمة كشفت زيف الادعاء الثقافي في بعض جوانبه. فظهر ما يمكن تسميته أزمة أو انتكاسات المثقف السوري التي تمثلت بحالة من الانكشاف الموقفي والقيمي والثقافي.⁽³⁷⁾ كما عرّت الكثير من منتمي الفئة المثقفة ورموزها حينما أظهرت هذه الأزمة تناقضاتهم مع أسس المسلمات الاستمولوجية الأيديولوجية، وادعاءاتهم بالتمسك بشعار السعي لترسيخ قيم العصر الثقافية كالحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية.⁽³⁸⁾ خاصة أن نجاح ثورات بعض الأقطار العربية الأخرى (التونسية والمصرية والليبية واليمنية) في إطاحة رؤوس الأنظمة الحاكمة، وضعت المثقفين العرب أمام مقتضيات الشأن العام لمجتمعاتهم ورؤيتها كما هي، بمشكلاتها التاريخية وطموحاتها وأحلامها. حيث ظهرت تمايزات جديدة لمواقف وأنواع المثقفين. أما بالنسبة إلى الثورتين السورية والليبية اللتين اتسمتا بطابع الكفاح المسلح، فقد ظهر إشكال أخلاقي أمام المثقف النقدي المؤيد للثورة، تجلى في نقاش فكرة الظالم والمظلوم وتداعيات الكفاح المسلح على المجتمع وبنيته، كما واجه المثقف أيضاً مشكلة نقد السلوك اليومي للمظلوم وقد حمل السلاح، وهذا أمر ضاغط نفسياً؛ فوجد المثقف نفسه مرة أخرى أمام أزمة انحيازه للحق وانتقاده سلبيات الجماعات الثورية المسلحة، وذلك من أجل التفكير في تحديد السلبيات والإيجابيات للمسار الثوري بهدف إنجاحه.⁽³⁹⁾

لكن أزمة المثقف تجاوزت أحياناً التفكير في مسار الثورة، لتعرّف تحولات طالت مواقف عدد

(36) ليلة، ص 142.

(37) إبراهيم اليوسف، استراتيجية المثقف وتكتيك السلطة، ط 1 (القاهرة: أروقة للنشر، 2018)، ص 83.

(38) سليمان، عبد المنعم وآخرون، إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية، ط 1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012)، ص 213.

(39) إليزابيث سوزان كساب، «المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء»، المستقبل العربي، العدد 415، (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 123.

من المثقفين العرب في مرحلة ما بعد الثورات التي وصلت إلى حد التناقض في القول والفعل،⁽⁴⁰⁾ حيث انقلبت حال بعضهم فتحولوا من ممثلين لقيم الحرية والعدالة والتسامح، إلى أدوات أو معاول في أيدي السلطات الحاكمة الجديدة، حيث أصبحوا يسوغون عنفها وقمعها وينظرون إلى سيطرتها على المجال العام على أنه ضروري. ولعل الأمر بدأ واضحًا في الحالة المصرية.⁽⁴¹⁾

شكلت مرحلة ما بعد الثورات في العالم العربي حالة فريدة إذ ترك المثقفون العرب جدليات الثورات وشعاراتها، وتحولوا إلى مربع السلطة، وهذا كان مشهدًا عامًا في ثورات العالم العربي كلها، ويعزوا البعض ذلك إلى سببين رئيسيين:

أ. خيبة أمل المثقفين العرب من قدرة الثورة على حسم الخلاف مع النظام القديم، إذ أخذت الثورة في دول العالم العربي منحنيين، عدا التصالح مع الأنظمة القديمة كما حدث في مصر وتونس، وإما استدامة القتال كما هو المشهد في سورية وليبيا. في الحالة الأولى، شعر المثقف العربي أنه مجبر على الانحياز لأيديولوجيته، وفي الحالة الثانية، وجد المثقف نفسه أنه جزء من النظام السياسي سواء المعارض أو نظام الحكم القديم.

ب. الخصومة مع التوجه الإسلامي الذي هيمن على المشهد العام الذي أتت به ثورات الربيع العربي. حيث طغت الأيديولوجية الإسلامية، وذلك من خلال فوز الإسلاميين في الحكم في أغلب دول الربيع العربي، أو حتى طغيان المشهد الإسلامي على حالة القتال في الثورات التي أخذت الطابع العسكري، ما دفع المثقفين العرب إلى الانحياز مرة أخرى لأيديولوجيتهم، وصعدوا حدة الخلافات حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يفترض أن تبنيه الدولة العربية لما بعد الثورة. لهذا، فإن الثورات العربية التي جمعت مختلف شرائح القوى السياسية ومثقفي المجتمعات العربية على شعاراتها، من ناحية إسقاط الأنظمة السياسية الدكتاتورية، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، تحولت بعد انتهاء الثورات إلى إشكالية كبرى تواجه مختلف قوى المجتمع. وبدأ ذلك واضحًا في عدم الاتفاق على المرحلة الانتقالية، وبالذات في ما يتعلق بالقضيتين المركزيتين: إدارة الدولة، وهوية الدولة. لكن يبقى للمثقف دور مهم ومطلوب من خلاله يتحمل مسؤوليته في التعامل مع ما تمر فيه المجتمعات من حوادث وقضايا، وأن يؤدي دوره المفترض مثقفًا في الاهتمام بقضايا الشأن العام مهما واجه من صعوبات وتحديات.⁽⁴²⁾

كذلك الحال من المفترض أن ينطبق على المثقف العربي الذي يعيش في مجتمع تتوالى الحوادث عليه تباعًا، وتستمر أزماته وتعدد قضاياها. لعل هذا ما وضع الجميع في حلقة مفرغة لا توصل إلى نتيجة تخدم المجتمع، ووضعتهم في أزمة عميقة.⁽⁴³⁾

(40) برهان غليون، عطب الذات، وقائع ثورة لم تكتمل، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، ص 121.

(41) ليلة، ص 152.

(42) سلامة كيل، الثورة السورية: واقعها، صيرورتها، وآفاقها، ط1 (دمشق: أطلس للنشر والتوزيع، 2017)، ص 93.

(43) Jennings and Kemp-Welch (eds.), Intellectuals in Politics, (New York: Rutledge, 1997), p86.

من هنا، فقد أدت ثورات الربيع العربي إلى بروز أزمة المثقف العربي وكشفت عن ضعف الوعي الديمقراطي لدى كثير من المثقفين والنخبة، حتى صار الدفاع عن قيم الحرية والعدالة أمراً عارضاً ظرفياً، وليس انحيازاً ذاتياً مبدئياً لدى بعضهم؛⁽⁴⁴⁾ يقول علي شريعتي: «عندما يحترق بيتك فإن من يدعوك إلى الصلاة خائن، وأي عمل غير إطفاء الحريق خيانة»،⁽⁴⁵⁾ فما الذي فعله المثقف السوري لما من شأنه إطفاء هذا الحريق الذي يتلغ الأراضي السورية وأهلها وسيادتها؟

2. الثورة السورية ومثقف السلطة

أدت مجموعة من المواقف والملابسات التي صاحبت الثورة السورية إلى بروز أنماط عدة من المثقفين. فحسب مجريات وحوادث كل ثورة، فإنه ما من ثورة إلا وانقسم المثقفون حولها بين مؤيد ومعارض، بين داع لها ومتحفظ عليها. وهذا ما حصل مع مختلف الثورات، بدءاً من الثورة الفرنسية 1789، مروراً بالثورات الأوروبية 1860 والثورة الروسية 1917 والثورة الإيرانية 1979، وانتهاءً بالثورات العربية مع بداية 2011. لقد وُجدت على مدى التاريخ فئة من المثقفين ورواد الفكر، مرتبطة بالسلطة القائمة، وليس لها من وظيفة سوى تبرير سلوكيات الأنظمة وعقلنتها، وجعلها مقبولة من الناس. تتكوّن هذه الفئة بشكل خاص، من مثقفي البلاط: وهم رؤساء تحرير الجرائد والمجلات والتلفزيونات الحكومية -أو القريبة من النظام- والمحررون الرئيسون فيها. إضافة إلى أعضاء من نقابة الصحفيين، ونقابة الفنانين في سورية، وعدد من الصحفيين اللبنانيين الذين ارتبط اسمهم بالنظام، ناهيك عن فئات واسعة من المثقفين والفنانين الذين لهم باع طويل في الدوران في فلك السلطة. يتشكلون من فئة من رجال دين مسلمين ومسيحيين، إضافة إلى المفتين في المحافظات، وأغلبية خطباء الجوامع، والقائمين على مؤسسات الأوقاف، ومقدمي البرامج الدينية، وعدد من شيوخ وأتباع الطرائق الصوفية. فقد أكد هؤلاء أن الثورة ليست سوى «مؤامرة خارجية»، والثوار مجرد «إرهابيين» أو مغرّرين بهم. لذلك أخرجوا بعض الشعارات التي تبرر وجود السلطة القائمة والتشكيك بأهداف الثورة من قبيل: إن الثورة هي ضد الأقليات، وتستهدف «محور المقاومة»، كما أنها مرتبطة بقوى استعمارية. حتى أن بعض مؤرخي الثورات يرفض إدراج هذه الفئة في فئة المثقفين القائمين بذاتهم.

خامساً: مثقف الثورة بين خطاب المؤامرة وخطاب التخلف

1. خطاب المؤامرة

تعد نظرية المؤامرة من النظريات الأكثر رواجاً في العالم العربي. حيث تهيمن عند وقوع الحوادث وحلول الأزمات، فالمواطن يعتقد أن الحكومة لا تمثله ولا تخدم مصالحه، وهو نوع من أنواع المؤامرة الداخلية، والحكومة ترجع كل فشل تسببت به سياساتها الخاطئة للمؤامرات الخارجية (الأيادي الخارجية). وحتى في الغرب يوجد من يؤمن بنظرية المؤامرة، لكن قلما نسمع كلمة

(44) زكرياء السرتي، «المثقفون في زمن التحولات التاريخية: تصادم الأدوار وعوائق بناء البدائل»، تبين، العدد 18، (آب/ أغسطس، 2016)، ص 75.

(45) علي شريعتي، مسؤولية المثقف، ط 1 (بغداد: مكتبة المعرفة، 2013)، ص 126.

مؤامرة في إعلام وسياسة الدول الغربية. إلا أن الفرق بين العرب والغرب في هذه الإطار، يكمن في كون الغرب يخطط ويعمل، مقابل الإنسان العربي الذي لا يملك مشروعًا ولا يتخذ الأسباب، وهو ما يجعله غير محصن من مخططات ومشاريع الدول الكبرى. بعبارة أخرى، الدول الكبرى لا تتأمر على الدول الضعيفة، لكنها تستثمر في الحوادث وتوجهها لمصلحتها. من هنا، فإن أصل المشكلة يكمن في ضعف الجبهة الداخلية للدولة العربية وهشاشتها. فالصين مثلًا تريد غزو الولايات المتحدة بالبضائع الرخيصة، بغية زيادة صادراتها، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة للرد بفرض رسوم جمركية مشددة على البضائع الصينية، من أجل التغلب على العجز التجاري الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات، واستعادة الوظائف الأميركية المفقودة بسبب التغلغل الصيني، هذه الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة، يمكن تسميتها بالمؤامرة الاقتصادية بحسب مؤيدي نظرية المؤامرة، لكنها لم تنجح في إضعاف اقتصاد أي من البلدين، لأن أميركا تخطط وتعمل وتطور، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصين؛ ما يوكد أن المؤامرات الخارجية لا تنجح إلا مع الدول الضعيفة ذات الجهات الداخلية الهشة. ويشير مصطلح الجبهة الداخلية إلى القوة المدنية (الشعبية) للدولة، وإلى تماسك الشعب مع بعضه بعضًا، إضافة إلى تماسك الشعب مع قيادته (حكومته)، بسبب وعي المجتمع وارتفاع مستواه الأخلاقي والقيمي. لهذا، فالمؤامرات الخارجية لا تكون فعالة مع الدولة ذات الجبهة الداخلية القوية، وعلى النقيض من ذلك يتسبب انتشار الفساد وتدني أخلاق المجتمع في هشاشة الجبهة الداخلية للدولة، ما يجعلها عرضة للمؤامرات الداخلية والخارجية.

يميل أنصار المؤامرة في سورية إلى التشبث بهذه النظرية لتفسير جميع المشكلات والأزمات التي تحدث في المنطقة، بغية تبرئة الذات والتنصل من المسؤولية، وكأسلوب للهروب إلى الأمام بدلًا من مواجهة الحوادث والبحث في أسبابها الحقيقية. إن انتشار الفكر التأمري على مستوى عامة الشعب والنخب على حد سواء يدل على تفشي الجهل الفكري، وغياب الوعي في هذه المنطقة من العالم، يوكد أغلب الباحثين على أنه ليس كل متعلم مثقف.⁽⁴⁶⁾ لهذا، فإن تشبث بعض المثقفين السوريين بنظرية المؤامرة، ينزع عنهم صفة المثقف، ولا يتجاوزون صفة المتعلم، ذلك أن هناك فرق شاسع بين الإنسان المثقف والإنسان المتعلم. يوكد علي الورد على «أن المتعلم هو من تعلم أمورًا لم تخرج عن نطاق الإطار الفكري الذي اعتاد عليه، فهو لم يزد من العلم إلا ما زاد في تعصبه وضيّق من مجال نظره، آمن برأي من الآراء أو مذهب من المذاهب فأخذ يسعى وراء المعلومات التي تؤيده في رأيه وتحرضه على الكفاح في سبيله، أما المثقف الحقيقي فيمتاز بمرونة رأيه وباستعداده لتلقي كل فكرة جديدة ليتأمل فيها ويملي وجه الصواب حيالها».⁽⁴⁷⁾ وبذلك فإن «مقياس المثقف ليس بمقدار ما يمتلكه من معلومات وتعليم وعدد الشهادات، إنما يعتمد على امتلاكه المنهج العلمي والطريقة الفكرية التي تمكنه من ممارسة النقد على نفسه -نقد الذات الفكرية- وفي الوقت نفسه، تسمح له بقبول الآخر المختلف. فقبول الآخر، يستدعي بالضرورة توافر المرونة لدى المثقف والقدرة على الحوار. لأن الحقيقة نسبية ومتغيرة بتعدد البشر وأوانهم واختلاف مشاربهم».⁽⁴⁸⁾ وبكل الأحوال، فإن المثقف يتميز عن سواه من أهل العلم والفكر، من

(46) مويي غباش، حول دور المثقف، ص 133.

(47) علي الورد، حوارق اللاشعور، ط 2 (بيروت: مكتبة دجلة والفرات، 2010)، ص 46.

(48) Thomas Bender, *Intellect and Public Life* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993), P73.

كتاب وأدباء وفنانين ومفكرين وعلماء، وفق علي شريعتي⁽⁴⁹⁾ بسعة الأفق ووضوح الرؤية وهو ما ينطبق على المستنير أيضاً (بعيد النظر أو مستنير). بحيث لا يتصف بالتقييد والتوقف عند جانب دون آخر، بل يفكر بوضوح وسعة الأفق. لهذا، فإن «المثقف الحقيقي هو كل من له تفكير علمي نقدي. يكشف به عن المسلمات والبدهييات الزائفة السائدة في المجتمع، وي طرح الحلول ويقارب مسائل وقضايا مجتمعه باعتماد العقل والمنطق، بعيداً عن التحيز والعواطف والقيود السائدة، ويكون صاحب نصيب واسع من المعارف والعلوم المرتبطة بالمجال الذي يقاربه. بحيث تكون غاية أفكاره الإصلاح والتصحيح والتطور والمنفعة العامة للمجتمع، يتقبل النقد والأفكار والآراء المخالفة بصدق ربح من دون تشنج، وبذلك هو يختلف اختلافاً كبيراً عن أشباه المثقفين من المتعلمين وأصحاب الشهادات المؤدلين الذين يتعصبون ويتحيزون لأفكار معينة ولأيديولوجيا بذاتها بصرف النظر عن ضررها، أولئك الذين يجادلون للانتصار لتلك الأفكار والدفاع عنها وحسب، وليس الإصلاح والتطوير»⁽⁵⁰⁾.

إن المثقف الحقيقي هو من يمتلك دوره الفاعل في المجتمع، ويتخذ موقف المواجهة والمجابهة لكل سلطة تقليدية ولكل المسائل والقضايا الحرجة في المجتمع. بافتراض «أن النخبة المثقفة بحكم وعيها وموضوعية التفكير ووضوح الرؤية لديها قدرة على التحليل والمحاكمة المنطقية»⁽⁵¹⁾ ما جعل المثقف السوري في حصن من أن تنطلي عليه نظرية المؤامرة وأساليب السلطة التبريرية. ومن ثم، «فإن هؤلاء، هم وحدهم القادرون على تصحيح تلك الصورة في الوعي الجماهيري، ورسم الطريق الصحيح لتحقيقها في حيز الواقع الملموس»⁽⁵²⁾. بل المثقف الحقيقي على غرار باقي المفكرين مثل سبينوزا وفولتير، يدافع عن المعايير الأزلية للحق والعدل، بوصفها معايير هذا العالم، مقارنة بعامة الناس الذين لا يدافعون عن مثل عليا بل تسيرهم الفائدة المادية ويأسرهم التقدم الشخصي، فيقيمون علاقة وثيقة مع السلطة وأصحاب النفوذ السياسي. وهذا ما يفسر سوسيولوجياً كيف تنشق طبقة حكام فاسدة من شعب ينتخبهم في علاقة زبائنية. ومن ثم، فإن أسوأ ما يرتكبه المثقفون هو ترويض المواطن وتنظيم المشاعر الاجتماعية وتبريرها، وغسل الأدمغة⁽⁵³⁾. لهذا، تتميز رسالة المثقف بشكل أساس بالمشاكسة والعناد، وبذلك هو أشبه ما يكون بذبابة سقراط، أو كما يقول جورج طرابيشي: «أن يوقظ الناس لا أن يئيمهم، وأن يوسع لا أن يحدّر»⁽⁵⁴⁾ وهو ما يوكدّه علي الوردي أيضاً، بقوله إن «المثقف الحقيقي هو من يتصف بالشجاعة الفكرية فيقتحم التابوهات، لا يتلقى ما يسمع

(49) شريعتي، ص 132.

(50) نبيل فازيو، «في التلقي المغربي لمفهوم المثقف: عبد الإله بلقزيز أنموذجاً»، المستقبل العربي، العدد 452 (تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، ص 41.

(51) نور الدين أفاية، «حول أداء المثقفين في معمة الحوادث: ملاحظات وتساؤلات»، المستقبل العربي، العدد 415 (نيسان/ أبريل 2013)، ص 92.

(52) رشيد الحاج صالح، تفاعل المثقفين مع الثورة السورية بين الواقع والمأمول، ط 1 (إسطنبول: معهد العالم للدراسات، 2018)، ص 123.

(53) الحسين حما، التغيير والنهوض في العالم العربي، ط 1 (إسطنبول: مركز برق للبحوث والدراسات، 2016)، ص 62.

(54) جورج طرابيشي، الماركسية والأيدولوجيا، ط 1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972)، ص 32.

ولا يستظهر كل ما قرأه كاللبغاء، ولا يعتمد الأفكار الجاهزة مثل العوام وجُلّ المتعلمين، بل يعتمد التمحيص والبحث والتحري، ويراعي الموضوعية والنزاهة حين التعبير عن رأيه بعيدًا عن التعصب والتحيز، يقودنا ذلك إلى أن المثقف الحقيقي حين يقرأ لا يلغي عقله بل يتشرب أفكار المؤلف مثله مثل الإسفنج، يقرأ بتمحيص ونقد، لا يثق من دون حجج، ولا يصدق بسهولة، كي لا يقع ضحية الأدلجة والتغيب»،⁽⁵⁵⁾ إن مهمة المثقف «هي أن يُزعج الآخرين، وأن يوقظهم ويقض مضاجعهم، وألا يدعهم يستريحون، لا أن يداعبهم أو يمتعهم بما يريحهم». ⁽⁵⁶⁾ لذلك، من الطبيعي أن تكون المشكلة لديهم في الآخر - كل آخر - إلى درجة أن كل ما يدور في هذا العالم غربًا أو شرقًا، إنما هو محض مؤامرة، الهدف منها الاقتصاد من تلك الأنظمة وتطويعها. لذلك لا يرى هؤلاء المثقفون سوى أن المشكلة في رئيس الحكومة وأعضائها الذين يخيون دومًا أمل القيادة،⁽⁵⁷⁾ كما أن المشكلة في أعضاء مجلس الشعب الذين لا يقومون بدورهم على الوجه المطلوب، المشكلة في حجم الفساد العام الذي يسقط أصحابه بين فترة وأخرى من السماء، المشكلة في المؤامرة الكونية التي تحاك ضد سورية ونظامها المقاوم، لا بل المشكلة في هذا الشعب الذي لم يُقدّر نعم الاستبداد وبركاته، فخرج يُطالب بمطالب غير محقة. نستطيع القول إن رسالة المثقف كبيرة، ومسؤوليته الأخلاقية تكمن أولاً وأخيراً في الانحياز إلى ناسه وشعبه، بافتراض أن المثقفين هم «تلك الفئات التي تهيأت لها أسباب التعبير والثقافة وأحياناً القيادة الفكرية». ⁽⁵⁸⁾ ومن ثم، لا خيار آخر أمام المثقف، إلا أن ينحاز إلى الجماهير، فيتكلم بشجاعة بمواجهة انحراف السلطة وهيمنتها.

2. خطاب التخلف

صفة التخلف والبديل الديني والإرهاب لعب عليها مثقفو السلطة السورية طوال سنوات الأزمة، والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا فعل هؤلاء لانتشار المجتمع السوري من حالة التخلف التي يتحدثون عنها؟ سوى أنهم كانوا ولا يزالون الأدوات التي ساهمت في عملية التجهيل. ما الذي قاموا به بوصفهم المحرك الأساس في عملية التغيير سوى أنهم خذلوا هذا الشعب وتركوه من دون ظهر ثقافي يحميه، ما الذي فعلوه حيال ما قامت به السلطة من تبعية (حزب البعث) المجتمع وتخريبه، من خلال سياسة التسلط والإخضاع والتبخيس التي تعرض لها؟ لم يسقط مبارك إلا بعد أن سحب المثقفون المصريون الثقة منه في الشارع. يقول علي الوردي إن «هناك صراعاً فكرياً على طول التاريخ، بين من يدعو لتبني ثقافة جديدة ويفتح على الآخر، وبين من يدعو للتمسك بثقافته وتراثه وينغلق على ذاته، هذا الصراع الفكري والثقافي لا ينتهي أبداً. وبالتالي، فإن المجتمع الذي تسوده قوى المحافظين يتعفن كالماء الراكد، أما المجتمع الذي تسوده قوى المجددين، فيتمرد كالطوفان ويجتاز الحدود والسدود، والمجتمع الذي يتحرك بهدوء لا يتعفن ولا يطغى». ⁽⁵⁹⁾ أي مهمة وأي رسالة تلك التي يحملها المثقف السوري؟ ثم أي دور وطني يقوم به؟ وللإجابة عن ذلك يمكننا

(55) الوردي، ص 93.

(56) آمال قرامي، «أدوار المثقفين بعد الثورات العربية»، أفق، العدد 27 (أيار/ مايو 2013)، ص 53.

(57) ياسين الحاج صالح، الثورة المستحيلة، ط 1 (بيروت: منشورات رياض الريس، 2018)، ص 98.

(58) قرامي، ص 110.

(59) حما، ص 113.

القول إن مثقف السلطة يتكلم عن كل شيء، وبالمقابل يسكت عن كل شيء، فمثلما سكت عن الحلول الأمنية التي لجأت إليها السلطة لمواجهة المطالب الشعبية، سكت عن صفقات المحسوبة والفساد التي أكلت جهاز الدولة، أو عن التمييز المطبق في المؤسسة العسكرية، أو في معرض قيام السلطة بخرق نصوص الدستور، أو عند قيامها بالاعتقال خارج نطاق القانون، أو اختفاء كاتب أو مثقف أو معتقل، أو تسريح موظف عام لمجرد ميوله السياسية، يسكت أيضًا حيال ما يشهده الوطن من نذف يومي. كان سارتر يقول: «بما أنني أحيًا في الحرب العالمية الثانية، فأنا مسؤول عن إشعالها»⁽⁶⁰⁾، كان هؤلاء المثقفون ومعهم بعض المثقفين العرب يأتون إلى دمشق مصنفين، وخيرة مثقفيها إما مطاردون أو معتقلون، لم يكونوا شهودًا على هذا الخراب فحسب، وإنما كانوا شركاء في عملية التهديم.

خاتمة

نزل المثقف السوري شأنه شأن باقي مثقفي البلدان العربية التي عرفت ثورات الربيع العربي، إلى الشارع مطالبًا بالحرية، ومدافعًا عن حقوق المواطن السوري، من أجل تحقيق الانتقال إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. لكن القمع السلطوي وآليات اشتغال الأطراف الدولية والإقليمية التي عملت على توظيف الحراك العربي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك الوعي المشوه الذي وظفته السلطة السورية لمواجهة الثورة، كان له الدور الأساس في إخراج أغلب المثقفين من دائرة الفعل الجماهيري. ما أدى إلى خلق نوع من الالتباس في دور المثقف في الثورة السورية خاصة، والثورات العربية عامة. شكّل هذا التحول، بداية أفول دور المثقف السوري في الثورة، إذ لم تقف التحولات التي طالت مواقف بعض من المثقفين ورموز النخب الليبرالية واليسارية والعلمانية التي ناضلت ضد الاستبداد، عند حدود التناقض في القول والفعل، بل تحوّل بعضهم في زمن الأزمة إلى جزء من بنية السلطة التي يُعاد بناؤها، وإلى أدوات للدفاع عن السلطة نفسها. وفي الوقت ذاته، تعرّض المثقف السوري الذي تمسك بقيمه وأهدافه ومثله العليا، إلى العديد من أنواع الضغوط والمغريات والابتزاز من السلطة، في حين تنازل البعض الآخر عن دوره المعنوي والمعرفي عندما انخرط في الحراك بشكل مباشر، وتحول إلى رهينة طغيان الوعي الجماهيري المتغير والمتقلب، فكانت مواقفه رهينة ضغط الثوار؛ فبدل أن يمارس دوره المعرفي التنويري في أوساط المجتمع، تحول إلى متلقٍ، فقد بات الشارع هو الضابط لآليات تفكيره والمحدد لأشكال حركته. لهذا، تقاطعت أزمة المثقف مع الأزمة السياسية والفكرية والأخلاقية التي عانت منها شرائح من الثوار، ذلك أن التحولات التي عرفها بعض المثقفين السوريين، جاءت بسبب خيبة أملهم من أداء القوى السياسية والثورية التي لم تستطع تحقيق التغيير الضروري في بنية الدولة العميقة، أو نتيجة اختلافاتهم أو تناقضاتهم الفكرية والأيدولوجية البينية، أو نتيجة ممارسات أجهزة السلطة الأمنية.

كما كشف الحراك العربي عامة والسوري على وجه الخصوص، التآكل والضعف والهشاشة التي تعترى البنية السياسية العربية القائمة على القهر والأحادية السياسية. وكذا، ضحالة وهشاشة وسطحية الوعي الديمقراطي عند فئة من النخب المثقفة، إذ لم يرق الدفاع عن قيم الحرية والعدالة لديها

إلى الانحياز الذاتي المبدئي، فكان البعض يرى في هذه المثل مشروع الأساس طالما هو خارج السلطة؛ لعل هذه الهشاشة في الوعي، جعلت المثقف السوري يُصدم كما غيره بالثورة، فهي ثورة مفاجئة مباغتة، خصوصًا بعد تلك العقود التي أظهرت الشعب خانعًا مستسلمًا، وهنا تجلّت نتائج التاريخ، لأن الثورة التي لم يكن للنخب الثقافية أو السياسية تأثيرًا مباشرًا في اشتعالها، على الرغم من أنه لا يمكن أن نتجاهل التأثير التراكمي الخفي، تشعر هذه النخب أنها ثورة منفصلة عنها، ولئن حاولت الالتحاق بالثورة، فقد قادها ذلك إلى الانصياع الكامل لرغبة الشارع كون ذلك من واجبها، لأنها على وعي بتخليها عن دورها النقدي والتوعوي في أكثر الأوقات حاجة إليه. وإذا استثنينا بعض المناطق، وفي بعض الأوقات، التي كان لمثقفها دور فاعل في ثورتها، وهو دور اجتماعي بالدرجة الأولى، فإن فاعلية المثقفين، في عموم مناطق الثورة، كانت شبه معدومة، وهذا ما جعل الثورة تنحرف أحيانًا عن مسارها أو تجنح نحو الانتقام والتطرف في بعض المناطق المشتعلة. لكن على الرغم من ذلك، يظل المثقف ممثلًا لضمير الشعب ووعيه، وصوت الجماهير. كما يجسّد قيمهم من خلال تمسكه بها من دون مساومة أو تفريط. لأن دور المثقف العضوي في العديد من الثورات التي شهدها العالم، كان على درجة من الأهمية.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1. أركون، محمد. نزعة الأنسنة في الفكر العربي، هاشم صالح (مترجم)، ط 3 (بيروت: دار الساقى، 1997).
2. أرندت، حنة. في الثورة، عطا عبد الوهاب (مترجم)، ط 1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
3. أومليل، علي وآخرون. المثقف العربي: همومه وعطاؤه، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
4. باندا، جوليان. خيانة المثقفين، محمد صابر (مترجم) ط 1 (العراق: دار الرافد، 2016).
5. بلقزيز، عبد الإله. نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين، ط 1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010).
6. الجابري، محمد عابد. المثقفون في الحضارة العربية، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
7. الحاج صالح، رشيد. تفاعل المثقفين مع الثورة السورية بين الواقع والمأمول، ط 1 (إسطنبول: معهد العالم للدراسات، 2018).
8. الحاج صالح، ياسين. الثورة المستحيلة، ط 1 (بيروت: منشورات رياض الريس، 2018).
9. حرب، علي. أوهام النخبة أو نقد المثقف، ط 2 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 1998).

10. الحسين، حما. التغيير والنهوض في العالم العربي، ط 1 (إسطنبول: مركز برق للبحوث والدراسات، 2016).
11. الحمايدي، حمدي. تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
12. الربيعي، صاحب. الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي، ط 1 (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2010).
13. سارتر، جان بول. دفاع عن المثقفين، جورج طرايشي (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار الآداب، 1973).
14. سعيد، إدوارد. المثقف والسلطة، محمد عناني (مترجم)، ط 1 (القاهرة: رؤيا للنشر والتوزيع، 2006).
15. _____ . صور المثقف، غسان غصن (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار النهار للنشر، 1996).
16. شاهين، عماد الدين وآخرون. الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة، ط 1 (بيروت: منتدى المعارف، 2013).
17. شرابي، هشام. أزمة المثقفين العرب، نصوص مختارة، ط 1 (بيروت: دار نلسن، 2002).
18. شريعتي، علي. مسؤولية المثقف، ط 1 (بغداد: مكتبة المعرفة، 2013).
19. الشيخ، محمد. المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر، ط 1 (بيروت: دار الطليعة، 1991).
20. طحان، محمد. المثقف وديمقراطية العبيد، ط 1 (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2002).
21. طرايشي، جورج. الماركسية والأيدولوجيا، ط 1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972).
22. عبد المنعم، سليمان وآخرون. إلى أين يذهب العرب: رؤية 30 مفكراً في مستقبل الثورات العربية، ط 1 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012).
23. العروي، عبد الله. العرب والفكر التاريخي، ط 5 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004).
24. _____ . مفهوم الحرية، ط 5 (الدار البيضاء/ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012).
25. العودات، حسين. المثقف العربي والحاكم، ط 1 (بيروت: دار الساقى للنشر، 2012).
26. غليون، برهان. بيان من أجل الديمقراطية، ط 5 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006).
27. _____ . عطب الذات، وقائع ثورة لم تكتمل، ط 1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019).

28. فخري، صالح. الثورات العربية، المثقفون والسلطة والشعوب، ط 1 (القاهرة: دار العين، 2013).
29. كانط، إمانويل. مقالات في التاريخ، فتحي إنقزو (مترجم)، ط 1 (الدوحة: المركز العربي، 2019).
30. كيلة، سلامة. الثورة السورية: واقعها، صيرورتها، وآفاقها، ط 1 (دمشق: أطلس للنشر والتوزيع، 2017).
31. ليكليرك، جيرار. سوسيولوجيا المثقفين، جورج كتورة (مترجم)، ط 1 (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2008).
32. ليلة، علي وآخرون. الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2012).
33. مجموعة من الباحثين. غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ط 1 (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991).
34. محمود، زكي نجيب. مجتمع جديد أو الكارثة، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 1989).
35. الورد، علي. خوارق اللاشعور، ط 2 (بيروت: مكتبة دجلة والفرات، 2010).
36. وود، جوردون. الثورة الأميركية، نادر سعادة (مترجم)، ط 1 (عمان/ الأردن: دار الأهلية للنشر، 2006).
37. اليوسف، إبراهيم. استراتيجية المثقف وتكتيك السلطة، ط 1 (القاهرة: أروقة للنشر، 2018).

2. المراجع باللغات الأجنبية

1. Krejci, Jaroslav. Great revolutions compared: the outline of a theory, 2nd Ed (Harvester wheat sheaf. TJ, press Padstow, 1994).
2. Jennings and Kemp-Welch (eds.), Intellectuals in Politics, (New York: Rutledge, 1997).
3. Bender, Thomas. Intellect and Public Life (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).

صفقات بطيركيتين؛ دراسة حالة عن «القبسيات» وفاعلية الجماعات النسائية الدينية في سورية

نور الهدى مراد



نور الهدى مراد

صحافية سورية، مذيعة برامج سياسية واجتماعية في تلفزيون سوريا سابقًا، مهتمة ببحوث الاتصال والإعلام، بكالوريوس في الإعلام ودراسات الاتصال من جامعة دمشق، ماجستير في الصحافة العامة من جامعة مرمره، تدرس ماجستير في السياسة والعلاقات الدولية من جامعة الشرف الأوسط في إكستر University of Exeter.

مقدمة

تدرس هذه المقالة فاعلية الجماعة الدينية النسائية السورية المسماة القبسيات⁽¹⁾، إلى جانب مساوماتها مع النظام وعلواء السنة كي يتاح لها التبشير والتعلم والتعليم والعمل. وكانت نتيجة هذه المساومات إضفاء الشرعية على السلطة الذكورية للنظام الاستبدادي الحاكم، إلى جانب تعزيز قدرته على مقاومة محاولة تغييره بعد انتفاضة عام 2011، ومنحه شرعية البقاء في السلطة والسيطرة على المجتمع.

(1) مجموعة إسلامية سنّية من النساء في دمشق، أُسّست في سورية ثم وُسّعت داخلها وخارجها. تملك الجماعة نهجًا محددًا في التبشير والدعوة بين أوساط النساء، إلى جانب اهتمام عميق برعاية الأطفال وتعليمهم. اخترقت هذه المجموعة المجتمع السوري بشكل كبير ومارست نفوذها داخل طبقة العلماء السنة والنظام السياسي.

* الموقف الشخصي: في بعض تفاصيل هذه المقالة، اعتمدتُ على معرفتي الشخصية، وأدرجتُ روايتي كشاهدة على حركة القبسيات. ولدتُ في دمشق وترعرعتُ في عائلة برجوازية محافظة. كانت والدتي وخالتي عضوتان في جماعة القبسيات. إضافةً إلى ذلك، تلقيتُ تعليمي مدة ثمانية سنوات في إحدى مدارس القبسيات الشهيرة، وحضرتُ بانتظام جلسات الوعظ الدينية، حتى قررتُ ترك الجماعة حين بلغتُ أربعة عشر عامًا من عمري. من ناحية أخرى، تابعتُ دراستي الثانوية في ثلاث مدارس حكومية مختلفة يشرف عليها حزب البعث، من دون الانخراط في أي نشاط له علاقة مباشرة بالحزب. (الكاتبة)

سأبدأ بمراجعة ملامح حزب البعث الحاكم في سورية، والسياق السياسي والتاريخي الذي ظهرت فيه القيسيات. ثم سأفحص تشكيل الفاعلية غير التحررية للقيسيات وتداعيات الاتكاء عليها للاستمرار والعمل في فضاء غير ليبرالي.*

أولاً: نظرة عامة

في عام 1970، وصل حافظ الأسد إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري. ينتمي الأسد إلى حزب البعث الذي يحكم سورية منذ عام 1963، وهو حزب له أيديولوجيا اشتراكية علمانية (أبنا 2021، 5 and Sparre 2008، 309)، وتسيطر عليه أقلية علوية تعارض النخب الحضرية والدينية، ولا سيما الإسلاميين والبرجوازيين السنة. (Hinnebusch 1997، 249-265)

احتكر نظام البعث الاستبدادي مختلف أنواع النشاط والتجمعات المدنية في سورية، حتى أنه جمع أصناف النشاط النسائي في كيان بعثي واحد أطلق عليه اسم الاتحاد النسائي ممثلاً «نسوية الدولة»، لضمان ولاء النساء. عمل الاتحاد النسائي على صوغ نسخ من نساء بعثيات (Ventura 2018، 354) يمكن تجنيدهن في الخدمة العسكرية إلى جانب الرجال، وتأهيلهن للوصول إلى سوق العمل لتلبية الحاجات الملحة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية في ذلك الوقت (Sparre 2008).

في هذا السياق، قال باحثون مثل سباري Sparre (2008) وفيتورا Ventura (2018) ومور Moore (2015) إنه قد تمتعت المرأة السورية منذ وقت مبكر بامتيازات لم تكن تمتلكها النساء الأخريات في العديد من بلدان الشرق الأوسط؛ فقد ورثت بعض المزايا من حقبة الاستقلال، مثل حق الانتخاب عام 1949 (Moore and Talarico 2015، 213)، ثم جنت بعد صعود حزب البعث إلى سدة الحكم مزايا أخرى مرتبطة بالأيديولوجيا الاشتراكية، وخطاب المساواة، وحاجة سوق العمل إلى النساء. إضافة إلى ذلك، يجادل سباري في أنه ارتبطت عودة البعث إلى الخطاب الأبوي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الدراماتيكية منذ الثمانينيات، إلى جانب حوادث عنف الإخوان المسلمين وصعود الخطاب الإسلامي (Ventura 2008، 8). وتجاهل هؤلاء الباحثون النزعة العسكرية والذكورة التقليدية في عقيدة البعث التي تعد الأسرة امتداداً للأمة، وتحافظ على الهرمية، وتؤكد على «دور الرجل» بوصفه الحامي الذكوري (Aldoughli 2019). نتيجة ذلك، هيمنت العسكرة على الدستور والقوانين السورية التي همشت المرأة في الخطاب الوطني (Aldoughli 2019، 49-70 & Gould 2014، 224).

ثانياً: حزب البعث والإسلاميون بين المواجهة والتحالف

منذ عام 1979، اندلعت حوادث عنيفة بين النظام والإخوان المسلمين، وبلغت ذروتها بالغزو الدموي الذي شنه النظام على مدينة حماة عام 1982، حيث خلفت عملياته العسكرية تلك آلاف القتلى وعدداً لا يحصى من المدنيين المفقودين،⁽²⁾ وأدت إلى القضاء على الجناح العسكري للإخوان في سورية (Amos 2012). نتيجة ذلك، حظر النظام أصناف النشاط والتعاليم الإسلامية، وفرض الرقابة

(2) وتقول جماعة الإخوان المسلمين إن 40 ألفاً ماتوا في حماة، وطُرد 100 ألف واختفى 15 ألفاً.

على المساجد (93, 2013, Pierret). تضاف إلى ذلك حوادث أخرى لاجتثاث التمثيلات الإسلامية، مثل «حادثة المظليات» اللواتي هاجمن النساء المحجبات في دمشق، وأجبرهنّ على خلع الحجاب عام 1971 (Zakzak 2023).

في سياق الأزمة الاقتصادية والحاجة إلى التحرير الاقتصادي، ناشد النظام البرجوازية السنية في المدن الكبرى للحصول على قاعدة اجتماعية واقتصادية (236, 2001, Hinnebusch). نجح النظام في صفقة ضَمِنَ منها استمراره في السلطة من دون معارضة هذه الطبقة، مقابل منحها استثمارات ضخمة. على هامش هذه الصفقة تفاوض النظام مع طبقة العلماء السنّة المتداخلة مع البرجوازية. وعد الأسد حينها بتخفيف القبضة عن النشاط الإسلامي، وفي المقابل، ضمنت الجماعات الدينية ولاء أتباعها للنظام، أو على الأقل صمتهم وتخليهم عن النشاط السياسي. كما طلب النظام أن يقتصر نشاطهم الإسلامي على الأعمال الخيرية والدعوة. من هنا ازدهرت الجماعات الصوفية⁽³⁾ في سورية كونها محايدة سياسياً، وكان دورها تدمير الذات السياسية للمواطنين السوريين (2022, al-Mustafa)، والتوسط بين المجتمع والنظام لضمان هيمنته على مناحي الحياة كلها (360-359, Ventura 2018). وسَطَ هذه الجماعات الدينية، ظهرت جماعة القيسيات النسائية، ومارست نشاطها نتيجة مساومات مع نظامين أبيضين انتهت بصفقتين: صفقة علماء السنّة مع الأسد و صفقة منيرة القيسي مع علماء السنّة.

ثالثاً: الإطار النظري (الفاعلية غير الليبرالية والصفقة مع البطيركية)

رفضت صبا محمود (2005 - 2006) في نقاشاتها حول «الفاعلية غير الليبرالية/ التحررية» للمرأة المسلمة في الشرق الأوسط، تعريفها على أنها «مقاومة علاقات الهيمنة أو الأعراف» كما يحدث في المجتمعات الليبرالية. وبالمثل ذهبت دينيز كانديوتي (1997) *Deniz Kandiyoti*، إلى أن الفاعلية غير الليبرالية هي قرار المرأة تبني القواعد الأبوية واحتضانها لتحقيق خياراتها الخاصة. وأضافت كانديوتي أنه في ظل ثقافة كراهية النساء، قد لا يكون لديهنّ ما يخسرنه، لذلك يستخدم الرمز أو يقدم تنازلات -مثل ارتداء الحجاب- لإثبات أنهن ما زلن يستحقن الحماية (275 - 283).

ومن ثم، يمكن فهم الفاعلية داخل المجتمعات غير الليبرالية، كما حددها محمود *Mahmoud* (2005)، على أنها «القدرة على التصرف والانخراط في ممارسات تحقيق الذات، حتى لو كانت هذه القدرة لا ترقى إلى المعايير النسوية أو الليبرالية أو لا تنبع من الحرية التي هي أساس الفاعلية الليبرالية». بدلاً من ذلك، قد تكون الفاعلية في السياق الإسلامي هي المقاومة للمعايير الليبرالية أو العلمانية إذا فرضت من أعلى في المجتمعات الدينية أو المحافظة. وهكذا، فإن فهم محمود للفاعلية تقابله مرونة في احتمالات تعريف مفهوم الحرية أو التحرر وعدم قصره على الحرية الليبرالية التي تفترض عدم وجود عوائق خارجية أمام الاختيار أو الفعل. بالحديث عن «فاعلية التقوى»، كما أطلقت عليها محمود، تجد النساء المتممات إلى الجماعات الإسلامية الحرية في الخضوع لإرادة الله والتحرر من السلطات الأخرى، أي بوساطة خلق الذات التي تستمد قوتها من الانتماء والارتباط بالإله أو المقدسات (33-40, Mahmoud 2006). وهكذا، فإن المساومات والمبادرات القائمة على «فاعلية التقوى» تولد أشكالاً جديدة من النسوية، سواء أسميت بالنسوية الإسلامية أو النشاط

(3) الصوفية فرع باطني وغير سياسي ومعتدل من الإسلام.

الجندي. ثم يمكن فحص المدى الذي يمكن أن يكون فيه جهدهن فعالاً في وضع السياسات، أو المساومة مع النظام الأبوي، أو ربط أهدافهن بأهداف التنمية الحكومية (30, Hoodfar 1996, 31).

رابعاً: القيسييات

تُنسب حركة القيسييات إلى منيرة القيسي، إحدى تابعات أحمد كفتارو منذ الخمسينيات، والتي تعلمت منه الصوفية (Lefevre 2013). منذ وصول حزب البعث إلى السلطة، كان كفتارو قد تولى أعلى منصب ديني في سورية، وهو مفتي الجمهورية، وانخرط في إعادة هيكلة البيروقراطية الدينية⁽⁴⁾ في سورية بطريقة تلائم البعث (Pierret 2013 و Al-Rifai 2020)، كما أنه كان أحد عرّابي الصنفة بين طبقة علماء السنة والنظام للسيطرة على المجتمع. وهكذا تميزت جماعة القيسييات -كونها جزء من الطبقة الدينية- بأنها جماعة غير ميسّسة (Lefevre 2013 و Sayed 2020)، إلى جانب أنها الجماعة الدينية الأولى من الإناث، وغير المرتبطة مباشرة بأي هرمية ذكورية.⁽⁵⁾

يمكن ملاحظة الطبقات داخل جماعة القيسييات على أنها متعددة الأبعاد، أولاً: قُسمت المعلمات المنتسبات مباشرة إلى منيرة القيسي بحسب الطبقة الاجتماعية، واستهدفت كل منهن منطقة جغرافية وطبقة اجتماعية معينة. مع أن القيسييات تعدّ مجموعة تضم أغليبتها الإناث المتعلمات جيداً (Ventura 2018, 359)، فقد لوحظ أن خطاب كل معلمة يختلف باختلاف المنطقة والطبقة المستهدفة؛ أي أنه يصبح أكثر شعبية في المناطق الشعبية. ثانياً: تعتمد القيسييات على التسلسل الهرمي بحسب أقدمية العضوة وانضباطها والثقة بها والجهد الذي تقدمه. يُرمز إلى هذا التسلسل الهرمي بألوان الحجاب، والتي تتراوح من الأبيض للمبتدئات إلى الأزرق والأزرق الداكن لكبار المعلمات (Sayed 2020, 109)، بينما تلتزم جميع العضوات بالمعاطف الزرقاء الداكنة. يتضح الانتشار الهائل للقيسييات عند المشي في أي شارع من شوارع سورية، حيث يمكن رؤية زيّهن في كل مكان.

عقدت القيسييات جلسات الدعوة والوعظ في شقق العضوات لتعليم القرآن الكريم وأصول الدين والعبادة، والأهم من ذلك لتشجيع الفتيات على ارتداء الحجاب. وزعمن أن أجهزة الاستخبارات لم تكن تأذن بعملهن، وأنهن كنّ يعملن سرّاً (Sarkis 2006). كان هذا الادعاء محاولة لطمأنة التابعات وطمأنة المجتمع بأن نشاطهن لا يمتد إلى حزب البعث أو يرتبط به، إذ لم يكن نشاط البعث محبباً عند الطبقات المحافظة في سورية، خصوصاً في ما يتعلق بالبنات والاختلاط بين الجنسين. ومع ذلك، اعتقدت تلميذات كثيرات للقيسييات أن هناك اتفاقاً ضمنياً بينهن وبين النظام للسماح لهن بالعمل (المرجع نفسه). ويرجع هذا الاعتقاد إلى أن ملابس القيسييات كانت مميزة في كل مكان، حتى في المؤسسات الحكومية والمناصب العامة، وثانياً، لأنه في فترات محددة، أوقفت الاستخبارات الجلسات مؤقتاً، ولا سيما عند تعرض النظام لضغوط أو مخاوف تتعلق بنشاط إرهابي أو إسلامي.⁽⁶⁾

(4) وهذا يعني تغيير المواقف والشخصيات في وزارة الأوقاف وإعادة هيكلتها.

(5) في الواقع، هناك مجموعات إسلامية نسوية أخرى أصغر في سورية، لكنها جميعاً فروع لجماعات إسلامية أخرى للرجال، مثل الفرع النسائي لمجموعة كفتارو، والتي تترأسها ابنة الشيخ أحمد كفتارو. مثال آخر هو جماعة الأخوات المسلمات، وهي الفرع النسائي للإخوان المسلمين.

(6) على سبيل المثال، أوقف النظام نشاط القيسييات والجماعات الدينية الأخرى بعد بداية النشاط

1. القبيسيات؛ النسوية والفاعلية

تقول غادة السمان -روائية ونسوية سورية- إن الوعي النسوي مُضمّن في التقوى الإسلامية والعكس صحيح (Gould 2014, 218). ومع ذلك، لا تزال قضايا الجماعات الإسلامية النسائية أو النسويات الإسلاميات مثيرة للجدل في الدراسات النسوية، كما جادلت محمود (2006، 33). إلا أن مراقبة سلوك القبيسيات يدعم اقتراح الباحثة فاطمة سيدات بأن النسوية تختلف عن الإسلام بوصفها تقاليد فكرية، وأن محاولات سد الفجوة بينهما لن تؤدي إلى تقاطعها، بل قد تخلق صيغاً نسوية أخرى مفيدة كالتي أنتجتها القبيسيات. وتضيف سيدات أن أي تداخل بين القبيسيات والأفكار النسوية هو نتيجة ملاحظة من خارج الحركة، وليس مقصوداً من الحركة نفسها (Seedat 2013, 44).

تعدّ القبيسيات التقوى -عبادة الله والتواصل معه والانتماء إليه- حالة تحرر من ملذات الحياة والرغبات الدنيوية، لكنه تحرر يأتي من خارج إرادة المرء ونيته، فالمعيار الإلهي يجعل الإنسان يكتشف ذاته الحقيقية، ومن ثم فإن التقوى تغلب على رغبات الذات وتتوافق مع إرادة الله، ومن هنا يكمن فهمهنّ للتقوى بذاتها على أنها تحرير، بحسب محمود (2006، 332)، فيبدأ التعارض مع معايير الحرية النسوية.

تنعكس فكرة التغلب على الرغبات في أشكال صارمة من الولاء الديني (Mahmoud 2006, 115) التي تبدو في مظهر القبيسيات وعلاقتهاهن بالرجال والأزواج. ترفض القبيسيات الزينة بجميع أنواعها، وكذلك تحديد الحاجبين ما دام الوجه مكشوفاً، وتقرحن أن أي تغيير في «خلق الله» يتطلب ارتداء غطاء الوجه (النقاب). ثم إن القبيسيات تنهين عن التعري حتى في أثناء الاستحمام أو أمام المرأة، تماشياً مع فضيلة الحياء والشعور الدائم بأن «الله يراقبنا».

قاومت القبيسيات بفاعليتهن القيم العلمانية التي حاول البعث تغذيتها في أثناء حربه ضد الإخوان المسلمين، ولا سيما انتهاك رمزية الحجاب الذي بلغ ذروته في حادثة المظليات في دمشق (Zakzak 2023)، وحظر ارتداء الحجاب في المدارس (Pierret 2013)، فمن خلال التركيز على الحجاب، تؤكد القبيسيات مجموعة من القيم، أولها الهوية الإسلامية ومقاومة العلمنة من الأعلى، وثانيها طاعة الأمر الإلهي والتركيز على تمثيلات النقاء المرتبطة بالحجاب، والثالثة «التكثير - إكثار العدد» (Sinwar 2022) الذي يخلق انطباعاً عن كثرة المسلمين باستخدام الحجاب على أنه رمز، وارتداء مسلمات كثيرات له. لذلك دعت القبيسيات إلى ارتداء الحجاب وشجعن عليه، وكن يحجبن الفتيات بشكل جماعي ضمن أجواء احتفالية.

توصي المعلمات تابعاتهن بالتعامل بصرامة مع الرجال في الأماكن العامة ومحاولة عدم الاختلاط بهم أو التيسم لهم، أو حتى جذب انتباههم بالروائح مثل العطور أو بالأصوات كصوت طرق الحذاء على الأرض. تعدّ القبيسيات أيضاً أن مهمة حياتهن هي العمل على الدعوة الإسلامية والتعليم الديني والدنيوي. ومن ثم فإن اهتمامهن بإنجاب الأطفال والعلاقات الجنسية هو نجاسة مادية؛ لذا، تکرّس

الإسلامي في العراق لمحاربة الولايات المتحدة. كما تأثر نشاط الجماعات الدينية بالضغط الأميركي على النظام السوري إثر اغتيال رفيق الحريري والدعوات التي تلقته سورية لسحب جيشها من لبنان. وكان الإيقاف الموقت لنشاط القبيسيات يُسمى بـ«القطعة»، أي الانقطاع عن اجتماعات الوعظ.

كثيرات أنفسهن للدعوة الإسلامية وترفضن الزواج. يُعدّ إهمال أهمية الزواج خلافاً أساسياً بين خطاب القيسيّات والخطاب الذكوري للنظام وطبقة علماء السنة على السواء، والذي يغذي الاعتقاد القائل إن الأسرة يجب أن تكون الشغل الشاغل للمرأة.

تتقاطع سمات حركة القيسيّات هذه مع السمات النسوية لكنها تختلف في جوهرها وأهدافها. ومع ذلك، ترفض كلتا الحركتين أن تكون المرأة أداة جنسية، أو أن تُعرف بدور اجتماعي محدد. ومن هنا ظهرت إحدى خصائص فاعلية القيسيّات اللواتي تحدّث كثيرات منهن أزواجهن أو آبائهن لحضور جلسات التثقيف الديني أو للعمل في الدعوة، إذ إن «إرضاء الله» بالنسبة إليهن أولى من إرضاء الزوج. وعلى الرغم من أن المعلمات القيسيّات لا تشجعن على الطلاق، إلا أنهن يفضلن الاستمرار في التفاوض مع الرجل حتى الوصول إلى حل وسط بين الطرفين لاستمرار العمل في الدعوة. بعبارة أخرى، يقود تحقيق الذات الدينية أعضاء القيسيّات إلى مقاومة الأعراف السائدة في الفضاء الأبوي، والتي تفترض أن المرأة تطيع زوجها أو والدها.

في المقابل، تقف القيسيّات على النقيض من النسوية والتقاطعية في فكرة دعم «الأخر». بالنسبة إليهن، فإن التقوى هي معيار أن يكون الإنسان جيداً، وصالحاً، ويستحق الدعم، أي أن الناس متساوون فقط عندما يكونون متدينين. ومن هنا، فإن حالة الكراهية وإطلاق الأحكام وعدم قبول الآخرين جعلت من القيسيّات جماعة منغلقة مع إحجامها عن التفاعل بمرونة مع العالم الخارجي.

في سياق قياس النسوية في القيسيّات، يجب التأكيد على أن ما يميز الجماعة هو عدم الاهتمام بإيجاد تفسيرات أكثر ديمقراطية للأحكام الإسلامية. هذا على عكس التيارات النسوية الإسلامية الأخرى التي تحاول تكييف النص المقدس وتفسيراته من منظور ديمقراطي وليبرالي على أساس أن التراث الإسلامي ذكوري لأن علماء المسلمين كتبوه من دون جهد نسائي (Hoodfar 1996, 30-31 and Weir 2013, 329 and Saliba-Hamdan and Fanster 2013).

2. القيسيّات والصفقات مع البطريكية

كما سبق ذكره، كان تشكيل القيسيّات مثل جماعات دينية أخرى في البداية نتيجة مساومات بين طبقة العلماء السنة ونظام البعث لإحكام سيطرته على المجتمع وإبعاد الناس عن النشاط السياسي. وقد حصر هذا نشاط القيسيّات في التعليم الديني، واستبعد أي محتوى يروج الإسلام السياسي أو أي أفكار لمقاومة الظلم ومناصرة العدالة. ساعد هذا الميل للنظام المنتشر بين الجماعات الدينية المرخصة، على احتكاره المجال العام والسياسي مع الحد من وجود السنة والفئات المحافظة وزيادة وجود الأقليات داخل هرميته؛ كما ساهم تراجع الأغلبية السنية في قدرة النظام على تهيب وقمع المعارضين بوحشية من دون مقاومة شعبية.

تركز القيسيّات في المجال التربوي على التربية الدينية والدنيوية؛ لذلك، فإن معظمهن متعلمات بشكل جيد. تشجع القيسيّات الفتيات على دراسة التخصصات التي تضمن مكانة اجتماعية ودخلاً جيداً، مثل الطب والصيدلة، أو تلك التي تمكّن المرأة من الوصول إلى مجال التدريس، مثل التربية والآداب. بوساطة ذلك، يهدفن إلى خدمة المجتمع والمسلمين، كما أدت الجماعة دوراً في التفاوض مع العائلات والشيخوخ في المناطق الريفية والنائية من سورية لإقناعهم بإرسال الفتيات

إلى المدارس. تقول العديد من الشهادات المتقاطعة إن جهدهم في هذا السياق كان إيجابياً إلى حد بعيد بسبب وضعهم الديني والاجتماعي (L'orient-Le Jour 2023). إضافة إلى ذلك، حين كان النظام يمنع جميع أنواع النشاط المدني خارج سيطرته، وفرت القيسيات مساحة للأطفال والفتيات والنساء للتجمع وإقامة العلاقات الاجتماعية، وقدمت مجموعة متنوعة من النشاط للأطفال في الجلسات ودورات القرآن في المنازل (المرجع نفسه).

في ما يتعلق بعلاقاتهن بالطبقة البرجوازية الدمشقية والاتفاق الضمني بينها وبين الدولة، مُنحت القيسيات امتيازات فتح رياض أطفال ومدارس ابتدائية خاصة في سورية منذ بداية التسعينيات، بعد أن كان التعليم مجانياً ومحتكراً من الدولة تحت إشراف حزب البعث لعقود⁽⁷⁾ (Perret 2013, 100). اعتمدت مدارس القيسيات منهج الدولة إلزامياً، إلا أنها حظيت بهامش لإضافة دروس الوعظ الديني وتحفيظ القرآن وتعليم اللغات الأجنبية، والتي لم تكن متوافرة في المرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية.

سيطرت القيسيات خلال العقود الماضية على حوالي نصف المدارس الخاصة في عموم سورية، ودُرست حوالي 30 في المئة من أطفال دمشق (Laverne 2013 & Al-Sayed 2020, 111 and Perrier). كان التعليم في مدارس الجماعة جيداً، وكانت الأوضاع الصحية في مبانيها المدرسية أفضل من تلك الموجودة في المدارس الحكومية، كما كانت التكلفة في تناول الطبقة المتوسطة. وقد شجع ذلك العديد من العائلات غير المتدينة على إرسال أطفالهم إلى مدارس الحركة؛ من ناحية أخرى، وفرت المشروعات المدرسية دخلاً مهماً للجماعة والعديد من فرص العمل لعضواتها، حيث كانت جميع كوادر المدرسة عضوات حصرياً في الحركة (L'orient-Le Jour 2023).

تؤكد مشروعات المدارس أن ادعاء القيسيات بالسرية غير صحيح على الإطلاق، وكان ذلك التعليم امتيازاً حصلت عليه القيسيات من الدولة لضمان استمرار ولائهن بعد تغلغلهن الممتاز في المجتمع.

في سياق النهضة الدينية، لم تنخرط القيسيات في الإصلاح الديني؛ بدلاً من ذلك، التزمن بالنفسيرات الأبوية للإسلام، على الرغم من تعليمهن الديني القوي وقدراتهن الأكاديمية، إلا أن مساهماتهن في الفتاوى والتأليف كانت محدودة جداً، يرتبط هذا بشكل خاص بالصفقات الأبوية مع النظام وعلماؤ السنة في سورية.

شجعت الطبقة المشيخية القيسيات على العمل، وسمحت لهن بالاستفادة من حليفهم البرجوازي السني (Perret 2013, 100) لأنهم وفروا فرص تعليمية ملائمة لأبناء هذه الفئة بعيداً عن أفكار حزب البعث في المدارس الحكومية والمخيمات الإجبارية المختلطة؛ كما خشيت القيسيات من أن أي عمل ثوري في الإصلاح الديني قد يؤثر سلباً في امتيازاتهن أو يثير علماء الدين التقليديين الذين يعملون في ظلهم.

بدوره، كان لنظام البعث سببان للحفاظ على نظام قانوني غير صديق للمرأة وملتزم بالشريعة الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية (Ventura 2018 و Aldoughli 2019)، الأول هو الذكورة

(7) مع استثناءات نادرة للأقلية المسيحية أو السفارات الأجنبية التي كانت لديها بالفعل مدارس خاصة.

المتجذرة في أيديولوجية البعث، إذ لا يبدو أنه يهتم بالمرأة إلا لتعبئتها في الحزب والجيش وسوق العمل؛ السبب الثاني هو التزام النظام بعدم استفزاز طبقة رجال الدين السنة المسيطرين على المجتمع، وغياب أي مقاومة نسائية داخل هذه الطبقة للنظام القانوني القائم؛ دفع كل هذا القيسيات، أكبر جماعة نسائية في سورية، إلى التنحي عن دورهن القانوني والإصلاحي، ما أدى إلى ترسيخ النظام القانوني القائم.

3. التأميم ثمنًا للصفقات

بعد صعوده إلى السلطة في عام 2000 إثر وفاة أبيه حافظ الأسد، وسّع بشار الأسد علاقاته داخل الطبقة الدينية، محاولاً اكتساب الشرعية لمواجهة التحديات السياسية الخارجية والداخلية التي اعترضته؛ أعاد بشار هيكله البيروقراطية الدينية (وزارة الأوقاف)، وضاعف عدد المدارس الدينية، واقترب أكثر من الجماعات التقليدية التي كان والده قد حظرها أو قيدها في السابق.

في سنة 2008 - 2009، وبسبب الضغوط الأميركية على النظام من جهة، والتفجير الإرهابي في دمشق من جهة أخرى،⁽⁸⁾ عاد الأسد لتضييق الخناق على الجماعات والنشاط الديني، مدعيًا أنها لم تتمكن من تقييد التطرف (Al-Rifai 2020)، فأغلق النظام المراكز التدريسية والمؤسسات الإعلامية التي تعود ملكيتها لرجال الدين واعتقل العديد من المشايخ (Perret 2013). أما القيسيات، فقد منعهن النظام من عقد الجلسات في المنازل وأجبرهن على نقل كامل نشاطهم الدعوي إلى المساجد تحت إشرافه المباشر، وهكذا تقلصت هامش الحرية الممنوحة للجماعة.

في آذار/ مارس 2011، اندلعت الانتفاضة السورية التي تسببت في انقسام كبير في الطبقة الدينية في سورية. وانضمت بعض المجموعات الدينية مع قياداتها إلى الحراك طوعاً أو تحت ضغط الشبان الذين تظاهروا في المساجد (Al-Rifai 2020). في المقابل، بقيت مجموعات أخرى موالية للنظام، مثل جماعة كفتارو المقربة من القيسيات (المرجع نفسه). ولم تخرج القيسيات بأي موقف واضح من الحراك السوري، مع أن منيرة القيسي كانت حية تُرزق وتقيم في دمشق، وقد أدى ذلك إلى انقسام داخل جماعة القيسيات (المرجع نفسه). كانت العشرات من تابعات القيسيات متحمسات للانتفاضة، وأعلن جزء منهن انشقاقهن عن القيسيات، وتراجعت العديد من النساء عن ارتدائهن الحجاب⁽⁹⁾ احتجاجاً على ازدواجية المعايير لدى الطبقة الدينية التي تفضل نظاماً يقتل المدنيين.

منذ عام 2014، عندما اشتدت خسائر النظام، حاول إضفاء الطابع الأمني على الدين لإعادة تشكيل العلاقة بينه وبين علماء السنة وربطها بالأمن القومي. ألقى الأسد كلمة عرّف فيها «الدين الصحيح» وشرح كيف أن الثوار «أعداء الدين» (Aldoughli 2021). ألقى الأسد خطبته أمام مجموعة

(8) في 27 أيلول/ سبتمبر 2008، قتل 17 شخصاً وأصيب 14 آخرون في تفجير سيارة مفخخة في ضاحية سيدي مقداد في العاصمة دمشق في موقع قريب من مقام السيدة زينب الذي يحظى بأهمية لدى الزوار الشيعة من إيران ولبنان.

(9) هذا واحد من أسباب عديدة متعلقة بحركة خلع الحجاب لدى السوريات، إلى جانب توافر مناخ الحرية المواتي لاتخاذ القرارات الشخصية بعيداً عن سلطة الأسرة والمجتمع، والشتم الذي أضعف قيود المجتمع.

من علماء السنة المخلصين، وكان لافتاً أن العديد من القبيسيات حضرن هذا الخطاب بملابسهن المميزة. وفي عام 2018، أصدرت وزارة الأوقاف بياناً قالت فيه إنه لا توجد جماعة في سورية باسم القبيسيات، ولا يوجد سوى معلمو القرآن (Al-Jazeera 2022). بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، ألغى النظام منصب مفتي الجمهورية، أعلى منصب ديني سني في سورية، وأعاد هيكلة البيروقراطية الدينية تحت مسمى المجلس الفقهي الأعلى (Haddad 2021)، والذي يضم ممثلين عن جميع الأديان والطوائف في سورية.

توفيت منيرة القبيسي في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2022 عن عمر يناهز 93 عاماً في دمشق (تلفزيون سورية 2021)، بعد أن جرى تأميم المجموعة الدعوية التي أسستها، وأثارت وفاتها جدلاً كبيراً بين السوريين حول دورها في السياق الاجتماعي والسياسي السوري. إضافةً إلى ذلك، نعتها وزارة الأوقاف واصفةً إياها بالداعية.

4. الاستنتاج

استخدم النظام السوري العلماني الأبوي الاستبدادي علماء السنة لتعزيز بقائه في السلطة، ولضمان عدم عودة ظهور معارضة إسلامية ضده. أسست حركة القبيسيات النسائية بوصفها جزءاً من الطبقة الدينية السورية، وأصبحت أكبر جماعة نسائية في البلاد. ساهمت القبيسيات في تقوية النظام بإقصاء العشرات من تابعاتها المنتميات إلى النخبة المثقفة من النشاط السياسي، مقابل استمرارهن في الدعوة الدينية ونشاطهن؛ وتعهدت القبيسيات ضمناً بعدم التحرك نحو أي إصلاح في التشريع الإسلامي للمرأة والأسر للحفاظ على دعم علماء السنة الذكور والنظام.

أدت تقوية النظام إلى تعزيز قدرته على قمع المعارضين لعقود، ثم الثبات أمام ثورة شعبية، وعشرات العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلاد. يمكن القول إنه لو وافقت الجماعات السننية على التعبئة، لاستطاعت الانتفاضة تحقيق منجزات أفضل. في هذا السياق، فضلت هذه المجموعات المالية أو الصامتة، بما فيها القبيسيات، بقاءها ووجودها على خطر الانضمام إلى الاحتجاجات. وبذلك، انتهى الأمر بالحكومة إلى استخدام كل أنواع القمع والقتل. وأخيراً، أعاد النظام هيكلة تلك الجماعات لخدمة مصالحه وبسط سيطرته المطلقة على نشاطها بواسطة دمجها في بيروقراطية الدولة، بعد استهلاك ولائها وخدماتها في القمع السياسي لعقود.

قد يؤدي وصول نظام ديمقراطي إلى السلطة إلى إيجاد صيغ تفاوض جديدة مع الطبقة الدينية في سورية، إلا أنه ليس معروفاً ما إذا كانت هذه الجماعات المنغلقة مثل القبيسيات قادرة على خلق أشكال من الفاعلية والتفاوض مع أنظمة غير استبدادية (ديمقراطية أو ليبرالية)، أو أنها قد وفرت غطاءً شعبياً لنظام استبدادي لأنها تعرف سلفاً أن الفضاء الديمقراطي أو الليبرالي سيصيبها في مقتل. ربما لا يزال الوضع في سورية في حاجة إلى إعطائنا إجابات على هذه التفاصيل.

المراجع

1. «The Death of Munira Al-Qubaisi in Damascus.. the Founder of the «Al-Qubaisiyyat» Group.» Syria TV. December 27, 2022.
<https://www.syria.tv>
2. «The Sinister World of the Al-Qubaisiyat in Syria.» L'orient-Le Jour. January 9, 2023.
<https://www.lorientlejour.com/article/1323905/en-syrie-le-monde-sinistre-des->
3. Ahmed, L. 1992. *Women and gender in Islam: Historical roots of a modern debate*. New Haven: Yale University Press.
4. Aldoughli, R. 2019. «Interrogating the Constructions of Masculinist Protection and Militarism in the Syrian Constitution of 1973.» *Journal of Middle East Womens Studies* 15 (1): 48–74. doi:10.1215/15525864-7273706.
5. Aldoughli, R. 2021. «The True Levantine Islam»... Securitization of Religion as a Tool for Survival in the Syrian Conflict». Syria TV. August 20, 2021.
<https://www.syria.tv>
6. Al-Rifai, L. 2020. «The Sunni Religious Establishment in Damascus:..» Carnegie. August 29, 2020. <https://carnegie-mec.org/2020/06/29/ar-pub-82199>.
7. Amos, D. 2012. «30 Years Later, Photos Emerge From Killings In Syria.» NPR. February 2, 2012. <https://www.npr.org/2012/02/01/146235292/30-years-later-photos-emerge-from-killings-in-syria>.
8. Gissi, A. 2021. «Countering Depoliticized Representations of Syrian Women: Memories of Dictatorship from Pre- War Syria.» *Gender, Place and Culture* 28 iii (January): 305–25. doi:10.1080/0966369X.2019.1710471.
9. Gould, Rebecca. 2014. «Engendering Critique: Postnational Feminism in Postcolonial Syria.» *Women's Studies Quarterly* 42 (3/4): 213–33. <https://search-ebscohost-com.uoelibrary.idm.oclc.org/login>
10. Haddad, W. 2021. «The Abolition of the Position of the Mufti by the Regime.. and the Nationalization of the Religious Institution». Haramoon December 5, 2021.
<https://www.haramoon.org/reports>
11. Hasso, Frances S. 2014. «Bargaining with the Devil: States and Intimate Life.» *JMEWS: Journal of Middle East Women's Studies* 10(2): 107–34. doi:10.2979/jmiddeastwomstud.10.2.107.
12. Hinnebusch, R. 2001. *Syria: Revolution from above*. Abingdon: Routledge. Hunt, Nigel. C. 2010. *Memory, War and Trauma*. Cambridge (UK): Cambridge University Press
13. Hoodfar, H. 1996. «Bargaining with Fundamentalism: Women and the Politics of Population Control in Iran.» *Reproductive Health Matters* 4, no. 8 (November 1, 1996): 30–40.
<https://search-ebscohost-com.uoelibrary.idm.oclc.org/login>.

14. Kandiyoti, D. 1988. Bargaining with patriarchy. *Gender and Society* 2(3): 274–290. 1997. Gendering the modern: On missing dimensions in the study of Turkish modernity. In *Rethinking modernity and national identity in Turkey*, eds. S. Bozdoğan and R. Kasaba. Seattle and London: University of Washington Press. <https://doi.org/10.1017/s0017257x00004516>
15. Lefèvre, Raphaël. 2013. «The Rise of the Syrian Sisterhood.» Carnegie Endowment for International Peace, April 25, <https://carnegieendowment.org> (accessed January 10, 2023).
16. Mahmood, S. 2005. *Politics of piety: The Islamic revival and the feminist subject*. Princeton: Princeton University Press.
17. Mahmood, S. 2006. «*Feminist Theory, Agency, and the Liberatory Subject: Some Reflections on the Islamic Revival in Egypt.*» *Temenos* 42 (1): 31–71. <https://search-ebSCOhost-com>.
18. Martin, Richard C. «Negotiating Islamic Feminism: Echoes of Medieval Theological Disputes in Modern Islam.» In *Women and Peace in the Islamic World: Gender, Agency and Influence*, by Yasmin Saikia and Chad Haines, 69– 96. London: I.B.Tauris &Co Ltd, 2015. Accessed December 25, 2022. <http://dx.doi.org.uoelibrary.idm.oclc.org>.
19. Moore, C., and Tarsila Talarico. 2015. «Inclusion to Exclusion: Women in Syria.» *Emory International Law Review* 30 (2): 213–60. <https://search-ebSCOhost-com.uoelibrary.idm.oclc.org>.
20. Mustafa, H. 2022. «A Blog on Munira Qubaisi.» Syria TV. December 28, 2022. <https://www.syria.tv>.
21. Pierret, T. 2013. «The State Management of Religion in Syria: The End of ‘Indirect Rule’?» In *Middle East Authoritarianisms: Governance, Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran*, ed. Steven Heydemann and Reinoud Leenders, 83–106. Stanford, CA: Stanford University Press.
22. Sarkis, M. 2006. «Al-Qubaysiyat Work to Penetrate Decision-Making Circles.» *Qantara.de*, October 9, <http://ar.qantara.de> (accessed February 6, 2019).
23. Sayed, S. «12. Hidden Voices, Hidden Agendas: Qubaysiat Women’s Group in Syria» In *Women Rising: In and Beyond the Arab Spring* edited by Rita Stephan and Mounira M. Charrad, 107-116. New York, USA: New York University Press, 2020. <https://doi-org.uoelibrary.idm.oclc.org>.
24. Seedat, F. 2013. «*Islam, Feminism, and Islamic Feminism: Between Inadequacy and Inevitability.*» *Journal of Feminist Studies in Religion* 29 (2): 25–45.

25. Sinwar, A. «The Hijab as a Targeted Duty.» Aljazeera. October 20, 2022. Video, <https://www.bing.com>.
26. Sparre, Sara L. 2008. «Educated Women in Syria: Servants of the State, or Nurturers of the Family?» *Critique: Critical Middle Eastern Studies* 17 (1): 3–20. doi:10.1080/10669920701862468. Talhami, Ghada. 2001. *Syria and the Palestinians: The Clash of Nationalisms*. Gainesville: University Press of Florida
27. Ventura, L. 2018. «‘Thank God We Are in Syria!’: Modernization, Interfaith Relations and Women’s Rights in Syria Before the ‘Arab Spring’ (2000-2010).» *Islam and Christian-Muslim Relations* 29 (3): 349–69. doi:10.1080/09596410.2018.1464730.
28. Weir, A. 2013. «Feminism and the Islamic Revival: Freedom as a Practice of Belonging.» *Hypatia* 28 (2): 323–40. <https://search-ebshost-com.uoelibrary.idm.oclc.org>.
29. Zakzak, S. 2023 «Al-Qubaisiyat in the Syrian Society 1\2.» *Jadaliyya*. January 7, 2023. <https://www.jadaliyya.com/Details/44730>.

العنف السياسي في تاريخ المغرب الراهن: من وطأة الذاكرة إلى قلق البحث

عبد الرحيم الحسناوي



عبد الرحيم الحسناوي

باحث مغربي، أستاذ باحث في التاريخ وعلوم التربية، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة محمد الخامس - الرباط/ المغرب. من بين منشوراته، نذكر: «جاك لوغوف. مفهوم غير اعتيادي للعصر الوسيط» (2018)، و«النص التاريخي مقارنة إبستمولوجية وديداكتيكية» (2011)، و«تطور المعرفة التاريخية» (2009).

مقدمة

يحظى موضوع العنف براهنية كبيرة، في ظل تنامي هذه الظاهرة، وتهديدها لقيم الإنسان ومستقبله ووجوده، بما يبعث على القلق، وهي ظاهرة معقدة يتداخل فيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني والثقافي. لذا، حظي موضوع العنف باهتمام مجموعة من العلوم الاجتماعية من تاريخ وأثروبولوجيا وعلم اجتماع وعلم نفس اجتماعي، وغيرها، والتي حاولت تفكيك ظاهرة العنف والحفر في أصوله، والكشف عن أنماطه وأساليب تحوله، ومعرفة تجلياته.

من العسير جداً استعراض كل ما يتعلق بمجالات العنف من أسباب، ومظاهر، وتداعيات... إلخ، ولذلك ارتأينا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد مجالات العنف، ويتعلق الأمر هنا بالعنف السياسي الذي صار هو الآخر يحتل أهمية مركزية بالنسبة إلى جميع المجتمعات، وخاصة بالنسبة إلى المغرب، حيث أصبح موضوع العنف السياسي سمة بارزة في تاريخ المغرب المستقل، وركناً أساسياً من بنيات النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة.

تمثل هذه التوطئة النظرية الواردة أعلاه في تصورنا مسوغاً إبستمولوجياً لفكرة إنجاز هذه الورقة البحثية التي سنسلط فيها الضوء على الحالة المغربية، وسنضع العنف السياسي في سياق مراحل التحولات التي عرفت الدولة في المجتمع منذ بداية الاستقلال. كما سنحاول أيضاً إبراز أهمية المقاربة العلمية التحليلية ولا سيما التاريخية بالنسبة إلى موضوع العنف

السياسي، وفي استحضار تام للنقاش أو السؤال العريض حول الذاكرة والتاريخ والجدل الدائر حولهما. إضافة إلى احتمالات تحوير الحوادث، إذ غالبًا ما تتأثر رواية الأحداث بهفوات الذاكرة ورهانات الحاضر.

أولاً: سرديات الذاكرة ورهانات كتابة تاريخ المغرب الراهن

ثمة إشكالية كبرى احتلت في الآونة الأخير مركز الصدارة بالنسبة إلى البحث التاريخي الغربي (الفرنسي) عمومًا والمغربي خصوصًا، وصارت من ثمّ محل نقاش كبير داخل الأوساط الجامعية، ولا سيما أوساط المؤرخين المهنيين أو المحترفين.⁽¹⁾ يتعلق الأمر هنا بالذاكرة؛ فالجدل الدائر حولها وحول استخدام الشهادات الشفوية في إعادة بناء التاريخ قد حفّز الاهتمام بمسألة العلاقة المفترضة بين التاريخ والذاكرة؛ وقد فرضت هذه الأخيرة نفسها بقوة بسبب غزارة إنتاجها كقراءة للماضي بموازاة مع تاريخ العالم الذي يبدو هو الآخر مجال نقاش وتفكير علمي هادئ، ولكن قد يقع هذا المجال أحيانًا تحت وطأة الذاكرة (الفردية والجماعية)، وأحيانًا أخرى قد ينفلت منها.

كان للطفرة الكمية والتنوع التي حققها الغرب في مجال المعرفة التاريخية عمومًا، وما يتعلق بمناهج التاريخ الشفوي⁽²⁾ خصوصًا، أثر كبير داخل أوساط المؤرخين المغاربة، حيث اقتنع هؤلاء

(1) بالعودة إلى الذاكرة، فإن الانقلاب الذي عرفته في النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديدًا في الغرب الأوروبي قد حُضِر له من خلال التوسع في مقاربة الذاكرة في حقلَي الفلسفة والأدب أولًا، ثم في باقي الحقول المعرفية، ولا سيما ميدان التاريخ؛ هذا الأخير ومع تطور العالم المعاصر وتحت ضغط التاريخ المباشر الذي أصبح يصاغ ويصنع في جزء كبير منه فورًا بوساطة وسائل الإعلام، وينحو تجاه الإنتاج المتعاطف للذاكرة، صار يُكتب أكثر من أي وقت مضى تحت ضغط الذاكرة التي لم تعد فقط مجرد ركام للسيرة الذاتية وصورها، وإنما أيضًا صورًا من الذاكرة الجماعية الكبرى والصغرى بأفراحها وأحزانها، بمشاريعها الكبرى والصغرى، بأمالها وإحباطاتها، بحوادثها المؤسفة والمفرحة، بشحناتها البائسة أو الأملية.

(2) في هذا السياق لا بدّ لنا من استحضار التجربة التي راكمها الغرب في ما يخص الأرشيف الشفوي ومناهج استخدامه وتوظيفه في البحث التاريخي المعاصر؛ فمن المعلوم أن الجدل والممارسة في مجال التاريخ الشفوي قد أسفر عن تيارين أو نزعتين: الأول تيار الأرشيف الأكاديمية (التوثيق)؛ إذ يجري تجميع الشهادات الشفوية لكي يستخدمها المؤرخون المحترفون لاحقًا في الجامعات، بوصفها جزءًا ومصدرًا من مصادر التاريخ الراهن. أما التيار الثاني فهو المعرفة الاجتماعية المباشرة والمناضلة؛ إذ للشهادة الشفوية دورها ووظيفتها الكاشفة، ليس فقط في التاريخ وحده، وإنما في علم اجتماع المعرفة، وعلم اجتماع الثقافة، وعلم الاجتماع السياسي أيضًا. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى البيبلوغرافيا التالية:

-Florence Descamps, *L'historien, l'archiviste et le magnétophone. De la constitution de la source orale à son exploitation*, (Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2001), p 53.

-Jean-Jacques Becker, 'La mémoire, objet d'histoire?', in, *Ecrire l'histoire du temps présent, en hommage à François Bédarida*: Actes de la journée d'études de l'IHTP. 14 mai 1992, (Paris: Éd. CNRS, 1993), p 121.

أولاً بضرورة توسيع مفهوم الوثيقة التاريخية كي تشمل أصنافاً أخرى ومن بينها المصدر الشفوي. وثانياً بضرورة توظيف هذا النوع من المصادر في البحث التاريخي المغربي المعاصر، وذلك كله في انتظار تكوين أرشيف شفوي من شأنه أن يساهم في بناء المسارات الفردية والجماعية.

وعلى الرغم من أن استخدام المصدر الشفوي أو الشهادات لا يزال أمراً حديث العهد والتجربة في أوساطنا الجامعية، فإن هذا لا يمنعنا من استحضار بعض الكتابات التاريخية الجادة التي حاولت إبراز مكانة ومنهجية الذاكرة الشفوية بالنسبة إلى البحث التاريخي المغربي المعاصر؛ غير أن جل تلك الكتابات كانت تتعلق بمونوغرافيات القرن التاسع عشر.⁽³⁾

وإذا انتقلنا إلى الراهن المغربي، فإن الحاجة إلى المصدر الشفوي وتوظيفه في البحث التاريخي تصبح أكثر إلحاحاً، وذلك بالنظر إلى مجمل الاعتبارات والسياقات التاريخية التي أوردنا بعضها في فقرات سابقة من هذا البحث. إن جل المؤرخين المغاربة اليوم، مقتنعون تماماً بضرورة تخصيص حيز من مجهودهم لواجب الذاكرة، غير أنهم يبنهون في الوقت ذاته إلى صعوبة التعامل مع الشهادات التي تتحكم فيها الهواجس وجميع أنواع رهانات الحاضر. وكثيراً ما تطرح هنا مسؤولية المؤرخ الذي لم يألف التعامل مع حوادث ما زال الفاعلون فيها ماثلين أمام الرأي العام المترقب للقول الفصل.

إن الشهادات من دون شك تبقى مهمة جداً بالنسبة إلى المؤرخين المغاربة لدراسة المجتمع وإعادة بناء المسارات الفردية والجماعية، ولكن يجب أن يخضع استخدامها لقواعد منهجية صارمة كأى مصدر آخر. وإذا كان الأرشيف الضخم الذي كونته «هيئة الإنصاف والمصالحة» (L'Instance Équité et réconciliation) انطلافاً من التحريات التي انكبّت على أكثر من عشرين ألف ملف⁽⁴⁾ هو بمنزلة الرد الصارخ للذاكرة الحية على الذاكرة المجازية الرسمية، فإن هذا الأرشيف وخاصة في جانبه الشفوي يطرح تحديات كبيرة على الباحثين المغاربة، ولا سيما المؤرخين منهم، وذلك بالنظر أولاً إلى الصعوبات التي يطرحها المصدر الشفوي، وثانياً بالنظر إلى الحدود المنهجية التي ينبغي للمؤرخ المغربي أن يحافظ عليها عند التعاطي مع الشهادة والشاهد. وهذا يعني أيضاً، وكما سبق أن أشرنا إلى ذلك سالفاً، استحضار النقاش حول السؤال العريض الذاكرة والتاريخ.

(3) هناك بعض الحالات أو النماذج في ما يتعلق باستخدام الرواية الشفوية في البحث التاريخي المغربي المعاصر، وهي تندرج في إطار مونوغرافيات القرن التاسع عشر. انظر على سبيل المثال البيبليوغرافيا التالية:

- أحمد توفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 - 1912)، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011).

- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار؛ قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995).

- أحمد البوزيدي، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن - 17 20) دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية، (الدار البيضاء: آفاق متوسطة، 1994).

- Larbi Mezzine, *Le Tafiltalt, contribution à l'histoire du Maroc aux XVIIIe et XVIIIe siècle*,

(Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987).

(4) عبد الأحد السبتي: التاريخ والذاكرة أورش في تاريخ المغرب، (الدار البيضاء / بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 214.

إن مسألة استخدام الذاكرة كشاهد تاريخي، خضع لأشكال مختلفة من النقد الحاد. وعلى الأقل منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث ركز المؤرخون على مدى ولاء تلك الذاكرة، والمهم بالنسبة إلى ذلك النقد كان التأكيد على تآكل تلك الذاكرة بفعل الزمن، وتأثير عوامل أخرى منها مسألة الحنين إلى الماضي، والتي تجعل الذاكرة غير موثوق بها في كثير من الأحيان. فضلاً عن عملية التحريف والتلاعب الذي قد تطال الذاكرة. إحدى أهم تلك المتغيرات كانت الاعتراف بكون الذاكرة غير موثوق بها وربما تشكل مصدرًا للحوادث أكثر منها مشكلة في تفسير وإعادة تشكيل الذاكرة.

ومما لا شك فيه، هو أن الذاكرة ليست بناءً بيولوجيًا قادرًا على إعادة تقديم صورة عن الماضي بدقتها ضمن إطار سؤالها الملائم. فالطرائق التي يتذكر بها الإنسان ماضيه، إضافة إلى ما يتذكره لا تشكل فقط تساؤلًا حول سيكولوجية الفرد، عمره، جنسه وطبقته الاجتماعية ومحيطه الثقافي الذي يشكل حياته وذاكراته، ولكن أيضًا هيئة تلقيه لتلك الذكريات. وهناك أبعاد مختلفة للزمن وللتقاليد والتجارب المأسوية والتي تؤثر بشكل عميق وغير متساوٍ في التطورات في الذاكرة. هذه الأخيرة غالبًا ما تحفز تجارب جارحة وأليمة ويمكن أن تقدم شهادات تاريخية ومفاتيح لتنظيم تذكر الحوادث. فالذاكرة تعيد مراجعة، وتنقي وتفرض وتعديل وتخزن الحوادث، ولكن يمكن أن تكون للذكريات المنسية في بعض الأحيان قيمة بالنسبة إلى الذكريات المسترجعة.⁽⁵⁾ صحيح أن التذكر دائمًا يفصل ويشرح ويحلل ما حدث بشكل حقيقي، وهذا بشكل بسيط يشكل صوتًا من أصوات الماضي. وبمعنى آخر، فالذاكرة هي تفسير للحوادث التاريخية المشتركة مع المتناقضات والأخطاء المسكوت عنها. الشيء الممتنع في تلك الشهادات ليس فقط حقائق الماضي بل الطريقة التي تُذكر بوساطتها تلك الذكريات، وطريقة تفسيرها وإعادة تشكيلها استجابة لتغير الأحوال، لتصبح في ما بعد جزءًا من الوعي المعاصر.

وضمن السياق المغربي، هناك حاجة ملحة اليوم إلى توظيف التاريخ الشفوي أو الأرشيف الشفوي «الإخضاع أطروحات الذاكرة السياسية (العنف السياسي والعنف المضاد) إلى محك البحث الميداني»،⁽⁶⁾ ومن ثم المساهمة في كتابة الراهن المغربي على غرار ما حدث في الغرب حيث أن كتابة الذاكرة هي التي أتاحت إمكان الكتابة التاريخية حول الماضي القريب، وذلك لأنها أثارت تعدد المحكيات، وساهمت في تراجع مساحة الطابو والمحرمات.⁽⁷⁾ وهكذا برزت إلى الوجود

(5) للمزيد من التفاصيل حول آلية التذكر والنسيان يمكن الرجوع إلى المؤلفات التالية:

- Joel Candau, *Mémoire et Identité*, (Paris: PUF, 1999). - Paul Ricœur, *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, (Paris: Le Seuil, 2000). - Marc Augé, *Les Formes de l'oubli*, (Paris: Payot & Rivages, 2001).

(6) عبد الحي مؤذن: «العنف السياسي في مغرب الاستقلال»، ضمن كتاب *من الحماية إلى الاستقلال إشكالية الزمن الراهن*، محمد كنيب (منسق)، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006)، ص 53.

(7) أي تراجع مساحة الحضور المكثف لمرجعية المقدس الديني والاجتماعي والسياسي في سياق البوح والاعتراف وتكسير حواجز الخطوط الحمراء. بيد أن هذا لا يمنع فاعلية الصدام مع الواقع بين المؤلف وتجربته، وجرأة البعض منهم في اختراق سياجات المقدس، والتحرر من قيود المحيط لكشف التجربة والبوح ودخول عالم المكاشفة، غير أن ذلك يبقى محدودًا وفي حدود معينة، تحاصرها بؤرة المقدس والديني والأنثروبولوجي والسوسيولوجي والنفسي في مقاربة الواقع، وبذلك يصبح سؤال الحقيقة جانبيًا في هذه التجارب كلها.

وبشكل لافت للانتباه أشكال تعبيرية، تمنح من متعدد أجناسي يفتح على الشهادات والمذكرات واليوميات والمحكيات السرديّة والرسائل وغيرها. يتعلق الأمر هنا بأدب السجون أو الاعتقال.⁽⁸⁾ وهكذا التقى الجمهور المغربي بأعمال طالها المنع والرقابة لسنوات طويلة، وقد نشر البعض منها أولاً في فرنسا، والبعض الآخر وبشكل متزايد في المغرب، وقد صدر ثلث هذا الإنتاج في أواخر تسعينيات القرن الماضي. ولقد كانت هذه النصوص في واقع الأمر بمنزلة شهادات حية تختزل في طياتها وبحسب ما ذهب إليه عبد الأحد السبتي دالتين: «فهي من حيث المضمون شهادات حول سنوات الرصاص، وهي من حيث أشكال التلقي شهادات حول إرادات معلنة لطي صفحة الماضي. غير أن الإشكالية تكمن في ضرورة القراءة المتأنية والجادة للصفحة التي أُعلن عن الرغبة في طيها».⁽⁹⁾

والواقع أن تلك الكتابات أو الشهادات لم تكن وبرأي عبد الأحد السبتي دائماً سوى جزء من إنتاج أوسع، «ففي الظرفية نفسها صُدرت كتب ألفها فاعلون سياسيون آخرون ينتمون إلى جهات متعددة. هناك مسؤولون فرنسيون من مرحلة الحماية، ومناضلون من الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة، وشخصيات سياسية أو حكومية قريبة من النظام الملكي القائم، ومن بينهم ضباط ورجال مرتبطون بأجهزة سرية متعددة. نجد المذكرات، وإلى جانب ذلك سير تتفاوت في نفسها التوثيقي، وضعها صحافيون أو أقرباء أو أتباع أو أصدقاء».⁽¹⁰⁾ والملاحظ أيضاً أن الصحافة المغربية عرفت انتعاشاً وتجديداً حقيقياً، ولعبت دور الوسيط، حيث ساهمت في تحريك «الخطوط الحمراء» وفي تحفيز حركة التأليف والقراءة حول مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب المعاصر. وهذا ما أدى إلى انتعاش الكتابة عن الذات لكونها تكشف الانتهاكات الجسدية والنفسية لما يعرف بسنوات الرصاص والجمهر *Les années de plomb et de braise*، وتضيء بعض الجوانب الغامضة أو الملتبسة في الحياة الاجتماعية والسياسية المغربية المعاصرة. ونظراً للنجاح الذي حققته بعض تلك الكتابات والتي نشرت على شكل حلقات أو حوارات (شهادات) مطولة في أعمدة بعض الصحف، فقد تحولت إلى كتب عمدت بعض الصحف في ما بعد إلى تقطيعها ونشرها طيلة أشهر عديدة من أجل إثارة فضول عدد واسع من القراء.

ومن ناحية أخرى وعلى غرار مجموعة من القضايا الحساسة، فإن اللغة التي اعتمدها الصحافة في معالجة قضايا الراهن وشهاداته كانت تنطوي على الانتقاد، حيث وصفتها بالتاريخ الذي تحكمه الأيديولوجيا ويتأسس على الوهم والتستر، من خلال مقالات مثيرة أعطى فيها الصحافيون الكلمة للمؤرخين المفترض فيهم إثبات الحقيقة أو الوقائع التي يحجبها الخطاب الرسمي المبتور.⁽¹¹⁾ ولقد

(8) انظر البليوغرافيا الشاملة التي أنجزها كل من عبد العالي الزمي وجعفر عقيل وعلي كابوس: ظلال وأضواء، بيلوغرافيا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان في المغرب، (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كانون الأول/ ديسمبر 2004).

(9) السبتي، ص 211.

(10) المرجع نفسه.

(11) لقد أحاط الحاضر نفسه بخبراء يستشيرهم بلا توقف، ووجد المؤرخ نفسه وقد التمس في أكثر من مناسبة موكلاً بوصفه خبيراً في الذاكرة، وماخوذاً في حلقة الشهادة. فالمؤرخ غالباً ما يكون منخرطاً وبشكل مباشر في قضايا عصره. وحري بالتسجيل هنا أن المؤرخ يحضر في هذه القضايا بصفته خبيراً- شاهداً حيناً، أو بصفته شاهداً حيناً آخر. للمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة راجع:

أغنت هذه التجربة أي المعالجة الصحفية الصريحة المعرفة التاريخية، حيث ساهمت في بلورة النقاش حول ما ترتب عن الرقابة الطويلة الأمد التي فرضتها الدولة على نقل الحوادث التاريخية.

ثانيًا: أدب الاعتقال؛ مساهمة الشهادات الشفوية في التوثيق وأرشفة الذاكرة السياسية

تعد كتابات الاعتقال السياسي⁽¹²⁾ La détention politique ظاهرة لافتة للانتباه في السياق المغربي؛ وهي تكشف بدورها عن تجارب متنوعة أمام القارئ المغربي الذي لم يستأنس بعد بهذه الكتابات التي نزلت إلى المكتبات بشكل كبير في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وفي بداية الألفية الجديدة، ليفتح المجال لسلطة الذاكرة وسلطة اللغة عبر الرواية والشهادة والإبداع عمومًا في باحة الخيال والواقع.

هناك إذًا تراكم مهم في المعطيات حول تلك الكتابات سواء على مستوى أشكالها وأنواعها الأدبية وطبيعة الأسئلة التي فجرتها حول ما يعرف بسنوات الجمر والرصاص، مع إدانة المرحلة وكشف المستور وانتقاد الذات وتعرية أخطائها. هذه الأشكال تمثل في الواقع وثائق تاريخية مهمة في علاقة الفرد بالدولة والمجتمع وما لذلك من تجليات فكرية.⁽¹³⁾ وهي أيضًا فضاء للمكاشفة والمراجعة والنقد، تعكس حراك المجال السياسي في المغرب، فالكتابة هنا هي مناسبة لتفريغ شجون الذات (علاج نفسي Psychothérapie) ونقد درجات العنف السياسي وتركبة الاستبداد السياسي في فترة عصيبة من تاريخ المغرب المعاصر، وهي أيضًا تشخيص لآليات القهر والجور والاستبداد (العنف السياسي)، وآلية لمواجهة العنف المضاعف حول الذات في السجون والمعتقلات وغياها المظلمة.

يمكن الإحالة في هذا المجال إلى مجموعة كبيرة من تلك الكتابات (المذكرات والروايات والحوارات... إلخ) والتي صدرت منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وتلاحقت بوتيرة عالية في الصدور، في بدايات القرن الواحد والعشرين. وهي كتابات تختلف من حيث خلفيتها السياسية والأيدولوجية، ومن حيث أساليب الكتابة وكيفية ترتيب الحوادث، وتردد العوالم السردية بين الواقعي والتخيلي.⁽¹⁴⁾ ولعل هذا ما يتضح فعلاً في بعض النصوص أو الكتابات السجنية⁽¹⁵⁾

– Olivier Dumoulin, *Le rôle social de l'historien. De la chaire au prétoire*, (Paris: Albin Michel, 2003), p 27-63.

(12) هناك صعوبة يجدها المرء بخصوص تصنيف الكتابة السجنية، وذلك من منطلق التداخل والتفاعل الذي تتميز به هذه المتون، ومن منطلق طبيعة كتابتها في ارتباط بجدل الداخل والخارج في العلاقة بالمكان (السجن أو المعتقل)، هذا فضلاً عن الكتاب وتعدد مآربهم، فمنهم الروائي الذي يمتحن الكتابة، ومنهم الكاتب الذي عاش التجربة ونقلها إلى المتلقي عبر شهادة شفوية نُقلت إلى سياق الأدب، ومنهم من كتب أول كتاب عن أدب السجون من دون أن يكون روائياً متخصصاً.

(13) محمد رفيق، «أدب السجون والمعتقلات بين بلاغة التعذيب وسلطة الذاكرة»: <http://www.alarab.com.qa/details.php> تاريخ الدخول 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

(14) سعيد بنكراد، «أدب السجون في المغرب: من الشهادة إلى التخيل»، ضمن كتاب الذاكرة والإبداع: قراءات في كتابات السجن، (د. م: منشورات اتحاد كتاب المغرب، 2010)، ص 28.

(15) في أدب الاعتقال السياسي لا بد من التمييز بين تجربة العسكريين وتجربة معتقلي اليسار التي لا يمكن الحديث داخلها عن وحدة فكرية وأدبية متشابهة. ومن بين الكتابات التي برزت في هذا

التي تحكي عن مآسي وملايسات سنوات الجمر والرصاص. وأهمية هذه الكتابات تكمن في كونها تفسح المجال أمام كثير من الفاعلين السياسيين والباحثين أيضًا، ولا سيما المؤرخين منهم، لإعادة قراءة تاريخ الصراع السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي يسمح بالوقوف على معطيات قد تساعد في عملية فهم سياقات الصراع بأبعاده المختلفة، ومن ثم تسليط الضوء على مرحلة دقيقة وحاسمة من تاريخ المغرب المعاصر والراهن.⁽¹⁶⁾

إن معظم الشهادات التي تندرج ضمن حقل أدب الاعتقال، أو حتى تلك التي جُمعت من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، تعد فعلاً بمنزلة ذاكرة مرجعية وثيقة أساسية لرصد واقع العمل السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال. بل هي كذلك وبحسب عبد الأحد السبتي «وثيقة تمكن من الاقتراب من الطريقة التي عاش بها الأفراد والمجموعات الفعل السياسي في مرحلة تاريخية محددة».⁽¹⁷⁾ ومن حيث جانب التوثيق التاريخي أيضًا، فقد اشتملت هذه الكتابات على «معطيات وحقائق وخبرات ومواقف وحالات نفسية وردّات فعل مهمة جدًّا، بل اشتملت على أكثر من ذلك، فهي في واقع الأمر ذكريات متنوعة فيها الفضاء وفيها الزمان والأشياء، وفيها أيضًا جزئية من تاريخ نضال الشعب المغربي ضد التسلط والقهر والتوق إلى الحرية والديمقراطية والعيش الكريم».⁽¹⁸⁾ ويجب الاعتراف هنا كذلك بأن تلك الكتابات وبحكم طبيعتها تقدم رؤية شخصية وحقائق سردية ذاتية، وهي أيضًا ومن دون شك أداة عمل تسمح للمضطهدين بالمطالبة بتصحيح تاريخهم، وحفظ الذاكرة وصيانتها، وسيكون لمثل هذا النوع من المطالب دور كبير في إرساء أسس الديمقراطية وفي تعميم الأرشيف. لكن نجاح مهمتها يكمن في إثارتها فضول المؤرخين لتبدأ مرحلة جديدة تتميز «ببناء نسقي وسرد موضوعي للتاريخ. وإلا فإن الكتابات الذاتية - كما حدث في عدة تجارب - تأخذ في التناسل والتنوع والتضارب، فتتنازع الذكريات مما ينتج عنه آثار سلبية لا تخدم الذاكرة الجماعية».⁽¹⁹⁾ وتطرح نصوص أدب الاعتقال وشهادات ضحايا الانتهاكات (جلسات الاستماع) بموازاة مع

الإطار نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

صلاح الوديع، العريس، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998). محمد الرايس، مذكرات محمد الرايس: ذهاب وإياب إلى الجحيم، عبد الحميد جماهري (مترجم)، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001). جواد مديش، درب مولاي الشريف الغرفة السوداء، عبد الرحيم حزل (مترجم)، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2002). محمد يوسف الركاب، تحت ظلال للاشافية، عبد القادر الشاوي (مترجم)، (د. م: طارق للنشر، 2002). أحمد المرزوقي، تازامارات الزنزانة رقم 10، (الدار البيضاء، طارق للنشر، 2003). أحمد البخاري، الأجهزة السرية في المغرب. الاختطافات والاعتقالات، حسن اللحية (مترجم)، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2003).

(16) كمال عبد اللطيف، «كتابة الاعتقال السياسي في المغرب»، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9354، الخميس 20 جمادى الأولى 1425 هـ، 8 تموز/ يوليو 2004.

http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=243694&issueno=9354 تاريخ المعاينة: 3 آب/ أغسطس 2013.

(17) السبتي، ص 214.

(18) بنكراد، ص 29.

(19) محمد الصغير جنجار، «الذاكرة ورهانات كتابة تاريخ المغرب المعاصر»، مجلة النشاز التونسية:

http://nachaz.org/index.php/fr/textes-a-l-appui/histoire/54-2012-07-18-01-37-49.html

تاريخ المعاينة: 20 حزيران/ يونيو 2013.

مضامينها تلك العلاقة الشائكة بين الذاكرة والتاريخ، وكيف يمكن الانتقال من التاريخ إلى الذاكرة، خصوصاً إذا كان هذا التاريخ في بعده الرسمي يتجاهل ويقفز على معظم اللحظات الحرجة التي سجلها المعتقلون والمضطهدون ودونوها في نصوصهم، «فما يحكيه الأفراد، انطلاقاً من تجربتهم الخاصة، وأيضاً الجماعية، الحزبية أو القبلية يحول الذاكرة الخفية إلى ذاكرة علنية، ويمكن اشتغالها من تعدد إنتاج الشهادات، في الوقت الذي تراجع فيه الذاكرة الرسمية أي ذاكرة الدولة»⁽²⁰⁾

ثالثاً: حدود توظيف الشهادات الشفوية في كتابة التاريخ المغربي الراهن

إذا كان المؤرخون المغاربة قد اقتنعوا اليوم بضرورة تخصيص حيز من مجهودهم لواجب الذاكرة *devoir de mémoire*، فإنهم يبنون في الوقت ذاته إلى صعوبة التعامل مع الشهادات التي تتحكم فيها الهواجس وأنواع رهانات الحاضر كلها. وكثيراً ما تطرح مسؤولية المؤرخ الذي لم يألف التعامل مع حوادث ما زال الفاعلون فيها ماثلين أمام الرأي العام المترقب للقول الفصل. إن الشهادات تبقى من دون شك مهمة جداً بالنسبة إلى الباحثين المغاربة، ولا سيما المؤرخين منهم لدراسة المجتمع ولإعادة بناء المسارات الفردية والجماعية. وهي أيضاً بمنزلة ذاكرة مرجعية ووثيقة أساسية لرصد واقع العمل السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال. إن ما يحكيه الأفراد، انطلاقاً من تجربتهم الخاصة، وأيضاً الجماعية، الحزبية أو القبلية، يحول الذاكرة الخفية على ذاكرة علنية، ويمكن اشتغالها من تعدد إنتاج الشهادات، في الوقت الذي تراجع فيه الذاكرة الرسمية أي ذاكرة الدولة. وعلى هذا النحو يمكن القول إن كتابة الذاكرة هي ما جعلت كتابة التاريخ ممكنة، عبر إنتاج سرد متعدد وتقليص مساحة المحذور، وهنا يبرز تدخل المؤرخ كما يوكد على ذلك عبد الأحد السبتي،⁽²¹⁾ إذ تمكن منهجيته من معالجة إنتاج الذاكرة على نحو دقيق، بإبراز الشهادات الفردية، أو بتركيب فقرات متعددة من هذه الشهادة وتنسيقها مع شبكة من الموضوعات، وعلى ضوء إشكاليات محددة.

وبناء على ذلك وجب التنبه لتفادي الخلط بين الشهادة التاريخية والكتابة التاريخية. فما أفصح عنه محمد الفقيه البصري من شهادات بخصوص الصراع على السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وما رواه أيضاً أحمد المرزوقي في (الزنانة رقم 10)⁽²²⁾ وجواد مديش في (الغرفة السوداء)،⁽²³⁾ وما كتبه رجل المخابرات السابق، أحمد البخاري، حول قضية المهدي بنبركة،⁽²⁴⁾ كلها إنتاجات

(20) محمد حبيدة، «التاريخ الراهن وراهنية المؤرخ»، ضمن كتاب الذاكرة والهوية، أعمال مهداة إلى عبد المجيد القدوري، محمد جادور وشعيب حليفي ورشيد الخضري (منسقون)، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك، 2013)، ص 107.

(21) Abdelahad Sebti, 'Histoire et Présent Interrogations sur la distance et de la proximité', *Du Protectorat à l'indépendance: problématique du temps présent*, Mohammed Kenbib (Coordonné), (publication faculté des Lettres et Sciences Humaines Rabat, 2006), pp165-182

(22) أحمد المرزوقي، تازمامارت الزنانة رقم 10، (الدار البيضاء: طارق للنشر، 2003).

(23) جواد مديش، درب مولاي الشريف: الغرفة السوداء، عبد الرحيم حزل (مترجم)، (الدار البيضاء/ بيروت: أفريقيا الشرق، 2002).

(24) أحمد البخاري، الأجهزة السرية في المغرب: الاختطافات والاعتقالات، حسن اللحية (مترجم)،

لا يمكن توصيفها بالكتابة التاريخية. بمعنى آخر، لا يمكن للشهادة أن تحل محل كتابة المؤرخ.⁽²⁵⁾ وتعد هذه المسألة من العوامل الأساسية التي حفزت المؤرخين على تكسير حاجز الصمت والتعبير عن رأيهم في الموضوع. فقد تابع المؤرخ عبد الأحد السبتي تفاعلات شهادة أحمد البخاري في الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية وما قاله البعض بكونها كتابة تاريخية، وردّ بإثارة انتباه المهتمين بضرورة التمييز بين الشهادة التاريخية والكتابة التاريخية.⁽²⁶⁾ «الشهادة أو الذاكرة، فردية كانت أم جماعية، تبقى ذات سمة ذاتية، انفعالية، رمزية، تخلط بين المعيش والمنقول، بين الماضي والحاضر، بين الذاكرة الفردية والجماعية. كما أنها تتعرض للنسيان، ولا تحمل دقة بخصوص مؤشرات ومعطيات الماضي، لأنها تعتمد كلياً على الذاكرة. وبذلك فهي تفتقر إلى جهاز مفاهيمي وتعمل بكيفية إرادية أو لا إرادية، بناء على حاجيات اللحظة، على تضخيم الحوادث أو تقيمها. ومن ثم تبقى مجرد صورة غالباً ما تغلب عليها القدسية، كصورة بعض الشخصيات السياسية، من زعماء أحزاب أو زعماء تمرد أو قادة حرب. ولذلك تقتزن، كما يرى بيير نورا Pierre Nora، بإعادة بناء المخيال وخروج المكبوت. ثم إن الذاكرة تحكّمها الغائية، وتشتغل من منظور «الواجب» تحت شعار (حتى لا يتكرر هذا)، والذي غالباً ما يخضع لتوجهات سياسية وأخلاقية»⁽²⁷⁾.

رابعاً: المقاربة التاريخية النقدية للمصدر الشفوي

إذا كانت الشهادة مصدرًا غير مكتمل، ناقص، لما يعتره من تآكل وغموض واضطراب في السرد بالنسبة إلى المؤرخ، فإن هذا الاختلال وهذا النقص هو ما يشرع تحول الشهادة إلى مادة التاريخ. وبحسب مارك بلوك Marc Bloch دائماً ليست هناك شهادة جيدة وأخرى رديئة. وما يهمّ المؤرخ، من هذه الشهادات كلها، هو بناء الواقع، وإعطاء معنى للتاريخ.⁽²⁸⁾ وبخلاف الذاكرة التي تجنح نحو الذاتية، فإن الكتابة التاريخية تقوم على الموضوعية والتحليل والنقد. فما ينتظره القارئ من المؤرخ يختلف عما ينتظره من راوي الشهادة أو منتج الذاكرة. فالقارئ يترقب من الكتابة التاريخية فك تعقيدات الماضي، سواء أكان ماضياً بعيداً أم قريباً، ومساءلة هذا الماضي والسعي إلى فهمه. وهو فهم يقوم على النقد، على الاحتمال، وعلى النسبية، لإعادة بناء نسق التطورات والاستمراريات الزمنية وسببية الأشياء، بعيداً عن أشكال الحكم كلها. وفي هذا السياق يقول بول ريكور Paul Ri-cœur: «إن القاضي هو الذي يحكم ويعاقب، والمواطن هو الذي يناضل ضد النسيان ومن أجل إنصاف الذاكرة، أما المؤرخ فمهمته تكمن في الفهم من دون اتهام أو تبرئة».⁽²⁹⁾

(الدار البيضاء/ بيروت: أفريقيا الشرق، 2003).

(25) حبيدة، ص 107.

(26) السبتي، ص 212 - 213.

(27) حبيدة، ص 107.

(28) عبد الحميد الصنهاجي، «المؤرخ والشاهد الكوم المغاربة في حرب الهند الصينية 1954»، ضمن كتاب التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 71.

(29) بول ريكور، «كتابة التاريخ وتمثل الماضي»، محمد حبيدة (مترجم)، من أجل تاريخ إشكالي، ترجمت مختارة، (القنيطرة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004)، ص 182.

إن موقف بول ريكور هذا، هو موقف سواد المؤرخين المحترفين، والذي يحصر دور المؤرخ في التفسير وتحري الحقيقة ومحاولة الفهم. ولذلك كان لا بد للمؤرخين أن ينهضوا لوضع النقاط على الحروف وليبينوا الحدود بين الذاكرة والتاريخ من ناحية، وخطورة التماهي مع الشهود من ناحية أخرى. وقبل أن تكون لديه رؤية استقرائية للوقائع والحوادث، يظل المؤرخ متمسكاً برؤية نقدية، كما أن مهنية المؤرخ الحقيقي تكمن في استجلاء الموقف، وغربلة المواقف، من خلال سبر أغوار الحوادث التاريخية (السياسية) لمغرب ما بعد الاستقلال بالاستناد إلى منهج علمي سليم وطريقة موضوعية في تناول الحوادث من دون تعصب أو تحامل، وذلك بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية وتجنب بعض الانزلاقات التي تهدد قواعد مهنة التأريخ وأخلاقياتها.

تعد الشهادات الشفوية وبلا شك مصدراً قوياً بالنسبة إلى الذاكرة الجماعية، إلا أنه يتحتم الارتقاء بهذه التجربة إلى نسق أرفع وذلك بربطها ببرنامج البحوث التي ينتجها المؤرخون المغاربة؛ «فالكتابة التاريخية المحترفة وحدها قادرة على مواكبة الطلب الاجتماعي المتصاعد على تاريخ مغربي تعددي، غير مختزل ولا إقصائي. وذلك لكونها تعتمد مناهج علمية تعيد قراءة المصادر ومقارنتها، وفحص الشهادات المختلفة والمتناقضة أحياناً، وتنتج معنىً نسقياً جامعاً كفيلاً بإتمام حداد سنوات الجمر، وبناء ذاكرة معافية متطلعة لبناء مستقبل أكثر إنسانية وديمقراطية».⁽³⁰⁾

على سبيل الختام

في نهاية تحليل هذه الورقة البحثية يمكن القول إن تقييم التاريخ ما بعد الكولونيالي للبلاد يمتلك أهمية سياسية أكثر من أي وقت مضى، وهنا تقع اليوم مسؤولية كبيرة على الباحثين المغاربة ولا سيما المؤرخين منهم، من أجل إعادة النظر في الأسس النظرية التي حُلل في إطارها النظام السياسي المغربي حتى اليوم. وعلى الرغم من وجود بعض الكتابات لبعض المهتمين بحقوق الإنسان حول مواضيع ذات صلة بالعنف السياسي، إلا أنها تقتصر في تحليلها على مقارنة النصوص القانونية، وتشكو من غياب الطموح النظري في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بوصفه أحد الأشكال البارزة في مجال العنف السياسي.

وبافتحام المؤرخ المغربي لمرحلة حساسة جداً من تاريخ المغرب المستقل، يكون البحث التاريخي الجامعي الوطني قد حقق نقلة نوعية، وذلك عبر الانفتاح الإرادي على مقاربات أخرى جديدة،⁽³¹⁾ والاعتماد على تنويع المصادر والمراجع المعتمدة، ومن ضمنها الشهادات الشفوية كمادة خام والتي يمكن أن ينطلق منها الباحث لبناء تأملاته وتحليلاته. وإن تقدماً من هذا القبيل لمن شأنه من الناحية الأكاديمية ملء الفراغ أو الفراغ النسبي الذي تعانيه مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب الراهن أو الذاكرة القريبة. كما أن الإنتاج العلمي المزمع تحقيقه سيمكّن الباحث من الاستجابة لتطلعات المجتمع، وتلبية رغبته في معرفة فترة لا تزال تثير العديد من التساؤلات.

(30) جنجار: تاريخ الاطلاع: 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

(31) يحيلنا النقاش هنا إلى ضرورة استحضار ما أنتجته الدراسات الأنثروبولوجية والسياسية من فرضيات لتحليل بنية النظام السياسي وكنهه المتمثل في العنف الرسمي والعنف المعارض في المغرب بعد الاستقلال من خلال أطروحات الانقسامية، أو الصراع الطبقي، أو الاستبداد الشرقي، أو من خلال مقومات الخضوع المرسخة في الثقافة السياسية المغربية. انظر: مودن، ص: 47-56.

إن ما ينتظره القارئ أو الجمهور المغربي من عمل المؤرخ، هو مجهود يتولى مساعدة المجتمع على فهم ماضيه. ومن ثم تسليط الضوء على مرحلة حساسة من تاريخ المغرب المستقل. ويفترض ذلك أن يتوافر للباحث رصيد من الوثائق والأرشيفات بما في ذلك الأرشيفات الشفوية، ويتمكن، في أحوال ملائمة، من تجميع المعطيات، وإنضاج عملية التحليل والتأويل تجاه الراهن المغربي (مرحلة العنف السياسي) وقضاياها بعيداً عن كل تشنجات أيديولوجية وسياسية.⁽³²⁾

إن الهدف من التحليل التاريخي يبقى فهم الحاضر بوساطة الماضي والعكس صحيح، وبعبارات صريحة للمؤرخ الفرنسي مارك بلوك يبقى هدف هذا التحليل فهم الظواهر المدروسة، وليس إعطاء أحكام عنها سواء كانت مسبقة Pré-notions أو متأخرة، أو أحكام قيمة Jugement de valeur، وعلى العكس من ذلك كله فهو يوكد على مسألة الفهم وليس الحكم- Comprendre et non juger، إنه يدعو المؤرخين إلى التخلص من الخلفيات الذهنية أو الأيديولوجية جميعها (عرقية، دينية، أيديولوجية... إلخ)، والنظر إلى الظواهر التاريخية: السياسية والاجتماعية بنظرة موضوعية.⁽³³⁾

ولا شك أن استدعاء المؤرخ المغربي في قضايا الراهن وعلى غرار نظيره في الغرب، بصفته شاهداً أو خبيراً يضع ويستتبع عدة قضايا معرفية مرتبطة بمفهوم صناعة التاريخ والذاكرة والهوية، وبمفهوم وقيمة الشهادة التاريخية، وكذلك بمسؤولية التمييز بين التحليل التاريخي والإدلاء بالخبرة العلمية.⁽³⁴⁾ وتعدّ هذه القضايا التي أثبتت جدواها في مراكز البحوث في الغرب الشكل الأنسب، على الأقل في الوقت الحالي، لاجتناب خطري المؤرخ الخبير الذي يحرم الشهود من تجاربهم، والطلب الاجتماعي الذي يسعى لتوظيف المؤرخ.⁽³⁵⁾

المرف

المرف بالفة العرففة:

1. الففارف، أرفمف. الأفهزة السرففة فف المررب: الأفففافف والفففالفاف، الففن اللفففة (مرفم)، (الفار الفففاء: أفرفففا الفرف، 2003).
2. بنكراف، سعفء. الفافرة والفبءاع: قراءاف فف كفافف السفن، (ء. م: منشوراف اافاف كفاف المررب، 0102).
3. البوزفءف، أرفمف. الفارفف الأففماعف لءرعة (مطف القرن -20 17) ءراسة فف الففة السباسبفة والففماعفة والفففءاففة من الفلال الوئائف المفففة، (الفار الفففاء: أفاف مافسطفة، 1994).
4. الفوففق، أرفمف. المرفمف المرربف فف القرن الفاسع عشر (إفنولفان -1850 1912)، (الرباط: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة بالرباط، 2011).
5. ففءة، مرفمف. الفافرة والهوفة، أعمال مهءاة إلف عبء المففء القءورف، مرفمف فاءور، شعفب الففف، رشفء الفففر (منسقون)، (الفار الفففاء: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة بنمسفك، 2013).
6. الرافس، مرفمف. مءكراف مرفمف الرافس. ذهاب وإفاب إلف الفففم، مرفمة عبء الفففء فماهرف، (الفار الفففاء: أفرفففا الفرف، 1002).
7. الركاب، مرفمف فوسف. فف فلال للشاففة، عبء القاءر الفاوف (مرفم)، (ء. م: طارق للفسر، 2002).
8. رفكور، بول. من أفل فارفف إشكالف: مرفماف مرفماف، مرفمف ففءة (مرفم)، (القنفطرة: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة، 4002).
9. السبفف، عبء الأفء. الفارفف والفافرة أوراش فف فارفف المررب، (الفار الفففاء/ بفروف: المرفز الففافي العرفف، 2012).
10. الفنفهافف، عبء الفففء. الفارفف الفاضر ومهام المورف، (الرباط: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة، 9002).
11. مفءفش، فواف. ءرب مولاف الشرفف الفرفة السوداء، عبء الرففم فزل (مرفم)، (الفار الفففاء: أفرفففا الفرف، 2002).
12. المرفزوفف، أرفمف. فافمافرف الزنافة رقم 10، (الفار الفففاء: طارق للفسر، 2003).
13. الموفءن، عبء الرففمان. البوافف المرفرفة قبل الاسفعمار؛ قبائل إفناون والمرفزن بفن القرن السادس عشر والفاسع عشر، (الرباط: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة، 5991).
14. مؤذن، عبء الفف. من الفمافة إلف الاسفقلال إشكالفة الزمن الرافن، مرفمف كففب (منسق)، (الرباط: منشوراف كلفة الآءاب والعلوم الإنسانیة، 2006).

15. الوديع، صلاح. العريس، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 8991).
16. اليزمي، عبد العالي. وعقيل، عبد العالي. وكابوس، علي. ظلال وأضواء: بيبليوغرافيا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب، (الرباط: والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2004).

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Augé, Marc. *Les Formes de l'oubli*, (Paris: Payot & Rivages, 2001).
2. Becker, Jean-Jacques. *Ecrire l'histoire du temps présent, en hommage à François Bédarida: Actes de la journée d'études de l'IHTP. 14 mai 1992*, (Paris: Éd. CNRS, 1993).
3. Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien*, (Paris: Armand Colin, 1974).
4. Candau, Joel. *Mémoire et Identité*, (Paris: PUF, 1999).
5. Descamps, Florence. *L'historien, l'archiviste et le magnétophone. De la constitution de la source orale à son exploitation*, (Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2001).
6. Dumoulin, Olivier. *Le rôle social de l'historien. De la chaire au prétoire*, (Paris: Albin Michel, 2003).
7. Mezzine, Larbi. *Le Tafilalt, contribution à l'histoire du Maroc aux XVIIe et XVIIIe siècles* (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987).
8. Ricœur, Paul. *La mémoire, l'histoire, l'oubli*, (Paris: Le Seuil, 2000).
9. Sebti, Abdelahad. *problématique du temps présent*, Mohammed Kenbib (Coordonné) (Rabat: publication faculté des Lettres et Sciences Humaines, 2006).

إبداعات ونقد أدبي



■ موسم النمل، باء (شعر)

شيرين عبد العزيز

■ (ابنة السطح) (قصة قصيرة)

أمل حويجة

■ عين الحقيقة (قصة قصيرة)

عمّار الأمير

■ (خيط البندول؛ بين الميتافيزيقيا والواقع) (نقد أدبي)

جبر الشوفي



موسمُ النمل

(شعر)



شيرين عبد العزيز

تخرجتُ في كلية العلوم الطبيعية، ثم درستُ في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق/ قسم الدراسات المسرحية، نشرتُ بعض تجاربها الأدبية في الشعر والمسرح، وعدداً من الدراسات النقدية، في عدة صحف ومجلات، وأنجزتُ بعض المشاريع الفنية المتعلقة مثل تقديم عرض مسرحيٍّ (مونودراما) من إعدادها وتمثيلها، وأعدتُ نصّاً مسرحياً للأطفال، كما شاركتُ في ورشة «صندوق الحكايا»، لسرد وتسجيل الحكايات الشعبية وتطويرها إلى عرض مسرحيٍّ (خيال ظل)، ولها مشاركات في العديد من الأمسيات الشعرية والقصصية.

لقلبي ذيلٌ لا ينامُ

دلّني عليك ذاتَ يومٍ

....

كمثلِ هذه الأيامِ

متتصفَ الظُّهرِ

خبأتُ مساماتِ جلدي

فصارَ العرقُ يتصبَّبُ من مقلتيّ

كدتُ أُطبِّقُ عليهما ولم أفعل!

قلتُ: «تعالِي نحتسيها معًا

ونسقي بها الزنزلخت».

كمثلِ هذه الأيام

في موسم النمل التقينا

«شفتاك مزرقتان

وعظامك جافة

هل عصروك جوعًا

وتركوا قلبك بلا سقاية؟»

قلتُ: «خيالك في ظلي أحياني..

خبّاني في شقِّ بين بلاطتين

وترك لهم جسدًا فارغًا ينهشونه

كالفينيق بُعثتُ إليك»

منذ أيامٍ بعيدة

وذيلُ قلبي لا يزال يدغدغني

كشعاع حياةٍ هائمٍ بدبيب نملة.

باء

فأنتني كل شيءٍ سريعاً

كذباية خائفة

لم يبق لي سوى

عد أصابعي

وتقشير البصل..

بعثُ خردواتي

صنّيتُ حسابي مع الله

فغلبني النعاسُ

ونمتُ حالمَةً

بشجرة توتٍ

عصيّة على الديدان

لا تهزّها أصداء القنابل

...

عنقي سقفُ منزلٍ مهدم

ذاكرتي.. حصى متطايرة

تحت عجلات قطار

وأقدام كلاب شاردة

تجول الأزقة صيفاً.

....

وطني.. عاملُ نظافةٍ أرمل

لم يتقاضَ راتبه

منذ عهد «توت عنخ آمون»

بيكي كلّ مساء

أمام مخازن الحبوب

والمعلّبات الفاسدة

...

هكذا أكون

هكذا نكون

حين نأكل ونشربُ

أمام نشرات الأخبار

نبصق على الشاشة

ثمّ نختلي

لنمارس عاداتنا السريّة

حين..

نكذبُ لنكُتِبَ

حين نحتفل بالأعياد لأنَّ ثيابنا نظيفة

حين ينذر المنجّمون بالقيامةِ

فنصدّقهم

وننسى أنّنا دُفِنّا

تحت رماد الوقت

والمجازر المكرّرة كفروض الصّلاة

حين ندّعي أنّ الفجر سيبرز غداً

لنا...

أنّ الريح ستقتلعنا

وتطير بنا إلى المقدّمة

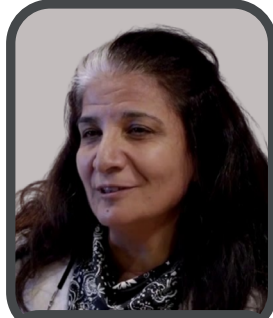
ونحن متّكئون على معجزات السماء

نتحدّثُ بصوتٍ خافتٍ

كالنّقطةِ النَّائمةِ أبداً

تحت حرف الباءِ.

ابنة السطح.. قصة قصيرة



أمل حويجة

ممثلة ومدبلجة أفلام كرتون سورية، وُلدت عام 1970 في مدينة السلمية في محافظة حماه. تحمل إجازة في الفنون المسرحية من دمشق، دخلت عالم الفن في منتصف الثمانينيات، وشاركت منذ ذلك الحين في بطولة أكثر من خمسة وعشرين عرضًا مسرحيًا. قدمت العديد من العروض المسرحية الموجهة للأطفال، ومعروفة من خلال صوتها المميز في المسلسلات الكرتونية، ولها إسهامات في كتابة القصة القصيرة الموجهة لليافعين، منها «خطفي الديك».

سبقتها إلى محطة الحافلات، حاذرتُ التزحلق ببقايا الثلج، ركنتُ ما اشتريته لغداء هذا اليوم جانبًا، أزلتُ قبعتي وحررتُ كفي من جيبي عليّ أخفف غموض هيتي لو صافحتها، أخذت نفسًا عميقًا بعد إحساسي بنظرها تثقب ظهري، استدرت، لا أحد. ترصدت المنطقة بنظرات عشوائية، الرياح شمالية والوجوه بالكاد مكشوفة، لهاثُ «الصباحين» خلف الوقت وهلعهم من عدم اللحاق يقبضُ صدري.

ظهرت أخيرًا، نظرتها الحيادية التي أعرفها جيدًا منذ طفولتها تدلني عليها.. حواجب عريضة، حبيبات متفجرة في جبهتها وأثر غمازات لو ابتسمت. تجاهلتنني، هبت الحمى في بصلات شعري. بسلاسة الحلزون انزلقت مع المعاطف القاتمة وذابت خلف زجاج الحافلة المتسخ، تركتني ككل مرة متلبسة بجريمة مراقبتها، حملتُ أكياستي التي غمرها رثق الوحل..

- أنقذتك حافظتها من موقف محرر.

التفتت سيدهً عابرة معتقدة أنني خاطبتها، رافقني كلبٌ شاردٌ حتى الحديقة، عبرت شاحنةً مجنونة، صرختُ مع ضجيجها لتهدأ روعي. ما أطيّب رائحة الأشجار حتى في عريها، ملأتُ صدري منها.

اخترتُ مقعدًا سالمًا من الكسر، سحبتُ برتقالةً من أكياس، وخزتها بمشيك شعري، ضغطت عصيرها وامتنصتُه.

ستّ سنواتٍ عبرت منذ تعرفتُ إليها طفلةً عند بوابة شقتهم على ذلك السطح، أغلبنا سكن هذا المجمع قبل استكمال شققه، جرتني بكأؤها، قطعت راكضة بضعة دكاكين فاغرة وشارعًا وأدراجًا متسخة بالرمل، وصلتُ ملحق بنايتهم.. رمثني يحصى الرمل واستغاثت «ماما.. ما ما» ضربتُ بوابتهم الموصدة بقدميها، اقتربت لأطمئنها، تراجعت، بالتّ على ثيابها وتجمدت مع دمعته، أخرجني ذعرها، أخبرتها أنّ لدي أبناء بعمرها سيحبونها لو تعرفوا إليها، قفزتُ كخروف هاربٍ من الذبح نحو مصدر صوت أمها اللاهث على الدرج، شكرتني السيدة بتوترٍ وعجلٍ، تمنيت اللحاق بهما لأطمئن الطفلة أكثر لكنّ الباب أقفل وتبعثرت عتابتُهما داخل منزلهم.

تسرب عصيرُ البرتقالة تحت أكمامي ولدعتُ مرارةً قشرتها شفتي. ثلاثة تلاميذ تسلقوا شجرةً عاريةً ودارت «سجارة» بين أصابعهم الغضة، قفزوا بتحدٍ في رامة من وحل عند رؤيتي، ركلوا حقائبهم الثقيلة بأقدامهم، زعقوا وضحكوا وغابوا..

منذ ذلك اللقاء وعيوني لم تفارق سطوحهم، وشغفُ رعايتي لها ولو عن بعد تعزّز بعزلتها، تقفزُ مع الحبل، تلقنُ دروسها لملابس الغسيل وصحن «الستلايت» تمضغ عرائسها وقبل انهيار الشمس تراقبُ الطريق من الأعلى ثم تختفي مع ذوبان بحر العتمة.

أشهرٌ واندفعت العائلات من مدنٍ ومناطقٍ مفاجئةً بالمجازر والحرب المجنونة، امتلأت الطوابق الفارغة ولم تعد هذه الصغيرة وأمها الوحيدتان بوحشتهما في حيننا وتكرّست قوانين الحذر، لا تأمن لغريب، لا تفتح الباب، إن سمعت صوتًا أليفاً تأكد من أنّ الذئب لم يُحلّ صوته بالعسل، إن لمحت جانبًا منه تحقق من أنّ الذئب غير هيئته بالطحين الأبيض.

وجاء الذئبُ مراتٍ آخرها يوم نُهشت أشرطة الكهرباء بعشوائية في بنايتنا، نُتفت، حُرنا بلا رحمة من شهقة الغارق، هي ستون دقيقة من طاقة الكهرباء تتمزق على يومنا، نغسل، نطبخ، نزور ونستقبل. أنهكنا الرعب من غموض الفاعل؟ وبيا خجلي من الشك الجاثم في لقمتنا وأنفاسنا، عذراً

يا أمومتى ترى هل يختبئ الذئب خلف طفلة؟ لكن الذئب كان أولادي. «كنا نمزح.. نلعب..» فرغوا غضبهم فينا، أدركوا بحسهم العميق قدرتنا السريالية على التحمل، الواقع المذل الذي نعيشه عبث في «الجينات».. غير ملامحنا، لا حدود للقسوة، للرقعة، للجوع، للشبع، للأنوثة والذكورة، للطفولة.. للحياد، وجوهنا معجونة بكل هذا.. وتشبه وجهك يا قمر.

أعتقد أن اسمها قمر... التقيتها مرة في سوق الخضار، كبرت قليلاً وصار في مقدورها دحرجة عبوة الغاز، جمعت خصلات شعرها الفالطة على خدودها في ضفيرة محكمة وهي ألقّت نظرتها الغائبة في عيني وغادرتني مع قرعة عبوتها وكأنها حذرت من التورط بأي تودّد أو لطف.

كلنا أنهكنا أطفالنا بالتحذيرات، لكننا حرصنا على جمع ما أمكننا من روابط مشتركة بين عائلاتنا.. البسمة هي مفتاح الأمان، استكملنا على مهل فراغات حكاياتنا، تبادلنا المفاتيح مع البعض وأخفيناها عن البعض، وكلما ضاق الخناق ازداد السعي إلى ما يجمعنا، إرسال ما تيسر لفقراء الحي، تكاتف في المرض، إعاره الأشياء الناقصة، تبادل أطباق الأطعمة مهما كانت صغيرة.

أم قمر تعمل طويلاً ولتحمي ابنتها من ساعات بقائها وحيدة، قصت شعرها الخرنوبي الطويل، ألبستها القمصان الفضفاضة و«الأفرولات» علمتها التايكوندو، وها هي هذا العام تلاكم الهواء، تقود دراجة نارية وتجيد الصفير للحمام السارح في الفضاء. وما شفع للأم سوى عبث آمياتنا نحن الأمهات. يا ليتني أنجبت إناثا كي لا تبتلعهم الحرب، يا ليتني ذكورا خوفاً من ضباع الخطف وكم صارعت خوفاً عليها وتواطأت مع صبيانيتها كلما سمعت نغمات صفيها البارعة «يا طيور».. مرجوحتي.. يا فجر.. دنجي.. دنجي...

جلست أمامي هرة ففصفت وتذوقت، ذبلت عيناها وأنا أغمضت أملة بسهولة.

غياب «مازوت» المدافئ يراكم الأغصية فوق أجسادنا فتعجز أطرافنا عن الحركة، نحن نغفو هلاكاً لا نعسا. أمس كُننا أنا والأولاد وأبوهم في فراش واحد بمجرد إحساسنا بالثلج يرمي ندفه علينا، بلع سكون الصبر كل صوت حي. صفير بعيد أيقظني من سبات.. والنغمة «أنساك..» الظلام دامس وأكرهه، لكنني نهضت، وشاخ ضخم يدور تحت الثلج فيكشف جوانب من عري أنثى تحمل ذراعها يومه، حبست أنفاسي خوفاً من صرختي، أردت ضمها، حمايتها، أشعلت ولاعة عسى يأمرها الضوء بالاختفاء، مدت شباك المطر استغاثتي، تكورت الصبية، اختفت وأنا هرعت إلى فراشي وأشباح غطائها ترفرف حول نوافذي وأعطيتي.

تشققت البرتقالة بين أصابعي المرتجفة من البرد، قسرتها بأظفري، تلففتها

مع حمامة حائرة.. أكره البومَ وتجاوزي لتلك الخرافة يبدو أنه مجرد ادعاءات.
أخطئ نفسي، كانت عتمة. أردّ، للثلج ضوء. أحارب عيني، إن مسح الضوء
تلك لم تكن كافية لأميز العري عن الملابس الضيقة والبومة عن الحمامة.
جففتُ فمي وذقني وخدودي بلفحتي.. وحسنت..

- ما رأيته كان حلمًا، كابوسًا، وهمًا.

لسعني الصقيع، أزحتُ كيسَ قمامة فتكتُ به الأصابعُ الجائعة، قطفْتُ صمغًا
من شجرة الفلفل، قطعت ورقة، تنشقت طبتها..

- تريدنه وهمًا؟ قبلتُ بها ضحية؟ ما الذي أفزعك، الضباع؟ أم أنوثة
استيقظتُ في حيِّ ينامُ عنوة؟

الغيوم قاتمةٌ فوق قاسيون ورغبة في البكاء.. ترى هل صرتُ وجهًا مبهمًا؟
كيف تراني تلك الطفلةُ وزوجي وأبنائي؟؟

نفر الدمُ من أنفي، ونفرَ معه ضوء رقيق في القلب، أنا متورطة بوحشتك يا
قمر أم بسحرٍ نضج فيك هزّ ثلجي وطيني.

وصلتُ بيتهم، أصص وردٍ وخزانة أحذية، قرقعات طبخ، منشر غسيل يحمل
ملابس رضيع.. من خلفِ قصبانٍ باب حديدي ظهرَ فتىً بوجه بشوش وعيون
ذكية، أخبرني أن من أسأل عنهم رحلوا منذ أكثر من عام.. علا صفيّر ارتفاع
الضغط في أذني..

- من هي تلك التي سكنتُ رأسي وعيوني وأذني ورؤوس أصابعي إذاً؟.. ومن
هي قمر؟!

عين الحقيقة قصة قصيرة



عمار الأمير

قاصٌّ سوريٌّ من مدينة إدلب ومقيم فيها، صدرت له عدة مجموعات قصصية؛ شتيمة موصوفة (ميسلون للثقافة والترجمة والنشر)، جاسوسة الملائكة (موزاييك للدراسات والنشر)، أبو صخر (موزاييك للدراسات والنشر)، قارئ الندوب (الندوشبي للطباعة والنشر في كندا ودار جيفرا في الأردن)، «سام ويم» يوميات طفلين في السودان، الذي حصل من خلاله على جائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي في أدب الأطفال.

ترنو عيناى إلى البعيد، أتعبدُ بها الله بتأمل ما خلق، أُخزنُ ببطءٍ كلَّ المشاهدِ في رأسي كما يفعلُ النملُ مع حباتِ القمح، لكن عندما أعرني ابنُ عمي آلةَ التصويرِ خاصته، حملتني السعادةُ التي أحاطتْ بي، كأنِّي أركضُ خلفَ المشاهدِ لأمسكها، لا لأصورها؛ أكتبها بالضوء، ثم ألقبُ الصفحةَ بضغطِ زر، أرسُمها، أجردُها عما تراه عيني بطريقةٍ تثيرُ التساؤلاتِ في الأذهانِ، وتفتحُ تصوّراتٍ لا حدودَ لها في الخيالِ.

أنا أصورُ الحياةَ صامتةً مبتعداً عن صخبِها، فقد أحببتُ أن يرى الناسُ صوري بعقولهم قبل عيونهم.

لكن بعد الحادثة التي جرت ذات مساءٍ باردٍ غيرت طريقتي بانتقاء الصورِ، وتغيرَ أسلوبِي في التصويرِ، حينها خرجتُ من البيتِ أحملُ آلةَ التصويرِ، أبحثُ عن أصعبِ الصورِ لأجربَ مهارتي بالتقاطها وتقديومها مغلفةً لدائرةِ المُعجِبينَ بصوري التي أخذتُ تكبر، كم كنتُ أحبُّ إسعادَ الناسِ وتقديمِ الدنيا لهم بطريقةٍ مختلفةٍ.

عثرتُ عن طريق المصادفةِ على صبيًّا مُتشرِّدًا غريبَ الملامح، جالسًا على الأرضِ مصغيًّا إليها، يرتدي أسماً باليةً، كان مُتعبَ الوجه، لألأت عيناه، فذابَ قلبي، ناديتُ عليه وأخذتني به الشفقةُ، فاشتريتُ له ما يأكله ويشربُه، طلبتُ منه أن ألتقطَ له صورًا لقاءً بعض القطع النقدية، وافقَ من دون أن ينبسَ بِنبتِ شفةٍ، خطرَ لي أن أصورَه في مكانٍ يلائمُ الحزنَ الذي يبللُ تقاسيمَ وجهه، مثلاً في المحطةِ وهو يصعدُ القطارَ يمدُّ يده لتودعَ الغدَّ تمامًا كما تودعُ الأمس، أو في المقبرةِ أمامَ قبرٍ غسلته امرأةٌ بدموعٍ تهطلُ من فضاءِ الحدسِ، أو أن يقذفَ الحصى باتجاهِ نهرٍ من طهره يجبُ ألا يمَسَ.

تبعني بخطى بطيئةٍ كخطاي، مررنا بحديقةٍ غنَّاءٍ في طريقنا إلى المحطة، استغربتُ أن العصافيرَ لم تجره من أذنه لسمعها، فحولتُ دربي إلى مدينةِ الألعاب، وقفَ وعيناه بائستانِ أمامَ السياراتِ الكهربائية، راح يراقبُها كيف تتحركُ!

رأيتُ الشرارةَ الناتجةَ عن تلامسِ عمودِ السيارة مع الشبكةِ المعدنية التي تغطي الصالةَ في عينيه، اشتريتُ له بطاقةً لي تجربها لكنه رفضَ، ربما خافَ مني، ربما خافَ من الزحام، طلبتُ منه أن يضحك... أن يبتسم... لكن لا شيءَ يعجبه، لا النقودَ، لا الألعابَ، لا الأشجارَ، يريدُ فقط أن يبكي.

تركته يبكي... جاءني شعورٌ مفاجئٌ أن أرى نفسي في صورةٍ، طلبتُ منه أن يلتقطها لي، كان يتحركُ بلا شعورٍ، كأنه لا يفهمُ شيئاً مما يعملُ، تابعتُ حركاته بانتباهٍ شديدٍ قبلَ أن أرى في الصورةِ التي التقطتها لي دمعةً تندرجُ على خدي. من يومها وأنا أصورُ المشاهدَ كما هي.

تابعتُ طريقني إلى المحطة التي بدتُ كأنها خليةٌ نحل ولم يكن هناك غسلٌ، شدني رجلٌ عجوزٌ يقرأ كتاباً، ويسجلُ ملاحظاته على هامشه، وكأنه يحدثُ أحداً جالساً أمامه، التقطتُ له صورةً من بعيدٍ، بعدَ السعادةِ عن قلبه.

وقفتُ مشدوهاً أمامَ كومةٍ من الصحفِ المتشابهةِ ملقاةً إلى جانبه على الرصيفِ، لم يكن فيها أشياءً جميلةً، كلما باعَ واحدةً يقرأ عناوينَ الصحيفةِ التي تحتها، وكأنه يوجهُ لي رسالةً أن الكرةَ كرةً والسيقانَ سيقانَ، فصحفُ اليوم تشبهُ صحفَ كلِّ الأيامِ.

أحياناً يلتقطُ الصحفَ التي قرأها أصحابُها وتركوها على مقاعدِهم، ويعطيها لمن لا يملكون نقوداً لشرائها، لكن من لم يملك ثمنَ صحيفةٍ لا يهمه قراءة أخبارِ الدولة السياسية والاقتصادية والرياضية، تركته وصورته لم تتركني، لاحقني بنظراتٍ تقول: لا شيءٌ يستحقُ الاهتمامَ... شعرتُ أنني أنتمي إلى عالمهم.

لم أكن لأتركُ مناسبةً أو رحلةً إلا وأوثقها، باستئذانٍ ممن سأصوره أو بغفلةٍ منه.

يطلبُ مني صديقي ألفريد قائلاً: التقطْ لي صورةً عندِ النصبِ التذكاري.
وقبل أن ينتهي، ينادي عليَّ صديقي ألكسندر مازحاً: صورني وأنا لستُ
متبهاً.

وأكثر ما يميزني - كما يقولُ أصدقائي - أن عيني ملتصقةٌ دائماً بعين آلةِ
التصوير، وأنني أخذُ الصورةَ الواحدةَ من زوايا متعددةٍ، وكلُّ صورةٍ كأنها
صورةٌ مختلفةٌ عن سابقتها، بالإضافة إلى ذلك أرسُمُ على وجهي وأنا أصورُ
الشخصَ، ابتساماً أكبرُ من ابتسامه الشخص نفسه، على الرغم من أنني أطلبُ
ممن سأصورُه لحظةَ الالتقاطِ أن يقولَ كلمةَ «جُبِن» باللغةِ الإنكليزية.

لقد عينوني مصورَ الشلَّةِ من دون منافس، بأفقِ سماويٍّ ما يزالُ تحتَ
الشمسِ.

عندما انتهيتُ من الثانوية، أهداني والدي آلةَ تصويرٍ ماركَة «Canon» تمتازُ
بدقةٍ عاليةٍ، مع قدرتها على التصويرِ الليلي بوضوح تام، مع عدسةٍ إضافيةٍ
وقاعدةٍ ثلاثية الأرجل، صارتُ رفيقتي بل قطعةً مني لا تتركُ يدي أبداً.

جعلتُ عقلي في عملية تفكيرٍ كامل ودائم، أفكرُ في مقدارِ الفتحة التي
أحتاجها، وعمقِ الميدانِ المطلوبِ للصورة، وتوازنِ الأبيض والألوانِ في
الصورة، ودراسةِ الضوء والظل، والخلفية، والعناصرِ المشتتةِ للنظر، وكيفيةِ
ترتيبِ الأشخاصِ أو المشهد الذي أراه بأفضلِ طريقةٍ، والكثيرِ من الأمور التي
قد لا تخطرُ على بالِ الناسِ.

بالإضافة إلى هوايتي، تابعتُ دراستي في كليةِ الصحافة، وعملتُ بعدَ التخرج
في إحدى الصحفِ اليومية التي تصدرُ في المدينة، وتحولتُ من مصورٍ شارحٍ
إلى مصورٍ أكاديمي باحثٍ عن الحقيقة، تقصيتُ الأخبارَ الدقيقة، وحلّمتُ
بالوصولِ إليها في الأماكنِ المشتعلة.

لا لشيءٍ، فقط لأنَّ الأحلامَ لا تتحققُ إن كانت أكبرَ ممن يحلمون بها، كنتُ
أكبرَ من حلمي، ففي زحمةِ الضخ الإعلامي المزدوج، قدّمتُ وسائل الإعلام
المحلية والعالمية لكل حادثةٍ روايتين مختلفتين تماماً، وقصصٌ مغرلة، وهو ما
صعبُ المهمةِ أمامَ العالمِ حتى يعرفوا ما يجري تماماً.

كانتُ هناكُ روايةً ثالثةً قررتُ أن أبحثَ عنها، وأحققُ حلمي عبرها، وتحولتُ
حبي للتصويرِ من رغبةٍ إلى قضيةٍ، في بقعةٍ كانت منسيةً وبات العالمُ كله
يذكرها، وجدتُ نفسي هناك، ممتلكاً أدواتي، وأشعرُ أنني قادرٌ على التغييرِ، يا
لتعاسةٍ من لا يستطيعُ أن يغيرَ نفسه، بل هو أشدُّ تعاسةً من ميتٍ.

هنا فقط شعرتُ أن أفقي السماويّ تعدى حدودَ الشمسِ.

رحتُ التقطُ صورًا للدمارِ وآلاتِ التدميرِ، ولأطفالٍ يقولونَ الحقيقةَ بدموعِهِم،
ينتظرونَ أن تطلعَ الشمسُ من مغربها، بكلِّ بساطةٍ إنَّه التصويرُ الإنسانيُّ، أحبُّته؛
ولعمري إنَّه حبُّ على أصواتِ المدافعِ.

سمعتُ عن مؤتمرٍ لِناطقةٍ باسمِ دولةٍ متورطةٍ في هذه الحربِ، وصلتُ الفندقَ
الَّذي سيعقدُ فيه المؤتمرُ باكرًا، كان فندقًا فخمًا في إحدى الدولِ العربيَّةِ، وكان
هناك اجتماعٌ للعربِ، وجدتها فرصةً وقررتُ أن أعطيَ هذا الاجتماعَ.

أمسكُ كلَّ من في الصالةِ من المجتمعينَ لافتةً صغيرةً وورقةً وقلماً، يبدو أنَّ
القضيةَ مصريةً!

بدأ قائدُ الاجتماعِ بإلقاءِ كلماتٍ حماسيةٍ، تشجِّدُ الهممَ وتقوي العزيمةَ، لكن
بلغةً أجنبيةً، لا يهْمُ... المهمُّ أنهم اجتمعوا.

كلُّ هنيهةٍ يخرجُ صوتٌ من الصالةِ، يصفقُ له الحضورُ، يليه صوتٌ جديدٌ
يوقفُ التصفيقَ القديمَ لبدأ تصفيقٍ جديدٍ.

كان هناك شيخٌ يجلسُ في الصفوفِ الأولى، يقفُ بجانبه رجلٌ شادًا يديه
على جنبيه في وقفةٍ استعدادٍ يراقبُ بعيونه كئيبًا، ورجلٌ آخرٌ يجلسُ بجانبه
يسجلُ ما يقوله الشيخُ من أوامٍ ودُررٍ، ينحني على أذنه كلَّ هنيهةٍ ليسألَ أو لسمعَ
مع مراقبته لما يجري في الصالةِ، قال الشيخُ:

- حتى تكونَ مميزًا عليك أن تكونَ مميزًا في كلِّ شيءٍ.

- الله اللهُ يا شيخُ، هذه حكمةٌ يجبُ أن ترددها البشريةُ كُلُّها صباحًا ومساءً.

وتابعَ الشيخُ: ولن تكونَ مميزًا في كلِّ شيءٍ حتى تكونَ مميزًا بشيءٍ معينٍ.

هنا رسمَ الرجلُ ابتسامةً كبيرةً جدًّا على وجهه وصاحَ:

- حكمةٌ رائعةٌ لا ينطقُ بها إلا الكبارُ، كلماتٌ بسيطةٌ لكن مضمونها عميقٌ
جدًّا.

مالَ إليه الشيخُ أمرًا:

- تابعَ ما يجري أريدُ الدخولَ إلى الحمَّامِ.

وقفَ الرجلُ كأنَّ شيئًا نخرَ مؤخرته، وثمَّنَ جملةَ الشيخِ الأخيرةَ.

- واللهِ إنَّك شيخٌ عظيمٌ، ديدنك النظافةُ، متواضعٌ تفعلُ ما نفعلهُ نحنُ!

رأى صمْتًا غيرَ معتادٍ في هكذا اجتماعاتٍ، تلاشى الصمْتُ مع عودةِ الشيخِ
الَّذي نطقَ رقمًا قبلَ أن يجلسَ، لم يستطعَ أحدُ التفوُّهَ بعدهُ وكأنَّه استجمعَ قواهَ
في الحمَّامِ، صرخَ القائدُ الهمامُ صرخةً ظَهَرَ في نهايتها جبلُ الوريدِ في رقبتِه،
فقفزَ رجالٌ من عشيرةِ الشيخِ الجالسِ بوقارٍ، التفوا حوله ورفعوا إشارةَ النصرِ،

ذرفوا الدموعَ، وتبادلوا التهاني والقَبَلاتِ.

وقفَ الشيخُ المزهو بفوزه بنمرة سياره، دفعَ ثمنها مبلغًا خيالياً لأنها تحوي رقمًا واحدًا فقط!

تقدمَ منه القائدُ العربيُّ وخرَّ له مقبلًا يده، وأعلنَ انتهاءَ اجتماعِ العربِ، هزرتُ رأسي كما يفعلُ طبيبٌ مع مريضٍ لا أملَ بشفاؤه.

بدأ المؤتمرُ الذي دُعيتُ إليه، كان هناك أشخاصٌ مهمونٌ لا يستطيعونَ فعلَ أيِّ شيءٍ وحدهم، يجتمعون ليقروا أنه لا يوجد ما يمكنهم عمله...

كان خدمُ الفندقِ أكثرَ من عددِ المؤتمرينَ، عبرنا حديقهً واضحٌ أنه مُعتنى بها بشكلٍ جيدٍ، وصولاً إلى قاعةٍ كبيرةٍ أكثرُ شبهًا بإحدى قاعاتِ المتاحفِ، الجدرانُ مغطاةٌ بستائرٍ باهظةِ الثمن تناسبُ لونَ الثرياتِ المعلقةِ في السقفِ، هناكِ لوحةٌ كبيرةٌ فيها صورةٌ للقاعةِ مأخوذةٌ من ارتفاعٍ، مقاعدٌ وثيرةٌ غاصَ فيها المدعوونَ، لم يكن بينهم حسنو النيّةِ، بقيتُ واقفًا، كنتُ عاجزًا عن البقاءِ جالسًا في مكاني، لا أكفُ عن القيامِ، أحملُ صورَ الضحايا، ولا أبتسمُ لأحدٍ، كأنها جلسةٌ خرساءٌ.

فُتِحَ البابُ، فدخلتُ الناطقةُ الروسيةُ ذاتُ الشعرِ الأشقرِ والبشرةِ الثلجيةِ، أدتُ تحيةً ترحيبيةً تشبهُ تلكَ التحيةَ التي ختمتُ بها رقصةَ «الكالينكا» في حفلِ الشهرِ الماضي.

سردتُ الناطقةُ رواياتٍ كاذبةٍ من دونِ الاعترافِ بضحايا سياسيةٍ بلدها، خرجتُ بعضُ الهمهمةِ من الصحفيينَ، فقالتُ الناطقةُ: لا بأس يا أحبابي سأفسرُ لكم. لم أنتظرُ تفسيرَها ورفعتُ الصورَ عاليًا لترهاها، رأتها وأشاحتُ نظرَها عنها، رأيتها وهي تفركُ يديها إحداهما بالأخرى بتوترٍ واضحٍ.

قالتُ: نحن دولةٌ تحمي العالمَ بأسلحتها، لقد أوقفنا بقوةِ إيماننا زحفَ أعدائكم الألمانِ في أشدِّ الحروبِ ولولنا لغزوا العالمَ. صرختُ: إنكم تقتلونَ الأطفالَ.

فردتُ منفعلَةً: لا تبالغوا، وإن كان؛ لا بد من أن يكونَ هنالك ضحايا!

انتنفختُ أوداجي من شدةِ الغضبِ؛ وللمرةِ الأولى تركتُ آلةَ التصويرِ يدي لتصيبَ رأسَ الناطقةِ!

ابتسمتُ راضيًا قبلَ أن يقبضوا عليَّ وابتسمتُ لي آلةَ التصويرِ المحطمةِ.

تمت

«خيطة البندول» بين الميتافيزيقيا والواقع

نقد أدبي



جبر الشوفي

كاتب سوري، من مواليد عام 1947 السويدي، درس في معهد إعداد المدرسين، عمل جبر مدرساً للمرحلة الابتدائية في مدينة الرقة، درس الأدب العربي في جامعة حلب وتخرج فيها عام 1974. ثم عمل مدرساً للمرحلة الثانوية في مدينة حلب. ناشط سياسي، اعتُقل مدة سنتين ونصف في عام 2007 على خلفية مشاركته في ائتلاف «إعلان دمشق».



(خيطة البندول) عنوان استعاري يشكّل مع تصميم الغلاف عتبةً نصية دلالية وترويجية لرواية وكتاب في آن واحد. فحين ينبثق العنوان من بؤرة سردية ميتافيزيقية، نرى في منظور لوحة الغلاف مهد طفولة وردياً (مدمى) فارغاً، ينتصب بتحد وعناد على مساحة صامتة موشاة بغيش فجرى حيادي، ربما يفضي إلى حيرة تأملية أو إلى مفارقة لافتة. ولأن رسالة العنوان مفهومية، ورسالة اللوحة جمالية/ إشارية، كان لا بدّ من تجادلها لإبراز رسالة الكاتبة بوصفها

أقرب إلى سيرة تراجيدية مأسوية، تجسد موقفًا نضاليًا للمهندسة (نداء) التي فشلت محاولاتها في الولادة البديلة عشرين مرة ولم تياس، ثم انتهت لتؤكد على خلاصتها الفكرية الراضية لاستسلام الإنسان لقدره وجعل النضال لبلوغ هدفه النبيل قيمة أخلاقية وإنسانية عليا. إنها رسالة بارزة، تعيد الكتابة تأكيدها لتكسيبها في كل مرة بعدًا إضافيًا متوائماً مع أنساقها المعرفية وسياقاتها السردية المتجددة، وبوصفها الحبل السري الرابط بين عبث الطفولة الاستشراقي، ونكد الحياة الذي مكن خيط البندول من احتلال العنوان بجدارة لافتة.

أولاً: في رحاب الرواية

في إطار دراستها وتقصّيها واقع مجتمعا الافتراضي، تبني الكاتبة نجاة عبد الصمد على ما أنجزته في روايتين سابقتين (بلاد المنافي 2010، ولا ماء يرويها 2018)، وروايتها الجديدة (خيط البندول 2023) التي حددت فضاءها الزمني ما بين 1993 و2010، لنكتشف أن خيط بندولها هذا هو خيط العلاقة السردية المنبثقة من تفاصيل الواقع ودقائقه، والتي عملت على رصّها كأرضية أو بنية تحتية، تحمل لبنات هرم حكايتي مواز، يقوم على دعائم من قوة التفكير ونفاد البصيرة وعضوبة السرد؛ تلك العضوبة التي تضفي على المآسي متعة فنية وبوحاً وجدانياً، يبني على كثافته الديموغرافية ثلاثة أجزاء تغوص عميقاً في مجتمع أهلي ريفي فقير، ما زالت تتجاذب طلائعه المثقفة من بنات وأبناء الفئات الوسطى والفقيرة قيم الحداثة في الحرية الفردية والاجتماعية وحقوق الإنسان وحرية المرأة واستقلال قرارها، ويواجهون وعياً اجتماعياً لا يزال مطمئناً إلى صلاحية ثقافة الماضي المحكوم بعلاقات القربى (صلة الدم والنسب) الموروثة من مجتمعات ما قبل الدولة. وحيث الجميع مضطرون للتعايش والتجاذب في هذه البنية المستلبة في هوامش عصر العولمة وعلاقات السوق وثقافة السلعة والربح والخسارة. والكاتبة تذهب هنا إلى تقصي المستجدات والمتغيرات في مجتمعها السردى الافتراضي الموازي لمجتمع واقعي عاينته بدقة واختارت أن تكرّس قلمها أداة لتنويره والانتقال به إلى الحداثة وتسليحه بالوعي في ظلّ نكوص في مستوى الوعي العام العربي/ الإسلامي، والتطّير من كل فكر جديد. لذا جاءت المواجهة حرباً باردة بين ثقافتين على قاعدة مجتمع انتقالي، ما زالت طلائعه تتلمّس عوامل قوتها وقدراتها على التغيير فيه. فكان لا بد من نظرة نقدية جادة، تقدمها الكاتبة ببصيرة نافذة ودأب وذكاء.

وبهدف التعميم وتوسيع الفضاء الروائي، أغفلت الكاتبة حدود الحاضنة المكانية واختارت لشخصه أسماء دلالية وظيفية، تشير ولا تصرّح، ولكنها عززتها بخصائص البيئة الثقافية (الهوية المحلية) بتسيير بعض مفرداتها الدراجة، وأساليب تعبيرها وعاداتها، وفولكلورها الشعبي، وأصلتها بكل ما يعزّز

الخصوصية، لتكون أسًا معرفيًا قابلاً للتعميم باتجاه الحاضنة الوطنية والعربية عامة، وبها تغدو الحالة الديموغرافية في المغمورة وزعفران والعلالي والعاصمة أسماء لثقافات محيط لا محدود، تسلط عليه ضوءاً تنويرياً جاداً مبنياً على الحضور البارز والمستحدث للمرأة بنفوسج، والمعلمات الرائدات، مقابل صور فاقعة للمرأة المضطّهدة والضحية (وردة وجدعة)، ومجتمع الفتيات الفقيرات اللواتي يعملن في الحصاد ويُسْتَعْلَقُ فقرهنّ وجهلهنّ مادياً وجنسياً، فتحمل منهن ثلاث أو أربع فتيات بعد كل موسم حصاد، وفقاً لما التقطته أذن وردة ابنة سنواتها الخمس من حكايا أم أيمن لستّها، وحيث تستأنف الحكاية، قائلة: أما اليوم فقد «تعلمت بنات المغمورة القراءة والكتابة والعلوم والحساب، وتعلمن أيضاً كيف يدارين الحمل»، لكن الجدة العجوز ظلت هيكلًا معادلاً لماض جاثم بثقله ولم يتغير؛ إنها من جيل كانت عجائزه تحمي فتياتهن من القتل بسبب فضائح الحمل والعلاقات المشينة، أما الآن فقد صار أطباء النساء هم من يتسترون على فضائحه: «لو سُرقت سجلات مريضاتهم وكُشفت شكواهنّ المريية، لتحطمت قلوب وتقوضت أسر. وقد تندلع بسببها حروب أهلية.» وفق ما أكدته دكتور مختار.⁽¹⁾

وعبر تبويبها المنهجي وفي ما تخصصه من مساحة لكل تقاطع بين شخصين الرواية وحوادثها في الفضاء الزمكاني، يبرز مدى تركيز الكاتبة على علاقة جدلية بين مبنى الرواية (أسلوب ترتيب حوادثها وعمليات التقديم والتأخير وتوزيعها إلى عناوين صغرى وغيرها)، ومنتها المحتشد بأفكارها وحدها وخيالاتها، وعبر هذه الفاعلية المتجدلة، أسست بنية تحتية متينة مؤهلة لحمل الثقل النوعي للبناء الفوقي المزدحم بالوقائع وبديناميات تنمو وتنتهي محكومة بروابط سببية على مبدأ الاحتمال أو (حكمة اللا يقين). وعلى حين يشكل جزؤها الأول والأطول فرشاً واسعاً وأساً لمحمول الجزء الثاني، ولما تخلص إليه من رسائل قيمة في جزئها الثالث المكثف في عشر صفحات، تُحلّ خلالها العقدة الأولية بتخلي الزوجين عن تبني الطفل (آدم)، والتي أُجّلت من التوطئة إلى نهاية السرد الحكائي. ولقد أفسحت هذه البنية التنظيمية الرحبة في المجال لتعدد الأصوات وتلونها، وأتاحت للراوي الرئيس أسامة، أن يتحرر من إلزام الضرورة الواقعية إلى لزوم الضرورة الفنية، ومن الاختزال إلى الرحابة ومن اللغة المباشرة الشائعة إلى روح اللغة المبدعة وشعريتها المتوهجة بالعاطفة، وهذا يؤكد أن الكاتبة نجاة عبد الصمد، تفحص كلماتها وتدقق في خصائصها التعبيرية والفنية، لتصل إلى تحقيق المتعة والفائدة، على مبدأ ليس مفيداً ما ليس جميلاً وممتعاً وعكسه صحيح أيضاً.

(1) نجاة عبد الصمد، خيط البندول: رواية، (بيروت: دار نوفل، 2023)، ص 8.

ثانيًا: السرد والمسرد والسارد

تجسد سيرة (نداء) يوتيبيا سردية تقوم على مغالبة قدرها المشؤوم، والإصرار على دفعه عنها، فما أن عاكسها خيط بندولها حتى عاكسته، ثم سعدت بحلمها إلى مواجهة حرمانها من الولادة؛ تلك السيرة الأساسية المخترقة لمبنى الرواية، بدءًا من مكوناتها السببية إلى مآلاتها، وكما في السيناريو حيّدت باحترافية لافته (توطئة) من صفحتين سابقتين تضمنتا جلسة خاصة قبل الدخول في المبنى الروائي، وفيهما يضع (د. أسامة) العقدة الحكائية أمام (د. مختار) ويطلب نصيحته بإمكان تبنيه هو وزوجته (نداء) الطفل (آدم) الذي ولّده في عيادته وبيديه، وطلبت منه قريته الصيدلانية (بشري) جدة الطفل، أن يكتف سره ويخفي أثره انقواء للفضيحة، لكونه ثمرة اغتصاب ابتتها الطفلة (نور). ثم ينخرط د. أسامة في سرد حكايته مع زوجته نداء وتتبع صراعاها الوجودي الميرير، من أجل الحصول على طفل بالزراعة، ابتداءً من إصابة نداء التي أدت إلى عقمها وحتى الانتهاء إلى خلاصة تجربتها الميريرة، يسود سرد مهني احترافي ينكسر وينعطف ويلتف خارج الزمن الخطي الواقعي، وتخوله مرونته لحمل سيرة مركبة، بادئًا بضمير المتكلم واصفًا واقع الحال ومتحدثًا عن مدى اضطرابه وحزنه، حين حضر بإجازة من الخدمة العسكرية ولم يجد زوجته نداء في البيت، فذهب إلى أمه التي مهدت له باستعارة شعبية مستمدة من حكمة الكبار حين يريدون تخفيف وقع الصدمة: أسامة يا بني؛ اجلس وقل باسم الله. زوجتك في المستشفى «صادت غزالًا» أي أصيبت بطارئ صحي مفاجئ. ثم يسارع إلى المستشفى الوطني مكان عمله قبل الخدمة وهو يغالب شعورًا بالاختناق: «بدا المشفى قلعة أجنبية غامضة، تمنيت لو أن أشجار السرو والصنوبر العالية تُقلع من مكانها حول المدخل، لتأيني كفايتي من الضوء»⁽²⁾. وعلى نتائج هذا الطارئ المؤلم الذي أدى إلى استئصال المبيضين والقناة الرحمية للمريضة، بُنيت سردية معاناتهما وسفرهما إلى الأردن ولبنان، وكل ما بذلاه من جهد معنوي ونفسي وتكاليف مادية مرهقة من دون جدوى. ولقد قاد التبادل الرشيق للأدوار بين الزوجين إلى تجاوز مسألة الجندرة وارتقت العلاقة بينهما إلى مرتبة حوار الذكورة والأنوثة من جهة، كما أدى إلى تغيير جوهرى في وظيفة السارد وطبيعة السرد وموقعه من الحدث من جهة ثانية، وعبره تنحت نداء الشخصية الأقرب إلى الكاتبة عن السرد الذاتي، لتستقر في بؤرة الحدث، وتغدو موضوعه والضحية وبطلته في آن واحد. وتبعًا لذلك تحولت السيرة الذاتية إلى سيرة غيرية شديدة الاتصال بساردها د. أسامة، الذي زودته بخبرتها في طب النساء، فبرع في التعبير عنها، واحتل موقعه كطبيب وزوج وراوٍ من داخل الحدث، وعالم بكل تفاصيله، ثم ليقدمها معًا سيرة مشتركة لمعانة

(2) المصدر نفسه، ص 12.

مؤلمة وغنية، ترتقي بالمعاناة الفردية إلى مصاف التجربة الإنسانية المضافة التي تمثلت فيها إحدى تحديات الطب الحديث وواحدة من المآسي التي تواجهها بعض الأسر في ظل وعي اجتماعي لا زال ينتقص من شأن المرأة المحرومة من الولادة، ويضطرها إلى التستر والمراوغة كما فعلت شيرين في حبلها المزيف، إذ استأجرت سرًا رحم امرأة في إيران، لكن الدكتور شهاب المعروف بفساده، عاد ونقل لأخيها أسامة حكايتها مع حزام البلاستيك والخديعة المتبادلة بين صاحبة المال زوجة شامخ والطبيب شهاب، ثم ولدت طفلًا يثير بجماله الريبة. لقد أتاحت هذه التغييرات البنوية إمكان تمرير رسالتها في رفض الاستسلام والتأكيد على ضرورة المناضلة للوصول، بصرف النظر عن الفشل أو النجاح، لأن الطريق إلى الهدف أمتع وأنبل من الوصول ذاته. إضافة إلى لفتها الأنظار إلى ضرورة تثقيف المجتمعات الأهلية، لتقبل الأبناء القادمين بشتى السبل، والتبصر وبما يكمن خلف رفضهم من جرائم بحق أجنة لا ذنب لهم.

إنها إحدى مسائل التنوير إذًا، والتي يُعبّر عنها سرديًا بالانتقال إلى مستوى المسؤولية الأخلاقية والإنسانية المتعادلة للشريكين ووضعها في أفق ديمقراطي يتوافق مع ثقافة الرواية، ويؤكد مع (يونغ) أن المسافة بين الرجل والمرأة أقرب كثيرًا مما نعتقد.

ولكن حكاية (نداء) التي شكلت الشريان الرئيس في متن الرواية المزدهم بالحكايا، لم تُقدم كحالة معزولة عن مجتمعها، بل كحvisلة لديناميات متحركة وسط شبكة ملحمية من علائق السرد وعلاقات الأفراد والأسر وتقاطعاتهم في فضاء الرواية الزمكاني. وفي هذه الشبكة برزت حكاية (فريدة) صديقة (نداء) التي بادلت أخاها فريد حبًا أخويًا يلتبس أو يسترشد بما يقدمه علم النفس في هذا المجال والذي يتكشف عن حقيقة أن فريد ليس أخاها. وسيأتي مرضها بعد زواجها من صلاح ثم وفاتها مكملًا لحياتها البائسة في بيت والدها التاجر البخيل فوزي، والذي طرد فريد من بيته بدوافع خفية وبادية، على الرغم من دوره في إنجاح تجارته في الأقمشة وتطويرها. لذا شكلت فريدة نموذجًا خاصًا لبيت من بيوتات إشكالية متنوعة كبيت الخالة جدعة، التي فسخ أهلها خطبتها ونقلوها إلى بيت أختها عذبة بعد ولادتها الخامسة وإصابتها بالجنون ثم بمشورة العقل الطوباوي الغني عن المعرفة والمتعاش مع أوهامه كان على عذبة المجنونة أن تلد بتتابع سريع خمسة أطفال آخرين لتشفى، لكنها ماتت في الولاية العاشرة وتركتهم لأختها جدعة، فحوّلت هذه البيت إلى حاضنة تستقبل أطفالًا بأجر يساعدها مقابل رعاية قبيلة أطفال ترعاهم عند انشغال أهلهم. وفي هذا البيت دفع والد الطفل أدهم أجرته، ليعتاد العيش في هذا الحشد حوالي سبع سنوات، قبل أن تعود أمه ملهوفة من غيابها المفاجئ والطويل بعد صراع مع زوجها وخلف مهماتها الحزبية، وتنقله معها إلى بيروت وتقدم له شهادة

ثانوية مزورة في الفرع العلمي أمنت له دراسة الطب في الاتحاد السوفياتي.

إنها لمن سخریات القدر ومفارقاته المضحكة المبكية حقًا، أن تتخلّى أم أدهم عنه لسنوات وأن يولد (آدم) بعمومية اسمه بظرف طارئ يلوّح بالفضيحة لأهالي الطفلة نور، في محيط دغمائي حيث العار والفخار عامان، وأن تلد عذبة المجنونة عشرة أطفال وتموت وتُحرم أختها جدعة من حياتها الطبيعية، بينما يعاند قدر الزوجين المميزين عشرين مرة، ويدفعان أعلى التكاليف المعنوية والمادية والإرهاق الجسدي والنفسي، ولا يحصلان على مولود. هذه خلاصة تجربة ورسالة قيمة عليا، تنتصر فيها الكاتبة لإنسانية المرأة ومؤهلاتها سواء أنجبت أم لم تنجب، وبها ارتقت إلى مرتبة الباحث الاجتماعي التنويري المنشغل بها جس تغير الأفكار وتحديثها، كما أضافت لبنة على المكانة الخاصة التي حجزتها لقلمها حين اقتحمت به ميدانها المفضل، مزودة بثقافة مهنية في طب النساء، وأخرى اجتماعية وعامة وإحساس جمالي وبموهبة سردية مميزة، أهلتها لتكون واحدة من حملة و«شهود الحكايات الأثقل من صخرة موسى» وفقًا لما نسبته عبر أسامة إلى د. مختار أستاذة في الطب النسائي والذي أضاف: «لو سُرقت سجلات عياداتنا أو تفككت شيفراتها لتحطمت قلوب وتقوّضت أسر، وربما أشعلت حروب».

وفي لوحة كتابية تنطبع طويلاً في ذاكرة القارئ، قدمت الكاتبة وصفًا دقيقًا لوجه فريدة وأضفت عليه بالكلمات والتعابير المؤثرة تعاطفًا، يحلل دواخل نفس المريضة المضطربة: «ولدت فريدة بوجه شاحب أقرب إلى الصفرة، وجفن أيسر ينسدل على عينها كشرشف من حزن طري، تذبذب عينها اليسرى من تحته، فإذا تطلعت فريدة إلى محدثها، تبدو نظرتها حياءً خالصًا، أو اعتذارًا أبدياً عن كونها كذلك.»⁽³⁾

وإذ يصعب في نص محدود تناول كل جمالات الوصف، ويكتفى بجرعة من سلسبيله، قد لا تكون الأجل ولا الأهم، ولكن للإشارة إلى طريقة تعاطيها مع سيميائيات اللغة والبلاغة، سنجد تلمس السارد لمشاعر فريدة: «هبطت باقة الورد على رأس فريدة، سرى ملمس الورد من يدها إلى دمهها، ثقب غلالة الحزن فيها إلى حين.»⁽⁴⁾ وبالوصف يبرز أسامة الفارق بين عقلانيتها وعناد نداء وثباتها على حلمها: «(.....) طوال الطريق الذي لم يوصلنا إليهم (فراخ البط) رابضت نداء عند فكرتها ورابضت عند عقلانيتها. ظلت على قلقها وأنا على هدوئي» وفي وصفه لعلاقتها القائمة على التكامل والاستقلالية: «منذ أن التقينا كنا مثل شجرتين، مهما مرت الريح وشبكت أغصانهما لن تتحولا إلى شجرة واحدة، وينتهي الحال بالشجرتين إما مهمشتين أو واقفتين ولكن منهكتين

(3) المصدر نفسه، ص 51.

(4) المصدر نفسه، ص 44.

أو واقفتين فوق جذورهما وأغصانهما في عناق. ما بيننا يشبه ما كان بين أمي وأبي.⁽⁵⁾

وتبرز في الحوار الوظيفي بكثافته النوعية الخصائص النفسية والثقافية المتباينة للمتحاورين ويكشف عن طبائعهما ومستواهما الثقافي، ومثاله حوار بنفسج الغني عن التعليق مع جد أطفالها: «خذ بيتك، ولك أيضًا حصتك من راتب ابنك، تتعهد لي أمام شهود أنك تأتمني على أولادي، وتتنازل عن حقك في قطعة الأرض التي اشتريناها في زعفران أنا ومجيد.»⁽⁶⁾ وكذلك حوارها مع الطبيب النسائي الذي زرعت عنده لولبًا مانعًا للحمل قبيل زواجها من فؤاد، وطلب منها أن تأخذ موافقة الزوج، لكنها أجابته بلغة بلغة باترة:

- هو الحال لا أريد من هذا الزواج أولادًا. سأقاتل برحمني عن أولادي⁽⁷⁾

- سيصير زوجك وإن لم تخبريه فأنت تخدعينه

- زواجي منه هو الخدعة، وجئت إليك لأكمل ما نقص من معاهدة الضرورة

ببراغماتية لافته فازت بنفسج برعاية أطفالها وقبلت بزواج غير متكافئ، لكنها تدبرت أمرها بتركيب لولب مانع للحمل في غفلة منه، وثقلت الصراع القائم، ليغدو صراعًا ثقافيًا واجتماعيًا وجندريًا في آن واحد، ثم أكدت من جديد بحكاية وردة⁽⁸⁾ التي تلخص سيرتها: «أبي لا أعرفه، أمي تركتني لخالتي، وخالتي تركتني لأهل أبي. أنا بنت لن يقاتل من أجلها أحد.»⁽⁹⁾ إنها ابنة أسرة اغتنى الأب والأخوة فيها من عملهم بالتجارة والسفر إلى الخارج، وتسَلَّعت أخلاقهم وقيمهم وباتوا فائزين عن مجتمعهم، عائمين خلف مصالحهم وشهواتهم، لا يرتدعون عن رمي أولادهم وأسرهم لقدرهم، ولا سيما البنات الأقل حظوة من الحماية والاهتمام. لقد هجرها والدها مع شقراء أجنبية إلى الأرجنتين وتزوجت أمها فأذاقتها جدتها العجوز في المغمورة صنوف الظلم والإذلال، وبذلك يبرز طبع التسلط كثقافة لجيل جدتها لأبيها التي أجبرت الطفلة على الاعتناء بنظافة جدها العاجز واستحمامه، حتى إذا توفي ولم يعد هناك من يجهها، وقعت الفتاة فريسة سهلة لنمر تاجر المخدرات المدمن الذي خطفها، ثم أدخل في السجن خمس سنوات فاصطحبها والدها العائد بإجازة من الأرجنتين وحاول تزويجها هناك، ولكنها رفضت وعادت إلى زوجها نمر من جديد، ولما ارتكب جرمًا وعاد إلى السجن ومات فيه، ظَلَّت وحيدة وعادت إلى الدكتور أسامة، لتعرض

(5) المصدر نفسه، ص 304.

(6) المصدر نفسه، ص 40.

(7) المصدر نفسه، ص 243.

(8) المصدر نفسه، ص 159.

(9) المصدر نفسه، ص 166.

عليه التبرع برحمها لزوجته وتكشف ما يتردد من أقاويل في مجتمع زعفران عن ضيق في رحم زوجته نداء يمنعها من الولادة.

ثالثاً: الواقعية في الوقائع السردية

الواقعية في رواية خيط البندول مناخ أصيل، يجسد حكايات واقعية معدلة جينياً، وأخرى متخيّلة مطعّمة بنكهة الواقع، وكلها تتوافق وتتألف مع أنساقها المعرفية وسياقاتها السردية، وتظل مستقطبة حول البؤرة المركزية لتؤكد أنه مهما تشاقلت الرواية مع الواقع لن تكون سوى (ميتافيزيقيا العقل) المتشاكلة والمخالفة في آن واحد مع الواقع المعيش. هكذا بكل بساطة يخبرنا السرد في لعبة خيط البندول: «فريدة رسبت وسالي رسبت وتزوجت و(انشغلت بالحمل والأطفال) وكاميليا ذهبت إلى كلية الفنون في العاصمة، وذهبت نداء إلى شغفها بالهندسة المعمارية.» لقد حفزها عناد خيط البندول فعاندته ثم خانها حظها، فانبرت تخوض معركتها الوجودية في سبيل الحصول على طفل عبر الزراعة، حتى إذا فشلت محاولاتها عشرين مرة، لم تيأس، بل زادها إصراراً على تحقيق هدفها وجعله نهجاً لحياتها. وما زاد من تصميمها على التميز التشبه بوالدها وشعورها بخلو حياتها من الحب وفق وعي اجتماعي مجحف، يميز بين الناس بحسب ألوان بشرتهم، لا بموجب مؤهلاتهم وإمكاناتهم، لذا راحت تلحف في طلب الحب معبرة عن فتاة مأزومة، يخرمها الفقر والحرمان، فتتجه بندائها المجروح إلى والدها مثلاً الأعلى والمحَبِّ الأنضج، لتقول له: «تعال خذني من هنا، (أنا بنت وحيدة ونحيلة وغامقة السمار، لا أحد يحبني كما أحببتي أنت)»⁽¹⁰⁾ حتى إذا سرى صوته الرسالي الطوباوي، صار محفزاً إضافياً وداعماً معنوياً، يكمل عناصر شخصيتها المستقلة الراضة، ويدفعها أكثر فأكثر نحو النجاح في مسعاها، لتكمل نجاحها الذي بدأت في دراسة الهندسة، وتابعته بالزواج من الحبيب د. أسامة، ولم تزل تجد وتجتهد بالسبل كلها للحصول على طفل، بعد أن تحطم حلمها بثلاثة أطفال، كانت قد انتقت أسماءهم وأرادتهم تجديداً رمزياً لمن أحببت وفقاً لسنة الحياة. ولكن قدرها الذي اختارها لهذه المواجهة الشرسة، كأنه تواجه بطلة تراجيدية في معركة وجودية ضارية مع قدر غاشم. وحين فشلت تعززت بدعم معنوي من شريكها أسامة، ثم تجاوزت تعلقها بالطفل البديل آدم، لكي تعود إلى مسار حياتها الطبيعي، مؤكدة أن قيمتها الإنسانية لا تكمن في القدرة على الولادة أو عدمها، ثم يذكر السرد بحكاية أدهم كأنموذج آخر، تربى في بيت الخالة جدعة وأهدته أمه شهادة ثانوية في الفرع العلمي مزورة من لبنان، لكنه جدّ واجتهد وتخرج طبيباً في موسكو، ثم صاحب العديد من البنات «سختهنّ كؤوس النبيذ في

(10) المصدر نفسه، ص 35.

ليالي موسكو الباردة، أو شمس الصيف في منتجعات يالطا وسوتشي»، ومن بينهن تزوج لودا الروسية وبعد أن صار أبًا لطفلين، وقع على سهير المصرية القادمة لدراسة الطب في موسكو، ومن بعد أسفار خياله فيها «سافرت بينهما لغة الضاد كما الماء في منحدر»⁽¹¹⁾ وحين حملت منه وولدت، سلمت طفلها إلى بيت الشباب الوطني بموجب إقرار رسمي. بينما ظل أدهم يعمل في تجارة الشنطة التي شاعت بين الدراسين في الاتحاد السوفياتي آنذاك، وتنقل بتجارته بين تركيا ولبنان وموسكو، وبعصامية عمّر بيتًا في مدينته ليعود إليه، حين: «داهمت البيروستريكا البلاد وفككتها وأودت بها إلى شفا الفوضى.»⁽¹²⁾ وبذا تغطي الكاتبة واقع الطب أخلاقيًا، وتكشف بعض إشكالات الدراسة في موسكو. وتشير إلى موقف السارد من البيروستريكا، والذي لا تزال بقايا جدل حول أحقيتها قائمة حتى الآن!

وفي التركيز على تميز طليعة الشريحة الوسطى، ومؤهلات أسرها التي ترفض الارتهان للثقافة التقليدية، يبرز والد نداء الضابط الطيار الشهيد مجيد الذي كان جذرًا مؤسسًا للقراءة والثقافة، وأمها المعلمة بنفسج التي كانت من أبرز الرائدات في اختيار شريك حياتها وفي استقلالية شخصيتها واعتدادها بنفسها، وقد عبرت عن ذلك بوقوفها في وجه جد أولادها، وخلفه جيش من القوانين والأعراف الضاغطة التي اضطرتها لتوقيع ما أسمته (معاهدة الضرورة)، وتزوجت عم أولادها فؤاد المنادي المرتجل على الركاب في الكراج، ومعه تقاسمت وأولادها الثلاثة (إسراء وطارق ونداء) السكنى في بيت جدهم في زعفران، وعاشوا حياة عملية خالية من الدفء تلازمهم فيها رائحة الوالد الغائب. وفي البيت ذاته، وتبعًا للعادة المعبرة عن مباركة الأهل ورضاهم، يعطي طارق ذراعه لأخته العروس نداء، ويسلمها إلى عريسها أسامة الذي كانت قد تعرفت عليه في حفل تخرجه من كلية الطب، لتمضي معه «بقلب ندي ورأس مرفوع وعينين وقادتين، أميرة نفسها وأميرته.»

والواقعية هنا ليست تلبسًا للواقع على النص ولا التباسًا به، بل هي تعاط متكامل مع كوامنه وتجلياته وتقديمه عبر نماذج نسائية ورجالية كاشفة، بحيث لم يقلل حضور المرأة المتنوع من فرص تقديم نماذج لرجال افتراضيين، أهمهم الشخصية النامية والناضجة أسامة الزوج الذي تميز بوعيه ونبله، بينما برز في محيط مدينته زعفران ومنطقته رجال آخرون مارسوا أدورهم كسادة وغطاريس، منهم والد فريدة، أو مستهترين مثل والد وردة، أو شاذين مدمنين وتجار مخدرات مثل نمر الذي أغوى وردة وخطفها، ثم دفع مهرها لأعمامها ذهبًا، ثم مات في السجن وتركها لمصيرها ضعيفة لا سند لها. وبهذه النماذج البشرية المتباينة،

(11) المصدر نفسه، ص 215.

(12) المصدر نفسه، ص 214.

تكون الكاتبة نجاة عبد الصمد قد غطت ثقافات وأخلاقيات، تتعاش في مجتمع واحد، وتكشف بروح الناقد الموضوعي وقادة التنوير نواقصه وعوامل تخلفه، وتشير إلى إرهاصات التغيير والتحديث فيه؛ ومن خلال هذه الواقعية المتلازمة مع التخيل قدمت لغة سردية مميزة ومتوائمة مع اللهاث وضربات القلب الجياش بالعاطفة والمفعم بالعزيمة وإرادة التحدي، ومن خلال الكلمات والفواصل والنقاط الموزعة بحرفية، في هذه اليوتيبيا الملامسة للمشاعر والغارفة من صميم القلب والوجدان، تجلت القيمة الإنسانية الأهم لإنسانة لم يدمرها الفشل المتكرر، بل خرجت بمشاركة زوجها إلى حياتها الأحق والأجدر: «قومي نداء... لا يزال في الحياة متسع... دوسي على بقع الدم وسيري، التفتي خلفك لا ندمًا، بل كفارة، تدرّبًا على عدم النسيان، لو عاد الزمن وخيرك، فسوف تسلكين الدرب ذاته، إنما بنكهة أخرى»، وتختتم بخلاصة الخلاصات «إنه الحب، هنا، أمامك، حولك، بين يديك، فيك، الحب الذي منذ لحظته الأولى، منح حياتك معناها.»⁽¹³⁾

رابعًا: شخوص الرواية

شخوص الرواية نتاج التقاطع والتفاعل بين مجتمع زعفران والمغمورة ومحيطهما، ومستوى وعي الأسر وأحوالها وملكات الأفراد وقدراتهم، وعبرهم يبرز التأثير المتبادل سلبيًا وإيجابيًا. فمقابل أسرة نداء المثقفة وسويتها الاجتماعية والأخلاقية، سنجد المرأة الضحية (وردة) التي تخلى والدها عنها وعن أمها وهاجر مع شقرائه إلى الأرجنتين، فوقع تحت تسلط الجدة لتتجر في مراهقتها المبكرة بسهولة إلى أحضان تاجر المخدرات نمر. وهي حالة تضاف إلى حكاية جدعة الضحية الأخرى للعقل الاجتماعي وإن بأوضاع مختلفة. فالشخص إذا هم المجسّدون لرؤية الكاتبة والمعبرون بسلوكهم وطبيعة علاقتهم عن ثقافة مجتمع أهلي، انتقالي، أبنائه ريفيون في المدينة وتمتدنون في ريفهم، ويتعاشون على القلق تجاه ما يصبون إليه من الحداثة والتقدم، وما يعيق تقدمهم من ثقافة أبوية ذكورية تستند إلى علاقات مجتمع ما قبل الدولة، وبموجبها اضطر د. أسامة الخضوع لقانون العيب الاجتماعي، وينتهك قسّم أبقراط وشرفية المهنة، في بيئة تهتم بالستر أكثر من اهتمامها بالواقعة الإنسانية.

وعبر هذه الواقعة وغيرها وكطبيبة عريقة، عبرت إلى تشريح بنية وعلاقات القطاع الطبي بوصفه الأكثر تمثيلًا للسوية الأخلاقية والاجتماعية ومن المفترض به، أن يكون الأجدر بحالات الثقاف والتجديد، وعليه ومن داخله، أصدرت أحكام قيمة على لسان الطبيب أدهم وبعض التعليقات العابرة، ففي التواصل الضروري مع مهنته، يروي أسامة إرباكه كطبيب نساء بدعوات طارئة، وتحدث عن قريته الصيدلانية بشرى التي استغاثت به واضطر لإلغاء سهرة العمر

بسيارته (التيوتا) البديلة عن (إيج) في العاصمة، ليقوم بتوليد ابنتها الطفلة نور المغتصبة من أربعة شبان بعد تخديرها، مخالفاً بذلك القانون ومنتهاً قسماً أبقراط. ومديناً لمجتمع الاستهلاك عبر الصيدلانية بشرى التي غفلت عن مراهقة في الرابعة عشر من عمرها، في غمرة انغماسها بأرباحها. وحين استدعي لتوليد زوجة أخيه وحيد، قاده توارد خواطره إلى توسيع المعلومة الشائعة عن كون الرومان هم أول من أجروا عمليات قيصرية، مؤكداً أن أول من أجراها بنجاح مع الحفاظ على سلامة الأم وطفلها كانت طيبية، تسمت باسم رجل وهي «مارغريت آن بكلي». ثم يكشف السرد النقب عن واقع النقابات المهنية والعلمية وانتخاباتها الشكلية بالإشارة إلى فوز الطبيب شهاب السيء السمعة والموالي للأجهزة الأمنية. ويشير إلى تأنيب أدهم زملاءه الأطباء كاشفاً عن أطباء حفظة، يتلقون ولا يبدعون وتقوم علاقاتهم على النفاق والكذب والحسد، بقوله «منذ أن دخلتكم كلية الطب رفعتم مناخيركم.. في حين كنا نتلقى كلنا جديد الطب مثل البيغاوات... في موسكو لم نكن منغوشين على خواء»؛ إنه مجتمع كثيف ومتشابك وقلق ومتواثب، وفيه إشارة واضحة إلى ما يتركه حرمان الطفل المادي والعاطفي من أثر في مستقبله، يقول السارد: «قرأ أدهم في مكان ما أن كل ما ينقص من ثوب الطفولة، يبقى مكانه عارياً مكشوفاً كخاصرة رخوة، لن تتغطي وإن ملك صاحبها ثلاثين بدلة في زمن النضج»⁽¹⁴⁾ وحيث في أول الوعي كان شروده ارتداداً إلى ذاته يبوح لها وحدها كنديم لا يشي بما لو عرفه رفاقه عنه لأصبح مهزأتهم.

رواية خيط البندول مجتمع مثيل وبديل ومضاف عليه وإليه، وقد صنّعه الكاتبة بحرفية وزودته بحزمة أفكار قيمة مشبعة وجدائياً وعاطفياً، من دون أن تتخلى عن موضوعية الباحث والناقد التنويري، ولا ما يمكن أن يضاف إلى حوامل اجتماعية وثقافية للسياسة والشأن العام من دراسات أنثروبولوجية وسيكولوجية، بروح شعرية وسيميائية مفعمة بإشارات واستعارات مبتكرة، يتعادل فيها التعبير والتفكير وحسن التدبر، فيرضي أذواق أهل الثقافة ويرتقي بأذواق العامة وأفكارهم.

خامساً: الخلاصات والرسائل

يزدحم الجزء الثالث والأخير بكثافة نوعية تستوعب خلاصات التجربة وحكمتها في عشر صفحات، وفيها يتضح نضوج الزوجين، والوصول عبر مراجعة التجربة والتفكير إلى مواقف عقلانية، يصارح كل منهما نفسه بما أخفاه خلال معارك قيادت حريتهما ووسمت حياتهما بطقوس من التخفي والريبة والقلق، بعيداً عن أعين الأهل والمحبين. لقد بدا الخروج من هذا العبء تحريراً للإرادة وخطوة ضرورية إلى الحب بوصفه القيمة الأسمى والتعبير

الذاتي عن الوجه الإنساني للحربة الحقيقية. وخلالها تحدّث أسامة عن خطواته عند تسليمه آدم لقدره، راسماً المشهد في موكب احتفالي درامي نَسكي أشبه بطقوس تشييع الموتى، وبه يتدفق التعبير عن عاطفته الجياشة وهو يمضي متناغماً مع إيقاع تمزقه الداخلي، وثقل خطواته وتكسرها في مشهد درامي فائق الحساسية، فيقول: «كان عمره عشرة أيام، غافياً فوق سريرته الموقّت في بيتنا. رفعت عنه وسرت به خارج بيتي. لم يستيقظ ولم يتنهّد ولم يتململ. أنا أمشي وأحضنه وأبكي، وهو مغمض العينين لا يدري إلى أي أهل أخذه.»⁽¹⁵⁾ وبهذا التشييع الرمزي للطفل، يكون أسامة قد قطع مع التجربة وشيّع معها كل ما أحاط بمسارها من وهم وتعلق عاطفي، ثم اتجه إلى شريكته، معلناً: «كفى!»، وكفى هذه دلالة نضج وتغليب الواقعية وحكمة الحياة على ملاحقة الفراغ واللا جدوى: «كفى! هذه ليست رغبتني، هذه محرقة. لو خيرت بينك وبين طفل يكلف هذا العناء لا اخترتك أنت.»⁽¹⁶⁾ نعم لقد خسرا معركة ولادة طفل، لكنهما ولدا طفل الحياة وصار كل منهما «طفل الآخر» الأجدر بالبقاء والنمو. وقد حفزت هذه المراجعة نداء فخرجت من الطوباوي إلى الواقعي، لتقول: «كنت ترغيبين أن تكوني محبوبة، ولكنك لم تتعلمي كيف تحبين نفسك بما يكفي، ولم تصغي إلى نداء حبيبك» بينما يقول الطبيب أسام «ظننتُ في لحظة عابرة أن كل شيء سيكون على ما يرام، طوباوي... آدم عندي أمنيّتي وأمانتي. آدم الذي يبكي أن مقامه بيننا لن يطول أطول من مقام ضيف.»⁽¹⁷⁾ ثم يستعيد السرد خلاصة التجربة وحكمتها وعمقها عبر مونولوج تصالحي مع ذاتها المرهقة، وتعزية، ولتستمد منه الشفاء وتجدد العزيمة على متابعة الطريق: «قومي نداء، غادرك آدم وبعثرك إلى حين، لكنك لم تصبحي أشلاء، ولا تزال روحك وثابة... دوسي على بقع الدم وسيري... لو عاد الزمن وخيرك، فسوف تسلكين الدرب ذاته...» وهنا تكتمل حكمة التجربة الجديرة بالاهتمام «إنه الحب، هنا، أمامك، حولك، بين يديك، فيك، الحب الذي منذ لحظته الأولى منح حياتك معناها.»⁽¹⁸⁾ إنها حكاية خيط سري من بداية السرد إلى خاتمته، ليوكد جدارته في أن يكون جبلاً سردياً ميثافيزيقياً، تسري ظلّاله بين وجهين متكاملين: الميثافيزيقيا والواقع.

المصدر:

- عبد الصمد، نجاهة. خيط البندول: رواية، (بيروت: دار نوفل، 2023).

(15) المصدر نفسه، ص 305.

(16) المصدر نفسه، ص 300.

(17) المصدر نفسه، ص 291.

(18) المصدر نفسه، ص 302.

ترجمات



تفكيك الثورة السورية

مايكل بروفينس

ترجمة: ورد العيسى



تفكيك الثورة السورية⁽¹⁾

مايكل بروفينس⁽²⁾

ترجمة: ورد العيسى

ورد العيسى

كاتب ومترجم سوري عن الإنكليزية، متعاون مع مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

في شهر آذار/ مارس 2011، تحدى المواطنون السوريون حكومتهم بالاحتجاج في الشوارع، ومؤخرًا بالمواعجات المسلحة. تعود جذور حركة الاحتجاج واستجابة الحكومة لها إلى الماضي القريب. تتناول هذه المقالة ملامح العقد الماضي، والحوادث في سورية منذ عام 2011، لفهم جذور الاحتجاج الشعبي وأصول رد الحكومة السورية العسكري إلى حد بعيد. ظهرت الاحتجاجات والمعارضة بعد وصول بشار الأسد إلى السلطة في عام 2000. ولم يكن رد الحكومة على هذا الاحتجاج محددًا مسبقًا، بل كان نتيجة هياكل حاكمة محددة وخيارات سياسية اتخذتها نخب الدولة.

هياكل النظام

توفي الرئيس السوري حافظ الأسد في صيف عام 2000، وانتُخب ابنه الثاني بشار الأسد، البالغ من العمر 34 عامًا، رئيسًا، في استفتاء نموذجي لمسابقات الرئاسة السورية. في عام 1999، فاز حافظ الأسد في استفتاءه الأخير. كان المواطنون السوريون ملزمون قانونيًا بالتوجه إلى صناديق الاقتراع (كان هناك عدد محدود من الأعذار المشروعة لعدم الذهاب) حيث عُرض عليهم خياران: نعم أو لا. ذهب الجميع تقريبًا إلى صناديق الاقتراع، وكان من المفهوم على نطاق واسع أن التصويت بـ «لا» لم يكن خيارًا حكيماً. نظّم المعارضون الحقيقيون إجراءات طيبة أو غادروا البلاد إلى لبنان يوم الانتخابات. كانت الاستفتاءات تجري كل سبع سنوات، ومع وفاة حافظ، أصبح من الضروري

(1) عنوان المادة الأصلي Unraveling the Syrian revolution، مايكل بروفنس، MICHAEL PROVENCE، مصدر المادة: Regions and Cohesion، تاريخ النشر: شتاء 2012، رابط المادة على الشبكة العنكبوتية: <https://www.berghahnjournals.com/view/journals/regions-and-cohesion/2/3/reco020309.xml>

(2) يدرّس مايكل بروفنس MICHAEL PROVENCE تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو (University of California, San Diego (UCSD)). حصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو Chicago عام 2001. خلال العام الدراسي 2010-2011، كان بروفنس يقيم كزميل من ألكسندر فون هومبولت في مركز الشرق المعاصر Zentrum Moderner Orient في برلين، ألمانيا. وهو المدير الحالي لبرامج الشرق الأوسط بجامعة كاليفورنيا، سان دييغو. يركز بحثه على العالم العربي المستعمر وما بعد الاستعمار، ولا سيما التمرد الشعبي والقومية بين الحريين العالميتين.

إجراء استفتاء خاص لتعيين رئيس جديد. كان حافظ الأسد مريضاً في سنواته الأخيرة، لكن مدى سقمه كان من أسرار الدولة الخاضعة لحراسة مشددة، وكانت وفاته مفاجأة للجميع تقريباً.

كان حافظ الأسد خلال ولايته كرئيس قد أرسى مناخاً من التعتيم التام. لقد رَأَسَ الحكومة منذ الانقلاب الذي حدث ضمن حزب البعث، أو ما يعرف باسم الحركة التصحيحية التي قام بها عام 1970. في مناخ من الغموض والتعتيم، لم يعرف أحد ما كان يجري في المناصب العليا للحكومة. في أشهره الأخيرة، وَسَطَ شائعات عن مرضه واحتمال وفاته، ظهر فجأة على مدرج مطار دمشق، متلفزاً على جميع القنوات الرسمية، للترحيب بالسفير الروسي القادم. بالطبع، كان هذا هو الواجب الطبيعي لوزير الخارجية، لكن مظهر الأسد، النحيف كهيكل عظمي أسكت الشائعات حول عجزه. أصيب البعض بخيبة أمل لأنه لم يمت، لكن معظم القلقين مما قد يأتي بعد وفاته، شعروا بالارتياح بسبب الأدلة على حيويته النسبية. أعلنت اللافتات في جميع أنحاء دمشق «قيادته الأبدية». تساءل السوريون بهدوء عما إذا كان هناك ما هو أكثر من هذا الادعاء غير غلو النظام النموذجي والسخيف إلى حد ما، ولكن المشؤوم أيضاً.

كانت الخلافة قضية معقدة في سورية. تشير المصطلحات والشهرة المتزايدة لبشار الأسد، الابن الثاني للرئيس وطبيب العيون السابق، إلى أنه كان يجري إعداده ليخلف أبيه. كان المعجبون به ورجال حاشيته المحتملون يسمونه «د. بشار». لكن فكرة الخلافة الوراثية في بلد صُنِفَ على أنه الجمهورية العربية السورية كان يُنظر إليها على نطاق واسع بشك وحتى ببعض الازدراء الهادئ.

وفجأة مات حافظ الأسد. سرعان ما غيّر الدستور للسماح بانتخاب شخص يقل عمره عن 35 عاماً، وقام الحزب الحاكم بترشيح نجل الأسد. تقرر إجراء الاستفتاء. شهدت العاصمة والبلد المتجهمان والمذهولان والخائفان جنازة متقنة. فجأة بدا الأسد - الابن الذي خلف حافظ الأسد - الحل الوحيد الآمن القابل للتطبيق.

كان مقهى هافانا القديم الشهير وسط مدينة دمشق هادئاً يوم الجنازة. كان المقهى معروفاً بكونه مكاناً يتردد عليه المثقفون البعثيون والشيوعيون القدامى المناهضون للنظام. حين كان موكب الجنازة، في مكان قريب من المقهى، يُبث على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون، كان حفنة من رواد المقهى ينظرون إليه بلا مبالاة مدروسة. صرخ زائر سوداني يحتمل أنه كان في حالة سكر، «من هؤلاء الرجال؟» دفن الرواد الآخرون وجوههم في صحفهم وتجاهلوا اندفاعه.

بشار الأسد يتولى الرئاسة

خلف بشار الأسد والده بسلاسة، وبدا أن الشعور العام بالقلق قد تلاشى. مع انحسار القلق والخوف من المستقبل، بدا أيضاً أن الخوف المتأصل من الحكومة يتراجع. أجري الاستفتاء على الرئيس الجديد. اعترف قلة من الشبان الدمشقيين من معارفي باهتمامهم بالتصويت، في تناقض واضح مع الاستفتاء الأخير الذي أجراه حافظ الأسد.

ألقى الرئيس الجديد خطبةً شهيرة أعلن فيها أن سورية ستغير. وأعلن إنهاء مظاهر التملق والولاء للنظام التي وصفها بأنها ضد كرامة المواطنين. أزيلت اللافتات العملاقة التي يصل ارتفاعها إلى

خمس طبقات من على مباني الدولة التي تضمنت عناصر أساسية لعبادة الفرد الجائرة والقمعية. أعلن الرئيس الجديد أن التغيير سيأتي، وإن كان بوتيرة تضمن الاستقرار. كانت الحكومة تعلم أن السوريين الذين تأثروا بذكرى الحرب الأهلية في لبنان المجاور وعقود من الانقلابات في الداخل في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، يقدرون الاستقرار قبل كل شيء.

في الأشهر التي تلت ذلك، بدأ أن الرئيس يستخدم شعبيته المكتشفة حديثاً سلاحاً ضد عناصر غامضة من عهد والده وضد أولئك الذين ربما عارضوا وراثته الحكم. غالباً ما أطلق المحللون الغربيون على هؤلاء المسؤولين المخضرمين لقب «الحرس القديم»، لكن لم يكن واضحاً تماماً إلى من يشير اللقب. من المؤكد أن الحكومة الجديدة استخدمت مثل هذه الصراعات - حقيقة أو متخيلة أو مسحورة - لإرباك منتقديها وخصومها الدوليين. ظل هذا التناقض القائم على الترغيب والترهيب بمنزلة فن رسمي للدولة السورية. الرئيس نفسه، في مقابلات متكررة إلى حد ما مع الصحفيين والعلماء الأجانب، رفض فكرة وجود حرس قديم منظم، مشيراً إلى أن الدولة فيها ملايين الموظفين، ومن المؤكد أن الكثير منهم عازمون على طردهم ومترددون في تغيير أي شيء.

في خريف عام 2000، مع ضمان استقرار الدولة، ظهرت حركة تسمى «ربيع دمشق». وقّع تسعة وتسعون مثقفاً سورياً بياناً يطالب بإلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن السجناء السياسيين، وتوكيد الحقوق الدستورية. كان قانون الطوارئ قد فرض الأحكام العرفية السارية وعلّق الحقوق الدستورية منذ الحكومة البعثية الأولى في عام 1963. ورداً على ذلك، أغلقت الحكومة سجن المزة ذائع الصيت في دمشق، حيث احتُجزت أجيال من السجناء السياسيين والسياسيين السابقين إلى أجل غير مسمى منذ زمن الانتداب الفرنسي. أُطلق سراح مئات السجناء السياسيين، ولا سيما اليساريين والشيوعيين. لكن النفى وحكم الإعدام التلقائي على المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين لم يُغيّر. افتتح رسام الكاريكاتير السوري الساخر والشهير علي فرزات مجلة «الدومري»، وهي أول دورية مستقلة منذ الستينيات. بدأت سلسلة من صالونات النقاش علناً لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية.

كان الانفراج قصير الأجل. سواء أكان ذلك بسبب الضغط والمعارضة من داخل النظام، أم من الضغط الخارجي الناجم عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وإعلان بوش «محور الشر» و«الحرب على الإرهاب»، أو، على الأرجح، نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مقترنة ربما مع غريزة القمع الانتهازي، عادت الحكومة السورية إلى عاداتها. بحلول أواخر عام 2001، شرّعت في سجن الناشطين والمثقفين ومعاقبة أي شكل من أشكال النقاش العام أو المعارضة.

إلا أن المدّة الجديدة من القمع كانت مصحوبة بإعلانات الإصلاح النهائي، وبالتأكيد حدثت بعض التغييرات. كانت شوارع دمشق أنظف، وزادت رواتب موظفي الدولة، وأصبحت المتوجات الاستهلاكية أكثر وفرة، وخُففت قوانين البنوك، وبدأت البنوك الخاصة في الظهور. ازداد الاستثمار الأجنبي، ولا سيما من دول الخليج. قام الممول السعودي الشهير الوليد بن طلال ببناء وافتتاح فندق الفصول الأربعة Four Seasons بالقرب من وسط مدينة دمشق على طول نهر بردى والطريق القديم إلى بيروت. اشتكى عدد قليل من السوريين من أن الفندق الفخم الجديد قد بُني على أرض حديقة عامة تعود إلى العهد العثماني واستهلك واحدة من المساحات الخضراء العامة القليلة في العاصمة. تبلغ تكلفة الإقامة في إحدى غرفه 400 دولار في الليلة، أي ما يعادل الراتب الشهري لأستاذ بارز

في جامعة دمشق. زادت السياحة بشكل كبير، وفتح السوريون محالاً استجابةً لتدفق الأجانب. كان السائحون الجدد سعداء عندما وجدوا سورية جميلة ومضيافة وريضة.

عندما فتحت الحكومة ما كان اقتصاداً اشتراكياً مغلقاً للتغلغل الرأسمالي، أصبح أفراد عائلة الأسد، ولا سيما أبناء خالته، أثرياء جداً. حصل رامي مخلوف على امتيازات معفاة من الرسوم الجمركية على الحدود السورية اللبنانية ومطار دمشق، إضافة إلى الامتياز الأكبر من امتيازات للهواتف المحمولة الحكومية. صُدم السوريون من المشهد غير المألوف للسيارات الأوروبية الفاخرة والأشخاص الذين يرتدون ملابس باهظة الثمن في شوارع العاصمة. أدى الاستهلاك اللافت للنظر بين أبناء طليعة حزب البعث الاشتراكي إلى استياء يُنذرُ بالخطر. قامت نخب الدولة ببناء مجمعات شاسعة مسوّرة تشبه التقسيمات الفرعية التي قام بها الأميركيون الأغنياء في البساتين والأراضي الزراعية السابقة في الجبال شرق العاصمة. أقام المستثمرون السوريون والأجانب ملاعب غولف وفنادق في القرى الزراعية المحاطة بدمشق. أضفت الحكومة الشرعية على البنوك الخاصة، وبعد مدّة وجيزة، شرّعت الجامعات الخاصة. يمكن للأثرياء السوريين شراء التعليم الخاص لأطفالهم وتجنب مؤسسات الدولة التي تعاني نقص التمويل والازدحام والفساد.

في غضون ذلك، تلاشى استثمار الدولة في ما كان في السابق الأسس الأيديولوجية للشرعية البعثية. على مدى عقود، منذ الستينيات، استثمرت الحكومات السورية، المؤلفة من أشخاص من أصول ريفية متواضعة، مثل حافظ الأسد، موارد الدولة في الريف، وفي بناء المدارس والمستشفيات والطرق المعبدة الجيدة، وتوفير الكهرباء والمياه بشكل مضمون. كان النمو السكاني في الريف سريعاً، إلا أن مستويات المعيشة، والوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة قد تحسنت منذ الستينيات. وقد تجنبت سورية الآثار المدمرة للهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر التي عانتها بلدان نامية أخرى.

زاد عدد السكان السوريين بمقدار سبعة ملايين في العقد الذي تلا وفاة حافظ الأسد. مع تزايد رأسمالية المحسوبة وإثراء نخب الدولة لأنفسهم وأسرهم، تدنّت الأحوال المعيشية في الريف بشكل ملحوظ. أدى النقص المتزايد في المياه والافتقار إلى سياسات تنظيم الأسرة إلى تفاقم الوضع.

مع مرور العقد، عارضت الحكومة السورية بشدة الغزو الأميركي للعراق وتوقعت بصوت عالٍ وبدقة كبيرة أن الغزو سيؤدي إلى كارثة. انتقد صانعو السياسة الأميركية في إدارة بوش، الذين ألقوا باللوم على سورية وما يسمى بالمقاتلين الأجانب، لحساباتهم فادحة الخطأ في العراق والكوارث الناتجة منها. وقفت الدولة السورية بحزم في مواجهة الانتقادات العلنية الموجهة إليها، ونجحت في تجاوز العاصفة. سمح التكتيك السياسي السوري العريق والمتمثل في جمود الصبر مرة أخرى للرئيس الأسد بأن يصمد أطول من القوة التي يتمتع بها متقدوه وخصومه الدوليون الأقوياء.

بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في عام 2005، اضطر الجيش السوري إلى التخلي عن لبنان بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً من التدخل الحميم في شؤون البلد المجاور. تعاملت حكومة الأسد مع الإخلاء والأزمة السياسية المرافقة بنجاح، واعتمدت، كعادتها دوماً، على ذخيرة متفاوتة من المماطلة والعرقلة والمصالحة الدورية مع المنافسين الدوليين الأقوياء. تم التعامل مع المعارضين والمنتقدين المحليين الأقل نفوذاً بقسوة أكبر، وهو ما حصل في الخفاء بمعظمه.

شنت إسرائيل حرباً على لبنان في صيف عام 2006. وكانت الحرب مشروعاً أميركياً إسرائيلياً مشتركاً - بكل ما تحمله الكلمة من معنى - يهدف إلى هزيمة حليف سورية في لبنان، حزب الله، وإلى تواضع الحكومة السورية. وأخفقت في تحقيق هذه الأهداف بشكل كبير، ما أدى إلى تعزيز كل من سورية وحزب الله في هذه العملية. استفاد السياسيون اللبنانيون المواليون للولايات المتحدة من الانسحاب السوري عام 2005، وأقنع بعض اللبنانيين المناهضين لسورية وحزب الله أنفسهم بأن أصدقاءهم الجدد في إدارة بوش سيعمّنونهم من حزب الله والسوريين وسلاح الجو الإسرائيلي. أثبتت هذه الآمال أنها لا تتجاوز الوهم، وانتهت الحرب إلى طريق مسدودة حيث صد حزب الله غزواً إسرائيلياً في نهاية المطاف. رحبت دمشق، بلطف وانتهازية معتادة، بمئات الآلاف من لاجئي الحرب اللبنانيين، ليضافوا إلى ما يقرب من مليون لاجئ عراقي وصلوا منذ عام 2003. مع سقوط القنابل الإسرائيلية على لبنان، كانت دمشق هادئة ومرحبة. فتح السوريون منازلهم ومبانيهم العامة أمام تدفق اللاجئين. وفرت الحكومة الماء والطعام وحافلات انتظار على الحدود لآلاف اللبنانيين اليائسين الذين فروا من قراهم سيراً.

دمرت حرب لبنان عام 2006 الردع الاستراتيجي الإسرائيلي ودمرت آخر ما تبقى من صدقية الولايات المتحدة في المنطقة. لقد دُمّرت تطلعات السياسيين اللبنانيين الموالين للولايات المتحدة بشكل دائم بسبب ارتباطهم بالرئيس الأميركي جورج بوش George Bush؛ ووزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس Condoleezza Rice، ومن ثم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert. خرج حزب الله منتصراً. تمتعت الحكومة السورية وبشار الأسد نفسه بشعبية محلية ومكانة دولية كبيرة في المنطقة. يمكن القول إن الأسد أخذ الدرس الخطأ من هذه الحوادث ومن قدرته على البقاء وحتى الازدهار السياسي بينما بدأ أن خصومه الدوليين منشغلون بتدمير أنفسهم. بدأ أنه استُبدل المُصلح الحذر والمتردد الذي نصب نفسه بنفسه عام 2000 بناجٍ منتصر ومخادع في السنوات الأخيرة من عقده الأول في السلطة.

النظام الظافر

تجلى هذا الشعور بالثقة بالنفس المنتصرة بطريقة استجابة الأسد تجاه التحريض السياسي الشعبي وحوادث عام 2011. في وقت مبكر من ذلك العام، مع بدء الاحتجاجات في تونس وليبيا ومصر، لاحظ الرئيس السوري ووسائل الإعلام الحكومية برضى عن النفس عدم الشرعية الواضحة للدكتاتوريين المجاورين والخطأ الذي يرتكبونه. تحدث الأسد إلى صحيفة وول ستريت جورنال *Wall Street Journal* في كانون الثاني/يناير.

لدينا أوضاع أكثر صعوبة من معظم الدول العربية، لكن على الرغم من ذلك فإن سورية مستقرة. لماذا؟ لأنه عليك أن تكون شديد القرب من معتقدات الناس. هذه هي القضية الأساسية. عندما يكون هناك اختلاف بين سياستك ومعتقدات الناس واهتماماتهم، سيكون لديك هذا الفراغ الذي يسبب الاضطراب. لا يعيش الناس على المصالح فقط؛ هم يعيشون على المعتقدات، خاصة في المجالات الأيديولوجية. ما لم تفهم الجانب الأيديولوجي للمنطقة، لا يمكنك فهم ما يحدث. (Assad, 2011a)

جادلت صحيفة الوطن، وهي إحدى الصحف الحكومية، في إحدى مقالاتها الافتتاحية أن الحكومات التي تحدثها الاحتجاجات الشعبية في كانون الثاني/ يناير 2011 قد فقدت شرعيتها لخدمتها مصالح واشنطن قبل مصالح شعوبها. كانت الحوادث في تونس «درسًا لا ينبغي لأي نظام عربي أن يتجاهله خاصة أولئك الذين يتبعون نهج تونس السياسي في الاعتماد على «الأصدقاء لحمايتهم» (مقتبس من «احتجاجات تونس»، 2011). توقع الرئيس الأسد ومسؤولون في الحكومة السورية والعديد من المراقبين أن تؤدي شعبية الأسد والمؤهلات القومية العربية والمناهضة للإمبريالية إلى عزل الدولة السورية عن الاحتجاجات الجادة.

كانت نخبة الدولة السورية غافلة عمدًا عن مظالم وتكتيكات الاحتجاجات الشعبية الأخرى. لاحظ الرئيس الأسد ومراقبون آخرون أن مصر واليمن وتونس فقدوا شرعيتهم في الحكم نتيجة استخدامهم الحكومات التي اشترتها ودفعت تكاليفها وزارتا الخارجية والدفاع الأميركية. كانت الشكوى الرئيسة للمتظاهرين حول توارث الحكم ضائعة في هذا التحليل الدقيق. في تونس ومصر وليبيا واليمن، وكلها جمهوريات، كان الرؤساء يستعدون لتسليم السلطة لأبنائهم، وكأنهم يحكمون ممالك. وتراجع المواطنون عن فكرة أن القومييين العرب، الضباط العسكريين، الرؤساء الدكتاتوريين الجمهوريين، سوف يسلمون السلطة لأبنائهم غير المؤهلين، والمدنيين، والمدللين، والرأسماليين، واللعوبين. كان احتمال قيام نظام ملكي عربي من القضايا التي أخرجت الناس إلى الشوارع. في سورية، حدث هذا فعلاً.

رأى أكثر المثقفين السوريين التزامًا أن الحق في التعبير عن المظالم والمطالبة بالحقوق كمواطنين مسألة تتعلق باحترام الذات والكرامة. لاحظ الناشطون المخضرمون والشبان على حد سواء أنه إذا انتفض التونسيون والمصريون والليبيون واليمنيون للمطالبة بحقوقهم، فمن المؤكد أن السوريين يمكنهم فعل الشيء نفسه. خطت سهير الأناسي، ناشطة مخضرمة في ربيع دمشق ومنظمة المنتدى الأبرز، لتظاهرة في أوائل شباط/ فبراير، لكن القليل من الناس لاحظوا ذلك.

بعد أسبوع، اندلعت تظاهرة في سوق دمشق القديمة احتجاجًا على تعسف شرطي. عندما ضرب الشرطي سائق سيارة بعصاه، تجمعت مجموعة من المارة وأصحاب المتاجر حولهما وبدأوا في التنديد بالشرطة، وهم يهتفون في البداية «مجرمون، مجرمون». وزاد عدد المتظاهرين إلى نحو 1500 شخص هتفوا في نهاية المطاف «الشعب السوري ما بينذل» (القدس العربي، 18 شباط/ فبراير 2011). في نمط سيتكرر قريبًا مرات لا تحصى، وصل موظفون حكوميون، وصور الرئيس في يدهم، وبدأوا في احتجاج مضاد، مرددين عزمهم على التضحية من أجل الرئيس في الهتاف المألوف الذي يعرفه جميع السوريين.

وصل رئيس مركز الشرطة المحلي وحاول تهدئة الحشد المتزايد. عندما فشل جهده، وصل قائد شرطة دمشق ووعد بسماع المظالم ومعاقبة المسيئين. أخفق هذا الإجراء أيضًا في إرضاء المحتجين. وتفرق المتظاهرون أخيرًا عندما ظهر وزير الداخلية اللواء سعيد سمير ووعد علنا الرجل الذي أشعل ضربه الاحتجاج بأنه سيعاقب من أساء إليه. ظلّ المحتجون غاضبين، لكن يبدو أن الحكومة تعاملت مع تظاهرتهم بشكل مرضٍ.

بعد أيام قليلة، نظمت مجموعة أصغر احتجاجًا منظمًا خارج السفارة الليبية في حي حديث

بدمشق لإظهار التضامن مع المعارضة الليبية. كانت دمشق تضج بالشائعات بأن عناصر الأمن والجيش السوريين كانوا يدعمون النظام الليبي. وزعم البعض أن الطيارين السوريين حلقوا بالطائرات الليبية لقصف مواقع المتمردين. فاق عدد أفراد الشرطة بالزي الرسمي وأفراد أمن الدولة ممن يرتدون اللباس المدني عدد المتظاهرين أمام السفارة، وفي النهاية فضوا التظاهرة واعتقلوا وضربوا عدة أشخاص في الحشد الصغير.

بحلول نهاية الشهر، أعلنت الحكومة أن الضرائب على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية الأساسية سيتم تخفيضها بشكل كبير، ما سيؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية مثل السكر والطحين والشاي وزيت الطهي. كما أعلنت الحكومة أنها ستوفر مدفوعات نقدية لأفقر السوريين من صندوق حكومي خاص خصص للمساعدة في تخفيف حدة الفقر. في الشهر السابق، كانون الثاني/يناير، وهو الشهر الأكثر برودة في سورية، قامت الحكومة بقطع الدعم عن وقود التدفئة (المازوت)، المستخدم أيضاً كوقود لمحركات الديزل، ما رفع الأسعار بنسبة 72 في المئة (صحيفة ذا ناشيونال The National، في 20 شباط/فبراير 2011). ساعد دعم وقود التدفئة الفقراء السوريين في تدفئة منازلهم خلال فصول الشتاء الباردة، لكنه كلف الحكومة السورية أيضاً مليارات المليارات سنوياً وكان بمنزلة دعم مباشر لصناعة النقل لمسافات طويلة. قامت شاحنات النقل التركية، مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وسورية لعبور الحدود، بملء خزاناتها الضخمة بالوقود السوري الرخيص لتعود عبر الحدود إلى تركيا حيث يكلف وقود الديزل ثلاثة أضعاف.

القمع يتفوق على المصالحة

في صباح يوم 6 آذار/مارس 2011، اعتقل رجال أمن الدولة في مدينة درعا الحدودية الزراعية الجنوبية 15 تلميذاً في المدارس الابتدائية والمتوسطة بسبب كتاباتهم على جدار مدرستهم. كتب الأطفال شعار الاحتجاج المألوف: «الشعب يريد إسقاط النظام». زعمت التقارير اللاحقة أنهم أضافوا الكلمات، «إجارك الدور يا دكتور». نُقل الأطفال إلى دمشق حيث استُجوبوا واحتُجزوا. في مرحلة ما، سافر وفد من الأمهات إلى دمشق لزيارة أبنائهن والاحتجاج على اعتقالهم. ورفضت السلطات الأمنية لقاءهن وكذلك زيارتهن لأبنائهن (صحيفة الوطن، 31 آذار/مارس 2011).⁽³⁾

في السادس عشر من آذار/مارس، تجمع 150 شخصاً، بقيادة نساء دمشق البارزين، أمام مبنى وزارة الداخلية القائم منذ العهد العثماني في ساحة المرجة. خطط المتظاهرون للجلوس بصمت وهم يحملون صوراً لأقاربهم المعتقلين قسراً. فضت قوات الأمن الاحتجاج قبل أن يبدأ وأخذت العشرات من المتظاهرين إلى السجن. وصل المئات من المؤيدين للحكومة، ومعهم كاميرات التلفزيون الحكومية، للتعبير عن ولائهم للرئيس.

بعد ذلك بيومين، يوم الجمعة 18 آذار/مارس، تظاهر متظاهرون بقيادة عائلات الأولاد المسجونين أمام المسجد العمري الذي يبلغ عمره 1400 عام في درعا. لأسباب قد لا تكون واضحة على

(3) The Syria Comment Blog, <http://www.joshualandis.com>, by Joshua Landis, is an indispensable guide to Syria and the uprising. See the various reprinted Arabic Facebook postings at <http://www.joshualandis.com/blog/?p=8655&cp=all-comments>

الإطلاق، ردت قوات الأمن الحكومية، التي تصرفت بضبط النفس وبعض المصالحة في دمشق، على الاحتجاجات الكبيرة في درعا بالذخيرة الحية والقمع العنيف. في نهاية اليوم، قُتل ما لا يقل عن خمسة متظاهرين، وأصيب واعتقل عدد أكبر.

في اليوم التالي، تحولت الموكب الجنائزية لقتلى درعا إلى احتجاجات شارك فيها الآلاف. منعت قوات الأمن نفسها، بأوامر أوضح من دمشق، من استخدام الذخيرة الحية وسمحت للمتظاهرين بالمضي قدمًا. قدم المتظاهرون قائمة مطالب للسلطات بما في ذلك إقالة المحافظ، ومحاكمة عناصر الأمن، والإفراج عن السجناء، بمن فيهم الفتيان الخمسة عشر («مشيعون سوربون»، 2011) (Syrian mourners, 2011). حدثت احتجاجات أصغر في المناطق الريفية والمحلية في الأيام التالية. زعمت السلطات أنها ستجري تحقيقًا شاملاً وشفافًا في حوادث درعا.

أخفقت هذه الوعود في إيقاف التظاهرات في الأيام المقبلة. سار الآلاف كل يوم وهم يهتفون مطالبين بالعدالة والحرية وحبهم لله وسورية ومعنيين عن نيّاتهم السلمية. تحول المسجد العمري إلى نوع من مقار التظاهرات، وكان مفتوحًا وممتلئًا على مدار الساعة، يحمي المتظاهرين من رجال الأمن الذين يحملون العصي ووابل القنابل مسيلة الدموع بشكل دوري. أقام المتظاهرون عيادة إسعافات أولية داخل المسجد.

في الساعة 2:00 من فجر الأربعاء 23 آذار/ مارس، اقتحمت قوات الأمن مسجد العمري في درعا وقتلت 15 شخصًا. وكانت قوات الأمن قد أغلقت المدينة، وقطعت خطوط الهاتف الخليوي والهواتف الأرضية. وفي ادعاء سيصبح مألوفًا، ألقّت تصريحات صحفية حكومية باللوم على «العصابات المسلحة» لتخزينها الأسلحة والمقاتلين داخل المسجد والتسبب بالقمع وإراقة الدماء. وبث التلفزيون الحكومي مخابرًا أسلحة يفترض أنه عثر عليه داخل المسجد. وزعمت التصريحات أن الأطفال المخطوفين، الذين يُفترض أنهم من بين القتلى، قد استخدموا كدروع بشرية من جهة العصابات.

أرسي نهج الحكومة إزاء الاحتجاجات في درعا نمطًا تكرر إلى ما لا نهاية في جميع أنحاء البلاد: اختُطفت الاحتجاجات المشروعة على يد مجرمين إسلاميين مسلّحين، موجهين ومسلّحين ومدفوعي الثمن من طرف مؤامرات أجنبية غامضة. يمكن للدولة مواجهة هذه العناصر الإجرامية بالقوة العسكرية فقط. افتقرت هذه المزاعم إلى الأساس، لكنها عملت على تخويف السوريين غير الملتمزين ودفعتهم لدعم الحكومة، والانقلاب على المتظاهرين، وتبرير القمع المسلح لاحتجاجات المواطنين.

في اليوم التالي، 24 آذار/ مارس، بينما كانت الأخبار الواردة من درعا غائبة عن وسائل الإعلام الحكومية، ظهرت المستشارية الإعلامية الرئاسية بثينة شعبان على الهواء مباشرة. أعلنت شعبان سلسلة من الإصلاحات الحكومية وخطبة رئاسية متلفزة قادمة أمام البرلمان السوري. ونقلت التعازي الرئاسية لأهالي درعا، وأشارت إلى أن جميع القضايا مطروحة للنقاش، بما في ذلك المطالب التي أثارها المحتجون. إضافة إلى ذلك، ستُزاد رواتب موظفي الدولة بنسبة 30 في المئة، وستُفعل حرية الصحافة على الفور، وستُمنح المحاكم المزيد من السلطة المستقلة. زعمت شعبان أنها شاهدت الرئيس الأسد يعطي أمرًا صريحًا لقادة أمنه بعدم إطلاق رصاصه واحدة على المتظاهرين. وذكرت أن أمر رفع قانون الطوارئ البالغ من العمر 48 عامًا قد يُصدر في المستقبل القريب.

استقبلت التصريحات بالتفاؤل والارتياح في دمشق وأجزاء أخرى من سورية إلى جانب درعا. بينما استمرت الاحتجاجات، شعر العديد من السوريين الذين لم يحتجوا بشكل فاعل بالارتياح لأن الرئيس سيستجيب بحكمة وحساسية للحوادث في البلاد. وأشارت شعبان إلى أن الرئيس سيعلن رفع قانون الطوارئ وسيعلن إصلاحات أخرى في خطبته المتوقعة بعد أسبوع.

طرده أمن الدولة عددًا قليلاً من الصحفيين الأجانب من درعا، وأغلق جميع الطرق والاتصالات في المنطقة. عدّ العديد من السوريين درعا جزءاً متخلفاً وغير مستنير من البلاد، وبدأ أن هناك القليل من التعاطف بين السوريين الحضريين لسكان منطقة حوران وعاصمتها الإقليمية المحاصرة. كان إغلاق المناطق الريفية المضطربة خلال العمليات القمعية تكتيكا عريفاً للحكومة السورية، ولم يتفاجأ المواطنون السوريون بإيجاد وسائل الإعلام الحكومية صامتة بشأن تفاصيل الحوادث أو بتعطل خطوط الهاتف في المنطقة.

في 29 آذار/ مارس، نظمت الحكومة مسيرة ضخمة لدعم الرئيس في دمشق وغيرها من المدن الكبرى. مئات الآلاف، وربما الملايين، ساروا عبر الساحات المركزية. على عكس وصول بشار الأسد قبل عقد من الزمان، تميزت المسيرة بعودة شرسة إلى عروض التملق والولاء والحب والتضحية التي لا تنتهي من أجل الرئيس. عادت اللافتات العملاقة. أغلقت المدارس والمكاتب الحكومية لمنح المواطنين فرصة إلزامية - إلى حد ما - لإثبات طاعتهم المستمرة لدخول دولة الأسد عقدها الخامس من الحكم.

في اليوم التالي، ألقى الرئيس كلمة أمام البرلمان في خطبة وصفت على نطاق واسع بأنها الأهم في حياته السياسية. في كلمته، ألقى الرئيس بشار الأسد نكأً وبدأ أنه يجسد كلاً من الإحراج والزهو بخفة قلب غريبة. في تناقض واضح وغير مواتٍ لوالده، لم يكن سلوكه يظهر القيادة ولا الجدية. وعبر الأسد عن حزنه لسفك الدماء لكنه ألقى باللوم في التظاهرات على المؤامرات الأجنبية والأجانب. وأشار إلى أنه لم يكن كل المتظاهرين من المتأمرين المثيرين للفتنة، لكن الاحتجاجات بدأت بالفتنة والتآمر، وأولئك الذين أغوتهم هذه الدعوات كان ينبغي للوطنيين السوريين طردهم. وأشار إلى أن الإصلاحات والتغييرات الأخيرة قد أُقرت في عام 2005، لكنها تأخرت بسبب أزمات أخرى. أعلن أنه لن يقوم بالإصلاح تحت الضغط أو الرضوخ للتغييرات القادمة من الخارج. وأشار إلى أن الغرباء وصفوه أحياناً بأنه مصلح مقيّد من عناصر الحرس القديم، لكنه في الواقع كان هو وحده المسؤول. لم يخبره أحد بما يجب أن يفعله، ومن خلال شعاراتهم وهتافاتهم، برهن السوريون عن حبهم له وثقتهم به. واستشهد بالقرآن الكريم: «الفتنة أسوأ من القتل»، وبذلك اختتم حديثه بوعده المضمن بقتل من وصفهم بالمحرّضين على الفتنة (الأسد، 2011 ب) (Assad, 2011b). أثار الخطاب استياء الكثيرين، بمن فيهم أصدقاء الحكومة السورية في لبنان وتركيا.

أخفقت الكلمة في إرضاء المحتجين وفهمت على أنها إعلان حرب ضد كل معارضة. وتساءل السوريون: من هي المعارضة؟ إذا أجاب المرء بأنهم متأمرون مثيرون للفتنة، فإن دعوة الرئيس للمقع كانت مناسبة. لكن ماذا عن ملايين الأشخاص الذين لم يحتجوا ولم يكن لديهم خطط للاحتجاج، لكنهم شعروا بأدنى قدر من التعاطف مع مظالم أولئك الذين احتجوا؟ الرئيس، متمسكاً باستشاراته ومؤمناً بحاشيته، قدّر أن تصنيف السوريين في فئتين، متأمرين ومؤيدين، سيسمح للدولة

بتهميش وسحق خصومها ومنتقديها. وبدلاً من ذلك، بدا أنه بوساطة تعريف كل معارضة على أنها فتنة، تمكن الرئيس من تفويض شرعيته الشعبية بين العديد من شرائح المجتمع السوري. كان مشهداً لا يصدق أن تشهده لزعيم سياسي يحظى بشعبية وهو يخطئ في التقدير بشكل خطر ويدمر شرعيته في الحكم علناً.

أصبحت السفارات السورية في أوروبا والأميركتين بؤرة للاحتجاج في أعقاب حوادث درعا والخطبة السابقة. في برلين، حاصر السوريون المحتجون السفارة في الساعة 9:00 صباحاً بعد خطبة 30 آذار/ مارس. ومع ذلك، ومع وصول الشرطة الألمانية بسرعة، خرج موظفو السفارة من المبنى، وفي أيديهم صور رئاسية، ليصرخوا على المحتجين الغاضبين بدعوتهم المألوفة للتضحية بأرواحهم ودمائهم من أجل الرئيس. بدا موظفو السفارة وعائلاتهم والعاملون في الخطوط الجوية السورية والوكالات السورية الأخرى في برلين بائسين ويائسين وهم يواجهون مواطنيهم الغاضبين، لكنهم ظلوا مطيعين وأعلنوا بلا هوادة ولاءهم الدائم للرئيس والنظام الذي يمثلهم. لم يعد بمقدور أولئك الملتزمين حديثاً بتحدي النظام ولا أولئك الذين قدّروا واختيروا لولايتهم للنظام التراجع. من الواضح أنه إذا كانت هناك فرصة للمصالحة وإعادة صوغ حكيمة للعلاقة بين الدولة والنظام والمواطنين، فإنها قد تبذرت وضاعت في الأسبوعين الأخيرين من آذار/ مارس 2011.

الاستنتاج

سورية الآن في عامها الثاني من الاضطرابات الشعبية. قبل اثني عشر عاماً، خلف بشار الأسد 30 عاماً من حكم والده. وعد الأسد الشاب بالاستمرارية والتغيير عن الماضي. وللاستمرارية، وعدت الدولة مواطنيها بالاستقرار والأمن والأمان والكرامة للقوميين العرب. وحيدة بين الدول العربية، ظلت سورية خطيباً غير خاضعة للقوة الإسرائيلية والأميركية وللعنوان الاستعماري الجديد. من أجل التغيير، وعلى النقيض من الماضي، وعد الرئيس بإصلاح حذر ومدروس. فاز التغيير الفوري في اللهجة ببعض الشعبية للرئيس الجديد، ولكن في غضون مدة قصيرة، أصبح من الواضح أن التغيير سيركز على تحرير رأس المال وتسهيل جني نخب الدولة للأرباح.

أصبحت قطاعات مثل امتيازات استيراد السيارات الفاخرة والهواتف المحمولة والاتصالات والإلكترونيات والواردات المعفاة من الرسوم الجمركية حكراً حصرياً على عائلة الأسد وأولئك القريبين من مراكز القوة. تلاشت القطاعات الأقل استغلالاً، مثل الزراعة والصناعات الصغيرة، مع تراجع الدولة عن سياسات استبدال الواردات الاشتراكية في الماضي. تقلص استثمار الدولة في التعليم والخدمات في المناطق الريفية بشكل ملحوظ. تضخم النمو السكاني، وزادت البطالة وتناقصت العمالة سنوياً. على النقيض من ذلك، أصبحت الثروة المرئية لنخب الدولة غير مسبوقة في العقود الماضية.

في شباط/ فبراير و آذار/ مارس 2011، ظهرت احتجاجات تطالب بالعدالة، والإفراج عن السجناء، وإصلاح النظام، وإرساء الضمانات القانونية الموجودة فعلاً في الدستور السوري. بعد تعرقل المصالحة، ردت الدولة بعنف وقمع ممنهج. كان المتظاهرون عازمين على السلمية، وكانوا يحترمون التباين الطائفي مع استثناءات قليلة. كانت الأغلبية المسلمة السننية ممثلة تمثيلاً زائداً في

الاحتجاجات، ولا سيما في الريف، لكن جميع الطوائف كانت موجودة. أدركت نخب الدولة رفيدة المستوى على الفور أن حركة احتجاج سلمية ذات قاعدة عريضة تدعو إلى سيادة القانون، ووضع حد للفساد الرسمي، والتمثيل المتساوي كانت تهديدًا مميًا للدولة ونظامها، وقرروا على الفور إعادة تعريف المعارضة على أنها تهديد شديد الخطر لاستقرار سورية الذي لا يستطيع حمايته إلا الرئيس الأسد. قُدِّمت رواية «نحن أو الفوضى» بشكل فعال للقوى الدولية.

وزعمت الدولة أن المعارضة مكونة من مجرمين إسلاميين متطرفين مسلحين وعنيفين تقودهم عناصر أجنبية غامضة وتدفع لهم وتسليحهم. على مدى أشهر، احتكرت الدولة بشكل كامل تقريبًا استخدام العنف، لكن رسالة العناصر المسلحة الفوضوية تكررت بلا نهاية ونجحت في ترهيب الأقليات الطائفية، بمن فيهم المسيحيون والعلويون. في نهاية المطاف، أصبح الانشقاق عن الجيش المجند يشكل قوة خفيفة التسليح وغير منظمة، لكن يبدو أنه من المرجح أن هذه الجماعات ستنتج فقط في تبرير قمع عسكري أكثر شراسة. لم يكن من المحتمل أن يشككوا تهديدًا عسكريًا للدولة، لكن كان لديهم تأثير مؤسف يتمثل في تحويل بعض الأراضي الخطابية بعيدًا عن المعارضة السلمية لمصلحة الدولة.

تمتع الحكومة السورية بدعم ملتزم من روسيا وإيران. لن تتخلى أي من الدولتين عن التزامها الاستراتيجي تجاه سورية، وكان كلا التحالفين فعالين ومتقاربين لعدة عقود. تزعم قوى إقليمية أخرى، بما في ذلك دول الخليج وإسرائيل، أنها تعارض الحكومة السورية، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه هي الحال فعلاً. اكتشفت إسرائيل بالتأكيد أن الوضع الراهن الذي تضمنه الدولة السورية منذ عام 1973 أفضل بكثير من مستقبل غامض. قد تكون الممالك الخليجية البعيدة صادقة في نفورها - المستوحى من الدين أحيانًا - من النظام السوري وعلاقاته بإيران، لكن من غير المرجح أن تشكل تهديدًا كبيرًا. يشعر رجب طيب أردوغان التركي بخيانة شخصية من الرئيس السوري، الذي كان صديقًا له في السابق. وبصرف النظر عن الغرور المصاب، تخشى تركيا من سورية غير محكومة بقدر ما يخشى أي شخص آخر، ومن غير المرجح أن تساهم في نزاع مسلح في سورية.

لا يزال الخطر الأكبر على دولة بشار الأسد السورية هو المواطنون الناشطون الشجعان والعازمون الذين خرجوا إلى شوارع المدن والبلدات والقرى السورية في أوائل عام 2011. إذا استطاعوا الاستمرار في الفوز والحفاظ على الولاء والدعم لا يمكن لأي قدر من قمع الدولة واللامبالاة الدولية أن يحافظ على دولة الأسد.

References

1. Assad, B. (2011a, 31 January). Interview with Syrian president Bashar al-Assad. *Wall Street Journal*. Retrieved from <http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.htm>
2. Assad, B. (2011b, 30 March). President al-Assad delivers speech at people's assembly. *Syrian Arab News Agency*. Retrieved from <http://www.sana.sy/eng/21/2011/03/30/pr-339334.htm>
3. Syrian mourners call for revolt, forces fire tear gas. (2011, 19 March). *Reuters*. Retrieved from <http://www.reuters.com/article/2011/03/19/us-syria-idUSTRE72I22020110319>.
4. Tunisia's protests spark suicide in Algeria and fears through Arab world. (2011, 16 January). *The Guardian*.

مراجعات وعروض كتب



■ من كسر جرّة الثّورة السوريّة؟ عن آصف بيّات
وكتابه: ثورة بلا ثوار

قراءة: عبد الرزاق دحنون



من كسر جرّة الثّورة السّوريّة؟ عن آصف بيّات وكتابه: ثورة بلا ثوّار

قراءة: عبد الرزاق دحنون

كاتب وباحث سوري، مُقيم في مدينة إزمير التركية، مواليد إدلب عام 1963، إجازة في العلوم الطبية - قسم تخدير وإنعاش - المعهد الطبي - جامعة حلب السورية. كتب العديد من البحوث والدراسات العلمية الطبية في جريدة النور السورية. بدأ الكتابة عام 1980 في مجلة الهدف الفلسطينية التي أسسها الشهيد غسان كنفاني في بيروت عام 1969. يكتب اليوم في العديد من الصحف والمجلات العربية منها: صحيفة الاتحاد الحيفاوية، جريدة طريف الشعب العراقية، جريدة الميدان السودانية، جريدة النور السورية، جريدة قاسيون السورية، جريدة العربي الجديد، جريدة الخليج الإماراتية، مجلة الجديد اللندنية، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، مجلة الفيصل، مجلة المجلة العربية، مجلة الكاتب اليساري الكندية، وفي العديد من المواقع الإلكترونية.



عبد الرزاق دحنون

اسم الكتاب: ثورة بلا ثوّار؛
كيف نفهم الربيع العربي

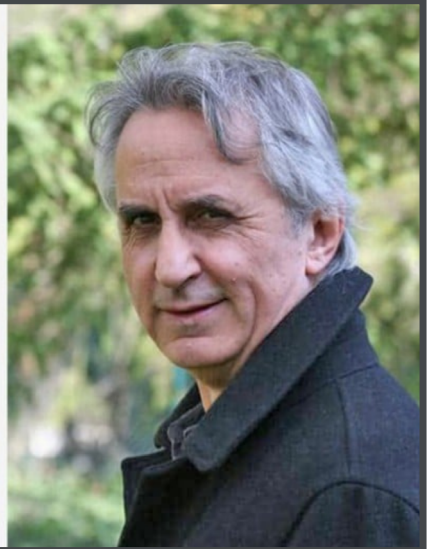
المؤلف: آصف بيّات

ترجمة: فكتور سحاب

الناشر: مركز دراسات الوحدة
العربية

مكان وتاريخ النشر: الطبعة
الأولى، بيروت، نيسان/ أبريل
2022

عدد الصفحات: 350 صفحة



«في أثناء الثورة، يتعلم الملايين وعشرات الملايين من الناس في أسبوع واحد أكثر مما تعلموه في عام كامل من الحياة العادية الخاملة»

لينين

استهلال

جاء في الأثر: نزلت في بعض القرى وخرجت في الليل لحاجة، فإذا بأعمى على عاتقه جرة ومعه سراج. فقلتُ له: يا هذا أنت الليل والنهار عندك سواء، فما معنى السراج؟ فقال: يا أحمق حملته معي لأعمى البصيرة مثلك يستضيء به فلا يعثر بي فأقع أنا وتنكسر الجرة.

يطرح المؤلفون أفكارًا ووجهات نظر في كتب تُثير لنا عتمة الدروب وتُهدينا سواء السبيل حتى لا نمسي كحاطب ليل. وقد تذكّرتُ في أثناء مُطالعتي كتاب المفكر الأميركي الإيراني الأصل آصف بيات «ثورة بلا ثوار؛ كيف نفهم الربيع العربي» كتابين مهمين عن الثورات والثوار توقفتُ عندهما طويلاً في مسيرة حياتي الفكرية، هما: كتاب المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه «ثورة في الثورة؛ الصراع المسلح والصراع السياسي في أميركا اللاتينية» الذي يوثق أفكار قادة الثورة الكوبية خاصة وعموم قادة ثورات أميركا اللاتينية عامة، ومنهم خوسي مارتني وفيدل كاسرو وأرنستو شي جيفارا، ويدخل في جدل عميق مع ثورات أميركا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين، وكان وقع الكتاب عظيمًا في عالمنا العربي حين ترجمته دار الآداب في بيروت عاصمة لبنان في سبعينيات القرن العشرين. وكتاب المفكر الباكستاني طارق علي «مآزق لينين» الذي صدر بنسخته الإنكليزية عام 2017 وترجمه أمير ذكي، وصدرت طبعته العربية في القاهرة - مصر، الكتب خان للنشر والتوزيع، عام 2018. والملاحظة المهمة التي يمكن أن نلاحظها هنا هي: إن وجهة نظر أصحاب هذه الكتب -والكتب وجهات نظر في العموم- كانت ثابتة لأنهم رأوا الحدث بلا حُجب الأيدولوجيا التي تعيق الرؤية، فكانت وجهات نظرهم واضحة وهم الذين رأوا ما لا يراه صاحب «العقيدة» في هذه الثورات، بمعنى أنهم كانوا يحملون على أكتافهم سراجًا يُنير لهم -أولنا إن شئت ذلك- دروب الثورات التي تحدثوا عنها. حيث يؤكد المفكر العراقي الماركسي ابن محلّة «كرادة مريم» في بغداد، هادي العلوي في هذا المقام: «العقيدة هي الرقيب الداخلي الذي لا يقل سوءًا عن الرقيب الرسمي. والعقيدة هي المسؤولية عن تكوين الوجدان القومي للأفراد ومصادرة حرية الضمير والوجدان. وهي وإن كانت مفيدة لتحريك الجمهور في منعطف تاريخي معين، يجب أن تبقى في منأى عن النضال اليومي، لئلا تكون كما يقول الإمام أبو حامد الغزالي حجابًا يمنع من النظر إلى حقائق الأشياء».

عن المؤلف

آصف بيات، أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط في «جامعة إلينوي - إربانا شامبين» في شيكاغو في الولايات المتحدة، كما عمل مديرًا في «المؤسسة الدولية لدراسة الإسلام والعالم المعاصر» في «جامعة ليدن» في هولندا. تدور أبحاثه حول موضوعات عديدة، من بينها الحركات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي، الدين والمجتمع، الإسلام والعالم المعاصر، والمجال الحضري والسياسة. من كتبه المهمة الضخمة والمترجمة إلى العربية كتاب: «الحياة سياسة؛ كيف يُغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط» ترجمة أحمد زايد من إصدار المركز القومي للترجمة، مصر، عام 2014؛ وسأعود إلى هذا الكتاب في فصله الرابع عشر الذي كتبه المؤلف بطلب من مترجم الكتاب إلى العربية أحمد زايد عن ثورات الربيع العربي. وكتاب «ما بعد الإسلاموية؛ الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي» ترجمة محمد العربي صادر عن جداول للنشر والترجمة والتوزيع، عام 2016. وأخيرًا كتابه

هذا الذي بين يدينا «ثورة بلا ثوار؛ كيف نفهم الربيع العربي» صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة فكتور سحاب في 350 صفحة، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان/ أبريل 2022. وكانت طبعته الإنكليزية بعنوان:

Revolution without Revolutionaries Making Sense of the Arab Spring Asef Bayat (Stanford CA: Stanford University Press 2017)

فصول الكتاب

أحد عشر فصلاً يطرح فيها آصف بيات رؤيته أو قُل «وجهة نظره» في أسباب انتفاضات أو احتجاجات أو ثورات الربيع العربي عام 2011 جاءت عناوين فصول الكتاب كما يلي:

الفصل الأول: ثورات الزمن الخاطئ

الفصل الثاني: ماركس في الثورة الإسلامية

الفصل الثالث: الثورة في الحياة اليومية

الفصل الرابع: ليس لاهوت تحرير

الفصل الخامس: مدن المعارضة

الفصل السادس: ساحات وميادين متضادة

الفصل السابع: ربيع المفاجأة

الفصل الثامن: نصف ثورة ليست ثورة

الفصل التاسع: النبض الراديكالي الاجتماعي

الفصل العاشر: ألم الانتقال

الفصل الحادي عشر: الثورة والأمل

كما أضاف المؤلف بطبيعة الحال إلى كل فصل من فصول كتابه عناوين فرعية أو أبواباً فتحها بعناوين فرعية ليتيسر للقارئ التنقل بين فقرات الكتاب بسهولة ويسر. يقول في مقدمة الكتاب: «الواقع أن تفكيري في الثورة وتجاربي معها، يعود إلى زمن الثورة الإيرانية في عام 1979، والتي كُنت فيها مُراقباً مُشاركاً. وقد أعدتُ مراجعة دراساتي السابقة في شأن الثورة الإيرانية، من أجل هذا الكتاب، من أجل المُقارنة. لكن الجزء الأهم من جهد التفكير والبحث والكتابة، الذي استند إليه هذا الكتاب، برز بمجرد اندلاع الاحتجاجات في سيدي بوزيد، التونسية، وما تلاه من تطورات فاجأت العالم. ومع الانتفاضات التي توالى في مصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين، انغمستُ انغماساً أعمق في محاولات فهم ما الذي جرى بهذه السرعة».

ثمَّ يقول: «كنتُ مُدرِّكاً للتحديات التي يواجهها المرء عند دراسة الثورات في أثناء حدوثها. فكيف يمكن أن يقوم الباحث بعمله في الأوقات الثورية المضطربة، الزاخرة بالنزاع والتضحيات والمؤامرات والانفعالات، تلك الأوقات التي تكون فيها حياة الناس، وحرّيتهم، ورفاههم المادي في

خطر؟ كيف يمكننا أن نراقب الحوادث ونفهمها، وهي لا تزال جارية، ما العمل عندما تكون عملية المراقبة نفسها، من حيث أثرها، تدخلًا في الحوادث؟ وقبل كل شيء، كيف يتعيّن على المرء أن يتحرّك بين موقفٍ من يريد أن يرى نجاح الانتفاضة، ومن يريد مع ذلك أن يحتفظ برزانة روح النقد الأكاديمية البحثية، والنزاهة والصدق في الأحكام؟ إنني أأمل أن يكون هذا النص قد أخذ تلك الهموم في الحسبان، ونجح في تجنب مزلقها المحتملة».

لو استعرضنا عناوين فصول الكتاب لوجدنا أن المؤلف يُسلط الضوء - وللضوء في هذا المقال شأن مهم - على طيف واسع من «علامات» الثورات والانتفاضات - نجاحها أو فشلها - في الشرق الأوسط والعالم، حيث يُوكّد في بداية الفصل الأول الذي كان بعنوان «ثورات الزمن الخاطئ»: «تسنى لي أن أراقب حدثين ثوريين تفصل بينهما ثلاثة عقود. ففي أواخر السبعينيات من القرن العشرين في إيران، انخرطت وأنا ناشط شاب، في ثورة، كانت فاتحة فصل جديد في السياسة العالمية. إنني أشير هنا إلى الثورة الإيرانية في عام 1979، التي تقريبًا كان الساندينيون يطيحون حكم الدكتاتور أناستاسيو سوموزا في نيكاراغوا، وكانت أيضًا حركة الجوهرة الجديدة في غراناذا التي قادها اليساري موريس بيشوب تنهي حكم إريك غيري الأمريكي الميول. قبيل ذلك كانت انتفاضة اشتراكية تأسّس في اليمن في السبعينيات الجمهورية الشعبية الديمقراطية، بينما كانت جبهة تحرير ماركسيّة - لينينية تسعى لقب الحكيم في مشيخة عُمان المجاورة. ومع اندلاع هذه الثورات في وسط أجواء الحرب الباردة، فإنها استحثت هبة راديكالية ديمقراطية تُنادي بالعدالة الاجتماعية، وتناهض الإمبريالية والرأسمالية. وقد تابعتُ بشغف تلك الحوادث، وكان فيّ فضولٌ حيال السياسات الثورية، وحماسةٌ لاحتمالات مستقبل أفضل لهذه الشعوب التي قاست حكم قمع استبداديًا طويل الأمد، ولو أنني أثبتتُ بما نتج منها في الغالب من حكمٍ قمعي».

ما يقوله آصف بيات هنا يُذكرني بحوار طويل جرى في أثناء الثورة السورية في أواخر عام 2015 قبيل دخول الثوار مدينة إدلب في الشمال الغربي من سورية بعدة أشهر مع صديقي غسان غنوم السوري الكندي المسيحي الذي كان في السبعين من عمره، يتحدث الفرنسية والبلغارية والإنكليزية بطلاقة، تعرّفتُ إليه قبل الثورة السورية بسنة، وكان يجلس في مكتبي لساعات، واختلّفنا اختلافًا كبيرًا حول مفهوم الثورات، كان مع الانتقال السلمي من مرحلة إلى مرحلة ولا يؤيد العنف الثوري على طريقة حرب العصابات كما فعل الثائر الأرجنتيني أرنتو شي جيفارا، أو بأشكال العنف الثوري الأخرى المتعددة ولا حتى طريقة وديع حداد في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أيام خطف الطائرات المدنية «ليلي خالد» في بدايات سبعينيات القرن العشرين للفت نظر العالم إلى القضية الفلسطينية. وقد ترجم لي نصًا عن الفرنسية للمفكر والكاتب الفرنسي ريجيس دوبريه، يقول فيه: إن إحدى مفارقات الثورات أنها تؤدي إلى إبطاء سير الأشياء، بعد تسارع كبير في البداية، قبل أن يتحوّل لاحقًا إلى منظومة مكابح ثقيلة. هناك في الثورات مناسبات كثيرة للفرح والبهجة، ولكن أيضًا للحزن والعزاء، وعلى المدى الطويل تتحول البهجة إلى مرارة، وأحيانًا كثيرة إلى كوابيس. سبق وكتب فكتور هوغو عن ذلك، فالانتفاضة الباريسية الكبرى حملت إلى السلطة، وهذه مفارقة جديدة، نابليون الثالث، وهو إمبراطوريّ جدًّا، وأحمق بالمناسبة. البؤس يقود الشعوب إلى الثورات، والثورة تعيد الشعب إلى البؤس؛ هذا ما قاله فكتور هوغو الذي يستشهد به ريجيس دوبريه. إنها حلقة تراجمية كوميدية مستمرة. الثورات التكنولوجية فقط، تشدّ عن هذه القاعدة، لأن لا عودة فيها

البتة إلى الوراء. لن نعود إلى الشمعة بعد أن اخترعنا الكهرباء، ولا إلى السفن الشراعية بعد أن ابتكرنا المحركات. الإنترنت غير وجه العالم. هنا تقبع محرّكات التاريخ الحقيقيّة الضامنة الوحيدة لتقدم لا رجعة فيه إلى الوراء، سواء أكان جيداً أم سيئاً.

وتراني أتفق معه في الرأي لأن الثورات مثل الكهرباء تُبهر لنا الوجود، فيكشف حالنا وتظهر عيوبنا كلها دفعة واحدة، وهذه مفارقة مذهلة في دلالتها. وهذا بالضبط ما حدث في ثورات الربيع العربي، لقد عرّت واقعنا، وانكشفت أحوالنا، فأصبحنا عراة بحادث إحراق «محمد البوعزيزي» نفسه في مدينة سيدي بوزيد في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2010 احتجاجاً على مصادرة الشرطة التونسية عربّة خضار كان يعيش محمد البوعزيزي مع أسرته من دخلها القليل. عندها تذكرت حكاية قرأتها في مجلة «الفصل» قبل أشهر من «الربيع العربي» في العدد المزدوج -405-406 مارس/ آذار 2010 بعنوان «الفاقة» من تأليف الكاتب الروسي الساخر ميخائيل زوشينكو كتبها عام 1925، وترجمها عن الروسية السوري هشام حمادي، وقد قرأتها لصديقي غسان غنوم في إحدى جلساتنا في مكتبي، فأعجب بها، وحفظها عن ظهر قلب، وناقشني في موضوعها وقال إنها تعادل «طنًا» من الأفكار، فابتسمت، فقال: نعم، تبسّمك في وجه أخيك صدقة، ولكن ما سبب تبسّمك الآن؟ قلت: فكرة جيدة أن تزن الأفكار بالطن، هذه جديدة لم أسمعها من قبل. في القصّة تأثيرات مذهلة تنطبع في الذاكرة البشريّة فتحرضها على التذكّر والانتباه الدائم واليقظة، إنها أبداع -علي قصرها- ما يمكن أن تقرأه في الحياة. ووجدتُ بأنه قد نسخها بين أوراقه بعد أن استعار مجلة «الفصل» التي نشرت القصة، وقد تجرأ وأجرى تعديلات على الترجمة الأصلية التي قام بها المترجم هشام حمادي. وهذا نصّ القصّة كما وجدتها بين أوراقه بعد أن غادرنا وغير عنوانه لتستقر روحه في السماء:

ما الكلمة الدارجة الآن أيها الرفاق؟ لا شك أن الكلمة التي تدور على كل شفة ولسان هي الكهرباء. ولا يختلف اثنان على أن كهرة البلاد أمر في منتهى الأهمية. ولكن ما زال لهذا الأمر جوانبه غير المضيئة. لستُ أقصد -يا رفاق- أن الثمن مرتفع. كلا فهو ليس أعلى من النقود، ولكن ما أقصده شيء آخر، وإليك بيت القصيد:

حتى الأمس القريب كنتُ أعيش -أيها الرفاق- في بناء ضخم، لا يُضاء إلا بالكبروسين. بعض الناس يستخدم القنديل القديم، وبعضهم الآخر اقتنى القنديل الحديث، بينما لا يزال آخرون يستخدمون الشموع، ياله من بؤس.

وفجأة بدأ تمديد خطوط الكهرباء لتصل إلى البيوت. كان المفوض أول من مدّ منزله بالكهرباء، ولكنه لم يكذبني بيته بالكهرباء حتى طرأ تغير كبير على سلوكه، فلسبب ما أصبح مهمومًا كثير التأمل والشروء، ومع ذلك لم ينبس ببنت شفة، ولم يشك أو يتذمّر. لم تلبث عدوى الكهرباء أن أصابت بليزافيتا بيتروفيتا صاحبة الشقة التي أسكن فيها. وفي ذات مرة قالت لي: الجميع يُمدد خطوط الكهرباء، ألم تر أن المفوض نفسه قد أنارت الكهرباء بيته، فما رأيك؟ وافقت طبعًا.

مددنا الكهرباء، وغمر نورها المكان، ولكن يا إلهي، أيّ شيء هذا؟! فالبؤس والفاقة يضربان أطنابهما في كل مكان. وأتّى نظرت لا ترى إلا ما يُثير القرف والاشمئزاز. فحتى الماضي القريب كنت تذهب إلى العمل صباحًا، ولا تعود إلا مع حلول الظلام. وبعد تناول الشاي تأوي إلى فراشك من

دون أن تميز شيئاً في ضوء القنديل الخافت أو الشمعة الهزيل. أما الآن، وبعد أن غمر النور المكان، بتّ ترى الحذاء المهترئ، وترى ورق الجدران الملوث والممزق، وترى البق ينساب أفواجاً، هرباً من الضوء الباهر، وترى خشب النوافذ المسوس، وترى أعقاب السجائر المبعثرة في كل مكان، يا إلهي، ما هذا البؤس الذي يحيط بنا ونعيش في كنفه؟

أي مصيبة هذه، فحيثما نظرت ترى ما يزعج البصر، وما لا يسر الخاطر: فالكنبة التي كانت حتى الماضي القريب كنبه لا بأس بها، لا بل جيدة، وغالباً ما كنتُ أجلس عليها في الأماسي، وأخذ قسطاً من الراحة. أما الآن فلم أكد أشعل الضوء حتى وقفتُ قبالتها فاغر الفم، جاحظ العينين. أي كنبه هذه؟ إنها ممزقة وملوثة ببراز القطط، مبقورة البطن، منهوشة الصدر، تتدلى من أحشائها حزم القش التي تغص بأنواع الهوام. من المستحيل أن تكون هذه كنبه. إن التفكير المستقيم والروح الحيّة تأنفان من ذلك وتشوران عليه. يا إلهي، ما هذه الحياة البائسة التي أحيّا؟

ولم تكن حياة بليزافيتا بيتروفيتا -صاحبة الشقة- بأفضل من حياتي، فتراها مثقلة بالهموم والأحزان، وهي لا تكفّ عن العمل في المطبخ الصغير، وأسألها مستفسراً: ما الذي يشغل بالك يا سيدتي؟ تنفض يديها من ماء جلي الأواني، ثمّ «تُشوير» بهما وتقول بأسى: لم أكن أعرف -أيها الشاب- أنني أعيش في مثل هذا الفقر المُدقع.

عندما أُلقيتُ نظرة على مطبخ بليزافيتا بيتروفيتا، لم أر إلا البؤس، وسقط المتاع من أواني علاها السخام والصدأ، و«كرايب مطبخية» لا حاجة لها في أغلب الأحيان. كل هذا يغمره النور الباهر، فيبرزه ظاهراً للعيان، ويعرض نفسه من دون خجل أو حياء. منذ ذلك الحين أمسيت أعود إلى البيت متدمراً مهموماً. ولا أكاد أصل البيت وأشعل الضوء، حتى أرى بؤسي حاضرًا، فأوي إلى فراشي وأنا نهب للأفكار والخواطر السوداء.

بعد أن فكّرتُ في الأمر ملياً، وبعد أن قبضتُ راتبي، اشتريتُ كمية من الكلس، وانكبتُ على العمل بهمة ونشاط. نزعْتُ الورق الممزق القذر عن الجدران ونظفتها من جحافل البق وبيوت العناكب. وكسّستُ السقف والجدران، فأصبح كل شيء أبيض مضيئاً، نظيفاً، يشرح الصدر، ويثير البهجة في النفس. للأسف، لم تدم بهجتي طويلاً، فقد قررت بليزافيتا بيتروفيتا فجأةً التخلي عن الكهرباء. ما السبب؟ قالت: إن الحياة تبدو في غاية البؤس في الضوء، فما الداعي لتسليط الضوء على حياة مزرية كهذه؟

كم توسلتُ إليها، وحاولتُ إقناعها، وسقتُ لها كثيراً من الحجج والأمثلة حول فوائد الكهرباء، لكن ذهب جهدي كله أدراج الرياح. أخيراً نفذ صبرها من إلحاحي، وقالت: بوسعك أن تُغادر هذه الشقة وتنتقل إلى أخرى «مكهربة» أما أنا فسأعود إلى ضوء القنديل العزيز.

لكن هل الانتقال إلى شقة أخرى بالأمر السهل يا رفاق، خصوصاً أنني أنفقت نصف راتبي على إصلاح هذه الشقة. وهكذا خضعت للأمر الواقع وبقيتُ. إنَّ الضوء شيء جيد يا رفاق، لكن للضوء مساوئه أيضاً.

هل للضوء الكاشف محاسن ومساوئ أو معائب ونقائص؟ سلطُ آصف بيات في كتابه الأضواء على جوانب وزوايا معتمة في ربيع الثورات العربية فانكشف له ما كان مخفياً ورأى أن: «سرعة

ثورات الربيع العربي وانتشارها وزخمها، لا مثيل لها، إلا أن افتقارها إلى الأيديولوجيا وميوعة تنسيقها وغياب أي قيادة جامعة أو مفاهيم فكرية لديها، أمور لم يسبق لها مثيل تقريباً. ولكن الأشد إدهاشاً هو افتقارها إلى أي نوع من النزعة الجذرية التي وسمت الثورات السابقة، وأن مثل الديمقراطية العميقة والمساواة وعلاقات التملك المنصفة والعدالة الاجتماعية، بهتت أو كانت موضع خُطب، أكثر مما كان يُحفظها اهتمام صادق يرتكز على رؤية استراتيجية، أو برامج ملموسة. في الحقيقة، يبقى السؤال: إذا ما كان الذي نجم عن الربيع العربي هو ثورات فعلاً، بالمعنى الذي كان للثورات الرديفة في القرن العشرين».

على كل حال، لو عدنا إلى ما كتبه أصف بيات في الفصل الرابع عشر من كتاب «الحياة سياسة؛ كيف يُغَيَّر بسطاء الناس الشرق الأوسط» وكان الربيع العربي «طازجاً» ما يزال. وهنا جملة اعتراضية، فكلمة «ربيع» لا تعني فصل الربيع بجماله وحلاوة طقسه على حدّ تعبير الكاتب والباحث المصري مصطفى الفقي: «ولكنها تتجاوز ذلك إلى التأكيد على أن الحدث الذي يحمل هذا الاسم يمثل أهمية كبرى تكاد تكون بمكانة القلب من الجسد. ولذلك عندما زحف تعبير الربيع العربي على حوادث عام 2011 وما تلاها، أدركنا على الفور أن فصلاً جديداً في تاريخ المنطقة بدأ يملي سطره على الساحة العربية وامتداداتها المحلية بصورة غير مسبوقة» وقد كان الأمر كذلك قولاً وفعلاً.

بدأ الفصل الرابع من كتاب أصف بيات من الصفحة 499 حتى الصفحة 531، وهو كتاب ضخم كما ترى، حشد فيه المؤلف عدداً من الدراسات البحثية في العلوم الاجتماعية حلل من خلالها بنية المجتمعات في الشرق الأوسط، فقد «استطاعت الدول العربية أن تنتج، عبر الفاعلين الغاضبين، والتفكير السياسي الجديد، والقنوات الجديدة للاتصال والتعبئة، مجالاً عاماً جديداً يتسم بتوجه ما بعد قومي، وما بعد أيديولوجي، وما بعد إسلاموي. ويقف هذه التفكير الجديد وراء الثورات العربية. وقد انتشرت رموز الثورة ومزاجها عبر الوطن العربي مثل الفيضان الهادر، وذلك عبر الأحاديث اليومية، والثقافة السياسية، وعبر اتصالات الناشطين العابرة للحدود، وكان لسان حالهم جميعاً يقول: إذا كان التونسيون قد فعلوها، فلماذا لا نفعلها نحن؟»

خاتمة

هل تستحقّ الثورات هذا القدر من الحب والجهود والأسى والتضحية، عندما لا يكون ثمة يقين بأنها ستأتي بنظام اجتماعي عادل وحرّ؟ كثر هذا التساؤل بعد انتفاضات أو ثورات الربيع العربي ومنها الثورة السورية وسيرها في دروب عسيرة، وعرة وشائكة. وهل من المنطقي أن ينخرط المرء في صنع الثورات التي قد ينتهي بها الأمر إلى اليأس؟ ها أنا أحد المواطنين العرب من مدينة إدلب في الشمال السوري حيث أجبرتنا تداعيات الثورة السورية على الرحيل عن ديارنا لنعيش هنا في المرتفعات الجبلية في مدينة إزمير على شاطئ بحر إيجه، حياة جديدة لم تكن من بين خطط حياتنا قط. نعم، تلك أسئلة منطقيّة، ولكن كم هي أسئلة معقولة ومشروعة؟

يقول أصف بيات في ختام كتابه: «يُذَكِّرنا القائد الثوري ليون تروتسكي بأن الناس ما عادوا يتلهفون للقيام بثورة، كما يتلهفون للحرب. فبينما يؤدي الإكراه في الحرب دوراً حاسماً، ليس ثمة إكراه في الثورة، سوى إكراه الأحوال. فالثورة لا تحدث إلا حين لا يكون ثمة مخرج غيرها. بعبارة

أخرى، نادرًا ما نُقدم على القيام بثورة قاصدين متعمّدين، بل إن الأحوال تُهيئنا وتدفعنا للقيام بها، حين تحدث فعلاً».

يتابع بيات القول: «إذا كانت هذه الجدليّة الفريدة بديهية، فإن احتضان الثورات وتعميقها منطقيٌّ عندئذ. ذلك أن في هذه الحوادث التاريخية أكثر كثيرًا من مُجرّد الألم والظلم، والثورات تعني أكثر من مُجرّد تبديل النظام، أو التعديل المؤسسي، مع أن هذين يبقيان جزءًا لا غنى عنه من الثورة. إنني أفكر في فهم أكثر تعقيدًا للثورة، في السياق الذي سماه ريموند وليامز: الثورة الطويلة، أي العمليّة الصعبة، بمعنى أنها مركّبة وذات وجوه متعدّدة؛ فعوامل التغيّر الكاملة لا تقتصر فقط على العامل السياسي والعامل الاقتصادي، بل كذلك عوامل التغيّر الاجتماعي والثقافي والإنساني التي تنطوي على أعماق ما في بُنى العلاقات والمشاعر. وفي النتيجة، بدلًا من أن ننظر في النتائج السريعة، أو نقلق في شأن مجموعة الطالب، علينا أن ننظر إلى الانتفاضات العربيّة على أنها ثورات طويلة قد تُثمر في عشر سنوات أو عشرين سنة، بتأسيس أساليب جديدة لفعل الأشياء، وطريقة مختلفة في التفكير في السلطة وحقوق المواطن. ليست هذه نظرة غير معقولة. ففي الأمر ما هو أهمّ من مُجرّد الفهم الدلالي عن طريق تعريف الثورة، ذلك أن في صلب الموضوع، المشكلات العويصة المتعلقة بهياكل السلطة والمصالح الحصينة. وكيفما خلّص المرء إلى تعريف العمليّة، على أنها ثورة طويلة، أو ثورة تبدأ بتحويل سريع وجذريّ للدولة، فإن المسألة الأساسيّة هي كيف يُضمن الانتقال الجوهري من حكم الأقلية والنظام الاستبدادي القديم، من أجل المباشرة في تغيير ديمقراطي حقيقي في اتجاه المساواة، مع تجنّب الإكراه العنيف والقمع؛ وكيف يُضمن أن النبضات الجذريّة في اتجاه المساواة في المجتمع، ومُثل الانتماء والأنصاف والعدل تبقى في صميم التفكير الجديد. إن هذه مسائل أساسية ومثيرة، لا تزال تنتظر تحديد إجابات معقولة. لكن ثمة أمرًا موكدًا: إن المسيرة من القديم الاستبدادي إلى الجديد المحرّر لن تجري من دون صراع مريع والتزام شعبيّ مثابر، في المجالين العام والخاص، في التفكير وفي الممارسة، فرديًا وجماعيًا. فالثورة تلتزم إعادة تفكير جوهريّة في السلطة، وإعادة تصوّر جذريّة لنظامنا الاجتماعي، والسعي لمجتمع تقوده مُثل المشاركة والرعاية وروح المساواة والديمقراطية الجامعة وفي الحقيقة، يمكن أن يكون على الثورة الطويلة أن تبدأ حيث تنتهي الثورة القصيرة».

وثائق وتقارير



■ التمثيل السياسي في الثورة السورية؛ استعراض وتقويم

سائد شاهين

■ دستور المملكة السورية العربية (13 تموز سنة 1920)



التمثيل السياسي في الثورة السورية؛ استعراض وتقويم

سائد شاهين

كاتب وباحث سوري، يكتب في مجال الفكر السياسي، نشر عددًا من الدراسات السياسية التي تُعنى بمنطقة الشرق الأوسط والعلاقات الإقليمية والدولية، متعاون مع مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر.

سائد شاهين

مقدمة

مثّلت الثورة السورية -ثورة الحرية والكرامة، التي انطلقت في 18 آذار/ مارس -2011 حراكًا شعبيًا عظيمًا في سعته وتنوعه وعدالة مطالبه، وقد جاءت هذه الثورة في سياق ثورات الربيع العربي في موجتها الأولى، والتي بدأت من تونس نهاية العام 2010، ثم امتدت إلى ليبيا ومصر واليمن فسورية؛ ثورات لم تنجز أهدافها بعد، وما زالت مجهولة المآلات، حتى إن الثورات المضادة قد رجحت على قوى الثورة، إضافة إلى أنها تدوّلت في كل من ليبيا واليمن وسورية كما سعى لذلك النظام السوري ربما من الأشهر الأولى مع تدخل حزب الله اللبناني، ومَن وُصفوا بأنهم خبراء عسكريون من الحرس الثوري الإيراني، من دون أن تُعرف أعداد أولئك الخبراء، ثم جاء التدخل العسكري الروسي في 30 أيلول/ سبتمبر 2015، بعد تقدم قوات المعارضة ربيع ذلك العام ووصولها إلى جسر الشغور، ثم تدخلت الولايات المتحدة عبر التحالف الدولي الذي قادته لمحاربة (داعش)، ثم تدخلت تركيا بحجة حماية أمنها القومي الذي باتت تهدده (قوات سورية الديمقراطية) المتحالفة مع الولايات المتحدة، بحيث أصبحت سورية رهينة أربعة احتلالات، محدثة تدويلًا أخرج القرار السوري من يد السوريين نظامًا ومعارضةً، وجعل كل طرف تابعًا لداعميه، ما أعاق الحل السياسي الذي دعت إليه القرارات الدولية وآخرها القرار 2254 لعام 2015.

كانت الثورة السورية منذ انطلاقتها، ثورة عفوية غير نمطية، وهذا يدعو إلى تفهم عدم حضور تمثيل سياسي لها كان يمكن أن يضع خططًا وسيناريوهات لضبط إيقاعها، ذلك أن جيل الشبان الذي امتلك دينامية تعميم التظاهر إلى الجغرافيا السورية كلها، وقام بتوثيق ونشر فعاليات لها لحظة بلحظة، عجز في الوقت نفسه عن إفراز قيادة تعبر عنه وتقود حراكه، وهذا مفهومٌ أيضًا، لأن سورية لم تحظ بمرحلة يُسمح فيها للأحزاب والناشطين بامتلاك خبرات سياسية تحت أي مسمى؛ وكانت تكلفة العمل السياسي باهظة جدًا منذ الوحدة السورية المصرية عام 1958، ثم جاءت مرحلة البعث الممتدة منذ العام 1963 أشد وطأة ووبالاً على السياسة وناشطيها؛ إلا أن المشكلة الأكبر كانت عجز القوى السياسية التقليدية عن توحيد وجهة نظرها وفعالها تجاه أهداف الثورة وأساليبها، ما حمّل

الثورة أعباء كبيرة، من دون أن يخفف من مبرراتها ثقل التدخل الخارجي الموجود في الواقع، كما أنه كشف عن خلل عميق تعانیه النخب السورية على تنوعها، وأن كل ما كان يجمع تلك القوى هو الموقف من النظام في حده الأدنى ونسبته، لأن الاصطفافات الأيديولوجية أو المناطقية أو سواها كانت عميقة، ولم تتجاوز الخطاب والبرامج الهادفة إلى تعزيز الوطنية، وما زالت تقليدية بطبيعتها.

تبدى إشكالية التمثيل السياسي للثورة بوصفها مسألة ملحة في هذه المرحلة، لإعادة بنائه على الرغم من صعوبة المهمة، حتى يمكن استعادة حضور الشعب السوري في تقرير مصيره، بعد هذه السنوات الطوال من الصراع الدائر في سورية وعليها، من دون تجاهل كم الرسوبات التي تراكمت وباعدت بين السوريين، إلى درجة تطرح التساؤل حول مستقبل الكيان السوري ذاته، إذ لم تُردم الهوية بين السوريين على الأصعدة كافة.

مقدمات الحراك في العقد الأول من الألفية الثالثة

فتح رحيل حافظ الأسد ما لم يكن في حساب القوى السياسة المعارضة، نظرًا إلى وطأة الاستبداد والقوانين الاستثنائية، وقوى الضبط المتعددة التي طوقت المجتمع؛ إذ لم يكن في مقدور الشعب السوري منع تسلّم الرئيس الجديد السلطة بحكم إشكالية التوريث في نظام جمهوري، ولا سيما أن العهد الجديد قد أطلق خطاب القسم الذي أثقلته وعود الإصلاح، من دون أن يعينها النظام بالضرورة، كما رافق هذا الخطاب تخفيف القبضة الأمنية على الحراك عما كانت عليه، من دون أن يعني تخفيف المتابعات؛ فانطلقت فعاليات مجتمعية واسعة، بدأت ببيان الـ99، ثم بيان الألف، ونمت ظاهرة المنتديات كالفطر، وعمّت المدن السورية، وكذلك لجان إحياء المجتمع المدني، وأفصح النشاط عن مكنون سوري كان مكبوتًا، وراح السوريون يقتربون من بعضهم بعضًا أكثر، ويتعلمون وإن بشيء من الصعوبة، أساليب وآداب الحوار البناء، حيث كانوا ممنوعين عنه، بحكم تجفيف الحقل السياسي، وتأميم حقل الثقافة والإعلام بما يخدم النظام؛ فشهدت سورية ربيعًا بعد عقود.

لم يدم زمن المنتديات العنيفة طويلاً، كما دعوة النظام إلى الإصلاح السياسي، فالنظام بحكم بنيته غير القابلة للإصلاح، وعدم رغبته فيه، لم يحتمل حتى سماع نقاشات نظرية، وأعلن عبد الحلیم خدام أن المنتديات مقدمة لجزارة سورية، لذا يجب إغلاقها، فأغلقت جميعها، واعتقل عدد من رموز هذه الظاهرة، في حين أبقى على متدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، لحكمة لم تُعرف، وإن كان ممكناً التكهن بها، ثم جرى إغلاقه ربيع العام 2005 على خلفية ندوة سياسية تبحث في رؤى القوى السياسية حول الانتقال نحو الديمقراطية، بحجة ورقة مشاركة باسم تنظيم (الإخوان المسلمين) قُرئت نيابة عنهم، بحكم أنهم حزب محظور منذ أن استولى البعث على السلطة، ثم جرى تشديده بفعل القانون 49 لعام 1980.

أغلقت الستارة نهائياً على ظاهرة المنتديات التي كانت واعدة في محاولتها تهئية مناخ سلمي لتغيير ديمقراطي سلس ينهي مرحلة الاستبداد المديد، إلا أنه وكما هو معروف في الذاكرة الجمعية السورية، فإن كل ما يهيم النظام استمراريته، بتحسينه خارجياً عبر أدوار وظيفية أجيدت إدارتها، وضبط داخلي شديد، تكفلت به أجهزة وتنظيمات وفاعليات متعددة، سُخرت لها جميع إمكانات الدولة على حساب التنمية التي تحتاج إليها سورية، وكان في مقدمة ومركز تلك الأجهزة المؤسسة

الأمنية متعددة الأسماء والمهمات، وذات الإمكانيات الواسعة المادية منها والبشرية، والأهم في نقاط قوتها أنها مضبوطة بولاءين لا ينفصلان، ولقاء للقائد وولاء كوادرها للمؤسسة التي ينتمون إليها.

في 12 آذار/ مارس 2004، كشف النظام، مرة أخرى، عن تفضيله خيار العنف، حتى عندما لا تستدعيه الضرورة، عندما استخدم عنفًا سبب قتل وجرح العشرات بعد شغب تبع مباراة رياضية بين فريق دير الزور وفريق الحسكة واعتقل المئات، ما هيّج الأكراد السوريين وأحزابهم، لكنه كان من جانب آخر مناسبة لكسر الجليد وطوق العلاقات الممنوعة بين الأحزاب السياسية الكردية والعربية، لقد كان تطورًا مهمًا في مسيرة الفعل السياسي المعارض.

جاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 آذار/ مارس 2005، حيث حامت شبهات حول تورط النظام في عملية الاغتيال، وما تركته من تداعيات على الوضعين اللبناني والسوري، حيث اضطر النظام إلى سحب جيشه من كامل الأراضي اللبنانية، وبقيت ركائزه الأمنية فاعلة بحماية حزب الله، وهذا التطور جدد همة الحراك السوري، فالنظام دخل في عزلة دولية لم تكن في حسبان، وراح يخسر المزيد من الأنظمة العربية الصديقة له، فاندفع أكثر وكما يرغب نحو الحوضن الإيراني، وفي هذا المناخ ولد إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وضم سبعة عشر حزبًا وتشكيلًا سياسيًا ومدنيًا، ومئات من النخب السياسية والفكرية والثقافية.

يعود الفضل في طرح فكرة الإعلان، في ذلك الظرف المضطرب محليًا وإقليميًا، إلى اثنين من قادة لجان المجتمع المدني، لكن من تولى صوغ بيانه والمفاوضات حوله وإعلانه، كان التجمع الوطني الديمقراطي، أعلنت الوثيقة الأساسية أن التحولات المطلوبة ينبغي لها أن تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية، وتشمل السلطة والدولة والمجتمع، بحيث تؤدي إلى تغيير السياسات السورية التي اعتمدها النظام في الداخل، وتغيير سياساته مع دول الخارج التي لم تجلب لسورية أي مكاسب سياسية، كما أن إقامة النظام الديمقراطي تشكل المدخل الأساس والصحيح في مشروع التغيير والإصلاح السياسي، والتغيير يجب أن يكون سلميًا ومتدرجًا، يقوم على الحوار والاعتراف بالآخر، وإطلاق الحريات العامة من أسر القبضة الأمنية، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون أحزاب حديث، وتنظيم مجال الإعلام، وقوانين انتخابات توفر الحرية أمام السوريين وقواهم السياسية من حيث الفرص المتساوية.

لقد تمديد الإعلان بسرعة، وأسست له منظمات في المحافظات السورية كافة، وكذلك تمكن من تأسيس 11 منظمة في دول المهجر، أما النظام لم يبد في البداية ردة فعل قوية كما كان متوقعًا، لكنه تحين الفرصة لضرب الإعلان في محطتين: أولهما عندما وُقِع إعلان دمشق - بيروت في 15 أيار/ مايو 2006 الذي دعا فيه الموقعون - وضموا سوريين ولبنانيين - إلى إعادة النظر في العلاقات السورية اللبنانية المختلفة، وإعادة بنائها على أسس أكثر عدلاً، بحيث يخرج لبنان من أسر العلاقة المجحفة التي فرضها عليه بالإكراه نظام الوصاية السوري، وإثر ذلك البيان اعتُقل عشرة من الموقعين، وثانيهما عند اعتقال 14 عضوًا ممن حضروا المجلس الوطني لإعلان دمشق الذي عُقد في دمشق بحضور 163 عضوًا بتاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 2007، الأمر الذي حال موضوعيًا دون إمكان انعقاده مرة أخرى داخل سورية.

ليس المقام هنا للحديث بتفصيل عن إعلان دمشق، بقدر ما يهدف إلى الوقوف على المناخ الذي ولد فيه، وحرفة اصطيد الفرص السياسية عندما تأتي، شريطة أن تكون جاهزاً لالتقاطها؛ لقد بينت تجربة الإعلان، وهنا نحن أمام حالة خاصة، لبلد تحكّم فيه نظام من نوع خاص، وأغلق المجال أمام أي تحرك، حظي الإعلان بدفق هائل من التواقين للتغيير، وجادت الفرص بعنوان يلتفون حوله، لقد توافر للإعلان في لحظة الولادة عاملان، لا بد من توافرها مجتمعين لنجاح أي انطلاقة: ظرف موضوعي ملائم، وظرف ذاتي جاهز، ذلك أن العامل الإرادي مهما كان قوياً -وعلى أهميته- ليس كافياً لإنجاز المهمة، هذا إذا لم يؤدّ إلى التهلكة لسوء في الحسابات، لكن بعد الاعتقالات وتشديد القبضة الأمنية عليه، والتي ترافقت مع حدثين، أولهما عندما دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الرئيس السوري إلى باريس العام 2008، لحضور احتفالات المئوية الثانية للثورة الفرنسية، كخطوة لفك العزلة عن نظامه، والثاني توسط تركيا بمفاوضات سلام بين سورية وإسرائيل. هذان الحدثان مع التشديد الأمني بعثا برسائل إلى ناشطي الإعلان، مفادها أن عجلة التغيير جرت فرملتها بقرار خارجي، طبعاً إضافة إلى عوامل أخرى داخل الإعلان، حيث راحت تتباعد الرؤى بين بعض أحزابه، لذلك تسرب الكثير من الناشطين إلى خارج الإعلان، إضافة إلى حزبي الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي.

لقد شهدت العشرية الأولى من حكم الأسد الابن اضطراباً لم يعهده النظام منذ العام 1970، فقد وقع نتيجة ارتبائه وخطأ حساباته، بمجموعة من المطبات، من تشجيعه وتسهيله مرور الجهاديين إلى العراق بعد الغزو الأميركي، ثم شبهة المشاركة في اغتيال الحريري، والتفافه على عودته الإصلاحية، منتقلاً بقصد تضييع الوقت من الإصلاح السياسي إلى الاقتصادي فالإداري، فوقع تحت ضغط خارجي لتعديل سلوكه، وضغط داخلي هدفه الأساس الإصلاح السياسي، لكن النظام هرب نحو سياسات نيوليبرالية أتاحت لزيانته التحكم في الاقتصاد السوري ونهبه، ودفع المزيد من شرائح الشعب السوري إلى حافة الفقر، وهذه العوامل مجتمعة، شكلت دوافع تفجير الثورة السورية، في سياق ثورات الربيع العربي التي أطلق شرارتها البوعزيزي من تونس.

حراك القوى السياسية السورية غداة الثورة وما أفضت إليه

لعل الزمن القياسي الذي استطاعت فيه الثورة التونسية، دفع الرئيس زين العابدين بن علي إلى المغادرة، بعد سبعة عشر يوماً من انطلاقتها، لأحوال تخص تونس وصدمة المفاجأة، هو ما أنعش آمالاً كانت غافية في أذهان السوريين، ليبدأ النقاش والتساؤلات حول توقع انتقالها وممكناتها في سورية، حتى النظام من جهته راح يعد عدته، لمثل هكذا احتمال على الرغم من تظاهره بالثقة. ففي مقابلة للرئيس السوري مع صحيفة وول ستريت جورنال ردّاً على سؤال إذا ما كان يخشى انتقال عدوى الثورة إلى بلاده، بادر بقوله: «إن وضع سورية مختلف عن الآخرين، لأنه لم يضع يده بيد إسرائيل، والشعب السوري راضٍ عن أداء حكومته».

مع انتقال الثورة إلى ليبيا ومصر بات الحراك أكثر احتمالاً، ففي 5 شباط/ فبراير جرت الدعوة من جهة لم تعلن عن نفسها، ولعلها مبادرة فردية، إلى التظاهر وسط دمشق، دعوة لم يليها أحد، لكنها لفتت النظر إلى حجم الاستنفار الأمني لمواجهتها، وفي 17 شباط/ فبراير 2011، تجمع عدد

كبير من الناس على غير العادة في (سوق الحريقة) احتجاجاً على تصرف شرطي أساء إلى أحد المواطنين، حيث عدّ هذا التحرك أكبر إرهابات الثورة التي أطلق شرارتها اقتحام الجامع العمري في درعا.⁽¹⁾

بعد حادثة «الحريقة» بثلاثة أيام، ارتكبت مذبحه بحق الناس الذين تظاهروا احتجاجاً على اعتقال أطفال كتبوا على جدار أحد البيوت شعاراً يتناول الرئيس السوري، وأساء الأمن إلى وفد من أهاليهم.

أطلقت حادثة «العمري» شرارة الثورة التي عمّت في أقل من أسبوعين الجغرافيا السورية كافة، وانخرط ملايين الناس في حركة احتجاج سلمية مثابر في كل يوم جمعة توفر له من ينظم ويدعو ويرتب ويوثق وينشر من جيل الشبان السوري، وسرعان ما أسست التنسيقيات التي عبر عنها من جهتين (لجان التنسيق المحلية واتحاد التنسيقيات السورية)، الأمر الذي وجه النظام نحو تصفية الظاهرة باستهدافه جيل الشبان في المرحلة العمرية بين 18 و35 سنة بالتصفيات والاعتقال أو الهروب خارج البلد أو اللوذ في المناطق التي راحت بعد أشهر تخرج على سيطرة النظام.

عند هذه العتبة يجدر نقاش وتتبع ردة فعل القوى السياسية المعارضة، وكذلك ردة فعل النظام، وكيفية اتخاذ الصراع مساره الدموي.

أولاً: حراك القوى السياسية المعارضة

بما أن الثورة السورية كانت ثورة عفوية غير نمطية، لم يقف وراء انطلاقها لا حزب ولا حركة، ولم يدع أحد ذلك بطبيعة الحال، وبما أن جيل الشبان الذي أدار نشاطها، لم يكن بوارد تسليم قيادتها إلى أحد، أقله في الأشهر الأولى للثورة، نظراً إلى ما يحمله من موقف تجاه نمطية العمل السياسي، وضربته العالية في ظل نظام استبدادي، جعلته عمومًا بعيداً عن طبيعة العلاقات، أو الحراك داخل الأحزاب، ولعله كان لدى الكثير من هذه الأجيال، نظرة غير إيجابية تجاه الأحزاب السياسية، من دون أن تكون مستندة بالضرورة إلى تجربة عيانية؛ فإن الأحزاب السياسة وجدت نفسها ملحقة بالثورة، وجرت محاولات لتوحيد المعارضة في مواقفها خلف الثورة، ثم تالياً محاولة تشكيل قيادة سياسية لها في الداخل، وجرت لذلك اجتماعات ولقاءات واتفاقات لم تُنفذ، وعُرضت وثائق كمشاريع تحالفية، من دون أن تفضي إلى نتيجة مرغوبة وملحة، بحيث استقطبت في النهاية القوى السياسية في ثلاثة أطر تحالفية، مثل أولها ائتلاف (إعلان دمشق) ومثل الثاني تحالف قوى ضمت إلى الاتحاد الاشتراكي عددًا من الأحزاب والشخصيات بعضها كان في إعلان دمشق، وانحاز إلى مشروع (هيئة التنسيق الوطنية) التي أعلنت رسمياً في 30 حزيران/ يونيو 2011 عبر مؤتمر عقده في ريف دمشق، والثالث كان (المجلس الوطني الكردي) الذي أعلن عنه في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، حيث ارتأت الأحزاب الكردية جميعها أن لها مشروعها الخاص الذي يتمحور حول القضية الكردية في سورية، وهو موقف حمل شيئاً من ضيق الأفق أكثر مما حمل من هموم القضية المعنية التي باتت قضية وطنية سورية بامتياز، أقله منذ انخراطهم مع بقية أحزاب المعارضة السورية

(1) <https://bbcArabic.com>

في تحالفات سياسية، لكن في الخلفية يكمن قرار أنهم لا يريدون دفع تكاليف توقعوا أن يضطروا إلى دفعها أو هُددوا بها، في ما لو بقوا في إعلان دمشق، كما أنهم لم يجدوا قضيتهم لدى أغلب أحزاب هيئة التنسيق ولم يكونوا موافقين على برنامج الهيئة، أو الاستقطابات داخلها، يضاف إلى ذلك حالة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (بي واي دي) الذي ضبط الحراك الكردي في مناطق وجوده، وهيمن على الحقل السياسي الكردي بالقوة العسكرية والأمنية العارضة، ولم يكن ليحظى بتلك القوة في ذلك التوقيت لولا رضى النظام وتدفع السلاح والدعم من قيادات جبال قنديل، ذات العلاقات العميقة مع إيران، حليفة النظام منذ بداية الثورة وشريكته في محاولة وأدها.

ذهب كثيرون من الناشطين السياسيين حينها، إلى تحميل الفشل في توحيد المعارضة خلف الثورة، إلى الاستقطابات السابقة التي وسمت العلاقة بين حزب الشعب الديمقراطي، وحزب الاتحاد الاشتراكي، ولا سيما بعد رحيل الدكتور جمال الأتاسي على الرغم من وجودهما في التجمع الوطني الديمقراطي منذ انطلاسته عام 1979 وحتى انطلاقة إعلان دمشق، والذي مكث فيه الاتحاد حتى انعقاد مجلسه الوطني الأول، حيث غادره مع حليفه حزب العمل الشيوعي بعدها، كما يعزو البعض بإصرار الخلاف إلى تباين الرؤى بين رياض الترك وحسن عبد العظيم، عبر إضفاء طابع شخصي على هذا الاستقطاب، وهذا على الرغم من حضوره في العلاقة بين الشخصيتين، إلا أنه لم يكن ليشكل سوى بعد ضئيل من المشكلة، ذلك أن المشكلة كانت تقبع في مكان آخر، لا يُعترف بها، أما أن تُعزى المشكلة إلى خلاف شخصي وحسب فهو يمثل استهانة كبيرة بعقول بقية كوادر الجهتين، لينساقوا من دون دراية أو رضا وراء مثل هذه المصادفة السيئة التي جمعت الرجلين، وحثمت على شخصين لا ينسجمان أن يعملوا معاً على مضض، نظراً إلى تضارب مواقفهما من النظام، ومدى جذريتها واقعياً قبل أي شيءٍ آخر.

ربما كان العامل الأهم يتمثل بفقدان الثقة غير المعلن بمواقف الاتحاد الاشتراكي ونزوعه إلى أداء دور قائد لجهة معارضة، تماشياً مع المادة الثامنة من الدستور السابق، الذي حول حزب البعث قيادة الدولة والمجتمع وجهة وطنية تقدمية، ومرد هذا المضمرة غالباً، المفصح عنه أحياناً، وهم بأنه الحزب الأكبر في المعارضة، بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاعتقاد في ظل نظام استبدادي، يضاف إلى ذلك ظن يصعب التأكد منه، يرى أن الناصريين الذين غدر بهم حلفاؤهم البعثيون في تنفيذ انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، ونكلوا بهم في حوادث 17 تموز/ يوليو 1963، وأخرجوهم من دائرة السلطة التي ساهموا في الوصول إليها، وبما أن الناصريين يشكلون العمود الفقري في ائتلاف الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسس نهاية الستينيات، فقد أخذوا موقع المعارضة على طول الخط، مع اعتماد استراتيجية عدم الصدام مع النظام، لذلك هم يسرون قريباً من الخط الفاصل بين السلطة ومواليها من جهة، وبين المعارضة من جهة أخرى، هذا ما تشي به التجربة المديدة إن صدق الظن، هذا الإرباك كان واضحاً في الأسابيع الأولى لانطلاقة الثورة، حيث طلبت قيادة الاتحاد عبر بيان من كوادرها عدم المشاركة في التظاهرات، من دون أن تلتزم كوادر دوما وحريستا على الأقل بذلك البيان، وتشهد مذبحه دوار العنب، أن عدداً من كوادر الاتحاد قضوا نتيجة إطلاق النار على المتظاهرين، والحال أن هناك انشقاقاً حصل داخل الاتحاد، وإن كان محدوداً، على خلفية موقف الحزب.

كان إعلان دمشق الذي تابع انطلاق الثورة ملتحقاً بها، مثله مثل القوى الأخرى، قد طلب من كوادره عبر بيان المشاركة في التظاهرات، في أماكن وجودهم كلها، في الجغرافيا السورية كلها، وكان منفتحاً مع بعض الحذر على فكرة توحيد المعارضة، لكن الاتحاد الاشتراكي والقرييين من رؤيته، كانت استراتيجيتهم تقوم على جلب الآخرين إليهم لتسهم قيادة الثورة، وربما التصرف باسمها، وقد يكون من المفيد للتاريخ القول إنه كان هناك طرف آخر، تمثله كوادر المجتمع المدني، وبحكم ثقلهم الفكري والثقافي وبعضهم لنشاطه السياسي التنظيمي، ومن موقع عدم وضع قطبي المعارضة على محمل الجد، فإنهم كانوا يرون أن بروز تحالف جديد، يطرح نفسه على الثورة لقيادتها، بحيث تكون فرصة الحضور والتأثير لهم، أكبر بما لا يقاس بحكم الوضع القائم آنذاك، بخاصة أن النظام حاول من خلال لقاء بعض تلك الوجوه، والإيحاء بقبوله فكرة التفاوض والبحث عن حلول للطوارئ الجديد، أن يبعث برسائل بأنه يريد حلاً. وهناك نقطة أخرى حكمت موقف الإعلان هي عدم ركونه للمبادرات التي كثرت في الأشهر الأولى للثورة، وبما أن القوى السياسية، لم يتح لها قيادة الثورة بل التحقت بها، فقد رأى في تلك المبادرات تشويشاً على الثورة، قبل أن تتجاوز عتبة اللاعودة، وكان مع فكرة التريث وعدم الاستعجال، خاصة أن النظام أطلق حله الأمني، فاتحاً بوابة العنف على مصراعيها، لذلك كله فشلت أول محاولة واسعة لتوحيد المعارضة، تلاها فشل المحاولة الثانية التي جمعت أطراف المعارضة في القاهرة في آب/ أغسطس 2012، وراح كل طرف يحتمل الأطراف الأخرى مسؤولية الفشل، وبعد هذه العتبة راح الاستقطاب يأخذ شكلاً أكثر تحديداً، وشكل الأساس لفكرة المنصات المعارضة، في مواجهة التمثيلات الرسمية، التي تشكلت في الخارج كالمجلس الوطني السوري، واتتلاف قوى الثورة والمعارضة.

المجلس الوطني السوري

في المسافة الفاصلة بين تاريخ انطلاق الثورة، وتاريخ إعلان تشكيل المجلس الوطني السوري ممثلاً للثورة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، شهد الحراك المعارض الذي بدأ يمارس نشاطه في الخارج، بعد أن تمدد عنف النظام وتقلصت رقعة التظاهرات، نشاطاً واسعاً، فعُقدت المؤتمرات والحوارات في تركيا وستوكهولم والقاهرة، وأطلقت مبادراتان على الأقل لتشكيل مجلس وطني، ووضعت أسماء، وأخفقت كلها، وهي مبادرات كانت تستلهم تجربة المجلس الوطني الليبي، لكن ندوتي الدوحة الأولى والثانية في شهر أيلول/ سبتمبر 2011، بدعوة من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تم التوافق فيهما بين أطراف المعارضة المدعوة على تشكيل المجلس وأعدّ بيان تشكيله، لكن الاتحاد تراجع عما اتفق عليه، وطلب تعديل البيان طارحاً «لاءاته» الثلاث التي لم يكن لها أي مبرر سوى حجة لتصله من الاتفاق، فليس هناك من طلب تدخل خارجي، ولم يكن الخارج بوارد التدخل، وقيل ذلك بوضوح صارخ، ولم تُرفع شعارات طائفية، كما أن الثورة استجرت إلى العنف وبقيت سلمية تواجه القتل المتدرج ستة أشهر، وقد فتح الاتحاد بموقفه هذا الباب أمام ديماغوجيا مضللة بقسمته المعارضة إلى معارضة داخل ومعارضة خارج، وأخيراً تشكل المجلس الوطني من إعلان دمشق والإخوان المسلمين، وتنسيقيات الثورة، والمنظمة الأثرورية الديمقراطية والمستقلين، لكن الإخوان راحوا يدخلون تشكيلات أخرى موالية لهم، وخرجوا على قاعدة التوافق، بحيث ضمنوا بعد أقل من عام الهيمنة على المجلس والتحكم فيه، الأمر الذي أثار

حفيظة وتحفظ الدول الداعمة، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة والسعودية، فعمدوا بالتعاون مع بعض المستقلين في المجلس، إلى الانتقال إلى تشكيل جديد عقد اجتماعه الأول في الدوحة في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 بهدف تخليص تمثيل المعارضة من هيمنة الإخوان من دون أن يفلحوا، لأن الإخوان كانوا يحظون بدعم قطري تركي واسع ويتحكمون في أموال الائتلاف وغيرها من ممارسات عكست نهجاً حزياً مغلقاً، همه الوصول إلى السلطة أو أن يكون الطرف الأساس في أي حل سياسي، بصرف النظر عن أهداف الثورة التي يدعونها. ومع انطلاق مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة، دعت الحاجة إلى تشكيل هيئة عليا للمفاوضات، جرى الإعلان عنها في المؤتمر الأول الذي عُقد في الرياض في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2015، وضمت 32 عضواً منهم تسعة من ائتلاف قوى الثورة والمعارضة، وعشرة من الفصائل المعارضة المسلحة، وخمسة من هيئة التنسيق الوطنية، وثمانية مستقلين، وفي 22-23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، عقد مؤتمر الرياض اثنان، حيث انتُخب خمسون عضواً في التشكيلة الجديدة بمن فيهم ممثلون عن منصتي القاهرة وموسكو، لكن مفاوضات جنيف توقفت، واقتصرت على اجتماعات اللجنة الدستورية كأحد السلال الأربعة للمبعوث الأممي ستيفان ديمستورا من دون أن تحرز أي نتائج حتى الآن.

لقد كانت تجربة التمثيل السياسي للثورة السورية تجربة قاصرة، إن لم تكن فاشلة، ويبدو أن مسيرتها على هذا الشكل قد فرضتها طبيعة الثورة وتعقيدات الصراع وثقل التدخل الدولي. لكن يبدو أن تجربة المجلس الوطني الذي اعترفت به 124 دولة في اجتماع تونس، كانت التجربة الأقرب إلى ثورة السوريين، لو لم تنبع مشكلته من داخله بالدرجة الأولى.

يلفت النظر في نقد تجربة المجلس الوطني السوري، ما كتبه أول رئيس للمجلس الدكتور برهان غليون في كتابه (عطب الذات) حين يقول في أكثر من موقع ومعنى: «كانت سياسة الدول العربية تسعى للضغط على النظام، ودفعه إلى انتهاج سياسة واقعية تجنبه التورط في حرب داخلية تهدد مصالحها، لذلك كانت أكثر الحكومات اهتماماً بمصير الأسد مثل قطر وتركيا والسعودية، وقد استعداهم الأسد باستهزائه بهم وخداعة لهم»⁽²⁾، ثم يتابع في موقع آخر «إن الدول الأخرى (والمقصود الدول الغربية) التي دعمت المجلس الوطني لترشيد الثورة ومن وراء ذلك ترشيد النظام ذاته»⁽³⁾، والأغرب من ذلك القول: «والحال أن المجلس الوطني الذي ولد في إطار البحث عن حل سياسي من المجتمع الدولي، لم يكن مؤهلاً لقيادة ثورة مسلحة والوفاء بشروطها، فقد شاركت في تشكيله منظمات سياسية كانت تؤكد على الطابع السلمي للثورة وتراهن عليه»⁽⁴⁾، ومع وصف أن الخلاصات التي وصل إليها الدكتور غليون هي تالية لتجربته وليست سابقة لها، ومع الصحة الجزئية في بعض ما قاله عن الدول المتدخلية إلى جانب الثورة، ما مفاده أن حرصها على النظام أكثر من حرصها على انتصار الثورة، حفاظاً على مصالحها مع النظام، وبما أن مصالح الآخرين طوال خمسة عقود من حكم الأسد، انحصرت في الجانب الأمني، وبما أنها أخفقت في ترشيده

(2) برهان غليون، عطب الذات؛ وقائع ثورة لم تكتمل؛ سورية 2011 - 2012، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للبحوث والنشر، 2020)، 84.

(3) المرجع نفسه، ص 86.

(4) المرجع نفسه، ص 199.

وترشيد الثورة، لم تتابع وإن بوتيرة أقل، لأسباب معروفة وخاصة بكل طرف داعم. وفوق كل المواقف هذه، يقبع الموقف الأميركي الذي لم يكن واضحاً

لماذا أضاعت هذه الدول جهودها في تشكيل المجلس الوطني الذي تكون بإرادة خارجية في إطار البحث عن حل سياسي، والقيام بأعبائه السياسية، وهي تعلم أنه عاجز، وأن التشكيلات العسكرية لم تكن جزءاً منه؟!!

ثانياً: مواقف النظام واعتماد العنف خياراً أوحدهم

لم يخالط الشك الكثير من السوريين في أن النظام لن يعتمد إلا الحل الأمني الذي يعبر عن طبيعته، ويستطيع أن يضمن من خلاله حسم الأمور لمصلحته، كما بينت تجربة الصدمات السابقة وأكبرها حوادث الثمانينيات، لكن مع ذلك وكسباً للوقت ريثما يرتب النظام خطته، ويستكشف مدى تماسك الجبهة المعارضة، ومدى قدرة الثورة على الاستمرار، فقد عمد إلى الإيحاء بالبحث عن حلول مع رموز معارضة، وفي أكثر من موقع، ثم ألغى قانون الطوارئ، واستبدله بعد أقل من عام بقانون الإرهاب الذي يعدّ أشد وطأة، ثم سمح بعقد مؤتمر للمعارضة في فندق السميراميس 4 تموز/ يوليو 2011، ثم تبعه في 10 تموز/ يوليو 2011 بمؤتمر صحاري الذي رأسه فاروق الشرع نائب الرئيس، وحضره بعض المعارضين، ومن دون أن يفضي إلى شيء أيضاً، سوى محاولة النظام الإيحاء بأنه يبحث عن حلول، ويسمح بنشاط للمعارضة في عاصمته، كل هذا والخيار الأمني يمضي بشدة أكثر، وربما كان قانون الأحزاب آخر ما في جعبة الأجهزة الأمنية، تنفيذاً لمرسوم رئاسي حمل الرقم 100 تاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 2011، حيث حددت اللائحة التنفيذية التي صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء، 2222 التي تحكم شروط وموجبات الترخيص، وآلية عمل تلك الأحزاب وفقاً لما تقرره لجنة تحدث في وزارة الداخلية أمانة سر اللجنة تسمى أمانة سر لجنة شؤون الأحزاب، تتولى تسيير الأمور الإدارية للجنة، وفي خلاصة اللائحة والمرسوم، تمت الموافقة على منح تراخيص إلى عشرة أحزاب، لم تبيين أي اختلافات في برامجها السياسية المعلنة، وكلها تتفق على البحث عن حل سياسي برعاية النظام.

لقد بلغ تعنت النظام وإصراره على الحل الأمني الذي أدى من حيث النتيجة إلى استجلاب التدخل الخارجي، أنه رفض مبادرتي الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية، حيث تضمنت الأولى التي أطلقت في 16 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011 وكانت تتضمن خارطة طريق تقوم على وقف إطلاق النار وسحب الجيش من المدن، وإطلاق عملية إصلاح سياسي، وحوار بين النظام والمعارضة، يفضي إلى إطلاق الحريات وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وقد قررت إرسال بعثة مراقبين عرب لمراقبة وقف إطلاق النار، لكن النظام دفعهم إلى إنهاء مهمتهم بعد أسابيع، ما حدا بالجامعة لإطلاق مبادرتها الثانية في 22 كانون الثاني/ يناير 2012، وهي مبادرة حاكت إلى حد بعيد، مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه اليمن، إلا أن النظام رفضها جملة وتفصيلاً، ما حدا بالجامعة إلى تعليق عضوية سورية في الجامعة، وسحب سفراء الدول العربية من دمشق، وهو قرار لم تلتزم به بعض الدول العربية، كذلك حملت الجامعة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، وطلبت إرسال قوات أممية عربية لفرض وقف إطلاق النار، لكن المجلس اكتفى مبدئياً بتعيين

ممثّل مشترك للأمم المتحدة والجامعة، وكان كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة السابق، واستمرت مهمته ستة أشهر تقدم خلالها بيان جنيف 1 الذي بُني بدوره على مبادرة الجامعة الثانية. بالتوازي مع جهد النظام للالتفاف على مطالب الثورة، كان هناك جهد روسي موازٍ مع بعض التأخير في التوقيت، تقوده روسيا للالتفاف على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والتي وافقت عليها كلها، وقد ابتدأت بجنيف 1 تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2012، وآخرها 2254 لعام 2015، حيث دعت إلى مؤتمر موسكو 1 في كانون الثاني/ يناير 2015، ثم موسكو 2 في 27 آذار/ مارس 2015، بهدف خلق قاعدة سياسية عبر جمع أطراف صنفت نفسها بأنها معارضة، وتقيم بالداخل مع حضور للنظام، ومنها تفرع مؤتمر أستانا الذي ضم روسيا وتركيا وإيران بصفتها دولا ضامنة إلى النظام والمعارضة التمثيلية عام 2017، ووصل عدد اجتماعاتها إلى رقم 17 من دون إحراز أي تقدم، وفقاً للأهداف المطروحة، ثم جاء مؤتمر سوتشي تاريخ 15 كانون الثاني/ يناير 2018، الذي انبثقت منه فكرة اللجنة الدستورية، وكذلك هي الأخرى لم تحرز أي تقدم، إن التحركات الروسية على هذا الصعيد خارج سورية، كان يواكبها العديد من اللقاءات لمعارضين داخل سورية في قاعدة حميم، مقر قيادة القوات الروسية في سورية، وما زالت الأمور تراوح مكانها ومن دون أي نتائج، لأن النظام وحلفاءه لا يريدون حلاً، وفق القرارات الأممية، بل يريدون حلولهم الخاصة، في حين أن الدور الأميركي ما زال يقوم على تعطيلها، لأن شروط الحل السياسي وفقاً للموقف الأميركي لم تنضج بعد.

حول معضلة التمثيل السياسي للثورة السورية

قبل الخوض في مفهوم التمثيل السياسي وممكناته، قد يكون من المفيد رصد ضعف الخبرة السياسية للكوادر السياسية بشكل عام. ظهر هذا الضعف على مستوى إدارة العلاقة مع الدول المتدخلة في الملف السوري، وعلى مستوى الإلتقان الاحترافي لفنون التفاوض. هنا يمكن تلمس بعض العذر، ذلك أنها أول مرة تجد المعارضة السورية نفسها في مواجهة استحقاقات من هذا النوع، لكن يمكننا إيراد بعض التناقضات التي برهنت على براغماتية قاصرة للقوى السياسية، أو الشخصيات المستقلة التي دفعته خصوصية الوضع السوري إلى موقع قيادي في المؤسسات التمثيلية، بحيث أنها لم تجد ضيقاً في قلب مواقفها بين النقيضين أحياناً، فعلى سبيل المثال، لم يكن حزب الاتحاد الاشتراكي، ومن يشاركونه الموقف الحقيقي، راغباً في مشاركة الإعلان في الهيئة، من دون أن يعني ذلك أن الإعلان كان متحمساً للأمر، ثم إنه تملص من موافقته في ندوة الدوحة لتشكيل المجلس الوطني السوري، والموقف ذاته من ائتلاف قوى الثورة والمعارضة، على أساس أنه يقود معارضة الداخل الأكثر وطنية، لكن ومن دون مبرر شارك في مؤتمر الرياض 1 والرياض 2، لتشكيل هيئة التفاوض بالتشارك مع الائتلاف والفصائل المسلحة التي تمارس العنف الذي كان يرفضه وكان جزءاً من وفد التفاوض في جنيف، وكذلك في اللجنة الدستورية، ولو سُئل عن هذا التغيير، لأجاب بأنها جاءت نزولاً عند نواحي الأصدقاء، وواجب المشاركة في تقرير مستقبل سورية!

نموذج آخر؛ الفصائل المسلحة التي تجاوز عديدها في البداية 400 تشكيل من مختلف الأحجام، ثم راح العدد يتقلص عبر عمليات الاندماج أو الدمج القسري، وهذه الفصائل لم تقبل قيادة المجلس الوطني وتمثيلها سياسياً، على الرغم من الاعتراف الدولي الواسع به، وخروج جمعة تظاهر بعنوان (المجلس الوطني يمثلني)، في الوقت ذاته الذي يدعون فيه حمل أهداف الثورة والدفاع عنها، ثم انضموا من دون تبرير إلى عضوية الائتلاف، لكن التناقض الأكبر كان بذهابهم إلى مسار أستانا التفاوضي، برعاية الدول الضامنة؛ اثنتان منها، إيران وروسيا، تعدّهما الفصائل عدوًا، وتقاتله على الأرض، ثم شاركت في وفد المفاوضات، ولو سألتهم أيضًا عن تفسير، لأجابوا إنها نصائح الأصدقاء! والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا، هل يعدّون أنفسهم ممثلين عن الثورة التي قام بها الشعب السوري، أم هم قادة ثورة خاصة بهم لإحلال حكم عسكري جديد، محل حكم عسكري قائم؟ وهل كانت في حساباتهم حروب التصفيات المحتملة، في ما لو سقط النظام، على طريقة التنظيمات الأفغانية بعد انسحاب السوفييات؟ تناقض مخز آخر، ومناقض لشعارات الديمقراطية وقع فيه الائتلاف عندما مارس عملية تبادل مواقع بين رئاسة الائتلاف ورئاسة هيئة التفاوض، ما بين العبدية والحريرية، جريًا على ما قام بين بوتين وميديف في روسيا.

عندما يجري الحديث عن التمثيل السياسي، وهو أهم بند في أجندة العمل السياسي، فإنه يستدعي أول ما يستدعي فكرة التفويض التي تتضمن عوامل الخبرة والتجربة التاريخية والثقة، لأنه من دون تفويض لا معنى للتمثيل السياسي، والتمثيل عادة يكون متينًا أكثر في الحزب الواحد، معبرًا عنه بقيادته المنتخبة، أما في التحالفات السياسية - وأغلب الثورات قامت على تحالفات - فإن قوته تُقاس بمدى تطابق البرامج والأهداف الاستراتيجية والمرحلية بين مكوناته، ولو أردنا تطبيق ذلك على تمثيل الثورة السورية سياسياً، أخذين في الحسبان تعقيدات الوضع السوري، وتداييع الاستبداد المديد وتدويل القضية السورية، وهذه عوامل موضوعية، جعلت من بلورة تمثيل سياسي فاعل لثورة قدمت مئات آلاف الضحايا، أمرًا ليس سهلاً، لكن وبالقدر ذاته فإن العوامل الذاتية أساءت أيما إساءة للفكرة من جهتين: أولاً من جهة القوى السياسية والشخصيات المستقلة، التي وجدت لها مكانًا في تلك الهيئات التمثيلية، حيث تحكّم عند الأغلبية عامل الذاتيات المتضخمة حد النرجسية، أو العصبوية الحزبية أو المناطقية، ثم شيوع الانتهازية عند البعض، وتسخير الموقع في خدمة البحث عن أدوار مستقبلية، ومن جهة أخرى حيث جماهير الثورة التي لا يجمعهما على ما ظهر، سوى الهدف العام ألا وهو اسقاط النظام، أما مستقبل سورية فإما غير مفكر فيه، وإما مؤجل إلى حينه، بمعنى سيادة العفوية، يضاف إليه انعدام الثقة، فجمعة (المجلس يمثلني)، وبعد عام (الائتلاف يمثلني)، وبعدها (لا أحد يمثلني)، وحتى لا يقع المرء بشبهة التحامل، فلربما أن هناك قوى لديها القدرة على تحريك الناس بحسب مصلحتها، وهذا وارد لكنه خطر، عندما يتعلق الموضوع بثورة، ترتب عليها من حيث النتيجة أثمان هائلة. وبالنتيجة، وبعد تجربة عقد ونيف تبين أن مشكلة الحالة السورية، تتحدد بأن الاستقطابات المعلنة أو المضمرة، تنخر الجسد السوري المحكوم موضوعيًا، كما بينت التجربة بولاءات ما قبل وطنية، قومية وطائفية وعشائرية وأيديولوجية، كانت تغطيها قشرة من الشعارات الوطنية، ولا شك أن الاستبداد المديد، عمل بشكل ممنهج على تعميق الصدوع الثاوية في قعر المجتمع، بدلاً من العمل على ترميمها.

هل يمكن إنضاج بديل سياسي واعد؟ وكيف؟

هل من بديل؟ لعله السؤال الأكثر إلحاحًا في أذهان النخب السياسية والثقافية كافة منذ سنوات، بعد أن ثبتت ضحالة الأداء السياسي لائتلاف قوى الثورة والمعارضة، ويضاف إلى ذلك انغماس الفصائل العسكرية بممارسات، بحق المواطنين والإعلاميين والناشطين، لا تختلف عما مارسه النظام، فضلًا عن الفساد والمعايير والسطو على أرزاق الناس، في وضع ثبتت فيه خطوط التماس، وهدأت العمليات العسكرية على العموم، منذ اتفاقات خفض التصعيد وترحيل المعارضة إلى الشمال السوري.

بما أن القرار قد خرج من يد السوريين سلطة ومعارضة، وآل لمصلحة الدول المتدخلة الأربعة، فإن فكرة البحث عن بديل باتت تشغل الناشطين، وقد حصلت الكثير من المحاولات والمبادرات من دون جدوى، ولعل السبب الرئيس وراء فشل جميع المحاولات، هو فقدان الحامل الدولي لمثل تلك المبادرات، واستمرارية وقوف المجتمع الدولي والدول الفاعلة حتى الآن خلف دوام الصفة التمثيلية للائتلاف، وليس فتح الطريق لمبادرة مختلفة، ما يدلل واقعيًا على أن الملف السوري، مركون على الرف إلى أجل غير معروف، وما زاد من صحة هذا الاستنتاج، انشغال الغرب بالغزو الروسي على أوكرانيا، وتعثر مفاوضات الملف النووي الإيراني، والتعنت التركي الذي يتذرع بحماية أمنه القومي الذي تهدده تجربة الإدارة الذاتية في شمال سورية.

ثمة عامل آخر له شأنه في هذا الخصوص، يتعلق بضعف الثقة بين تلك النخب، فالتجربة العيانية لها لم تكن مشجعة، وكما هو معروف في تاريخ الثورات، فإنه عندما تؤول الثورة إلى حالة تراجع، كما هو واقع الثورة السورية، يصبح التشتت في المواقف والرؤى والحلول المطروحة سيد الموقف.

ما زال الكثيرون ممن يشاركون في النقاش العام، حول الوضع السوري، سواء في الندوات أو اللقاءات أو المقالات المنشورة، أو تلك الآراء المطروحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حول ضرورة عودة السوريين إلى قرارهم المستقل، والاعتماد على قدراتهم الذاتية، لكن وبمقدار ما يحمله هذا الطرح من رومانسية سياسية، إن لم يكن مطروحًا من باب المزادة السياسية، فإن طول المسافة التي قطعتها القضية السورية على طريق التدويل، ووقوع سورية تحت أربعة احتلالات جديدة، يصعب الفكك منها، وفق معادلات الصراع القائمة حاليًا، وقد يتناسى البعض عن حسن نية أو بتجاهل غير بريء، أنه في تاريخ الثورات، قلما انتصرت ثورة بصرف النظر عن نتيجتها من دون حليف ودعم خارجي، هذا بديهي لكنه ليس لب المشكلة، فالمشكلة تكمن في الأسس والقواعد التي بنيت عليها العلاقة مع الخارج، طلبًا للدعم سياسيًا كان أو ماديًا، وأين موقعك في تلك العلاقة.

يتعلق السؤال الراهن بإمكان الخروج من هذا الوضع، ما دامت المآلات ما زالت مفتوحة، والصراع لم ينته بعد إلى حل، والجواب نعم، لكن هذا الخروج له شروطه الموضوعية، وتوقيته الزمني، ولا تنجده كثيرًا الإرادية، وهو مرتبط بشكل أساسي بانطلاق عجلة الحل السياسي الذي يتوقف بدوره على كسر معادلات الصراع القائمة بين الدول المتدخلة عند هذه العتبة، ذلك أنه عند اشتغال الحل السياسي، وفقًا للقرارات الدولية ذات الصلة، في تلك اللحظة سوف تُفتح أمام

السوريين آفاق جديدة وديناميات فعالة، وسوف يدخلون بعد هذا الصراع المؤلم في مراجعات لا بد منها عند الأطراف كلها، فالأثمان كانت فوق التحمل، وبخاصة الخسائر البشرية، وعندها سوف تسقط الكثير من الشروط القائمة من لائحة العوائق في وجه هكذا مبادرات، وهذه ليست دعوة للانتظار، لكنها تتضمن بالضرورة دعوة إلى العمل البطيء، وتملك الجاهزية لتلقف مثل هذه الفرصة، والعمل على إنضاج تمثيل فاعل، تكون النقطة الجوهرية فيه العمل بهدوء على تشكيل نواة منسجمة في أهدافها، محمودة في تاريخها، ذات تجربة وخبرة وصدقية، يلتف حولها الناس، وتدخل بالتفويض الممنوح لها معترك إعادة بناء الحياة السياسية السورية والعلاقات بين السوريين، سواء أكان خيارها مع المشاركة الفعالة في الحل السياسي، أم العمل من موقع المعارضة، بهدف تحسين شروط الحل بما يخدم مصالح الشعب السوري، وهذا يقوم على افتراض منطقي مفاده أن الحل السياسي مهما تأخر، لا بد أن يمثل مصالح الدول التي سارت به وتوافقاتها.

خاتمة

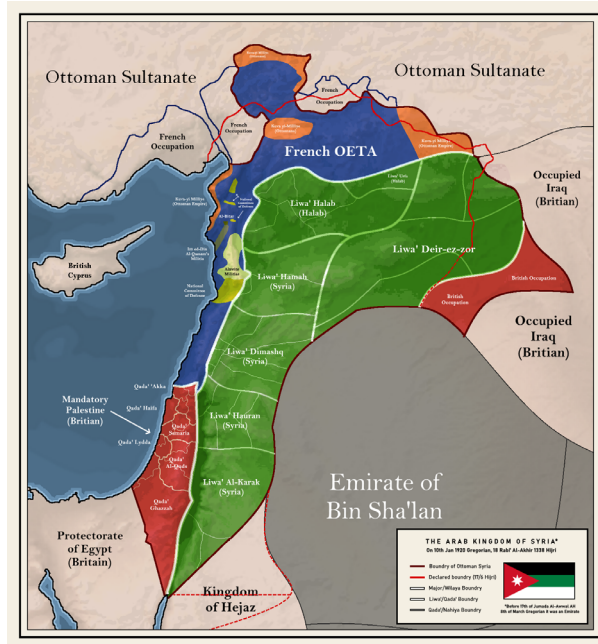
تبين تجارب الشعوب أنه كلما ضاقت الأمور، وباتت تتعلق بمصائر ثورات أو حتى دول أو تحالفات تعاني تراجعاً في رصيدها في المجتمع، تتجه الأصابع إلى مقولة التمثيل السياسي، وتبدأ المقارنات بين أداء عفوي وارتجالي يعتمد على ردة الفعل، وأداء ديناميّ احترافي مميّز، يستمد شرعيته من تفويض واضح وواسع، ويعرف متى يتقدم ومتى يتراجع، ويغير من تكتيكاته، مع ثباته على استراتيجيته المعتمدة ويعرف أين تكمن مصلحته في تحالفات دعت إليها الضرورة أو تطورات الحوادث، وما هو حجمه فيها أو أن يدير لها ظهره حتى لا يُحمل من يمثلهم وزر الخسارات التي قد تترتب عليه.

وخلاصة القول إن الثورة السورية على عظمة تضحياتها، لم توفّق بتمثيل سياسي فعال، ذلك أن تمثيلها برز في سياق متسارع للحوادث والتدويل، ولم يستند إلى قاعدة واسعة من قوى الثورة، كما أن الشرط الخارجي لم يكن ملائماً، نظراً إلى تعقيدات الوضع السوري، وصراعات الدول التي دخلت على خط الصراع باحثة عن النفوذ، أو تلك التي لا تريد ضياع نفوذها، الأمر الذي أطال أمد الصراع، وزاد تكاليفه البشرية والمادية.

ونتيجة لما آلت إليه الأمور، تحضر مشروعية البحث عن تمثيل سياسي للثورة السورية، يحاول أن يعيد الشعب السوري إلى معادلة الصراع والحلول، بعد أن تحكمت فيه الدول، أو قوى الأمر الواقع التي ستكون عنصر عدم استقرار خطر في مستقبل سورية.

دستور المملكة السورية العربية (13 تموز سنة 1920)

بعد خروج العثمانيين من سوريا، وتنصيب فيصل بن الحسين ملكًا عليها، تم انتخاب المؤتمر السوري الأول الذي تكوّن من خمسة وثمانين عضوًا يمثلون جميع مناطق بلاد الشام. انتخب المؤتمر في أول جلسة عقدها، محمد فوزي باشا العظم رئيسًا ويوسف حكيم نائبًا للرئيس، وشكّل المؤتمر لجنة وضع الدستور برئاسة هاشم الأتاسي. صدر الدستور السوري الأول تحت اسم القانون الأساسي، ويتألف من 148 مادة. لم يعمل بهذا الدستور إلا لمدة قصيرة جدًا، إذ سرعان ما وجّه الجنرال الفرنسي غورو إنذاره وانتهت المملكة السورية.



المملكة السورية العربية، كانون الثاني/يناير 1920

تسلسل تاريخي لتطور الدستور السوري

- القانون الأساسي (الدستور) للمملكة السورية أقره (المؤتمر السنوي) في جلساته المنعقدة من 3/6/1919 و 7/9/1920 ومؤلف من 741 مادة.
- مشروع (الجمعية التأسيسية) عام 1928 والذي ماطلت سلطات الاحتلال الفرنسي بإصداره إلا بعد شطب مواد تتضمن السيادة السورية وكان مكونًا من 115 مادة.
- دستور (دولة سورية) الصادر بعد إضافة المادة 116 والتي تمنح المندوب أو المفوض أو

- المندوب السامي الفرنسي سلطات تعطيل العمل به. وصدر بالقرار رقم 3111 تاريخ 14 أيار (مايو) 1930.
- شطب المادة 116 من الدستور بعد الاستقلال (الجللاء) الفرنسي عن سورية في 17 / 4 / 1946.
- انقلاب الزعيم حسني الزعيم في 30 آذار (مارس) 1949 وحل البرلمان وإقالة الحكومة وتعطيل الدستور ومحاولة إصدار دستور جديد لم تنجح، واستمر في السلطة حتى 14 / 8 / 1949.
- انقلاب الزعيم سامي الحناوي في 14 آب 1949 لغاية 19 كانون الأول 1949 وبعده عادت الحياة البرلمانية وتم تشكيل حكومة دستورية وانتخابات (الجمعية التأسيسية) وإعداد مشروع جديد لسورية.
- دستور 1950 الذي أصبح معمولاً به اعتباراً من 5 أيلول 1950 ومكون من 166 مادة.
- الانقلاب (الثاني) للعقيد أديب الشيشكلي اعتباراً من 29 تشرين الثاني 1951 وتعطيل الدستور واستمر في السلطة حتى 24 شباط 1954.
- دستور الجمهورية السورية الصادر في 11 تموز 1953 ومكون من 129 مادة وبقي العمل به مستمراً حتى سقوط نظام أديب الشيشكلي في 24 شباط 1954.
- العودة لدستور 1950 وإعادة البرلمان (الجمعية التأسيسية) المنتخب عام 1949 لإكمال دورته الدستورية مع تعديل بعض المواد.
- دستور (الجمهورية العربية المتحدة) دولة الوحدة بين مصر وسورية اعتباراً من 22 شباط 1958 ولغاية 28 أيلول 1961 وتكون من 73 مادة وبقي معمولاً به حتى (الانفصال) في 28 / 9 / 1961.
- الدستور (المؤقت) صدر بعد فصم عرى الوحدة بين مصر وسورية في 28 / 9 / 1961.
- (دستور) الجمهورية العربية السورية الصادر في 13 أيلول 1962 وتكون من 166 مادة، وبقي معمولاً به حتى ثورة 8 / 3 / 1963.
- دستور (مؤقت) للجمهورية العربية السورية صدر بتاريخ 25 نيسان 1964 وتكون من 82 مادة.
- دستور (مؤقت) للجمهورية العربية السورية صدر بتاريخ 1 / 5 / 1969 بعد حركة 23 شباط 1966 ومكون من 80 مادة.
- مشروع دستور (اتحاد الجمهوريات العربية) بين مصر وسورية وليبيا أعلن في 1 أيلول 1971 ومكون من 71 مادة.
- دستور (مؤقت) للجمهورية العربية السورية صدر في 16 / 2 / 1971 بعد قيام «الحركة التصحيحية» في 16 / 11 / 1970 ومكون من 82 مادة.
- الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية الصادر في 13 / 3 / 1973 والمكون من 156 مادة والمعمول به من تاريخ إقراره بالاستفتاء الشعبي في 12 / 3 / 1973 وشكل حالة الاستقرار السياسي الدستوري والتشريعي من تاريخه.

دستور المملكة السورية العربية (13 تموز سنة 1920)

الفصل الأول: في المواد العامة

المادة 1:

إن حكومة المملكة السورية العربية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام.

المادة 2:

المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.

المادة 3:

المقاطعات مستقلة استقلالاً إدارياً بمقتضى هذا القانون، ويسنّ المؤتمر قانوناً خاصاً، يبين فيه حدود هذه المقاطعات.

المادة 4:

اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية هي اللغة العربية.

الفصل الثاني: في الملك وحقوقه

المادة 5:

ينحصر ملك المملكة السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الأول، متسلسلاً على هذه القاعدة وإن لم يكن لأحدهم ابن يكون الملك للأكبر من أقرب عصباته الذكور وإن لم يبق من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعاً بموافقة ثلثي أعضائه ملكاً لسوريا من سلالة الملك حسين الأول ملك الحجاز ويكون إرث الملك في ذريته على ما تقرر في ذرية فيصل الأول.

المادة 6:

يجلس الملك على سرير الملك عندما يتم السنة الثامنة عشرة من عمره فإذا انتقل إلى من هو دون السن ينتخب المؤتمر بالأكثرية المطلقة نائباً له يدير المملكة باسم الملك ويشترط أن لا يكون النائب من صنف الجند وعلى نائب الملك أن يقسم يمين الاحترام للشرائع الإلهية والأمانة للأمة والملك والمراعاة للقانون الأساسي.

المادة 7:

على الملك حين جلوسه أن يقسم أمام المؤتمر يميناً باحترام الشرائع الإلهية وبالأمانة للأمة وبمراعاة القانون الأساسي.

المادة 8:

الملك محترم وغير مسؤول.

المادة 9:

الملك هو القائد العام وهو يعلن الحرب ويعقد الصلح والمعاهدات على أن يعرض ذلك على المؤتمر ليصدق عليه. ولا تكون المعاهدات نافذة إلا بعد التصديق عليها وله أن يعلن العفو العام بعد موافقة المؤتمر وهو يعين رئيس الوزراء ويصدق على القوانين والنظم ويعفو عفوًا خاصًا ويخفف الجزاء السفراء إلى الدول ويقبل سفراءها ويصدق على القوانين والنظم ويعفو عفوًا خاصًا ويخفف الجزاء عن المحكومين ويفتح المؤتمر ويفضه بموجب المادة وله أن يدعو في غير أوقاته العادية ويمدد أمد اجتماعه عند الضرورة ويحل المجلس النيابي بموجب المادة وتضرب النقود باسمه ويمنح الأوسمة ويوجه الرتب العسكرية والمناصب الملكية بموجب قوانينها الخاصة.

الفصل الثالث: في حقوق الأفراد والجماعات

المادة 10:

يطلق لقب سوري على كل فرد من أهل المملكة السورية العربية ويسوغ الحصول على الجنسية السورية وفقدانها بحسب الأحوال التي يعينها قانون التبعية.

المادة 11:

السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

المادة 12:

الحرية الشخصية مصنونة من كل تعد ولا يجوز توقيف أحد إلا بالأسباب والأوجه التي يعينها القانون.

المادة 13:

لا يجوز التعذيب ولا إيقاع الأذى على أحد بسبب ما.

المادة 14:

لا يجوز التعرض لحرية المعتقدات والديانات ولا منع الحفلات الدينية لطائفة من الطوائف على ألا تخل بالأمن العام أو تمس بشعائر الأديان والمذاهب الأخرى.

المادة 15:

كيفية إدارة المحاكم الشرعية والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية وكيفية إدارة الأوقاف العامة تعين بقوانين تصدر من المؤتمر.

المادة 16:

للأهالي أن يرفعوا شكاويهم الخطية العامة والخاصة منفردين ومجتمعين إلى المراجع الرسمية

والمجالس النيابية.

المادة 17:

تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات وتأسيس شركات حرة من ضمن قوانينها الخاصة التي يسنها المؤتمر.

المادة 18:

جميع المساكن مصنونة من التعدي ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال التي تعينها القوانين.

المادة 19:

أموال الأفراد والأشخاص الحكومية في ضمان القانون فلا يجوز للحكومة نزع ملكية مالك إلا للمنافع العامة بعد دفع التعويض وفقاً لقوانينه الخاصة.

المادة 20:

المطبوعات حرة في ضمن دائرة القانون ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع.

المادة 21:

يجب أن يكون أساس التعليم والتربية في المدارس الرسمية والخصوصية واحداً على أساس المبادئ الوطنية في جميع المقاطعات السورية.

المادة 22:

التعليم الابتدائي إجباري وفي المدارس الرسمية مجاني.

المادة 23:

تأسيس المدارس الخصوصية حر في ضمن قانونها الخاص الذي يسنه المؤتمر.

المادة 24:

لا يجوز إجبار أحد على دفع شيء من المال باسم ضريبة أو رسم أو إعانة غير ذلك إلا بالاستناد إلى مادة قانونية.

المادة 25:

السخرة والمصادرة ممنوعتان.

المادة 26:

لا يجوز محاكمة أحد إلا في المحاكم التي يعينها القانون.

المادة 27:

النفي الإداري ممنوع بتاتاً.

الفصل الرابع: في الحكومة السورية العامة

المادة 28:

الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة وهي مسؤولة عن أعمالهم أمام المجلس النيابي العام.

المادة 29:

رئيس الوزراء ينتخب الوزراء ويعرض أسماءهم على الملك.

المادة 30:

على كل وزارة أن تبين خطتها للمجلس النيابي العام لدى تأليفها.

المادة 31:

كل وزير مسؤول عن وزارته تجاه المجلس النيابي العام.

المادة 32:

لا يتشر قانون ولا قرار ما لم يكن موقعاً عليه من رئيس الوزارة والوزير الذي يعود إليه تنفيذ ذلك ومصديقاً عليه من قبل الملك.

المادة 33:

يجب أن تكون أوامر الملك موقعة من رئيس الوزراء والوزير الذي يعود إليه تنفيذ الأمر.

المادة 34:

لا يجوز دخول أحد من الأسرة المالكية في هيئة الوزارة.

المادة 35:

الجنديّة والقوى البحريّة والخارجيّة وإدارة البرق والبريد والجمارك والتلفونات العامة بين المقاطعات وسكك الحديد والمرافق والمناثر البحريّة والمناجم وضرب النقود وإصدار الطوابع والأوراق الماليّة وتأسيس المصرف الرسميّ وصنع الأسلحة والأدوات الحربيّة والانفجاريّة وإنشاء الطرق العامة كل ذلك من خصائص الحكومة العامة.

المادة 36:

على الحكومة العامة تأسيس مدارس كلية للعلوم والفنون العالية وهي تقوم بإدارتها ونفقاتها ولها حق الإشراف على وحدة أساس التعليم والتربية في جميع أنحاء المملكة.

المادة 37:

الحكومة العامة توحد الأوزان والمقاييس والمكاييل وأسعار النقود على الطريقة العشرية وتحدد أسعار النقود الأجنبية في جميع أنحاء المملكة.

المادة 38 :

الواردات التي تخصص للميزانية العامة هي الربيع المتحصل من أجور أثمان أراضي الخزينة العامة وأملكها وواردات الأجم العامة والجمارك والتليفونات العامة والبرق والبريد ومصرف الحكومة ورسوم الإبل والغنم والانحصارات والامتيازات والمواد الكحولية والمناجم والمناثر البحرية والدمغة والحجر الصحي العام والسفن البحرية والصيد البحري وواردات المواد الانفجارية وريع السكك الحديدية ما عدا السكة الحجازية وفروعها التي هي من الأوقاف الإسلامية.

المادة 39 :

لا يجوز للحكومة العامة أن تبيع أو تؤجر أراضي الخزينة العامة إلا بقانون خاص تراعى فيه منفعة زراعتها أولاً ومنفعة مقاطعتها ثانياً.

المادة 40 :

إذا باغت المملكة أخطار أو أمور تخل بالأمن العام في أثناء عطلة المؤتمر وضاق وقت تلافيها عن استدعائه لأجل وضع ما تقتضيه الحال من القوانين فلهيئة الوزارة أن تضع المقررات اللازمة وتنفذها بحكم قانون يصدق عليه من الملك على أن تعرضها على المؤتمر في أول اجتماعه.

المادة 41 :

إذا ظهر في أحد أنحاء المملكة ثورة أو دخلت الحكومة في حرب أو أعلنت النفي العام فللحكومة العامة أن تعلن الأحكام العرفية مؤقتاً بموجب قانونها الخاص الذي يصدر من المؤتمر على شرط أن تكون الإدارة العرفية في حال ظهور الثورة مقتصرة على المنطقة التي تظهر فيها.

المادة 42 :

يحق لكل من الوزراء أن يحضر مذكرات كل من مجلسي الشيوخ والنواب متى أراد وله حق التقدم بالكلام .

المادة 43 :

على كل وزير من الوزراء أن يجيب دعوة كل من مجلسي الشيوخ والنواب وأن يبين هو بنفسه أو من ينبيه عنه من المعلومات في أي مادة من المواد العائدة إلى وزارته.

المادة 44 :

إذا دعي أحد الوزراء إلى المجلس النيابي للاستيضاح منه عن قضية ولم ينل اعتماد الأكثرية في أثر الاستيضاح يسقط من الوزارة وإذا سقط رئيس الوزارة تسقط معه هيئة الوزارة وللوزير أو الوزارة أن تطلب تأخير الجواب على مسؤوليتها.

المادة 45 :

إذا رفع تقرير من خمسة نواب فأكثر في شأن هيئة الوزارة أو أحدهم عن عمل يوجب المسؤولية ووافقت أكثرية المجلس على إجراء التحقيق في ذلك فإن المجلس يحول ذلك التقرير بالقرعة إلى إحدى شعبه وهذه تجري التحقيق وتستدعي الوزير أو الوزراء وتستوضح منهم عما ينبغي ثم تقدم

قرارها إلى المجلس فإذا وافق ثلثا الأكثرية على وجوب المحاكمة تحال إلى المحكمة العليا وتعين أصول المحاكمة بقانون مخصوص.

المادة 46:

متى تقرر في المجلس النيابي وجوب محاكمة هيئة الوزراء أو أحدهم يسقط من الوزارة.

المادة 47:

لا فرق بين الوزير وغيره في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية فتجري محاكمته في هذه الأمور في المحاكم العامة.

الفصل الخامس: في المؤتمر

المادة 48:

يتألف المؤتمر من مجلسي الشيوخ والنواب.

المادة 49:

يجتمع المؤتمر في أول شهر أيلول/ سبتمبر من كل سنة ومدة اجتماعه أربعة أشهر ويجوز تمديد أمده ودعوته في غير وقته المعين عند الضرورة.

المادة 50:

يفتح الملك المؤتمر بخطاب ملكي يتضمن جميع الحوادث السياسية والإدارية المهمة التي حصلت في أثناء العطلة السنوية وما يجب إجراؤه في السنة القادمة وذلك بحضور الهيئة العامة والوزارة معاً.

المادة 51:

يسن كل من مجلسي الشيوخ والنواب نظاماً خاصاً لإدارته ومذاكراته الداخلية وينتخب كل سنة من أعضائه الرئيس الأول ونائبيه والكتاب وهيئة الإدارة بموجب ذلك النظام.

المادة 52:

كل من مجلسي الشيوخ والنواب يدقق النظر في مضابط أعضائه الانتخابية وفي قبول استقالتهم وفي إسقاط من تثبت عليه أسباب الإسقاط القانونية.

المادة 53:

مذاكرات كل من المجلسين علنية ويجوز جعل الجلسة سرية إذا اقترح ذلك عشرة من الأعضاء أو طلبتها الوزارة ووافقت أكثرية المجلس عليها.

المادة 54:

إن أعضاء كل من المجلسين أحرار فيما يبدونه من الأفكار والمطالعات في المجلس ولا يتوجب

على أحد منهم أي مسؤولية من جراء ذلك على شرط ألا يخالفوا نظام المجلس الداخلي.

المادة 55 :

لا يجوز البدء بالمذكرات في أحد المجلسين ما لم يكن أكثر من نصف أعضائه حاضراً وتتخذ القرارات بأكثرية أصوات حاضري الجلسة إلا في المسائل المشروطة فيها موافقة الثلثين.

المادة 56 :

آراء الأعضاء في اتخاذ القرارات تكون بتعيين الأسماء أو بإشارة مخصوصة أو بالرأي الخفي ويشترط في الأخيرة موافقة الأكثرية.

المادة 57 :

إذا عزي إلى أحد الشيوخ والنواب خيانة وطنية ووافق ثلثا أعضاء مجلسه على لزوم محاكمته فإنه يحال إلى المحكمة العليا.

المادة 58 :

لا يجوز توقيف أحد الشيوخ أو النواب ولا محاكمته بسبب جرم من الجرائم العادية في مدة اجتماع المجلس إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلسه ويستثنى من ذلك الجرائم المشهودة. ولا بد في مثل هذه الحال من إخبار المجلس المنسوب إليه العضو حالاً.

المادة 59 :

لا يجوز لأحد من الشيوخ أو النواب عقد المقاولات مع الحكومة العامة ولا الحكومة المحلية ولا البلديات ولا الدخول في الالتزامات ولا أخذ أي نوع من الامتيازات لنفسه ولا بالاشتراك مع غيره.

المادة 60 :

لكل من الشيوخ والنواب والوزراء حق اقتراح القوانين التي يراد وضعها وحق اقتراح تعديل القوانين الموجودة. والقوانين المقترحة وضعها أو تعديلها تنظر أولاً في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ.

المادة 61 :

القوانين المدنية والجزائية والتجارية والبحرية والقوانين المتعلقة بالصحة العامة والتأليف والاختراع والمطبوعات والتعليم الرسمي والخصوصي والجمعيات والاجتماعات والشركات والمهاجرة والتأمين والتابعة ووحدة المكايل والمقاييس والموازين والنقود وقوانين العمال والقوانين التي تتعلق بالأموال الخاصة بالحكومة العامة تصدر من المؤتمر وتكون نافذة الحكم في جميع القطاعات.

المادة 62 :

إذا تقرر في مجلس النواب قانون من القوانين وأرسل إلى مجلس الشيوخ فعدله وأرجعه إلى مجلس النواب وأصر هذا على رأيه الأول ولم يتحول مجلس الشيوخ عن قراره يعاد القانون ثانية إلى مجلس النواب فإذا أصر هذا على رفض التعديل تؤلف لجنة متساوية العدد من المجلسين

لإزالة الخلاف فإذا لم يمكن فقرار المجلس النيابي هو النافذ على شرط أن يكون هذا القرار بموافقة ثلثيه، وأما قانون الميزانية السنوية فليس لمجلس الشيوخ أن يعيده إلا مرة واحدة فإذا أصر مجلس النواب على رأيه الأول فقراره هو النافذ.

المادة 63:

لا يجوز تنقيح القانون الأساسي إلا إذا اتفق على وجوبه ثلثا كل من المجلسين وحينئذ يجتمع المجلسان في هيئة عامة ويقرران بالأكثرية المطلقة ما يرونه من التنقيح.

المادة 64:

إن القوانين التي تقرر في مجلس النواب والشيوخ وترفع إلى الملك للتصديق نافذة، وإلا أعيدت إلى مجلس النواب مصحوبة ببيان الأسباب الموجبة للنظر فيها مرة أخرى، وأما القوانين التي أعطى القرار بكونها مستعجلة فمدة التصديق عليها وإعادتها أسبوع واحد. وإذا أعيدت القوانين نظر مجلسا النواب والشيوخ فيها مرة أخرى وبعد المذاكرة الثانية يصدق عليها الملك ويأمر بإجرائها خلال المدة المعينة.

المادة 65:

لا يحق لأحد الكلام في المجلسين من غير أعضائهما إلا للوزراء أو من ينيونه عنهم.

مجلس الشيوخ

المادة 66:

ينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة أعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام ويعين الملك عدداً مساوياً لنصف عدد الأعضاء المنتخبين.

المادة 67:

إذا كان عدد نواب المقاطعة في المجلس النيابي العام غير قابل للتربيع يجبر ثم يتعين العدد الذي يجب انتخابه من قبل مجلس نواب المقاطعة بعد الجبر، وكذلك إذا كان عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس الشيوخ من المقاطعات غير قابل للتصنيف يجبر ثم يتعين العدد الذي يعينه الملك بعد الجبر.

المادة 68:

الأعضاء المنتخبون لمجلس الشيوخ من الأقلية يكونون بنسبة ربع نوابها عن جميع المملكة في المجلس النيابي العام ويفرزون من مجموع العدد الذي يخص كل مقاطعة. ويسن المؤتمر قانوناً خاصاً يبين فيه كيفية انتخابه شيوخ الأقلية وعددهم بالنسبة إلى المقاطعات. وكذلك تراعى النسبة فيما يعينه الملك.

المادة 69:

مدة عضوية مجلس الشيوخ تسع سنوات ويتجدد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنين ويكون تجديد الثلثين الأول والثاني في السنوات الست الأولى بالاقتراع على أن يدخل الثلث المجدد الأول في

القرعة الثانية وبعد ذلك يتجدد الأعضاء الذين يتممون مدتهم القانونية ويجوز إعادة العضو المنقضية مدته أو الذي وقعت عليه القرعة.

المادة 70:

إذا وقعت القرعة على المعينين يعين بدلهم من قبل الملك وإذا وقعت على المنتخبين ينتخب بدلهم من قبل مجالس مقاطعتهم.

المادة 71:

لا تجتمع عضوية الشيوخ مع وظيفة أخرى في شخص واحد إلا في الوزارة.

المادة 72:

يجب مراعاة الأوصاف الآتية في أعضاء مجلس الشيوخ:

(أ) أن يكون العضو سورياً متمماً سن الأربعين، غير محكوم عليه بجنحة وغير مفلس ولم يعد اعتباره، وغير ساقط من الحقوق المدنية.

(ب) أن يكون ممن سبقت لهم الخدمة في الوظائف العالية إدارية كانت أو عسكرية أو سياسية أو قضائية أو من النواب الذين تكرر انتخابهم أو ممن اشتهروا بسعة العلم والفضيلة.

المادة 73:

إذا مات أحد الشيوخ أو استقال أو سقط من عضوية المجلس وكان من المنتخبين ينتخب مجلس مقاطعته بدلاً منه وإذا كان معيناً يعين الملك بدله وتكون مدة العضو الجديد توفية لمدة سلفه.

مجلس النواب

المادة 74:

ينتخب أعضاء مجلس النواب بالرأي الخفي على درجتين.

المادة 75:

الانتخابات النيابية العامة للمجلس النيابي تجري في كل أربع سنين مرة ويبدأ بها من أول شهر حزيران وتنتهي في نصف شهر آب.

المادة 76:

مدة النيابة أربع سنوات ويجوز تجديد انتخابات النائب المنقضية مدته.

المادة 77:

تبقى نيابة النائب معتبرة إلى أن تتم الانتخابات الجديدة بموجب المادة.

المادة 78:

الانتخابات حرة لا يجوز للحكومة أن تتدخل فيها أو تتصدى لها.

المادة 79:

لكل سوري أتم العشرين من سنه ولم يكن ساقطاً من حقوقه المدنية حق في أن يكون ناخباً أول ويكون الحائز شهادة المدارس العالية منهم رآيان وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنه ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا محكوماً عليه بسجن فأكثر يجوز أن يكون ناخباً ثانياً ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة وألا يكون موظفاً ولا ضابطاً ولا خادماً خاصاً.

المادة 80:

كل سوري أتم الثلاثين من سنه ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية ولا مفلساً لم يعد إليه اعتباره ولا محكوماً عليه بجنحة يجوز انتخابه للنيابة.

المادة 81:

لا يشترك في الانتخاب الجنود الموجودون في الخدمة الفعلية وأما المأذون منهم في دائرته الانتخابية فيشارك بها.

المادة 82:

لا يجوز ترشيح الموظف ولا انتخابه للنيابة عن الدائرة الموظف هو فيها إلا إذا استقال قبل البدء بمعاملة الانتخابات بشهرين على الأقل.

المادة 83:

لا يجوز للضباط ولا أمراء الجيش وأركانهم الموجودين في الخدمة الفعلية أن ينتخبوا ولا أن يتخبوا للنيابة إلا إذا استقالوا من سلك الجندية قبل البدء بمعاملة الانتخاب.

المادة 84:

لا تجتمع النيابة والوظيفة في شخص واحد إلا في الوزارة.

المادة 85:

لا تجتمع النيابة وعضوية الشيوخ في شخص واحد.

المادة 86:

كل نائب يعتبر ممثلاً للسوريين.

المادة 87:

ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألفاً من السكان السوريين والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشرون ألفاً.

المادة 88:

كل مديرية تعد دائرة انتخابية، فالمديرية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفاً ولا ينقص عن عشرين ألفاً

تنتخب نائبًا واحدًا وأما المديرية التي يقل عدد سكانها عن عشرين ألفًا فتضم إلى أقرب مديرية لها.

المادة 89:

تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات ويكون النصاب لها ثلاثين ألفًا والكسر المعتبر في ما دون النصاب خمسة عشر ألفًا.

المادة 90:

لكل ممثي ناخب أول أن ينتخبوا ناخبًا ثانيًا والكسر المعتبر فيما دون النصاب مئة.

المادة 91:

تقسم المديرية إلى مناطق انتخابية على ألا ينقص عدد الناخبين الأولين في كل منطقة عن المئتين.

المادة 92:

يسن للانتخابات قانون خاص تبين فيه كيفية إجرائها كسائر المعاملات المتفرعة عنها والقاعدة التي يجري عليها انتخاب نواب الأقلية.

المادة 93:

إذا مات أحد النواب أو استقال أو سقط من النيابة فالناخبون الثانويون في دائرته ينتخبون غيره وتكون مدة النائب الجديد توفية لمدة سلفه.

المادة 94:

إذا اختلف مجلس النواب مع الوزارة ولم تنل اعتماده سقطت وإذا أصرت الوزارة الجديدة على رأي سلفها يحول الخلاف إلى مجلس الشيوخ فإذا أيد مجلس الشيوخ مجلس النواب أذعنت الوزارة وإن لم يؤيده فللملك أن يفض المجلس على أن يتجدد الانتخاب ويجتمع المجلس الجديد في مدة ثلاثة أشهر فإذا أصرّ المجلس على قرار سلفه فقراره هو النافذ.

المادة 95:

مدة المجلس الذي يتجدد انتخابه بموجب المادة الرابعة والتسعين هي أربع سنوات كاملة ما عدا الاجتماع الذي يعقده هذا المجلس على أثر انتخابه توفية لمدة الاجتماع السنوي الذي انفسخ فيه المجلس السابق.

المادة 96:

لكل نائب أن يطلب تأليف لجنة من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات فإذا قبل الطلب بالأكثرية تؤلف اللجنة وتباشر عملها ثم ترفع نتائج تحقيقها إلى المجلس وليس لها أن تدخل في الأعمال التنفيذية.

الفصل السادس: في المحكمة العليا

المادة 97:

تتألف المحكمة العليا عند الحاجة بأمر الملك من ستة عشر عضوًا نصفهم من الشيوخ ونصفهم من رؤساء محاكم التمييز وينتخبون من الهيئات المنسوبة إليها بالقرعة.

المادة 98:

تنقسم المحكمة العليا إلى قسمين، اتهامي يتألف من سبعة أعضاء، أربعة من الشيوخ وثلاثة من التمييز والاستئناف ويكون انتخاب هؤلاء بالقرعة من بين الستة عشر عضوًا، وحكمي يتألف من التسعة الباقين.

المادة 99:

قرار الاتهام ينبغي أن يكون بموافقة خمسة من أعضاء القسم الاتهامي على الأقل وقرار الحكم يكون بموافقة ستة من أعضاء القسم الحكمي على الأقل.

المادة 100:

أحكام المحكمة العليا قطعية وتطبق معاملات وأحكامها على القوانين الموضوعة.

الفصل السابع: في المالية

101: يجب على الحكومة أن تقدم في كل عام ميزانيتها للسنة القابلة إلى مجلس النواب في أوائل اجتماعه السنوي.

102: الميزانية العامة، قانون يبين فيه الدخل والخرج السنويان على وجه التقريب في مواد مرتبة على فصول ويحتوي على مواد أخرى في كيفية تنفيذها. ويدقق النظر في المواد القانونية في المجلس مادة مادة ويدقق النظر في فصول الميزانية وتقبل فصلاً فصلاً.

103: لا يجوز للحكومة أن تتجاوز حدود الميزانية المصدق عليها، إلا إذا طرأت أسباب اضطرارية مبرمة تقضي بإنفاق شيء خارج عن الميزانية في أثناء عطلة المجلس، فيجوز للحكومة حينئذ تديره وإنفاقه بموجب قرار يصدق عليه الملك، على أن يقدم ذلك القرار للمجلس النيابي حين انعقاده.

104: حكم كل ميزانية سنوية نافذة في تلك السنة فقط، وإذا فسخ المجلس قبل التصديق على الميزانية، فللحكومة العمل بحكم الميزانية السابقة بقرار يصدق عليه الملك إلى أن يجتمع المجلس.

105: على الحكومة أن تقدم للمجلس النيابي الحساب القطعي لكل سنة في التي تليها ويتضمن هذا الحساب ما تحقق تحصيله من الدخل وما تحقق إنفاقه من الخرج ويكون مرتباً بحسب مواد الميزانية وفصولها.

الفصل الثامن: في ديوان المحاسبات

- 106: يتألف ديوان المحاسبات من رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم الحكومة، ويصدق عليه مجلس النواب، ثم ترفع أسماؤهم إلى الملك للتصديق على وظائفهم وتمتد وظائفهم إلى آخر حياتهم، فلا يبدلون ولا يعزلون إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب وموافقة الملك، وإذا وقع منهم ما يستوجب محاكمتهم من جراء وظيفتهم فإنهم يحاكمون في المحكمة العليا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب أيضًا.
- 107: يدقق ديوان المحاسبات النظر في حسابات الحكومة العامة السنوية، وحسابات المحاسبين ويراقب تطبيق الميزانية العامة ويرفع في كل عام إلى مجلس النواب عند افتتاحه تقريرًا عامًا يبين فيه نتيجة تدقيقه ومراقبته في تلك السنة وكذلك يرفع إلى الحكومة العامة في كل ثلاثة أشهر مرة تقريرًا عن الأحوال المالية ويقدم إلى المجلس النيابي صور هذه التقارير.
- 108: تنظيم أقلام هذا الديوان وأوصاف أعضائه وتفصيلات وظائفه وسائر ما يعود إليه من المعاملات تعين بقانون خاص.

الفصل التاسع: في الموظفين

- 109: يشترط في اختيار عمال الحكومة الموظفين الجنسية السورية والكفاءة والاستحقاق.
- 110: يسن قوانين عامة تعين فيها وظائف الموظفين ودرجات صفوفهم وطرق تعيينهم وترقيتهم وحدود مسؤوليتهم.
- 111: كل موظف مسؤول عن أعماله في وظيفته بمقتضى القوانين والنظم الموضوعة.
- 112: لا يجوز عزل موظف ولا تبديل غيره إلا بالأسباب المعينة في القوانين والنظم.
- 113: على الموظف إطاعة أوامر رئيسه في ما لا يخالف القوانين والنظم المقررة.

الفصل العاشر: في المحاكم

- 114: المحاكم مستقلة ومصونة من كل تعد.
- 115: تأليف المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحياتها تعين بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات.
- 116: انتخاب الحكام وتعيينهم وأوصافهم ودرجاتهم وكيفية ترفيعهم وعقوبتهم تعين بقانون خاص يشمل المقاطعات.
- 117: الحاكم لا يعزل ولا يجازى إلا بحكم.
- 118: المحاكمات تكون علنية ما عدا المحاكمات التي يجيز القانون جعلها سرية.
- 119: لكل أحد حق الدفاع عن نفسه في المحاكم بالوسائل المشروعة.

- 120: الدعاوى بين الدوائر الرسمية والأشخاص ترى في المحاكم العامة.
- 121: لا يجوز تأليف محاكم غير المحاكم القانونية ولا تأليف لجان يكون لها صلاحية القضاء غير لجان التحكيم التي ينص عليها القانون.
- 122: لا تجتمع الحاكمة ووظيفة رسمية أخرى في شخص واحد.

الفصل الحادي عشر: في المقاطعات

- 123: المقاطعات تدار على طريقة اللامركزية في إدارتها الداخلية ما عدا الأمور العامة التي تدخل في خصائص الحكومة العامة كما هو مصرح في مواد هذا القانون.
- 124: لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسن قوانينها ونظمها المحلية وفقاً لحاجاتها ويراقب أعمال حكومتها وليس له أن يسن قانوناً يخالف نص هذا القانون الأساسي ولا القوانين العامة المعطى حق وضعها للمؤتمر.
- 125: يشترط في أساس تقسيم المقاطعات أن لا تقل مساحة كل مقاطعة منها عن خمسة وعشرين ألفاً من الكيلومترات المربعة وأن لا يقل عدد سكانها عن خمسمائة ألف وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية.
- 126: انتخابات المجلس النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة. وأوصاف الناخب الأول وأوصاف النائب المعينة في المادة 78 والمادة 79 من هذا القانون تراعي أيضاً في انتخاب نواب مجالس المقاطعات ما عدا سن النائب في مجلس المقاطعة فإن الحد الأصغر لها يجب أن يكون خمساً وعشرين سنة.
- 127: مدة أعضاء مجلس المقاطعة النيابي ستان وتدوم نيابة النائب إلى أن تتم الانتخابات الجديدة ويجوز إعادة انتخابه.
- 128: ينتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من نفوس المقاطعة والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشرة آلاف.
- 129: يعين عدد نواب الأقليات في مجالس المقاطعات النيابية بنسبة مجموعة نفوسهم في المقاطعة، وبأن يكون لكل خمسة عشر ألفاً نائب واحد والكسر المعتبر في ما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمائة.
- 130: المقاطعات تسن قوانين الانتخاب لمجالسها النيابية.
- 131: تبدئ انتخابات مجالس المقاطعات النيابية في أول شهر تموز من كل سنتين وتجتمع في أول شهر أيلول من كل سنة وتدوم مدة اجتماعها شهرين ويجوز تمديد مدة الاجتماع إذا طلبه الحاكم أو سبعة من أعضاء المجلس ووافق على الطلب ثلثا الأعضاء الموجودين في الجلسة.
- 132: القوانين التي تسنها مجالس المقاطعات النيابية ترفع بواسطة الحاكم العام إلى الملك للتصديق عليها والأمر بتنفيذها على أن يصدق عليها وتعاد إلى المقاطعات في مدة شهر واحد.

- 133:** إذا أعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعات، دون تصديق الملك، بدعوى مخالفتها للقانون الأساسي أو القوانين العامة، نظر مجلس نواب المقاطعة فيها مرة أخرى، فإذا أصر على الشكل الأول ولم يصادق عليها الملك في المرة الثانية، حكم مجلس الشيوخ، وكان حكمه هو النافذ. ويشترط تصديقه في المرة الثانية، وأو إيداعه إلى مجلس الشيوخ خلال أسبوعين.
- 134:** يسن مجلس المقاطعة النيابي قانونه الداخلي وينتخب في كل سنة رئيسه ونائبيه وكتابه وهيئة إدارته.
- 135:** يدير المقاطعة حاكم عام يعينه الملك ويشترط في الحاكم العام أن يكون سورياً عربياً متصفاً بالصفات المشروطة في عضو مجلس الشيوخ.
- 136:** الحاكم العام يعين مديري دوائر المقاطعة الرئيسية خلا الدوائر المربوطة بالحكومة العامة كما هو منصوص في المادة من هذا القانون ويصدق على تعيين الموظفين المنوط به بحسب النظم المخصصة، وله حق الإشراف على الدوائر المربوطة بالحكومة العامة.
- 137:** الحاكم العام مكلف بإدارة شؤون المقاطعة وتطبيق ميزانيتها وتنفيذ القوانين فيها.
- 138:** الحاكم العام يقدم في كل سنة لمجلس نواب المقاطعة تقريراً عاماً في الأعمال التي قامت بها حكومة المقاطعة في أثناء السنة وفي الأعمال المنوي القيام بها في السنة القابلة ويقدم للحكومة العامة نسخة من هذا التقرير.
- 139:** إذا حدث خلاف بين الحاكم العام ومجلس نواب المقاطعة يحكم مجلس الشيوخ في هذا الخلاف ويكون حكمه قطعياً. ولمجلس الشيوخ أن يقترح إقالة الحاكم إذا رأى ذلك.
- 140:** إذا وقع من الحاكم العام ما يستوجب محاكمته من جراء وظيفته فإنه يحاكم في المحكمة العليا.
- 141:** لكل من الحاكم العام ونواب المقاطعة حق في اقتراح اللوائح القانونية لمجلس نواب المقاطعة.
- 142:** إذا طلب سبعة من نواب المقاطعة تأليف لجنة تحقيقية من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى دوائر الحكومة أو في ناحية من نواحي المقاطعة وقبل الطلب بالأكثرية تؤلف اللجنة وتباشر عملها. وترفع نتيجة تحقيقاتها إلى المجلس وليس لها أن تتعرض للأمر التنفيذي.
- 143:** إذا عزي إلى نائب مجلس المقاطعة خيانة وطنية ووافق ثلث أعضاء المجلس على وجوب محاكمته، فإنه يحاكم في المحكمة العليا.
- 144:** من حقوق المقاطعات تنظيم جميع أنواع المحاكم بدرجاتها بحسب قانونها الخاص كما جاء في المادة 120.
- 145:** تنقسم المقاطعة في إدارتها إلى متصرفيات ومديريات ويسن المجلس العمومي قانوناً يبين فيه تنظيم هذين القسمين وخصائصهما وما يتبعه من تنظيم القرى وعمدها ووظائفهم.

الفصل الثاني عشر: في مواد شتى

- 146:** يسنّ المجلس العمومي قانوناً يبين فيه كيفية إدارة العشائر وحل الاختلافات التي تحدث بينهم.
- 147:** كل مقاطعة تسن قانوناً لتنظيم بلدياتها على أساس الانتخاب وتبين فيه خصائصها ووظائفها.
- 148:** تظل القوانين الموجودة مرعية إلى أن تنقح أو تبدل.

سياسة ومعايير النشر ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

تنشر مؤسسة ميسلون دراساتٍ وبحوثًا وكتبًا متنوعة وفق معايير محدّدة، بعد إخضاعها للتقويم العلمي الأكاديمي.

أولاً: سياسة ومعايير النشر

1. البحوث والدراسات

تعتمد مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ومجلة «رواق ميسلون»، في اختيار الدراسات والبحوث القابلة للنشر، على المعايير الدولية العامة المعتمدة، شكلاً ومضموناً، وفقاً للآتي:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

2. أن يشتمل البحث على العناصر الآتية:

أ. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ب. ملخص باللغة العربية (250 - 300 كلمة)، يقدم إشكالية البحث الرئيسة والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص.

ج. تحديد مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفرضية البحث، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشرات الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات.

د. ينبغي من حيث الشكل أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحدّدة.

هـ. ينبغي أن يكون البحث مديلاً بقائمة تتضمن المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش، وأن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية المعتمد لدى مؤسسة ميسلون.

و. تُترجم جميع عناوين المراجع الأجنبية المشار إليها في الحواشي إلى العربية، مع كتابة عنوان المرجع واسم صاحبه فقط باللغة الأصلية.

ز. ترقيم وتصنيف الجداول والرسومات والبيانات والصور الواردة في نص البحث مع تحديد مصادرها.

ح. إضافة روابط المصادر الموجودة على الإنترنت في المراجع، مع إضافة تاريخ آخر مرة تم الولوج إليها. وفي حال كون الرابط أطول من سطر واحد، يتم تقصيره عن طريق Google URL Shortener أو أي أداة شبيهة، ثم إضافته إلى المرجع المشار إليه.

- ط. تجنب الكاتب الإشارة إلى كتاباته السابقة قدر الإمكان، والإشارة إليها فقط في حال الضرورة القصوى إن لم يكن هناك بدائل مرجعية من كتاب آخرين.
3. أن يكون البحث بين 6000 - 10000 كلمة، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المصادر والمراجع وكلمات الجداول والملحقات في حال وجودهما، ولمؤسسة ميسلون/ أو المجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي لا تتوافق وهذا العدد، وتنشر أيضًا المقالات التي لا يزيد حجمها على 3000 كلمة، وتطبق عليها المعايير السابقة الذكر.
4. على الكاتب مراجعة مادته لغويًا قبل إرسالها؛ فالبحوث والدراسات التي تكثر فيها الأخطاء اللغوية، سواء أكانت إملائية أو نحوية، ستُرفض مباشرة، ولن تدخل في مرحلة التقييم الأولي.
5. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث وصورته الشخصية.

2. مراجعات الكتب

تخضع مراجعات الكتب لقواعد التقييم ذاتها التي تخضع لها البحوث والدراسات، وتتضمن مراجعة الكتاب العناصر الأساسية الآتية:

- أ. أن يثبت كاتب المراجعة في أعلى مراجعته المعلومات الآتية: اسم الكتاب (وإذا كان الكتاب المراجع صادرًا بلغة غير العربية يكتب المراجع عنوان الكتاب كما هو في اللغة الأصلية إلى جانب العنوان في اللغة العربية)، اسم مؤلف الكتاب (وإذا كان الكتاب بلغة غير العربية ينبغي كتابة اسم المؤلف باللغة الأخرى إلى جانب الاسم بالعربية)، اسم دار النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.
- ب. التعريف بعنوان الكتاب وإبراز أهميته.
- ج. التعريف بمؤلف الكتاب وسيرته العلمية (بحسب الحاجة).
- د. الوقوف عند مقدمات الكتاب، وأهدافه، ومشروعه، ومراجعته، ومصادره، وخطته، ومحتوياته.

هـ. تحليل مضامين الكتاب تحليلًا وافيًا، وإبراز أفكاره ومحاوره الأساسية، مع استخدام الأدوات النقدية والمنهج المقارن بينه وبين المراجع التي تناولت الحقل أو الموضوع نفسه، وعدم الاكتفاء بعرض سطحي ونقل ما ذكره المؤلف في مقدمته.

وتراعى في اختيار الكتب الشروط الآتية:

- أ. اختيار الكتاب وفقًا لأسس موضوعية، انطلاقًا من أهميته، وأصالته ومدى إغنائه لحقل المعرفة الذي ينتمي إليه.
- ب. ألا يكون قد مرّ على صدور الكتاب أكثر من خمس سنوات.
- عدد كلمات المراجعة ما بين 1500 و4000 كلمة.

3. الكتب؛ تأليفًا أو ترجمةً

تنشر مؤسسة ميسلون كتبًا مؤلفة أو مترجمة، في مجالات متنوعة من المعرفة، ويُشترط في الكتب المؤلفة الاستناد إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين، متوافقٍ مع أصول العمل البحثيِّ العلمي، بما في ذلك استخدام منهجيات البحث العلمي وأساليبه الكمية والنوعية، والحرص على التوثيق العلمي الأصيل، ويشترط أن تشكّل إسهامًا جديدًا وفريدًا في المجال المعرفي الذي يُبحث فيه، وألا تكون قد نُشرت -من قبل- جزئيًا أو كليًا.

يجب أن يُرفق الكتاب المرسل بملخص تنفيذي، في نحو 1500 كلمة، يتضمن العناصر الآتية: الكلمات المفتاحية، تحديد المشكلة المدروسة في الكتاب، أهداف الدراسة، أهميتها، فرضية الدراسة، وضع التصوّر المفهوماتي، وصف منهجية البحث، والتحليل، والنتائج.

يجب أن يكون الكتاب مذيلاً بقائمة تتضمن المصادر والمراجع التي استند إليها الكاتب. ويجب -من حيث الشكل- أن تكون جميع العناوين الرئيسة والفرعية واضحة ومحددة، ويجب ألا يقل عدد كلمات الكتاب عن 20 ألف كلمة.

بالنسبة إلى الكتب المترجمة، يُشترط حصول مؤسسة ميسلون على حقوق الترجمة والنشر من المؤسسة الأصلية، وأن يحصل المترجم على موافقة أولية من مؤسسة ميسلون لترجمة الكتاب المختار، ويُنظم ذلك كله في عقد ترجمة واضح، ومن ثم تخضع الترجمة للتدقيق بعد الانتهاء منها.

وتنشر مؤسسة ميسلون أيضًا كتبًا في مجال الإبداع الثقافي والفني والأدبي، مثل الرواية والقصة والمسرح والشعر، بشرط قبولها من أدباء وفنانين معروفين تعتمدهم المؤسسة، ولهم دورهم المشهود في الثقافة والفن؛ وتنشر المؤسسة -أيضًا- كتبًا في مجال التوثيق والشهادات والمذكرات الشخصية.

ثانيًا: إجراءات النشر

1. تتسلّم مؤسسة ميسلون المادة المرسلة عبر البريد الإلكتروني research@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في موقع المؤسسة، أو عبر البريد rowaq@maysaloon.fr، بالنسبة إلى المواد الخاصة بالنشر في مجلة «رواق ميسلون»، ويُعلّم الكاتب بالاستلام في غضون أسبوع كحد أقصى.
2. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في البحوث والدراسات الواردة، ويُرسَل المنسجم منها مع معايير النشر إلى المحكّمين العلميين.
3. تنظر وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير في نتائج التقييم، ثم يجري إعلام الباحثين بنتائج التقييم خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ استلام البحث، سواء بقبول المادة للنشر، أو قبولها المشروط بضرورة إدخال تعديلات، أو رفض الورقة والاعتذار عن عدم نشرها. وفي حال اشتراط إجراء تعديلاتٍ على أيّ مادةٍ أو ورقة لقبول نشرها، يتمّ إعلام الباحث بها لإجراء التعديل الملائم.

4. بعد إجراء الكاتب للتّعدّيات، تُبثّ وحدة البحوث/ أو هيئة التحرير بشأن نشر المادة، ويُرسَل النصّ إلى وحدة التحرير والتدقيق اللّغوي، ليجرى تحريره وتدقيقه بحسب جدولّة تدرّجه الزّمني، ثم تُنشر الورقة بحسب خطة مؤسسة ميسلون/ هيئة التحرير وبعض المقتضيات الفنيّة.
5. لا يعاد البحث إلى صاحبه سواء قبل للنشر أم لم يقبل.
6. يُعدّ إرسال الباحث لبحثه إلى مؤسسة ميسلون/ المجلة قبولاً منه لشروط المؤسسة/ المجلة، وتنازلاً عن حقه في النشر لمدة خمس سنوات في حال الموافقة على نشره.

ثالثاً: أخلاقيات النشر

1. تلتزم مؤسسة ميسلون/ مجلة «رواق ميسلون» ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحرّمين وفريق التحرير.
2. تلتزم ميسلون ومجلتها إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التقويم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
3. تلتزم ميسلون ومجلتها جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
4. تلتزم ميسلون ومجلتها بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحرّرين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال إلى المؤسسة/ المجلة في بحوثهم الخاصة.
5. النسخة النهائيّة للبحث والتّعدّيات: تعرض ميسلون ومجلتها النسخة المحرّرة شبه النهائيّة من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة لا تقبل أيّ تعديلات مهمة أو إضافات على البحث، إلا ما كان من تصحيحات أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمد زمني وجيز جدّاً تحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
6. حقوق الملكية الفكرية: تملك مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى البحوث المنشورة في موقعها ومجلتها، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، في أيّ وسيلة من وسائل النشر، سواء باللّغة العربيّة أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطّي صريح من المؤسسة أو هيئة تحرير المجلة.
7. تنقيد ميسلون ومجلتها في نشرها للبحوث المترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبيّة الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً: طريقة توثيق الهوامش والمراجع

1. الكتب
اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة، (مكان النّشر، الناشر، تاريخ

النشر)، رقم الصفحة. ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق، غير الذي يليه مباشرةً، بذكر اسم المؤلف، ثم رقم الصفحة، ما لم يكن أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، ففي هذه الحال يُستخدم العنوان مختصراً بعد اسم المؤلف. أمّا في قائمة المراجع، فتُرد معلومات الكتاب وروداً مفصلاً.

2. الدوريات

بالنسبة إلى المقالة المنشورة في دورية ما، يكون التوثيق كما يلي: اسم المؤلف، «عنوان الدراسة أو المقالة»، اسم المجلة، المجلد و/ أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة. في الهوامش وقائمة المراجع العربية، يجب أن يكون عنوان الكتاب، أو المجلة، بالخط العريض. أما إن كان بلغة أجنبية، فيجب أن يُكتب بخط مائل.

3. مقالات الجرائد

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

4. المنشورات الإلكترونية

لا تُذكر إلا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

5. المقابلات الشخصية

اسم الشخص، نوع المقابلة (شخصية مثلاً)، اسم من أجرى المقابلة، طريقة إجراء المقابلة (عبر الهاتف/ من خلال البريد الإلكتروني / ... إلخ)، المكان، والتاريخ.

خامساً: معايير تقويم بحث علمي أو كتاب

يراعى الآتي في التقويم العلمي للدراسات والبحوث والكتب:

1. أهمية الموضوع المتناول؛ مدى أهمية البحث أو الكتاب المقدم استناداً إلى اهتمامات مؤسسة ميسلون.
2. وضوح الهدف؛ مدى تعبير عنوان البحث أو الكتاب عن الهدف الذي يسعى له، وهل كان الكاتب ملتزماً هدفه أم كان هناك انحراف وإسهاب في تفاصيل غير ذات صلة بالهدف؟
3. التبويب الواضح؛ مدى وضوح وجودة تبويب البحث أو الكتاب وفهرسته.
4. جمال الصوغ والأسلوب وسلامة اللغة العربية؛ جودة اللغة وقدرة الكاتب على التعبير عن أفكاره، ومدى نجاح الكاتب في عرض الأفكار كاملة ومفهومة وبلغة مقروءة علمياً.
5. الانسجام الداخلي بين الأفكار؛ مدى انسجام أفكار البحث أو الكتاب وطريقة عرضها.
6. المنهج المتناسك؛ منطقية عرض الأفكار والقدرة على الإقناع ودعم وجهة النظر الشخصية
7. الجهد التوثيقي ودقة البيانات؛ المصادر والمراجع وأصالتها، مدى صحة وجدية الاقتباسات والتحويلات، وطريقة ضبطها في الهوامش أو في نهاية البحث أو الكتاب وفقاً لشروط النشر المعتمدة في مؤسسة ميسلون.
8. الأصالة (غير مترجمة أو منقولة)؛ مدى التجاء الباحث إلى أسلوب القص والنسخ إن وجد، والتأكد من أن الورقة لم يسبق نشرها في مكان آخر، باستعمال محركات البحث على الإنترنت.
9. التجديد والابتكار؛ مستوى حضور الجانب الإبداعي في البحث أو الكتاب، ودرجة حضور

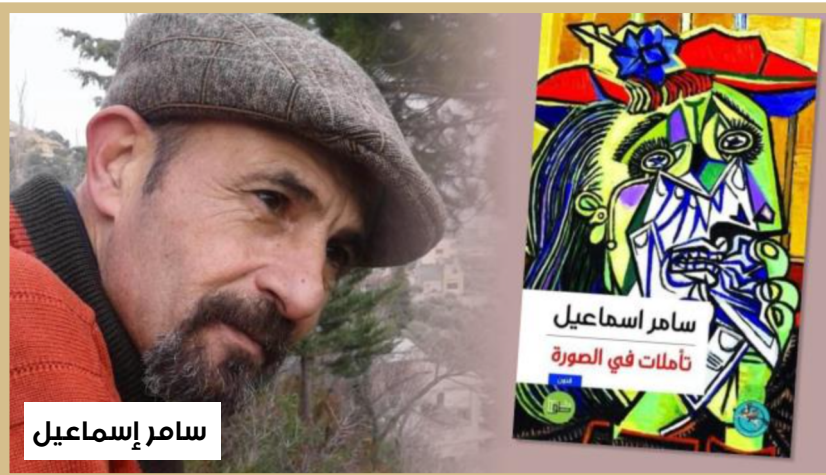
الأفكار الجديدة مقارنة بكتب أخرى تناول الموضوع ذاته؛ أي هل يشكل البحث أو الكتاب إضافة إلى المكتبة العربية أم لا؟
10. الإحاطة؛ عمق المعرفة أو الأفكار المطروحة في البحث أو الكتاب، والإلمام بجوانب الموضوع المطروح.

دعوة إلى الكتابة

” تدعو دورية «رواق ميسلون» الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بالشؤون الثقافية والسياسية والأدبية والفنية للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى «رواق ميسلون» للتقويم من جانب مخصصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يديه المحكمون من ملاحظات.“

اللوحات في هذا العدد للفنان التشكيلي والكاتب السوري

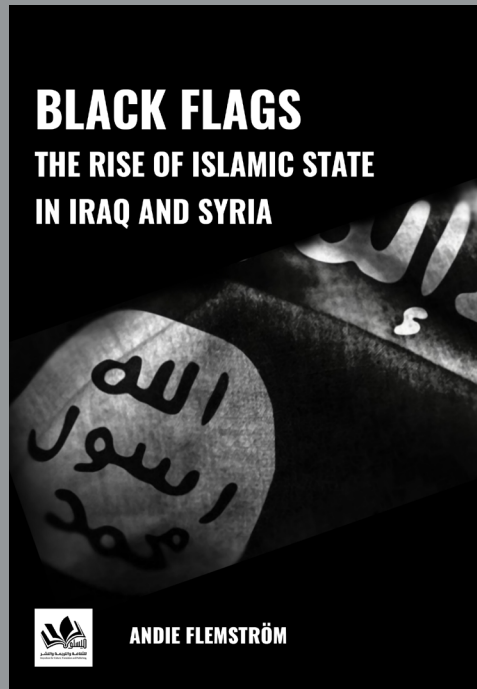
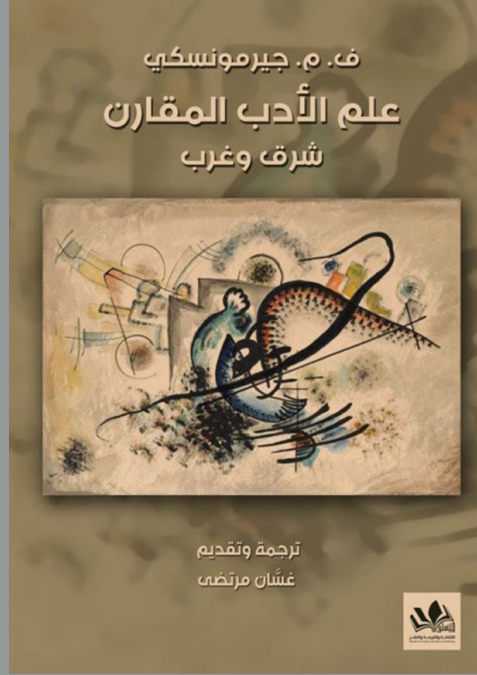
سامر إسماعيل



فنان تشكيلي وكاتب سوري، عضو اتحاد التشكيليين السوريين، يكتب في مجال النقد التشكيلي والصورة، وله العديد من المقالات والأبحاث المنشورة في الصحافة المحلية والعربية، صدرت له مجموعة كتب، نذكر منها: (بقع لونية)، (تأملات في الصورة)، (الحدائق التشكيلية). شارك في العديد من المعارض الفردية والجماعية في سورية وفي عدد من البلدان العربية والأوروبية، في الكويت وإسبانيا وفرنسا. نُشرت رسومه في كتاب بالتعاون مع منظمة اليونيسكو 2008، مشارك ومحاضر في ملتقى

الرقعة الدولي للفنون التشكيلية 2002، شارك في ملتقى الرسم على الطبيعة ومعرض فناني حماه بمناسبة مهرجان الربيع. له العديد من الأعمال المقتناة في أوروبا والدول العربية، وله عمل مقتنى من قبل متحف ثربانتس في المكسيك. صمّم العديد من أغلفة الكتب العربية والأجنبية. مشرف ومنسق الملتقى التشكيلي في مهرجان الدبلة، مشرف ومشارك في العديد من الملتقيات الفنية وورشات العمل، مدّرس رسم لدى وزارة التربية السورية.

من إصدارات ميسلون للثقافة والترجمة والنشر



المشاركون في هذا العدد



عبد الرزاق دحنون
عبد الله أمين الحلاق
عمّار الأمير
محمد عمر كرداس
مضر رياض الدبس
مهران الشامي
نور الهدى مراد
هدى سليم المحيّاوي
ورد العيسى

ريمون المعلولي
سامر إسماعيل
سائد شاهين
سعيد بو عيطة
سلوى زكّك
سميح شقير
شوكت غرز الدين
شيرين عبد العزيز
عبد الرحيم الحسنوي

الزهراء سهيل الطشم
أمل حويجة
أمل فارس
بينت شيلر
جبر الشوفي
جمال الشوفي
حازم نهار
راتب شعبو
رياض زهر الدين



للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing



السعر 15 دولارًا

